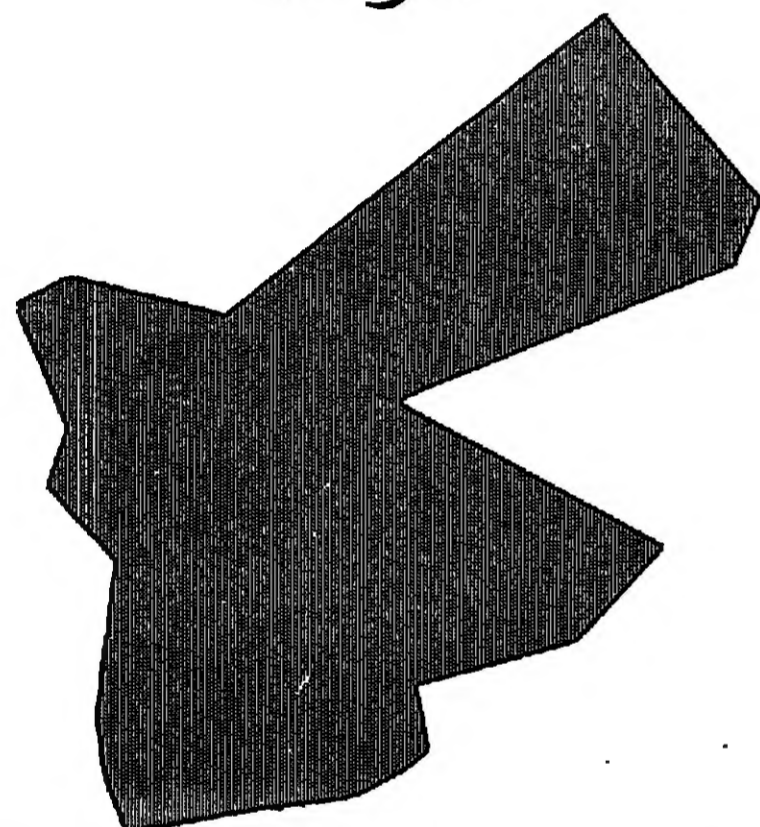


٥٢



عمان: الثلاثاء ١٣ ربيع الثاني سنة ١٤٢٨ هـ الموافق ١ آيار سنة ٢٠٠٧ م

رقم العدد: ٤٨٢٤

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية  
الموقع على شبكة الانترنت : [www. Pm. gov. jo](http://www.Pm.gov.jo)

هكذا يصدر



الجريدة الرسمية  
للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء / مديرية الجريدة الرسمية

الموقع على شبكة الانترنت : [www.Pm.gov.jo](http://www.Pm.gov.jo)

فهرس العدد ٤٨٢٤ \*\*\*\* الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١

رقم الصفحة	المحتويات
٣٠٦٩	• قانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٧ - قانون التصديق على اتفاقية التنقيب عن البترول وتقييم اكتشافه وتطويره وإنتاجه بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الأردنية الهاشمية وشركة بتريل للمصادر (الأردن) في منطقة شرق الصفاوي
٣١٢٨	• قانون رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٧ - قانون تصديق اتفاقية المشاركة في الإنتاج للتنقيب عن البترول وإنتاجه وتطويره في حوض الأزرق بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الأردنية الهاشمية وشركة سونوران للطاقة
٣٢٨٧	• قانون رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٧ - قانون التصديق على اتفاقية التنقيب عن البترول وتقييم اكتشافه وتطويره وإنتاجه بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الأردنية الهاشمية وشركة جلوبال بترول يوم المحدودة (الأردن) في منطقة غرب الصفاوي
٣٣٩٧	• قانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٧ - قانون التصديق على اتفاقية التنقيب عن البترول وتقييم اكتشافه وتطويره وإنتاجه بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الأردنية الهاشمية وشركة ينفيرسال للطاقة المحدودة (الأردن) في منطقة السرحان

هكذا يترجم

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

### قانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٢

قانون التصديق على اتفاقية التنقيب عن البترول وتقييم  
اكتشافه وتطويره والتاجه بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الاردنية الهاشمية  
وشركة بترول للمصادر (الاردن) في منطقة شرق الصفاوي

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون التصديق على اتفاقية التنقيب عن البترول وتقييم  
اكتشافه وتطويره والتاجه بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الاردنية  
الهاشمية وشركة بترول للمصادر (الاردن) في منطقة شرق الصفاوي  
لسنة ٢٠٠٢) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعتبر اتفاقية التنقيب عن البترول وتقييم اكتشافه وتطويره والتاجه في الاردن  
الملحقة بهذا القانون والمعقودة بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة  
الاردنية الهاشمية وشركة بترول للمصادر (الاردن) في منطقة شرق الصفاوي  
صحيحة ووافدة بالنسبة لجميع الغايات المتوخاة منها .

هكذا في الجريدة

المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠٧/٣/٢٩

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء ووزير الدفاع الدكتور معروف البخيت	نائب رئيس الوزراء ووزير المالية الدكتور زياد فريز	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي
وزير تطوير القطاع العام ووزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدنيبات	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توك	
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير الداخلية عبد القادر	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	
وزير العدل شريف الزعبي	وزير النقل سعود نصيرات	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير البيئة المهندس خالد الإيراني
وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة	وزير العمل باسم السالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العام
وزير الثقافة الدكتور عادل الطوبسي	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة	وزير الطاقة والتروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة
وزير التنمية السياسية الدكتور محمد الحوران	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرنفلة	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير السياحة والآثار أسامة الدباس

### اتفاقية المشاركة في الإنتاج الفريقان المتعاقدان سلطة المصادر الطبيعية في الأردن (السلطة)

و

شركة بترول للمصادر (الأردن)

(من أجل التنقيب عن البترول وإنتاجه وتطويره في منطقة شرق الصفاوي)

عقدت هذه الاتفاقية في عمان، الأردن في..... عام ٢٠٠٧ بين سلطة المصادر الطبيعية في الأردن "السلطة" والتي قد تأسست في المملكة الأردنية الهاشمية "الأردن" بموجب القانون رقم (١٢) لعام ١٩٦٨ وبين شركة بترول للمصادر "المتعاقد" وهي شركة مساهمة عامة تأسست بموجب قوانين دبلن - إيرلندا - ومسجلة لدى السوق الاستثمار المالي "AIM" في لندن - المملكة المتحدة ويشار إليها لاحقاً "بالمعاقد" ويمثلها الرئيس التنفيذي للشركة.

تمهيد

بما أن البترول المتواجد بصورته الطبيعية في الطبقات الواقعة داخل حدود الأردن هو ملك للأردن،

وبما أن الأردن يرغب في ترويج التنقيب واستغلال مصادر البترول المحتملة في المنطقة، كما يرغب المتعاقد في أن يشارك الأردن في التنقيب عن مصادر البترول المحتملة في المنطقة وتطويره وإنتاجه.

وبما أن السلطة وكالة تأسست لتعمل نيابة عن حكومة الأردن وبإسمها بموجب القانون رقم (١٢) لعام ١٩٦٨ (المنشور في الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية رقم (٢٠٧٦) تاريخ ١٦ / ٢ / ١٩٦٨)، وهي مختصة بالتنقيب عن البترول وإنتاجه في المملكة الأردنية الهاشمية داخل الأردن.

وبما أن الأردن خولت السلطة للتفاوض على هذه الاتفاقية وتنفيذها،

وبما أن المتعاقد مفوض بموجب موافقة السلطة على ضوء هذه الاتفاقية بتنفيذ كافة الالتزامات الخاصة بالأعمال البترولية في الأردن شاملة التنقيب والتقييم والتطوير والإنتاج.

وبما أن المتعاقد راغب في تحمل الالتزامات (مالياً وفنياً) والملصوص عليها في هذه الاتفاقية بخصوص التنقيب عن البترول وتطويره في المنطقة،

وبما أن السلطة والمتعاقد كليهما يرغبان في إبرام هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالمنطقة.

لذلك فقد إتفق الفريقان على ما يلي:

هكذا جرد

## المادة الأولى

## تعريفات:

لأغراض هذه الاتفاقية والملاحق المرفقة بها يكون للمعاني الواردة والمعرفة أثناء المعاني المخصصة لكل منها في هذه المادة الأولى:

"التفويض" أو الهيئة الاعتبارية التي تعنى فيما يتعلق بأي شخصية أو هيئة اعتبارية تلك الشخصية:

(أ) تملك أو تدبر الشخصية أو الهيئة الاعتبارية الأولى.

(ب) مملوكة أو مداره من الشخصية أو الهيئة الاعتبارية الأولى:

(ج) أو هي تحت ملكية عامة أو إدارة عامة من قبل الشخصية أو الهيئة الاعتبارية

وحيث أن كلمة "ملك" تعني ملكية ٥٠% أو أكثر من الأسهم أو حقوق توزيع الأرباح بناءً على الحصص الشخصية أو الهيئة الاعتبارية وتعني عبارة "إدارة" صلاحية توجيه الإدارة والسياسات الخاصة بالشخصية أو الهيئة الاعتبارية سواء بالقانون أو من خلال ملكية التصويت سواء بالمعد أو بخبره.

"الاتفاقية" تعني إتفاقية المشاركة في الإنتاج والملاحق المرفقة بها بما فيها التعديلات المتفق عليها بصورة خطية من قبل الفريقين.

"برنامج التقييم" يعني برنامج يطبق بعد حفر بئر استكشافي طبقاً للمادة الثالثة (ج) (٣).

"بئر تقييم" تعني أي بئر يحفر لأغراض برنامج التقييم.

"المنطقة" تعني المنطقة الموصوفة في الملحق (أ) والمبينه على الخارطة المرفقة بهذه الاتفاقية. وهذه المنطقة يمكن أن تتناقص من حين لآخر عن طريق التنازلات التي يمكن أن تتم وفقاً للمادة الخامسة من هذه الاتفاقية.

"معدل الإنتاج اليومي" تعني كمية النفط الخام المحسوبة بعد نهاية كل سنة ميلادية بقسمة الكمية الإجمالية للنفط الخام المنتج من منطقة العقد والمحافظة بصورة منظمة من مكان التسليم خلال السنة الميلادية السابقة على عدد أيام السنة الميلادية أو قسمة الكمية مكان التسليم بدءاً من تاريخ نفاذ الاتفاقية وحتى نهاية السنة الميلادية على عدد الأيام التالية لتاريخ النفاذ وحتى نهاية السنة الميلادية حسب ما تقتضيه الحال.

"معدل الإنتاج الشهري" تعني كمية النفط الخام المحسوبة بعد نهاية كل شهر ميلادي بقسمة الكمية الإجمالية للنفط الخام المنتج من منطقة العقد والمحافظة بصورة منظمة من مكان التسليم خلال الشهر الميلادي السابق على عدد أيام الشهر الميلادي أو قسمة الكمية مكان

للتسليم بدءاً من تاريخ نفاذ الاتفاقية وحتى نهاية الشهر الميلادي على عدد الأيام التالية لتاريخ النفاذ وحتى نهاية الشهر الميلادي حسب ما تقتضيه الحال.

"البرميل" يتكون من اثنين وأربعين (٤٢) جالوناً أمريكياً يعادل تقريبا (١٥٨,٩٨٤ لتر) من حجم السائل معدلاً على درجة حرارة (٦٠) فهرنهايت من الضغط الجوي.

"BOPD" أو "SBPD" براميل النفط الخام يوميا / أو معدل لبراميل النفط الخام يوميا" ضمن شروط معينة.

"الشهر الميلادي (الشمسي)" يعني الشهر وفقاً للتقويم الجريجوري (الميلادي). الشهر يعني الفترة المحسوبة من أي يوم من الشهر الميلادي والذي ينتهي بنفس اليوم من الشهر الميلادي الذي يليه، أو إذا لم يوجد هذا اليوم فهو اليوم الأخير من ذلك الشهر الميلادي.

تصنف السنة الميلادية - (الشمسية) تعني مدة ستة أشهر متتالية حسب التقويم الجريجوري تبدأ من الأول من كانون الثاني حتى الثلاثين من شهر حزيران أو من الأول من تموز إلى الواحد والثلاثين من كانون الأول.

"ربع السنة الميلادية - (الشمسية)" تعني مدة ثلاثة أشهر متتالية حسب التقويم الجريجوري تبدأ على التوالي في اليوم الأول من شهر كانون الثاني ونيسان وتموز وتشيرين الأول.

"السنة الميلادية (الشمسية)" تعني اثني عشر (١٢) شهراً متتالية تبدأ في الأول من كانون الثاني وتنتهي في الواحد والثلاثين من شهر كانون الأول حسب التقويم الجريجوري.

"الاكتشاف التجاري" يعني اكتشاف نفطي، يقرر المتعاقد أنه يستحق التطوير التجاري كما هو مبين في المادة الثالثة (ج) (٤) من هذه الاتفاقية.

"العقد" تعني إتفاقية المشاركة في الإنتاج وملاحقها كما يتم تعديلها من وقت لآخر.

"منطقة العقد" تعني منطقة شرق الصفاوي كما هي معرفة في الملحق (أ) في الأردن والتي تتضمن منطقة شرق الصفاوي والتي يحق للمتعاقد تنفيذ أعماله بها وفقاً لهذا العقد. وتعتمد المنطقة من سطح الأرض الخارجي إلى عمق محدد في باطن الأرض.

"المتعاقد" تعني في هذه الاتفاقية الشركة المشغلة المسؤولة عن تنفيذ الالتزامات الواردة في إتفاقية المشاركة في الإنتاج.

"حصة المتعاقد من النفط" تعني كميات النفط الخام المائدة للمتعاقد في منطقة العقد كما هو مقرر في المادة الثالثة عشر والملحق (ح) Annex H من هذه الاتفاقية.

"إسترداد الكلفة" تعني إسترداد للتكاليف التي صرفها المتعاقد والواردة في المادة الثالثة عشر.

"نفط الكلفة" يعني النفط الخام المخصص لإسترداد الكلفة والذي يحق للمتعاقد استلامها وفقاً

للمادة الثالثة عشر (أ).

"غاز الكلفة" يعني الغاز المخصص لإسترداد الكلفة والذي يحق للمتعاقد استلامها وفقاً للمادة

الخامسة عشر.

هكذا تم تعديل

"النفط الخام" أو "النفط" يعني جميع الهيدروكربونات بما فيها الشوائب العالقة المنتجة من أي بئر في المنطقة على شكل سائل تحت الشروط الجوية القياسية من زاوية درجة الحرارة والضغط وعند رأس البئر أو في جهاز الفصل الميكانيكي العادي أو التي يتم إستخراجها في الحالة السائلة في الشروط الجوية القياسية لدرجة الحرارة والضغط من الغاز أو في جهاز الفصل الميكانيكي في المنشأة وتشمل هذه العبارة المقطرات والمكثفات.

"مكان التسليم" يعني نقطة التصدير، الأردن، للبترول المتوفر للبيع ونقطة بيع "المتعاقد"، في الأردن للبترول المطلوب محليا أو المكان الذي يتفق عليه الفريقان بموجب هذه الإتفاقية.

"تفككت التطوير" تعني النفقات كما هي مبينة في المادة الثالثة عشر (١) (٢) (٣).

"التطوير" أو "عمليات التطوير" تشمل كل العمليات والأنشطة بموجب هذه الإتفاقية والمتعلقة بما يلي:

- ١- حفر آبار التطوير وكافة العمليات المتعلقة بهما.
  - ٢- الحصول على تصميم وبناء وتركيب وتشغيل وفحص المعدات والخطوط والتجهيزات والأنابيب وحقوق المرور والمصانع والمحطات والعمليات المتعلقة بكل ما ذكر أعلاه ( لإنتاج وتشغيل الآبار المذكورة ولحفظ ومعالجة وتخزين ونقل وتسليم البترول إلى نقطة للتسليم).
  - ٣- إعادة الضغط وإعادة تدوير والمحافظة على الضغط وغيرها من مشاريع الإستخراج الثانوية والثلاثية.
- "فترة التطوير" تعني الفترة المشار إليها في المادة الثالثة (هـ).
- "خطة التطوير" تعني الخطة المشار إليها في المادة الثالثة (ج) (٤).
- "الإكتشاف" تعني إكتشاف النفط يستخلص على السطح بشكل سائب يمكن قياسه بأساليب فحص إنتاج صناعة النفط العالمية التقليدية.
- "بئر الإكتشاف" يعني أول بئر على أي تركيب جيولوجي يثبت بعد الإختبار وفق معايير صناعة النفط الجيدة وحسب رأي المتعاقد قدر لإنتاج البترول بمعدل يبرر إقتصاديا القيام ببرنامج تقييم أو إنتاج. إن تاريخ الإكتشاف هو تاريخ إشعار المتعاقد بأن بئرا معينا يشكل إكتشافا.

"تاريخ النفاذ" يعني التاريخ الذي يلي التوقيع على هذه الإتفاقية من قبل الفريقين والذي يتم فيه آخر إجراء ضروري يعطي الاتفاقية قوة القانون والنفذ بصورة كاملة.

"تاريخ التوقيع" هو التاريخ الوارد في أول هذه الإتفاقية.

"تفككت التنقيب" تعني النفقات المعركة في المادة الثالثة عشر (١) (٢) (٣).

"التنقيب" أو "عمليات التنقيب" وتتضمن عمليات المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي والجوي وأي نوع آخر من المسح وتفسير المعلومات المستقاة منها وحفر ثقوب للتجريب وثقوب العينات للابحاث، ولحوصات طبقات الأرض وآبار إكتشاف البترول أو تقييم إكتشاف النفط وغير ذلك

من الآبار والثقوب المتعلقة بها وشراء أو الحصول على التوريدات والمواد والمعدات الخاصة بها وكذلك التجهيزات الضرورية لذلك. إن فعل "ينقب" يعني القيام بعمليات التنقيب.

"مدة التنقيب" تعني المدة التي يحق للمتعاقد إجراء عمليات التنقيب وفق الشروط الواردة في المادة الثالثة من هذه الإتفاقية.

"المرحلة" تعني (مرحلة التنقيب الأولى) أو (مرحلة التنقيب الإختيارية) أو أي مراحل إضافية يتم الإتفاق عليها بصورة مشتركة بين الفريقين.

"بئر التنقيب" يعني أي بئر يحفر بهدف إكتشاف مخزون بترولي وبئر التنقيب هو بئر يحفر لأغراض إكتشاف تراكيب جيولوجية محددة أو تراكيب موجودة وليست ذات إنتاج تجاري وقد تم تركه من الآبار الموجودة في هذا التركيب. أو إعادة الدخول إلى بئر إنتاجية موجودة لا تعتبر بئر تنقيبية.

"إختبار البئر (المطوّل) Extended Well test" فحص البئر الذي يتم إجراؤه أثناء إنتاج الهيدروكربونات (وربما بيعها) والتي تتجاوز الفترة العادية لفحص الحفر المعتاد ( ويمتد هذا الفحص من بضعة أيام إلى أسبوعين). تمديد فترة إختبار البئر يمكن إجراؤها لأغراض مراقبة المخزون ولتقييم أفضل للصلاحية التجارية بعيدة المدى للمكمن. ويجب الإتفاق على طبيعة ومدة أي تمديد لإختبار البئر بين الفريقين.

"القوة القاهرة" تعني الأحداث أو الظروف الواردة في المادة الثالثة والثلاثون.

"الغاز": يعني كل الهيدروكربونات المنتجة من أي بئر في المنطقة بما في ذلك جميع الموارد غير الهيدروكربونية الموجودة بها، والتي تكون بحالة غازية في ظل الظروف الجوية من حيث الحرارة والضغط، ويستثنى من هذه العبارة المقطرات والمكثفات. وتعني عبارة "الغاز المصاحب" الغاز المنتج مع النفط الخام.

وتعني عبارة "الغاز غير المصاحب" الغاز المنتج من الخزان والذي يحتوي على كميات غير مجدية من النفط الخام.

"الإنتاج التجاري الأول" يعني التاريخ الذي يبدأ فيه الشحن المنتظم للنفط الخام للتصدير أو البيع. أو البيع الأولي المنتظم للغاز من قبل المتعاقد.

(ش.ب.أ) تعني شركة البترول الأردنية المشغلة كما هو وارد في الملحق (ج).

"الأردن" تعني المملكة الأردنية الهاشمية وتشمل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

"اللجنة التوجيهية NSC" تعني لجنة توجيهية لسلطة المصادر الطبيعية كما هو وارد في المادة السادسة.

"مصاريف التشغيل": تعني المصاريف المبينة في المادة الثالثة عشر (١) (٢) (٣).

هكذا يبين

"المشغل أو الشركة المشغلة": تعني المتعاقد المسؤول عن كافة العمليات في منطقة شرق الصفاوي. وتشمل هذه العمليات دون الحصر الالتزام بالمسؤوليات الواردة في برنامج العمل المتفق عليه في هذا العقد.

"الفريقين" تعني الحكومة، الشركة والمتعاقد وأي شركاء أو أي توابع للمتعاقد. "الفريقين" يعني أي واحد من الفرقاء المذكورين بما فيه من يلوب عنهم أو المفوضين عنهم، ومن المفهوم أن هؤلاء الفرقاء سيقفون لالتزاماتهم تجاه بعضهم البعض حسب وضعهم القانوني الوارد في المقدمة والمواد ذات الصلة في هذا العقد.

"الشريك" شركة تملك نسبة مئوية ضمن حصة المتعاقد داخل المنطقة ولكنها ليست الشركة المشغلة.

"البترول" يعني النفط الخام بكثافات متنوعة والغاز والإسفلت وجميع المواد الهيدروكربونية الأخرى التي توجد في حالة السيولة أو الغازية والتي يعثر عليها في المنطقة وينتج منها ويحتفظ بها أو يتم الحصول عليها بأية طريقه أخرى بموجب هذه الاتفاقية وكافة المواد التي قد تستخلص منها بما في ذلك المنتجات الثانوية باستثناء الرواسب الأساسية والماء.

"العمليات البترولية" تعني عمليات التنقيب وعمليات التقييم والتطوير والإنتاج وكافة العمليات الأخرى المجازة أو المنوي القيام بها بموجب هذه الاتفاقية. وهي تشمل دون الحصر الدراسات الزلزالية والحفر وتحضير الموقع، وضع المعدات اللازمة لتصدير الهيدروكربونات والمنتجات المرتبطة بها...

"الإنتاج" أو "عمليات الإنتاج" وتشمل كافة النشاطات والعمليات بموجب هذه الاتفاقية والمتعلقة بما يلي:

- (١) التشغيل والصيانة والمحافظة على إنتاج وإجراء وإصلاح الآبار والمعدات والأنابيب والأنظمة والتجهيزات والمصانع المنجزة خلال عمليات التطوير.
- (٢) أخذ وتوفير ومعالجة وتجفيف وتسييل وإزالة الماء منه، وضغط وتجهيز وتسييل وإعداد وتخزين وحرق ونقل وتسليم البترول للتصدير أو البيع.
- "منطقة الإنتاج" تعني جزءاً من المنطقة المتفق عليها بين السلطة والمتعاقد لتشمل التجمعات البترولية الرئيسية المكتشفة ضمن الحدود التي تسمح بها المنطقة وذلك فيما يتعلق بإكتشاف تجاري معين.

"قياسات مشاركة الإنتاج" تعني القياسات المبينة في المادة الثالثة عشر (١).  
 "النفط المنتج للمشاركة" يعني النفط الخام المقسم فيما بين السلطة والمتعاقد وفقاً لما هو وارد في المادة (١٢) (ب) ومفصل في الملحق (ح).  
 "فترة الإنتاج" تعني الفترة المشار إليها في المادة الثالثة (هـ).

"شركة الخدمة" تعني أي شركة أو فرد يتم التعاقد معه من قبل المتعاقد / المشغل للقيام بعمل ما أو المساعدة به ضمن منطقة شرق الصفاوي.

"الأعمال تحت سطح الأرض" تعني العمل أو النشاطات المنفذة إلى مستوى أعظم من المستوى الحالي لسطح الأرض وهذا يشمل تلك الأعمال مثل إعادة الدخول إلى بئر موجوده أو إعادة إتمام أو إعادة فحص بئر قديمه أو حفر بئر لمرحلة أعظم أو حفر بئر مثله من بئر محفور وأي عمل تحت سطح الأرض.

"الأعمال فوق سطح الأرض" تعني العمل أو النشاطات المنفذة عند المستوى الحالي لسطح الأرض. وهذا يشمل تلك الأعمال مثل أعمال تبديل الأنابيب والصمامات وفحص الضغط والعمل على التجهيزات السطحية الحالية وصهاريج التخزين وأي عمل عند سطح الأرض.

"(ل.إ.ف)" "TMC" تعني لجنة الإدارة الفنية كما هو وارد في المادة السادسة.

"التقييم الفني" يعني العمل الواجب إجراؤه من قبل المتعاقد وفقاً للمرحلة الأولى من برنامج العمل.

"برنامج العمل" يعني برنامج العمل المتكون في مرحلة التقييم الفني ومرحلة التطوير الميداني والمعد من قبل المتعاقد وفقاً للمادة الرابعة.

"السنة" تعني (١٢) شهراً حسب التقويم الميلادي الجريجوري.  
 "الصخر الزيتي" يعني جميع الطبقات الرسوبية من العصر الطباشيري العلوي (الكامبانيان-الماسترختيان) وتمتد إلى العصر الثلاثي الأسفل (الدانيان) وتتضمن الطبقات التالية: عمان، الغارب، والطاقي.

هكذا يوافق

## المادة الثانية

## ملاحق الاتفاقية

الملحق (أ) : خارطة وصف المنطقة وإحداثياتها .

الملحق (ب) : الإجراءات المحاسبية (هناك ثمانية مواد في هذا الملحق).

الملحق (ج) : امتياز الشركة المشغلة.

الملحق (د) : أحكام تطبيق ضريبة الدخل.

الملحق (هـ) : لكفالة المصرفية.

الملحق (و) : نموذج كفالة حسن التنفيذ.

الملحق (ز) : نموذج كفالة الشركة الأم.

الملحق (ح) : قوائم المشاركة بالانتاج (توزيع النفط المنتج للمشاركة).

(وهو ملحق مستقل ضمن ٢٠ صفحة ويفصل تقسيم حصص إنتاج النفط الإضافي بين الدولة والمتعاقد حسب الزيادة المتمثلة ب ١٠ برميل نفط يوميا وذلك من ١٠ برميل نفط يوميا إلى ١٠٠٠٠٠٠ برميل نفط يوميا من الإنتاج بعد التسليم ) .

تعتبر ملاحق هذه الاتفاقية أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية وتعتبر مساوية في قوتها وأثرها لبنود الاتفاقية. إلا إذا نص على غير ذلك صراحة.

## المادة الثالثة

## حقوق الامتياز وأجله

(أ) عدا عما ذكر في المادة (٢٩)، يعين المتعاقد حصراً بموجب هذه الاتفاقية القيام بالعمليات البترولية في المنطقة الموصوفة في الملحق (أ)، ونقل عمليات البترول المنتج في المنطقة إلى مكان التسليم في الأردن ويتصرف به ويبيع ويصنر حصته من هذا البترول بما في ذلك نفط الكلفة ويعيد أو يبقى في الخارج عائدات البيع، وكذلك لأن يقوم، في ظل أي قوانين مطبقة أو قواعد أو أنظمة شريطة أن لا تكون تلك القواعد والأنظمة أكثر تقييداً من تلك المطبقة في عمليات صناعة النفط الجيدة وبكل النشاطات المساندة الملائمة لأي مما ذكر بما في ذلك بناء خطوط الأنابيب والجسور والطرق والمحطات وتجهيزات التخزين والمطارات وأنظمة الاتصال عن طريق اللاسلكي وأنظمة الأرقام الصناعية في أي مكان في الأردن.

تحكم هذه الاتفاقية كل مصالح وحقوق والتزامات فريقها.

(ب) تبدأ مرحلة التنقيب الأولى ومنها ( ٣ ) سنوات من تاريخ النفاذ. وفي حال إبقاء المتعاقد بالتزاماته للمرحلة الاستكشافية الأولى، يحق المتعاقد خلال سنتين (٦٠) يوماً على الأقل قبل انتهاء المرحلة الاستكشافية الأولى للتنقيب. إشعاراً للسلطة خطياً بنيتة الاستمرار في عمليات التنقيب في المنطقة لمرحلة التمديد الاختياري لمدة سنتين تبدأ عند انتهاء المرحلة الاستكشافية الأولى وتنتهي هذه الاتفاقية إذا لم يتم تنفيذ التمديد الاختياري لمدة سنتين، وتنتهي الاتفاقية إذا لم يحصل أي إكتشاف تجاري في نهاية مرحلة التنقيب الأولى، ولكن إذا كان المتعاقد قد بدأ عمليات الحفر لمرحلة التمديد الاختياري وفي السنة النهائية من سنة التمديد الثاني فتستمر مرحلة التنقيب لمدة (٦٠) يوماً بعد إكمال المتعاقد عمليات الحفر بما في ذلك أعمال الفحص والتقييم بشرط أن لا يتجاوز هذا التمديد ستة أشهر بدون موافقة مسبقة من السلطة وإذا تم نتيجة هذه العمليات أو خلال السنة النهائية من التمديد الاختياري لسنتين أو خلال فترة إضافية إنشاء بئر إكتشاف فتستمر مرحلة التمديد الاختياري لمدة إضافية مقدارها (١٨) شهراً اعتباراً من التاريخ الذي كان يجب أن تنتهي فيه مرحلة التمديد الاختياري وذلك فيما لو لم يتم إنشاء بئر إكتشاف ليتمكن المتعاقد من القيام بعمليات التقييم. ويجب مناقشة أي مراحل تنقيب إضافية عدا المراحل التي تم تفصيلها أعلاه في هذه المادة الثالثة (ب) ويجب الاتفاق عليها بين المتعاقد والسلطة.

برنامج العمل والإنفاق:

المرحلة الأولى: ( ٣ ) سنوات.

الحد الأدنى للإنفاق: أربع ملايين ( ٤ مليون ) دولار أمريكي.

السنة الأولى لبرنامج العمل:

مكرر

- دراسة التأثيرات الحرارية بواسطة معدن الأبحاث (AFTA) والزركون (ZAFTA) لبئر ريشة-٢

- دراسات إضافية للتضج لبئري: ريشة-٢ وريشة-١١.

- دراسات بتروفيزيائية لأربعة آبار في الحوض للعصر الجيولوجي الأوسط.

- تحليل عينات نفطية للعصر الترياسي والكريتاسي لبئري ريشة-٢ وريشة-١١.

- إعادة معالجة خطوط إضافية للمسح الزلزالي في المنطقة الشمالية في منطقة الصفراوي بتركز على ما بعد - العصر للبايوزويك حسب قناة المتعاقب.

السنة الثانية لبرنامج العمل:

- إجراء مسوحات زلزالية ثنائية الأبعاد وتقاسير ما لا يقل على ٢٠٠ كيلو متر طولي.

- إجراء مسوحات زلزالية وتقاسير ما لا يقل عن (١٠٠) كيلو متر مربع من المسوحات الزلزالية ثلاثية الأبعاد أو إجراء ما يعادل (٢٠٠) كيلو متر طولي مسوحات زلزالية ثنائية الأبعاد بدلا من المسوحات الزلزالية ثلاثية الأبعاد.

- الحد الأدنى للإنفاق للسنة الأولى والثانية: مليونين (٢ مليون) دولار امريكي.

السنة الثالثة لبرنامج العمل:

- حفر بئر إستكشافي واحد وبئر إستكشافي إختياري.

- الحد الأدنى للإنفاق: (٢ مليون) مليونين دولار امريكي.

المرحلة الإختبارية ومنها سنتان (٢ سنة).

- إجراء دراسات وتحاليل جيولوجية وجيوفيزيائية يراها المتعاقب مناسبة.

- حفر بئرين إستكشافيين (٢ بئر).

(ج) (١) - يترتب على المتعاقب إبلاغ السلطة عند إكتشاف البترول أثناء عملية التقيب أو التقيب أو إعادة دخول أو إعادة إتمام بئر محفوره. ويجب أن يتضمن الإشعار كافة التفاصيل المتوفرة ويجب متابعة التقارير اليومية حتى يتم إخراج الحفارة من البئر.

(ج) (٢) - يترتب على المتعاقب طبقا للفقرة (ج) (١) أعلاه إشعار السلطة فيما إذا كان المماعد يعتبر بئر التقيب أو التقيب أو إعادة دخول أو إعادة إتمام بئر هو بمثابة بئر إكتشاف وإشعار السلطة خلال (٤) شهور من إتمام التقيب لبئر الإكتشاف.

(ج) (٣) - إذا كان إشعار المتعاقب طبقا للفقرة (ج) (٢) أعلاه يبين بئرا "إكتشافيا" فيوجب على المتعاقب بأسرع وقت ممكن تحضير خطة تقيم ويردمج عمل وميزانية مقترحة برنامج تقيم وتسليمها للجنة الإدارة الفنية لتحديد ما إذا كان هذا الإكتشاف يستحق التطوير التجاري أخذ بعين الاعتبار الإحتياطي الممكن إستخراجه والإنتاج وخطوط الأنابيب والمحطات المطلوبة وأسعار النفط الخام التقديرية والأسواق الممكنة وكافة الأمور الفنية والإقتصادية الأخرى ذات العلاقة. ويجب على اللجنة التوجيهية للسلطة خلال (١٠) أيام من تسليمها

الإشعار أن تجتمع لدراسة "برنامج التقيم" المقترح هذا وبعد هذه الدراسة وفي موعد لا يتجاوز (٣٠) يوما، بعد تقديم برنامج التقيم المقترح يجب على اللجنة التوجيهية للسلطة أن تقدم تقريرا إلى المتعاقب موصية بأي تغيير على برنامج التقيم والأسباب الموجبة له. وعلى المتعاقب أن يدخل ما يراه مناسباً من هذه التعديلات وتقديم "برنامج تقيم" نهائي للجنة التوجيهية للسلطة. أما بخصوص إكتشاف بئر نفط خام وبإستثناء حالة تواجد ظروف خاصة تكرر فترة أطول لتحضير "برنامج التقيم" يجب أن يتم هذا البرنامج خلال فترة ثمانية عشر (١٨) شهرا من تاريخ إنشاء بئر الإكتشاف

(ج) (٤) - خلال تسعين يوما (٩٠) بعد إكمال "برنامج التقيم" على المتعاقب أن يزود السلطة بتقرير وفي وشامل حول برنامج التقيم وقرار المتعاقب بخصوص فيما إذا كان بئر الإكتشاف بشكل إكتشافا تجاريا أم لا. يمكن أن يتكون الإكتشاف التجاري من مخزون واحد أو من مجموعة مخزونات تستحق التطوير التجاري. ويكون تاريخ تسليم التقرير من تاريخ الإعلان عن الإكتشاف التجاري. وإذا كان القرار إيجابيا، على المتعاقب والسلطة أن يولفا منطقة إنتاج. ويقوم المتعاقب خلال فترة معقولة تحدها السلطة بطرح خطة تطوير شاملة "خطة التطوير" لمنطقة الإنتاج. وتكون مؤسسه على مباديء هندسية وإقتصادية دقيقة مطابقة للقواعد المتبعة عالميا في صناعة النفط ومكرسه للإستفاده الجيده من البترول في منطقة الإنتاج.

(ج) (٥) - يجتمع السلطة والمتعاقب لدراسة خطة التطوير المقترحة خلال ستين (٦٠) يوما من تاريخ تقديم الخطة وإذا أخفق الفريقان من الاتفاق على خطة التطوير خلال مائة وعشرين يوما (١٢٠) يوما بعد تقديم تلك الخطة بإقرارها فإنه يجب على كل طرف أن يحول الأمر إلى الفصل طبقا للمادة (٣٤) (ك). ويكون أي قرار بالفصل حسب المادة (٣٤) (ك) قرارا نهائيا إلا في حالة أن يبلغ المتعاقب والسلطة خلال ستين (٦٠) يوما من قرار الفصل على النحو الوارد أعلاه بأنه لا يعتبر "إكتشافا" إكتشافا تجاريا وعليه، للسلطة خلال عام واحد من تاريخ التبليغ أن تطلب من المتعاقب تسليم حقوقه المتعلقة بالإكتشاف في منطقة الإنتاج، وعلى المتعاقب أن يسلم حقوقه حال طلب السلطة لذلك. وإذا طلبت السلطة من المتعاقب تسليم حقوقه في منطقة الإنتاج على النحو الوارد في الفقرة السابقة فإنه لا يحق للسلطة أن تمنح أي حقوق في منطقة الإنتاج لطرف ثالث بنفس الشروط أو بشروط أفضل من التي منحت للمتعاقد في منطقة الإنتاج.

(ج) (٦) - خلال ثلاثين (٣٠) يوما من الموافقة على خطة التطوير الإكتشاف التجاري كما ورد في الفقرة (ج) (٥) أعلاه وبعد ذلك وقبل تسعين (٩٠) يوما على الأقل من بدء كل سنة ميلادية أن يعد المتعاقب برنامج عمل للتطوير والإنتاج والميزانية اللازمة لها. وعمليات الإنتاج الواجب تنفيذها خلال السنة الميلادية في كل منطقة إنتاج، وتقديم برنامج العمل والميزانية إلى اللجنة التوجيهية للسلطة، كما يجب على المتعاقب أن يقدم إلى اللجنة التوجيهية

هكذا لا يعمل

برنامج إنتاج سنوي إلى اللجنة التوجيهية للسلطة لكل منطقة إنتاج للسنة الشمسية القادمة. وينبغي أن تكون هذه البرامج والميزانية وبرنامج الإنتاج متطابقة مع خطة التطوير المعتمدة لمنطقة الإنتاج. وأن تجتمع اللجنة لدراساتها خلال عشرة (١٠) أيام من إستلام اللجنة للتوجيهية هذه البرامج والميزانية والإنتاج. وفي حال عدم تمكن اللجنة من الموافقة عليها خلال ثلاثين (٣٠) يوما من الأستلام فإن على السلطة أو المتعاقد الرجوع إلى المادة (٣٤) (ك)، لإتخاذ قرار بالفصل. ويكون قرار الفصل عند الرجوع إلى المادة (٣٤) (ك) نهائيا. وإذا لم يتم الوصول لهذا القرار عند الرجوع إلى المادة (٣٤) (ك) على الأقل خلال ثلاثين يوما قبل بدء السنة الميلادية القادمة، عندها يمكن للمتعاقد أن يتابع تطبيق برنامج العمل والميزانية المقترحة على أن تكون مطابقة مع خطة التطوير المعتمدة لمنطقة الإنتاج لحين صدور هذا القرار بالفصل. ولا بد من موافقة اللجنة التوجيهية للسلطة لإجراء أي تعديل على برنامج العمل السنوي المتفق عليه وبرنامج الإنتاج المعتمد وعلى أية زيادة على الموازنة السنوية تتعدى عشرة (١٠) %.

(ج) (٧) - بالنسبة لبئر إكتشاف الغاز يجب أن يتضمن قرار المتعاقد المشار إليه بكميات تجارية في الفترة (ج) (٢) أعلاه وإذا كان بئر الإكتشاف قادر على إنتاج الغاز بكميات تجارية أم لا، ويستلزم أي قرار إيجابي البدء بالعمليات التجارية المفصلة في المادة (١٥). (ج) (٨) - إذا ما قرر المتعاقد طبقاً للفترة (ج) (٢) أعلاه أن بئر التنقيب لا يشكل بئراً إكتشافياً طبقاً للفترة (ج) (٤). وأن بئر إكتشاف الغاز لا يشكل إكتشافاً تجارياً كما ورد في الفقرة (ج) أعلاه. وإن إكتشاف النفط الخام ليس إكتشافاً تجارياً يترتب على المتعاقد تزويد السلطة بتوصيته فيما يتعلق بذلك القرار مع تفسير مفصل لقراره السلبي وسيحدد هذا التقرير الخطوات المستقبلية إن وجدت أو الشروط التي يعتقد المتعاقد أنها ضرورية لمحاولة جعل الإكتشاف تجارياً.

(ج) (٩) - إذا لم تتفق السلطة مع رأي المتعاقد طبقاً للفترة (ج) (١) أعلاه أن بئر التنقيب الذي تم إكتشاف النفط الخام فيه ليس بئراً إكتشافياً أو أن البئر الإكتشافي غير قادر على إنتاج الغاز بكميات تجارية أو إذا لم توافق السلطة على قرار المتعاقد المبالغ للسلطة بموجب الفقرة (ج) (٤) أعلاه وبعد برنامج التقييم الذي قام به المتعاقد من أن بئر الإكتشاف لا يشكل إكتشافاً تجارياً فإنه يترتب على المتعاقد التخلي عن المنطقة التي تحوي الإكتشاف بنهاية مرحلة التنقيب التجارية إلا إذا إلزم المتعاقد في موعد لا يتجاوز بداية المرحلة التالية من فترة التنقيب بالقيام بعمليات التنقيب في المنطقة التي تحتوي الإكتشاف أو المنطقة المجاورة لها. وإذا وافقت السلطة بعد دراسة برنامج التنقيب المقترح من المتعاقد للمرحلة المقبلة فإن صلب التنقيب، تلك هي عمليات كافية للسماح للمتعاقد بالاحتفاظ بتلك المنطقة.

(د) تستمر حقوق وإلتزامات المتعاقد طبقاً للمادة الرابعة (٤) بعد تاريخ الإكتشاف التجاري. ولكن إذا تخلى المتعاقد طبقاً للمادة الخامسة (٥) عن المنطقة الأصلية بإستثناء مناطق الإنتاج لن يكون عليه أي إلزام للقيام بعمليات تنقيب بموجب هذا الإتفاق شرط أن يكون المتعاقد قد أنهى لإلتزامات العمل لمرحلة التنقيب الأولى في فترة التنقيب عند هذا التخلي.

(هـ) فترة الإنتاج والتطوير لكل إكتشاف تجاري خمسة وعشرين (٢٥) سنة من تاريخ الإعلان عن هذا الإكتشاف التجاري.

(و) توافق السلطة على تمديد فترة الإنتاج بنفس الشروط الواردة هنا بخصوص النفط الخام لمدة خمسة سنوات إضافية وبخصوص الغاز لمدة عشر سنوات إضافية، إذا قام المتعاقد بتقديم طلب خطي خلال مدة لا تقل عن ستين (٦٠) يوما قبل إنتهاء فترة الإنتاج.

(ز) يتحمل المتعاقد ويدفع كافة التكاليف والنفقات المطلوبة لتنفيذ كافة العمليات البترولية المنفذة وفقاً لهذه الاتفاقية. ويحق للمتعاقد أن يسترد التكاليف والنفقات فقط من ذلك الجزء من البترول الذي يحق له إستلامه بموجب المادة الثالثة عشر (١٣) (أ) من هذه الاتفاقية.

(ح) من أجل تقييم الجدوى الاقتصادية لأي بئر إكتشاف بئر تقييم قد يطلب المتعاقد وضع البئر في مرحلة التنقيب تحت تمديد إختبار البئر ويجب الإتفاق بين السلطة والمتعاقد على مدة وخطوات تمديد إختبار البئر. وفي حال إنتاج كميات تجارية من الهيدروكربونات خلال فترة الإختبار يتم المشاركة في مبيعات هذه الكميات حسب ما هو وارد في المادة (١٣) وتفصيله في الملحق (ح). ومن المعلوم من قبل الفريقين أن هذا الإختبار هو لتقييم الجدوى الاقتصادية بعيدة المدى لتجمعات معينة. ولا تعطي إشارة البدء في فترة الإنتاج. ولا يوجد إسترداد الكلفة من مبيعات الهيدروكربونات المنتجة في فترة الإختبار إلا إذا وافقت السلطة على ذلك.

قبل البدء بالإختبار يجب دراسة البرنامج المقترح مع لجنة الإدارة الفنية ويجب الحصول على موافقة خطية من اللجنة التوجيهية للسلطة.

(ط) بالتوقيع على هذه الاتفاقية تؤكد سلطة المصادر الطبيعية أن حدود المنطقة كما هي مبينة في الملحق (أ) سواء داخلياً في حدود الأردن والبلدان المجاورة مثل المملكة العربية السعودية من جهة الجنوب قد حازت على موافقة كاملة ودون أي خلافات علاوة على ذلك وطبقاً لمعلومات السلطة لا يوجد نزاعات حدودية أو مطالبات لأراضي أو دعاوي ضد أي مرافق أو حقول أو إنتاج بترولي، وفي حال وجود في المستقبل أية مطالبات لأطراف ثالثة في المستقبل (سواء كانت شركات أو أفراد أو حكومات) ستقوم السلطة عندها بإبلاغ المتعاقد رسمياً بأية نزاعات ناشئة بالسرعة الممكنة مع تزويده بالوثائق ذات الصلة.

مكتبة الجريدة الرسمية

(ي) شركة ببتريل للمصادر (الأردن) ليس لها الحق في إستغلال الصخور الزيتية الواقعه ضمن منطقة إمتياز الشركة الموضحة في الملحق (أ) بالطرق التقليدية وغير التقليدية. وبالرغم مما ورد أعلاه فإن السلطة تضمن بأن عمل المتعاقد في تنفيذ إلتزاماته بدون أي عائق بسبب أعمال إستغلال الصخور الزيتية من أي طرف آخر.

## المادة الرابعة

## أعمال التنقيب والتقييم والتطوير

## وإلتزامات الإنفاق

(أ) يترتب على المتعاقد أن يبدأ بالعمليات خلال تسعين (٩٠) يوما من تاريخ النفاذ.  
(ب) بناءً على شروط هذه الإتفاقية يوافق ويلتزم المتعاقد بالقيام بالحد الأدنى المذكور أنشاء من الإلتزامات وبناءً على الفقرة (هـ) أدناه، على المتعاقد أن ينفق مبلغاً لا يقل عن المبالغ المحددة أدناه في تنفيذ هذا العمل وأنشاء كل مرحلة من مراحل التنقيب:  
مرحلة التنقيب الأولى - ثلاث سنوات.

ج (١) - يترتب على المتعاقد خلال مرحلة التنقيب الأولى أن ينفذ ما لا يقل عن مائتين (٢٠٠) كيلومتر طولي من المسوحات الزلزالية ثنائية الأبعاد وأن ينفذ ما لا يقل عن (١٠٠) مائة كيلو متر مربع ثلاثية الأبعاد أو (٢٠٠) كيلو متر طولي ثنائية الأبعاد. وعليه أن ينفق ما لا يقل عن مليونين (٢,٠ مليون) دولار أمريكي في السنة الأولى والثانية على أعمال التخطيط والمعلومات الزلزالية والحصول عليها ومعالجتها وتفسيرها.

ويبدأ برنامج للحصول على المسوحات الزلزالية خلال ثمانية عشر (١٨) شهراً من تاريخ نفاذ هذا العقد أو أن كفالة حسن التنفيذ بقيمة نصف مليون دولار أمريكي (٠,٥ مليون دولار أمريكي) سيتم مصادرتها، إذا لم يفي المتعاقد بإلتزاماته.

ج (٢) - يترتب على المتعاقد خلال مرحلة التنقيب الأولى بحفر بئر إستكشافي وبئر آخر إختياري معتمداً على نتائج البئر الأول، ويجب حفر البئر الأول لعمق لا يقل عن ٣٥ متر تحت سطح (عصر الباليوزويك) وعلى المتعاقد أن ينفق ما لا يقل عن مليونين (٢ مليون) دولار أمريكي على التخطيط لهذا البئر وحفره وإختباره وتحليله.

إذا أخفق المتعاقد في حفر البئر الأول خلال المرحلة الأولى التي تمتد ثلاث سنوات عندها يفقد المتعاقد الحق في كفالة حسن التنفيذ بقيمة نصف مليون دولار أمريكي (٠,٥ مليون دولار) أو إذا أوفى المتعاقد بإلتزاماته، يحق للمتعاقد تحويل كفالة حسن التنفيذ لمرحلة التمديد الإختياريه إن رغب المتعاقد في التمديد.

ج (٣) يترتب على المتعاقد خلال مرحلة التنقيب الأولى، بإجراء دراسات جيولوجية بهدف الحصول على مزيد من المعلومات عن احتمالات وجود الهيدروكربونات في منطقة شرق الصفاوي. ويشمل هذا العمل دون الحصر ما يلي:

دراسات AFTA و ZAFTA، دراسات بتروفيزيائية، دراسات جيوكيميائية، تحاليل عينات نفطية، وعمل ما لا يقل عن مائتين (٢٠٠ كيلومتر طولي) مسوحات زلزالية ثنائية الأبعاد ومائة (١٠٠ كيلو متر مربع) مسوحات زلزالية ثلاثية الأبعاد أو مائتين (٢٠٠) كيلو متر

هذه الوثيقة

طولي مسوحات زلزالية ثنائية الأبعاد. ويترتب على المتعاقد أن يتفق ما لا يقل عن مليونين (٢,٠ مليون) دولار أمريكي في السنة الأولى والثانية.

تخضع كافة الدراسات المقترحة أعلاه لموافقة اللجنة التوجيهية للسلطة (في برنامج العمل السنوي والموازنة، وموافقة خطية لاحقة) ويتم استرداد كلفتها بشكل كامل وفقاً لأحكام المادة الثالثة عشر (١٣).

التمديد الاختياري لمدة سنتين:

(د) (١) إذا اختار المتعاقد الاستمرار في عمليات التنقيب خلال مرحلة التمديد الاختياري (لمدة سنتين) على المتعاقد أن يحفر بئرين ويجب أن تكون هذه الآبار استكشافية تنقيبية وتقييمية وتلوييرية (ليس إعادة دخول لبئر محفورة) وعليه أن يتفق ما لا يقل عن خمسة ملايين دولار أمريكي (٥ ملايين) على أعمال التخطيط والحفر والاختبار والتحليل لهذه الآبار. ويجب حفر كلا البئرين لعمق لا يقل عن ٣٥ متر تحت طبقة عصر الباليوزويك (إلا إذا أُنقِ المتعاقد واللجنة التوجيهية للسلطة على غير ذلك.

(د) (٢) يجب حفر البئرين المشار إليهما في الفقرات (ج) (٢)، (د) (١) أعلاه لعمق ٣٥ متر تحت طبقة عصر الباليوزويك ولكن في أي حال لا يلزم المتعاقد أن يستمر في الحفر إلى عمق أكثر من العمق الذي وصل إليه عندما يواجه ظروفًا توجب على المتعاقد الحريص المتعلق التوقف عن أعمال الحفر.

وإذا أخفق المتعاقد في حفر هذين البئرين خلال مرحلة التنقيب للتمديد الاختياري (لمدة سنتين) وإذا أظهرت الخرائط والمعلومات الزلزالية "برأي المتعاقد" غياب أهداف حفر مجدية تجارياً أو أن نتائج البئر الأولى كانت غير ناجحة) عندها يفقد المتعاقد الحق في كفالة حسن التنفيذ التي قيمتها نصف مليون دولار أمريكي.

(هـ) إن إنجاز الحد الأدنى من الأعمال الملزم بها الموصوفة أعلاه خلال أية مرحلة من مراحل التنقيب يعني المتعاقد من شرط إنفاق الحد الأدنى الملزم به خلال تلك المرحلة. أما تنفيذ المتعاقد لالتزام بإنفاق الحد الأدنى في أي مرحلة من مراحل التنقيب لا يعطي المتعاقد من شرط القيام بتنفيذ الحد الأدنى من الأعمال الموصوفة أعلاه لتلك المرحلة.

(و) إذا قام المتعاقد بتنفيذ أعمال إضافية تزيد على كمية الأعمال المطلوبة منه في الفقرات ج (١)، ج (٢)، ج (٣) أعلاه، فإن هذا العمل الإضافي للمتعاقد سيحتسب له تجاه الوفاء بالتزامات العمل خلال مرحلة أو مراحل التنقيب التالية. وإذا أُنقِ المتعاقد أكثر من الحد الأدنى المبين الإضافي للمتعاقد تجاه الوفاء بالتزام إنفاق الحد الأدنى خلال المرحلة أو المراحل التالية للتنقيب يجب المصادقة على هذه الأعمال مسبقاً من قبل السلطة أما في برنامج العمل والموازنات السنوية أو من خلال نموذج موافقة خطية خارج إطار برنامج العمل والموازنة السنوية.

(ز) يتوجب على المتعاقد خلال تسعين (٩٠) يوماً من تاريخ النفاذ، أن يقدم برنامج وموازنة لأعمال التنقيب للمنطقة يبين فيها عمليات التنقيب التي يقترح تنفيذها خلال السنة الميلادية التالية وأن يقدم هذا البرنامج والموازنة إلى "اللجنة التوجيهية للسلطة" ويتوجب أن يكون البرنامج والموازنة المقدمة لمرحلة التنقيب كافية لتغطية الحد الأدنى من التزامات المتعاقد للعمل والإنفاق خلال الفترة المعنية على أن يؤخذ بالإعتبار ما يحتسب للمتعاقد عن المصاريف والأعمال الإضافية خلال مراحل التنقيب السابقة ويتوجب على اللجنة التوجيهية أن تجتمع خلال عشرة (١٠) أيام من الاستلام لمراجعة برنامج العمل والموازنة. ويتوجب على هذه اللجنة أيضاً أن تقدم وخلال فترة لا تقل عن (٦٠) يوماً بداية السنة الميلادية تقريراً للمتعاقد يتضمن توصيات بإجراء التغييرات على برنامج العمل والموازنة والأسباب الموجبة لذلك، ويترتب على المتعاقد أن يقدم للسلطة في مده لا تتجاوز عن ثلاثين (٣٠) يوماً قبل بداية تلك السنة الميلادية، ويتوجب على المتعاقد أن يقدم برنامج العمل والموازنة النهائية لتلك السنة الميلادية أخذاً بالإعتبار توصيات لجنة الإدارة الفنية للسلطة التي يراها المتعاقد مناسبة.

(ح) يجب إخضاع برنامج العمل والموازنة المقترحة من المتعاقد للموافقة من قبل لجنة الإدارة الفنية وتحويلها بعد ذلك للجنة التوجيهية للسلطة للمصادقة عليها. ويجب إتمام هذه المصادقة خلال خمسة عشر (١٥) يوماً عمل ولا يجب تأخيرها. ومن المفروض كلما دعت الحاجة لإجتماعات إضافية ولفترة كافية من الزمن لإجراء دراسة تفصيلية للإقتراحات قبل البدء بالحفر.

هكذا في العمل

## المادة الخامسة

## التخلي

## (أ) التخلي الإجباري:

(١) يترتب على المتعاقد التخلي عن ما نسبته ثلاثون بالمائة (٣٠%) من مساحة المنطقة الأصلية عند نهاية مرحلة التنقيب الأولى.

(٢) يترتب على المتعاقد التخلي عن مساحة المنطقة الأصلية عند نهاية مرحلة التمديد الاختيارية على أن تتم المناقشة والموافقة على ذلك في حينه.

يحدد المتعاقد حجم وشكل ومكان المنطقة أو المناطق التي سيتم التخلي عنها بعد الاتفاق مع السلطة ويجب أن لا تشمل كل تخلي على أكثر من منطقتين وأن تكون كل منطقة من هذه المناطق ذات مساحة لا تقل عن ٥٠٠ كم مربع على أن لا يكون يلتزم المتعاقد بالتخلي عن أجزاء من المنطقة المتبقية شاملاً لأي جزء من المنطقة يمثل مسطح شكل جيولوجي تم به اكتشاف بئر أو تجرى فيه عمليات تقييم.

## (ب) التخلي الطوعي:

بإمكان المتعاقد في أي وقت أن يتخلى طوعياً عن كل أو عن أي جزء من المنطقة دون القيام بأي عمل إضافي أو إنفاق إلزامي بشرط أن يكون المتعاقد في ذلك الوقت قد أوفى بالتزامات العمل الخاص بالتنقيب وفقاً للمادة الرابعة (٤) لمرحلة التنقيب الجارية.

ويحتسب أي تخلي طوعي بموجب هذه الفقرة تجاه التخلي الإجباري المنصوص عليه في الفقرة (١) أعلاه.

(ج) عندما يتخلى المتعاقد عن أية منطقة يترتب عليه القيام وفق المعايير الجيدة المتبعة في صناعة النفط وعلى نفقته الخاصة بكل عمليات التنظيف الضرورية للموقع، وأن يقوم بكل ما هو ضروري ضمن المعقول لتجنب أية أخطار يمكن أن تهدد الحياة البشرية أو تلحق ضرراً بأماكن الغير وحماية المصادر الطبيعية في تلك المنطقة.

ولكن المتعاقد غير مسؤول عن عمليات التنظيف للموقع بعد مشغل سابق شاملاً دون الحصر تنظيف كافة المخلفات والآليات وأي مواد متروكة كما أن المتعاقد لا يتحمل مسؤولية تجاه أي مخاطر قد تنشأ عن العمليات التي تخص مشغل سابق أو الغير بما فيها المخاطر التي قد تنشأ عن الآبار المهجورة.

(د) يترتب على المتعاقد إجراء مسح بيئي أساسي قبل البدء بعمليات الحفر أو الدراسات الزلزالية في المنطقة.

## المادة السادسة

## تفاعلات الحكومة والموافقات

## (لجنة الإدارة الفنية، واللجنة التوجيهية للسلطة)

عمل المتعاقد مع مجموعتين: لجنة الإدارة الفنية TMC واللجنة التوجيهية للسلطة NSC.

## (أ) لجنة الإدارة الفنية TMC

يقوم المتعاقد وسلطة المصادر الطبيعية خلال ستين (٦٠) يوماً من تاريخ النفاذ بتشكيل لجنة الإدارة الفنية TMC.

إن الغاية من اللجنة هو توفير منبر للإتصال والتعاون بين المتعاقد والسلطة بالإضافة إلى ذلك فإن وظيفة لجنة الإدارة الفنية هي تمكين المتعاقد من طلب المشورة وتوصيات ومساعدة السلطة في تنفيذ العمليات البترولية.

تتكون لجنة الإدارة الفنية من ستة أعضاء تعين كل من السلطة والمتعاقد ثلاثة أعضاء له في هذه اللجنة. ويجب أن يتمتع الأعضاء بمؤهلات فنية عالية تشمل الجيولوجيا والجيوفيزياء والهندسة، ويمكن إحضار أشخاص إضافيين للإجتماعات من خلال الموافقة المسبقة للرئيس إستانداً إلى أن الشخص المعني يتمتع بخبرة فنية نوعية تؤهله للمساهمة في النقاش والعرض الفني والعلمي ويشمل هؤلاء الأشخاص الأعضاء في شركات الخدمات أو الشركاء.

ويتم تعيين رئيس اللجنة من قبل سلطة المصادر الطبيعية وسيكون الرئيس مسؤولاً عن محاضر الإجتماعات وتنسيقها وتوزيعها. ويمكن إستخدام سكرتاريا لأغراض كتابة المحاضر إذا إرتأى الرئيس ذلك ضرورياً. يجب ملاحظة أنه لا يوجد لأعضاء هذه اللجنة حقوقاً تصويته نظراً لأنها لتوفير منبر الإتصال الفني الفعال بين المتعاقد والسلطة، فدور الرئيس هو دور إداري وفني.

تجتمع لجنة الإدارة الفنية مرة واحدة على الأقل كل ربع سنة ميلادية في الأردن أو أي مكان آخر يتفق عليه بين الطرفين ويمكن الدعوة لإجتماعات إضافية من قبل الرئيس بناءً على طلب السلطة أو المتعاقد وبإبلاغ الأعضاء قبل الإجتماع بأسبوع على الأقل، ومن المتوقع إنعقاد مزيد من الإجتماعات خلال فترة العمليات (مثلاً أثناء الحفر/ والفحوصات) قد يدعو المتعاقد أو السلطة في أي مرحلة من العمليات إلى إجتماعات فنية إضافية والتي يجب عدم تأخير تنظيمها.

ودون المساس بحقوق وواجبات المتعاقد وإدارة الأعمال اليومية للعمليات البترولية تقوم هذه اللجنة بالوظائف التالية:

هذه المادة



## المادة السابعة

## تنفيذ العمليات

(أ) يترتب على المتعاقد والشركة المشغلة المعنية تنفيذ عمليات البترول بحد حسب شروط الاتفاقية وحسب الأسس المقبولة عامة في صناعة البترول العالمي ويجب أن تكون نشاطات المتعاقد مصممة لتحقيق عمليات بترولية فعالة وأمنة واقتصادية للحصول على أقصى مردود اقتصادي من البترول في المنطقة.

(ب) يترتب على المتعاقد أن يعهد بإدارة العمليات البترولية بموجب الاتفاقية لمدير قدير فنياً (المدير العام) ويجب إعلام السلطة بإسم المدير العام هذا حال تعيينه ويجب أن يمنح المدير العام صلاحيات كافية لتنفيذ أية أنظمة قانونية صادرة أو تصدر فيما بعد، تطبق بموجب هذه الاتفاقية وأن يكون خاضعاً لها.

(ج) إذا كان المتعاقد مؤلفاً من أكثر من جهة فعلى المتعاقد تعيين جهة واحدة لتكون المشغل عن المتعاقد وبإستثناء ما ورد ذكره هنا، يكون المشغل هو المسؤول الوحيد عن تنفيذ العمليات بموجب هذه الاتفاقية. وعن تمثيل المتعاقد تجاه السلطة. يعين المتعاقد بموجب هذه الاتفاقية كالمشغل المبدئي ويكون أي تعيين آخر من قبل المتعاقد لمشغل آخر خاضع لموافقة السلطة الخطية. ويجب أن تكون كافة أعمال المشغل خلال تنفيذ الأعمال البترولية مطابقة لشروط هذه الاتفاقية وتكون كافة التكاليف والمصاريف والمصروفات المتكبدة من قبل المشغل تنفيذاً للعمليات البترولية قابلة للإسترداد كما هو مبين في هذه الاتفاقية، وكان المشغل هو المتعاقد إلا أن هذا الشرط يجب أن لا يفسر لكي يسمح بإزدواجية للتعويض عن التكاليف والمصاريف والمصروفات، وإذا كان المتعاقد مكوناً من أكثر من جهة واحدة فيجب تزويد السلطة بنسخة عن إتفاقية التشغيل المشترك وأي تعديلات عليها بعد توقيعها.

(د) في حالة الحوادث الطارئة يترتب على المتعاقد إتخاذ كافة التدابير الضرورية لعلاج الحادث الطارئ وتسترد كافة التكاليف والمصاريف والمصروفات التي يتكبدها المتعاقد في ذلك حسبما هو وارد في المادة الثالثة عشر (١٣) (١) والمادة الرابعة والعشرون من هذه الاتفاقية عند إعلان المتعاقد عن حالة طوارئ. يتوجب عليه إعلام السلطة بالسرعة الممكنة.

(هـ) تكون كافة الإلتزامات الواجب تنفيذها والعمل بها من قبل المتعاقد بموجب هذه الاتفاقية بالتكامل والتضامن في حالة كون المتعاقد مكون من أكثر من جهة واحدة.

(و) قبل البدء بأعمال الحفر، يعقد المتعاقد إجتماعات فنية مع لجنة الإدارة الفنية لمناقشة وعرض "إقتراح البئر" ويجب أن يشمل هذا العرض إحداثيات الهدف والخطوط للزلازلية والمقلع العرضية والتنبؤات الجيولوجية وتصميم للتكاليف المقترح والمجسات الكهربائية الكاملة وغيرها.

سيقتم (عرض البئر) مكتوبه إلى اللجنة التوجيهية للمصادقة عليه قبل ثلاثين (٣٠) يوماً من بداية حفر البئر، وتقوم اللجنة بالموافقة على الإقتراح خلال سبعة (٧) أيام من تاريخ إستلامها له، وأن أية إنحرافات أساسية عن إقتراح البئر المعتمد بإستثناء حالات الطوارئ سيستطلب موافقة مسبقة من اللجنة التوجيهية للسلطة وقد تشمل هذه الإنحرافات تغيير أساسي في مكان البئر، تصميم التغليف أو العمق النهائي وبالتالي يحتاج إلى مصادقة اللجنة التوجيهية.

(ز) خلال عمليات الحفر والمسح الزلزالي يقدم المتعاقد تقارير يومية عن سير العمليات إلى السلطة ويمكن عقد إجتماعات فنية إضافية عند الضرورة وفقاً لأحكام المادة السادسة (٦) (أ) تستطيع السلطة تعيين أو إعاره موظفين فنيين لأغراض التدريب خلال عمليات الحفر والمسح الزلزالي. ويجب التعامل مع هؤلاء الموظفين وكأنهم موظفوا المتعاقد الخاصين، وسيتم دفع رواتبهم من قبل السلطة إلا في حال الإتفاق المشترك أن تكون هذه الرواتب جزءاً من ميزانية التدريب السنوية.

هذا الاقتراح

### المادة الثامنة مساعدات السلطة

توافق السلطة على توفير المساعدات التالية للمتعاقد:

- (أ) يترتب على السلطة وإلى الحد الذي تستطيعه أن تساعد المتعاقد في الحصول على جميع الأنونات والتسجيلات والتسهيلات الجمركية وتصاريح العمل والتأشيرات من الحكومة الأردنية وجميع الموافقات أو الحقوق الأخرى التي تترتب لتنفيذ العمليات البترولية بمقتضى هذه الاتفاقية.
- (ب) يترتب على السلطة أن تساعد المتعاقد حسب طلبه وعلى نفقته الخاصة في الحصول على حقوق الإستعمال أو حقوق المرور في الأراضي المملوكة ملكية خاصة كما يلزم فيما يتعلق بالعمليات البترولية شريطة أن تسجل الحقوق والممتلكات المكتسبة باسم السلطة.
- (ج) في حالة عدم التوصل إلى ترتيبات طوعية مباشرة مع أصحاب الأراضي المتأثرين، يترتب على السلطة أن تمارس، حق نزاع الملكية للحصول على الحقوق في الأملاك المذكورة إذا كان ذلك ضرورياً من أجل العمليات البترولية. في هذه الحالة يترتب على المتعاقد أن يعرض السلطة لدى التملك، التكلفة المدفوعة لحقوق الملكية هذه.
- (د) يترتب على السلطة، إذا طلب المتعاقد ذلك، أن تتكبد ممثلاً متفرغاً أو أكثر (حسب التوفير) لمساعدة المتعاقد شريطة أن يتحمل المتعاقد التكاليف المعقولة للممثل أو الممثلين المذكورين بمبالغ يتم الاتفاق عليها بين الطرفين مقدماً.
- (هـ) على السلطة أن تتخذ مباشرة كافة الإجراءات الضرورية بعد تاريخ التوقيع لتعطي هذه الاتفاقية قوة القانون ولأثره الكامل في الأردن.
- (و) في حال نشوء نزاع حدودي سواء داخلياً، داخل حدود الأردن أو خارجياً مع الحدود المجاورة للمملكة العربية السعودية وسورية (الملحق أ)، مستخذ السلطة حالاً كافة التدابير الممكنة لضمان حل هذا النزاع وستعمل السلطة في حدود طاقتها لمساعدة المتعاقد في الحصول على كافة الأنونات والموافقات والحقوق اللازمة لتنفيذ العمليات البترولية.

### المادة التاسعة إمтиازات السلطة

(أ) يكون للسلطة حق للدخول دون قيد وعلى مسؤوليتها وحدها إلى المنطقة المغطاة بهذه الاتفاقية وإلى مسرح العمليات البترولية الجارية فيها، ويحق للسلطة فحص ومراجعة كل موجودات وكتب ودفاتر وسجلات المتعاقد وكافة المعلومات المحتفظ بها من قبله، وإجراء عدد معقول من المسوحات والرسومات والاختبارات من أجل تطبيق حقوقها بموجب هذه الاتفاقية. وتعطى للسلطة مساعدة معقولة من قبل وكلاء ومستخدمي المتعاقد لكي يتم تجنب تعريض سلامة العمليات البترولية وفعاليتها للخطر أو إعاقتها. ويترتب على المتعاقد أن يقدم للسلطة كل الإمتيازات والتسهيلات الممنوحة لمستخدميه في الحقل وتوفير إستعمال مساحة معقولة من المكاتب والمسكن المؤقتة بشكل مناسب في الحقل دون مقابل بغرض تسهيل تحقيق أهداف هذه المادة.

(ب) إذا قررت السلطة أن أياً من مستخدمي المتعاقد أو مستخدمي المتعاقدين الفرعيين قد تصرفوا بشكل يخالف العادات والقوانين والأنظمة واللوائح الأردنية أو من شأنه أن يضر بالتنفيذ السليم للعمليات البترولية فيترتب عليها إعلام المدير العام للمتعاقد خطياً مطالبة بإبعاد هذا المستخدم من العمليات البترولية مع إيداء الأسباب لذلك.

هذه المادة

## المادة العاشرة

## ملكية الموجودات وإستعمال الممتلكات

(أ) تصبح جميع موجودات المتعاقد في الأردن الثابتة أو المنقولة، والتي يحق للمتعاقد إسترداد الكلفة للغاز ونفط الكلفة بموجب إكتشاف تجاري، ملكاً للسلطة في الوقت أو الأوقات المحددة لئلا ويدون كلفة إضافية عليها إلا إذا نص على غير ذلك بالتحديد في هذه الإتفاقية.

١- تصبح الأرض في الأردن ملكاً للسلطة حال شرائها:

٢- تصبح كل الموجودات الثابتة أو المنقولة الأخرى التي حصل عليها المتعاقد ملكاً للسلطة في نهاية ربع السنة التي يكون فيها المتعاقد قد إسترد كلفة هذه الموجودات.

(ب) تنتقل ملكية البترول المخصص للمتعاقد بمقتضى المادتين الثالثة عشر والخامسة عشر وكذلك المخاطرة المرتبطة به للمتعاقد في النقطة التي تتم بها عملية القياس لأغراض مقاييس المشاركة في الإنتاج.

(ج) يحق للمتعاقد و/ أو الشركة المشغلة أن يستعمل بدون مقابل أي أرض في الأردن تملكها السلطة أو الأردن وتكون لازمة بدرجة معقولة للقيام بعمليات بترولية.

(د) تبقى المعدات والموجودات التي يتم الحصول عليها فقط لأجل العمليات البترولية التي يقوم بها المتعاقد في حوزته، ويحق له وحده إستعمال هذه المعدات والموجودات مجاناً. وطالما أن هذه المعدات والموجودات تستعمل فقط للعمليات البترولية يترتب على المتعاقد المحافظة على المعدات والموجودات بحوزته بحالة سليمة مع الأخذ بعين الاعتبار الإستهلاك الطبيعي بموجب الأساليب المعتمدة عامة في قطاع صناعة النفط. ولا يجوز التصرف بهذه المعدات والموجودات في غير أوجه العمل المعد أو نقلها خارج الأردن بدون موافقة السلطة الخطية المسبقة.

(هـ) لا تنطبق أحكام هذه المادة العاشرة على الموجودات والمعدات المستأجرة والمستعملة في العمليات البترولية والتي تكون ملكاً للغير.

(و) إذا رغب المتعاقد أو رغب السلطة في إستعمال المعدات أو الموجودات المذكورة أو في الإنتفاع من الطاقة الفائضة لخط أنابيب أو تسهيلات للتصدير التي تتصل بعمليات لا تتعلق بالمنطقة، فإنه يتوجب على الفريقين أن يتفقا مسبقاً على أي إستعمال كهذا بما في ذلك التعرف التي سيجري إستغلالها.

(ز) يكون للمتعاقد حق الحصول الكامل إلى كافة التقارير والمعلومات الورقية والرقمية المتعلقة بمنطقة شرق الصفاوي وكافة الآبار الأخرى ضمن منطقة شرق الصفاوي. وتكون هذه المعلومات للإستعمال الحصري للمتعاقد (وتوابع المتعاقد) خلال فترة سريان هذه الإتفاقية. وعند إنتهاء هذه الإتفاقية تعود هذه المعلومات وأي تفسيرات تتعلق بها إلى سلطة المصادر الطبيعية.

وتضع السلطة مجموعة كاملة من الوثائق والمستندات والمعلومات الرقمية بحوزة المتعاقد خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ النفاذ. ويلتزم المتعاقد بدفع كلفة تصوير ونقل هذه الوثائق والمعلومات وفقاً للمادة الحادية والعشرون.

(ح) يكون للمتعاقد حق الوصول الكامل إلى كافة المرافق والمعدات والتجهيزات المرتبطة بمنطقة شرق الصفاوي والآبار الأخرى أو التجهيزات الواقعة ضمن منطقة شرق الصفاوي كما جاء بيانه تفصيلاً في المادة الخامسة والثلاثون.

(ط) من المعلوم أن كافة المعدات والمرافق الموجودة في منطقة شرق الصفاوي والمتعلقة بالعمليات البترولية وبدءاً من تاريخ النفاذ تبقى ملكاً للدولة وأن المتعاقد لن يقوم بأحداث أي ضرر بها أو بيعها أو رهنها أو إستجارها أو نقل المعدات إلى فريق ثالث (الغير) دون الموافقة المسبقة للسلطة.

(ي) وبالمثل لن تقوم السلطة / الدولة بإحداث أي ضرر، بيع، رهن، أو إستجار أو نقل لأي من المرافق والتجهيزات البترولية الموجودة بدون الموافقة المسبقة.

(ك) سيتلقى المتعاقد الدعم الكامل من السلطة في الوصول إلى المعلومات التاريخية عن الحقل والمرافق والعمليات. وهذا يشمل دون الحصر التالي: تفاصيل العقود مع الشركات الأخرى، الموظفون، المتعاقدون، البئر، معلومات حول ضغط الآبار. يحق للمتعاقد الوصول إلى كافة المعلومات الأصلية / حول الحقل بحيث يتسنى له الحصول على نسخ للتقييم.

هذا المستند



(هـ) يُخلو المتعاقد بأن يبقى تحت تصرفه في حساب بنك خارج الأردن يتعامل مع البنك المركزي في الأردن لدعم الأجنبي المقدم من المتعاقد. ويستخدم للسحوبات من هذا الحساب لشراء للبضائع والخدمات المطلوبة في الخارج وللتحويل لبنك أردني محلي في عمان المبالغ المطلوبة لتغطية المصاريف بالدينار الأردني المتعلقة بنشاطاتها وفق هذه الاتفاقية. وفي مثل هذا التحويل يتم حساب سعر التحويل المحدد في المادة (٢٨) للثامنة والعشرون (ج).  
ويقدم المتعاقد خلال ثلاثون (٣٠) يوماً بعد نهاية كل سنة ميلادية للسلطات المصرفية المسؤولة في الأردن بيان موثق من شركه محاسبية عالميه معروفه يبين حساب النفقات والسحوبات من الحساب والرصيد المتبقي نهاية السنة الشمسية.

## المادة الثالثة عشر

إسترداد التكاليف والنفقات والمشاركة في الإنتاج

## (أ) النفط الخام المخصص لإسترداد الكلفة:

يحق للمتعاقد أن يسترد ١٠٠% من التكاليف المقررة من النفط المخصص لإسترداد الكلفة. ويجب أن يخضع إسترداد هذه التكاليف لسقف ٧٠% كحد أدنى.

(١) (أ) يحق للمتعاقد أن يتسلم كمية من النفط الخام كل سنة ميلادية بموجب هذه المادة للثالثة عشر (١) (ب) ويشار إليها لاحقاً "بنفط الكلفة" وذلك من أجل تغطية كافة التكاليف والنفقات التي يتكبدها بخصوص جميع العمليات البترولية. إن كمية نفط الكلفة التي يحق للمتعاقد أن يتسلمها خلال أي سنة ميلادية بموجب هذه المادة الثالثة عشر (أ) مساوية لكمية النفط الخام الذي يساوي قيمته مجمل الكلفة والنفقات القابلة للإسترداد من قبل المتعاقد خلال هذه السنة الميلادية بموجب شروط هذه الاتفاقية، على أنه لا يحق للمتعاقد إستلام أي كمية من نفط الكلفة بموجب هذه المادة الثالثة عشر (أ) تتجاوز ما نسبته سبعون بالمائة (٧٠%) من مجموع النفط الخام المنتج والموفر من المنطقة في أية سنة ميلادية وغير المستعمل في العمليات البترولية.

يتم إسترداد مجمل الكلفة والنفقات المتكبدة من قبل المتعاقد بخصوص العمليات البترولية بالطريقة المبينة أدناه وبالترتيب التالي:

- ١- جميع نفقات التشغيل بعد الإنتاج التجاري الأولي من أول إكتشاف تجاري قابلة للإسترداد خلال السنة الميلادية التي يتم فيها تكبد هذه المصاريف.
- ٢- تكون نفقات التتقيب بما في ذلك النفقات المترتبة قبل بداية الإنتاج التجاري الأولي من أول إكتشاف تجاري قابلة للإسترداد إما خلال السنة التي تم تكبد هذه النفقات بها أو السنة الميلادية التي إبتدأ بها الإنتاج التجاري الأولي.
- ٣- تكون مصاريف التطوير بما في ذلك المصاريف المترتبة قبل بداية الإنتاج التجاري الأولي من أول إكتشاف تجاري قابلة للإسترداد إبتداءً من السنة الميلادية التي تم بها تكبد هذه المصاريف أو السنة الميلادية التي إبتدأ بها الإنتاج التجاري الأولي أيهما تلي الأخرى.
- ٤- إذا زادت قيمة التكاليف والنفقات والمصاريف القابلة للإسترداد بموجب الفقرات (١) ، (٢) ، (٣) أعلاه عن قيمة سبعين بالمائة (٧٠%) من مجمل كمية النفط الخام المنتج والموفر من المنطقة في تلك السنة الميلادية والتي لا تستعمل في العمليات البترولية فإن مقدار الزيادة في الكلفة والمصاريف والنفقات تنوزر للإسترداد خلال السنة أو السنوات الميلادية المقبلة وتعتبر كما لو أنها انفقَت خلال السنة أو السنوات الميلادية التالية إلى أن تسترد بالكامل.

هذه المادة

(أ) (٧) لأغراض تحديد تصنيف كل للتكاليف والمصروفات والنفقات من أجل إستردادها تطبيق المعايير التالية:

(١) "نفقات التنقيب" تعني كل النفقات والتكاليف والمصروفات المتكبدة والمتعلقة من أجل عمليات التنقيب بما فيها التكاليف والنفقات والمصروفات المتكبدة قبل تاريخ النفاذ، ولكن بتاريخ توقيع الاتفاقية أو بعده، وما دفعته السلطة مقابل معلومات توفرها للمتعاقدين طبقاً للمادة الحادية والعشرون من هذه الاتفاقية. وتشمل هذه النفقات دون الحصر ما يلي: تكاليف الموارد البشرية، والأجور وتكاليف المكتب والموظفين المحليين، المكافآت والعلاوات، المسح الزلزالي وكافة المصاريف الأخرى المرتبطة بالتنقيب مثل الحفر والفحوصات ومتابعة العمل الفني.

(٢) "نفقات التطوير" وتعني كافة النفقات المتكبدة بخصوص أو من أجل عمليات التطوير باستثناء مصروفات التشغيل.

(٣) "مصاريف التشغيل" وتعني كافة التكاليف والمصاريف المتكبدة والمتعلقة من أجل عمليات الإنتاج بعد كل إنتاج تجاري أولي من أي اكتشاف تجاري.

(أ) (٣) من المعلوم أنه يمكن تكبد مصاريف التطوير خلال فترة التنقيب أو فترة الإنتاج ويمكن تكبد نفقات التنقيب خلال فترة تطوير أو الإنتاج. كما أنه من المعلوم إذا خضع أي بئر تم حفره خلال فترة التنقيب فيما بعد لعمليات التطوير يمكن تصنيف كلفة هذه البئر بناءً على رغبة المتعاقد لتصبح نفقات تطوير.

(أ) (٤) حدود إسترداد الكلفة:

يحق للمتعاقد إسترداد مائة بالمائة (١٠٠%) من التكاليف المقررة من النفط المخصص لإسترداد الكلفة. ويخضع إسترداد هذه التكاليف لسقف السبعين بالمائة (٧٠%).

(ب) النفط المنتج للمشاركة:

النفط المنتج للمشاركة يساوي مجمل كمية النفط الخام المنتج والموفر من المنطقة في سنة ميلادية وغير المستعمل في العمليات البترولية محسوماً منها مجمل كمية نفط الكلفة الذي يحق للمتعاقد إستلامه خلال السنة الميلادية بمقتضى الفقرة (١) أعلاه. يخصص النفط المنتج للمشاركة للسلطة والمتعاقد ويتقاسمانه ويستلمانه حسب المعيار التدرجي التالي: حسب معدل الإنتاج اليومي للنفط الخام المنتج والموفر من المنطقة عن كل ربع سنة ميلادية.

(ب) (١) يكون الحد الأدنى لحصة الدولة من النفط المنتج للمشاركة هو أربعين بالمائة (٤٠%) ولحدود عشرة آلاف (١٠٠٠٠) برميل يومياً. إن حصة النفط المنتج للمشاركة والمخصص للدولة والمتعاقد يستند للجدول الوارد في الملحق (ج).

(ب) (٧) يقرأ المعدل الشهري الميلادي الإنتاج الإجمالي التراكمي من المنطقة من خلال الجدول الوارد في الملحق (ج). وهذا الجدول يبين حصة الربح للنفط المنتج بين المتعاقد

والدولة / السلطة. إذا كان المتعاقد يقوم ببيع النفط الخام لمصلحة سلطة المصادر الطبيعية، فإن الأرباح يجب قسمتها حسب هذه النسبة المئوية. وعند تغيير الإنتاج، من شهر لآخر وبالتالي فإن حصة الربح ستتغير أيضاً على أساس شهري. ولتقادي أي شكوك ستكون للجدول الواردة في الملحق (ج) هي المرجع الوحيد لتحديد هذه النسب.

(ب) (٣) تكون حصة الربح بالنسبة للغاز المنتج تجارياً هي نفس الحصة المطبقة على برميل النفط حيث للتحويل المستخدم هو برميل واحد من النفط = ٥,٦ ألف قدم مكعب من الغاز. (إلا إذا إتفقت السلطة والمتعاقد على غير ذلك).

(ب) (٤) يترتب على المتعاقد خلال سبعة أيام قبل نهاية الشهر أن يقدم للسلطة تفصيلاً عن معدل الإنتاج الشهري من كل بئر من الآبار المنتجة في منطقة الإمتياز.

(ج) قيمة النفط الخام:

(ج) (١) تحدد قيمة النفط الخام النهائية لجميع أغراض هذه الاتفاقية لكل ربع سنة ميلادية، وكذلك القيمة الموثقة حسب أحكام هذه الفقرة (ج).

(ج) (٢) يقيم النفط الخام بمعدل سعر التصدير (كما هو معرف في الفقرة (ج) (٤) أدناه وهو النفط المحقق من السلطة و/ أو المتعاقد للنفط الخام من المنطقة المباع خلال الربع السنة الميلادية المعنية. وإذا تم إنتاج أكثر من نوعية أو درجة من المنطقة يتم تحديد قيمة نهائية لكل نوعية أو درجة. ويحتفظ المتعاقد بحقه في الحصول على النفط الخام ويعاد التقييم إذا اعتبر أنه يستطيع الحصول على سعر بيع أفضل للنفط الخام.

(ج) (٣) في غياب المبيعات حسب الفقرة (ج) (٢) أعلاه، عاكسة على الأقل عشرة بالمائة (١٠%) من الحجم الإجمالي للنفط الخام من منطقة البيع للتصدير خلال ربع السنة الميلادية المعنية، يتم تحديد القيمة بناءً على الاتفاق المشترك بين السلطة والمتعاقد، وفي غياب هذا الاتفاق المشترك بين الفريقين خلال ثلاثة شهور بعد نهاية ربع السنة الميلادية المعنية، يتم تحديد القيمة النهائية للنفط الخام للشحن بحراً (فوب) عند نقطة التسليم تحدد من قبل خبير وفق المادة الرابعة والثلاثون (٣٤) (ي) من مقارنة بما ينتج للتصدير في الخليج العربي والبحر الأحمر ومناطق الإنتاج الأخرى في الأردن، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل بما في ذلك الكميات والنوع وشروط التسهيلات الإئتمانية.

(ج) (٤) لأغراض هذه الفقرة (ج) (١) إن "سعر التصدير" السعر الصافي على ظهر الناقله (فوب) الذي يتم تسلمه من نقطة التسليم من أطراف غير التابعين ضمن صفقات شراء خالیه من المحاباة وبالعملات القابلة للتحويل بأسعار ثابتة أو بأسعار يتم تحديدها بمعادلات للسعر بالإستناد على ممارسات السوق الحرة السائدة حينئذ باستثناء المقايضة أو البيع في السوق أو أي اعتبارات خاصة أخرى.

هكذا في الأصل

وتقتصر التعديلات للمولات أو السمره على المبالغ التي لا تزيد عن النصف المتعارف عليها والسائدة في الصناعة النفطية العالمية بين فرقاء مستقلين وذلك بشأن كميات النفط الخام المشمولة.

(ج) (٥) إذا توقع المتعاقد أن تحديد السعر بإتفاق مشترك حسب الفقرة (ج) (٣) أعلاه سيكون لازماً للربع السنه الميلاديه التاليه فإن عليه إبلاغ السلطة بالسعره الممكنة وقبل نهاية الربع السنه الميلاديه الحاليه. وبعد التشاور بين السلطة والمتعاقد لتطوير المعلومات الحقيقية التي سيؤسس عليها التقييم الأولي، على المتعاقد أن يقترح على السلطة بصورة خطية السعر الأولي للنفط الخام الذي يطبق على الربع السنوي الميلادي الحالي. وعلى السلطة والمتعاقد أن يجتمعا بعد ذلك كلما كان ذلك ممكناً ولكن في أي حال في موعد متأخر عن بداية ربع السنه الذي سيطبق فيه السعر، وذلك من أجل أن يتباحثا ويتفقا على السعر الأولي. وفي حال تأخر الفريقين في تحديد السعر الأولي ويستمر تطبيق السعر المحدد إستناداً للفقرة (ج) (٢) أعلاه أو (ج) (٣) أعلاه، حسبما يكون الحال.

(ج) (٦) لدى التوصل إلى إتفاق مشترك على السعر النهائي الذي سيطبق على ربع السنه الميلاديه المعنيه (كما هو مبين في الفقرة (ج) (٣) أعلاه)، يتوجب إجراء تعديلات ملائمه بأثر رجعي على ربع السنه بالإتفاق بين السلطة والمتعاقد خلال سبعة (٧) أيام بعد الإتفاق على تحديد السعر النهائي. ويشمل التعديل المذكور فائده شهرية مركبة للفريق الذي يجري التعديل لصالحه ويتم احتسابها على أساس سعر لندن المعروض بين البنوك (LIBOR) حسبما يعلنه بنك (دانشوال ويستمينستر) لندن للودائع الشهريه في أول يوم عمل من الشهر والنقصان في اللغه الذي يقع فيه اليوم السابع المذكور طيلة مدة الزيادة.

(ج) (٧) يقيم الغاز المنتج والمباع خلال ربع السنه الميلاديه حسب متوسط السعر الصافي الذي تحصل عليه السلطة و/ أو المتعاقد عند مكان التسليم لبيع ذلك الغاز.

(ج) (٨) إذا أخفق أحد الأطراف للآخر بالإطلاع على سجلاته ودلائره لتحديد الأسعار التي إستلمها كمبيعات التصدير فإن مبيعات ذلك الطرف لن تستغل في تحديد سعر التصدير.

(د) يترتب على المتعاقد خلال مدة لا تقل عن تسعين يوماً (٩٠) يوم قبل بداية نصف السنه الميلاديه الذي يلي الإنتاج التجاري الأولي أن يجهز ويوزع السلطة بنشرة يبين فيها توقعاته لكمية البترول الإجماليه التي يقدر المتعاقد على أنه في الإمكان إنتاجها وتوفرها ونقلها بموجب هذه الإتفاقية خلال نصف سنة وبأعلى معدل إنتاج فعال وطبقاً للقواعد المعيّنة في اتفاق صناعة النفط دون تكبد إنخفاضاً حاداً بمعدل الإنتاج أو إنخفاض في ضغط المخزون.

ويجب أن تتضمن نشرة المتعاقد تقديرات لحصة السلطة وحصة المتعاقد من نفط الكلفة والنفط المنتج للمشاركة من كمية النفط الخام المتوقع إنتاجها وتوفرها والتي لا تستعمل في العمليات للنفطية خلال نصف السنه المعنيه، ويترتب على المتعاقد بذل قصارى جهده لإنتاج الكمية المتوقعة لكل نصف سنة. وسيحاول المتعاقد جاهداً كل نصف سنة على إصدار النشرة.

(هـ) يحق للمتعاقد منفرداً خلال مدة هذه الإتفاقية أن يأخذ ويتصرف بحصته من البترول التي تخصص له بمقتضى المادة الثالثة عشر كما يحق له أن يحتفظ في الخارج أو أن يخرج جميع الأموال التي حصل عليها بما في ذلك عائداته من تصدير حصته من البترول أو بيعها.

(و) ١- يجب على المتعاقد، قبل المباشرة في الإنتاج التجاري الأولي بأثني عشر شهراً أو مدة أقل، أن يقدم للسلطة إجراءات مقترحة وأنظمة تشغيلية مرتبطة بها متضمنة جدولة وتخزين وتحميل النفط الخام وأي بترول منتج من المنطقة. ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات والأنظمة المواضيع الضرورية من أجل عمليات عادلة وفعالة بما فيها (ولكن ليس حصراً) حقوق الفريقين ووقت التبليغ والحد الأدنى والأعلى من الكميات ومدة التخزين والجدولة والتوفير والكميات المهدورة ومسؤوليات الفريقين والرسوم والغرامات المفروضة والزيادة والنقصان في التحميل وإجراءات السلامة والطوارئ.

(و) ٢- على السلطة خلال ثلاثين يوماً من إستلامها مقترحات المتعاقد طبقاً للفقرة السابقة أن تقدم ملاحظاتها وتوصي بأي تعديل على الإجراءات والأنظمة المقترحة. وعلى المتعاقد أن يدرس هذه الملاحظات والتوصيات وعلى الفريقين خلال ستين يوماً (٦٠) من تقديم السلطة لملاحظاتها أن يتفقا على الأنظمة والإجراءات المطلوبة.

(و) ٣- في حالة وجود أكثر من منطقة واحدة للإنتاج في المنطقة و/ أو أكثر من نوعية واحدة من النفط الخام في منطقة إنتاج واحدة، فعلى السلطة والمتعاقد، ما لم يتفقا على مزج النفط الخام، وأن يحملا من كل منطقة إنتاج و/ أو من كل نوعية من النفط الخام ما يتناسب مع ما يستحقه كل منهما من كل نوعية ومنطقة إنتاج.

(ز) تطبق الإجراءات التالية بخصوص نقصان أو زيادة التحميل حتى تاريخ إلغاؤها بواسطة الإتفاقية المتفاوض عليها بين السلطة والمتعاقد والمشار إليها في الفقرة (و). ومن المعلوم أنه من الممكن أن لا يتمكن أحد الفريقين (المحمل المتأخر) من وقت إلى آخر من أخذ كامل كمية النفط الخام المخصصة له. فإذا حدث ذلك يجوز الإستمرار في الإنتاج الكامل وذلك لمصلحة للفريق الآخر (المحمل للمتأخر). وعلى المتعاقد أن يحتفظ بسجلات تحدد كمية المبيعات أو التحميل التي يجب على المحمل المتأخر تعويضها في وقت لاحق لكي يتم التوازن بينه وبين المحمل المتأخر. ويقوم المتعاقد بعد ذلك بتخصيص نسب إضافية للمحمل المتأخر من المبيعات أو التحميل للممكن من تحقيق هذا التوازن بأسرع وقت ممكن شريطة أن يبذل المتعاقد قصارى جهده لتخصيص هذه الكميات في أوقات وبوسائل من شأنها أن لا تسبب أي

هذه الإجراءات

إخلال بالعمليات والمبيعات المنتظمة. ولا يجوز تحت أي ظرف من الظروف وأغراض هذه الفترة أن يلزم أي فريق بأخذ أقل من تسعين بالمائة (٩٠%) من كمية النفط الخام المخصص له، إلا إذا وافق على ذلك. ولا يجوز تحت أي ظرف من الظروف المحمل المتجاوز ولأغراض التوازن المشار إليه هنا أن يلزم بدفع أو تعويض المحمل المتأخر عن إنتاج لم يأخذه أو يعوضه.

(ح) يجوز للمتعاقدين استعمال أية كمية بترول تلزم للعمليات البترولية بما في ذلك الوقود وإعادة الضغط والحفاظ على الضغط وإعادة الدوران والإشعال والخسائر التي تنفذ بمقتضى هذه الاتفاقية دون أن يتحمل المتعاقد أي تكاليف أو أن يحاسب على ذلك من قبل السلطة. ولا يجوز اعتبار أية كمية بترول تستعمل بهذا الشكل كبترول لأغراض تحديد كمية نفط وغاز الكلفة والنفط المنتج للمشاركة الذي يحق للمتعاقدين استلامه بمقتضى الفقرتين (أ) و (ب) أعلاه أو غاز المتعاقد المنتج للمشاركة بمقتضى المادة الخامسة عشر.

(ط) تتم عمليات القياس بشكل صحيح لأغراض تحديد وتخصيص كميات البترول بين الفريقين بمقتضى الفقرتين (أ) و (ب) أعلاه والمادة الخامسة عشر. (مقاييس المشاركة في الإنتاج) وبشكل يتفق مع الأساليب المقبولة عامة والمستعملة في صناعة النفط العالمية، أخذاً بعين الاعتبار أنه بالإمكان القيام بقياسات أخرى لأغراض أخرى (بما في ذلك أجهزة قياسات ميدانية لتقدير معدلات إنتاج آبار منفردة) وليس من الضروري أن تطابق هذه المقاييس نفس المعايير التي تخص مقاييس المشاركة في الإنتاج. وتكون مقاييس المشاركة في الإنتاج سائدة بالنسبة لأغراض تحديد كميات النفط وتخصيص البترول بين الفريقين.

بمقتضى الفقرتين (أ) و (ب) أعلاه والمادة الخامسة عشر بغض النظر عن أية فروقات وعن أية مقاييس أخرى، سواء كانت ناتجة عن فروقات في القياس أو عن استعمال وقود التشغيل أو عن الإكماش أو عن فقدان في خطوط الأنابيب أو عن التبخر أو أسباب أخرى.

(ي) تتخذ مقاييس المشاركة في الإنتاج هذه عند مكان القياس أو في المكان أو الأمكنة التي يتفق عليها الفريقان من وقت لآخر. وفي حالة وجود عدة إكتشافات تجارية، فإن السلطة والمتعاقد يدركان أنه لأغراض إحصائية يجب إجراء القياسات في كل منطقة ذات إكتشاف دوري.

(ك) تحتفظ السلطة بحقها في تخصيص موظفين (بحد أقصى اثنين) إذا اعتبرت ذلك ضرورياً لمراقبة عمليات القياس في مكان التسليم، بما فيه الإختبار الدوري للقياسات التي تنفذها المتعاقدون. ومن المعلوم أن كافة الوثائق متوفرة للسلطة للقيام بهذا التفتيش.

(د) المشاركة في النفط أثناء عملية الحوصص:

أ- يبقى للنفط المنتج أثناء الحوصصات الإختبارية أو الحفر الروتيني (DST) لأي من الآبار (التنقيبية أو للتقييمية أو التطويرية) داخل المنطقة ملكاً للدولة / السلطة ويجب إضافتها لتلك الكميات من الهيدروكربونات المنتجة.

ب- يتم المشاركة في النفط المنتج خلال إختبار البئر (EWT) كما هو مفصل في المادة الثالثة (٣) (ج) من أي بئر من آبار التنقيب أو التقييم أو التطوير داخل المنطقة وذلك حسب قسمة الإنتاج المبينة في المادة (١٣) ومفصلة في الملحق (ح). ومن المعلوم لكلا الطرفين أن الغرض من إختبار البئر (EWT) هو تقييم الجدوى الاقتصادية بعيدة المدى للجمع النفطي ولا تؤثر للبدء لفترة الإنتاج وفق هذه الاتفاقية. ولا يوجد إسترداد كلفة من مبيع النفط المنتج خلال (EWT) إلا إذا وافقت السلطة على غير ذلك. ويجب دراسة البرنامج المقترح قبل البدء بإختبار البئر (EWT) من قبل لجنة الإدارة الفنية والحصول على موافقة خطية من اللجنة التوجيهية للسلطة.

مكتبة

المادة الرابعة عشر  
المكافآت والضرائب والمدفوعات الأخرى

(أ) مكافآت التوقيع والإنتاج:

- (١) المتعاقد غير مسؤول عن أي مكافآت توقيع في أية مرحلة من مراحل هذا العقد.
- (٢) المتعاقد غير مسؤول عن أي مكافآت إكتشاف في أية مرحلة من مراحل هذا العقد بغض النظر عن عدد وحجم الإكتشافات التي يمكن أن تتم في منطقة شرق الصفاوي.
- (٣) المتعاقد غير مسؤول عن أي مكافآت تخص الشحنة الأولى في أية مرحلة من هذا العقد.
- (٤) يترتب على المتعاقد أن يدفع للسلطة المكافآت الإنتاجية والمفصلة في هذه المادة. وتبلغ هذه المكافآت عندما يصل الإنتاج لمستويات معينة من الإنتاج التراكمي للنفط أو الغاز من منطقة العقد خلال مدة هذه الاتفاقية.

١- هذه المكافآت غير قابلة لإسترداد الكلفة.

٢- مكافآت الإنتاج قابلة للدفع فقط مرة واحدة خلال كامل فترة هذه الاتفاقية.

٣- تبلغ مكافآت الإنتاج عند الوصول إلى معدلات تركميه للنفط الخام أو الغاز الطبيعي وغير قابلة لإسترداد لكميات المعادلة لبراميل النفط. وبالتالي وفي حالة إنتاج كمية (٦٠,٠٠٠,٠٠٠) برميل من النفط أو إنتاج كمية (٣٣٦) بليون قدم مكعب من الغاز من منطقة الإمتياز وبالتالي يتم دفع ما مجموعه (١٣,٨٥٠,٠٠٠) دولار أمريكي إلى الدولة / السلطة. أما إذا تم إنتاج ٢,٥٠٠,٠٠٠ برميل نفط عندها يتم دفع ما مجموعه ٣٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي (١٠٠,٠٠٠ دولار ، ٢٥٠,٠٠٠ دولار ) للدولة / للسلطة.

٤- تبلغ المكافآت من المتعاقد للسلطة خلال خمس وأربعين (٤٥) يوماً بعد الوصول الفعلي لأول مرة لمعدلات الإنتاج التراكمية.

٥ - جدول دفع مكافآت الإنتاج:

إجمالي الإنتاج التراكمي للغاز من منطقة شرق الصفاوي (بالمليون قدم مكعب)	إجمالي الإنتاج التراكمي للنفط من منطقة شرق الصفاوي (براميل / النفط)	المكافأة الواجبة الدفع للسلطة (بالدولار الأمريكي).
٢,٨٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
١٤,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠
٢٨,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
٥٦,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
١١٢,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
٢٢٤,٠٠٠	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
٣٣٦,٠٠٠	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠

يستخدم معامل تحويل ٥,٦ ألف قدم مكعب من الغاز لكل برميل واحد من النفط.

مثال: عند إنتاج ٦٠ مليون برميل من النفط من المنطقة عندها لا بد أن يدفع سبعة مكافآت مستقلة بمجموع ٨٥ ١٣ مليون دولار إلى السلطة/ الدولة. ويجب أن تدفع هذه المكافآت عند الوصول لكل هدف من الإنتاج الإضافي (٥٠٠,٠٠٠, ٢,٥٠٠,٠٠٠, ٥,٠٠٠,٠٠٠, ..... الخ).

(ب) التدريب ونقل التكنولوجيا:

(ب) (١) يترتب على المتعاقد أن يدفع للسلطة سنوياً خلال المرحلة الإستكشافية الأولى ومرحلة التمديد الاختبارية مكافأة تدريب ونقل التكنولوجيا سنوياً قدرها (٧٥) خمسة وسبعون ألف دولار أمريكي على أن تبدأ الدفعة الأولى إلى السلطة خلال (٣٠) ثلاثون يوماً من تاريخ التنفيذ.

(ج) ضريبة الدخل:

يخضع المتعاقد إلى ضريبة مقدارها (١٥%) من مجموع المبالغ الخاضعة للضريبة ويستثنى من جميع الضرائب الأردنية والضرائب الأخرى ولا يخضع المتعاقد لأية ضرائب جديدة.

خلال مدة العقد والعمليات البترولية الخاضعة للاتفاقية.

فيما عدا المكافأة والتنفقات ومدفوعات أخرى منصوص عليها في هذه الاتفاقية. يعفى المتعاقد والمتعاقدين الفرعيين والمستخدمين الأجانب التابعة له ومساهموه وشركاؤه أو أية أطراف ذات علاقة بالمتعاقد من دفع كل أو أية ضرائب أو رسوم إمتياز أو مصروفات أخرى بما في ذلك ضرائب الإيجارات وضرائب المبيعات وضرائب صافي القيمة ، والضرائب المخصصة، وضرائب الخدمات الاجتماعية، والضرائب المترتبة على العمليات والممتلكات سواء كلفت نافذة المفعول حالياً أو مستتجة في المستقبل إلى السلطة أو أية دائرة حكومية أخرى.

مكافأة الإنتاج

## المادة الخامسة عشر

## الغاز

(أ) يحق للمتعاقدين مقابل استعمال الغاز المنتج من المنطقة للمعاملات البترولية (بما في ذلك الكميات الضرورية للوقود وإستخراج الغاز وعمليات التنوير والإستخلاص للتأوي أو الثلاثي وإعادة الضغط أو المحافظة عليه).

(ب) يكون أي غاز مصاحب فائض عن الإحتياجات المعروفة في الفقرة (أ) أعلاه والذي لا يوجد له استعمال إقتصادي متوفر في جهاز الفصل للسلطة مجاناً.

(ج) أثناء القيام بالنشاطات المنصوص عليها بموجب هذه الإتفاقية، لا يجوز إشعال الغاز المصاحب وغير المصاحب بإستثناء الإشعال لأوقات قصيرة بقصد الفحوصات أو لأسباب تشغيلية بدون تفويض مسبق من السلطة. في حالة الغاز المصاحب يجب الحصول على تفويض من السلطة للإشعال بخصوص هذا الغاز الفائض عن الإحتياجات المعروفة في الفترة (أ) أعلاه وليس له استعمال إقتصادي وإختارت السلطة عدم استعماله بموجب الفقرة (ب) أعلاه.

(د) طبقاً للمادة الثالثة (ج) إذا أعلن المتعاقد عن بئر إكتشاف بئر غاز قابله للإنتاج (غير مصاحب) ، تجتمع السلطة والمتعاقد لتحديد فيما إذا كان هناك سوق تجارية لهذا الغاز داخل الأردن أو خارجه يبرر القيام بعمل تقييم لبئر إكتشاف الغاز المذكور لتحديد الإمكانية التجارية لهذا الإكتشاف.

"إذا ثبت أن هناك سوق تجاري لهذا الغاز بموجب أحكام هذه الإتفاقية، يبدأ المتعاقد بإعداد برنامج التقييم فيما يتعلق بالبئر المكتشف. وإذا لم يتوفر سوقاً تجارياً وبغض النظر عن أحكام المادة (٣) (ج)، لا يترتب على المتعاقد أي إلزام لتقديم أي برنامج تقييم للغاز المكتشف إلى حين إتفاق المتعاقد على أن برنامج تقييم الإكتشاف هذا مبرر إقتصادياً". لا ضروره إلى التخلي بموجب المادة الخامسة من هذه الإتفاقية وطيلة مدة محافظة المتعاقد على سريان أي جزء منها وإلى حين توافد سوق تجاري عن الأراضي التي تشكل فيها بئراً أو أبار إكتشاف غاز.

(هـ) بعد تقييم وإعلان الإكتشاف التجاري من قبل المتعاقد بخصوص مثل هذا الغاز غير مصاحب وطبقاً للمادة (٣) (ج) يترتب على السلطة والمتعاقد أن يتفقا لمناقشة ترتيبات التسويق . إلا إذا إتفق الفريقان على غير ذلك، بحيث يتم تسويق كل الغاز وإقتسام العوائد الناتجة من البيع وفقاً للفقرة (و)، (ز) أدناه.

(و) "الغاز المنتج للمشاركة" يساوي الكمية الإجمالية من الغاز المنتج والموفر من المنطقة في أي سنة شمسية ولم يستعمل في عمليات البترول محسوماً منها الكمية الإجمالية للغاز التي يحق للمتعاقد تسلمها خلال السنة الشمسية بموجب الفقرة (ز) أدناه.

يتم تقاسم كميات الغاز المنتج بين السلطة والمتعاقد بنفس الكميات المعادلة لبرميل النفط الخام (BOE) كما تم الإتفاق عليه للمشاركة في النفط الخام. وهذا تقريباً يعادل (٥٦٠٠) قدم مكعب من الغاز. يجب استخدام عامل التحويل هذا (٥,٦) ألف مرة إلا إذا إتفقت السلطة والمتعاقد على استخدام تحويل مختلف يستند للقيمة الحرارية النسبية.

مثال: عند معدل إنتاج تراكمي للنفط (١٢,٠٠٠) برميل حصة السلطة على الإنتاج بمقدار ٤٢%، وهذا يعادل إنتاج غاز بمقدار ٦٧ مليون قدم مكعب في اليوم والتي إذا تم تحقيقها ستؤدي إلى إقتسام بنسبة ٤٢% للسلطة والباقي للمتعاقد.

(ز) بغض النظر عن أي تعارض مع أحكام المادة الثالثة عشر أعلاه، فإن جميع التكاليف والمصروفات المتكبدة من قبل المتعاقد بخصوص التنقيب وتطوير وإنتاج وتسويق الغاز بما في ذلك نفقات التنقيب ومصاريف التطوير ومصاريف العمل وكل التكاليف والنفقات المباشرة وغير المباشرة الضرورية لمعالجة وتجفيف وضغط وتسييل وتخزين ونقل الغاز لنقطة أو نقاط البيع مع كل التكاليف المتصلة باستخدام المستشارين والخبراء الآخرين لمراجعة المعلومات الهندسية ومعلومات أخرى وليقوموا بإجراء إختبارات علمية على الغاز لكي يجهزوا دراسات الجدوى والتحليلات التسويقية وليقدموا للمتعاقد نتائجهم وتوصياتهم، تستورد من قبل المتعاقد عن طريق إستلام كمية من غاز ونفط الكلفة طبقاً لأحكام المادة الثالثة عشر بقيمة مجموع التكاليف والمصاريف.

ستسترد من قبل المتعاقد عن طريق إستلام كمية من الغاز لها قيمة تساوي إجمالي النفقات والتكاليف "غاز الكلفة" بشرط أنه لا يحق للمتعاقد إسترداد أية كميات من الغاز الزائدة عن سبعين بالمائة (٧٠%) سنوياً من الكمية الإجمالية للغاز المنتج والمتوفر من المنطقة وغير المستخدم في العمليات البترولية، وفي حال أنه في سنة ميلادية معينة زادت النفقات والمصاريف عن قيمة الـ ٧٠% من الكمية الإجمالية للغاز المنتج والمتوفر في المنطقة وغير المستخدم في العمليات البترولية فإن المبلغ الفائض من هذه التكاليف والنفقات، يجب أن ترحل للإسترداد إلى السنة أو السنوات الميلادية التالية، حتى إستردادها بالكامل، وفي حال أن النفط الخام والغاز تم إنتاجه من المنطقة يتم تخصيص التكاليف بينهما طبقاً لأحكام المادة الرابعة (٢) (ج) والملحق (ج)، ويجب على المتعاقد إبلاغ السلطة بهذه المصاريف والنفقات وكافة الموافقات الخطية الضرورية التي تم الحصول عليها من اللجنة التوجيهية للسلطة.

(ح) تتجزأ القياسات التي تجري لأغراض تحديد كميات الغاز وتوزيعه بين الفريقين بصورة ملائمة وفقاً للأساليب المقبولة بشكل عام والمستعملة في صناعة النفط العالمية. وستتخذ هذه القياسات عند مكان القياس أو عند نقطة أو نقاط يتفق عليها الفريقان.

هذا الجدول

(ي) بغض النظر عن أي شيء مناقض ورد في هذه الاتفاقية وفي حالة إختيار المتعاقد لمعالجة الغاز وإستخلاص الغازات القابلة للتسييل ("سوائل الغاز الطبيعي") ستسري مبادئ المشاركة في الإنتاج وإسترداد الكلفة التي بينت في هذه المادة الخامسة عشر على كل سوائل الغاز الطبيعي والمستردة من قبل المتعاقد.

### المادة السادسة عشر توفير البترول ومنع إهداره

(أ) يترتب على المتعاقد والشركة المشغلة أن يتخذ الخطوات التي تتفق مع الوسائل المقبولة عامة في صناعة البترول دولياً لتجنب:

- ١- فقدان أو هدر البترول فوق أو تحت سطح الأرض بأي شكل خلال العمليات البترولية.
- ٢- الإضرار بأية تكوينات مجاوره حامله للبترول أو الماء أو أية مصادر طبيعية أخرى.
- ٣- أي دخول مقصود للماء داخل تكوينات حامله للنفط.
- ٤- تلويث البيئة أو الإضرار بها أو إتلاف أية تكوينات أو أعمال المناجم أو التصنيع أو أية مشاريع عاملة في المنطقة.

(ب) قبل البدء بأية أعمال حفر يتم تزويد السلطة بنسخة عن برامج الحفر، وعندما يستدعي الحال عمل برامج الإختبار والإكمال بالإضافة إلى إجراءات الأمن والسلامة التي ستطبق خلال تنفيذ هذه العمليات. يجب مناقشة هذه المعلومات وتقديمها إلى لجنة الإدارة الفنية (TMC) ويجب أخذ الموافقة عليها من اللجنة التوجيهية للسلطة. إن التفاصيل والمتطلبات الإضافية معروفة حسب المادة السادسة. يترتب على المتعاقد إبلاغ السلطة مقدماً عن أي عمليات فحوصات أو أخذ عينات لبابيه أو عمليات الحفر، بما فيها فحوصات الإنتاج. بإشعار خطي للسلطة قبل مدة كافية للتمكن من إيفاد ممثل عنها للإشراف على هذه العمليات. وبعد إجراء أي فحص إنتاجي يترتب على المتعاقد إبلاغ السلطة بمعدل الإنتاج المتحقق من هذه الفحوصات.

(ج) (١) يترتب على المتعاقد/ الشركة المشغلة تسجيل المعلومات الخاصة بكمية البترول والماء المنتجة شهرياً من كل إكتشاف تجاري وترسل هذه المعلومات إلى السلطة والمتعاقد خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من الحصول عليها. ويجب أن ترسل السلطة وللمتعاقد في أوقات معقولة، الإحصائيات والبيانات المتعلقة بالإنتاج اليومي من المنطقة من أجل تدقيقها.

(ج) (٢) في حال إختيار البئر (EWT) يترتب على المتعاقد ترتيب عملية تخزين أو بيع النفط الخام المنتج. ويجب عرض برنامج فحص كامل لهذه العمليات إلى السلطة لدراستها والمصادقة عليها قبل البدء بعمليات فحص البئر (EWT).

(د) يجب أن توضح سجلات عمليات الحفر اليومي والسجلات البيانية للبئر، كمية ونوع الإسمنت والمواد الأخرى المستعملة في البئر لأغراض حماية الطبقات الحاوية للبترول أو للماء العذب.

هَذَا غَيْرُ مُوْثَقٍ



### المادة الثامنة عشر تزويد الطلب الداخلي

(أ) يترتب على المتعاقد والمدة التي تطلبها السلطة ويحد أقصى يساوي حصة المتعاقد النسبية من النفط الخام اللازم تزويد الطلب الداخلي في الأردن، وذلك من الكمية الإجمالية للنفط الخام الذي يستحقه المتعاقد من المنطقة في السنة الشمسية.

(ب) تساوي حصة المتعاقد النسبية من الطلب الداخلي في الأردن: (١) كامل المتطلبات الداخلية في الأردن خلال السنة الشمسية المعنية مطروحاً منها (٢) كل النفط الخام الذي يتم إنتاجه في الأردن خلال المدة المذكورة وتستحقه السلطة، ويضرب ناتج الطرح في (١) مجمل إستحقاق المتعاقد من النفط الخام من المنطقة للسنة الشمسية المذكورة ومقسوماً على (ب) كامل كمية إستحقاقات جميع المتعاقدين الذين ينتجون في الأردن خلال المدة المذكورة.

(ج) إذا طلب من المتعاقد أن يبيع جزءاً من إستحقاقه لتزويد الطلب الداخلي، فتطبق أحكام التقييم ذات العلاقة في المادة (١٣) (ج)، ويترتب على السلطة أن تدفع للمتعاقد مقابلها خلال ستين يوماً بعد التسليم ثمنها بالدولار الأمريكي، ويجب أن يكون سعر البيع لهذه الهيدروكربونات بالمقارنة مع السعر الذي يستطيع المتعاقد أن يحققه من خلال بيع هذه الهيدروكربونات خارج الأردن (شاملاً كلفة النقل).

(د) مع العلم بأنه من المفيد للمتعاقد أن يدخل في التزامات بيع طويله الأمد وفي حالة رغبة السلطة أن تزود المتعاقد بأشعار خطي قبل نصف سنة ميلادية عند ممارستها لحقها وفق المادة (١٨)، ويجب أن يبين إشعار السلطة للمتعاقد كمية مستحققات المتعاقد المطلوبه وللنوعيه بالتحديد (إذا ألتج أكثر من نوعية واحدة من النفط الخام في المنطقة) والمدة التي معيشري خلالها نفط الخام. ويترتب على الطرفين إبرام إتفاقيات بيع للنفط الخام بخصوص هذا البيع / الشراء تحتوي على نصوص تجارية عادية.

(هـ) إذا طلبت السلطة من المتعاقد بيع للنفط الخام والغاز لمصفاء داخل الأردن، عندها يجب أن يكون سعر البيع لهذه الهيدروكربونات مقارناً بالسعر الذي يمكن أن يحققه المتعاقد من خلال بيع هذه الهيدروكربونات خارج الأردن (شاملاً كلفة النقل).

وإذا شعر المتعاقد بعدم قدرته بالحصول على سعر سوقي عادل للهيدروكربونات المنتجة داخل الأردن عندها يحتفظ بحقه بنقل وبيع حصته خارجياً.

### المادة التاسعة عشر حق الإستيلاء

(أ) في حالة الطوارئ الوطنية، للأردن أن يستولي على كل أو جزء من الإنتاج من المنطقة وأن يطلب من المتعاقد أن يزيد ذلك الإنتاج إلى الحد الأقصى.

(ب) يتوجب في جميع الحالات أن لا يتم الإستيلاء إلا بعد دعوة المتعاقد أو ممثله برسالة مسجله، مؤكد بإيصال، ليعبر عن وجهة نظره بخصوص هذا الإستيلاء وتوجه السلطة لهذه الدعوة.

(ج) يتم أي إستيلاء لحقل النفط الخام أو الغاز ذاته أو أية تجهيزات لها صلة بموجب القوالين المطبقة في الأردن، ويتم إشعار المتعاقد بها من قبل السلطة حسب الأصول، على أن لا يستمر هذا الإستيلاء بعد إنتهاء فترة للطوارئ.

(د) وعلى الأردن في حالة وقوع أي إستيلاء، أن تعوض المتعاقد بالكامل للفترة التي إستمر بها الإستيلاء بما في ذلك:

١- كل الأضرار الناتجة عن مثل هذا الإستيلاء، على أن لا يكون الضرر ناتجاً عن هجوم العدو على الموجودات والممتلكات الخاضعة لشروط هذه الإتفاقية مشمولاً بمعنى الفقرة (د) (١).

٢- الدفع الكامل في كل شهر عن كل غاز وبنط الكلفة وحصة المتعاقد من النفط أو الغاز المنتج للمشاركة بالقيمة الجارية والمحددة كما هو وارد في نص المادة (١٣) فقرة (ج) و/ أو المادة الخامسة عشر.

٣- تكون كل دفعة تتم بموجب هذه الفقرة (د) بالدولار الأمريكي الحر أو بأية عملة أخرى يتفق عليها الطرفان.

هذا من الأصل

## المادة العشرون

## الإعفاءات الجمركية

(أ) يسمح للمتعاقدين ومتعاقبيه الفرعيين والعاملين في تنفيذ العمليات البترولية بموجب هذه الاتفاقية، إستيراد الآليات والمعدات والسيارات والطائرات والمواد واللوازم والمستهلكات والممتلكات المنقولة معفاة من الجمارك خلال مدة هذه الاتفاقية. إذا كانت تستعمل فقط في تنفيذ العمليات البترولية بمقتضى هذه الاتفاقية. ويرتّب على السلطة عندما يتم إستيراد أي بند معنى أن تشهد أنه سيستعمل هذه المواد في تنفيذ العمليات البترولية بمقتضى هذه الاتفاقية.

(ب) يجوز تصدير أي من الأشياء المستوردة إلى الأردن والمعفاة أو غير المعفاة من الرسوم الجمركية أو الضرائب أو المفروضات بمقتضى المادة العشرون بواسطة للمتعاقدين المستورد في أي وقت بدون أية ضريبة للتصدير.

(ج) مع عدم الإخلال بما نصت عليه المادة العاشرة، يجوز بيع المواد والمعدات والبضائع المستعملة والصالحة والناجمة عن العمليات بمقتضى هذه الاتفاقية في الأردن، شريطة أن يدفع المتعاقد أو المشترون أية رسوم جمركية أو ضرائب مفروضة إن وجدت، إلا إذا بيعت للسلطة أو أي فريق ثالث آخر يتمتع بنفس الإعفاءات الجمركية التي يتمتع بها المتعاقد.

(د) عدم الإخلال بما نصت عليه المادة العاشرة، يجوز بيع المواد والمعدات والبضائع الثائلة أو المستعملة إلى الحد الذي لا تكون فيه صالحة للعمل والمصنفة من قبل المتعاقد أو المتعاقدين الفرعيين كخردة أو نفايات (ويكون هذا التقييم صحيحاً إذا لم تعترض عليه السلطة أو دائرة الجمارك خلال مدة معقولة بعد تسلم إشعار خطي) كخردة أو نفايات بدون دفع رسوم جمركية أو ضرائب أو غرامات.

(هـ) في حالة البيع بمقتضى الفقرتين (ج) ، (د) أعلاه، يخصم مبلغ مساوٍ للمقبوضات الصافية التي يتسلمها المتعاقد من المبيعات المذكورة من إستحقاق المتعاقد في إسترداد الكلفة بغاز ونفط الكلفة.

(و) لا تلزم أية رخصة لتصدير البترول، ويعفى المتعاقد والسلطة وزبائنها من أية ضريبة أو رسوم أو تعاب أو أية مفروضات مالية أخرى فيما يتعلق بتصدير البترول الذي يتم إنتاجه من المنطقة خلال مدة هذه الاتفاقية.

(ز) يسمح لكل مستخدم غير أردني تابع للمتعاقدين أو متعاقبيه الفرعيين ومنسوب للأردن عاملاً أساساً مقيم، أن يستورد ويعفى من جميع الرسوم الجمركية فيما يتعلق بإستيراد السلع غير المستهلكة والمواد والأمتعة الشخصية إستيراداً مؤقتاً في حدود المعقول، شريطة أن تستورد خلال مدة قصصاً اثني عشر (١٢) شهراً من تاريخ دخول الموظف غير الأردني إلى الأراضي الأردنية، ويحق لكل موظف رئيسي أن يستورد كل أربع (٤) سنوات سيارة إستعمالة للخاص.

معفاة من جميع الرسوم الجمركية، ويتوجب إعادة تصدير جميع الممتلكات المستوردة والمعفاة من الرسوم الجمركية لإستعمال المستخدم وعائلته فقط (بدون ضريبة أو مفروضات تصدير) في نهاية إنتداب المستخدم المذكور في الأردن فيما يتعلق بعمليات البترول بمقتضى هذه الاتفاقية، إلا إذا بيعت أو تم التصرف بها من قبله خلافاً لذلك في الأردن حسب القوانين والأنظمة الأردنية.

(ح) حيثما تستعمل كلمة "متعاقدين" في الفقرة (أ) لغاية (ز) أعلاه فإنها تتضمن كذلك المتعاقدين الفرعيين للتابعين وعلى أي درجة.

(ط) تشمل "الرسوم الجمركية" كما هي مستعملة في هذه الاتفاقية، جميع الرسوم والضرائب والمفروضات (فيما عدا تلك الرسوم المدفوعة للأردن أو أية هيئة تابعة له بالمعدلات المعتادة المطبقة عامة للخدمات العادية والفعلية التي تمت تأديتها) والتي تكون مستحقة الدفع نتيجة لإستيراد أو تصدير للمادة أو المواد محل الإعتماد.

(ي) يكون إعفاء جميع المستوردات المؤقتة بمقتضى هذه المادة مضموناً بكفاله بنكيه من بنك مرخص في الأردن وبقيمة مائتي ألف (٢٠٠٠٠٠) دولار أمريكي وبمؤدج مشابه للمؤدج المرفق في الملحق (هـ).

(ك) تستمر التزامات الفريقين بموجب المادة العشرون هذه والمترتبة عليهما خلال مدة هذه الاتفاقية إلى ما بعد إنتهاء الاتفاقية.

مكتبة  
مكتبة  
مكتبة

### المادة الواحدة والعشرون الدفع وتزويد المعلومات

لمساعدة المتعاقد في العمليات البروتولية ، يترتب على السلطة منذ تاريخ التوقيع أن توفر للمتعاقد الإستعمال الحصري ولمدة الإتفاقيه، كل المعلومات الفنية المفصلة بما في ذلك المسح الزلزالي (الأشرطة الحثية، التقارير، معلومات المساحة، المجسات الكهربائية وغيرها) والمعلومات الجيولوجية والطبية (المعلومات) المتعلقة بالمنطقة، والتي حصلت عليها السلطة أو التي بحوزتها.

وستضمن السلطة تزويد المتعاقد بهذه المعلومات خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ نفاذ الإتفاقيه. وأن المتعاقد سيدفع التكاليف المترتبة على عملية نسخ وطباعة وتصوير هذه المعلومات.

وتشمل هذه التكاليف التصوير والمستهلكات والمتعاقد مع كادر إضافي لفترة قصيره للقيام ببعض هذه المهمات. ويحق للمتعاقد إسترداد هذه التكاليف بصورة شاملة (٧٠% إسترداد للكلفة) وفقاً لشروط هذه الإتفاقيه.

أن تدفع أية نفقات إضافية أو مكافآت تخص تزويد السلطة للمعلومات في أي مرحلة من مراحل هذه الإتفاقيه.

### المادة الثانية والعشرون كفالة حسن التنفيذ والضمانه المصرفية

(أ) يترتب على المتعاقد قبل توقيع هذه الإتفاقيه، أن يقدم للسلطة كفالة حسن تنفيذ غير قابلة للإلغاء مطابقه جوهرياً للنموذج المرفق في الملحق (و) كضمان من المتعاقد للتنفيذ الزمني لمرحلة التتقيب الأولى من فترة التتقيب بموجب المادة الرابعة من هذه الإتفاقيه، بقيمة نصف مليون دولار أمريكي. وتبقى كفالة حسن تنفيذ بقيمة نصف مليون دولار أمريكي في حالة تمديدات إضافية أخرى. وتلغى هذه الكفالة تلقائياً دون الإخلال بالإجراءات المذكورة في الملحق (و) من هذه الإتفاقيه بعد تنفيذ المتعاقد لكافة التزاماته.

(ب) يترتب على المتعاقد قبل بدء مرحلة التمديد الإختياريه لعامين، أن يقدم للسلطة نوع من الضمانه (التي يمكن أن تشمل نوع أو أكثر من كفالات حسن التنفيذ) لإثبات ملائته الماليه لتنفيذ التزاماته في مراحل التتقيب التي تم الإتفاق عليها. وفي حال أولى المتعاقد بالتزاماته في مرحلة التتقيب الأولى، ولم يدخل مرحلة التمديد الإختياريه يتم إلغاء كفالة حسن التنفيذ وتسترد الكفالة للمتعاقد. أما إذا تم تمديد المرحلة الإختياريه للتتقيب، تبقى كفالة حسن التنفيذ محفوظة لدى السلطة لحين ايفاء المتعاقد بالتزاماته.

(ج) يترتب على المتعاقد خلال تسعين (٩٠) يوماً بعد تاريخ نفاذ هذه الإتفاقيه، أن يقدم للسلطة كفالة من الشركة الأم مطابقه جوهرياً للنموذج المرفق في الملحق (ز) من هذه الإتفاقيه.

هكذا تم الحصول

## المادة الثالثة والعشرون

## المتعاقدون والمستخدمون المحليون والمواد المصنعة محلياً

يترتب على المتعاقد والمتعاقدين الفرعيين مهما كانت درجتهم ما يلي:

- (أ) أن يعطوا الأولوية للمتعاقدن المحليين طالما أن أسعارهم وأدائهم تتناسب مع الأسعار والأداء الدوليين.
- (ب) أن يعطوا الأولوية للمواد والمعدات والآلات والسلع الاستهلاكية المصنعة محلياً، طالما أن أسعارها ونوعيتها ووقت تسليمها متناسبة مع ما يتوفر من مثيلاتها دولياً.
- (ج) أن يعطوا الأولوية في التوظيف للأردنيين، على أن يكونوا متوفرين ومؤهلين بشكل ملائم وعلى أن يملك المتعاقد الحق في استخدام موظفيه الرئيسيين في المراكز الملائمة.

## المادة الرابعة والعشرون

## القوانين والأنظمة

(أ) إن القوانين الأردنيّة والأنظمة الصادرة لتطبيقها، بما في ذلك الأنظمة المتعلقة بالأداء الآمن والفعال للعمليات البترولية التي تتم بمقتضى هذه الإتفاقيه بغرض المحافظة على موارد البترول في الأردن، تسري على أداء المتعاقد بموجب هذه الإتفاقيه بشرط أن لا تتناقض هذه القوانين أو الأنظمة أو أي تعديل عليها أو تفسير لها مع بنود هذه الإتفاقيه طوال مدة سريانها، على أنه إذا كانت مثل هذه القوانين أو الأنظمة لا تحكم أو تحكم جزئياً أية حاله تكون موضوع بحث عندها تطبيق مبادئ القانون الدولي المتعارف عليها عامة.

(ب) تخضع مصالح وحقوق وإلتزامات الأردن والسلطة والمتعاقد بمقتضى هذه الإتفاقيه ومدة سريانها لأحكام هذه الإتفاقيه، وتتفق معها ولا يمكن أن تغير أو تعطل إلا بالإتفاق المتبادل بين السلطة والمتعاقد. ولقد فوضت الأردن السلطة للدخول في هذه الإتفاقيه وبأي عمل آخر ضروري لتغيير أو تعديل هذه الإتفاقيه نيابة عن الأردن، سيكون مثل هذا التغيير والتعديل ملزماً للأردن دون أي عمل إضافي من قبل الأردن.

هكذا منقح العمل

## المادة الخامسة والعشرون

## دفاتر الحسابات والمحاسبة

(أ) يترتب على المتعاقد الإحتفاظ في مكان عمله في عمان - الأردن، بدفاتر محاسبته حسب إجراءات المحاسبة في الملحق (ب) ومبادئ المحاسبة المقبولة دولياً" والمستخدمه بشكل عام في قطاع صناعة البترول، وغيرها من الدفاتر والسجلات الأخرى التي قد تكون ضرورية لبيان العمل المنفذ بمقتضى هذه الإتفاقية، بما في ذلك كمية وقيمة كل البترول الذي يتم إنتاجه وتوزيعه بمقتضى هذه الإتفاقية، ويترتب على المتعاقد أن يحتفظ بدفاتر المحاسبة وسجلاته باللغة الإنجليزية وحساباته بالدولار الأمريكي على أساس الإستمحاق.

(ب) يترتب على المتعاقد أن يزود السلطة بتقرير كل ربع سنة شمسية يبين كمية البترول الذي يتم إنتاجه وتوزيعه بمقتضى هذه الإتفاقية، ويتوجب تجهيز التقارير المذكورة بالشكل الذي تطلبه السلطة وتوقيعه من قبل المدير العام أو نائب مسمى حسب الأصول، وتسليمه للسلطة خلال (٤٥) يوماً بعد إنتهاء ربع السنة الذي يغطيه التقرير.

(ج) يتوجب أن تكون دفاتر المحاسبة وغيرها من الدفاتر والسجلات المذكورة والمشار إليها أعلاه، متوفرة في جميع الأوقات المعقولة للتدقيق ممثلي السلطة المفوضون حسب الأصول.

(د) يقدم المتعاقد كشفاً بالأرباح والخسائر للسنة الميلادية في مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور بعد بدء السنة الميلادية التالية، تبين صافي الأرباح والخسائر من العمليات البترولية وفق هذه الإتفاقية، وبفس الوقت على المتعاقد أن يقدم موازنة نهاية السنة للسلطة، وتكون الموازنة السنوية وكشف الأرباح والبيانات مصدقة من قبل مكتب تدقيق حسابات قانوني معتمد من المتعاقد وله سمعه دوليه.

(هـ) يزود المتعاقد السلطة خلال خمسة وأربعين (٤٥) يوماً من نهاية كل ربع سنة ميلادية كشفاً يبين أعمال التدقيق والتطوير والكلفة التي وضعها المتعاقد خلال الربع السنه بين أعمال التدقيق وتكون سجلات المتعاقد والوثائق متوفرة للتدقيق في أي وقت خلال ساعات الدوام الرسمي وكما هو وارد في الملحق

(ب). وتقدم السلطة أي اعتراض إلى المتعاقد خطياً وخلال خمسة وأربعين (٤٥) يوماً من استلام هذه الكشوفات إذا رأت:

١- أن سجل التكاليف غير صحيحاً.

٢- أن التكاليف لم يتم تكديدها ضمن برنامج العمل والموازنة، أو أن المواد من صنف غير مسموح به في هذه الإتفاقية.

٣- أن تكاليف البضائع والخدمات المزودة لا تتناسب مع مستويات أسعار السوق الدولية الخاصة بالبضائع والخدمات من نوعية مماثلة والموردة بشروط مشابهة لتلك الموجودة في الشرق الأوسط في الوقت الذي تم به التعاقد على هذه البضائع والخدمات من قبل المتعاقد.

٤- أن تكاليف البضائع أو الخدمات المزودة ليست حسب الإتفاقية ذات العلاقة مع المتعاقد الفرعي أو المورد.

٥- أن حالة المواد المزودة من قبل المتعاقد لا تتناسب مع أسعارها.

٦- أن التكاليف المتكبدة ليست لازمة ضمن المعقول للعمليات البترولية.

٧- بيان تلك التكاليف المدرجة ضمن التكاليف القابلة للإسترداد بصورة شاملة وفقاً لإتفاقية المشاركة في الإنتاج هذه وتلك التكاليف المتنازع عليها مع التوصيات المطلوبة لتبرير إستعادة التكاليف كلياً أو جزئياً.

وإذا تم إشعار السلطة إلى المتعاقد إعتراضها خلال المدة المحددة وهي خمسة وأربعين (٤٥) يوماً بإعتراضها المفصل على أي بيان أو جزء منه، فإنه يترتب على المتعاقد أن يتباحث مع السلطة بخصوص المشكلة الناشئة، وعلى الفريقين أن يحاولا التوصل إلى تسوية نهائية مقبولة وعادلة للفريقين خلال الستة أشهر التالية. وإذا لم يتوصلا إلى تسوية، فيتم حل المشكلة طبقاً لإجراءات التدقيق المشار إليها في المادة (٣٤) (ك).

لا شيء ورد في هذه الفقرة يمنع أي تعديل على التكاليف القابلة للإسترداد بعد تدقيق وإجراءات المحاسبة التي قام بها المتعاقد وفق الملحق (ب) من هذه الإتفاقية والمصادقة عليها من قبل السلطة.

٥٥  
مكرر

### المادة السادسة والعشرون السجلات والتقارير والتفتيش والسرية

- (أ) يترتب على المتعاقد أن يجهز ويحتفظ في جميع الأوقات طالما أن هذه الاتفاقية مسارية المفعول بسجلات في الأردن لعمليات البترولية، وتكون جميع التقارير والسجلات المطلوبة بمقتضى هذه الاتفاقية باللغة الإنجليزية، ويترتب على المتعاقد أن يزود السلطة بالمعلومات والتفاصيل التي تطلبها السلطة ضمن المعقول بخصوص العمليات البترولية.
- (ب) يترتب على المتعاقد أن يبقى ويحتفظ لمدة معقولة بجزء يمثل كل عينة لبابية مقطوعة وسوائل الطبقات التي تؤخذ خلال حفر الآبار ليتم التصرف بها أو إرسالها إلى السلطة بالطريقة التي تحددها السلطة. وتكون جميع العينات التي يحصل عليها المتعاقد لأغراضه الخاصة متوفرة لفحص السلطة في أي وقت معقول. وإذا لم يتم الإتفاق على غير ذلك، يجوز للمتعاقد أن يتصرف بمطلق حريته بعد التشاور مع السلطة بالعينات المذكورة بعد أن يكون المتعاقد قد احتفظ بها لمدة اثني عشر شهراً دون إستلام تعليمات لإرسالها للسلطة أو أي مكان آخر. ويمكن للمتعاقد التخلص منها بأية طريقة تناسبه بعد التباحث مع السلطة بشأنها.
- (ج) في حالة تصدير عينات صخرية إلى خارج الأردن، تسلم إلى السلطة عينات مماثلة في الحجم والنوعية قبل التصدير المذكور إلا إذا وافقت السلطة على خلاف ذلك.
- (د) يترتب على المتعاقد بالقرب وقت، أن يزود السلطة بنسخ قابلة لإعادة النسخ عن أية معلومات أو جميع المعلومات (بما في ذلك التقارير الجيولوجية والجيوفيزيائية ومسجلات الآبار ومسوحاتها) وتفسيرها وجميع المعلومات الأخرى التي بحوزة المتعاقد.
- (هـ) لا يجوز تصدير أصول المعلومات الفنية والسجلات إلا بموافقة خطية مسبقة من السلطة، ولكن يجوز تصدير الأشرطة المغناطيسية وأية معلومات أخرى والتي يتوجب تحليلها أو معالجتها خارج الأردن (إلا إذا توفرت في الأردن تجهيزات قادرة على إنتاج مثل هذه السجلات المشابهة)، بشريط الاحتفاظ بنسخة مراقبة أو سجل مماثل في الأردن وشريطة إعادة الصادرات المذكورة إلى الأردن على أساس أنها ملكاً للسلطة.
- (و) يجوز لكلا الطرفين أن يكشف عن أي من المعلومات إلى مستخدميهما أو تابعيهما أو مستشاريهما أو الممثلين إليهم المحتملون أو دائنيهما أو متعاقبيهما الفرعيين إلى الحد اللازم للتفويض الفعّال للعمليات البترولية، شريطة أن يحصل من كل مستشار أو محال إليه أو دائن أو متعاقد فرعي قبل الكشف عن هذه المعلومات على التزام خطي بالسرية لا يقل من حيث الإلتزام عن إلتزام الفريق الكاشف بمقتضى المادة (٢٦) السادسة والعشرون.

- (ز) لأغراض الحصول على عروض جديدة حول الأجزاء التي تم التخلي عنها في المنطقة المعنية أو في مناطق مجاورة للمنطقة المعنية، تقوم السلطة بعرض معلومات ومستندات لجهات أخرى تخص هذه المناطق التي تم التخلي عنها، بشرط أن يكون مدة هذه المعلومات ليس أقل من ثلاث (٣) سنوات. وعلى الجهة التي يتم كشف هذه المعلومات لها أن توقع على إتفاقية سرية المعلومات بصورة خطية مشابه للكتاب المطلوب حسب الفقرة (و) أعلاه، كما يجب إعطاء المتعاقد إشعار مسبق بهذا الكشف.
- وبالمثل يعطى المتعاقد حقاً مماثلاً لعرض المعلومات التي تخص إمتياز (منطقة شرق الصفاوي) لمفوضين بالتوقيع، خاضع لموافقة السلطة).
- (ح) فيما عدا ما ورد النص عليه في الفقرة (و)، (ز) أعلاه، يتوجب الإحتفاظ بجميع التفاصيل والمعلومات المذكورة من قبل الفريقين بسرية تامة خلال مدة سريان هذه الاتفاقية، ولا يجوز الإخلال بإتفاقية سرية المعلومات من قبل أي من الفريقين بدون موافقة الفريق الآخر الخطية المسبقة إلا إلى الحد الذي تقتضيه قوانين أو أنظمة أو لوائح حكومية أو وكالة تابعة لها، أو أي سوق مالي يمكن أن يخضع له الفريق، إلا إذا أصبحت المعلومات المذكورة جزءاً من المعلومات العامة على أن لا يكون أحد الفريقين قد ساهم بذلك، أو إذا لم تكن المعلومات معروفة لأي من الفريقين قبل تاريخ التوقيع، يستمر الإلتزام بالسرية على المتعاقد لمدة خمس سنوات بعد إنتهاء هذه الاتفاقية.
- (ط) في حال توقف أية هيئة إعتبارية تمثل المتعاقد عن تنفيذ العمل لهذه الاتفاقية، ويستمر إلتزام هذه الهيئة بالمحافظة على السرية وفق هذه المادة.
- (ي) يترتب على المتعاقد أن لا يقايض أو يبيع أو ينشر أية معلومات تتعلق بالمنطقة بدون موافقة السلطة الخطية المسبقة.
- (ك) يتوجب أن تسلم المعلومات الأصلية من المتعاقد إلى السلطة عند إنتهاء مدة هذه الاتفاقية.
- (ل) يترتب على المتعاقد أن يبلغ السلطة حالاً عن وجود أية كميات من المعادن أو المواد ذات الأهمية للتجارية المحتملة، غير البترول، ويكون المتعاقد قد حنّدها وعثر عليها خلال تنفيذه للعمليات بموجب هذه الاتفاقية، وتبقى هذه المعادن والمواد ملكاً للأردن. على أنه يجوز للمتعاقد أن يقدم طلباً للحصول على حق المشاركة مع الأردن أو السلطة في تطوير وتسويق تلك الكميات من المعادن أو المواد على أسس يتفق عليها الفريقان.

هكذا منع الوصول



الفرعيين في الأردن بموجب هذه الاتفاقية. وتنفذ هذه الإعادة بموجب إجراءات أي قانون أو أنظمة لمراقبة الصرف مطبقة عامة في الأردن.

(٥) بصريح للمتعاقد ولمتعاقديه الفرعيين بدفع رولتب مستخدميه الأجانب العاملين في الأردن بالعملة الأجنبية، سواء داخل الأردن أو خارجه، ولا يطلب من هؤلاء المستخدمين سوى إحضار ما يكفي لتغطية تكاليف معيشتهم. ويسمح لهؤلاء المستخدمين إخراج مدخراتهم أو عائدات بيع ممتلكاتهم الشخصية.

(٦) بحق للمتعاقد ومتعاقديه الفرعيين الاحتفاظ بحساب خاص بعملات أجنبية داخل الأردن من أجل أداء ما يترتب عليهم دفعه للسلطة / الأردن بموجب هذه الاتفاقية، أو لأجل دفعات أخرى تتطلبها العمليات النفطية.

(٧) تدفع بالدولار الأمريكي أية دفعة من المتعاقد للسلطة / الأردن بموجب هذه الاتفاقية لدى بنك في عمان تسميه السلطة / الأردن، إلا إذا إتفق الطرفان على التعامل بعملة أخرى. ولأية دفعة من السلطة / الأردن إلى المتعاقد بمقتضى هذه الاتفاقية ستدفع بالدولار الأمريكي إلى بنك أو بنوك يسميها المتعاقد، إلا إذا إتفق الطرفان على التعامل بعملة أخرى.

(٨) للمتعاقد الحق أن يحول إلى عملة أجنبية أية مبالغ بالدينار الأردني لا يحتاجها ويكون قد حصل عليها نتيجة العمليات البترولية بموجب هذه الاتفاقية، كما أن له الحق بحرية تحويل هذه العملة الأجنبية إلى الخارج.

(٩) أية دفعة يتوجب على السلطة دفعها للمتعاقد أو يتوجب على المتعاقد دفعها للسلطة حسب الحال بموجب هذه الاتفاقية، ستتم خلال المدة المحددة للدفع في هذه الاتفاقية، أو إذا لم ترد مدة محددة خلال ثلاثين (٣٠) يوماً بعد استلام فاتورة مفصلة بذلك. ويعطي أي تأخير في الدفع الحق للطرف المتحقق لصالحه هذا المبلغ في الحصول على فائدة مركبة على أساس شهري محسوبة على أساس سعر فائدة العرض بين البنوك في لندن (LIBOR) على الودائع الشهرية المحددة من قبل بنك ناشودال ويستمينستر / لندن في أول يوم عمل من الشهر المعني بالإضافة إلى فائدة بنسبة ٢% عن كامل المدة التي يستحق خلالها المبلغ.

### المادة التاسعة والعشرون المسؤولية الفردية

(أ) تكون العمليات موضوع إشعار المسؤولية الفردية من السلطة بموجب هذه المادة هي تلك التي تتضمن:

١- إختراق وفحص لطبقات جيولوجية أعرق من تلك المقترحة من المتعهد للجنة الإدارة الفنية أو اللجنة للتوجيهية في أي بئر إكتشاف يحفر، شريطة أن يكون المشغل لم يبدأ بالعمليات المقبولة لإكمال أو ترك البئر.

٢- حفر بئر إكتشاف لا تكون بئر تقييم، شريطة أنه لا يمكن حفر أكثر من بئرين (٢) إثنين في أية مرحلة من مدة التقييم. لا يجوز حفر مثل هذه البئر في أي منطقة إنتاج أو في منطقة حفر فيها بئر إكتشاف.

٣- حفر بئر تقييم تكون ناتجة بشكل مباشر من بئر تنقيب ناجحة، سواء كانت بئر التنقيب هذه قد حفرت كجزء من عملية مسؤولية فردية.

٤- تطوير أي إكتشاف يكون ناتج مباشرة من عملية مسؤولية فردية، بئر إكتشاف و/ أو بئر تقييم ناجحتين لم يختار المتعاقد البدء فيها بموجب الفقرة (ج).

٥- تطوير أي إكتشاف يكون ناتج مباشرة عن بئر تنقيب و/ أو بئر تقييم ناجحتين حفرتا من قبل المتعاقد إذا مرت أربع وعشرون (٢٤) شهراً من تاريخ الإنهاء من بئر ناجحة ولم يبدأ المتعاقد بالتطوير المتعلق بذلك.

(ب) باستثناء العمليات المبينة في الفقرة (أ) لا تكون أي من العمليات المبينة في الفقرة (أ) موضوع إشعار، مسؤولية فردية من السلطة حتى بعد عرض العملية بالشكل الكامل على اللجنة للتوجيهية، أو حتى رفضه من اللجنة للتوجيهية.

لكي يكون عرض إجراء أي من العمليات المذكورة أعلاه لحساب السلطة "شكل كامل" كما ذكر أعلاه، يجب أن يتضمن العرض معلومات مناسبة مثل المكان والعمق والطبقات الجيولوجية المستهدفة وتوقيت العملية، ولأنما كان ذلك مناسباً تفاصيل بخصوص أية خطة تطوير بالإضافة إلى أية معلومات أخرى ذات علاقة.

(ج) إذا استوفت الشروط المشار إليها في الفقرة (ب)، يجوز للسلطة وبخصوص أية عملية مبينة في الفقرة (أ)، إعطاء إشعار مسؤولية فردية خطي للمتعاقد، وللمتعاقد المدة أعلاه من تاريخ استلام هذا الإشعار لإعلام السنة فيما إذا اختار البدء بالعملية المقترحة كجزء من عملياته البترولية:

هذه المادة



### المادة الثلاثون توحيد الحقوق

(أ) إذا امتد حقل ضمن المنطقة إلى خارج المنطقة في مناطق أخرى من الأردن والتي يكون لأطراف أخرى فيها حقوق إجراء عمليات بترولية، يجوز للسلطة أن تطلب أن يتم تطوير الحقل وإنتاج البترول فيه بالتعاون مع الأطراف الأخرى. وبطريق نفس النظام إذا كان المخزون البترولي في المنطقة، مع كونه لا يعادل إكتشافاً تجارياً إذا تم تطويره منفرداً، يمكن أن يعتبر إكتشافاً تجارياً إذا تم تطويره مع المخزون الموجود في المناطق التي يسيطر عليها أطراف أخرى.

(ب) إذا ما طلبت السلطة هذا، يتوجب على المتعاقد أن يتعاون مع الأطراف الأخرى لتحضير اقتراح جماعي لتطوير وإنتاج مشترك للمخزون البترولي لتقديمه للسلطة للموافقة عليه.

(ج) إذا لم يتم تقديم الاقتراح للتطوير والإنتاج المشترك خلال تسعين (٩٠) يوماً من تاريخ طلب السلطة الموضح في الفقرة (ب) أعلاه، أو إذا لم توفق السلطة على الاقتراح هذا، يجوز للسلطة أن تعد أو تتسبب في إعداد وبموجب الأساليب المقبولة في صناعة البترول العالمية وعلى حساب المتعاقد والأطراف الأخرى المعنية، خطة معقولة للتطوير والإنتاج المشترك. وإذا وافقت السلطة والأطراف الأخرى على الخطة المقترحة ولم يوافق عليها المتعاقد، بحق للسلطة أو المتعاقد إحالة الموضوع لقرار الخبير بموجب الفقرة (ك) من المادة الرابعة والثلاثون، ويكون القرار بموجب الفقرة (ك) من المادة الرابعة والثلاثون قراراً نهائياً، إلا إذا أصر المتعاقد للسلطة خلال مئة (١٠٠) يوماً من تاريخ القرار هذا أنه اختار أن يتنازل عن مصالحه في الحقل بدلاً من المشاركة.

(د) إذا اعتقد المتعاقد لاحقاً للعمل الفني أنه يوجد تجمع هيدروكربوني يمتد إلى منطقة / حوض مجاور والذي لم يحل رسمياً بعد إلى طرف ثالث، عندها للمتعاقد أولوية الخيار لتقديم برنامج عمل مناسب للسلطة بذلك، وإستناداً لإعتباره مقبولاً منها قد يحتل جزءاً من الحوض المفتوح إلى المتعاقد بإضافته إلى المنطقة الحالية موضوع هذه الاتفاقية. وستطبق كافة شروط وأحكام اتفاقية المشاركة في الإنتاج (الإنهاء، إسترداد الكلفة، إتفاقية الإنتاج... إلخ) هذه على الجزء المضاف. وسيتم إرفاق ملحق إضافي لهذه الاتفاقية يفصل المنطقة والإلتزامات التي تشملها.

### المادة الواحدة والثلاثون التنازل

(١) لا يحق للمتعاقد أن يحيل أو يتنازل بطريقة أخرى لشخص أو شركة أو شراكة أو أي شخصية إعتبارية غير تابعة عن كل، أو أي من حقوقه أو إمتيازاته أو إلتزاماته أو إلتزاماته الواردة هنا دون موافقة السلطة الخطية المسبقة.

(٢) لا يجوز للمتعاقد أن يتنازل عن حقوقه وإمتيازاته وإلتزاماته دون الموافقة الخطية للسلطة. يمكن التنازل عن حقوقه المتعلقة بالرخصة إلى طرف/ هيئة تتميز بالكفاءة المالية والتقنية، من وجهة نظر السلطة والمتعاقد، ولتنفيذ برنامج العمل كما هو وارد في هذا العقد. وسيكون أي مشغل / طرف مشغل مستقبلي محتمل ملزماً بأحكام وشروط هذه الاتفاقية. ويترتب على المتعاقد تزويد السلطة بالمعلومات التالية التي تخص أي طرف ثالث محتمل يرغب المتعاقد أن يعتبره مشغلاً أو مشغلاً شريكاً، هذه المعلومات هي:

إسم الشركة، تاريخ تأسيسها، تسجيل الشركة، الميزانيات المنققة قانونياً، التقارير المالية لأخر سنتين، تفاصيل عن الخبرة الفنية في صناعة النفط، أسماء وخبرة المدراء.

(٣) يحق للمتعاقد أن يتنازل عن كافة أو جزء من حقوقه وإمتيازاته وإلتزاماته في المنطقة لطرف ثالث (شريك) بدون موافقة خطية مسبقة للسلطة بشرط أن يكون التسايع كفوياً مالياً وتقنياً.

(٤) يجب أن تتضمن أدوات التنازل هذا أحكاماً تنص بدقة على أن المتنازل له ملزم بكل بنود الاتفاقية وبأي تعديل أو إضافة كتابية طرأت عليها. وتقدم أدوات التنازل إلى السلطة للموافقة عليها، وفي حالة التنازل لغير تابع تخضع للموافقة عليها قبل تنفيذها.

(٥) في حالة التنازل لتابع يكون المتعاقد وتابعه مسؤولون مجتمعون ومنفردون عن كل الإلتزامات والمسؤوليات بمقتضى هذه الاتفاقية، إلا إذا وافقت السلطة خطياً على إعفاء المتعاقد من هذه الإلتزامات والمسؤوليات.

(٦) في حالة الإحالة لغير تابع، يجب أن تكون كافة الإلتزامات التي تلتزم على المتنازل بموجب الاتفاقية قد أتمت بتاريخ التنازل، وإما أن يضمن المتنازل والمتنازل له منفردين ومجتمعين تنفيذ أية إلتزامات غير منفذة تلتزم على المتنازل.

(ب) في حالة إكتشاف إحتياطيات وإختيار المتعاقد الحصول على تمويل من مؤسسة مقرضنة لغايات التطوير، يجوز للمتعاقد أن يتنازل بشكل يسمح بتوفير ضمانات للمؤسسة المقرضنة، شريطة أن يحصل مسبقاً على موافقة السلطة الخطية.

هذه هي الأصل

(ج) إن كل أداة تنازل وقعت وسلمت تتضمن إحالة لحقوق أو امتيازات أو واجبات أو التزامات المتعاقد الواردة هنا، تستلم للسلطة خلال ثلاثين (٣٠) يوماً بعد تاريخ التنازل هذا.

(د) إن أي تنازل بما في ذلك الدخل المتأني من هذا التنازل، والمنفذ وفقاً لأحكام هذه المادة، سيكون معقياً من أية ضريبة أو رسوم أو عبء، بغض النظر إن استحققت على الدخل أو غير ذلك وسيكون معقياً أيضاً من أية ضرائب أو رسوم أو أعباء على أي تحويل أو ما تعلق بذلك، وكذلك الضرائب والرسوم والأعباء على رأسمال المتعاقد والمتنازل له.

## المادة الثانية والثلاثون

## صلاحية الإلغاء

- (أ) طبقاً للفقرة (ب) أدناه والمادة (٣٣) والمادة (٣٤)، للسلطة الحق أن تلغي هذه الاتفاقية بقرار من مجلس الوزراء في الحالات التالية:
- ١- إذا قدم المتعاقد قصداً أية بيانات غير صحيحة للسلطة في أية أمور كانت ذات اعتبار أساسي في تنفيذ هذه الاتفاقية.
- ٢- إذا تنازل المتعاقد عن أي حق بمقتضى هذه الاتفاقية خلافاً لأحكام المادة (٣١) من هذه الاتفاقية.
- ٣- إذا حكم على المتعاقد بالإفلاس بواسطة قرار نهائي صادر عن محكمة ذات صلاحية.
- ٤- إذا استخرج المتعاقد عن قصد أي معدن غير البترول وغير مسموح به في هذه الاتفاقية، أو بدون موافقة السلطة، عدا الإستخراجات التي لا يمكن تجنبها نتيجة للعمليات البترولية المنفذة بمقتضى هذه الاتفاقية حسب الممارسات الجيدة في صناعة البترول.
- ٥- إذا لم يلتزم المتعاقد بأي قرار نهائي ينتج عن التحكم الجاري طبقاً لما ورد في المادة (٣٤)، بشرط أن لا يكون قد إلتزم أو بدأ بالإلتزام بمثل هذا القرار خلال مدة التسعين (٩٠) يوماً للمنصوص عليها في المادة (٣٤).
- ٦- إذا ارتكب المتعاقد خرقاً مادياً أساسياً في هذه الاتفاقية.
- (ب) عندما تقرر السلطة أن أخذ الأسباب المبينة أعلاه قد تحقق، مما يمنحها حق إلغاء هذه الاتفاقية، يترتب على السلطة أن تعطي المتعاقد إشعاراً خطياً يقدم شخصياً لمدير عام المتعاقد أو ممثله البديل خلال تسعين (٩٠) يوماً لمعالجة أو يزيل مثل هذا السبب ما عدا حالة الإفلاس وإذا لم يزيل أو يعالج للمتعاقد هذا السبب خلال مدة الإشعار لعدم تلبغه نتيجة لتغيير العنوان ينشر هذا الإشعار في الجريدة الرسمية في الأردن ويعتبر التبليغ صحيحاً وفي نهاية مدة الإشعار لم يعالج المتعاقد أو يزيل السبب تعتبر هذه الاتفاقية لاغية بالنسبة للسلطة بقرار من مجلس الوزراء.
- (ج) يتم هذا الإلغاء دون المساس بأية حقوق تترتب على المتعاقد لدى السلطة أو تترتب للسلطة لدى المتعاقد بموجب هذه الاتفاقية. وفي حالة هذا الإلغاء يحق للمتعاقد إزالة كل ممتلكاته الشخصية من المنطقة.

هكذا منقول

## المادة الثالثة والثلاثون

## القوة القاهرة

(أ) تعفى السلطة المتعاقد أو أي منهما من عدم تنفيذ أو التأخير في تنفيذ أية التزامات، غير الالتزام بدفع المال بمقتضى هذه الاتفاقية، وإذا كان في حدود كون عدم التنفيذ أو التأخير ناشئاً عن قوة القاهرة. وتضاف مدة عدم التنفيذ أو التأخير وأية مدة قد تكون ضرورية لإصلاح أي ضرر يقع خلال التأخير المذكور إلى المدة الممنوحة بموجب هذه الاتفاقية لتنفيذ هذا الالتزام ولتنفيذ أي التزام يعتمد عليه وإلى مدة هذه الاتفاقية.

(ب) تشمل "القوة القاهرة" كما تعني في هذه المادة (٣٣)، القضاء والقدر والحريق والأوبئة والحوادث التي لا يمكن تجنبها، والأعمال الحربية أو الأعمال العدائية الفعلية أو الأحوال الناشئة أو التي يمكن أن تستند إلى الحرب، أو الأعمال العدائية الفعلية (معلنة أو غير معلنة) والإضرابات والإعصامات والإضرابات العمالية الأخرى والفيضانات والعواصف والظواهر الطبيعية والكوارث والإضرابات الطبيعية الأخرى. والحصار والعصيان وأعمال الشغب والإضرابات المدنية الأخرى، وتشمل فيما يخص المتعاقد فقط أعمال سلطة حكومية (سواء صدرت بقانون أم لا) إذا أدت أعمال السلطة الحكومية إلى منع أو تأخير التنفيذ أو لأي سبب آخر سواء كان مشابهاً لما ورد ذكره أعلاه أم لا وبشرط أن يكون هذا السبب خارج عن السيطرة المعقولة للسلطة أو المتعاقد حسب الحال.

(ج) يترتب على الفريق المتأثر أن يبلغ الفريق الآخر بالسرعة الممكنة مبيناً سبب عدم التنفيذ أو التأخير ومنته المحتمل. ويترتب عليه كذلك أن يعطي إشعاراً حال عودة الأحوال الطبيعية.

(د) يترتب على الفريقين أن يتخذا جميع الإجراءات المعقولة لإزالة سبب الإعاقه أو التأخير في التنفيذ، وأن يقللا من نتائج أي حدث من أحداث القوة القاهرة.

(هـ) إذا حدثت القوة القاهرة أثناء مدة سريان هذه الاتفاقية واستمر مفعولها لمدة سنة واحدة، يحق للمتعاقد وخلال تسعين (٩٠) يوماً أن يعلم السلطة إنهاء التزامه بهذه الاتفاقية دون أي مسؤولية لاحقة. وبذلك يتم إعادة الكفالة المصرفية مع كافة ممتلكات المتعاقد (أو توابعه / أو متعاقبيه الفرعيين أو شركائه) والتي لم يتم استرداد كلفتها بعد.

(و) لا يحق لأي من الفريقين أن يتقدم بأية مطالبة ضد الفريق الآخر بأية نفقات يتكبدها نتيجة لقوة القاهرة وبالتالي احتمالية إلغاء الاتفاقية.

(ز) إذا حُكمت كمية البترول المنتجة والمشحونة، أو التي كان من الممكن أن تنتج ويتم بيعها من واحد أو أكثر من الاكتشافات التجارية المشمولة لتند بالاتفاقية بفعل القوة القاهرة،

ستمند في هذه الحالة مرحلة الإنتاج المطبقة حتى تعوض الكميات التي كان من الممكن أن تنتج وتشحن من تلك الاكتشافات التجارية وهي في طاقتها الإنتاجية. إن عبارة "طاقة الإنتاج" لغايات هذا النص تعني كمية البترول الكلية التي كان من الممكن إنتاجها من الآبار المحفورة بذلك الاكتشاف أو الاكتشافات التجارية حسب الممارسات الجيدة في صناعة البترول، على ألا تزيد هذه الطاقة عن الطاقة القصوى لخط أو لخطوط الأنابيب الموصولة بهذه الآبار. ويترتب على المتعاقد إشعار السلطة خلال التسعين (٩٠) يوماً التالية لأول يوم من كل شهر تقويمي بالكميات المتركمة من هذا البترول في نهاية كل شهر تقويمي والتي يجب تعويضها وفق ما ورد أعلاه.

مكرر المادة ٣٣

## المادة الرابعة والثلاثون

## التوفيق والتحكيم وقرار الخبراء

(أ) يقيم الفريقان علاقتها فيما يتعلق بهذا العقد على أساس الثقة والنوايا الحسنة. وينبغي تنفيذ هذا العقد وتفسيره وتطبيقه بالإسجام مع مبادئ القانون المطبقة في الأردن آخذين بالإعتبار الجسديات المختلفة للفريقين، وفي حال غياب تلك النوايا المشتركة، عندها ينبغي تطبيق مبادئ القانون الدولي المعترف بها عادة شاملة تلك للمبادئ المطبقة في المحاكم الدولية.

(ب) في حالة ظهور أي خلاف بين السلطة والمتعاقد بخصوص هذه الاتفاقية، أو بخصوص تفسير أو تطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية والذي لا يمكن تسويته ودياً، ويحل نهائياً عن طريق التحكيم وذلك باستثناء الأمور المذكورة في المادة (٣٤) (ك). يتم التحكيم في عمان/ الأردن من قبل محكم / محكمين بموجب قوانين التحكيم في غرفة التجارة العالمية، أو أي تشريعات لاحقة سارية المفعول وقت وقوع النزاع. وفي حال عدم وجود نص في تلك التشريعات حول إجراءات بعض الحالات يترتب على المحكمين أن يضعوا إجراءاتهم الخاصة.

(ج) يبدأ التحكيم بأن يعطي أحد الفريقين إشعار للفريق الآخر بأنه إختار أن يحيل النزاع للتحكيم، وأن هذا الفريق (المشار إليه فيما بعد "الفريق الأول") قد عين محكماً حددت هويته في الإشعار المذكور. ويترتب على الفريق الآخر (المشار إليه فيما بعد "الفريق الثاني") أن يخطر الفريق الأول خلال خمسة عشر (١٥) يوماً من تاريخ تسلمه الإشعار المذكور محدداً هوية المحكم الذي إختاره.

(د) إذا تخلف الفريق الثاني عن تعيين محكم كما ذكر سابقاً، يحق للفريق الأول في هذه الحالة أن يقدم طلباً للمحكمة الأردنية المختصة لتعيين محكم ثانٍ. ويترتب على المحكمين أن يختاروا خلال ثلاثين (٣٠) يوماً محكماً ثالثاً، وإذا لم يتم ذلك فإن المحكم الثالث سيعين من قبل محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بطلب من أي الفريقين.

(هـ) يجب أن يكون المحكم الثالث مواطناً من بلد غير الأردن، بل يجب أن يكون مواطناً من بلد يقيم علاقات دبلوماسية مع الأردن ويتوجب أن لا تكون له مصلحة اقتصادية في أعمال البترول في الأردن أو مع فريق من هذه الاتفاقية أو تابعيهما كرئيس للتحكيم.

(و) يترتب على الفريقين أن يزودا المحكمين بكل التسهيلات (بما في ذلك حق الدخول إلى مسرح عمليات البترول) للحصول على أية معلومات تلزم للبت السليم في النزاع. ويجب أن لا يمنع أو يعيق تغيب أو تخلف أي فريق في التحكيم إجراءات التحكيم في جميع مراحلها أو أي منها.

(ز) يُستمر العمليات أو النشاطات التي سببت التحكيم حتى يصدر للقرار أو الحكم، إلا إذا قرر المتعاقد أن هذا الإستمرار مستحيل أو غير عملي، وفي حالة صدور الحكم أو القرار

على أن يبدأ سريان تسعون (٩٠) يوماً المخصصة لإزالة أو البدء بمعالجة سبب الدوى كما ورد في المادة (٣٢) فقرة (ب) من تاريخ القرار أو الحكم.

(ح) يجوز تقديم قرار التحكيم إلى أية محكمة لها صلاحية كما أنه يجوز تقديم طلب إلى محكمة كهذه من أجل الحصول على إعتراف قضائي بالحكم وأمر للتنفيذ حسبما يكون الحال.

(ط) يرغب الفرقاء، حيثما كان مناسباً، أن تتضمن القرارات والأحكام تحديداً لزمان تنفيذ الحكم.

(ي) تبقى أحكام هذه الاتفاقية المتعلقة بالتحكيم سارية المفعول بغض النظر عن إنتهاء هذه الاتفاقية.

(ك) أي خلاف يتعلق أساساً بأمور فنية بما في ذلك الكميات والقياسات والقيم والأسعار والتي لا تستطيع السلطة والمتعاقد تسويتها ودياً، ستقدم إلى خبير مستقل معترف به دولياً للحكم بها نهائياً (الخبير) ويجوز من قبل السلطة والمتعاقد.

تقدم كل من السلطة والمتعاقد إلى الفريق الآخر قائمة تضم خمسة مرشحين أو أكثر لتسولي منصب الخبير، فإذا ظهر إسم مرشح في كلتا القائمتين عندئذ يكون ذلك المرشح هو الخبير وإذا ظهر في كلتا القائمتين أكثر من مرشح فيجري إختيار الخبير من بين الأسماء المشتركة في القائمتين باتفاق الفريقين.

وإذا لم تكن أي من أسماء المرشحين في قائمة موجودة في القائمة الأخرى، أو إذا لم يتم أحد الفريقين بتقديم قائمة بالمرشحين، أو إذا لم تنفق السلطة والمتعاقد على خبير، فيجري إختيار هذا الخبير من قبل محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية مع الأخذ بالإعتبار مؤهلات المرشحين الواردة أدناه وذلك بناءً على طلب خطي من أحد الفريقين أو كليهما.

يجب أن يكون المرشحون أشخاصاً مستقلون يتمتعون بشهرة معروفة في الصناعة البترولية العالمية بصفاتهم خبراء في أعمال التنقيب عن البترول وإنتاجه، أو أن يكونوا خبراء في تسعير وتسويق النفط الخام و/ أو الغاز في التجارة الدولية حسبما تتطلب الحالة.

إذا تخلف المرشح أو لم يكن متولداً للقيام بدور الخبير، فيجري إختيار مرشح آخر بنفس الطريقة المنصوص عليها في هذه الفقرة (ك)، بشرط أنه إذا كان إسم المرشح الآخر وارداً في كلتا القائمتين وقت الإختيار الأصلي عندهما يجري إختيار هذا المرشح.

تنقسم السلطة والمتعاقد بالتساوي نفقات الخبير وتطبق أحكام الفقرات (د)، (هـ)، (ط)، (ع) أعلاه على أي قرار يتخذه الخبير طبقاً للفقرة (ك) هذه.

(ل) يقيم الفريقان علاقتهم بخصوص هذه الاتفاقية على أسس حسن النية والثقة.

(م) في حالة نشوء أي خلاف يقتضي تسويته بموجب هذه المادة (٣٤)، تبقى هذه الاتفاقية نافذة المفعول حتى إتخاذ قرار أو حكم أو حل نهائي للنزاع.

محكمة التحكيم

## المادة الخامسة والثلاثون

## اعتبارات خاصة حول منطقة شرق الصفاوي

قامت سلطة المصادر الطبيعية بحفر أربعة آبار بترولية في منطقة شرق الصفاوي خلال الأعوام ١٩٨٤-١٩٩٠ وهذه الآبار : بئر ريشة-١ للعمق النهائي: ٣١٧٧ متر. وبئر ريشة-٢ للعمق النهائي: ٣٣١٤ متر. بئر ريشة-١١ للعمق النهائي: ٣٢٠٨ متر. بئر ريشة-١٩ للعمق النهائي: ٣٥٧١ متر .  
- لا يوجد أي إنتاج من النفط لهذه الآبار.

## الصخر الزيتي في منطقة شرق الصفاوي

شركة بتريل للمصادر (الأردن) ليس لها الحق في إستغلال الصخور الزيتية الواقعة ضمن منطقة إمتياز الشركة الموضحة في المرفق (أ) بالطرق التقليدية والغير التقليدية، وبالرغم مما ورد أعلاه فإن السلطة تضمن بأن عمل المتعاقد في تنفيذ إلتزاماته بدون أي عائق بسبب أعمال إستغلال الصخور الزيتية من أي طرف آخر.

## المادة السادسة والثلاثون

## الخصم على مبيعات النفط الخام للسلطة

(١) يتوجب للسلطة الحصول على خصم لشراء النفط وتكون سارية المفعول عند تحقق الشرطين التاليين:  
١- إذا بلغ سعر برميل النفط الخام من نوع برنت، ولمدة (٣٠) يوماً متواصلة، كما عليه في الفاينشال تايمز في لندن مساوي أو أكثر من (٤٥) دولار أمريكي للبرميل وأيضاً:  
٢- وإذا بلغ إنتاج النفط الخام الإضافي الإجمالي أكثر من (٢) ألف برميل نفط/ اليوم ولغاية ٩٩٩٩ برميل في اليوم ولمدة (٣٠) يوماً متواصلة كما ورد في النقطة (أ) أعلاه عندها يحق للسلطة الحصول على خصم مقداره ٣% . وفي حالة زيادة مستوى الإنتاج من ٥٠٠٠ برميل ولغاية ٩٩٩٩ برميل في اليوم يحق للسلطة الحصول على خصم مقداره ٤% وفي حالة زيادة مستوى الإنتاج أكثر من ١٠٠٠٠ برميل في اليوم يحق للسلطة الحصول على خصم مقداره ٥% من سعر البيع الإجمالي المتحقق على المخصصات التالية من حصة المتعاقدين من نفط الربح ( أي بعد إسترداد تكاليف المتعاقدين المخصصة والمعتمدة). يتم الدفع خلال ثلاثين (٣٠) يوماً بعد تاريخ تحقق الشرطين أعلاه في هذه المادة (٣٦).

من الواضح أنه:

(١) يستمر الخصم طالما توفر الشرطين السابقين في هذه المادة (٣٦). ولكن إذا لم يتوفر أي من الشرطين سيقف الخصم حتى يتوفر الشرطين مرة أخرى.  
(٢) أن النفط الخام المنتج من منطقة شرق الصفاوي سيباع على قاعدة سعر نفط خفيف "البصرة " ( الإتجاه لأوروبا).

(٣) تطبق نفس الشروط والخصومات على الكميات المساوية من الغاز. سيستخدم معامل تحويل سعر برميل النفط على أساس معامل (٥,٦) ألف مرة (٥٦٠٠ قدم مكعب) ويستخدم هذا المعامل إلا إذا إتفق المتعاقد والسلطة على معامل آخر أو قيمة حرارية نسبية. ومن المعلوم أنه حالما يتم تحليل عينة من الغاز ويتم الحصول على قيمة حرارية دقيقة فإن هذا المعامل هو الذي يجب إستخدامه بدلاً من معامل (٥٦٠٠) قدم مكعب من الغاز.

٥٥٠٠ قدم مكعب



## المادة الثامنة والثلاثون

## أحكام عامة

(أ) تعتبر عناوين أو أسماء كل مادة في هذه الاتفاقية مجرد تسهيل للفريقين، ولا يجوز استعمالها فيما يتعلق بتفسير / أو تأويل المواد المذكورة.

(ب) كلما استعملت الكلمة "مشملة" في هذا النص فإنها تعني الشمول وليس الحصر إلا إذا اقتضى الإطار العام للنص بوضوح تفسيراً مخالفاً.

(ج) هذه الاتفاقية تجسد كل إتفاقيه وتفاهم بين المتعاقد والسلطة متعلق بموضوعها، ولا يمكن التعديل أو التغيير أو الإضافة بما في ذلك أي نظام، قانون، تشريع، أو أحكام من أي نوع، ما عدا بنص مكتوب وموقع من قبل المتعاقد والسلطة.

(د) تكون أحكام هذه الاتفاقية ملزمة لفريقيها ولحلفائهما والمتنازل لهم.

(هـ) يجب أن تحظى كافة البيانات الصحفية الخارجية ذات الطابع الفني بموافقة السلطة أو المتعاقد قبل إصدارها. ( وهذا يشمل الصحافة المحلية والصحافة العالمية وعلى مواقع الإنترنت أو المؤتمرات/ الاجتماعات الخارجية) والمكتوبة من قبل المتعاقد أو السلطة / الوزارة. ويجب إعطاء هذه الموافقة خلال (٢٤) ساعة ولا يجب تأخيرها. ويجب مناقشة هذه البيانات الصحفية والموافقة عليها من قبل الفريقين قبل نشرها. وما لم ينص على غير ذلك، يتحمل المتعاقد / المتعاقدون مسؤولية صياغة وتدقيق البيانات الصحفية فيما يتعلق بالتعليق أو نشاطات الإنتاج في منطقة شرق الصفاوي.

يستطيع كلا الطرفين أن يبدى تعليقات عامة ذات طابع علني، تتعلق بالنشاط العام في الأردن أو في منطقة شرق الصفاوي، وذلك لوسائل الإعلام أو للغير بدون موافقة من الطرف الآخر.

(و) في حالة ضرورة الحصول على أية موافقة أو إذن أو قبول بموجب هذه الاتفاقية من قبل أي من الفريقين، أو لية لجنة مؤلفة بموجب هذه الاتفاقية. يجب أن لا يتم الإمتناع لمسبب غير معقول عن إعطاء هذه الموافقة.

تاريخ التوقيع : / / ٢٠٠٧

اللقب: مدير الأعمال

من قبل السيد ديليد هورجن  
شركة بتريل للمصادر (الأردن)

إسم المتعاقد

نيابة عن شركة بتريل للمصادر

## المادة التاسعة والثلاثون

## النص

تمت كتابة هذه الاتفاقية باللغة العربية والإنجليزية ولكل منهما نفس القوة القانونية والتأثير، وعليه يمكن الرجوع في تفسير هذه الاتفاقية للنسخة العربية.

وإشهاداً على ذلك وقعت سلطة المصادر الطبيعية وشركة بتريل للمصادر. (الأردن) على هذه الاتفاقية في اليوم والسنة المبينين أعلاه.

نيابة عن الحكومة الأردنية

وزارة الطاقة والثروة المعدنية

سلطة المصادر الطبيعية

التوقيع:

من قبل: الدكتور خالد نجيب الشريدة

اللقب: وزير الطاقة والثروة المعدنية

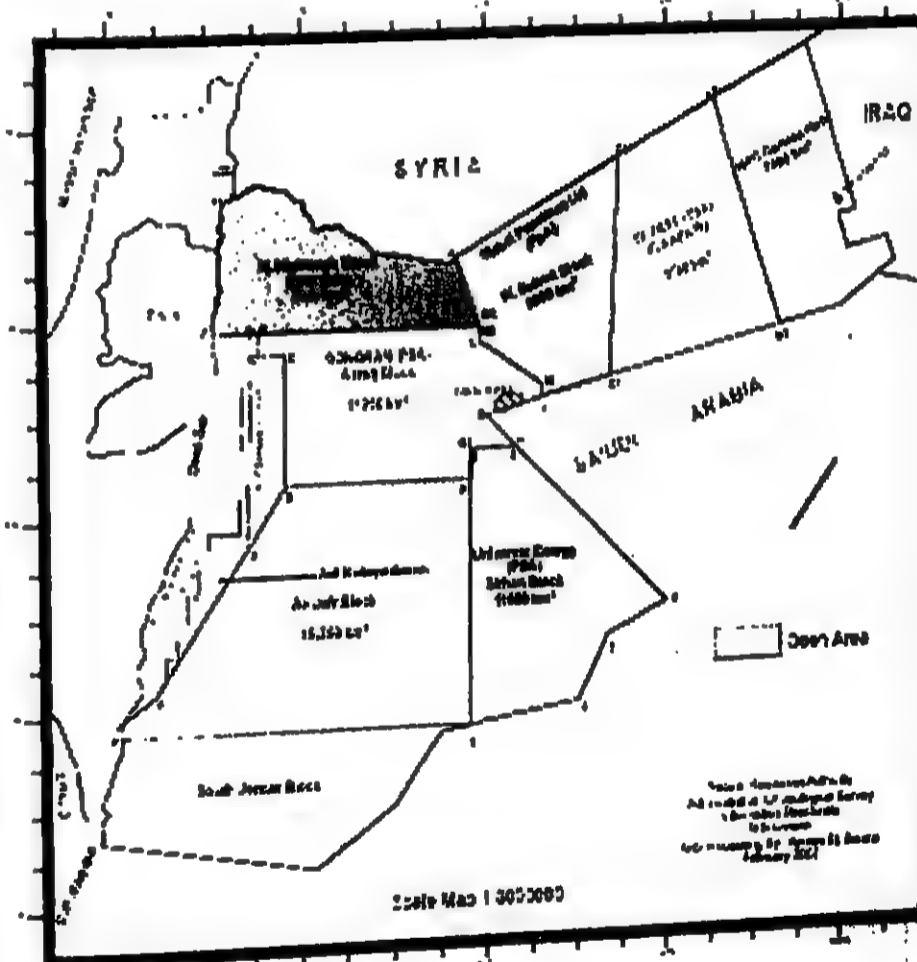
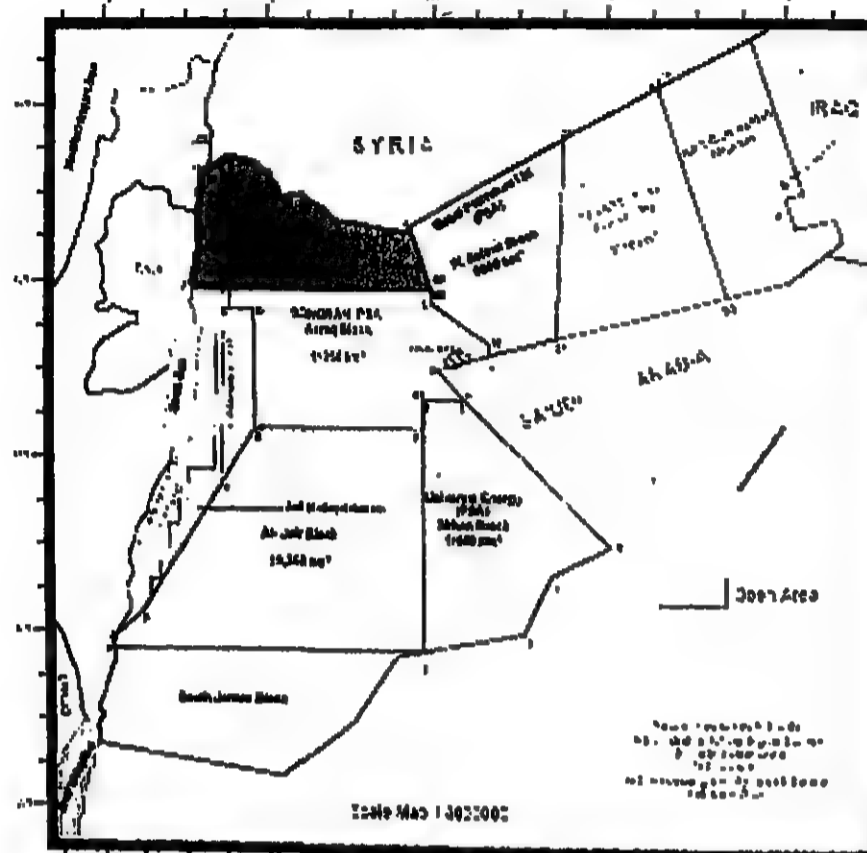
تاريخ التوقيع : / / ٢٠٠٧

مكتبة

## خارطة وصف المنطقة وإحداثياتها

تقع المنطقة الخاصة بهذه الإتفاقية في الجزء الشرقي من الأردن، وحدّها المملكة العربية السعودية من الجزء الجنوبي وشمالاً سورية. تتألف المنطقة من (٨٧٥٠) كيلومتر مربع تقريباً ولها عدة جوارب وزوايا كما هي مبينة في الخارطة المرفقة.

ستقوم سلطة المصادر الطبيعية بتقديم نسخ عن الوثائق المتعلقة بأية إتفاقيات حول الحدود مع المملكة العربية السعودية. وتشمل هذه الإتفاقيات الإحداثيات الدقيقة للحدود وأية إتفاقية تتعلق بأية دعاوى حول تداخل المناطق الحدودية. وقد تم توفير هذه الإتفاقيات من قبل سلطة المصادر الطبيعية وهي مرفقة في نهاية الملحق (أ) من هذه الإتفاقية.

THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN  
PETROLEUM EXPLORATION BLOCKTHE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN  
PETROLEUM EXPLORATION BLOCK

## إحداثيات منطقة شرق الصفاوي .

النقطة	الشمال	الشرق
A-٢	٣٣,٠٦,٠٢	٣٨,١٦,١٧
B-٢	٣١,٥٤,٥٩	٣٨,٣٩,٢٨
C-١	٣١,٤٥,٠٠	٣٧,٤٢,٠٥
D-١	٣٧,٤٩,٠٥	٣٧,٤٥,٠٠

هكذا ختم العمل



لإسترداد الكلفة، بعد إنقضاء (٤٥) يوماً من إستلامه من قبل السلطة إلا إذا إتخذت السلطة إستثناءاً خطياً بهذا خلال مدة (٤٥) يوماً.

وبالنسبة لمستوى المصروفات المسموح بأن تكون مستردة، فإن كل كشف عن العمليات البترولية وكل كشف بالمصروفات وإستلام، يعتبر صحيحاً وسليماً بعد إنقضاء ثلاث (٣) شهور بعد إستلامه من قبل السلطة، إلا إذا إتخذت السلطة إستثناءاً خطياً خلال مدة ٣ شهور.

(ب) كل كشف عن الإنتاج وكشف بقيمة الإنتاج وكشف إسترداد التكاليف وكشف أرباح النفط والتحميل مع اعتبار كميات النفط المنتجة وقيمة الوحدة المنتجة طبقاً للمادة الثالثة عشر (ج) من الإتفاقية، يعتبر سليماً وصحيحاً بعد (٤٥) يوماً من إستلام السلطة والمتعاقد للكشف. إلا إذا إتخذت السلطة والمتعاقد إستثناءاً خطياً خلال فترة (٤٥) يوماً. وأما بالنسبة لحساب قيمة إجمالي الإنتاج وإجمالي المبالغ المطلوبة كمصروفات وديون، تعتبر هذه الكشوفات صحيحة وسليمة بعد ثلاثة شهور من إستلامها، إلا قدمت السلطة أو المتعاقد إستثناءاً خطياً خلال ثلاثة أشهر.

(ج) (١) - بحق للسلطة والمتعاقد إذا أنطبق عليه ذلك أيضاً الحق بالطلب من شركة مدققي حسابات قانوني مستقل لتتقيد السجلات المحاسبية للمتعاقد فيما يتعلق بأي سنة ميلادية خلال الثلاث شهور بعد نهاية تلك السنة. كلفة التتقيق يتحملها المتعاقد الذي يكلف (المكتب) مسؤولية دفع أتعاب ذلك المكتب كمصروفات ويجب أن يعرض على المتعاقد أو الشركه خلال الفترة الزمنية المحددة في الفقرتين (أ)، (ب) أعلاه.

(ج) (٢) - للمتقنين ولغايات التتقيق، التأكد من كافة القيود المتعلقة بالعمليات البترولية مثل الدفاتر المحاسبية والقيود المحاسبية والمواد والسجلات والمجردات والقسمات والرواتب والفواتير والعقود الفرعية من أي نوع، والمتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالإتفاقية، وكذلك أية وثائق أو مراسلات أو سجلات أخرى للمتعاقد ضرورية للتتقيق والتأكد من القيود. بالإضافة إلى ذلك، بحق للمتقنين ولغايات هذا التتقيق إعلام المتعاقد في أوقات معقولة وبعد إعطاء إشعار معقول، كافة المواقع والمصانع والتجهيزات والمخازن والمكاتب العائدة للمتعاقد في الأردن، وفي أي مكان آخر والتي تخدم العمليات البترولية بما في ذلك الموظفين الزائرين الذين لهم صلة بتلك العمليات.

(د) لا توضع لتكاليف الإدارية العامة للمتعاقد طبقاً للمادة الثانية (ك) (٢) من هذا الملحق (ب) إلى التتقيق فيما عدا تطبيقها في احتساب المبالغ المقيدة كنفقات. على أن لتكاليف الأخرى التي تفرض على المكتب الرئيسي للمتعاقد والمتعاقدين التابعين تكون معرضة للتتقيق وفق الفقرة (ج) أعلاه.

(هـ) تكون مستحقات الموظفين غير الأردنيين بمقتضى المادة الثانية (ج) من الملحق 'ب' طبقاً للأحكام العادية للمطبقة، وفي عمليات المتعاقد الدولية حسبما يثبتها المتعاقد بصورة معقولة، وبهذه الصفة، غير خاضعة للتتقيق بشرط أن للسلطة إذا دعت الحاجة أن تتحقق من الوثائق للتأكد من مطابقتها للأحكام العادية.

(و) يجب الحفاظ على كافة المستندات وتوفيرها للتتقيق لفترة خمس سنوات بعد تاريخ إصدارها أو لفترة أطول حسبما يكون مطلوباً به جب أي قانون مطبق.

#### ٥- مبادلة العملة:

تحتفظ دفاتر المتعاقد لعمليات البترول بالدولار الأمريكي. وسيتم حساب النفقات بالدولار الأمريكي في حدود المبلغ المنفق. يسجل تحويل العملة الأردنية إلى الدولار الأمريكي بالسعر المتكبد فعلاً في ذلك التحويل وفق المادة (٢٨) (٢) والعملات الأخرى بغير الدولار الأمريكي تسجل بخصوص المصاريف وتحويل إلى دولار أمريكي لسعر شراء تلك العملة إذا كان الشراء من أحد حسابات أحد المتعاقدين بالدولار الأمريكي وبأي حال بسعر التعادل السائد والمعلن عنه من قبل البنك المركزي الأردني.

#### ٦- الدفاتر:

يحتفظ المتعاقد بدفاتره باللغة الإنجليزية وطبقاً لطريقة الإستحقاق. وتحتفظ الدفاتر طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عموماً في صناعة النفط العالمية.

#### ٧- إعادة النظر بالإجراءات:

قد يعاد للنظر من وقت لآخر وفي ضوء الترتيبات المستقبلية في هذه الإجراءات المحاسبية إذا وافقت كل من السلطة والمتعاقد على ذلك خطياً.

#### ٨- الخطوط التفصيلية لنظام المحاسبة:

سيتم المتعاقد خلال (٩٠) يوماً بعد تاريخ النفاذ، ويبحث مع السلطة خطة مقترحة لنظام المحاسبة وتصنيفاً مفصلاً للنفقات والطبيعة التفصيلية لمراكز التكاليف التي ستستخدم وسجلات وتقارير التشغيل التي ستؤسس طبقاً للإتفاقية والإجراءات المحاسبية هذه. وستكون هذه الخطة طبقاً للأنظمة المحاسبية المقبولة بصورة عامة في صناعة النفط الدولية وقوانين وأنظمة الأردن. وبعد تلك المناقشات سيعد المتعاقد ويقدم إلى السلطة نسخة رسمية من الأنظمة الشاملة للحسابات والأكله التي ستستخدم.

هذه الخطة

## المادة الثانية

## المصاريف والمقبوضات

## ١- النفقات.

سيحمل المتعاقد وسيدفع مباشرة حسب نصوص الاتفاقية التكاليف والمصروفات للتأدية، وسيتم تصنيف واستعادة للتكاليف والمصاريف من قبل المتعاقد حسب ما ورد في المادة (١٣) من الاتفاقية:

## ١ (أ) الحقوق السطحية:

جميع التكاليف المباشرة المتعلقة بالحصول على / أو تجديد أو للتخلي عن الحقوق السطحية السارية بالمنطقة.

من المعلوم أن المتعاقد سيحصل على حقوق استخدام السطح فقط للمناطق المطلوبة من قبل المتعاقد للعمليات والإنشاءات التي تشكل جزءاً من العمليات البترولية. ومن المعلوم أيضاً بأنه لن تدفع أية مبالغ لسلطة المصادر الطبيعية أو للأردن بخصوص الحصول على / أو تجديد / أو التخلي عن حقوق السطح المذكورة وستقدم سلطة المصادر الطبيعية كل المساعدة للمتعاقد للحصول على حقوق السطح في المناطق المذكورة أعلاه من مالكيها / أو من شاغليها.

## ١ (ب) العمالة:

(١-ب) الرواتب والأجور الإجمالية، بما في ذلك كلفة منافع العطل والإجازات والإجازات المرضية والعجز المطبقة على تلك الرواتب والأجور لمستخدمي المتعاقد / أو تابعيه العاملين بالأنشطة المختلفة وفقاً للاتفاقية بما في ذلك الرواتب والأجور التي تدفع للجيولوجيين والمستخدمين الآخرين الذين يتم تعيينهم على أساس مؤقت في مثل هذه الأنشطة بغض النظر عما إذا كانت المهمة أو العمل المنجز قد حصل في الأردن أو خارجه.

(٢-ب) علاوات تكاليف المعيشة وبدل السكن والعلاوات العادية الأخرى المطبقة على الرواتب وأجور الموظفين الأجانب والمحسنة بموجب الفقرات (١) (ب) (١)، (١) (ك) (١) من المادة الثانية. هذه وكذلك المكافآت المنفوعة والتعويضات عن العمل الإضافي والتعويضات العادية الأخرى المطبقة بخصوص رواتب وأجور الموظفين المحليين والممكن قبحها بموجب الفقرات ذاتها (١) (ب) (١)، (١) (ك) (١) من المادة الثانية هذه.

(٣-ب) تكاليف النفقات / أو المساهمات التي تدفع تنفيذاً للقانون / أو للتقديرات التي تفرضها السلطات الحكومية والمطبقة على رواتب العمالة من أجور الموظفين والممكن قبحها بموجب الفقرات (١) (ب) (١)، (١) (ك) (١) من المادة الثانية هذه.

## ١ (ج) مزايا المستخدمين:

تكاليف الخطط والبولص القائمة، بما في ذلك دون الحصر، التأمين على حياة مجموعة المستخدمين والضمان الاجتماعي وإقامتهم بالمستشفيات وتقاعدهم وإحالتهم على المعاش وشراء الأسهم والإخار والمساواة الضريبية للأجانب والإجازات المؤقتة والمنزلية والطائرة وتعليم المعالين والفحوصات الطبية، وجميع المزايا المشابهة والمتعلقة بتكاليف العمالة من رواتب وأجور تدفع طبقاً للفقرات (١) (ب) (١)، (١) (ك) (١) من هذه المادة الثانية. وسيتم دفع تعويضات إنهاء الخدمة للمستخدمين الأردنيين بمعدل ثابت يطبق على جداول الرواتب ويعادل الحد الأقصى للإلتزام بالتعويض عن إنهاء الخدمة بموجب القوانين الأردنية. وتكون تعويضات إنهاء الخدمة للمستخدمين غير الأردنيين متفقة مع الممارسات في صناعة النفط العالمية.

## ١ (د) المواد والمعدات واللوازم:

المواد والمعدات واللوازم التي يشتريها أو يستأجرها المتعاقد أو قام بتزويدها.

## ١ (د) (١) المشتريات:

سيتم إحتساب المواد والمعدات واللوازم المشتراة، على أساس السعر المدفوع من قبل المتعاقد بعد طرح جميع الخصميات التي حصل عليها طبقاً لمبادئ التقدير الموجودة في الفقرة (٣) (أ) من هذه المادة الثانية.

## ١ (د) (٢) المواد المزودة من قبل المتعاقد أو من تابع:

سيتم شراء المواد أو الأجهزة أو المؤن التي تحتاجها العمليات بأسلوب مباشر عندما يكون ذلك عملياً، إلا إذا قام المتعاقد بتزويد هذه المواد / أو الأجهزة / أو المؤن من مخزونه أو مخزون تابع، شريطة أن لا تتجاوز تكاليف هذه المواد جوهرياً تكاليف المواد المماثلة لها والمشتراة من طرف ثالث تحت شروط مشابهة للتأمين والتسليم. قيمة هذه المواد والأجهزة والمؤن تقرر وفق مبادئ التقرير الواردة في الفقرة (٣) (ب) من هذه المادة الثانية.

## ١ (د) (٣) الضمان:

لا يضمن المتعاقد المواد / أو الأجهزة / أو المؤن المقدمة في حدود تتجاوز ضمان البائع أو الصانع، وفي حالة المواد / أو الأجهزة / أو المؤن غير الصالحة فإنه لا يتم قيد الحسابات إلى أن يتسلم المتعاقد تعديلاً من الصانعين أو وكلائهم.

## ١ (د) (٤) الإيجارات:

تحتسب أجور المواد والأجهزة والمؤن المستأجرة حسب التكلفة الفعلية لها.

## ١ (هـ) النقل:

١ (هـ) (١) نقل المستخدمين والمعدات والمواد واللوازم الضرورية لقيام المتعاقد بالعمليات البترولية.

هكذا تم العمل

١(هـ) (٢) مصاريف السفر والنقل المتعلقة بالعمل، أما إلى المدى المحدد بالسياسات المقررة من قبل المتعاقد، وإما بالنسبة للموظفين الأجانب والأردنيين حسبما يتم تكديدها ودفعها فعلاً عن الموظفين، أو من قبلهم أثناء قيامهم بالأعمال البترولية.

١(هـ) (٣) تكاليف نقل المستخدمين إلى المدى المحدد في السياسة الثابتة للمتعاقد وتتضمن مصاريف نقل وسفر الموظفين وأسرهم من وإلى نقطة وجودهم الأصلية، وقت استخدامهم ووقت إيفائهم وقت الإجازات ومصاريف سفر المستخدمين وأسرهم عند نقلهم من مكان إلى مكان آخر. تكون مصاريف نقل المستخدمين وأسرهم المتكبدة نتيجة النقل من الأردن إلى مكان آخر غير نقطة الوجود الأصلي مساوية لكلفة السفر إلى نقطة وجودهم الأصلي أو الكلفة الفعلية لنقلهم إلى ذلك المكان أيهما أقل.

#### ١(و) الخدمات:

١(و) (١) تكاليف المستشارين والخدمات التعاقدية والمنافع التي تجنى من طرف ثالث، بشرط أن تتساوى هذه التكاليف مع التكاليف المتعارف عليها محلياً وعالمياً أمثل هذا للعمل والخدمات.

١(و) (٢) تكاليف للخدمات، بما فيها التحاليل المخبرية والرسم والمعالجة والتفسير الجيوفيزيائي والتفسير الجيولوجي والخدمات الهندسية ذات الطبيعة الإدارية، ومعالجة البيانات التي تنجزها سلطة المصادر الطبيعية / أو المتعاقد / أو تابعيه في منشآت داخل الأردن أو خارجه ويمكن قيد استعمال الأجهزة المملوكة بالكامل من قبل السلطة / أو المتعاقد / أو تابعيه يعادل كلفة الملكية والتشغيل وحسب البدلات المنافسة المطبقة في وقت الإستعمال في الشرق الأوسط.

للخدمات التي يزودها المتعاقد أو تابعيه إلى العميل البترولية تحسب على أساس التكاليف دون الربح ولا يكون السعر أعلى من السعر العادي المحسوب للتابعين وللغير لخدمات مماثلة بنفس الشروط في مكان آخر.

وإذا كان ضرورياً يمكن للسلطة الحصول على إثبات مصدق بخصوص أسعار المقيدة، يتألف من تصديق كمية هذه القيود والتي تشكل تكاليف مباشرة لتقديم الخدمات ذات العلاقة والقيمة المقدمة التي تقدم جزءاً "موزعاً" من المصاريف العامة من المدققين للدخلين للمتعاقد / أو تابعيه حسب الحالة. تحفظ السلطة حقها بعدم السماح لغايات إسترداد الكلفة بموجب

بأحد باب أحكام المادة الثانية بأ فيود عن الخدمات المقدمة من قبل المتعاقد / أو تابعيه إذا كانت أعلى من معدل الكلفة الإجمالية المقيدة من قبل شركات البترول على تابعيه عن خدمات مماثلة في صناعة البترول الدولية.

#### ١(ز) الأضرار والخسائر:

ماعدا ما هو مؤمن ضمن الفقرة (ح)، كل التكاليف أو المصاريف اللازمة للإستبدال أو تصليح الأضرار أو الخسائر الناتجة عن الحريق أو الفيضان أو العواصف أو السرقات أو الحوادث أو أي سبب آخر لا يقع ضمن سيطرة المتعاقد أو من خلال ممارسته لجهد معقول. وسيقوم المتعاقد بتزويد السلطة بإشعار خطي عن أية أضرار أو خسائر متكبدة تتجاوز قيمتها للحادث الواحد خمسين ألف (٥٠,٠٠٠) دولار أمريكي حالما يصبح ذلك عملياً وبعد تسلم المتعاقد تقريراً بذلك الحادث، وأن جميع المصروفات والأضرار تعتبر نفقات مستردة.

#### ١(ح) التأمين والمطالبات:

تكاليف التأمين بما في ذلك المسؤولية العامة والأضرار التي تلحق بالممتلكات والتأمينات الأخرى بما في ذلك التغطية ضد إلتزامات المتعاقد تجاه مستخدميه أو الغير والتي يقوم المتعاقد بالتأمين عليها أو تتطلبها القوانين والأنظمة والقواعد في الأردن أو التي تنفق عليها السلطة والمتعاقد. ويجري تدوين المقيوضات التي يتم إستلامها نتيجة هذا التأمين أو المطالبات ضمن الإتفاقيه بين المتعاقد والسلطة. وإذا لم يجر التأمين ضد نوع معين من المخاطر سيتم تحميل المصاريف الفعلية التي دفعها وتكبدها المتعاقد أو المتكبدة والمنفوعة تسوية لأي وجميع الخسائر والمطالبات والأضرار والأحكام وأية مصاريف أخرى بما في ذلك الأتعاب القانونية لحساب النفقات المناسبة. كما ورد في الفقرة (ز).

#### ١(ط) للمكاتب والمخيمات والمستودعات والمرافق الأخرى:

نفقات المخيمات العامة ومرافقها، مثل المراكز الساحلية والمستودعات وشبكات المياه والطرق وشبكات النقل الأخرى والرواتب ونفقات الموظفين الميدانيين الذين يخدمون المنطقة بصورة غير مباشرة، وتحسب جميع هذه النفقات.

#### ١(ي) المصاريف القانونية:

جميع تكاليف ومصاريف التقاضي، أو الخدمات القانونية الأخرى للضرورة أو المطلوبة من أجل حماية المنطقة والعمليات البترولية والمرافق، بما في ذلك أجور ومصاريف المحامين والحصة النسبية من الرواتب والنفقات التي تكلف لمستشارين داخليين، وبضاض إلى ذلك الأحكام التي تم الحصول عليها ضد الفريقين أو أي واحد منهم على حساب العمليات الواردة في الإتفاقيه والمصروفات الفعلية التي أنفقتها أي فريق أو فرقاً للحصول على إثبات لغرض اللجوء ضد إجراء أو إدعاء أقيم ضد العمليات، أو الأمور المتعلقة بالإتفاقيه في حالة قيام الموظفين القانونيين للتابعين لواحد أو أكثر من الفريقين بمعالجة إجراءات أو إدعاءات تؤثر على المصالح الواردة بالإتفاقيه فإنه من الجائز أن يتم تحميل العمليات تكاليف مثل هذه الخدمات على أن تكون التكاليف منسجمة مع كلفة الخدمات المقدمة.

هكذا في العمل

## ١ (ك) النفقات الإدارية والمصاريف العامة:

١ (ك) (١) في أي وقت ينفذ خلاله المتعاقد العمليات البترولية.

(١-١) كلفة المحافظة واستخدام موظفون للمكتب الرئيسي للمتعاقد في الأردن ومكاتب أخرى مؤسسة في الأردن (باستثناء المكاتب الميدانية والتي ستقيد بموجب الفقرة (١) (ط) أعلاه) باستثناء رواتب موظفي المتعاقد أو التابع المعيّنين للنشاطات المختلفة بموجب الاتفاقية والمقيدة كما هو مبين في الفقرة (١) (ب) أعلاه.

(٢-١) سيتم تحميل النفقات الإدارية العامة للمتعاقد خارج الأردن والتي تنطبق على العمليات البترولية بمقتضى هذه الاتفاقية سولياً حسب المعدلات التالية بالنسبة لكافة التكاليف والنفقات باستثناء المصاريف الإدارية العامة (وتشمل هذه المصاريف الإدارية العامة للمصاريف العامة للتابعين كما هو مشار إليه في الفقرة (١) (و) أعلاه).

النسب المئوية	النفقات الإجمالية لمجموعة كل سنة ميلادية
- خمسة بالمائة (٥%)	٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي (نصف مليون)
- ثلاثة بالمائة (٣%)	٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي (نصف مليون)
- واحد بالمائة (١%)	كل المبالغ التي تتجاوز مليون دولار أمريكي

يعد المتعاقد كشوراً أولية على أساس ربع سنوي ويحملها على الحسابات وفقاً للمعدلات المشار إليها أعلاه وهذه النفقات تحسب وتقدم إلى السلطة للموافقة عليها، ومراجعة للنسب المذكورة في الفقرة (١) (ك) (٢) في حالة اكتشاف تجاري ويمكن بالتالي إدخال التعديلات الملائمة إذا ما دعت الضرورة ليجري تطبيقها في المستقبل، سيستمر تطبيق المعدلات المذكورة أعلاه إلى حين التوصل إلى اتفاق متبادل.

تعتبر هذه الأعباء العامة تعويضاً عن الخدمات التي يتلقاها المتعاقد من مكاتب المتعاقد أو مكاتب تابعة خارج الأردن والتي لا يتم تحميلها مباشرة بطريقة أخرى طبقاً لهذا الملحق (ب).

(٢-١) أمثلة للنفقات التي يتكبدها المتعاقد مباشرة ثم يحصل عليها كنتيجة للنشاطات الواردة في الاتفاقية وتشملها النسب المئوية المذكورة أعلاه:

(أ) التنفيذية - وقت أفراد الإدارة التنفيذية.

(ب) الخزينة - المشاكل المالية ومشاكل تحويل العملات.

(ج) الشراء - الحصول على المواد والمعدات واللوازم.

(د) التفتيش والإنتاج - إدارة وتقديم المشورة بخصوص وضبط المشروع بأكمله.

(هـ) دولر أخرى، مثل الدائرة الإدارية والقانونية والضريبية وعلاقات الموظفين والمحاسبة والتفتيش والتي تساهم بوقتها ومعرفتها وخبرتها في العملية.

الأموال المذكورة أعلاه لا تحول دون تقاضي أتعاب مقابل إيداع خدمات مباشرة بموجب الفقرة (و) (١) (٢) من هذه المادة الثانية.

١ (ك) (٢) في أي وقت يقوم فيه المتعاقد بالعمليات البترولية، يقيد على العمليات مستخدموا المتعاقد أو مستخدموا تابع الذين يخطرطن في مهام مكتبية وكتابية عامة والمشرفون والموظفون الذين يقضون أوقاتهم في المكتب الرئيسي وليس في الميدان، وجميع المستخدمين الذين يعتبرون موظفون عامون وإداريون ولم تحمل نفقاتهم إلى أنواع أخرى من المصروف. ١ (ك) (٣) وسيتم توزيع هذه المصاريف كما وردت في الفقرة (ك) (١)، ١ (ك) (٢) شهرياً بين مصاريف العمل ونفقات التفتيش ومصاريف التطوير حسب الإجراءات المحاسبية المقبولة المستخدمة عامة في صناعة البترول العالمية.

## ١ (ل) نفقات منطقة الإنتاج:

تكاليف نشاطات المتعاقد، فيما يتعلق بمنطقة الإنتاج بعد تولي شركة النفط العمليات تحسب إذا كانت هذه التكاليف تتعلق في الاتفاقية.

## ١ (م) نفقات أخرى:

أي تكاليف ومصاريف ونفقات لها ما يبررها غير ما تمت تغطيتها ومعالجتها في النصوص الواردة أعلاه في هذه المادة الثانية وتكديدها المتعاقد للتسيير السليم والضروري لعمليات البترول.

## ١ (ن) عدم احتساب الفوائد:

لا يجوز تحميل فوائد على الاستثمارات أو المصاريف التمويلية الأخرى التي تكبدها المتعاقد كمصروف قابل للإسترداد لغايات إسترداد التكاليف فيما عدا المصروفات المصرفية المتعلقة بالضمانات المصرفية أو كتب الإعتماد المطلوبة بموجب المادة (٢٠) والمادة (٢٢) من هذه الاتفاقية. وللتكاليف المصرفية المعتادة بما في ذلك تكاليف التحويل وعمليات تبادل العملات والعمولات الأخرى الممكن تحميلها. ولا يحذف للنص السابق بأي إسترداد للفوائد أو غيرها من مصروفات التمويل بموجب قانون للضريبة مطبق في الأردن أو في أي بلد آخر.

## ٢- المقبوضات:

ستسجل المقبوضات التي يتسلمها المتعاقد نتيجة للعمليات البترولية أو الناشئة عنها في الحسابات ذات العلاقة. وتشمل مثل هذه المقبوضات المعاملات التالية:

## ٢- (أ) إسترداد المطالبات:

العوائد من أي تأمين أو مطالبة تتعلق بالمعوقات البترولية أو أية موجودات محملة على الحسابات.

هكذا من العمل

## ٢- (ب) الإيرادات من طرف ثالث:

الإيرادات التي يتم استلامها من طرف ثالث مقابل استعمال الممتلكات/ أو الموجودات أو مقابل تقديم المتعاقد لأية خدمات أو مقابل أية معلومات أو بيانات.

## ٢- (ج) التعديلات:

أية تعديلات يستلمها المتعاقد من الموردين/ الصناعيين أو وكلائهم تتعلق بالمعدات أو المواد المعطوبة وسبق تحميل تكاليفها للحسابات.

## ٢- (د) المبالغ المرتجعة:

وتشمل الإيجارات والمبالغ المرتجعة، أو غيرها من الحسابات الدائنة التي تسلمها المتعاقد وتطبق على أية مصروفات حملت على الحسابات.

## ٢- (هـ) بيع المواد والمعدات واللوازم أو تصديرها:

مع عدم الإخلال بما ورد في المادة العاشرة من الاتفاقية، في حالة قيام المتعاقد ببيع أو تصدير أو نقل ملكية أية مواد أو معدات أو لوازم إلى التابعين أو لهيئات أو أشخاص آخرين، وكانت تكاليف هذه المواد قد حملت على الحسابات فإن قيمة هذه للتحويلات ستسجل في الحسابات الدائنة.

## ٣- تقييم المواد والمعدات واللوازم:

يجري تقييم المواد والمعدات واللوازم سواء حملت على الحسابات بموجب الفقرة (١) (د) من هذه المادة الثانية، أو قُيِّمت في الحسابات طبقاً للفقرة (٢) (هـ) من المادة الثانية هذه سيجري تقييمها طبقاً للأسس التالية:

٣- (أ) باستثناء ما ورد عليه النص في الفقرة (٣) (ب) أعلاه، يجب أن تكون تكاليف المواد والمعدات واللوازم المشتراة منسجمة مع أسعار السوق العالمية السائدة في الشرق الأوسط وقت التعاقد على توريد السلع والخدمات من قبل المتعاقد بالنسبة لبضائع من نوعية مماثلة وموردة بشروط مماثلة. وفي حالة شراء مواد ومعدات ولوازم، يجب أن يعكس سعر الشراء حينما كان ذلك سارياً. للصومات التجارية والفندية ورسوم الشراء والتوريد والضمان والتأمين والضرائب والرسوم الجمركية والرسوم القنصلية وغيرها من البدول المستوفاة على المواد والمعدات واللوازم المستوردة وإلى المدى الذي لم يجر فيه تحميل هذه البدول على حسابات أخرى.

٣- (ب) سيحاسب على المواد والمعدات المشتراة من / أو المبيعة إلى التابعين حسب الأسعار المحددة في (١)، (٢) أعلاه على النحو التالي:

(١) يجب أن تكون أسعار المواد والمعدات واللوازم الجديدة، الحالة (أ) منسجمة مع أسعار السوق العالمية السائدة في الشرق الأوسط، وقت التعاقد مع المتعاقد على توريد سلع من نوعية مماثلة وموردة بشروط مماثلة

## (٧) مواد ومعدات ولوازم مستعملة، الحالات (ب) و (ج).

(أ) المواد والمعدات واللوازم السليمة والصالحة للاستعمال والملائمة لإعادة الاستعمال بدون حاجة لتجديدها ستصنف على أنها في الحالة (ب) وتُسعر على أساس (٧٥%) من السعر الجاري للمواد والمعدات واللوازم الجديدة المحددة في (١) أعلاه.

(ب) المواد والمعدات واللوازم التي يتعذر تصنيفها ضمن الحالة (ب) ولكنها:

(١) صالحة للاستعمال بعد تجديدها وتؤدي مهمتها الأصلية بصورة جيدة مثلها مثل المواد والمعدات واللوازم المستعملة، الحالة (ب).

(٢) صالحة لأداء المهمة الأصلية ولكنها إلى حد كبير غير ملائمة لإعادة التجديد، ستصنف ضمن الحالة (ج) وتُسعر بنسبة ٥٠% من السعر الجاري للمواد والمعدات واللوازم الجديدة المعروفة في (١) أعلاه. وتحمل تكاليف التجديد لأسعار المواد والمعدات واللوازم المراد تجديدها شريطة أن لا تزيد قيمة المواد والمعدات واللوازم في الحالة (ج) مع تكاليف التجديد عن قيمة المواد والمعدات واللوازم في الحالة (ب).

(٣) للمواد والمعدات واللوازم التي لا يمكن تصنيفها ضمن الحالة (ب) أو الحالة (ج) ستُسعر بقيمة تتناسب مع استعمالها.

(٤) عندما يكون استعمال المواد والمعدات واللوازم مؤقتاً وخدمتها للعمليات البترولية لا تبرر تخفيض السعر حسب نص الفقرة (٣) (ب) (٢) فإن مثل هذه المواد والمعدات واللوازم ستُسعر على أساس ينجم عنه قيمة صافية تحمل على الحسابات تتفق مع قيمة الخدمات المقدمة.

## ٤- مراكز التكاليف:

لضمان رقابة فعالة على التكاليف المستردة بموجب الاتفاقية يجب تقديم كل التكاليف إلى السلطة لمراجعتها استناداً إلى مراكز التكاليف وتقسيمات فرعية لهذه المراكز. جميع النفقات تقدم إلى السلطة من قبل المتعاقد لبرنامج العمل، والأنفاق السنوي، وسيتم الاتفاق على التقسيمات التفصيلية بمقتضى المادة الثانية في الملحق (ب) إلا أنه يتوجب إحداث التقسيمات التالية:

(أ) توزع التكاليف لكل منطقة بالطريقة التالية:

(١) منطقة تنقيب.

(٢) كل منطقة إنتاج منفردة.

(٣) التكاليف المتعلقة بأنشطة خارج المنطقة مثل خطوط الأنابيب.

(٤) التكاليف التي يتعذر ربطها بمنطقة معينة.

(ب) توزع التكاليف حسب كل عملية من العمليات البترولية بالطريقة التالية:

(١) عمليات التنقيب وتقسيم الفرع التالية:

هكذا من العمل

(أ) أعمال مسح جوي وجيولوجي وجيوكيميائي وباليوتولوجي وطوبوغرافي وغيرها.

(ب) كل مسح زلزالي منفرد.

(ج) كل بئر إنفرادية تنقيب أو تقييمية.

(د) بنية تحتية (طرق، مهابط طائرات، الخ).

(هـ) تسهيلات مساندة (مستودعات، ... الخ) بما في ذلك توزيع تكاليف الخدمات المشتركة (التكاليف المتعلقة بعمليات بتروولية مختلفة).

(و) توزيع المصاريف الإدارية والنفقات العامة في الأردن فيما يتعلق في التزامات الإنفاقية.

(ز) توزيع المصاريف المتحققة من المكاتب الإدارية أو أية خدمات مشابهة خارج الأردن.

(ح) لتكاليف والمصروفات المتحققة من التدريب بناءً على الاتفاقية حسب المادة (١٤) (ب).

(ط) نفقات نسخ المعلومات وتحويل المعلومات.

(ي) أي نفقات أخرى.

(٢) العمليات التطويرية:

تقسم إلى الفروع التالية:

(أ) أعمال المسح الجوي والجيوكيميائي والجيوفيزيائي ومسوحات أخرى.

(ب) كل مسح زلزالي منفرد.

(ج) خطوط التجميع.

(د) مرافق ميدانية (حقول).

(هـ) مساحة الخزانات وغيرها من مرافق تخزين البترول.

(و) خطوط الأنابيب والشاحنات.

(ز) بنية تحتية.

(ح) التسهيلات المساندة، بما في ذلك توزيع تكاليف الخدمات المشتركة (التكاليف المتعلقة بالعمليات البتروولية المختلفة).

(ط) توزيع المصروفات الإدارية والنفقات العامة داخل الأردن أو خارج الأردن.

(ي) نفقات أخرى.

(٣) عمليات الإنتاج تفرع بنفس الطريقة المتبعة في عمليات التطوير:

(ج) ستوزع التكاليف على النفط الخام والغاز حيثما يجري إنتاج وتوزيع النفط الخام والغاز. ويكون التوزيع طبقاً للأسس التالية:

(أ) حيثما تكون التكاليف مرتبطة بشكل قاطع، إما بالنفط الخام / أو الغاز فستخصص التكاليف بالكامل لمصدر البترول ذي العلاقة.

(٢) حيثما تعزى التكاليف للنفط الخام والغاز معاً فتوزع التكاليف بطريقة يتفق عليها الفريقان طبقاً للأساليب الجديدة في صناعة النفط العالمية.

هـ - التكاليف والنفقات غير المستردة:

تعتبر التكاليف والنفقات التالية غير قابلة للإسترداد لغرض تحديد غاز و نفط الكلفة:

(أ) التكاليف التي لا يوجد لها سجلات أو سجلاتها غير صحيحة من أية ناحية أساسية.

(ب) التكاليف التي لم يجر تحملها ضمن برنامج العمل والموازنة ذات العلاقة أو ضمن صلاحية بالاتفاق أو من فئة غير مسموح بها في الاتفاقية.

(ج) التكاليف التي تتجاوز مستوى أسعار السوق العالمية للسلع والخدمات من نوعية مماثلة والموردة بشروط مماثلة لما هو سائد في الشرق الأوسط في وقت الحصول على السلع والخدمات أو طلبها من قبل المتعاقد. باستثناء تلك التكاليف التي يجري تكديدها في حالات الطوارئ. باستثناء الموافقات المسبقة من اللجنة للتوجيه للسلطة في ما يتعلق بهذه النفقات.

(د) قيود بخصوص السلع والخدمات التي لا تتماشى مع الاتفاقية ذات العلاقة وتعديلاتها المبرمة مع المتعاقد الفرعي أو المورد.

(هـ) علماً لا تتفق حالة المواد مع أسعارها بمقتضى الفقرة (٣) أعلاه، أي التكاليف الزائدة الناجمة عن الاختلاف في حالة المواد.

(و) أية تكاليف لا تكون مطلوبة بشكل معقول للعمليات البتروولية بما في ذلك أية تكاليف تختص بالنفط الخام بعد تحميله في الناقله لشحنه من الأردن.

(ز) ضرائب الدخل داخل الأردن والضرائب الأخرى.

(ح) المكافآت المدفوعة بمقتضى المادة (١٤) من هذه الاتفاقية.

(ط) تكاليف التحكم وقرارات الخبراء بمقتضى المادة الرابعة والثلاثون ما لم يقرر المحكمون أو الخبراء خلاف ذلك.

(ي) الغرامات والجزاءات المفروضة من قبل محاكم أردنية.

(ك) لهيات أو التبرعات إلا إذا وافقت السلطة عليها مسبقاً.

(ل) الفوائد ونفقات التمويل المشار إليهما في الفقرة (١) (ن).

(م) للنفقات على الأبحاث وتطوير معدات ومواد وتقنيات جديدة لإستخدامها في البحث عن البترول أو تطويره وإنتاجه إلا إذا كانت هذه النفقات مرتبطة بالعمليات البتروولية.

٦- لإدراجية النفقات والإيرادات:

بغض النظر عن أي حكم مخالف في إجراءات المحاسبة هذه فإن للنية، أن لا يكون هناك أي إدراجية في النفقات والإيرادات في الحسابات بموجب هذه الاتفاقية.

مكتبة مجلس

## المادة الثالثة

## الجرد وبيانات الجرد

## ١- الجرد الدوري والإشعار والتمثيل:

يجري المتعاقد جرداً للمواد والموجودات الممكن حصرها على فترات معقولة، والتي ستشمل جميع المواد والممتلكات والمشاريع الإنشائية على فترات معقولة يتفق عليها المتعاقد والسلطة. يعطي المتعاقد السلطة لإشعاراً "خطياً" بنيته عمل الجرد قبل (١٥) يوماً على الأقل من بدء أي جرد، بحيث يتم تمثيل السلطة والمتعاقد عند إجراء عملية الجرد. إن تخلف السلطة / أو المتعاقد عن إرسال ممثلاً عنها في كل جرد يلزم السلطة والمتعاقد بقبول الجرد الذي قام به المتعاقد، والذي يترتب عليه في هذه الحالة تزويد السلطة والمتعاقد بنسخة. وعلى المتعاقد القيام بالجرد مرة كل سنة على الأقل وعند انتهاء الاتفاقية.

## ٢- تسوية وتعديل قوائم الجرد:

يقوم كل من المتعاقد والسلطة بإجراء تسوية للجرد ويشارك السلطة والمتعاقد بأعداد قائمة بالموافق والزيادات وتحديد ما يقوم المتعاقد بتعديل الجرد بناءً على ذلك.

## ٣- كشف الجرد:

(أ) يحتفظ المتعاقد بسجلات تفصيلية للممتلكات المستعملة في العمليات البترولية وذلك طبقاً للممارسات الحسابية المعتادة في حسابات صناعة النفط العالمية.

(ب) على المتعاقد فيما يتعلق بالعمليات المسؤولة عنها، أن يقدم للسلطة حسب حاله على أساس ربع سنوي قائمة جرد تتضمن ما يلي:

- ١- وصف ورموز أو تعريف بكل الموجودات والمواد التي يمكن ضبطها.
- ٢- القيمة المسجلة في الحسابات الخاصة بكل بند من الموجودات.
- ٣- التاريخ الذي تم فيه تسجيل الموجودات في الحساب.
- ٤- إشارة فيما إذا تم استرجاع تكاليف هذه الموجودات طبقاً للمادة (١٠) (أ) (٢) من الاتفاقية.

## - التعريف:

سجري تعريف كافة الموجودات برموز أو تعريفات لتسهيل معالجتها، وذلك ضمن المدى الممكن والمقبول طبقاً للإجراءات المتفق عليها في المادة (١) من هذا الملحق (ب).

## المادة الرابعة

## قياس الإنتاج وكشف الإنتاج

## ١- يجري إعداد كشف الإنتاج حسب الأسس التالية:

١- (أ) يتحدد النفط أو الغاز المنتج للمشاركة، وغاز وبنط الكلفة على أساس كل النفط الخام وكل الغاز المنتجان والموفران من المنطقة بمقتضى المادة (١٣) والمادة (١٥) من الاتفاقية. يتحدد إنتاج النفط الخام اليومي بالبراميل، بتقسيم إجمالي قياسات النفط الخام لربع السنة الشمسية على عدد الأيام في نفس ربع السنة الشمسية. وحينما يجري تسليم درجات مختلفة من النفط الخام عند نقطة أو نقاط قياس المشاركة في الإنتاج، تحدد أحجام كل نوع من النفط بشكل مستقل.

١- (ب) من المتوقع لأغراض المعلومات الإحصائية أن يتم تحديد الكميات الإجمالية من النفط والغاز الخام المنتج والموفر على أساس يومي عند نقطة الشحن في كل منطقة إنتاج وبأنه حينما يجري تسليم درجات مختلفة من النفط الخام عند نقطة أو نقاط الشحن فإن كميات هذه النوعيات من النفط الخام ستحدد بشكل منفرد ما لم يتفق المتعاقد والسلطة على خلاف ذلك. وتكون نقطة الشحن هي النقطة في المنطقة التي يقاس فيها البترول قبل أن ينقل بالأنابيب أو السكة الحديدية أو الشاحنة من منطقة الإنتاج.

١- (ج) تصحح أحجام النفط الخام بالنسبة للمياه والترسبات وتحدد على أساس درجات الحرارة والضغط الإعتيادية. كما يجري بانتظام تحديد وتسجيل مؤشر الكثافة والمحتوى الكبريتي وغيرها من مؤشرات النوعية للنفط الخام.

١- (د) يجري تحديد أحجام الغاز على أساس درجات حرارة وضغوط إعتيادية. كما يجري بانتظام تحديد وتسجيل محتوى الطاقة والمحتوى الكبريتي وغيرها من مؤشرات النوعية للغاز.

١- (هـ) يتوقع أن يجري قياس وتسجيل أحجام النفط الخام والغاز المستعملين في العمليات البترولية على أساس يومي وإن هذه الأحجام هي الأحجام المستعملة في:

(١) إعادة الحقن.

(٢) إعادة التدوير.

(٣) الطاقة اللازمة لعمليات التنقيب والتطوير والعمليات الميدانية وكذلك لمتطلبات الضخ في خطوط الأنابيب.

١- (و) من المتوقع أن يتم تسجيل وتقدير وحسم النفط الخام المحروق أو الغاز المحروق أو المشتعل أو السائب على أساس يومي.

٥٥٢١/١٠٠٠

- ١- (ز) يتحدد حجم مخزونات من النفط الخام كحد أدنى في بداية ونهاية كل شهر ميلادي.  
 (٧) بعد ابتداء الإنتاج التجاري الأولي من المنطقة يرسل المتعاقد تقرير أولي لكشف الإنتاج في كل شهر شمسي إلى السلطة يبين المعلومات التالية لكل منطقة إنتاج:  
 ٢- (أ) كمية النفط الخام المنتج والموفر.  
 (ب) كمية الغاز المنتج والموفر.  
 ٢- (ج) كميات البترول المستعمل لغايات إجراء عمليات الحفر والإنتاج والضخ إلى خزانات التخزين الحقلية.  
 ٢- (د) كميات الغاز المشتطه.  
 ٢- (هـ) حجم مخزونات البترول المحفوظة في بداية الشهر.  
 ٢- (و) حجم مخزونات البترول المحفوظة في نهاية الشهر.

### المادة الخامسة كشف قيمة الإنتاج

- ١- تعد السلطة والمتعاقد كل ربع سنة شمسية كشفاً يتضمن حسابات لقيمة النفط والغاز الخام المنتج والمباع عند مكان التسليم وذلك طبقاً لهذه الاتفاقية. ويشمل كشف قيمة الإنتاج هذا ما يلي:  
 (أ) كميات وأسعار النفط الخام المحتسبه من قبل السلطة والمتعاقد نتيجة بيع النفط الخام إلى الغير خلال ربع السنة الميلادية موضوع البحث.  
 (ب) كميات وأسعار النفط الخام المحتسبه من قبل السلطة والمتعاقد نتيجة بيع النفط الخام إلى أطراف عدا الغير خلال ربع السنة الميلادية موضوع البحث.  
 (ج) إذا طبقت المادة (١٣) (ج) (٣) من الاتفاقية ، المعلومات المتوفرة لدى المتعاقد المتعلقة بأسعار النفط الخام المنتج من قبل البلاد الرئيسيه المصدرة للبترول التي لها علاقة لتحديد قيمة النفط الخام .  
 (د) الكميات والأسعار التي حققتها السلطة والمتعاقد نتيجة لمبيعات الغاز.

مكرر من المجلد

### المادة السادسة كشف إسترداد الكلفة

- ١- بعد المتعاقد كل ربع سنة ميلادية كشفاً بالالتزامات لذلك الربع الشمسي ببيان:
  - (أ) التكاليف القابلة للإسترداد والمدوّرة من ربع السنة الميلادية السابقة إن وجدت.
  - (ب) التكاليف القابلة للإسترداد التي تم تكبدها خلال ربع السنة الميلادية.
  - (ج) كامل التكاليف القابلة للإسترداد للربع السنة الميلادية.
  - (د) كمية وقيمة غاز ولفظ الكلفة الذي حصل عليه المتعاقد وتصرف فيه منفرداً خلال ربع السنة الميلادية.
  - (هـ) قيمة التكاليف المستردة خلال ربع السنة الميلادية.
  - (و) قيمة التكاليف القابلة للإسترداد التي حملت إلى ربع السنة الميلادية التالية.
- ٢- كشوفات المراقبة:

يحتفظ المتعاقد بحساب للتكاليف المستردة ويحاسب مقابل ليضبط التكاليف المتبقية التي لم يتم إستردادها والتكاليف التي تم إستردادها ويتم تزويد السلطة بتفاصيل هذا الحساب كل ربع سنة.

### المادة السابعة تقرير النفقات والمقبوضات

- بعد المتعاقد تقريراً بالنفقات والمقبوضات كل ربع سنة شمسية يتضمن ما يلي:
- (أ) النفقات والمقبوضات المتوقعة خلال السنة الشمسية بشكل الموازنة على أساس تصنيف التكاليف ومركز التكاليف كما نصت على ذلك إجراءات المحاسبة هذه.
  - (ب) النفقات والإيرادات المستحقة خلال ربع السنة والمعروفة بأنها قابلة للإسترداد طبقاً لهذه الاتفاقية.
  - (ج) النفقات والمقبوضات المتجمعة خلال السنة موضع الدراسة.
  - (د) التعديلات على الموازنة المتفق عليها طبقاً للاتفاقية بدون تحفظ على أحكام المادة (٣) ج (٩)، (١٠) من هذه الاتفاقية والتي تطبق.
  - (هـ) آخر تقدير للنفقات المتجمعة والمقبوضات لنهاية السنة الشمسية.
  - (و) الفروقات بين تقرير الموازنة المقتره ( حسب تعديلها بالفقرة (د) أعلاه حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق) وبين آخر تقدير مع إيضاحات معقولة للفروقات الرئيسية.

هذه هي الأصول



الملحق (د)  
أحكام تطبيق ضريبة الدخل

بخضع المتعاقد إلى ضريبة مقدارها (١.٥%) من مجموع المبالغ الخاضعة للضريبة ويستثنى من جميع الضرائب الأردنية والضرائب الأخرى. ولا يخضع لأية ضرائب جديدة خلال مدة العقد والعمليات البترولية الخاضعة للإتفاقية.

الملحق (هـ)  
الكفالة المصرفية

من: بنك

إلى: وزارة المالية/ الجمارك

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان، الأردن

السادة الأعزاء:

يكل الموقع أدناه ("البنك") بصفته كفيلًا بمقتضى هذا الكتاب، كفالة غير قابلة للنقض، لصالح وزارة المالية / الجمارك ("الوزارة") حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وبدون أية حاجة لإشعار عدلي أو إجراء قضائي دفع أية رسوم جمركية وغرامات بما لا يتجاوز مبلغ مائتي ألف دولار أمريكي (٢٠٠,٠٠٠) تدفع بالدينار الأردني على أية مواد مستوردة للأردن من قبل شركة بيبترول للمصادر (الأردن) ("المتعاقد") أو من قبل مستخدميها أو متعاقداتها الفرعيين بدون جمارك ورسوم وأعباء مالية والتي يتم التصرف بها في الأردن بطريقة تخضع للرسوم طبقاً للمادة العشرون من إتفاقية المشاركة في الإنتاج ("الإتفاقية") المؤرخة ..... بين سلطة المصادر الطبيعية (السلطة) والمتعاقد.

ويجوز للوزارة أن تطلب الدفع وتقبضه من خلال عشرة (١٠) أيام عمل، بعد أن تقدم بياناً خطياً موقعاً من موظف مفوض في الوزارة عمان - الأردن بصادق على أن:

- الشخص المذكور هو موظف مفوض حسب الأصول يتصرف بالنيابة عن الوزارة.
- المبلغ المطلوب دفعه يمثل الرسوم الجمركية والغرامات والأعباء المالية المستحقة والواجبة الدفع إلى الوزارة من المتعاقد.
- المتعاقد قد رفض أو تخلف عن / أو أهمل في دفع الرسوم والغرامات والأعباء المذكورة بدون سبب وجيه رغم طلب الوزارة إليه أن يفعل ذلك.
- الرسوم والغرامات والأعباء المستحقة ناتجة عن التصرف الخاضع للرسوم داخل الأردن بمواد استوردها المتعاقد إلى الأردن أو استوردها مستخدموه أو متعاقدوه الفرعيون بدون جمارك أو أعباء مالية أو رسوم.

ويتوجب أن يدرج بيان الوزارة المواد والرسوم والغرامات والأعباء المالية التي تطبق عليها. وتكون الكفالة المصرفية هذه نافذة من تاريخ صدورهما وتستمر نافذة إلى التاريخ الذي يتم فيه المتعاقد والسلطة بياناً خطياً بأن جميع المواد المكفولة قد تم إعادة تصديرها من الأردن، أو أن

هذه الكفالة  
مستحقة الدفع

الجمارك والغرامات والرسوم والأعباء المترتبة عليها قد دفعت، أو أنه قد تم التصرف بالمواد المكفولة داخل الأردن دون دفع الرسوم حسب أحكام المادة عشرون (٢٠) من الاتفاقية لهما أسبق.

البنيك

### الملحق (و)

#### نموذج كفالة حسن التنفيذ

من: بنك

إلى: سلطة المصادر الطبيعية

للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان - الأردن

نرجو العلم أننا بهذا الكتاب نفتح كفالة حسن تنفيذ غير قابلة للتقاضي رقم ..... لصالح سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الأردنية الهاشمية "السلطة" لحساب شركة بتريسل للمصادر (الأردن) (المتعاقدة) بمبلغ إجمالي لغاية نصف مليون (٥٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي فيما يتعلق بضمان تنفيذ المتعاقد بتنفيذ التزاماته بمقتضى المادة الرابعة (ب، ج، د) من اتفاقية المشاركة في الإنتاج الموقعة فيما بين السلطة والمتعاقد بتاريخ ..... (١٣) الاتفاقية".

تكون كفالة حسن التنفيذ هذه جاهزة للدفع بدون الحاجة لإخطار عدلي أو إجراء قضائي باستثناء حالات (إذا تم إنهاء المتعاقد لانتهاكه لبرنامج العمل، أو إذا إنتهت مرحلة التقريب الأولى والتي منتهى (٣ سنوات). وتكف كفالة حسن التنفيذ في حالة السخول في المرحلة الاختياريه ومنتهى (٢) سنة، يجوز للسلطة أن تعطي إشعاراً خطياً للمتعاقد بالإخلال مع نسخته للبنك إذا قررت السلطة أن المتعاقد لم يف بالالتزامات الواردة في المادة الرابعة (ب، ج، د). وإذا لم يتم المتعاقد بإرضاء السلطة عن هذا القصور بالأداء وإنقضت مدة تسعون (٩٠) يوماً على إرسال إشعار التقصير، يجوز للسلطة أن تطلب الدفع بمقتضى كفالة حسن التنفيذ هذه. ويتوجب إتمام الدفع خلال عشرة (١٠) أيام عمل بعد تسلم إشعار خطي موجه لنا من السلطة مع نسخة للمتعاقد تذكر فيه:

- (أ) أن الاتفاقية قد أنهيت أو أن مرحلة التقريب الأولى قد أنتهت ... و ...
- (ب) إن المتعاقد لم ينفذ كل أو جزء من التزاماته بموجب المادة الرابعة من الاتفاقية وبأنه لم يرضى السلطة بشكل آخر فيما يتعلق بتقصير الأداء.
- (ج) إن فترة تسعون (٩٠) يوماً قد إنقضت منذ إرسال السلطة إلى المتعاقد إشعار المخالفة. تصبح هذه الكفالة نافذة المفعول عند إرسال إشعار خطي لنا من السلطة أو المتعاقد بأن الاتفاقية قد أصبحت نافذة المفعول وتستمر نافذة المفعول حتى مرور الفترة الأولى ومائة وعشرون يوماً (١٢٠) ما لم يجدد المتعاقد، أو قبل ذلك وحتى تسلم إشعاراً خطياً من السلطة بأن المتعاقد قد أوفى بالالتزامات بموجب الاتفاقية.

مكفولة

### الملحق (ز) نموذج كفالة الشركة الأم

نحن شركة بترول للمصادر ( الشركة الأم ) نعلن بموجب هذه الكفالة أن شركة بترول للمصادر (الأردن) (الشركة المحلية) هي شركة تابعة لنا وأسهمها مباشرة وكامله للشركة الأم. الشركة الأم على علم بمحتويات إتفاقية المشاركة في الإنتاج المنفذه بين سلطة المصادر الطبيعية والشركة المحلية وأنها تعلم وتقبل أحكامها.

إن أية تعديل أو تغيير أو تمديد أو إلغاء يجري على إتفاقية المشاركة في الإنتاج المنفذه بين سلطة المصادر الطبيعية والشركة المحلية تعتبر نافذه وبموافقة الشركة الأم.

تضمن الشركة الأم للسلطة وبدون شروط التنفيذ الكامل للإلتزامات المطلوبه من الشركة المحلية أو تابعيها أو الأتباع المعنيين ضمن إتفاقية المشاركة في الإنتاج مجتمعين ومنفردين بتحمل مسؤولية تنفيذ تلك الإلتزامات والتخلي عن كل المصالح أو الحقوق التي تحد بأية طريقة أو تلغي مسؤولياتها.

هذه الكفالة إن يتم إنقاصها أو تتأثر بأية طريقه بتأخير أو عدم تنفيذ السلطة لحقوقها أو بالإفلاس أو حل الشركة المحلية .

إذا لم تنفذ الشركة المحلية الوفاء بالإلتزاماتها الوارده ضمن إتفاقية المشاركة في الإنتاج وإذا بلغت السلطة الشركة المحلية بهذا النقص خطياً ولم تعالجه الشركة أو تتخذ الخطوات اللازمه لمعالجته ، للسلطة أن تطالب الشركة الأم بتنفيذ إلتزاماتها التي لم تنفذ من قبل الشركة المحلية.

### الملحق (ح) قوائم المشاركة بالإنتاج (توزيع النفط المنتج للمشاركة)

(تركت هذه الصفحة بيضاء بصورة قصدية)

يحتوي هذا الملحق المستقل على عشرين (٢٠) صفحة. ويحتوي على تفاصيل للمشاركة في إنتاج للنفط الخام الإضافي بين الدولة والمتعاقد عند زيادة الإنتاج عن (١٠) برميل يومياً من (١٠) برميل/ يومياً ..... (١٠٠,٠٠٠) برميل يومياً من المنطقة.

هذه الصفحة بيضاء

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

### قانون رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٧

قانون تصديق اتفاقية المشاركة في الانتاج للتنقيب عن البترول والتاجه وتطويره  
في حوض الازرق بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الاردنية الهاشمية  
وشركة سولوران للطاقة

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون تصديق اتفاقية المشاركة في الانتاج للتنقيب عن  
البترول والتاجه وتطويره في حوض الازرق بين سلطة المصادر الطبيعية في  
المملكة الاردنية الهاشمية وشركة سولوران للطاقة لسنة ٢٠٠٧ ) ويعمل به من  
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعتبر اتفاقية المشاركة في الانتاج للتنقيب عن البترول والتاجه وتطويره في  
حوض الازرق بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الاردنية الهاشمية وشركة  
سولوران للطاقة الملحقه بهذا القانون صحيحة ونالدة بالنسبة لجميع الغايات  
المتوخاة منها .

المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠٧/٣/٣١

عبد الله الثاني ابن الحسين

رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	وزير الخارجية عبدالله الخطيب	وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي
وزير تطوير القطاع العام وزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدنبيات	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توك	وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان
وزير الداخلية عبد الفايز	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير التربة والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي
وزير النقل سعود نصيرات	وزير العدل شريف الزعبي	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم
وزير العمل باسم السالم	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير الطاقة والتربية المعدنية الدكتور خالد الشريدة
وزير الثقافة الدكتور عادل الطويسي	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة	وزير السياحة والآثار أسامة الدباس
وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرفلة	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	

هذا هو الأصل

## اتفاقية المشاركة في الإنتاج

الفريقان المتعاقدان

سلطة المصادر الطبيعية في الأردن (السلطة)

و

شركة سونوران للطاقة (الأردن)

(م) أجل، التفتيح عن البترول وإنتاجه وتطويره في حوض الأزرق (الأردن)

عقدت هذه الاتفاقية في عمان، الأردن في ..... عام ٢٠٠٠ بين سلطة المصادر الطبيعية في الأردن "السلطة" والتي قد تأسست في المملكة الأردنية الهاشمية "الأردن" بموجب القانون رقم (١٢) لعام ١٩٦٨ وبين شركة سونوران للطاقة "المتعاقد" وهي شركة مساهمة عامة مؤسسه بموجب قوانين ولاية واشنطن - الولايات المتحدة الأمريكية ويشار إليها لاحقاً "بالمعاقد" ويمثلها نائب الرئيس التنفيذي للشركة في الشرق الأوسط.

تمهيد

بما أن البترول المتواجد طبيعياً في الطبقات الواقعة داخل حدود الأردن هو ملك للأردن. وبما أن الأردن يرغب في ترويج التفتيح وإستغلال مصادر البترول المحتملة في المنطقة، وكذلك يرغب المتعاقد في أن يشارك ويساعد الأردن في التفتيح عن مصادر البترول المحتملة في المنطقة وتطويره وإنتاجه،

وبما أن السلطة وكالة تأسست لتعمل نيابة عن حكومة الأردن وإلزامها بموجب القانون رقم (١٢) لعام ١٩٦٨ (المشور في الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية رقم (٢٠٧٦) تاريخ ١٦ شباط ١٩٦٨، وهي مختصة بالتفتيح عن البترول وإنتاجه في المملكة الأردنية الهاشمية.

وبما أن السلطة الحق المطلق بتنفيذ كافة العمليات البترولية في المملكة الأردنية الهاشمية، وبما أن الأردن خولت السلطة التفاوض على هذه الاتفاقية وتنفيذها،

وبما أن المتعاقد مفوض بموجب موافقة السلطة على ضوء هذه الاتفاقية بتنفيذ كافة الإلتزامات الخاصة بالأعمال البترولية في الأردن شاملة التفتيح والتقييم والتطوير والإنتاج،

وبما أن المتعاقد راغب في تحمل الإلتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بخصوص التفتيح عن البترول وتطويره في المنطقة،

وبما أن السلطة والمتعاقد كليهما يرغبان في الدخول في هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالمنطقة .  
لذلك قد إتفق الفريقان على ما يلي:

## المادة الأولى

تعريفات

لأغراض هذه الاتفاقية والملاحق المرفقة بها يكون للعبارات الواردة والمعرفة أدناه المعاني المخصصة لكل منها في هذه المادة الأولى :

"التتابع" أو الهيئة الاعتبارية التي تعنى فيما يتعلق بأي شخصية أو هيئة اعتبارية تلك الشخصية:

(أ) تملك أو تدبر الشخصية أو الهيئة الاعتبارية الأولى .

(ب) مملوكة أو مداره من الشخصية أو الهيئة الاعتبارية الأولى أو

(ج) تحت ملكية عامة أو إدارة عامة من قبل الشخصية أو الهيئة الاعتبارية

وحيث أن كلمة "ملك" تعني ملكية ٥٠% أو أكثر من الأسهم أو حقوق توزيع الأرباح بناءً على الحصص الشخصية أو الهيئة الاعتبارية وتعني عبارة "إدارة" صلاحية توجيه الإدارة والسياسات الخاصة بالشخصية أو الهيئة الاعتبارية سواء بالقانون أو من خلال ملكية التصويت سواء بالعقد أو بغيره.

"الاتفاقية" تعني إتفاقية المشاركة في الإنتاج هذه والملاحق المرفقة بها بما فيها التعديلات المتفق عليها بصورة خطية من قبل الفريقين.

"برنامج التقييم" يعني برنامج يطبق بعد حفر بئر إستكشافي طبقاً للمادة الثالثة (ج) (٣)

"بئر تقييم" يعني أي بئر يحفر لأغراض برنامج تقييم .

"المنطقة" تعني المنطقة الموصوفة في الملحق (أ) والمبينه على الخارطة المرفقة بهذه الاتفاقية. وهذه المنطقة يمكن أن تتناقص من حين لآخر عن طريق التنازلات التي يمكن أن تتم وفقاً للمادة الخامسة من هذه الاتفاقية.

"معدل الإنتاج اليومي" يعني كمية النفط الخام المحسوبة بعد نهاية كل سنة ميلادية بقسمة الكمية الإجمالية للنفط الخام المنتج من منطقة العقد والمحافظة بصورة منظمة من مكان التسليم خلال السنة الميلادية السابقة على عدد أيام السنة الميلادية أو قسمة الكمية مكان التسليم بدءاً من تاريخ نفاذ الاتفاقية وحتى نهاية السنة الميلادية على عدد الأيام التالية لتاريخ النفاذ وحتى نهاية السنة الميلادية حسب الحالة .

"معدل الإنتاج الشهري"

يعني كمية النفط الخام المحسوبة بعد نهاية كل شهر ميلادي بقسمة الكمية الإجمالية للنفط الخام المنتج من منطقة العقد والمحافظة بصورة منظمة من مكان التسليم خلال الشهر الميلادي السابق على عدد أيام الشهر الميلادي أو قسمة الكمية مكان التسليم بدءاً من تاريخ نفاذ الاتفاقية وحتى نهاية الشهر الميلادي على عدد الأيام التالية لتاريخ النفاذ وحتى نهاية الشهر الميلادي حسب الحالة .

هذه المادة الأولى

"البرميل" يعني إثني وأربعين (٤٢) جالوناً أمريكياً (يعادل تقريباً ١٥٨،٩٨٤ لتر) مقياس سائل مصحح لدرجة حرارة ٦٠ فهرنهايت من الضغط الجوي .

"إنتاج النفط الخام الأساسي" وتعني كمية النفط الخام المتوقع إنتاجه وحفظه من آبار الإنتاج الحالية في حقل حمزة والتي تقع ضمن منطقة العقد طبقاً لشروط التشغيل السائدة كما هو وارد في المادة الخامسة والثلاثين من هذه الاتفاقية.

BOPD أو SBPD: يعني برميل النفط الخام يوميا / أو معدل البراميل النفط الخام يوميا ضمن شروط معينة .

"الشهر الميلادي (الشمسي)" يعني الشهر وفقا للتقويم الجريجوري (الميلادي) الشهر يعني الفترة المحسوبة من أي يوم من الشهر الميلادي والذي ينتهي بنفس اليوم من شهر الميلادي الذي يليه . أو إذا لم يوجد هذا اليوم فهو اليوم الأخير من ذلك الشهر الميلادي.

تصف السنة الميلادية (الشمسية)

تعني مدة ستة أشهر متتالية حسب التقويم الجريجوري تبدأ من الأول من كانون الثاني حتى الثلاثين من شهر حزيران أو من الأول من تموز إلى الواحد والثلاثين من كانون الأول بما في ذلك اليومين المذكورين.

ربيع السنة الميلادية (الشمسية)

تعني مدة ثلاثة أشهر متتالية حسب التقويم الجريجوري تبدأ على التوالي في اليوم الأول من شهر كانون الثاني ونيسان وتموز وتشرين الأول.

"السنة الميلادية (الشمسية)" تعني إثني عشر (١٢) شهراً متتالية تبدأ في الأول من كانون الثاني وتنتهي في الواحد والثلاثين من شهر كانون الأول حسب التقويم الجريجوري.

"الاكتشاف التجاري" يعني إكتشاف نفطي يقرر المتعاقد أنه يستحق التطوير التجاري كما هو مبين في المادة الثالثة (ج) (٤) من هذه الاتفاقية.

"العقد" تعني إتفاقية المشاركة في الإنتاج وملاحقها كما يتم تعديلها من وقت لآخر .

"منطقة العقد" تعني منطقة حوض الأزرق كما هي معرفة في الملحق (١) في الأردن والتي تتضمن حقل حمزة والتي يحق للمتعاقد تنفيذ أعماله بها وفقاً لهذا العقد تمتد المنطقة من سطح الأرض الخارجي إلى عمق باطن الأرض بلا حدود.

"المتعاقد" يعني في هذه الإتفاقية الشركة المشغلة المسؤولة عن تنفيذ الإلتزامات الواردة في إتفاقية المشاركة في الإنتاج .

"جسم المتعاقد من النفط" تعني كميات النفط الخام العائدة للمتعاقد في منطقة العقد كما هو مقرر في المادة الثالثة عشر . والملحق (ج) Annex H من هذه الإتفاقية.

"إسترداد الكلفة" تعني إسترداد التكاليف التي صرفها المتعاقد والواردة في المادة الثالثة عشر.

"كلفت الكلفة" يعني النفط الخام المخصص لإسترداد الكلفة والذي يحق للمتعاقد إستلامها وفقاً للمادة الثالثة عشر (أ).

"غاز الكلفة" تعني الغاز المخصص لإسترداد الكلفة والذي يحق للمتعاقد إستلامها وفقاً للمادة الخامسة عشر .

"النفط الخام" أو "النفط" يعني جميع الهيدروكربونات بما فيها الشوائب العالقة بالمنتجة من أي بئر في المنطقة على شكل سائل تحت الشروط الجوية القياسية من زاوية درجة الحرارة والضغط وعند رأس البئر أو في جهاز الفصل الميكانيكي للعادي أو التي يتم إستخراجها في الحالة السائلة في الشروط الجوية القياسية لدرجة الحرارة والضغط من الغاز أو في جهاز الفصل الميكانيكي في المنشأة وتشمل هذه العبارة أيضاً التطوير والتكثيف.

"مكان التسليم" تعني نقطة تصدير، الأردن، للبترول المتوفر للبيع ونقطة بيع المتعاقد، في الأردن للبترول المطلوب محلياً أو المكان الذي يتفق عليه الفريقان بموجب هذه الإتفاقية.

"تفقات التطوير" تعني التفقات كما هي مبينة في المادة الثالثة عشر (أ) (٢) (٧).  
"التطوير" أو "عمليات التطوير" تشمل كل العمليات والأنشطة بموجب هذه الإتفاقية والمتعلقة بما يلي:

١- حفر آبار التطوير وكافة العمليات المتعلقة بهما.

٢- الحصول على تصميم وبناء وتركيب وتشغيل وفحص المعدات والخطوط والتجهيزات والأابيب وحقوق المرور والمصانع والمحطات والعمليات المتعلقة بكل ما ذكر أعلاه (لإنتاج وتشغيل الآبار المذكورة ولحفظ ومعالجة وتخزين ونقل وتسليم البترول إلى نقطة التسليم).

٣- إعادة الضغط وإعادة تدوير والمحافظة على الضغط وغيرها من مشاريع الإستخراج الثانوية والثلاثية.

"فترة التطوير" تعني للفترة المشار إليها في المادة الثالثة (هـ).

"خطة التطوير" تعني الخطة المشار إليها في المادة الثالثة (ج) (٤).

"الاكتشاف" تعني إكتشافاً للنفط ، يستخلص على السطح بشكل سائب يمكن قياسه بأساليب فحص إنتاج صناعة النفط العالمية التقليدية.

"بئر الإكتشاف" يعني أول بئر على أي تركيب جيولوجي يثبت بعد الإختبار وفق معايير صناعة النفط الجيدة وأنه حسب رأي المتعاقد قادر لإنتاج البترول بمعدل يبرر إقتصادياً القيام ببرامج تقييم أو إنتاج. إن تاريخ الإكتشاف هو تاريخ إشعار المتعاقد بأن بئراً معيناً بشكل إكتشافاً .

"تاريخ النفاذ" يعني التاريخ الذي يلي التوقيع على هذه الإتفاقية من قبل الفريقين والذي يتم فيه آخر إجراء ضروري يعطيها قوة القانون ونفاذ أثره بالكامل.

"تاريخ التوقيع" هو التاريخ الوارد في أول هذه الاتفاقية.

مجلس أمناء

ملفات التنقيب تعني النفقات المعروفة في المادة الثالثة عشر (أ) (٢) (١).

"التنقيب" أو "عمليات التنقيب" وتتضمن عمليات المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي والجوي وأي نوع آخر من المسح وتفسير المعلومات المستقاة منها وحفر ثقوب التفجير وثقوب العيقات للابوية، وفحوصات طبقات الأرض وأبار إكتشاف البترول أو تقييم إكتشاف النفط وغير ذلك من الأبار والثقوب المتعلقة بها وشراء أو الحصول على التوريدات والمواد والمعدات الخاصة بها وكذلك التجهيزات الضرورية لذلك، إن فعل "ينقب" يعني القيام بعمليات التنقيب.

"مدة التنقيب" تعني المدة التي يحق للمتعاقدين إجراء عمليات التنقيب وفق الشروط الواردة في المادة الثالثة من هذه الإتفاقية.

"المرحلة" تقسم مرحلة التنقيب (مرحلة التنقيب الأولى) أو (مرحلة تنميد الإنتاج) أو أي مراحل إضافية يتم الإتفاق عليها بصورة مشتركة بين الفريقين.

"بئر التنقيب" يعني أي بئر يحفر بهدف إكتشاف مخزون بترولي وبئر التنقيب هو بئر يحفر لأغراض إكتشاف تراكيب جيولوجية محددة أو تراكيب موجودة وليست ذات إنتاج تجاري وقد تم تركه من الأبار الموجودة في هذا التركيب، أو إعادة الدخول التي بئر إنتاجية موجودة لا تعتبر بئر تنقيبية.

"إختبار البئر (المطوّل) Extended Well test" فحص البئر الذي يتم إجراؤه أثناء إنتاج الهيدروكربونات (وربما ببعضها) والتي تتجاوز الفترة العادية لفحص الحفر المعتاد (ويمتد هذا الفحص من بضعة أيام إلى أسبوعين)، تمديد فترة إختبار البئر يمكن إجراؤها لأغراض مراقبة المخزون ولتقييم أفضل للصلاحيات التجارية بعيدة المدى للتجمع، ويجب الإتفاق على طبيعة ومدة أي تمديد لإختبار البئر بين الفريقين.

"القوة القاهرة" تعني الأحداث أو الظروف الواردة في المادة الثالثة والثلاثون.

"الغاز" يعني كل الهيدروكربونات المنتجة من أي بئر في المنطقة بما في ذلك جميع المواد غير الهيدروكربونية الموجودة بها، والتي تكون بحالة غازية في ظل الظروف الجوية من حيث الحرارة والضغط ويمتدنى من هذه العبارة المقطرات والمكثفات.

وتعني عبارة "الغاز المصاحب": الغاز المنتج مع النفط الخام.

وتعني عبارة "الغاز غير المصاحب" الغاز المنتج من الخزان والذي يحتوي على كميات غير مجدية من النفط الخام.

"إنتاج النفط الخام الإضافي" يعني كمية النفط الخام المنتج والمحفوظ والذي يزيد على إنتاج النفط الخام الأساسي والذي يجب المشاركة به بين "الشركة" و"المتعاقدين" كما هو وارد في المادة الثالثة عشر والمادة الخامسة والثلاثون من هذه الإتفاقية.

"الإنتاج التجاري الأول" يعني التاريخ الذي يبدأ فيه الشحن المنتظم للنفط الخام للتصدير أو البيع أو البيع الأولي المنتظم للغاز من قبل المتعاقدين.

(ش.م.ب.) تعني شركة البترول الأردنية المشغلة كما هو وارد في الملحق (ج)

"الأردن" تعني المملكة الأردنية الهاشمية وتشمل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

"اللجنة التوجيهية NSC" تعني لجنة توجيهية سلطة المصادر الطبيعية كما هو وارد في المادة السادسة؛

"مصاريف التشغيل" تعني المصاريف المبينة في المادة الثالثة عشر (أ) (٢) (٣).

"المشغل أو الشركة المشغلة": تعني المتعاقد المسؤول عن كافة العمليات في حوض الأرزق وتشمل هذه العمليات، دون الحصر، الإلتزام بالمسؤوليات الواردة في برنامج العمل المتفق عليه في هذا العقد.

"الفريقين" تعني الحكومة، الشركة والمتعاقد وأي شركاء أو أي نواب للمتعاقدين "تفريق" يعني أي واحد من الفرقاء المذكورين بما فيه من ينوب عنهم أو المفوضين عنهم، من المفهوم أن هؤلاء للفرقاء سينفذون إلتزاماتهم تجاه بعضهم البعض حسب وضعهم القانوني الوارد في المقدمة والمواد ذات الصلة في هذا العقد.

"الشريك" شركة تملك نسبة مئوية ضمن حصة المتعاقد داخل الحوض ولكنها ليست الشركة المشغلة.

"البترول" يعني النفط الخام بكثافات متنوعة والغاز والإسفلت وجميع المواد الهيدروكربونية الأخرى التي يمكن أن توجد في أو تنتج أو يتم الحصول عليها وتوليفها من المنطقة بموجب هذه الإتفاقية وكافة المواد التي يمكن إستخراجها منها بما في ذلك المنتجات الثانوية بإستثناء الرواسب الأساسية والماء.

"العمليات البترولية" تعني عمليات التنقيب وعمليات التطوير والإنتاج وكافة العمليات الأخرى المجازة أو الملوي القيام بها بموجب هذه الإتفاقية، وهي تشمل دون الحصر الدراسات الزلزالية والحفر وتحضير الموقع ووضع المعدات اللازمة لتصدير الهيدروكربونات والمنتجات المرتبطة بها.

"الإنتاج" أو "عمليات الإنتاج" وتشمل كافة النشاطات والعمليات بموجب هذه الإتفاقية والمتعلقة بما يلي:

(١) تشغيل وصيانة والمحافظة على إنتاج وإجراء وإصلاح الأبار والمعدات والأابيب والأنظمة والتجهيزات والمصانع المنجزة خلال عمليات التطوير.

(٢) أخذ وتوليف ومعالجه وتجفيف وتسييل وإزالة الماء منه، وضغط وتجهيز وتسييل وإعداد وتخزين وحرق ونقل وتسليم البترول للتصدير أو البيع.

"منطقة الإنتاج" تعني جزءاً من المنطقة تخضع لسلطة والمتعاقد لتشمل التجمعات البترولية الرئيسية والمكتشفة ضمن الحدود التي تسمح بها المنطقة وذلك فيما يتعلق بإكتشاف تجاري معين، قياسات مشاركة الإنتاج" تعني القياسات المبينة في المادة الثالثة عشر (١).

هذه المادة

"النفط المنتج للمشاركة ويعني النفط الخام المقتسم فيما بين السلطة والمتعاقد وفقاً لما هو وارد في المادة ١٣ (ب) ومفصل في الملحق (ج).

"فترة الإنتاج" تعني الفترة المشار إليها في المادة الثالثة (هـ).

"شركة الخدمة" تعني أي شركة أو فرد يتم التعاقد معه من قبل المتعاقد/ المشغل للقيام بعمل ما أو المساعدة به ضمن منطقة الآزرق.

"الأعمال تحت سطح الأرض" تعني العمل أو النشاطات المنفذة إلى مستوى أعظم من المستوى الحالي لسطح الأرض وهذا يشمل تلك الأعمال مثل إعادة الدخول إلى بئر موجوده أو إعادة إتمام أو إعادة فحص بئر قديمه أو حفر بئر لمرحلة أعظم أو حفر بئر مائل من ثقب موجود وأي عمل تحت سطح الأرض.

"الأعمال فوق سطح الأرض" تعني العمل أو النشاطات المنفذة عند المستوى الحالي لسطح الأرض. وهذا يشمل تلك الأعمال مثل أعمال تبديل الأنابيب والصمامات وفحص الضغط والعمل على التجهيزات السطحية الحالية وصهاريج التخزين وأي عمل عند سطح الأرض أو فوقه.

"(ل.أ.ف.)" TMC تعني لجنة الإدارة الفنية الواردة في المادة السادسة.

"التقييم الفني" يعني العمل الواجب إجراؤه من قبل المتعاقد وفقاً للمرحلة الأولى من برنامج العمل.

"برنامج العمل" يعني برنامج العمل المتكون في مرحلة التقييم الفني ومرحلة التطوير الميداني والمعد من قبل المتعاقد وفقاً للمادة الرابعة.

"الصخر الزيتي" يعني جميع الطبقات الرسوبية من العصر الطباشيري العلوي (الكامبانيان - الماسترخيان) وتمتد إلى العصر الثلاثي الأسفل (الدانيان) وتتضمن الطبقات التالية: عمان، الغارب، الطاقية.

المادة الثانية

ملحق الاتفاقية

الملحق (أ) : خارطة وصف الموقع وإحداثياتها.

الملحق (ب) : الإجراءات المحاسبية (هناك ثمانية مواد في هذا الملحق)

الملحق (ج) : عقد الشركة المشغلة.

الملحق (د) : أحكام المتعلقة بالتطبيق الضريبي.

الملحق (هـ) : الكفالة المسرّثة.

الملحق (و) : نموذج كفالة حسن التنفيذ.

الملحق (ز) : نموذج كفالة الشركة الأم.

الملحق (ح) : قوائم المشاركة في الإنتاج (توزيع النفط المنتج للمشاركة).

(وهو ملحق مستقل ضمن ٢٠ صفحة ويفصل تقسيم حصص إنتاج النفط الإضافي بين

الدولة والمتعاقد حسب الزيادة المتمثلة ب ١٠ برميل نفط يومياً وذلك من ١٠ برميل

نفط يومياً إلى ١٠٠,٠٠٠ برميل نفط يومياً من الإنتاج بعد التسليم )

تعتبر ملحق هذه الاتفاقية: أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح جزءاً لا يتجزأ من هذه

الاتفاقية وتعتبر مساوية في قوتها إلا إذا نص على غير ذلك صراحة.

مساوية في قوتها وأثرها لبنود الاتفاقية .

هكذا من العمل

## المادة الثالثة

## حقوق الإمتياز وأجله

(أ) عدا عما ذكر في المادة (٢٩)، يمين المتعاقد حصراً بموجب هذه الاتفاقية للقيام بالعمليات البترولية في المنطقة الموصوفة في الملحق (أ)، ونقل عمليات البترول المنتج في ذلك المكان إلى مكان التسليم في الأردن ويتصرف به ويبيع ويصدر حصته من هذا البترول بما في ذلك نפט الكلفة ويعد أو يبقى في الخارج عائدات البيع، وكذلك في ظل أي قوانين مطبقة أو قواعد أو أنظمة شريطة أن لا تكون تلك القواعد والأنظمة أكثر تقييداً من تلك المطبقة في عمليات صناعة النفط تجديده وبكل النشاطات للسادة الثلاثة لأي مذكر به في ذلك بناء خطوط الأنابيب والجسور والطرق والمحطات وتجهيزات التخزين والمطارات وأنظمة الإصصال عن طريق اللاسلكي وأنظمة الأقمار الصناعية في أي مكان في الأردن.

تحكم هذه الاتفاقية كل مصالح وحقوق والتزامات فريقيها.

(ب) تبدأ مرحلة التنقيب الأولى ومدتها ٤ سنوات من تاريخ النفاذ وفي حال إيفاء المتعاقد بالتزاماته للمرحلة الأولى، وإذا قدم المتعاقد خلال سنتين (١٠) يوماً على الأقل قبل إنتهاء المرحلة الأولى للتنقيب إشعاراً خطياً للسلطة بنيه الإستمرار في عمليات التنقيب في المنطقة لمرحلة التمديد الإختياري لمدة سنتين أخريين يبدأ عند إنتهاء المرحلة الإستكشافية الأولى وتنتهي هذه الاتفاقية إذا لم يتم تنفيذ التمديد الإختياري لمدة سنتين وتنتهي الاتفاقية إذا لم يحصل أي اكتشاف تجاري بنهاية المرحلة الأولى، لكن إذا كان المتعاقد قد بدأ عمليات حفر في السنة النهائية من سنة التمديد الثانية فتستمر مرحلة التنقيب لمدة (١٠) يوماً بعد إكمال المتعاقد عمليات الحفر بما في ذلك أعمال الفحص والتقييم بشرط أن لا يتجاوز هذا التمديد ستة أشهر بدون موافقة مسبقة من السلطة وإذا تم نتيجة هذه العمليات أو خلال فترة التمديد الإختياري لسنتين أو خلال فتره إضافية انشاء بئر اكتشاف فتستمر مرحلة التمديد الإختياري لمدة إضافية مقدارها (١٨) شهراً إعتباراً من التاريخ الذي كان يجب أن تنتهي فيه مرحلة التمديد الإختياري وذلك فيما لو لم يتم إنشاء بئر إكتشاف وذلك ليتمكن المتعاقد من القيام بعمليات تقييم.

يجب مناقشة أي مراحل تنقيب إضافية عدا المراحل التي تم تفصيلها أعلاه في هذه المادة الثالثة (ب) ويجب الإتفاق عليها بين المتعاقد والسلطة.

(ج)

(ج) ١- يترتب على المتعاقد إبلاغ السلطة فوراً عند اكتشاف أية شواهد جوهريه للبترول في بئر تنقيب أثناء عملية تقييم أو إعادة دخول/ أو إعادة إتمام بئر موجودة. ويجب أن يتضمن الإشعار حالة التفصيل المبوارة ويجب متابعتها بتقرير يومي حتى يتم إخراج الحفارة من البئر.

(ج) ٢- يترتب على المتعاقد بموجب إشعار آخر إعلام السلطة فيما إذا كان المتعاقد يعتبر بئر للتنقيب أو للتقييم أو إعادة دخول أو إعادة إتمام بئر هو بمثابة بئر لاكتشاف ويرسل هذا الإشعار في خلال (٤) شهور من إكمال التقييم الفني لبئر الإكتشاف.

(ج) ٣- إذا كان إشعار المتعاقد طبقاً للفقرة (ج) (٢) أعلاه يبين بئراً إكتشافياً فيتوجب على المتعاقد بأسرع وقت ممكن تحضير خطة تقييم وبرنامج عمل وميزانية مقترحة "برنامج تقييم" وتسليمهم للجنة الإدارة الفنية لتحديد ما إذا كان بئراً الإكتشاف هذا يستحق التطوير التجاري أخذاً بعين الإعتبار الإحتياطي الممكن إستخراجه والإنتاج وخطوط الأنابيب والمحطات المطلوبة وأسعار البترول التقديرية والأسواق الممكنة وكافة الأمور الفنية والإقتصادية الأخرى ذات العلاقة يجب على اللجنة التوجيهية للسلطة خلال (١٠) أيام من تسلمها الإشعار أن تجمّع لدراسة برنامج التقييم المقترح هذا وبعد هذه الدراسة وفي موعد لا يتجاوز (٣٠) يوماً بعد تقديم برنامج التقييم المقترح يجب على اللجنة التوجيهية للسلطة أن تقدم تقريراً إلى المتعاقد موصية بأي تغيير على برنامج التقييم والأسباب الموجبة له، وعلى المتعاقد أن يخل ما يراه مناسباً من هذه التعديلات وتقدم "برنامج تقييم" نهائي للجنة التوجيهية للسلطة.

لما بخصوص إكتشاف بئر نפט خام وبإستثناء حالة تولد ظروف خاصة تبرر فترة أطول لتحضير "برنامج التقييم" يجب أن يتم هذا البرنامج خلال فترة ثمانية عشر (١٨) شهراً من تاريخ تأسيس بئر الإكتشاف.

(ج) ٤- خلال تسعين (٩٠) يوماً بعد إكمال "برنامج التقييم" على المتعاقد أن يزود السلطة بتقرير وفي وشامل حول نتائج برنامج التقييم وقرار المتعاقد بخصوص فيما إذا كان بئر الإكتشاف بشكل إكتشافاً تجارياً أم لا. يمكن أن يكون الإكتشاف التجاري من مخزون واحد أو من مجموعة مخزونات تستحق التطوير التجاري ويكون تاريخ تسليم التقرير من تاريخ الإعلان عن الإكتشاف التجاري. وإذا كان القرار إيجابياً على المتعاقد والسلطة أن يولفا منطقة إنتاج ويقوم المتعاقد خلال فتره معقولة تحدها السلطة بطرح "خطة التطوير" لمنطقة الإنتاج. وتكون مؤسسه على مبادئ هندسية وإقتصادية دقيقة مطابقة للقواعد المتبعة عالمياً في صناعة النفط ومكرسه للإستفادة الجيدة من البترول في منطقة الإنتاج.

(ج) ٥- يجتمع المتعاقد والسلطة لدراسة خطة التطوير خلال سنتين (٦٠) يوماً من تاريخ تقديم الخطة وإذا لم يتمكن الفريقان من الإتفاق على خطة التطوير خلال مائة وعشرين (١٢٠) يوماً بعد تقديم تلك الخطة بإقرارها فإنه يجب على كل طرف أن يحيل الأمر إلى الفصل طبقاً للمادة (٣٤) (ك). ويكون أي قرار بالفصل حسب المادة (٣٤) (ك) قراراً نهائياً إلا في حالة أن يبلغ المتعاقد والسلطة خلال سنتين (٦٠) يوماً من قرار الفصل على النحو الوارد أعلاه بأنه لا يعتبر الإكتشاف إكتشافاً تجارياً عليه.

هكذا في العمل

للسلطة خلال سنة من هذا التبليغ أن تطلب من المتعاقد تسليم حقوقه المتعلقة بالإكتشاف في منطقة الإنتاج. وعلى المتعاقد أن يسلم حقوقه فور طلب السلطة لذلك، وإذا طلبت السلطة من المتعاقد تسليم حقوقه في منطقة الإنتاج على النحو الوارد في الفقرة السابقة فإنه لا يحق للسلطة أن تمنح أي حقوق في منطقة الإنتاج لطرف ثالث بنفس الشروط أو بشروط أفضل من التي كانت للمتعاقد في منطقة الإنتاج.

(ج) ٦- خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من الموافقة على خطة تطوير الإكتشاف التجاري كما ورد في الفقرة (ج) (٥) أعلاه وبعد ذلك وقبل تسعين (٩٠) يوماً على الأقل من بدء كل سنة ميلادية أن يعد المتعاقد مقترح تطوير وإنتاج وميزانية التطوير اللازمة لها وعمليات الإنتاج الواجب تنفيذها خلال السنة الميلادية للتخفيف لكل منطقة إنتاج وتقديم برنامج عمل وتسييرانية إلى اللجنة التوجيهية للسلطة، كما يجب على المتعاقد أن يقدم إلى اللجنة التوجيهية برنامج إنتاج سنوي لكل منطقة إنتاج للسنة الشمسية القادمة. وينبغي أن تكون هذه البرامج والميزانيات وبرنامج الإنتاج متطابقة مع خطة التطوير لمنطقة الإنتاج هذه خلال عشرة أيام من إستلام اللجنة التوجيهية هذه البرامج والميزانيات والجدول أن تجتمع لدراستها. خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من الإستلام وفي حال عدم تمكن اللجنة من الموافقة عليها فإن على السلطة أو المتعاقد الرجوع إلى المادة (٣٤) (ك)، لإتخاذ قرار بالفصل. ويكون قرار الفصل نهائياً.

وإذا لم يتم الوصول لهذا القرار على الأقل خلال ثلاثين يوماً قبل بدء السنة الميلادية القادمة، عدها يمكن للمتعاقد أن يتابع تطبيق برنامج العمل والميزانية المقترحة على أن تكون مطابقاً لخطة تطوير منطقة الإنتاج حين صدور هذا القرار بالفصل لأد من موافقة اللجنة التوجيهية للسلطة لإجراء أي تعديل على برنامج العمل السنوي المعلق عليه وبرنامج الإنتاج وعلى أي زيادة في الميزانية السنوية تتعدى عشرة (١٠) %.

(ج) ٧- بالنسبة للبئر إكتشاف الغاز يجب أن يتضمن قرار المتعاقد المشار إليه بكميات تجارية في الفقرة (ج) (٢) أعلاه وإذا كان بئر الإكتشاف قادراً على إنتاج الغاز بكميات تجارية أم لا، ويستلزم أي قرار إيجابي البدء بالعمليات التجارية المفصلة في المادة (١٥).

(ج) ٨- إذا ما قرر المتعاقد طبقاً للفقرة (ج) (٢) أعلاه أن بئر التنقيب لا يشكل بئراً إكتشافياً طبقاً للفقرة (ج) (٤)، وأن بئر الإكتشاف للغاز لا يشكل إكتشافاً تجارياً كما ورد في الفقرة (ج) (٤) أعلاه، أن إكتشاف النفط الخام ليس إكتشافاً تجارياً يترتب على المتعاقد تزويد السلطة بتوصيته فيما يتعلق بذلك القرار مع تفسير مفصل لقراره السليبي ومحدد هذا التقرير الخطوات المستقبلية التي وجدت أو الشروط التي يعتقد المتعاقد أنها ضرورية لمحاولة جعل الإكتشاف تجارياً.

(ج) ٩- إذا لم تنفق السلطة مع رأي المتعاقد طبقاً للفقرة (ج) (١) أعلاه أن بئر التنقيب الذي تم إكتشاف النفط الخام عليه ليس بئراً إكتشافياً أو أن البئر الإستكشافي غير قادراً على إنتاج الغاز بكميات تجارية أو إذا لم توافق السلطة على قرار المتعاقد المبلغ للسلطة بموجب الفقرة (ج) (٤)

أعلاه وبعد برنامج التقييم الذي قام به المتعاقد من أن بئر الإكتشاف لا يشكل إكتشافاً تجارياً فإنه يترتب على المتعاقد التخلي عن المنطقة التي تحوي الإكتشاف بنهاية مرحلة التنقيب الجارية إلا إذا إلزم المتعاقد في موعد لا يتجاوز بداية المرحلة التالية من فترة التنقيب بالقيام بعمليات التنقيب في المنطقة المجاورة لها. وإذا وافقت السلطة بعد مراجعة برنامج التنقيب الذي يطرحه المتعاقد للمرحلة التالية يمكنها أن تسمح للمتعاقد الإحتفاظ بالمنطقة.

(د) تستمر حقوق وللتزامات المتعاقد طبقاً للمادة الرابعة (٤) بعد تاريخ الإكتشاف التجاري ولكن إذا تغلب المتعاقد طبقاً للمادة الخامسة (٥) عن المناطق عدا مناطق الإنتاج أن يكون عليه إلزام للقيام بعمليات التنقيب بشرط أن يكون المتعاقد قد أنهى التزاماته للمرحلة الأولى في فترة التنقيب عند هذا التخلي.

(هـ) مدة الانتاج والتطوير لكل إكتشاف تجاري تكون خمسة وعشرين (٢٥) سنة من تاريخ الإعلان عن هذا الإكتشاف التجاري.

(و) توافق السلطة على تمديد فترة الإنتاج بنفس الشروط الواردة هنا بخصوص النفط الخام لمدة خمسة سنوات إضافية وبخصوص الغاز لمدة عشر سنوات إضافية إذا قام المتعاقد بتقديم طلب خطي خلال مدة لا تقل عن ستين (٦٠) يوماً قبل إنتهاء فترة الإنتاج.

(ز) يتحمل المتعاقد ويدفع كافة التكاليف والنفقات المطلوبة لتنفيذ كافة العمليات البترولية المنفذة وفقاً لهذه الإتفاقية بحق للمتعاقد أن يسترد التكاليف والنفقات فقط من ذلك الجزء من البترول الذي يحق له إستلامه بموجب المادة الثالثة عشر (١٣) (أ) من هذه الإتفاقية.

(ح) من أجل تقييم الجدوى التجارية لأي بئر إكتشاف بئر تقييم قد يطلب المتعاقد وضع البئر في مرحلة التنقيب تحت تمديد إختبار البئر ويجب الإتفاق بين السلطة والمتعاقد على مدة وخطوات تمديد إختبار البئر. وفي حال إنتاج كميات تجارية من الهيدروكربونات خلال فترة الإختبار يتم المشاركة في مبيعات هذه الكميات حسب ما هو وارد في المادة (١٣) وتفاصيله في الملحق (ح). ومن المفهوم من قبل الفريقين أن هذا الإختبار هو لتقييم الجدوى التجارية بعيدة المدى لتجمعات معينة ولا تعطى إشارة البدء في فترة الإنتاج ولا يوجد إسترداد للكلفة من مبيعات الهيدروكربونات المنتجة في فترة الإختبار إلا إذا وافقت السلطة على ذلك.

قبل البدء بالإختبار يجب دراسة البرنامج المقترح مع لجنة الإدارة الفنية ويجب الحصول على موافقة خطية من اللجنة التوجيهية للسلطة.

(ط) بالتوقيع على هذه الإتفاقية تؤكد سلطة المصادر الطبيعية أن حدود الحوض كما هي مبينة في الملحق (أ) سواء داخلياً في حدود الأردن والبلدان المجاورة مثل المملكة العربية السعودية من جهة الجنوب والشرق قد حازت على موافقة كاملة ودون أي خلافات علانية على ذلك وطبقاً لمعلومات السلطة لا يوجد نزاعات حدودية أو مطالبات لأراضي أو دعاوي ضد أي مرافق أو حقول أو إنتاج بترولي وفي حال ظهور في المستقبل أي مطالبات لأطراف ثالثة (سواء كانت

هذه هي الوثيقة

شركات أو أفراد أو حكومات) ستقوم السلطة عندما بإبلاغ المتعاقد رسمياً بأي نزاعات ناشئة بالسرعة الممكنة مع تزويده بالوثائق ذات الصلة.

(ي) شركة سوئورن للطاقة (الأردن) ليس لها الحق في إستغلال الصخور الزيتية الواقعة ضمن منطقة إمتياز الشركة الموضحة في المرفق (أ) بالطرق التقليدية وغير التقليدية. وبالرغم مما ورد أعلاه فإن السلطة تضمن بأن عمل المتعاقد في تنفيذ الإلتزاماته بدون أي عائق بسبب أعمال لإستغلال الصخور الزيتية من أي طرف آخر.

### المادة الرابعة أعمال التنقيب والتقييم والتطوير والإلتزامات الإنفاق

(أ) يترتب على المتعاقد أن يبدأ العمليات خلال تسعين (٩٠) يوماً من تاريخ النفاذ.

(ب) بناءً على شروط هذه الإتفاقية يوافق ويلتزم المتعاقد بالقيام بالحد الأدنى المذكور أدناه من الإلتزامات وبناءً على الفقرة (هـ) أدناه عليه أن ينفق مبلغاً لا يقل عن المبالغ المحددة أدناه في تنفيذ هذا العمل وأثناء كل مرحلة من مراحل التنقيب:

مرحلة التنقيب الأولى - أربع سنوات

(ج) (١) - يترتب على المتعاقد خلال مرحلة التنقيب الأولى أن ينفذ ما لا يقل عن ثلاثمائة (٣٠٠) كيلومتر مربع من المعلومات الزلزالية ثلاثية الأبعاد وعليه أن ينفق ما لا يقل عن ثلاثة ملايين دولار أمريكي (٣٠٠ مليون دولار أمريكي) على أعمال التخطيط والمعلومات الزلزالية والحصول عليها ومعالجتها وتفسيرها.

ويبدأ برنامج الحصول على المعلومات الزلزالية خلال ثمانية عشر (١٨) شهراً من تاريخ نفاذ هذا العقد أو أن كفالة حسن التنفيذ بقيمة مليون دولار أمريكي (١ مليون دولار أمريكي) سيتم مصادرتها في حال لم يتم التنفيذ.

ج (٢) - يترتب على المتعاقد خلال مرحلة التنقيب الأولى حفر بئرين البئر الأولى ستكون بئراً إستكشافياً والبئر الآخر سيكون بئراً إستكشافياً أو تقييم أو تطوير (وليس لإعادة الدخول). يجب حفر البئرين لعمق لا يقل عن (٣٥) متر تحت سطح (طبقة الحمز) وعلى المتعاقد أن ينفق ما لا يقل عن خمسة (٥ ملايين) دولار أمريكي على التخطيط لهذه الآبار وحفرها وإختبارها وتحليلها. إذا أخفق المتعاقد في حفر هذين البئرين خلال المرحلة الأولى التي تمتد لأربع سنوات (إذا أظهرت الخرائط والمعلومات الزلزالية برأي المتعاقد) عدم وجود أهداف حفر ذات جدوى تجارية أو أن نتائج البئر الأولى كانت غير ناجحة) عليها بفقد المتعاقد الحق في كفالة حسن التنفيذ بقيمة مليون دولار أمريكي (١ مليون دولار أمريكي). إذا أخفق المتعاقد في الإلتزاماته.

ج (٣) - يترتب على المتعاقد خلال مرحلة التنقيب الأولى، بإجراء دراسات جيولوجية بهدف الحصول على مزيد من المعلومات عن احتمالات وجود الهيدروكربونات في حوض الأزرق وحقل حمزة. ويشمل هذا العمل دون الحصر ما يلي:

دراسات بترولوجية، دراسات جيوكيميائية، أبحاث جيولوجية ميدانية حول إمكانات الرواسب للنفط الموجودة (مثلاً داخل حقل حمزة أو إكتشافات شبه تجارية).

محمداً بن محمد الوصل

ج (٤) يستطيع المتعاقد أن يقترح مزيداً من الدراسات والعمل بهدف فهم وتحديد الجدوى التجارية المحتملة للرواسب الهيدروكربونية في حوض الأزرق.

ويجب عمل دراسات على الآبار الحالية لتقييم فيما إذا كان ممكناً استخراج كميات إضافية من الهيدروكربونات بمعدلات تجارية مجدية باستخدام تقنيات حديثة. وهذا يشمل استخدام حفر الآبار المائلة والأفقية والتقنيات المنافسة الحديثة والتحفيز.

تخضع كافة الدراسات المقترحة أعلاه لموافقة اللجنة التوجيهية للسلطة (في برنامج العمل السنوي والموازنة أو بموافقة خطية لاحقة) ويتم استرداد كلفتها بشكل كامل وفقاً لأحكام المادة الثالثة عشر (١٣).

مرحلة التمديد الاختياري لمدة مسين.

(د) (١) إذا إختار المتعاقد الاستمرار في عمليات التنقيب خلال مرحلة التمديد الاختياري (لمدة سنتين) على المتعاقد أن يحفر بئرين يجب أن تكون هذه الآبار إستكشافية تنقيبية وتقييمية وتطويرية (ليس إعادة دخول لتقرب من موجودة) وعليه أن ينفق ما لا يقل عن خمسة ملايين دولار أمريكي (٥ ملايين) على أعمال التخطيط والحفر والاختبار والتحليل لهذه الآبار. ويجب حفر كلا البئرين لعمق لا يقل عن (٣٥) متر تحت طبقة الحزم تشكيل الحزم - إلا إذا إتفق المتعاقد واللجنة التوجيهية للسلطة على غير ذلك.

(د) (٢) - يجب حفر البئرين المشار إليهما في الفقرات (١) (د) (١) أعلاه لعمق (٣٥) متر تحت طبقة تكوين "الحزم" ولكن في أي حال لا يلزم المتعاقد أن يستمر في الحفر إلى عمق أكثر من العمق الذي وصل إليه عندما يواجه ظروفًا توجب على المتعاقد الحريص المتعقل التوقف عن أعمال الحفر وإذا أخفق المتعاقد في حفر هذين البئرين خلال مرحلة التمديد الاختياري (لمدة سنتين)، وإذا أظهرت الخرائط والمعلومات الزلزالية "برأي المتعاقد" غياب أهداف حفر مجدية تجارياً أو أن نتائج البئر الأولى كانت غير ناجحة) عندما يفقد المتعاقد الحق في كفالة حسن التنفيذ التي قيمتها مليون دولار أمريكي.

(هـ) إن إنجاز الحد الأدنى من الأعمال الملزم بها الموصوفة أعلاه خلال أية مرحلة من مراحل التنقيب، يعفي المتعاقد من شرط إتفاق الحد الأدنى الملزم به خلال تلك المرحلة. أما تنفيذ المتعاقد لإلتزام بإتفاق الحد الأدنى في أي مرحلة من مراحل التنقيب لا يعفي المتعاقد من شرط القيام بتنفيذ الحد الأدنى من الأعمال الموصوفة أعلاه لتلك المرحلة.

(و) إذا قام المتعاقد بتنفيذ أعمال إضافية تزيد على كمية الأعمال المطلوبة منه في الفقرات ج (١)، ج (٢)، ج (٣)، أعلاه فإن هذا العمل الإضافي للمتعاقد مستحب له تجاه الوفاء بالتزامات العمل خلال مرحلة أو مراحل التنقيب التالية. إذا أنفق المتعاقد أكثر من الحد الأدنى المبين في الفقرة ج (١-٣)، أعلاه، مستحب هذا الإتفاق الإضافي للمتعاقد تجاه الوفاء بالتزام إتفاق الحد الأدنى خلال المرحلة أو المراحل التالية للتنقيب ويجب المصادقة على هذه الأعمال مسبقاً من قبل السلطة

في برنامج العمل والموازنات السنوية أو من خلال نموذج موافقة خطية خارج إطار برنامج العمل والموازنة السنوية.

(ز) يتوجب على المتعاقد خلال تسعين (٩٠) يوماً من تاريخ النفاذ، أن يحضر برنامج وموازنة لأعمال التنقيب للمنطقة يبين فيها عمليات التنقيب التي يقترح تنفيذها خلال السنة الميلادية التالية وأن يقدم هذا البرنامج والموازنة إلى "اللجنة التوجيهية للسلطة" ويتوجب أن يكون البرنامج والموازنة المقدمة لمرحلة التنقيب كافية لتغطية الحد الأدنى من التزامات المتعاقد للعمل والإتفاق خلال الفترة المعينة على أن يؤخذ بالإعتبار ما يحتسب للمتعاقد عن المصاريف والأعمال الإضافية خلال مراحل التنقيب السابقة، ويتوجب على اللجنة التوجيهية أن تجتمع خلال عشرة (١٠) أيام من الإستلام لمراجعة برنامج العمل والموازنة ويتوجب على هذه اللجنة أيضاً أن تنتم وخلال فترة لا تقل عن (٦٠) يوماً بداية السنة الميلادية التي يقع فيها تاريخ النفاذ بالنسبة للسنوات المتبقية من مدة التنقيب خلال (٦٠) يوماً قبل بداية السنة الميلادية تقريراً للمتعاقد يتضمن توصياتها بإجراء التغييرات في برنامج العمل والموازنة والأسباب الداعية لذلك. ويترب على المتعاقد أن يقدم للسلطة في مده لا تتجاوز (٦٠) يوماً من إستلام المتعاقد لتقرير اللجنة عن السنة الميلادية التي يقع فيها تاريخ النفاذ وفي مده لا تتجاوز (٣٠) يوماً قبل بداية أي سنة ميلادية متبقية من مدة التنقيب لبرنامج العمل النهائي والموازنة النهائية للسنة الميلادية أخذاً بعين الإعتبار توصيات لجنة الإدارة الفنية التي يراها المتعاقد مناسبة.

(ح) يجب إخضاع برنامج العمل والموازنة المقترحة من المتعاقد للمناقشة مع لجنة الإدارة الفنية ويجب تحويلها بعد ذلك للجنة التوجيهية للسلطة للمصادقة عليها. ويجب إتمام هذه المصادقة خلال خمسة عشر (١٥) يوماً عمل ولا يجب تأخيرها بدون سبب ومن المفروض كلما دعت الحاجة لإجتماعات إضافية وللفترة كافية من الزمن لإجراء دراسة تفصيلية للإقتراحات قبل البدء بالحفر.

مكتبة

## المادة الخامسة

## التخلي

(أ) التخلي الإجباري:

(١) يترتب على المتعاقد التخلي عن ما نسبته ثلاثون بالمائة (٣٠%) من مساحة المنطقة الأصلية عند نهاية مرحلة التنقيب الأولى.

(٢) يترتب على المتعاقد التخلي عن نسبة إضافية أخرى من مساحة المنطقة الأصلية عند نهاية مرحلة التمديد الاختيارية على أن تتم المناقشة والموافقة على ذلك في حينه.

يحدد المتعاقد حجم وشكل ومكان المنطقة أو المناطق التي سيتم التخلي عنها بعد التشاور مع السلطة ويجب أن لا تشمل كل تخلي على أكثر من منطقتين وأن تكون كل منطقة من هذه المناطق ذات مساحة لا تقل عن ٥٠٠ كم مربع على أن لا يكون التزام المتعاقد بالتخلي عن أجزاء من المنطقة المتبقية شاملاً لأي جزء من المنطقة يمثل مسلح شكل جيولوجي ثم به اكتشاف بئر أو تجرى فيه عمليات تقييم.

(ب) التخلي التطوعي:

بإمكان المتعاقد في أي وقت أن يتخلى طوعاً عن كل أو عن أي جزء من المنطقة دون القيام بأي عمل إضافي أو إنفاق إلزامي بشرط أن يكون المتعاقد في ذلك الوقت قد أوفى بالتزامات العمل الخاص بالتنقيب وفقاً للمادة الرابعة (٤) لمرحلة التنقيب الجارية.

ويحسب أي تخلي طوعي بموجب هذه الفقرة تجاه التخلي الإجباري المنصوص عليه في الفقرة (أ) أعلاه.

(ج) علماً بتخلي المتعاقد عن أية منطقة يترتب عليه القيام وفق المعايير الجيدة المتبعة في صناعة النفط وعلى نفقته الخاصة بكل عمليات التنظيف الضرورية، وأن يقوم بكل ما هو ضروري ضمن المعقول لتجنب أية أخطار يمكن أن تهدد الحياة البشرية أو تلحق ضرراً بأماكن الغير والحماية المصادر الطبيعية في تلك المنطقة.

ولكن المتعاقد غير مسؤول عن عمليات التنظيف بعد مشغل سابق شاملاً دون الحصر تنظيف كافة البعثات والآليات وأي مواد متروكة كما أن المتعاقد لا يتحمل مسؤولية تجاه أي مخاطر قد تنشأ من العمليات التي تخص مشغل سابق أو الغير بما فيها المخاطر التي قد تنشأ عن الأبنر المجهورة.

(د) يوجب على المتعاقد إجراء مسح بيئي أساسي قبل البدء بعمليات الحفر أو الدراسات الزلزالية في المنطقة.

## المادة السادسة

## تفاعلات الحكومة والمواثقات

## (لجنة الإدارة الفنية و اللجنة التوجيهية للسلطة)

يعمل المتعاقد مع مجموعتين: لجنة الإدارة الفنية TMC واللجنة التوجيهية للسلطة NSC.

## (أ) لجنة الإدارة الفنية TMC

يقوم المتعاقد والسلطة خلال ستين (٦٠) يوماً من تاريخ النفاذ بتشكيل لجنة الإدارة الفنية TMC إن الغاية من اللجنة هو توفير منبر لارتصال والتعاون بين المتعاقد والسلطة بالإضافة إلى ذلك فإن وظيفة لجنة الإدارة الفنية هي تمكين المتعاقد من طلب المشورة وتوصيات ومساعدة السلطة في تنفيذ العمليات البترولية.

لجنة الإدارة الفنية تتكون من ستة أعضاء ثلاثة يعينهم المتعاقد وثلاثة يعينهم السلطة. ويجب أن يتمتع الأعضاء بمؤهلات فنية عالية تشمل الجيولوجيا والجيوفيزياء والهندسة. يمكن إحضار أشخاص إضافيين للإجتماعات من خلال الموافقة المسبقة للرئيس إستناداً إلى أن الشخص المعني يتمتع بخبرة فنية نوعية تزيله للمساهمة في النقاش والعرض الفني والعلمي ويشمل هؤلاء الأشخاص الأعضاء في شركات الخدمات أو الشركاء.

ويتم تعيين رئيس اللجنة من قبل سلطة المصادر الطبيعية وسيكون الرئيس مسؤولاً عن محاضر الإجتماعات وتنسيقها وتوزيعها. يمكن استخدام سكرتاريا لأغراض كتابة المحاضر إذا إرتأى الرئيس ذلك ضرورياً. يجب ملاحظة أنه لا يوجد لأعضاء هذه اللجنة حقوقاً تصويتية نظراً لأنها لتوفير منبر الاتصال الفني الفعال بين المتعاقد والسلطة، فدور الرئيس هو دور إداري وفني بحت. تجتمع لجنة الإدارة الفنية مرة واحدة على الأقل كل ربع سنة ميلادية في الأردن أو أي مكان آخر يتفق عليه بين الطرفين ويمكن الدعوة لإجتماعات إضافية من قبل الرئيس بناءً على طلب السلطة أو المتعاقد وإبلاغ الأعضاء قبل الإجتماع بأسبوع على الأقل، ومن المتوقع إعقاد مزيد من الإجتماعات خلال فترة العمليات (مثلاً الحفر/ الفحوصات). قد يدعو المتعاقد أو السلطة أي مرحلة من العمليات إلى إجتماعات فنية إضافية والتي يجب عدم تأخير تنظيمها. بدون المساس بحقوق وواجبات المتعاقد وإدارة الأعمال اليومية للعمليات البترولية. تقوم هذه اللجنة بالوظائف التالية:

ستقوم لجنة الإدارة الفنية بدراسة القضايا التالية وصياغة التوصيات بشأنها وتقديمها للمشغل كما يلي:

(١) دراسة برامج وموازنات التنقيب المقترحة المقدمة وفقاً للمادة الرابعة (٤) (ب، ج) ضمن الفترات الزمنية الواردة في المادة (٤) (ب، ج)

محكمة العدل

(٧) دراسة برامج التقييم المقترحة المقدمة وفقاً للمادة الثالثة (٣) (ج) (٣) ضمن الفترات الزمنية الواردة في المادة (٣) (ج) (٣).

(٣) دراسة برامج وموازنات أعمال التفتيش والتطوير والإنتاج السنوية وأي تعديلات عليها والمقدمة وفقاً للمادة (٣) (ج) (٣) ضمن الفترات الزمنية الواردة في المادة (٣) (ج) (٣).

(٤) دراسة جداول الإنتاج السنوي وأي مراجعات عليها مقدمة وفقاً للمادة (٣) (ج) (٣) ضمن الفترات الزمنية الواردة في المادة (٣) (ج) (٣).

(٥) أن تدرس التخفيضات المقترحة من قبل المتعاقد حسب ما ورد في المادة الخامسة (٥).

#### (ب) اللجنة التوجيهية للسلطة NSC .

يتركب على سلطة المصادر الطبيعية خلال سنتين (٣٠) يوماً من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية أن تشكل لجنة توجيهية للسلطة ومخطط ممثلوا سلطة المصادر الطبيعية مع المتعاقد لتوفير منبر للاتصال والتعاون مروراً بالمراحل اللاحقة وستكون اللجنة التوجيهية هي المحور الأساسي لكافة الموافقات أثناء العمليات .

وسكون هدف هذه اللجنة هو تقديم المساعدة والإشراف والموافقة على كافة الأعمال التي ينفذها المتعاقد داخل الأردن سواء في مرحلة التفتيش أو الإنتاج يتركب على هذه اللجنة أن تقوم بعملها في كافة مراحل العمل لضمان النزاهة، وعليها أن تتخذ القرارات الحاسمة وفقاً لشروط هذه الاتفاقية والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة.

#### (١) تشكيل اللجنة التوجيهية:

تتكون هذه اللجنة من عدة موظفين من سلطة المصادر الطبيعية وتشمل مؤهلاتهم التخصصات التالية:

المهارات الفنية: الجيولوجيا، الجيوفيزياء، الهندسة، المعرفة بالعمليات والإنتاج ومن المحتمل أن يضم ممثلوا السلطة في لجنة الإدارة الفنية إلى هذه اللجنة.

مهارات الإدارة والمحاسبة: المحاسبة، المالية المعرفة بمقود المشاركة في الإنتاج، الموارد البشرية ونقل التكنولوجيا والتدريب عليها.

#### (٢) دور اللجنة التوجيهية للسلطة NSC

بدون الإخلال بحقوق والتزامات المتعاقد لإدارة العمليات البترولية ستقوم اللجنة بالوظائف التالية: تراجع اللجنة وتوافق للمتعاقد على النقاط التالية:

(١) برامج وموازنات التفتيش المقترحة المقدمة وفقاً للمادة الرابعة (٤) (ب، ج) ضمن الفترات الزمنية الواردة في المادة (٤) (ب ، ج)

(٢) برامج التقييم المقترحة المقدمة وفقاً للمادة الثالثة (٣) (ج) (٣) ضمن الفترات الزمنية الواردة في المادة (٣) (ج) (٣).

(٣) برامج وموازنات أعمال التفتيش والتطوير والإنتاج السنوية وأي تعديلات عليها والمقدمة وفقاً للمادة (٣) (ج) (٣) ضمن الفترات الزمنية الواردة في المادة (٣) (ج) (٣).

(٤) جداول الإنتاج السنوي وأي مراجعات عليها مقدمة وفقاً للمادة (٣) (ج) (٣) ضمن الفترات الزمنية الواردة في المادة (٣) (ج) (٣).

(٥) للتخفيضات المقترحة من قبل المتعاقد حسب ما ورد في المادة الخامسة (٥) .

(٦) مراجعة محاسبة التكاليف والمصاريف الواردة في الملحق (ج) من هذه الاتفاقية والموافقة عليها وتقديم المشورة والتوصيات إلى المتعاقد بخصوص الطرق المحاسبية وحفظ سجلات وتقارير العمليات البترولية.

(٧) مراجعة استرداد التكلفة المتعلقة بتنفاق المتعاقد والموافقة عليها.

(٨) مراجعة أي بنود أخرى تتعلق ببرنامج العمل و / أو الإنفاق التي يقدمها المتعاقد للسلطة والموافقة عليها.

(ج) إن متطلبات وتوقيت الموافقات من قبل اللجنة التوجيهية للسلطة كما هي واردة في المادة الرابعة ( ٤ ) .

(د) تدفع كافة الرواتب والمصاريف والتكاليف التي تخص الموظفين داخل لجنة الإدارة الفنية واللجنة التوجيهية للسلطة من قبل هيئاتهم، إلا إذا أُنقذ على غير ذلك.

مكتبة الجمعية

## المادة السابعة

## تنفيذ العمليات

(أ) يترتب على المتعاقد والشركة المشغلة المعنية تنفيذ عمليات البترول بحد حسب شروط الاتفاقية وحسب الأسس المقبولة عامة في صناعة البترول الدولية ويجب أن تكون نشاطات المتعاقد مصممة لتحقيق عمليات بترولية فعالة وأمنة وإقتصادية للحصول على أقصى مردود إقتصادي من البترول في المنطقة.

(ب) يترتب على المتعاقد أن يعيد بوزارة العمليات البترولية بموجب الاتفاقية لمدير تقدير فنياً (المدير العام) ويجب إعلام السلطة باسم المدير العام هذا حال تعيينه ويجب أن يمنح المدير العام صلاحيات كافية لتنفيذ أية أنظمة قانونية صادرة أو تصدر فيما بعد تطبيق بموجب هذه الاتفاقية وأن يكون خاضعاً لها.

(ج) إذا كان المتعاقد مؤلفاً من أكثر من جهة فعلى المتعاقد تعيين جهة واحدة لتكون المشغل عن المتعاقد وباستثناء ما ورد ذكره هنا يكون المشغل هو المسؤول الوحيد عن تنفيذ العمليات بموجب هذه الاتفاقية وعن تمثيل المتعاقد تجاه السلطة يعين المتعاقد بموجب هذه الاتفاقية كالمشغل المبني ويكون أي تعيين آخر من قبل المتعاقد لمشغل آخر خاضع لموافقة السلطة الخطية. ويجب أن تكون كافة أعمال المشغل خلال تنفيذ الأعمال البترولية مطابقة لشروط هذه الاتفاقية وتكون كافة التكاليف والمصاريف والمصروفات المتكبدة من قبل المشغل تنفيذاً للعمليات البترولية قابلة للاسترداد كما هو مبين في هذه الاتفاقية وكان المشغل هو المتعاقد إلا أن هذا الشرط يجب أن لا يفسر لكي يسمح بإزدواجية التعويض عن التكاليف والمصاريف والمصروفات. وإذا كان المتعاقد مكوناً من أكثر من جهة واحدة فيجب تزويد السلطة بنسخة عن اتفاقية التشغيل المشترك وأي تعديلات عليها بعد توقيعها.

(د) في حالة الحوادث الطارئة يترتب على المتعاقد إتخاذ كافة التدابير الضرورية لعلاج الحادث الطارئ وسترد كافة التكاليف والمصاريف والمصروفات التي يتكبدها المتعاقد في ذلك حسبما هو وارد في المادة الثالثة عشر (١٣) (أ) والمادة الرابعة والعشرون من هذه الاتفاقية عند إعلان المتعاقد عن حالة طوارئ يتوجب عليه إعلام السلطة بالسرعة الممكنة.

(هـ) تكون كافة الإلتزامات الواجب تنفيذها والعمل بها من قبل المتعاقد بموجب هذه الاتفاقية بالتكاليف والتضامن في حالة كون المتعاقد مكون من أكثر من جهة واحدة.

(و) قبل البدء بأعمال الحفر، يعقد المتعاقد إجتماعات فنية مع لجنة الإدارة الفنية لمناقشة وعرض الاقتراح البترولي ويجب أن يشمل هذا العرض إحداثيات الهدف والخطوط الزلزالية والمقاطع العرضية والتنبؤات الجيولوجية وتصميم تغليف المقترح والمجسات الكهربائية الكاملة وغيرها. سيتم (عرض البئر) المكتوب إلى اللجنة التوجيهية للمصادقة عليه قبل ثلاثين (٣٠) يوماً من بداية حفر البئر. وتقوم اللجنة بالموافقة على الاقتراح خلال سبعة (٧) أيام من تاريخ إسئلامها له،

ومن المفهوم أن أية إنحرافات أساسية عن إقتراح البئر المعتمد بإستثناء حالات الطوارئ سيتطلب موافقة مسبقة من اللجنة التوجيهية للسلطة وقد تشمل هذه الإنحرافات تغير أساسي في مكان البئر وتصميم التغليف أو العمق النهائي وبالتالي يحتاج إلى مصادقة اللجنة التوجيهية.

(ز) خلال عمليات الحفر والمسح الزلزالي يقدم المتعاقد تقارير يومية عن سير العمليات إلى السلطة ويمكن عقد إجتماعات فنية إضافية عند الضرورة وفقاً لأحكام المادة السادسة (٦) (أ) تستطيع السلطة تعيين أو إعارة موظفين فنيين لأغراض التدريب خلال عمليات الحفر والمسح الزلزالي ويجب التعاون مع هؤلاء الموظفين وكأئيم موظفو المتعاقد الخاصين وسيتم دفع رواتبهم من قبل السلطة إلا في حال الإقتراح المشترك أن تكون هذه الرواتب جزءاً من ميزانية التدريب السنوية.

محرراً في الرياض

### المادة الثامنة مساعدات السلطة

توافق السلطة على توفير مساعدات التالية للمتعاقدين:

- (أ) يترتب على السلطة إلى الحد الذي تستطيعه أن تساعد المتعاقد في الحصول على جميع الأذونات والتسجيلات والرخص وتصاريح العمل والتأشيرات من الحكومة الأردنية وجميع الموافقات أو الحقوق الأخرى التي تلزم لتنفيذ العمليات البترولية بمقتضى هذه الاتفاقية.
- (ب) يترتب على السلطة أن تساعد المتعاقد حسب طلبه وعلى نفقته الخاصة في الحصول على حقوق الإستعمال أو حقوق المرور في الأراضي المملوكة ملكية خاصة كما يلزم فيما يتعلق بالعمليات البترولية شريطة أن تسجل الحقوق والممتلكات المكتسبة باسم السلطة.
- (ج) في حالة عدم التوصل إلى ترتيبات طوعية مباشرة مع أصحاب الأراضي المتأثرين، يترتب على السلطة أن تمارس، بواسطة الأردن، حق نزاع الملكية للحصول على الحقوق في الأملاك المذكورة إذا كان ذلك ضرورياً من أجل العمليات البترولية. في هذه الحالة يترتب على المتعاقد أن يعرض السلطة لدى التملك للتكلفة المدفوعة لحقوق الملكية هذه.
- (د) يترتب على السلطة، إذا طلب المتعاقد ذلك، أن تتكبد ممثلاً متفرغاً أو أكثر (حسب للتوفير) لمساعدة المتعاقد شريطة أن يتحمل المتعاقد التكاليف المعقولة لممثل السلطة أو الممثلين المذكورين بمبالغ يتفق عليها بين الطرفين مقدماً.
- (هـ) على السلطة أن تتخذ مباشرة كافة الإجراءات الضرورية بعد تاريخ التوقيع لتعطي هذه الاتفاقية قوة القانون وأثره الكامل في الأردن.
- (و) في حال نشوء نزاع حدودي سواء داخلياً داخل حدود الأردن أو خارجياً مع الحدود المجاورة للمملكة العربية السعودية (الملحق أ)، ستتخذ السلطة حالاً كافة التدابير الممكنة لضمان حل هذا النزاع وستعمل السلطة في حدود طاقتها لمساعدة المتعاقد في الحصول على كافة الأذونات والموافقات والحقوق اللازمة لتنفيذ العمليات البترولية.

### المادة التاسعة امتيازات السلطة

- (أ) يكون للسلطة حق الدخول دون قيد وعلى مسؤوليتها وحدها إلى المنطقة المغطاة بهذه الاتفاقية وإلى مسرح العمليات البترولية الجارية فيها. ويحق للسلطة فحص ومراجعة كل موجودات وكتب ودفاتر وسجلات المتعاقد وكافة المعلومات المحتفظ بها من قبله وإجراء عدد معقول من المسوحات والرسومات والاختبارات من أجل تطبيق حقوقها بموجب هذه الاتفاقية. وتعطى السلطة مساعدة معقولة من قبل وكلاء ومستخدمي المتعاقد لكي يتم تجنب تعريض سلامة العمليات البترولية وفعاليتها للخطر أو إعاقتها. ويترتب على المتعاقد أن يقدم للسلطة كل الإمتيازات والتسهيلات الممنوحة لمستخدميه في الحقل وتوفير إستعمال مساحة معقولة من المكاتب والمساكن المؤثثة بشكل مناسب في الحقل دون مقابل بغرض تسهيل تحقيق أهداف هذه المادة.
- (ب) إذا قررت السلطة أن أياً من مستخدمي المتعاقد أو مستخدمي المتعاقدين الفرعيين قد تصرفوا بشكل يخالف العادات والقوانين والأنظمة واللوائح الأردنية أو من شأنه أن يضر بالتنفيذ السليم للعمليات البترولية فيترتب عليها إعلام المدير العام للمتعاقدين خطياً مطالبة بأبعاد هذا المستخدم من العمليات البترولية مع إبداء الأسباب لذلك.

مجلس الوزراء

## المادة العاشرة

## ملكية الموجودات وإستعمال الممتلكات

(أ) تصبح جميع موجودات المتعاقد في الأردن الثابتة أو المنقولة. والتي يحق للمتعاقد بخصوصها إسترداد الكلفة للغاز ونفط الكلفة بموجب إكتشاف تجاري، ملكاً للسلطة في الوقت أو الأوقات المحددة أدناه وبدون كلفة إضافية عليها إلا إذا نص على غير ذلك بالتحديد في هذه الإتفاقية.

١- تصبح الأرض في الأردن ملكاً للسلطة حال شرائها.

٢- تصبح كل الموجودات الثابتة أو المنقولة الأخرى التي حصل عليها المتعاقد ملكاً للسلطة في نهاية ربع السنة التي يكون فيها المتعاقد قد إسترد كلفة هذه الموجودات.

(ب) تنتقل ملكية البترول المخصص للمتعاقد بمقتضى المادتين الثالثة عشر والخامسة عشر وكذلك المخاطرة المرتبطة به للمتعاقد في النقطة التي تتم بها عملية القياس لأغراض مقاييس المشاركة في الإنتاج.

(ج) يحق للمتعاقد و/ أو الشركة المشغلة أن يستعمل بدون مقابل أي أرض في الأردن تملكها السلطة أو الأردن وتكون لازمة بدرجة معقولة للقيام بعمليات بترولية.

(د) تبقى المعدات والموجودات التي يتم الحصول عليها فقط لأجل العمليات البترولية التي يقوم بها المتعاقد في حوزة المتعاقد، ويحق له وحده استعمال هذه المعدات والموجودات في منطقة الأزرق على أن يقوم المتعاقد بدفع أجره مقطوعه سنويته لإستخدامه منشآت التخزين في حقل حمزه وذلك عندما يصل مستوى الإنتاج: ٥٠٠ برميل يومياً أو أكثر ( محسوبة لمدة ثلاثون يوماً) مقابل مبلغ وقدره ( ١٥٠٠٠ ) خمسة عشر ألف دولار أمريكي.

وطالما أن هذه المعدات والموجودات تستعمل فقط للعمليات البترولية يترتب على المتعاقد المحافظة على المعدات والموجودات بحوزته بحالة سليمة مع الأخذ بعين الإعتبار الإستهلاك الطبيعي بموجب الأساليب المعتادة عامة في قطاع صناعة النفط، ولا يجوز التصرف بهذه المعدات والموجودات في غير أوجه العمل للمعاد أو نقلها خارج الأردن بدون موافقة السلطة الخطية المسبقة.

(هـ) لا تنطبق أحكام هذه المادة العاشرة على الموجودات والمعدات المستأجرة والمستعملة في العمليات البترولية والتي تكون ملكاً للغير.

(و) إذا رغب المتعاقد أو رغبته السلطة في إستعمال المعدات أو الموجودات المذكورة أو في الإنكفاء من الطاقة الفائضة لغط أنابيب أو تسهيلات التصدير التي تتصل بعمليات لا تتعلق بالمنطقة، فإنه يتوجب على الطرفين أن يتفقا مسبقاً على أي إستعمال كهذا بما في ذلك التعرفه التي يجري إستخدامها.... الخ.

(ز) للمتعاقدين الحق في الحصول الكامل إلى كافة التقارير والمعلومات الورقية والرقمية المتعلقة بجميع جوانب وكافة الآبار الأخرى ضمن منطقة الأزرق. وتكون هذه المعلومات للإستعمال

للحصري للمتعاقد ( وتراعي المتعاقد ) خلال فترة سريان هذه الإتفاقية. وعند إنتهاء هذه الإتفاقية تعود هذه المعلومات وأي تفسيرات تتعلق بها إلى سلطة المصادر الطبيعية.

تضع السلطة مجموعة كاملة من الوثائق والمستندات والمعلومات الرقمية بحوزة المتعاقد خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ النفاذ. ويلتزم المتعاقد بدفع كلفة تصوير ونقل هذه الوثائق والمعلومات وفقاً للمادة الحادية والعشرون.

(ح) يكون للمتعاقد حق الوصول الكامل إلى كافة المرافق والمعدات والتجهيزات المرتبطة بحقل حمزة والآبار الأخرى أو التجهيزات الواقعة ضمن منطقة الأزرق كما جاء بيانه تفصيلياً في المادة الخامسة والثلاثون.

(ط) من المعلوم أن كافة المعدات والمرافق الموجودة في منطقة الأزرق وملتزمة بالعمليات البترولية وبدءاً من تاريخ النفاذ تبقى ملكاً للدولة وأن المتعاقد لن يقوم بإحداث أي ضرر بها أو بيعها أو رهنها أو إستجارها أو نقل المعدات إلى فريق ثالث (للغير) دون الموافقة المسبقة للسلطة.

(ي) وبالمثل لن تقوم السلطة / للدولة بإحداث أي ضرر أو بيع أو رهن أو إستجار أو نقل لأي من المرافق والتجهيزات البترولية الموجودة بدون الموافقة المسبقة.

(ك) سيتلقى المتعاقد الدعم الكامل من شركة البترول الوطنية والسلطة في الوصول إلى المعلومات التاريخية من الحقل والمرافق والعمليات، وهذا يشمل دون الحصر التالي: تفاصيل العقود مع شركات الأخرى، الموظفون المتعاقدون، البئر، معلومات حول ضغط الآبار والإنتاج، بحق للمتعاقد الوصول إلى كافة المعلومات الأصلية / حول الحقل بحيث يتسنى له الحصول على نسخ للتقييم.

مجلس الوزراء

## المادة الحادية عشر

## خط أو خطوط الأنابيب والتجهيزات

(أ) يحق للمتعاقدين بناء وتشغيل خط أو خطوط أنابيب لنقل البترول وما يرتبط بها من تجهيزات، ويترتب على السلطة تقديم كل مساعدة للمتعاقدين في الأمور المتعلقة بالقانون الأردني وحقوق المرور.

(ب) يترتب على السلطة أو الأردن أن تقدم للمتعاقدين بدون كلفة ولمدة هذه الاتفاقية، أي خط (خطوط) أنابيب أو حقوق مرور أو حقوق إستعمال أسطح الأراضي المملوكة أو التي تخضع لسيطرة السلطة أو الأردن أو لسلطتهما القضائية.

يحق للمتعاقدين في منطقة الأزرق إستخدام كافة التجهيزات الحالية المرتبطة بحقل حمزة، وهي تشمل دون الحصر كافة خطوط الأنابيب وتجهيزات التخزين والفصل والطرق الداخلية والحدود وروؤس الآبار والصمامات وأماكن الإقامة والمكاتب في الموقع. وعند تشغيل هذه التجهيزات يتحمل المتعاقد مسؤولية إدارتها وصيانتها الدورية لمزيد من المعلومات في المادة الخامسة والثلاثين، ولتفادي الشك لا يدفع المتعاقد أي مصاريف تتعلق بممارسته حق الإنقاذ هذا.

(ج) تقدم السلطة أو الأردن للمتعاقدين التسهيلات للحصول على الأذونات والرخص والحقوق الضرورية لتنفيذ المتعاقد للعمليات البترولية بما في ذلك حق حفر آبار الماء العذب وإستعمالها كما هو مطلوب للمتعاقدين، وضمن المعقول، للسير في العمليات البترولية بمقتضى هذه الاتفاقية.

(د) في حال وافقت السلطة / الدولة / المصفاة والمتعاقد على أن تقوم السلطة / الدولة / المصفاة بشراء السوائل والغاز من المتعاقد عند رأس البئر / تجهيزات التخزين، عندها تكون السلطة / الدولة / المصفاة مسؤولة عن النقل وتكرير هذه الهيدروكربونات. وهذا قد يشمل نقل السوائل بالمصهاريج أو في حال زيادة الكميات ومعدل الضخ العالية إنشاء خطوط الأنابيب اللازمة.

(هـ) في حال الحاجة إلى المياه و/ أو الكهرباء للعمليات، ينبغي التنسيق مع السلطة / الشركة المعنية بذلك لتوفيرها. ستقدم السلطة المساعدة حيثما كان ذلك ممكناً.

## المادة الثانية عشر

## العمليات بعد الإكتشاف التجاري

عندما يصل الإنتاج الإجمالي للمرء الأولي لكامل منطقة الأزرق (٢٠٠٠) ألفي برميل يومياً (مصوبة على مدار شهر كامل) يقوم المتعاقد والسلطة بإنشاء شركة تشغيلية.

(أ) لدى تقديم وإتفاق الأطراف على خطة التطوير "خطة التطوير" وموافقة الفريقين عليها بخصوص أول إكتشاف تجاري في المنطقة بإنشاء شركة تشغيلية في الأردن من قبل السلطة والمتعاقد (شركة عمليات JOPC البترول الأردنية). عقد شركة النفط الأردني مرفق في الملحق (ح).

(ب) على المتعاقد أن يقدم لمجلس إدارة الشركة خلال تسعين (٩٠) يوماً بعد الإعلان عن أي إكتشاف تجاري مرفق المادة الثالثة (ج) (٥) على أن يقدم للجنة التوجيهية برنامج العمل والموازنة الكلية لتطوير هذا الإكتشاف التجاري بالإضافة إلى برنامج التطوير والموازنة لبقية السنة الميلادية الحالية. وقد يتم مناقشة هذه البرامج والخطط مسبقاً مع لجنة الإدارة الفنية كما هو وارد في المادة السادسة. ويترتب على المتعاقد خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من إستلام هذه الخطة أن يضمن تنفيذها.

(ج) وفي الأول من شهر كانون الأول من كل سنة ميلادية كحد أدنى بعد أول إنتاج تجاري أولي يقدم المتعاقد بإعداد وطرح خطة الإنتاج السنوية، وبرنامج العمل والموازنة السنوية على اللجنة التوجيهية للسلطة وذلك لكل منطقة إنتاج للسنة الميلادية التالية. وفي نفس الوقت بالنسبة لمنطقة الإنتاج التي لم يحدث فيها إكتشافاً تجارياً أولاً، على المتعاقد أن يعد ويقدم للجنة NSC برنامج العمل والموازنة السنوية للتطوير بالنسبة للمنطقة التي تم تطويرها، يجب أن تكون هذه البرامج والخطط العملية والإنتاجية قد تم الموافقة عليها من قبل اللجنة التوجيهية للسلطة كما هو وارد في المادة السادسة.

(د) وطبقاً لهذه المادة (١٢) تخول وتلزم شركة النفط الأردني نيابة عن المتعاقد تنفيذ برامج العمل وموازنة مناطق الإنتاج.

إن أي تعديل لبرنامج العمل والموازنة عدا زيادة المصروفات في الميزانية بما يتعدى الانفاق ١٠% من قيمتها وتحتاج إلى موافقة مسبقة من اللجنة التوجيهية للسلطة.

وفي حالات طارئة تتعلق بالأرواح أو الأملاك وتستطيع شركة النفط الأردني وبدون موافقة مجلس الإدارة أن تتخذ الخطوات الضرورية المطلوبة للسيطرة على حاله الطارئ وتكاليفها وتكون من ضمن الكلفة التقنيه للإسترداد.

مكتبة

(هـ) يخول المتعاقد بأن يبقى تحت تصرفه في حساب بنك خارج الأردن يتعامل مع البنك المركزي الأردني لدعم الأجنبي المقدم من المتعاقد. وتستخدم السحوبات من هذا الحساب لشراء البضائع والخدمات المطلوبة في الخارج وللتحويل لبنك أردني محلي في عمان المبالغ المطلوبة لتغطية المصاريف بالدينار الأردني المتعلقة بنشاطاتها وفق هذه الاتفاقية. وفي مثل هذا التحويل يتم حسب سعر التحويل المحدد في المادة (٢٨) وخلال (٣٠) يوماً بعد نهاية السنة الميلادية يتم المتعاقد للسلطات المصرفية المسؤولة في الأردن بيان موقع من شركه محاسبية عالميه معروفه يبين حساب الدفعات والسحوبات من الحساب والرصيد المتبقي نهاية السنة الشمسية.

## المادة الثالثة عشر

## إسترداد التكاليف والنفقات والمشاركة في الإنتاج

(أ) النفط الخام المخصص لإسترداد الكلفة:

يحق للمتعاقد أن يسترد ١٠٠% من التكاليف المقررة من النفط المخصص لإسترداد الكلفة. ويجب أن يخضع إسترداد هذه التكاليف السقف ٧٠% أو ٥٠% حسب كيفية صرف هذه التكاليف. (أ) (١) يحق للمتعاقد أن يتسلم كمية من النفط الخام كل سنة ميلادية بموجب هذه المادة الثالثة عشر (١) (ويشار إليها لاحقاً "بنفط الكلفة") وذلك من أجل تغطية كافة التكاليف والنفقات التي يتكبدها بخصوص جميع العمليات البترولية. إن كمية نفط الكلفة التي يحق للمتعاقد أن يتسلمها خلال أي سنة ميلادية بموجب هذه المادة الثالثة عشر (١) مساوية لكمية النفط الخام الذي يساوي قيمته مجمل الكلفة والنفقات القابلة للإسترداد من قبل المتعاقد خلال هذه السنة الميلادية بموجب شروط هذه الاتفاقية، على أنه لا يحق للمتعاقد إستلام أي كمية من نفط الكلفة بموجب هذه المادة الثالثة عشر (١) تتجاوز ما نسبته سبعون بالمائة (٧٠%) أو خمسون بالمائة (٥٠%)، حسب طبيعة الإنتاج - (أنظر ملاحظة (٤) من هذه المادة) من مجموع النفط الخام المنتج والموفر من المنطقة في أي سنة ميلادية وغير المستعمل في العمليات البترولية.

يتم إسترداد مجمل الكلفة والنفقات المتكبدة من قبل المتعاقد بخصوص العمليات البترولية بالطريقة المبينة أدناه وبالترتيب التالي:

- ١- جميع نفقات التشغيل المتكبدة بعد الإنتاج التجاري الأولي من أول إكتشاف تجاري قابله للإسترداد خلال السنة الميلادية التي يتم فيها تكبد هذه المصاريف.
- ٢- تكون نفقات التنقيب بما في ذلك النفقات المترتبة قبل بداية الإنتاج التجاري الأولي من أول إكتشاف تجاري قابله للإسترداد إما خلال السنة التي تم تكبد هذه النفقات بها أو السنة الميلادية التي يبدأ بها الإنتاج التجاري الأولي.
- ٣- تكون مصاريف التطوير بما في ذلك المصاريف المترتبة قبل بداية الإنتاج التجاري الأولي من أول إكتشاف تجاري قابله للإسترداد ابتداء من السنة الميلادية التي تم بها تكبد هذه المصاريف أو السنة الميلادية التي يبدأ بها الإنتاج التجاري الأولي أيهما نلي الأخرى.
- ٤- إذا زلت قيمة التكاليف والنفقات والمصاريف القابلة للإسترداد بموجب الفقرات (١) (١)، (٢)، (٣) أعلاه عن قيمة سبعين بالمائة (٧٠%) من مجمل كمية النفط الخام المنتج والموفر من المنطقة في تلك السنة الميلادية والتي لا تستعمل في العمليات البترولية فإن مقدار الزيادة في الكلفة والمصاريف والنفقات تدور للإسترداد خلال السنة أو السنوات الميلادية المقبلة وتعتبر كما لو أنها أنفقت خلال السنة أو السنوات الميلادية التالية إلى أن تسترد بالكامل.

مكرر من الأصل

(١) (٢) لأغراض تحديد تصنيف كل التكاليف والمصروفات والنفقات من أجل إسترادادها تطبيق المعايير التالية:

(١) "نفقات التنقيب": تعني كل النفقات والتكاليف والمصروفات المتكبدة بخصوص أو من أجل عمليات التنقيب بما فيها التكاليف والنفقات والمصروفات المتكبدة قبل تاريخ النفاذ ولكن بتاريخ توقيع الاتفاقية أو بعده، بما فيها المبلغ المدفوع إلى سلطة المصادر الطبيعية للمعلومات المزودة للمتعاقد حسب المادة الحادية والعشرون من هذه الاتفاقية. وتشمل هذه النفقات دون الحصر ما يلي: تكاليف الموارد البشرية، والأجور وتكاليف المكتب والموظفين المحليين، المكافآت والملاوات، المسح الزلزالي وكافة المصاريف الأخرى المرتبطة بالتنقيب مثل الحفر والفحوصات ومتابعة العمل الفني.

(٢) "نفقات التطوير": وتعني كافة النفقات المتكبدة المتعلقة من أجل عمليات التطوير باستثناء مصروفات التشغيل.

(٣) "مصاريف التشغيل": وتعني كافة التكاليف والمصاريف المتكبدة والمتعلقة من أجل عمليات الإنتاج بعد كل إنتاج تجاري أولي من أي إكتشاف تجاري.

(٤) (٣) من المعلوم أنه يمكن تكبد مصاريف التطوير خلال فترة التنقيب أو فترة الإنتاج ويمكن تكبد نفقات التنقيب خلال فترة التطوير أو الإنتاج. كما أنه من المعلوم أنه إذا أخضعت أية بئر حُفرت خلال فترة التنقيب فيما بعد لعمليات التطوير فيمكن تصنيف كلفة هذه البئر بناءً على رغبة المتعاقد لتصبح نفقات تطوير.

(٤) (٤) حدود إسترداد الكلفة:

بحق للمتعاقد إسترداد مائة بالمائة (١٠٠%) من التكاليف المقررة من النفط المخصص لإسترداد الكلفة. ويخضع إسترداد هذه التكاليف لسقف السبعين بالمائة (٧٠%) أو خمسين بالمائة (٥٠%) حسب كيفية صرف هذه التكاليف.

(١) من المعلوم أن سقف إسترداد الكلفة يجب أن يقف عند حدود نسبة خمسين بالمائة (٥٠%) لكافة الإنتاج الإضافي والذي يتم الحصول عليه نتيجة الأعمال تحت سطح الأرض وضمن بئر موجودة (مثلاً إعادة دخول/ إعادة تحفيز أو حفر مائل لبئر موجودة، وذلك بتاريخ نفاذ هذه الاتفاقية) في إمتياز منطقة الأزرق.

(٢) من المعلوم أن سقف إسترداد الكلفة يجب أن يكون سبعين بالمائة (٧٠%) لكافة الإنتاج التراكمي الذي يتم الحصول عليه من خلال الأعمال على رأس البئر ضمن بئر موجودة أو من خلال حفر آبار جديدة في منطقة إمتياز الحوض. وهذا يتضمن تعديلات على أعمال مد الأنابيب السطحية والصمامات والتجهيزات، كما يشمل أيضاً كافة الأعمال الفنية المنفذة من قبل الموظفين (مواهب دول كامل أو ضمن عقد) إذا لم يكن ضمن عملية في آبار موجودة (حفر مائل أو لقي في بئر موجودة).

(٣) يضمن المتعاقد قياس فعالية الإنتاج الحالي والتراكمي ومن أية آبار/ محفوره منتجة في الحوض بحيث يمكن الحصول على معلومات دقيقة من الآبار.

(٤) تحتفظ السلطة بحقها في التدقيق على مستويات الإنتاج في منطقة الإمتياز.

(ب) النفط المنتج للمشاركة:

النفط المنتج للمشاركة يساوي مجمل كمية النفط الخام المنتج والموفر من المنطقة في سنة ميلادية وغير المستعمل في العمليات البترولية محسوماً منها مجمل كمية نفط الكلفة الذي يحق للمتعاقد استلامه خلال السنة الميلادية بمقتضى الفقرة (أ) أعلاه. يُخصص النفط المنتج للمشاركة للسلطة والمتعاقد ويتقاسمونه ويستلمانه حسب المعيار التدريجي التالي، حسب معدل الإنتاج اليومي للنفط الخام المنتج والموفر من المنطقة عن كل ربع سنة ميلادية.

(ب) (١) يكون الحد الأدنى لحصة الدولة من النفط المنتج للمشاركة هو أربعين بالمائة (٤٠%) ولحدود عشرة آلاف (١٠.٠٠٠) برميل يومياً. إن حصة النفط المنتج للمشاركة والمخصص للدولة والمتعاقد يستند للجدول الوارد في الملحق (ح).

(ب) (٢) يقاس المعدل الشهري الميلادي للإنتاج الإجمالي التراكمي من الحوض من خلال الجدول الوارد في الملحق (ح). يعرض هذا الجدول حصة الربح للنفط المنتج بين المتعاقد والدولة / السلطة. إذا كان المتعاقد يقوم ببيع النفط للخام لمصلحة سلطة المصادر الطبيعية، فإن الأرباح يجب قسمتها حسب هذه النسبة المئوية. عندما كان الإنتاج يتغير من شهر لآخر وبالتالي فإن حصة الربح ستتغير أيضاً على أساس شهري. ولتقادي أي شكوك ستكون الجداول الواردة في الملحق (ح) هي المرجع الوحيد لتحديد هذه النسب.

(ب) (٣) تكون حصة الربح بالنسبة للغاز المنتج تجارياً هي نفس الحصة المطبقة على برميل النفط، حيث التحويل المستخدم هو برميل واحد من النفط = ٥,٦ ألف قدم مكعب من الغاز. (إلا إذا إتفقت السلطة والمتعاقد على غير ذلك).

(ب) (٤) يترتب على المتعاقد خلال سبعة أيام قبل نهاية الشهر أن يقدم للسلطة تفصيلاً عن معدل الإنتاج الشهري من كل بئر من الآبار المنتجة في منطقة الإمتياز. يتم تقسيم الإنتاج حسب الأعمال تحت السطحية في الآبار الموجودة سابقاً والآبار الجديدة (مثلاً تبعاً لتغير مستويات إسترداد الكلفة من ٥٠% و ٧٠% على التوالي).

(ج) قيمة النفط الخام:

(ج) (١) تحدد قيمة النفط الخام النهائية لجميع أغراض هذه الاتفاقية لكل ربع سنة ميلادية، وكذلك القيمة المؤقتة حسب أحكام هذه الفقرة (ج).

(ج) (٢) لتقييم الربحية للنفط الخام تساوي معدل قيمة "نفط المرجع" (كما هي معرفة في أكتافه) لذلك الشهر مضافاً إليها أو محسوبة منها التعديل النوعي كما هي معرفة أكتافه. "يحدد نفط المرجع"، "التعديل النوعي" بالاتفاق المشترك بين السلطة والمتعاقد قبل تاريخ الإنتاج التجاري.

محضر اجتماع

الأولي. يحتفظ المتعاقد بحقه في الحصول على النفط الخام معاد التقييم إذا اعتبر أنه يستطيع الحصول على سعر بيع أفضل للنفط الخام.

(ج) (٣) في حالة غياب البيع ضمن الفقرة (ج) (٢) أعلاه، عاكسة على الأقل عشرة بالمائة (١٠%) من الحجم الإجمالي للنفط الخام من منطقة البيع للتصدير خلال ربع السنة الميلادية المعنية، تحدد القيمة بناءً على الاتفاق المشترك بين السلطة والمتعاقد. وفي غياب هذا الاتفاق المشترك بين الفريقين خلال ثلاثة شهور بعد نهاية ربع السنة الميلادية، فإن تحديد القيمة النهائية للنفط الخام للشحن بحراً عند نقطة التسليم تحدد من قبل خبير وفق المادة الرابعة والثلاثون (٢٤) (ي) مقارنة بما ينتج للتصدير في الخليج العربي والبحر الأحمر ومناطق الإنتاج الأخرى في الأردن، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل بما في ذلك تلك ذات الصلة بالفرع وشروط التسهيلات الإئتمانية.

(ج) (٤) لأغراض هذه الفقرة (ج) فإن "سعر التصدير" السعر الصافي على ظهر الناقل (فوب) الذي يتم تسلمه من نقطة التسليم من أطراف غير التابعين ضمن صفقات شراء خالية من المحاباة وبالعملة القابلة للتحويل بأسعار ثابتة أو بأسعار يتم تحديدها بمعادلات السعر بالاستناد على ممارسات السوق الحرة السائدة حينئذ باستثناء المقايضة أو البيع في السوق الأتية أو أي اعتبارات خاصة أخرى.

وتقتصر التعديلات الخاصة بالعمولات أو السمسرة على المبالغ التي لا تزيد عن النسب المتعارف عليها والسائدة في الصناعة النفطية العالمية بين طرفاء مستقلين وذلك بالنسبة لكميات النفط الخام المشمولة.

(ج) (٥) إذا توقع المتعاقد أن تحديد السعر باتفاق مشترك حسب الفقرة (ج) (٣) أعلاه سيكون لازماً للربع السنه الميلادية التالية لأن عليه لإيلاء السلطة بالسرعة الممكنة وقبل نهاية الربع السنه الميلادية الحاليه. وبعد التباحث بين السلطة والمتعاقد لتطوير المعلومات الحقيقية التي سيؤسس عليها التقييم الأولي، على المتعاقد أن يقترح على السلطة بصورة خطية السعر الأولي للنفط الخام الذي يطبق على الربع السنوي الميلادي الحالي. وعلى السلطة والمتعاقد أن يجتمعا بعد ذلك كلما كان ذلك ضرورياً ولكن في أي حال في موعد متأخر عن بداية ربع السنة الذي سيطبق فيه السعر. وذلك من أجل أن يتباحثا ويتفقا على السعر الأولي. وفي حال تأخر الفريقين في تحديد السعر الأولي يستمر تطبيق السعر المحدد استناداً للفقرة (ج) (٢) أعلاه أو (ج) (٣) أعلاه حسبما يكون الحال.

(ج) (٦) لدى التوصل إلى اتفاق مشترك على السعر النهائي إلى الذي سيطبق على ربع السنة الميلادية المعنية (كما هو مبين في الفقرة (ج) (٢) أعلاه) يتوجب إجراء تعديل ملائم بأثر رجعي على ربع السنة بالاتفاق بين السلطة والمتعاقد خلال سبعة (٧) أيام بعد الاتفاق على السعر. وفي حال تأخر الفريقين في تحديد السعر المحدد استناداً للفقرة (ج) (٢) أعلاه أو (ج) (٣) أعلاه حسبما يكون الحال.

ويتم إحتسابها على أساس سعر لندن المعروف بين البنوك (LIBOR) حسبما يعلنه بنك (ناشيونال ويستمينستر) لندن للودائع الشهرية في أول يوم عمل من الشهر والنقصان في الدفع الذي يقع فيه اليوم السابع للمذكور طيلة مدة الزيادة.

(ج) (٧) يقيم الغاز المنتج والمباع خلال ربع السنة الميلادية حسب متوسط السعر الصافي الذي تحصل عليه السلطة و/ أو المتعاقد عند نقطة التسليم لبيع هذا الغاز.

(ج) (٨) إذا أخفق أحد الأطراف الآخر بالإطلاع على سجلاته ودفائره لتحديد الأسعار التي إستلمها كمبيعات للتصدير فإن مبيعات ذلك الطرف لن تستغل في تحديد سعر التصدير.

(د) يترتب على المتعاقد خلال مدة لا تقل عن تسعين يوماً (٩٠) يوم قبل بداية نصف السنة الميلادية الذي يلي الإنتاج التجاري الأولي أن يجهز ويوزد السلطة بشرة يبين فيها توقعاته لكمية البترول الإجمالية التي يقرر المتعاقد على أنه في الإمكان إنتاجها وتوفرها ونقلها بموجب هذه الاتفاقية خلال نصف سنة وبأعلى معدل إنتاج فعال وطبقاً للقواعد المتبعة في قطاع صناعة النفط دون تكبد إنخفاضاً حاداً بمعدل الإنتاج أو إنخفاض في ضغط المخزون ويجب أن تكون هذه النشرة مطابقة لجدول الإنتاج المعتمد عن تلك السنة الميلادية.

ويجب أن تتضمن نشرة المتعاقد تقديرات لحصة السلطة وحصة المتعاقد من نفط الكلفة والنفط المنتج للمشاركة من كمية النفط الخام المتوقع إنتاجها وتوفرها والتي لا تستعمل في العمليات النفطية خلال نصف السنة المعنية ويترتب على المتعاقد بذل قصارى جهده لإنتاج الكمية المتوقعة لكل نصف سنة. وسيحاول المتعاقد جاهداً كل نصف سنة على إصدار النشرة.

(هـ) يحق للمتعاقد منفرداً خلال مدة هذه الاتفاقية أن يأخذ ويتصرف بحصته من البترول التي تخصص له بمقتضى المادة الثالثة عشر كما يحق له أن يحتفظ في الخارج أو أن يخرج جميع الأموال التي حصل عليها بما في ذلك عائداته من تصدير حصته من البترول أو بيعها.

(و) ١- يجب على المتعاقد، قبل المباشرة في الإنتاج التجاري الأولي بأثني عشر شهراً أو مدة أقل، أن يقدم للسلطة إجراءات مقترحة وأنظمة تشغيلية مرتبطة بها متضمنة جدولاً وتخزين وتحميل النفط الخام وأي بترول منتج من المنطقة. ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات والأنظمة المواضع الضرورية من أجل عمليات عادية وفعالة بما فيها (ولكن ليس حصراً) حقوق الفريقين ووقت التبليغ والحد الأدنى والأعلى من الكميات ومدة التخزين والجدولة والتوفير والكميات المهدورة ومسؤوليات الفريقين والرسوم والفرامات المفروضة والزيادة والنقصان في التحميل وإجراءات السلامة والطوارئ.

(و) ٢- على السلطة خلال ثلاثين يوماً من إستلامها مقترحات المتعاقد طبقاً للفترة السابقة أن تقيم ملاحظاتها وتوصي بأي تعديل على الإجراءات والأنظمة المقترحة. على المتعاقد أن يدرس هذه الملاحظات والتوصيات وعلى الفريقين خلال ستين يوماً (٦٠) من تقديم السلطة لملاحظاتها أن يتفقا على الأنظمة والإجراءات المطلوبة.

مجلس  
النفط  
والمعادن

(و) ٣- في حالة وجود أكثر من منطقة واحدة للإنتاج في المنطقة و/ أو أكثر من نوعية واحدة من النفط الخام في منطقة إنتاج واحدة فعلى السلطة والمتعاقد، ما لم يتفقا على مزج النفط الخام، أن يحملا من كل منطقة إنتاج و/ أو من كل نوعية من النفط الخام ما يتناسب مع ما يستحقه كل منهما من كل نوعية ومنطقة إنتاج.

(ز) تطبق الإجراءات التالية بخصوص نقصان أو زيادة التحميل حتى تاريخ إلغاؤها بواسطة الاتفاقية المتفاوض عليها بين السلطة والمتعاقد والمشار إليها في الفقرة (و). ومن المعلوم أنه من الممكن أن لا يتمكن أحد الفريقين (المحمل المتأخر) من وقت إلى آخر من أخذ كامل كمية النفط الخام المخصصة له، فإذا حدث ذلك يجوز الإستمرا في الإنتاج الكامل وذلك لمصلحة الفريق الآخر (المحمل المتأخر). وعلى المتعاقد أن يحتفظ بسجلات تحدد كمية التجهيزات أو التجهيزات التي يجب على المحمل المتأخر تعويضها في وقت لاحق لكي يتم التوازن بينه وبين المحمل المتأخر. ويقوم المتعاقد بعد ذلك بتخصيص نسب إضافية للمحمل المتأخر من المبيعات أو التحميل للتمكن من تحقيق هذا التوازن بأسرع وقت ممكن شريطة أن يبدل المتعاقد قسارى جهده لتخصيص هذه الكميات في أوقات وبوسائل من شأنها أن لا تسبب أي إخلال بالعمليات والمبيعات المنتظمة. ولا يجوز تحت أي ظرف من الظروف ولأغراض هذه الفقرة أن يلزم أي فريق بأخذ أقل من تسعين بالمائة (٩٠%) من كمية النفط الخام المخصص له، إلا إذا وافق على ذلك. ولا يجوز تحت أي ظرف من الظروف للمحمل المتأخر ولأغراض للتوازن المشار إليه هنا أن يلزم بدفع أو تعويض المحمل المتأخر عن إنتاج لم يأخذه أو يعوضه.

(ح) يجوز للمتعاقد استعمال أية كمية بترول تلزم للعمليات البترولية بما في ذلك الوقود وإعادة الضغط والحفاظ على الضغط وإعادة الدوران والإشعال والخسائر التي تتفقد بمقتضى هذه الاتفاقية دون أن يتحمل المتعاقد أي تكاليف أو أن يحاسب على ذلك من قبل السلطة. ولا يجوز إعتبار أية كمية بترول تستعمل بهذا الشكل كبترول لأغراض تحديد كمية نفط وغاز الكلفة والنفط المنتج للمشاركة الذي يحق للمتعاقد استلامه بمقتضى الفقرتين (أ) ، (ب) أعلاه أو غاز المتعاقد المنتج للمشاركة بمقتضى المادة الخامسة عشر.

(ط) تتم عمليات القياس بشكل صحيح لأغراض تحديد وتخصيص كميات البترول بين الفريقين بمقتضى الفقرتين (أ) ، (ب) أعلاه والمادة الخامسة عشر (مقاييس المشاركة في الإنتاج) وبشكل يتفق مع الأساليب المقبولة عامة والمستعملة في صناعة النفط العالمية، أخذاً بعين الاعتبار أنه بالإمكان القيام بقياسات أخرى لأغراض أخرى (بما في ذلك أجهزة قياسات ميدانية لتقدير معدلات إنتاج آبار منفردة) وليس من الضروري أن تطابق هذه المقاييس نفس المعايير التي تخص مقاييس المشاركة في الإنتاج. وتكون مقاييس المشاركة في الإنتاج سائدة بالنسبة لأغراض تحديد كميات النفط وتخصيص البترول بين الفريقين بمقتضى الفقرتين (أ) ، (ب) أعلاه والمادة الخامسة عشر بغض النظر عن أية فروقات وعن أية مقاييس أخرى سواء كانت ناتجة عن

فروقات في القياس أو عن استعمال وقود التشغيل أو عن الإنكماش أو عن فقدان لمي خطوط المواسير أو عن التبخر أو أسباب أخرى.

(ي) تتخذ مقاييس المشاركة في الإنتاج هذه عند مكان القياس أو في المكان أو الأمكنة التي يتفق عليها الفريقان من وقت لآخر. وفي حالة وجود عدة إكتشافات تجارية فإن السلطة والمتعاقد يدركان أنه لأغراض إحصائية يجب إجراء القياسات في كل منطقة ذات إكتشاف تجاري.

(ك) تحتفظ السلطة بحقها في تخصيص موظفين (بحد أقصى اثنين) إذا إعتبرت ذلك ضرورياً لمراقبة عمليات القياس في مكان التسليم ، بما فيه الإختبار الدوري للقياسات التي ينفذها للمتعاقدون. ومن المعلوم أن كافة الوثائق متوفرة للسلطة للقيام بهذا التفتيش.

(د) المشاركة في النفط أثناء عملية التفحوصات:

أ- يبقى النفط المنتج أثناء اختبار التفحوصات الإختبارية أو الحفر الروتيني (DST) لأي من الأبار (التنقيبية أو التقييمية أو التطويرية) داخل المنطقة ملكاً للدولة / السلطة ويجب إضافتها لتلك الكميات من الهيدروكربونات المنتجة كجزء من معدل الإنخفاض الأساسي في حقل حمزة.

ب- يتم المشاركة في النفط المنتج خلال إختبار البئر (EWT) كما هو مفصل في المادة الثالثة (٣) (ج) من أي بئر من آبار التنقيب أو التقييم أو التطوير داخل الحوض وذلك حسب قسمة الإنتاج المبنية في المادة (١٣) ومفصلة في الملحق (ح). ومن المعلوم لكلا الطرفين أن الغرض من إختبار البئر (IWT) هو تقييم الجدوى الاقتصادية بعيدة المدى للتجمع النفطي ولا تؤثر في البدء لفترة الإنتاج وفق هذه الاتفاقية. ولا يوجد إسترداد كلفة من مبيع النفط المنتج خلال (EWT) إلا إذا وافقت السلطة على غير ذلك.

يجب دراسة البرنامج المقترح قبل البدء بإختبار البئر (EWT) مع لجنة الإدارة الفنية للحصول على موافقة خطية من اللجنة التوجيهية للسلطة.

هكذا من العمل

المادة الرابعة عشر  
المكافآت والضرائب والمدفوعات الأخرى

## (أ) مكافآت التوقيع والإنتاج:

- (١) المتعاقد غير مسؤول عن أي مكافآت توقيع في أي مرحلة من مراحل هذا العقد.  
(٢) المتعاقد غير مسؤول عن أي مكافآت إكتشاف في أي مرحلة من مراحل هذا العقد بغض النظر عن عدد وحجم الإكتشافات التي يمكن أن تتم في منطقة الأزرق.  
(٣) المتعاقد غير مسؤول عن أي مكافآت تخص الشحنة الأولى في أية مرحلة من هذا العقد.  
(٤) يترتب على المتعاقد أن يدفع للسلطة المكافآت الإنتاجية والمفصلة في هذه المادة، وتدفع هذه المكافآت عندما يصل الإنتاج لمستويات معينة من الإنتاج التراكمي للنفط أو الغاز من منطقة العقد خلال مدة هذه الاتفاقية.

ولتفادي أي غموض، وهذا يعني الإنتاج التراكمي من كل منطقة الأزرق بغض النظر عن عدد الأبار/ الحقول المنتجة، أعلى الإنتاج الأساسي المتفق عليه من حقل "حمزة حصمة الدولة" والتي تم التحقق منها أثناء مدة إتفاقية المشاركة بالإنتاج هذه.

- ١- هذه المكافآت غير قابلة للإسترداد للكلفة.  
٢- مكافآت الإنتاج قابلة للدفع فقط مرة واحدة خلال كامل فترة هذه الاتفاقية. تبدأ مستويات الإنتاج التراكمية عند تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية وتزداد فقط عندما ينتج المتعاقد من الحقل (أعلى من المعدل المتفق عليه) أو يقوم بإكتشاف البترول والذي يتم إختباره بالطريقة الإختبارية المطولة (EWT) أو الذي يتم وضعه في الإنتاج.

٣- تدفع مكافآت الإنتاج فقط عند الوصول إلى معدلات تراكمية للنفط الخام أو الغاز الطبيعي وغير قابلة للإسترداد لكميات المعادلة لبراميل النفط. وبالتالي من الممكن الإنتاج التراكمي ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ برميل من النفط أو إنتاج ٣٣٦,٠٠٠ مليون قدم مكعب من الغاز من منطقة الإمتياز وبالتالي يتم دفع ما مجموعه ١٣,٨٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي إلى الدولة / السلطة. أما إذا تم إنتاج تراكمي ٢,٥٠٠,٠٠٠ برميل نفط عندها يتم دفع ما مجموعه ٣٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي (١٠٠,٠٠٠ دولار و ٢٥٠,٠٠٠ دولار) للسلطة / الدولة.

٤- تدفع المكافآت من المتعاقد للسلطة خلال خمس وأربعين (٤٥) يوماً بعد الوصول للنفط لأول مرة لمعدلات الإنتاج التراكمية.

٥- جدول دفع مكافآت الإنتاج:

إجمالي الإنتاج التراكمي للغاز من منطقة الأزرق (بالمليون قدم مكعب)	إجمالي الإنتاج التراكمي للنفط من منطقة الأزرق (براميل النفط)	المكافأة الواجبة الدفع للسلطة (بالدولار الأمريكي)
٢,٨٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
١٤,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠
٢٨,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
٥٦,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
١١٢,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
٢٢٤,٠٠٠	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
٣٣٦,٠٠٠	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠

بإستخدام معامل تحويل ٥.٦ ألف قدم مكعب من الغاز لكل برميل واحد من النفط.  
مثال: عند إنتاج ٦٠ مليون برميل نفط من الحوض عندها لا بد أن يدفع المتعاقد سبعة مكافآت مستقلة بمجموع ١٣,٨٥٠ مليون دولار إلى السلطة/ الدولة. ويجب أن تدفع هذه المكافآت عند الوصول لكل هدف من الإنتاج الإضافي (٥,٠٠٠,٠٠٠، ٢,٥٠٠,٠٠٠، ٥,٠٠٠,٠٠٠، ..... الخ).

## (ب) التدريب ونقل التكنولوجيا:

(ب) (١) يترتب على المتعاقد أن ينسق مع السلطة من أجل تزويدها بدورات تدريبية (وهذه الدورات إما أن تكون لدخل الأردن وخارجه) من أجل تطوير كادر السلطة وتدريبه ونقل التكنولوجيا للسلطة ودوائرها المختصة تبدأ خلال تسعين (٩٠) يوماً من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية. سيجتمع المتعاقد والسلطة مرة واحدة على الأقل سنوياً للإتفاق على تسقيف هذه الدورات والتدريب.

يجب أن تكون التكلفة الإجمالية لهذا التدريب خمسة وسبعين ألف دولار (٧٥,٠٠٠ دولار أمريكي) سنوياً. ويطبق هذا النظام خلال فترة الأربع سنوات الأولى وأية تمديدات لاحقة بهذا الخصوص. يحدد برنامج التدريب في إطار مشاور متبادل بين السلطة والمتعاقد. وينبغي للجنة التوجيهية للسلطة أن تعتمد هذه الدورات قبل البدء بتنفيذها.

(ب) (٢) يقوم المتعاقد بإدارة هذه الدورات ودفع تكاليفها (مثلاً المساعدة في الحجز لهذه الدورات وتقديم المساعدات للرجسية والإقامة والتنقل... إلخ) بالإضافة إلى دفع كافة المصاريف الأخرى مثل المكالمات الهاتفية ورسوم الحجز وفواتير الفنادق وحجوزات الطيران وذلك للموظفين

هكذا من الوصول

والمحاضرين. يقوم المتعاقد بإعداد ميزانية لسنوات التدريب والتي تشمل المصاريف الإدارية المقدرة للتدريب السنوي وبرنامج نقل التكنولوجيا.

(ب) (٣) كلا الطرفين المتعاقد والسلطة معاً أن يوفر مركزين رئيسيين للتدريب الفني لكبار السلطة. أحدهما سيكون مسؤولاً عن الإدارة الشاملة للعملية وهي مخولة للموافقة على البرنامج المقترح والمصادقة عليه. أما الثاني سيكون في مؤسسات المتعاقد والسلطة، المركز الرئيسي لكافة الأعمال اللوجستية.

(ب) (٤) في حال تجاوز الإنفاق مبلغ الخمس وسبعين ألف دولار (٧٥.٠٠٠ دولار أمريكي) سيتم إقتطاع المبلغ الزائد من السنة المالية التالية. وفي حال قلّ الإنفاق عن القيمة المذكورة سيتم ترحيل المبلغ المتبقي من الخمس وسبعين ألف دولار أمريكي إلى السنة المالية التالية.

(ب) (٥) لدفع مصاريف الدورات التدريبية ونقل التكنولوجيا سيكون المتعاقد ملزماً ضمن القوانين المتعلقة بتأسيس شركته أو تأسيس شركته الأم.

(ج) ضريبة الدخل:

يخضع المتعاقد إلى ضريبة مقدارها (١٥%) من مجموع المبالغ الخاضعة للضريبة ويستثنى من جميع الضرائب الأردنية والضرائب الأخرى ولا يخضع المناول لأية ضرائب جديدة خلال مدة العقد والعمليات البترولية الخاضعة للإتفاقية.

فيما عدا المكافآت والنفقات ومدفوعات أخرى منصوص عليها في هذه الإتفاقية يعفى المتعاقد والمتعاقدين الفرعين والمستخدمين الأجانب التابعة له ومساهموه وشركاؤه أو أية أطراف ذات علاقة بالمتعاقد من دفع كل أو أية ضرائب أو رسوم إمتياز أو مصروفات أخرى بما في ذلك ضرائب الإيجارات وضرائب المبيعات وضرائب صافي القيمة، والضرائب المخصصة، وضرائب الخدمات الاجتماعية، والضرائب المترتبة على العمليات والممتلكات سواء كانت نافذة المفعول حالياً أو مستوجبة في المستقبل إلى السلطة أو أية دائرة حكومية أخرى.

### المادة الخامسة عشر

#### الغاز

(أ) يحق للمتعاقد دون مقابل إستعمال الغاز المنتج من المنطقة للعمليات البترولية (بما في ذلك الكميات الضرورية للوقود وإستخراج الغاز وعمليات التنوير والإستخلاص الثانوي أو الثلاثي وإعادة الضغط أو المحافظة عليه).

(ب) يكون أي غاز مصاحب فائض عن الإحتياجات المعروفة في الفقرة (أ) أعلاه والذي لا يوجد له استعمال اقتصادي متوفر في جهاز الفصل للسلطة مجاناً.

(ج) أثناء القيام بالنشاطات المنصوص عليها بموجب هذه الإتفاقية، لا يجوز إشعال الغاز المصاحب وغير المصاحب بإستثناء الإشعال لأوقات قصيرة بقصد الفحوصات أو لأسباب تشغيلية بدون تفويض مسبق من السلطة. وفي حالة الغاز المصاحب يجب الحصول على تفويض من السلطة للإشعال بخصوص هذا الغاز الفائض عن الإحتياجات المعروفة في الفقرة (أ) أعلاه وليس له إستعمال إقتصادي وإختارت السلطة عدم أخذه بموجب الفقرة (ب) أعلاه.

(د) طبقاً للمادة الثالثة (ج) إذا أعلن المتعاقد عن إكتشاف بئر غاز (غير مصاحب) قابل للإنتاج، تجتمع السلطة والمتعاقد لتحديد فيما إذا كان هناك سوق تجارية لهذا الغاز داخل الأردن أو خارجه ويرر القيام بعمل تقييم لبئر إكتشاف الغاز المذكور لتحديد الإمكانية للتجارية لهذا الإكتشاف.

إذا ثبت أن هناك سوق تجاري لهذا الغاز بموجب أحكام هذه الإتفاقية، يبدأ المتعاقد بأعداد برنامج تقييم فيما يتعلق بالبئر المكتشف. وإذا لم يتوفر سوق تجاري لهذا الغاز بغض النظر عن أحكام المادة (٣) (ج)، لا يترتب على المتعاقد أي التزام لتقديم أي برنامج تقييم لغاز مكتشف إلى حين إتفاق المتعاقد والسلطة على أن برنامج التقييم للغاز المكتشف مبرراً إقتصادياً. لا ضروره إلى للتخلي بموجب المادة الخامسة من هذه الإتفاقية وطيلة مدة محافظة المتعاقد على سريان أي جزء منها وإلى حين تواجد سوق تجاري عن الأراضي التي تشكل بئراً أو آبار إكتشاف غاز.

(هـ) بعد تقييم وإعلان الإكتشاف التجاري من قبل المتعاقد بخصوص الإكتشاف لهذا الغاز وطبقاً للمادة (٣) (ج) يترتب على السلطة والمتعاقد أن يجتمعا لمناقشة ترتيبات تسويق هذا الغاز، إلا إذا إتفق الفريقان على غير ذلك بحيث يتم تسويق كل الغاز وإقتسام العوائد الناتجة عن بيعه وفقاً للفقرة (و) (ز) أدناه.

(و) "الغاز المنتج للمشاركة" يساوي الكمية الإجمالية من الغاز المنتج والموفر من المنطقة في أي سنة شمسية ولم يستعمل في عمليات البترول محسوماً منها الكمية الإجمالية للغاز التسمي بحق المتعاقد تسلمها خلال السنة الشمسية بموجب الفقرة (ز) أدناه.

يتم تقاسم كميات الغاز المنتج بين السلطة والمتعاقد بنفس الكميات المعادلة لبرميل النفط الخام (BOE) كما تم الإتفاق عليه للمشاركة في النفط الخام. وهذا تقريباً يعادل (٥٦٠٠) قدم مكعب من

هذه المادة

الغاز ويجب استخدام عامل التحويل هذا (٥,٦) ألف مرة إلا إذا إتفقت السلطة والمتعاقد على استخدام تحويل مختلف يستند للقيمة الحرارية النسبية.

مثال: عند معدل إنتاج تراكمي للنفط (١٢,٠٠٠) برميل حصة السلطة على الإنتاج بمقدار ٤٢٪. وهذا يعادل إنتاج غاز بمقدار ٦٧ مليون قدم مكعب في اليوم والتي إذا تم تحقيقها ستؤدي إلى إقتسام بنسبة ٤٢٪ حصة السلطة والباقي للمتعاقد.

(ز) بغض النظر عن أي تعارض مع أحكام المادة الثالثة عشر أعلاه فلن جميع التكاليف والمصاريف المتكبدة من قبل المتعاقد بخصوص التنقيب وتطوير وإنتاج وتسويق الغاز بما في ذلك نفقات التنقيب ومصاريف التطوير ومصاريف العمل وكل التكاليف والنفقات المباشرة وغير المباشرة الضرورية لمعالجة وتجفيف وضغط وتسييل وبحرين ونقل تنغز لنقطة أو نقل البيع مع كل التكاليف المتصلة باستخدام المستشارين والخبراء الآخرين لمراجعة المعلومات الهندسية ومعلومات أخرى وليقوموا بإجراء اختبارات علمية على الغاز لكي يجهزوا دراسات الجيودى والتحليلات التسويقية ويقدموا للمتعاقد نتائجهم وتوصياتهم، تستند من قبل المتعاقد عن طريق إستلام كمية من غاز ونفط للكلفة طبقاً لأحكام المادة الثالثة عشر بقيمة مجموع التكاليف والمصاريف. تستند من قبل المتعاقد عن طريق إستلام كمية من الغاز لها قيمة تساوي إجمالي النفقات والتكاليف "غاز الكلفة" بشرط أنه لا يحق للمتعاقد إسترداد أية كميات من الغاز الزائدة عن سبعين بالمائة (٧٠٪) سنوياً من الحجم الإجمالي للغاز المنتج والمتوفر من المنطقة وغير مستعمل في العمليات البترولية. إلى حد تجاوز النفقات والمصاريف عن قيمة الـ ٧٠٪ من الكمية الإجمالية للغاز المنتج والمتوفر في المنطقة خلال العمليات البترولية في السنة الميلادية والمبلغ للفائض لهذه التكاليف والنفقات يجب أن ترحل للإسترداد إلى السنة الميلادية التالية ويتم التعامل معها كما لو أنه جرى تكبدها في تلك السنة / السنوات التالية حتى إستردادها بالكامل. وفي حال أن النفط الخام والغاز تم إنتاجه من المنطقة يتم تخصيص التكاليف بينهما حسب الإتفاق المنصوص عليه في المادة (٤) (٢) (ج) والملحق (ج). يجب على المتعاقد إبلاغ السلطة بهذه المصاريف والنفقات وكافة المواقف الخطية للضرورة التي تم الحصول عليها من اللجنة للتوجيهية للسلطة.

(ح) تنجز القياسات التي تجري لأغراض تحديد كميات الغاز وتوزيعه بين الفريقين بصورة ملائمة وفقاً للأساليب المقبولة بشكل عام والمستعملة في صناعة النفط العالمية. وتستخذ هذه للقياسات عدد مكان القياس أو عدد نقطة أو نقاط يتفق عليها الفريقان.

(و) بغض النظر عن أي شيء مناقض ورد ذكره في هذه الإتفاقية فإنه في حالة إختيار المتعاقد لمعالجة الغاز لإستخلاص الغازات القابلة للتسييل ("سوائل الغاز الطبيعي") ستعطي مبادئ المشاركة في الإنتاج وإسترداد الكلفة التي بينت في هذه المادة الخامسة عشر على كل سوائل الغاز الطبيعي والمستردة من قبل المتعاقد.

### المادة السادسة عشر

#### توفير البترول ومنع إهداره

(أ) يترتب على المتعاقد والشركة المشغلة أن يتخذوا كافة الخطوات التي تتفق مع الوسائل المقبولة عامة في صناعة البترول دولياً لتجنب:

- ١- أي فقدان أو هدر للبترول فوق أو تحت سطح الأرض بأي شكل خلال العمليات البترولية.
- ٢- الإضرار بأية تكوينات مجاوره حاملة للنفط أو الماء أو أية مصادر طبيعية أخرى.
- ٣- أي دخول غير مقصود للماء داخل التكوينات الحاملة للنفط.
- ٤- تلويث البيئة أو الإضرار بها أو إتلاف أي / أو أعمال المناجم أو التصنيع أو أية مشاريع عامة في المنطقة.

(ب) قبل البدء بأية أعمال حفر يتم تزويد السلطة بنسخة عن برامج الحفر وعندها يستدعي الحال عمل برامج الإختبار والإكمال بالإضافة لإجراءات السلامة التي ستطبق خلال تنفيذ هذه العمليات يجب مناقشة هذه المعلومات وتقديمها إلى لجنة الإدارة الفنية (TMC) ويجب أخذ الموافقة عليها من اللجنة التوجيهية للسلطة ، التفاصيل والمتطلبات الإضافية حسب المادة السادسة، يترتب على المتعاقد إبلاغ السلطة مقدماً عن أية فحوصات أو عمليات حفر بما فيها فحوصات الإنتاج بحيث يتسنى للسلطة إيفاد ممثل لها للإطلاع عن كثب على هذه العمليات.

(ج) (١) يترتب على المتعاقد تسجيل المعلومات الخاصة بكمية البترول والماء المنتجة شهرياً من كل إكتشاف تجاري وترسل هذه المعلومات إلى السلطة والمتعاقد خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من الحصول عليها. ويجب أن ترسل للسلطة وللمتعاقد في أوقات معقولة الإحصائيات والبيانات المتعلقة بالإنتاج اليومي من المنطقة من أجل تدقيقها.

(ج) (٢) في حال إختيار البئر (EWT) يترتب على المتعاقد ترتيب عملية تخزين أو بيع النفط الخام المنتج. ويجب عرض برنامج فحص كامل لهذه العمليات إلى السلطة للدراسة والمصادقة عليها قبل البدء بعمليات فحص البئر (EWT)

(د) يجب أن توضح سجلات عمليات الحفر اليومي والسجلات البيانية للبئر كمية ونوع الإسمنت ومقدار المواد الأخرى المستعملة في البئر لأغراض حماية الطبقات الحاوية للبترول أو للمياه العذبة.

مجلس إدارة

(هـ) في حال تخلي المتعاقد أو إنهاء حقوقه وفقاً لهذه الاتفاقية بالنسبة لجزء أو من كل المنطقة ، على المتعاقد خلال تسعين (٩٠) يوماً من هذا التخلي أو الإنهاء القيام بما يلي :

١- يسد أو يخلق كافة الآبار المحفورة ( بالطرق المتبعة في صناعة النفط الجيدة ) في ذلك الجزء من المنطقة كجزء من العمليات البترولية إلا إذا تم الاتفاق على غير ذلك بين المتعاقد والسلطة.

٢- إتباع طرق متبعة بصناعة النفط لتحويل وحماية المصادر الطبيعية في ذلك الجزء من المنطقة .

### المادة السابعة عشر تسويق النفط السلطة الخام

(أ) يجوز للسلطة وحسب رأيها وبإشعار خطي مسبق لا تقل مدته عن تسعين (٩٠) يوماً أن تطلب من المتعاقد أن يسوق كل أو أي جزء من حصتها من النفط الخام الذي يتم إنتاجه من المنطقة ولمدة محددة.

(ب) يوفر للمتعاقد كافة المعلومات المتوفرة لديه بخصوص مشتريين محتملين فيما يخص من حصة السلطة من النفط وبسعر وشروط البيع ، وعليه أن يحدد الزمن الذي تتركه لقرار السلطة والذي يترتب عليه فيما إذا كان على المتعاقد أن يستمر في عملية البيع أو أن السلطة نفسها تستطيع الحصول على سعر أفضل و / أو شروط أفضل للبيع وبالتالي تسحب طلبها من المتعاقد بتسويق النفط الخام في ذلك الوقت.

(ج) يجب أن لا يدخل المتعاقد بآية اتفاقية من أجل بيع أي جزء من نفط السلطة الخام من دون موافقة السلطة الخطية المسبقة.

(د) يترتب على السلطة أن تعطي التعليمات أو الموافقة كما هو مطلوب بمقتضى هذه المادة السابعة عشر في الوقت المناسب بحيث لا تتعارض مع ترتيبات التخزين والتحميل المتفق عليها.

(هـ) تدفع السلطة للمتعاقد عشر سنوات أمريكية كرسوم خدمات تسويق لكل برميل خفصت عن كميات البترول العائدة للسلطة ، والتي يسوقها المتعاقد مقابل الخدمات ، وهذا قابل للتفاوض بحسن نية إذا انخفض سعر برميل النفط الخام إلى أقل من أربعين (٤٠) دولار أمريكي للبرميل لئلا ينفذ نقطة للتصدير بالشحن البحري.

هــ  
مكتبة  
البحر

المادة الثامنة عشر  
تزويد الطلب الداخلي

(أ) يترتب على المتعاقد وللجنة التي تطلبها السلطة وبعد أقصى يساوي حصة المتعاقد النسبية من النفط الخام اللازم تزويد الطلب الداخلي في الأردن، وذلك من الكمية الإجمالية للنفط الخام الذي يستحقه المتعاقد من المنطقة في سنة شمسية.

(ب) تساوي حصة المتعاقد النسبية من الطلب الداخلي في الأردن (١) كامل المتطلبات الداخلية في الأردن خلال السنة الشمسية المعنية مطروحاً منها (٢) كل النفط الخام الذي يتم إنتاجه في الأردن خلال المدة المذكورة وتستحقه السلطة، ويضرب ناتج الطرح في (١) مجمل إستحقاق المتعاقد من النفط الخام من المنطقة للسنة الشمسية المذكورة ومقسوماً على (ب) كامل كمية إستحقاقات جميع المتعاقدين الذين ينتجون في الأردن خلال المدة المذكورة.

(ج) إذا طلب من المتعاقد أن يبيع جزءاً من إستحقاقه لتزويد الطلب الداخلي فتطبق أحكام التقييم ذات العلاقة في المادة (١٣) (ج)، ويترتب على السلطة أن تدفع للمتعاقد مقابلها خلال ستين يوماً بعد التسليم بالدولارات الأمريكية، ويجب أن يكون سعر البيع لهذه الهيدروكربونات بالمقارنة مع السعر الذي يستطيع المتعاقد أن يحققه من خلال بيع هذه الهيدروكربونات خارج الأردن (شاملاً كلفة النقل).

(د) مع العلم بأنه من المفيد للمتعاقد أن يدخل في التزامات بيع طويلة الأمد وفي حالة رغبة السلطة أن يزود المتعاقد بإشعار خطي قبل نصف سنة ميلادية (ربيعين) عند ممارستها حقها وفق المادة (١٨) ويجب أن يبين إشعار السلطة كمية مستحققات المتعاقد المطلوبة والتنوع المطلوبة بالتحديد (إذا أنتج أكثر من نوعية واحدة من النفط الخام في المنطقة) والمدة التي سيشتري خلالها نفط الخام هذا. ويترتب على الطرفين إبرام إتفاقيات بيع النفط الخام بخصوص هذا البيع / الشراء تحتوي على نصوص تجارية عادية.

(هـ) إذا طلبت السلطة من المتعاقد بيع النفط الخام والغاز لمصفاة داخل الأردن، عندها يجب أن يكون سعر البيع لهذه الهيدروكربونات مقارناً بالسعر الذي يمكن أن يحققه المتعاقد من خلال بيع هذه الهيدروكربونات خارج الأردن (شاملاً كلفة النقل).

وإذا شعر المتعاقد بعدم قدرته على الحصول على سعر سوقي عادل للهيدروكربونات المنتجة داخل الأردن فإنه عندها يحتفظ بحقه بنقل وبيع حصته خارجياً.

المادة التاسعة عشر  
حق الإستيلاء

(أ) في حالة الطوارئ الوطنية، للأردن أن يستولي على كل جزء من الإنتاج من المنطقة وأن يطلب من المتعاقد أن يزيد ذلك الإنتاج إلى الحد الأقصى.

(ب) يتوجب في جميع الحالات أن لا يتم الإستيلاء إلا بعد دعوة المتعاقد أو معقله بخطاب مسجل، مؤكد بإيصال، ليبر عن وجهة نظره بخصوص هذا الإستيلاء وتوجه السلطة هذه الدعوة.

(ج) يتم أي إستيلاء لاحقاً للنفط الخام أو الغاز ذاته أو أية تجهيزات لها صلة بموجب القوانين المطبقة في الأردن، ويتم إشعار المتعاقد بها من قبل السلطة حسب الأصول، على أن لا يستمر هذا الإستيلاء بعد إنتهاء فترة الطوارئ.

(د) على الأردن في حالة وقوع أي إستيلاء، أن تعوض المتعاقد بالكامل للفترة التي إستمر بها الإستيلاء بما في ذلك:

١- كل الأضرار الناتجة عن مثل هذا الإستيلاء، على أن لا يكون الضرر ناتجاً عن هجوم العدو

على الموجودات والممتلكات الخاضعة لشروط هذه الإتفاقية مشمولاً بمعنى الفقرة (د) (١).

٢- الدفع الكامل في كل شهر عن كل غاز ولفظ للكلفة وحصة المتعاقد من النفط أو الغاز المنتج للمشاركة بالقيمة الجارية والمحددة كما هو وارد في نص المادة (١٣) فقرة (ج) ٤، أو المادة الخامسة عشر.

٣- تكون كل دفعة تتم بموجب هذه الفقرة (د) بالدولار الأمريكي الحر أو بأية عملة أخرى يتفق عليها الطرفان.

هذه المادة هي الأصل

## المادة العشرون

## الإعفاءات الجمركية

(أ) يسمح للمتعاقد ومتعاديه الفرعيين والعاملين في تنفيذ العمليات البترولية بموجب هذه الاتفاقية، إستيراد الآليات والمعدات والسيارات والطائرات والمواد واللوازم والمستهلكات والممتلكات المنقولة معفاة من الجمارك خلال مدة هذه الاتفاقية إذا كانت ستستعمل فقط في تنفيذ العمليات البترولية بمقتضى هذه الاتفاقية. ويتربى على السلطة عندما يتم إستيراد أي بند معفى أن تشهد أنه ستستعمل فقط في تنفيذ العمليات البترولية بمقتضى هذه الاتفاقية.

(ب) يجوز تصدير أي من الأشياء المستوردة إلى الأردن والمعفاة أو غير المعفاة من الرسوم الجمركية أو الضرائب أو المفروضات بمقتضى المادة العشرون بواسطة الفريق المستورد في أي وقت بدون أية ضريبة للتصدير أو مفروضات عليه.

(ج) مع عدم الإخلال بما نصت عليه المادة العشرون، يجوز بيع المواد والمعدات والبضائع المستعملة والصالحة والناجئة عن العمليات بمقتضى هذه الاتفاقية في الأردن، شريطة أن يدفع المتعاقد أو المشترون أية رسوم جمركية أو ضرائب أو مفروضات إن وجدت إلا إذا بيعت السلطة أو أي فريق ثالث آخر يتمتع بنفس الإعفاءات الجمركية التي يتمتع بها المتعاقد.

(د) مع عدم الإخلال بما نصت عليه المادة العشرون، يجوز بيع المواد والمعدات والبضائع الثاقفة أو المستعملة إلى الحد الذي لا تكون فيه صالحة للعمل والمصنعة من قبل المتعاقد أو المتعاقدين الفرعيين كخردة أو نفايات (ويكون هذا التقييم صحيحاً إذا لم تعترض عليه السلطة أو دائرة الجمارك خلال مدة معقولة بعد تسليم إشعار خطي) كخردة أو نفايات بدون دفع رسوم جمركية أو ضرائب أو مفروضات.

(هـ) في حالة البيع بمقتضى الفقرتين (ج) و(د) أعلاه يخضع مبلغ مساهم للمقبوضات الصالحيه التي يشملها المتعاقد من المبيعات المذكورة من إستحقاق المتعاقد في إسترداد الكلفة بغاز ونقط للكلفة. (و) لا تلزم أية رخصة لتصدير البترول، ويعفى المتعاقد والسلطة وزبائنها من أية ضريبة أو رسوم أو أتعاب أو أية مفروضات مالية أخرى فيما يتعلق بتصدير البترول الذي يتم إنتاجه من المنطقة خلال مدة هذه الاتفاقية.

(ز) يسمح لكل مستخدم غير أردني تابع للمتعاقد أو متعاديه الفرعيين ومنتهب للأردن على أساس مفهم أن يستورد ويعفى من جميع الرسوم الجمركية فيما يتعلق بإستيراد السلع غير المستهلكة والمواد والأشعة الشخصية (إستيراداً) مؤقتاً في حدود المعقول شريطة أن تستورد خلال مدة الصالحه التي عرفت (١٢) شهراً من تاريخ دخول الموظف غير الأردني المعني إلى الأردن، ويحق لكل موظف رئيسي أن يستورد كل أربع (٤) سنوات سيارته لإستعماله الخاص معفاة من جميع

الرسوم الجمركية، ويتوجب إعادة تصدير جميع الممتلكات المستوردة والمعفاة من الرسوم الجمركية لإستعمال المستخدم وعائلته فقط ( بدون ضريبة أو مفروضات تصدير) في نهاية إنتداب المستخدم المذكور في الأردن فيما يتعلق بعمليات البترول بمقتضى هذه الاتفاقية إلا إذا بيعت أو تم التصرف بها من قبله خلافاً لذلك في الأردن حسب القوانين والأنظمة الأردنية.

(ح) حيثما تستعمل كلمة "متعاقد" في الفقرة (أ) لغاية (ز) أعلاه فإنها تتضمن كذلك المتعاقدين الفرعيين التابعين وعلى أي درجة.

(ط) تشمل "الرسوم الجمركية" كما هي مستعملة في هذه الاتفاقية جميع الرسوم والضرائب والمفروضات ( فيما عدا تلك الرسوم المدفوعة للأردن أو أية هيئة تابعة له بالمعدلات المعتادة المطبقة عامة للخدمات العادية وللفعلية التي تمت تأنيتها) والتي تكون مستحقة الدفع نتيجة لإستيراد أو تصدير المادة أو المواد محل الإعتماد.

(ي) يكون إعفاء جميع المستوردات المؤقتة بمقتضى هذه المادة مضموناً بكفالة بنكية من بنك مرخص في الأردن بقيمة مائتي ألف (٢٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي وبنموذج مشابه للنموذج المرفق في الملحق (هـ).

(ك) تستمر التزامات الفريقين بموجب المادة العشرون هذه والمتعلقة عليهما خلال مدة هذه الاتفاقية إلى ما بعد إنتهاء الاتفاقية.

مكتبة  
مكتبة  
مكتبة

المادة الواحدة والعشرون  
الدفع وتزويد المعلومات

لمساعدة المتعاقد في العمليات البترولية المتوخاة هذا، يترتب على السلطة منذ تاريخ التوقيع أن توفر للمتعاقد الاستعمال الحصري ولمدة الاتفاقية، كل المعلومات الفنية المفصلة بما في ذلك المسح الزلزالي (الأشرطة الحقلية، التقارير، معلومات مساحية، تصوير كهربائي وغيرها) والمعلومات الجيولوجية والطبقة ("المعلومات") المتعلقة بالمنطقة، والتي حصلت عليها السلطة أو التي بحوزتها.

وستضمن السلطة تزويد المتعاقد بهذه المعلومات خلال ثلاثين (٣٠) يوما من تاريخ نفاذ الإتفاقية. وأن المتعاقد سيقدم الكاليف المرتبطة بعملية نسخ وطباعة وتصوير هذه المعلومات.

وتشمل هذه التكاليف التصوير والمستهلكات والتعاقد مع كادر إضافي لفترة قصيرة للقيام ببعض هذه المهمات. ويحق للمعاقد إسترداد هذه التكاليف بصورة شاملة (٧٠% إسترداد كلفة) وفقاً لشرط هذه الإنفاقية.

أن تلغ أية دفعات إضافية أو مكافآت تخص تزويد السلطة للمعلومات في أي مرحلة من مراحل هذه الإنفاضة.

المادة الثانية والعشرون

كفالة حسن التنفيذ والضمانه المصرفية

(أ) يترتب على المتعاقد قبل توقيع هذه الإنفاقية أن يقدم للسلطة كفالة حسن تنفيذ غير قابلة للإلغاء مطابقة جوهرياً للنموذج المرفق في الملحق (و) كضمان من المتعاقد للتنفيذ الزماني لمرحلة التفتيش الأولى من فترة التفتيش بموجب المادة الرابعة من هذه الإنفاقية بقيمة (١,٠٠٠,٠٠٠) مليون دولار أمريكي. ويتم وضع كفالة حسن تنفيذ بقيمة (١,٠٠٠,٠٠٠) مليون دولار أمريكي في حالة للدخول في مرحلة التمديد الاختياريه ومكتها (٢) عامين. وتلغى هذه الكفالة تلقائيا دون الإخلال بالإجراءات المذكورة في الملحق ( و ) من هذه الإنفاقية بعد تنفيذ المتعاقد لكافة التزاماته.

(ب) يترتب على المتعاقد قبل بدء مرحلة التمديد الاختياريه ومكتها عامين أن يقدم للسلطة نوع من الضمانة ( التي يمكن أن تشمل نوع أو أكثر من كفالات حسن التنفيذ ) لإثبات ملائكة الماليه لتنفيذ إلتزاماته في مراحل التفتيش التي تم الإتفاق عليها . وفي حال أوفى المتعاقد بالتزاماته فسي مرحلة التفتيش الأولى ولم يدخل في مرحلة التمديد الإختياريه يتم إلغاء كفالة حسن التنفيذ وسترد لكفالة المتعاقد . أما إذا تم الدخول في المرحلة الإختياريه لمدة (٢) عامين تبقى كفالة حسن التنفيذ محفوظة لدى السلطة لحين إيفاء المتعاقد بالتزاماته لهذه المرحلة .

(ج) يتوجب على المتعاقدين خلال تسعين (٩٠) يوماً بعد تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية أن يقدم للسلطة كفالة من الشركة الأم مطابقة جوهرياً للنموذج المرفق في الملحق (ز) من هذه الاتفاقية.

## المادة الثالثة والعشرون

## المتعاقدون والمستخدمون المحليون والمواد المصنعة محلياً

يقرّب على المتعاقد والمتعاقدين الفرعيين مهما كانت درجتهم ما يلي:

(أ) أن يعطوا الأولوية للمتعاقدن المحليين طالما أن أسعارهم وأداءهم تتناسب مع الأسعار والأداء الدوليين.

(ب) أن يعطوا الأفضلية للمواد والمعدات والآلات والسلع الاستهلاكية المصنعة محلياً طالما أن أسعارها ونوعيتها ووقت تسليمها متناسبة مع ما يتوفر من مثيلاتها دولياً.

(ج) أن يعطوا الأفضلية في التوظيف للأردنيين، على أن يكونوا ترفيزون ومؤهلين بشكل ملائم وعلى أن يملك المتعاقد الحق في استخدام موظفيه الرئيسيين في المراكز الملائمة.

## المادة الرابعة والعشرون

## القوانين والأنظمة

(أ) إن القوانين الأردنية والأنظمة الصادرة لتطبيقها بما في ذلك الأنظمة المتعلقة بالأداء الآمن والفعال للعمليات البترولية التي تتم بمقتضى هذه الإتفاقية بغرض المحافظة على موارد البترول في الأردن تسري على أداء المتعاقد / بموجب هذه الإتفاقية بشرط أن لا تتناقض هذه القوانين أو الأنظمة أو أي تعديل عليها أو تفسير لها مع بنود هذه الإتفاقية طوال مدة سريانها، على أنه إذا كانت مثل هذه القوانين أو الأنظمة لا تحكم أو تحكم جزئياً أية حالة تكون موضوع بحث عندها تطبيق مبادئ القانون الدولي للمعارف عليها عامة.

(ب) تخضع مصالح وحقوق وإلتزامات الأردن والسلطة والمتعاقد بمقتضى هذه الإتفاقية ومدة سريانها لأحكام هذه الإتفاقية وتتفق معها ولا يمكن أن تغير أو تعدل إلا بالإتفاق المتبادل بين السلطة والمتعاقد. ولقد فوضت الأردن السلطة للدخول في هذه الإتفاقية وبأي عمل آخر ضروري لتغيير أو تعديل هذه الإتفاقية نيابة عن الأردن، سيكون مثل هذا التغيير والتعديل ملزماً للأردن دون أي عمل إضافي من قبل الأردن.

محرراً في عمان

### المادة الخامسة والعشرون دفاتر الحسابات والمحاسبة

(أ) يترتب على المتعاقد الإحتفاظ في مكان عمله في عمان، الأردن بـدفاتر محاسبة حسب إجراءات المحاسبة في الملحق (ب) ومبادئ المحاسبة المقبولة دولياً والمستخدمه بشكل عام في قطاع صناعة البترول، وغيرها من الدفاتر والسجلات الأخرى تكون ضرورية لبيان العمل المنفذ بمقتضى هذه الإتفاقية، بما في ذلك كمية وقيمة كل البترول الذي يتم إنتاجه وتوزيعه بمقتضى هذه الإتفاقية، ويترتب على المتعاقد أن يحتفظ بـدفاتر المحاسبة وسجلاته باللغة الإنجليزية وبالـدولارات الأمريكية على أساس الإستحقاق.

(ب) يترتب على المتعاقد أن يزود السلطة بتقرير كل ربع سنة شمسية يبين كمية البترول الذي يتم إنتاجه وتوزيعه بمقتضى هذه الإتفاقية، ويترتب تجهيز التقارير المذكورة بالشكل الذي تطلبه السلطة وتوقيعه من قبل المدير العام أو نائب مسمى حسب الأصول، وتسليمه للسلطة خلال (٤٥) يوماً بعد إنتهاء ربع السنة الذي يغطيه التقرير.

(ج) يتوجب أن تكون دفاتر المحاسبة وغيرها من الدفاتر والسجلات المذكورة والمشار إليها أعلاه متوفرة في جميع الأوقات المعقولة للتدقيق ممثلوا السلطة المفوضون حسب الأصول.

(د) يقدم المتعاقد للسلطة كشفاً حول الأرباح والخسائر خلال ثلاثة شهور من بداية السنة الميلادية التالية تبين صافي الأرباح والخسائر من العمليات البترولية حسب هذه الإتفاقية. وبـنفس الوقت يقدم المتعاقد موازنه نهاية السنة للسلطة وتكون الموازنة السنوية وكشف الأرباح والخسائر مصدقاً من قبل مكتب تدقيق حسابات قانوني معتمد من المتعاقد ذو سمعة دولية.

(هـ) يزود المتعاقد السلطة خلال خمسة وأربعين (٤٥) يوماً من نهاية كل ربع سنة ميلادية بكشف عن التدقيق وأعمال التطوير والإنتاج يبين التكاليف المتكبدة منه خلال تلك المدة كـكشف الأعمال البترولية. وتكون سجلات المتعاقد والوثائق متوفرة للسلطة للتدقيق في أي وقت خلال ساعات العمل المنتظم وكما هو مبين في الملحق (ب). كما يترتب على السلطة إعلام المتعاقد خطياً خلال خمسة وأربعين (٤٥) يوماً من إستلامها لهذه للكشوفات إعتراضاً إلى المتعاقد فيما إذا رأت:

١- أن سجل التكاليف ليس صحيحاً.

٢- أن التكاليف لم يتم تكبدها ضمن برنامج العمل والموازنة أو أن المواد من صنف غير مسموح به في هذه الإتفاقية.

٣- أن تكاليف البضائع والخدمات المزودة لا تتناسب مع مستويات أسعار السوق الدولية الخاصة بالبضائع والخدمات من نوعية مماثلة والموردة بشروط مشابهة لتلك الموجودة في الشرق الأوسط في الوقت الذي تم به للتعاقد على هذه البضائع والخدمات من قبل المتعاقد.

٤- أن تكاليف البضائع أو الخدمات المزودة ليست حسب الإتفاقية ذات العلاقة مع المتعاقد الفرعي أو المورد.

٥- أن حالة المواد المزودة من قبل المتعاقد لا تتناسب مع أسعارها.

٦- أن التكاليف المتكبدة ليست لازمة ضمن المعقول للعمليات البترولية.

٧- بيان تلك التكاليف المدرجة ضمن التكاليف القابلة للإسترداد بصورة شاملة وفقاً لإتفاقية المشاركة في الإنتاج هذه وتلك للتكاليف المنازع عنها مع للتوصيات المطلوبة لتبرير إستعادة التكاليف كلياً أو جزئياً.

وإذا أشعرت السلطة المتعاقد خلال المدة المحددة وهي خمسة وأربعين (٤٥) يوماً بإعتراضها المفصل على أي بيان أو جزء منه، فإنه يترتب على المتعاقد أن يتباحث مع السلطة بخصوص المشكلة الناشئة، وعلى الفريقين أن يحاولا التوصل إلى تسوية نهائية مقبولة وعادلة للفريقين خلال السنة لشهر التالية. وإذا لم يتوصلا إلى تسوية، فيتم حل المشكلة طبقاً لما هو وارد في المادة (٣٤) (ك).

لا شيء ورد في هذه الفقرة يمنع أي تعديل على التكاليف المرجعه حسب الضرورة بعد إجراءات المحاسبة التي قام بها المتعاقد مرفق الملحق (ب) من هذه الإتفاقية.

هــ  
مادة ٣٤

### المادة السادسة والعشرون السجلات والتقارير والتفتيش والسرية

(أ) يترتب على المتعاقد أن يجهز ويحتفظ في جميع الأوقات طالما أن هذه الاتفاقية سارية المفعول بسجلات في الأردن لعمليات البترولية، وتكون جميع التقارير والسجلات المطلوبة بمقتضى هذه الاتفاقية باللغة الانجليزية، ويترتب على المتعاقد أن يزود السلطة بالمعلومات والتفاصيل التي تطلبها السلطة ضمن المعقول بخصوص العمليات البترولية.

(ب) يترتب على المتعاقد أن يبقى ويحتفظ لمدة معقولة بجزء يمثل كل عينة لبابية مقطوعه ووسائل الطبقات التي تؤخذ خلال حفر الآبار ليتم التصرف بها وإرسالها وحفظها الآمن/ أو إرسالها إلى السلطة بالطريقة التي تحددها السلطة. وتكون جميع العينات التي يحصل عليها المتعاقد لأغراضه الخاصة متوفرة لفحص السلطة في أي وقت معقول. وإذا لم يتم الاتفاق على غير ذلك يجوز للمتعاقد أن يتصرف بمطلق حريته بعد التشاور مع السلطة بالعينات المذكورة بعد أن يكون المتعاقد قد احتفظ بها لمدة اثني عشر شهراً دون إستلام تعليمات لإرسالها للسلطة أو أي مكان آخر. يمكن للمتعاقد التخلص منها بأية طريقة تناسبه بعد التشاور مع السلطة بشأنها.

(ج) في حالة تصدير عينات صخرية إلى خارج الأردن، تسلم إلى السلطة عينات مماثلة في الحجم والنوعية قبل التصدير المذكور إلا إذا وافقت السلطة على خلاف ذلك.

(د) يترتب على المتعاقد بأقرب وقت، أن يزود السلطة بنسخ قابلة لإعادة النسخ عن أية معلومات أو جميع المعلومات (بما في ذلك التقارير الجيولوجية والجيوفيزيائية وسجلات الآبار ومسوحاتها) وتفسيرها وجميع المعلومات الأخرى التي بحوزة المتعاقد.

(هـ) لا يجوز تصدير أصول المعلومات الفنية والسجلات إلا بموافقة خطية مسبقة من السلطة، ولكن يجوز تصدير الأشرطة المغناطيسية وأية معلومات أخرى والتي يتوجب تحليلها أو معالجتها خارج الأردن (إلا إذا توفرت في الأردن تجهيزات قادرة على إنتاج مثل هذه السجلات المشابهة)، بشرط الاحتفاظ بنسخة مراقبة أو سجل مماثل في الأردن وشريطة إعادة المصادر المذكورة إلى الأردن على أساس أنها ملكاً للسلطة.

(و) يجوز لكلا الطرفين أن يكشف عن أي من المعلومات إلى مستخدميها أو تابعيهما أو مستشاريهما أو الممثلين إليهم المحتملون أو دائنيهما أو متعاقديهما الفرعيين إلى الحد اللازم للتنفيذ الفعال للعمليات البترولية، شريطة أن يحصل من كل مستشار أو محال إليه أو دائن أو متعاقد فرعي قبل الكشف عن هذه المعلومات على التزام خطي بالسرية لا يقل من حيث التزاماته عن التزام الفريق الكاشف بمقتضى المادة (٢٦) السادسة والعشرون.

(ز) لأغراض الحصول على عروض جديدة حول الأجزاء التي تم التخلي عنها في المنطقة المعنية أو في مناطق مجاورة للمنطقة المعنية، تقوم السلطة بعرض معلومات ومستندات لجهات أخرى تخص هذه المناطق التي تم التخلي عنها بشرط أن يكون مدة هذه المعلومات ليس أقل من ثلاث (٣) سنوات. وعلى الجهة التي يتم كشف هذه المعلومات لها أن توقع على إتفاقية سرية للمعلومات بصورة خطية مشابهة للكتاب المطلوب حسب الفقرة (و) أعلاه، كما يجب إعطاء المتعاقد إشعار مسبق بهذا الكشف.

وبالمثل يعطى المتعاقد حقاً مماثلاً لعرض المعلومات التي تخص إمتيازاه (لحوض الأزرق) لمفوضين بالتوقيع. (خاضع لموافقة السلطة).

(ح) فيما عدا ما ورد للنص عليه في نفقرة (و) ، (ز) أعلاه يتوجب الإحتفاظ بجميع التفاصيل والمعلومات المذكورة من قبل الفريقين بسرية تامة خلال مدة سريان هذه الاتفاقية ولا يجوز الإخلال بإتفاقية سرية المعلومات من قبل أي من الفريقين بدون موافقة الفريق الآخر الخطية المسبقة إلا إلى الحد الذي تقتضيه قوانين أو أنظمه أو لوائح حكومية أو وكالة تابعة لها أو أي سوق مالي يمكن أن يخضع له الفريق إلا إذا أصبحت المعلومات المذكورة جزءاً من المعلومات العامة على أن لا يكون أحد الفريقين قد ساهم بذلك أو إذا لم تكن المعلومات معروفة لأي. من الفريقين قبل تاريخ التوقيع، يستمر الإلتزام بالسرية سارياً على المتعاقد لمدة خمس سنوات بعد إنتهاء هذه الاتفاقية.

(ط) في حال توقف أية هيئة إعتبارية تمثل المتعاقد عن تنفيذ هذه الاتفاقية ويستمر إلتزام هذه الهيئة بالمحافظة على السرية وفق هذه المادة.

(ي) يترتب على المتعاقد أن لا يقايض أو يبيع أو ينشر المعلومات المتعلقة بالمنطقة بدون الموافقة الخطية المسبقة للسلطة.

(ك) يتوجب أن تسلم المعلومات الأصلية من المتعاقد إلى السلطة عند إنتهاء مدة هذه الاتفاقية.

(ل) يترتب على المتعاقد أن يبلغ السلطة في حال وجود أية كميات من المعادن أو المواد ذات الأهمية التجارية المحتملة، غير البترول، يكون المتعاقد قد حثدها وعثر عليها خلال تنفيذه للعمليات بموجب هذه الاتفاقية، وتبقى هذه المعادن والمواد ملكاً للأردن. على أنه يجوز للمتعاقد أن يقدم طلباً للحصول على حق المشاركة مع الأردن أو السلطة في تطوير وتسويق تلك الكميات من المعادن أو المواد على أسس يتفق عليها الفريقان.

هذه المادة من العمل

المادة السابعة والعشرون  
المسؤولية عن الأضرار

- (أ) يكون المتعاقد مسؤولاً وحده وبالكامل من ناحية قانونية تجاه الغير عن أي ضرر أو خسارة أوعطل فيما يتعلق بالعمليات البترولية ويعوض السلطة والأردن ويدفع عنهما بذلك الخصوص.
- (ب) إذا كان المتعاقد مؤلفاً من أكثر من هيئة واحدة، تكون مسؤولية هؤلاء الأعضاء بالتكافل والتضامن.

المادة الثامنة والعشرون  
حقوق الصرف والإتزامات

- (أ) يسجل إستثمار المتعاقد الناتج عن هذه الإتفاقية في الأردن كإستثمار أجنبي موافق عليه إذا تطلبت تلك إجراءات أي قانون أو أنظمة لمراقبة الصرف المطبقة عامة في الأردن. أو بناء على طلب خطي وقانوني من المتعاقد.
- (ب) يجوز إحضار الأموال اللازمة للمتعاقد ومتعاقدوه الفرعيون لتنطية إنفاقهم المحلي بمسلات حرة التحويل.
- (ج) ينفذ بيع وشراء العملة الأجنبية بالأسعار اليومية السائدة التي يعلنها البنك المركزي في عمان / الأردن بشرط أن لا تكون هذه الأسعار التي تطبق على المتعاقد وكافة المتعاقدين الفرعيين أقل ملائمة من الأسعار المتاحة لأي نشاط خاص تجاري أو صناعي في الأردن.
- (د) يحق للمتعاقد ومتعاقديه الفرعيين فتح وتشغيل حسابات في بنوك أجنبية خارج الأردن. ويمكن أن تستعمل السحوبات من هذه الحسابات كمدفوعات بخصوص سلع وخدمات من الخارج دونما ضرورة تحويل الأموال للخاصة بهذه المدفوعات أولاً إلى الأردن ولتحويل المبالغ اللازمة إلى البنوك المحلية الأردنية من أجل تنطية النفقات بالعملة الأردنية ذات العلاقة بالأنشطة الواردة في هذه الإتفاقية.
- (هـ) يملك المتعاقد ومتعاقدوه الفرعيون ضمانات حقوق الصرف التالية طيلة مدة سريان هذه الإتفاقية:
- (١) أن يزودوا بعملات أجنبية حرة الصرف لكل المبالغ الضرورية للقيام بالعمليات التي تتضمنها هذه الإتفاقية.
- (٢) أن يحتفظوا بهذه الأموال في الخارج ولا يجبر المتعاقد ومتعاقدوه الفرعيون على تحويل أموال أو ممتلكات إلى الأردن من الخارج باستثناء المبالغ الضرورية لتسديد نفقاتهم للوفاء بإلتزاماتهم بالعملة الأردنية.
- (٣) أن يحتفظوا في الخارج وأن يتصرف بحرية بكل عائدات المتعاقد من تصدير البترول ومن بيعه محلياً ولا يجوز إجبار المتعاقد على تحويل هذه العائدات إلى الأردن باستثناء ما ورد في الفقرة (هـ) (٢) أعلاه.
- (٤) أن يعيدوا للخارج كافة العائدات من عمليات المتعاقد ومتعاقدوه الفرعيون الداخلية في الأردن بما في ذلك العائدات من بيع البترول وأية أموال أخرى تستحق للمتعاقد ومتعاقديه الفرعيين في الأردن بموجب هذه الإتفاقية. وتنفذ هذه الإعادة بموجب إجراءات أي قانون أو أنظمة لمراقبة الصرف مطبقة عامة في الأردن.

محكمة  
مخبر  
العدل

(٥) يصرح للمتعاقدين ولتمتعديهم الفرعيين بدفع رواتب مستخدميه الأجانب العاملين في الأردن بالعملة الأجنبية سواء داخل الأردن أو خارجه ولا يطلب من هؤلاء المستخدمين سوى إحضار ما يكفي لتغطية تكاليف معيشتهم. ويسمح لهؤلاء المستخدمين بإخراج مخزراتهم أو عائدات بيع ممتلكاتهم الشخصية.

(٦) يحق للمتعاقدين وتمتعديهم الفرعيين الاحتفاظ بحساب خاص بعملات أجنبية داخل الأردن من أجل أداء ما يترتب عليهم دفعه للسلطة / الأردن بموجب هذه الاتفاقية أو لأجل دفعات أخرى تتطلبها العمليات النفطية.

(٧) أية دفعة من المتعاقد للسلطة / الأردن تدفع بالدولار الأمريكي بموجب هذه الاتفاقية لدى بنك في عمان تسميه السلطة / الأردن إلا إذا إتفق الطرفان على التعامل بعملة أخرى. راية دفعة من السلطة / الأردن إلى المتعاقد بمقتضى هذه الاتفاقية ستدفع بالدولار الأمريكي إلى بنك أو بنوك يسميها المتعاقد، إلا إذا إتفق الطرفان على التعامل بعملة أخرى.

(٨) للمتعاقد الحق أن يحول إلى عملة أجنبية أية مبالغ بالدينار الأردني لا يحتاجها ويكون قد حصل عليها نتيجة العمليات البتروولية بموجب هذه الاتفاقية، كما أن له الحق بحرية تحويل هذه العملة الأجنبية إلى الخارج.

(٩) أية دفعة يتوجب على السلطة دفعها للمتعاقد أو يتوجب على المتعاقد دفعها للسلطة حسب الحال بموجب هذه الاتفاقية، ستتم خلال المدة المحددة للدفع في هذه الاتفاقية، أو إذا لم ترد مدة محددة خلال ثلاثين (٣٠) يوماً بعد إستلام فاتورة مفصلة بذلك. ويعطى أي تأخير في الدفع الحق للفريق المتحقق لصالحه هذا المبلغ في الحصول على فائدة مركبة على أساس شهري محسوبة على أساس سعر فائدة العرض بين البنوك في لندن (LIBOR) على الودائع الشهرية المحددة من قبل بنك ناشونال ويستمينستر / لندن في أول يوم عمل من الشهر المعطى بالإضافة إلى فائدة بنسبة ٢% عن كامل المدة التي إستحق خلالها المبلغ.

# المادة التاسعة والعشرون

## المسؤولية الفردية

(أ) تكون العمليات موضوع إشعار المسؤولية الفردية من السلطة بموجب هذه المادة هي تلك التي تتضمن:

١- إختراق وفحص لطبقات جيولوجية أعرق من تلك المقترحة من المتعقد للجنة التنقيب الفنية أو للجنة التوجيهية في أي بئر إكتشاف يحفر، شريطة أن يكون المشغل قد ابتدأ بالعمليات المقولة لإكمال أو ترك البئر.

٢- حفر بئر إكتشاف لا تكون بئر تقييم، شريطة أنه لا يمكن حفر أكثر من بئرين لثنتين (٢) في أية مرحلة من مدة التنقيب. لا يجوز حفر مثل هذه البئر في أية منطقة إنتاج أو في منطقة حفر فيها بئر إكتشاف.

٣- حفر بئر تقييم تكون ناتجة بشكل مباشر من بئر تنقيب ناجحة، سواء كانت بئر التنقيب هذه قد حفرت كجزء من عملية مسؤولية فردية.

٤- تطوير أي إكتشاف يكون ناتج مباشرة من عملية مسؤولية فردية بئر إكتشاف و/أو بئر تقييم ناجحين لم يختار المتعاقد البدء فيها بموجب الفقرة (ج).

٥- تطوير أي إكتشاف يكون ناتج مباشرة عن بئر تنقيب و/أو بئر تقييم ناجحتين حفرتا من قبل المتعاقد إذا مرت أربع وعشرون (٢٤) شهراً من تاريخ الإنتهاء من بئر ناجحة ولم يبدأ المتعاقد بالتطوير المتعلق بذلك.

(ب) باستثناء للعمليات المبينة في الفقرة (أ) (١) لا تكون أي من العمليات المبينة في الفقرة (أ) موضوع إشعار، مسؤولية فردية من السلطة حتى بعد عرض العملية بالشكل الكامل على اللجنة للتوجيهية أو حتى رفضها من اللجنة التوجيهية.

لكي يكون عرض إجراء أي من العمليات المذكورة أعلاه لحساب السلطة بشكل كامل كما ذكر أعلاه، يجب أن يتضمن العرض معلومات مناسبة مثل المكان والعمق والطبقات الجيولوجية المستهدفة وتوقيت العملية، وأيضاً كان ذلك مناسباً تفاصيل بخصوص أية خطة تطوير بالإضافة إلى أية معلومات أخرى ذات علاقة.

(ج) إذا استوفت الشروط المشار إليها في الفقرة (ب)، يجوز للسلطة وبخصوص أية عملية مبينة في الفقرة (أ) إعطاء إشعار مسؤولية فردية خطي للمتعاقد، وللمتعاقدين المدد أدناه من تاريخ إستلام هذا الإشعار لإعلام السلطة فيما إذا إختار البدء بالعملية المقترحة كجزء من عملياته البتروولية:

١- بالنسبة لأية عملية مبينة في الفقرة (أ) (١) - ٤٨ ساعة أو إلى حين إنتهاء عمليات زيادة العمق أيهما يلي الآخر.

مخزن



المادة الثلاثون  
توحيد الحقوق

(أ) إذا امتد حقل ضمن المنطقة إلى خارج المنطقة في مناطق أخرى من الأردن والتي يكون لأطراف أخرى فيها حقوق إجراء عمليات بترولية، يجوز للسلطة أن تطلب أن يتم تطوير الحقل وإنتاج البترول فيه بالتعاون مع الأطراف الأخرى. ويطبق نفس النظام إذا كان المخزون البترولي في المنطقة، مع كونه لا يعادل إكتشافاً تجارياً إذا تم تطويره منفرداً، يمكن أن يعتبر إكتشافاً تجارياً إذا تم تطويره مع المخزون الموجود في المناطق التي يسيطر عليها أطراف أخرى.

(ب) إذا ما طلبت السلطة هذا، يتوجب على المتعاقد أن يتعاون مع الأطراف الأخرى لتحضير إقتراح جماعي لتطوير وإنتاج مشترك للمخزون البترولي لتقديمه للسلطة للموافقة عليه.

(ج) إذا لم يتم تقديم الإقتراح للتطوير والإنتاج المشترك خلال تسعين (٩٠) يوماً من تاريخ طلب السلطة الموضح في الفقرة (ب) أعلاه، أو إذا لم توافق السلطة على الإقتراح هذا، يجوز للسلطة أن تعد أو تنسب في إعداد، وبموجب الأساليب المقبولة في صناعة البترول العالمية وعلى حساب المتعاقد والأطراف الأخرى المعنية، خطة معقولة للتطوير والإنتاج المشترك. وإذا وافقت السلطة والأطراف الأخرى على الخطة المقترحة ولم يوافق عليها المتعاقد، يحق للسلطة أو المتعاقد إحالة الموضوع لقرار الخبير بموجب الفقرة (ك) من المادة الرابعة والثلاثون، ويكون القرار بموجب الفقرة (ي) من المادة الرابعة والثلاثون نهائياً إلا إذا شعر المتعاقد للسلطة خلال ستين (٦٠) يوماً من تاريخ القرار هذا أنه يختار أن يتنازل عن مصالحه في الحقل بدلاً من المشاركة.

(د) إذا اعتقد المتعاقد لاحقاً للعمل الفني أنه يوجد تجمع هيدروكربوني يمتد إلى منطقة / حوض مجاور والذي لم يحال رسمياً إلى طرف ثالث، عندها للمتعاقد أولوية الخيار لتقديم برنامج عمل مناسب للسلطة والتي استناداً لإعتباره مقبولاً منها قد يحتل جزءاً من الحوض المفتوح إلى المتعاقد بالإضافة إلى المنطقة الحالية موضوع هذه الاتفاقية. وستطبق كافة شروط وأحكام إتفاقية المشاركة في الإنتاج (الإنهاء، استرداد الكلفة، إتفاقية الإنتاج... الخ). هذه على الجزء شامضاف. وسيم أرفاق ملحق إضافي لهذه الإتفاقية يفصل المنطقة والإلتزامات التي تشملها.

المادة الحادية والثلاثون  
التنازل

(أ) - لا يحق للمتعاقد أن يحيل أو يتنازل بطريقة أخرى لشخص أو شركة أو شراكة أو أي شخصية إعتبارية غير تابعة عن كل أو أي من حقوقه أو إمتيازاته أو واجباته أو إلتزاماته الواردة هنا دون موافقة السلطة الخطية المسبقة.

(ب) - لا يجوز للمتعاقد أن يتنازل عن حقوق وإمتيازاته وواجباته وإلتزاماته دون الموافقة الخطية للسلطة. يمكن للتنازل عن حقوقه المتعلقة بالرخصة إلى طرف / هيئة تتميز بالكفاءة المالية والتقنية، من وجهة نظر السلطة والمتعاقد لتنفيذ برنامج العمل كما هو وارد في هذا العقد، وسيكون أي مشغل / طرف مشغل مستقبلي محتمل ملزماً بأحكام وشروط هذه الإتفاقية. ويتربط على المتعاقد تزويد السلطة بالمعلومات التالية التي تخص أي طرف ثالث محتمل يرغب المتعاقد أن يعتبره مشغلاً أو مشغلاً شريكاً، هذه المعلومات هي:

إسم الشركة، تاريخ تأسيسها، تسجيل الشركة، الميزانيات الموقعة قانونياً، التقارير المالية لآخر سنتين، تفاصيل عن الخبرة الفنية في صناعة النفط، أسماء وخبرة المدراء.

(أ) - يحق للمتعاقد أن يتنازل عن جزء من مصالحه العملية في الحوض لطرف وأطراف ثالثة (شريك) بدون موافقة خطية مسبقة من السلطة بشرط إثبات الكفاءة المالية والفنية لهذا الشريك أمام السلطة.

(أ) - يجب أن تتضمن أدوات التنازل هذا أحكاماً تنص بدقة على أن المتنازل له ملزم بكل بنود الإتفاقية وبأي تعديل أو إضافة كتابية طرأت عليها. وتقدم أدوات التنازل إلى السلطة لتنقيتها وفي حالة التنازل لغير تابع للموافقة عليها قبل تنفيذها.

(أ) - في حالة التنازل لتابع يكون المتعاقد وتابعه مسؤولون مجتمعون ومنفردون عن كل الواجبات والمسؤوليات بمقتضى هذه الإتفاقية إلا إذا وافقت السلطة خطياً على إعفاء المتعاقد من هذه الواجبات والمسؤوليات.

(أ) - في حالة الإحالة لغير تابع، يجب إما أن تكون كافة الإلتزامات التي تآكت على المتنازل بموجب الإتفاقية قد أتمت بتاريخ التنازل، وإما أن يضمن المتنازل والمتنازل له منفردين ومجتمعين تنفيذ أية إلتزامات غير منفذة تآكت على المتنازل.

(ب) في حالة إكتشاف إحتياطيات وإختيار المتعاقد الحصول على تمويل من مؤسسة مقرضة لغايات التطوير، يجوز للمتعاقد أن يتنازل بشكل يسمح بتوفير ضمانة للمؤسسة المقرضة شريطة أن يحصل مسبقاً على موافقة السلطة الخطية.

(ج) أن كل أداة تنازل وقعت وسلّمت تتضمن إحالة لحقوق أو إمتيازات أو واجبات أو إلتزامات المتعاقد الواردة هنا ستسلم للسلطة خلال ثلاثين (٣٠) يوماً بعد تاريخ التنازل هذا.

هذه المادة  
مستأجرة

(د) إن أي تنازل بما في ذلك الدخل المئالي من هذا التنازل، والمنفذ وفقاً لأحكام هذه المادة، سيكون معفاً من أية ضريبة أو رسم أو عبء، بغض النظر إن استحققت على الدخل أو غير ذلك وسيكون معفاً أيضاً من أية ضرائب أو رسوم أو أعباء على أي تحويل أو ما تعلق بذلك، وكذلك الضرائب والرسوم والأعباء على رأسمال المتعاقد والمتنازل له.

## المادة الثانية والثلاثون

## صلاحية الإلغاء

(أ) طبقاً للفقرة (ب) أئناء والمادة (٣٣) والمادة (٣٤)، للسلطة الحق أن تلغي هذه الإتفاقية بقرار من مجلس الوزراء في الحالات التالية:

١- إذا قدم المتعاقد قصداً أية بيانات غير صحيحة للسلطة في أية أمور كانت ذات اعتبار أساسي في تنفيذ هذه الإتفاقية.

٢- إذا تنازل المتعاقد عن أي حق بمقتضى هذه الإتفاقية خلافاً لأحكام المادة (٣١) من هذه الإتفاقية.

٣- إذا حكم على المتعاقد بالإفلاس بواسطة قرار نهائي صادر عن محكمة ذات صلاحية.

٤- إذا استخرج المتعاقد عن قصد أي معدن غير البترول وغير مسموح به في هذه الإتفاقية، أو بدون موافقة السلطة أو الأردن، عدا الإستخراجات التي لا يمكن تجنبها نتيجة للعمليات البترولية المنفذة بمقتضى هذه الإتفاقية حسب الممارسات الجيدة في صناعة البترول.

٥- إذا لم يلتزم المتعاقد بأي قرار نهائي ينتج عن التحكيم الجاري طبقاً لما ورد في المادة (٣٤) على شرط أن لا يكون قد إلتزم أو بدأ بالإلتزام بمثل هذا القرار خلال مدة التسعين (٩٠) يوماً المنصوص عليها في المادة (٣٤).

٦- إذا ارتكب المتعاقد خرقاً مادياً أساسياً في هذه الإتفاقية.

(ب) عندما تقرر السلطة أن أخذ الأسباب المبينة أعلاه قد تحقق، مما يمنحها حق إلغاء هذه الإتفاقية، وترغب على السلطة أن تعطي المتعاقد إشعاراً خطياً يقدم شخصياً لمدير عام المتعاقد أو ممثله البديل خلال تسعين (٩٠) يوماً لمعالجة أو يزول مثل هذا السبب ما عدا حالة الإفلاس، وإذا لم يزول أو يعالج المتعاقد هذا السبب خلال مدة الإشعار لعدم تبلغه نتيجة لتغيير العنوان، ينشر هذا الإشعار في الجريدة الرسمية في الأردن ويعتبر التبليغ صحيح، وفي نهاية مدة الإشعار لم يعالج المتعاقد أو يزول السبب تعتبر مدة الإتفاقية لاغية بالنسبة للسلطة بقرار من مجلس الوزراء.

(ج) يتم هذا الإلغاء دون المساس بأية حقوق تترتب على المتعاقد لدى السلطة أو تترتب للسلطة لدى المتعاقد بموجب هذه الإتفاقية وفي حالة هذا الإلغاء يحق للمتعاقد إزالة كافة ممتلكاته الشخصية من المنطقة.

هذا منقح الأصل

## المادة الثالثة والثلاثون

## القوة القاهرة

(أ) تعفي السلطة المتعاقد أو أي منهما من عدم تنفيذ أو التأخير في تنفيذ أية التزامات، غير الالتزام بدفع المال بمقتضى هذه الاتفاقية، إذا كان وفي حدود كون عدم التنفيذ أو التأخير ناشئاً عن قوة القاهرة. وتضاف مدة عدم التنفيذ أو التأخير وأية مدة قد تكون ضرورية لإصلاح أي ضرر يقع خلال التأخير المذكورة إلى المدة الممنوحة بموجب هذه الاتفاقية لتنفيذ هذا الالتزام ولتنفيذ أية التزام يعتمد عليه وإلى مدة هذه الاتفاقية.

(ب) تشمل "القوة القاهرة" كما تعني في هذه المادة (٣٣)، القاء الماء والحريق والأوبئة والحوادث التي لا يمكن تجنبها، والأعمال الحربية أو الأعمال العدائية الفعلية أو الأحوال الناشئة أو التي يمكن أن تستند إلى الحرب أو الأعمال العدائية الفعلية (معلنة أو غير معلنة) والإضرابات والإعتصامات والإضرابات العمالية الأخرى والفيضانات والعواصف والظواهر الطبيعية والكوارث والإضرابات الطبيعية الأخرى والحصار والعصيان وأعمال الشغب والإضرابات المدنية الأخرى وتشمل فيما يخص المتعاقد فقط أعمال سلطة حكومية (سواء صدرت بقانون أم لا) إذا أدت أعمال السلطة الحكومية إلى منع أو تأخير التنفيذ أو لأي سبب آخر سواء كان مشابهاً لما ورد ذكره أعلاه أم لا وبشرط أن يكون هذا السبب خارج عن السيطرة المعقولة للسلطة أو المتعاقد حسب الحال.

(ج) يترتب على الفريق المتأثر أن يبلغ الفريق الآخر بالسرعة الممكنة مبيناً سبب عدم التنفيذ أو التأخير ومدته المحتملة. ويترتب عليه كذلك أن يعطي إشعاراً حال عودة الأحوال للطبيعية.

(د) يترتب على الفريقين أن يتخذا جميع الإجراءات المعقولة لإزالة سبب الإعاقة أو التأخير في التنفيذ وأن يقللا من نتائج أي حدث من أحداث القوة القاهرة.

(هـ) إذا حدثت القوة القاهرة أثناء مدة سريان هذه الاتفاقية وإستمر مفعولها لمدة سنة واحدة، يحق للمتعاقد وخلال تسعين (٩٠) يوماً أن يشعر السلطة لإنهاء التزامه بهذه الاتفاقية دون أي مسؤولية لاحقة من أي نوع. وبذلك يتم إعادة الكفالة المصرفية مع كلفة ممتلكات المتعاقد (أو توليها) أو متعاقبيه الفرعيين أو شركائه) والتي لم يتم إسترداد كلفتها بعد.

(و) لا يحق لأي من الفريقين أن يتقدم بأية مطالبة ضد الفريق الآخر بأية نفقات يتكبدها نتيجة القوة القاهرة وبالتالي احتمالية إلغاء الاتفاقية.

(ز) إذا قطعت أو حدثت كمية البترول المنتجة والمشحونة أو التي كان من الممكن أن تنتج وتشحن من واحد أو أكثر من الاكتشافات التجارية المشمولة أثناء الاتفاقية بفعل القوة القاهرة يستبعد في هذه الحالة مرحلة الإنتاج المطبقة حتى تعوض الكميات التي كان من الممكن أن تنتج وتشحن من تلك الاكتشافات التجارية وهي في طاقاتها الإنتاجية. إن عبارة "طاقة الإنتاج" لغايات

هذا النص تعني كمية البترول الكلية التي كان من الممكن إنتاجها من الآبار المحفورة بذلك الاكتشاف أو الاكتشافات التجارية حسب الممارسات الجيدة في صناعة البترول، على ألا تزيد هذه الطاقة عن الطاقة القصوى لخط أو لخطوط الأنابيب الموصولة بهذه الآبار. ويترتب على المتعاقد إشعار السلطة خلال التسعين (٩٠) يوماً التالية لأول يوم من كل شهر تقويمي بالكميات المتراكمة من هذا البترول في نهاية كل شهر تقويمي والتي يجب تعويضها وفق ما ورد أعلاه.

هذا نص العمل

### المادة الرابعة والثلاثون التوفيق والتحكيم وقرار الخبراء

(أ) يقيم الفريقان علاقتهما فيما يتعلق بهذا العقد على أساس الثقة والنوايا الحسنة، ينبغي تنفيذ هذا العقد وتفسيره وتطبيقه بالإنسجام مع مبادئ القانون المطبقة في الأردن أخذين بالاعتبار الجنسيات المختلفة للفريقين، وفي حال غياب تلك النوايا المشتركة عندهما ينبغي تطبيق مبادئ القانون الدولي المعترف به عادة شاملة تلك المبادئ المطبقة في المحاكم الدولية.

(ب) في حالة ظهور أي خلاف بين السلطة والمتعاقد بخصوص هذه الاتفاقية أو بخصوص تفسير أو تطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية والذي لا يمكن تسويته ودياً لحل نهائي عن طريق التحكيم وذلك باستثناء الأمور المذكورة في المادة (٣٤) (ك)، يتم التحكيم في عمان/ الأردن من قبل محكم/ محكمين بموجب قوانين التحكيم في غرفة التجارة العالمية أو أي تشريعات لاحقة سارية المفعول في لحظة نشوء الخلاف وفي حال عدم وجود نص تلك التشريعات حول إجراءات بعض الحالات يترتب على المحكمين أن يضعوا إجراءاتهم الخاصة.

(ج) يبدأ التحكيم بأن يعطي أحد الفريقين إشعار للفريق الآخر بأنه إختار أن يحل النزاع للتحكيم وأن هذا الفريق (المشار إليه فيما بعد -الفريق الأول) قد عين محكماً حددت هويته في الإشعار المذكور. ويترتب على الفريق الآخر (المشار إليه فيما بعد -الفريق الثاني) أن يخطر الفريق الأول خلال خمسة عشر (١٥) يوماً من تاريخ تسلمه الإشعار المذكور محدداً هوية المحكم الذي أختاره.

(د) إذا تخلف الفريق الثاني عن تعيين محكم كما ذكر سابقاً، يحق للفريق الأول في هذه الحالة أن يقدم طلباً للمحكمة الأردنية المختصة لتعيين محكم ثاني. ويترتب على المحكمين أن يختاروا خلال ثلاثين (٣٠) يوماً محكماً ثالثاً، وإذا لم يتم ذلك فإن المحكم الثالث سيعين من قبل محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بطلب من أي من الفريقين.

(هـ) يجب أن يكون المحكم الثالث مواطناً من بلد غير الأردن بل يجب أن يكون مواطناً من بلد يقيم علاقات دبلوماسية مع الأردن ويتوجب أن لا تكون له مصلحة إقتصادية في أعمال البترول في الأردن أو مع فريق من هذه الاتفاقية أو تابعيهما كرئيس للتحكيم.

(و) يترتب على الفريقين أن يزودا المحكمين بكل التسهيلات (بما في ذلك حق الدخول إلى مسرح عمليات البترول) للحصول على أية معلومات تلزم للبت السليم في النزاع، ويجب أن لا يمنع أو يعيق تعيب أو تخلف أي فريق في التحكيم إجراءات التحكيم في جميع مراحله أو أي منها.

(ز) تستمر العمليات أو النشاطات التي سببت التحكيم حتى يصدر للقرار أو الحكم إلا إذا قرر المتعاقد أن هذا الاستمرار مستحيل أو غير عملي، وفي حالة صدور الحكم أو القرار متضمناً أن

الدعوى كانت مشروعة يجوز تضمينه أحكاماً للتعويض العادل لصالح المدعي على أن يبدأ سريان التسعون (٩٠) يوماً المخصصة لإزالة أو البدء بمعالجة سبب الدعوى كما ورد في المادة (٣٢) فقرة (ب) من تاريخ القرار أو الحكم.

(ح) يجوز تقديم قرار التحكيم إلى أية محكمة لها صلاحية كما أنه يجوز تقديم طلب إلى محكمة كهذه من أجل الحصول على إعتراف قضائي بالحكم وأمر للتنفيذ حسبما يكون الحال.

(ط) يرغب الفرقاء، حيثما كان مناسباً، أن تتضمن القرارات والأحكام تحديداً لزمان تنفيذ الحكم.

(ي) تبقى أحكام هذه الاتفاقية المتعلقة بالتحكيم سارية المفعول بغض النظر عن انتهاء هذه الاتفاقية.

(ك) أي خلاف يتعلق أساساً بأمور فنية بما في ذلك الكميات والقياسات والقيم والأسعار والتي لا تستطيع السلطة والمتعاقد تسويتها ودياً ستقدم إلى خبير مستقل معترف به دولياً للحكم بها نهائياً (الخبير) ويحين من قبل السلطة والمتعاقد.

تقدم كل من السلطة والمتعاقد إلى الفريق الآخر قائمة تضم خمسة مرشحين أو أكثر لتسولي منصب الخبير، فإذا ظهر إسم مرشح في كلتا القائمتين عندئذ يكون ذلك المرشح هو الخبير، وإذا ظهر في كلتا القائمتين أكثر من مرشح فيجري إختيار الخبير من بين الأسماء المشتركة لمي القائمتين بإتفاق الفريقين.

وإذا لم تكن أي من أسماء المرشحين في قائمة موجودة في القائمة الأخرى أو إذا لم يتم أحد الفريقين بتقديم قائمة بالمرشحين أو إذا لم تتفق السلطة والمتعاقد على خبير فيجري إختيار هذا الخبير من قبل محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية مع الأخذ بالاعتبار مؤهلات المرشحين الواردة أعلاه وذلك بناءً على طلب خطي من أحد الفريقين أو كليهما.

يجب أن يكون المرشحون أشخاصاً مستقلون يتمتعون بشهرة معروفة في الصناعة البترولية العالمية بصفتهم خبراء في أعمال التنقيب عن البترول وإنتاجه أو أن يكونوا خبراء في تسعير وتسويق النفط الخام و/ أو الغاز في التجارة الدولية حسبما تتطلب الحالة.

إذا تخلف المرشح أو لم يكن متولجداً للقيام بدور الخبير فيجري إختيار مرشح آخر بنفس الطريقة المنصوص عليها في هذه الفقرة (ك)، بشرط أنه إذا كان إسم المرشح الآخر وارداً لمي كلتاه القائمتين ولت الإختيار الأصلي، عندها يجري إختيار هذا المرشح.

تتقاسم السلطة والمتعاقد بالتساوي نفقات الخبير وتطبق أحكام الفقرات (د)، (هـ)، و(ط) أعلاه وعلى أي قرار يتخذه الخبير طبقاً للفقرة (ك) هذه.

(ل) يقيم الفريقان علاقتهما بخصوص هذه الاتفاقية على أسس حسن النية والثقة.

(م) في حالة نشوء أي خلاف يقتضي تسويته بموجب هذه المادة (٣٤) تبقى هذه الاتفاقية نافذة المفعول حتى إخاذ قرار أو حكم أو حل نهائي للنزاع.

محكمة التحكيم

### المادة الخامسة والثلاثون اعتبارات خاصة حول حقل حمزة

(أ) اكتشف حقل حمزة عام ١٩٨٤ من قبل سلطة المصادر الطبيعية. وقد أنتج الحقل ٩٠٠ ألف برميل من النفط من أربعة آبار (حمزة ١، ١٢، ١٧، ١٤). حالياً هناك بئر واحد هي (حمزة-١٤) قيد الإنتاج، مع إنتاج متدني الحدود بالنسبة للبئرين الآخرين. ويبلغ معدل الإنتاج اليومي للحقل حوالي ٣٠ برميل يومياً بدون غاز أو ماء. يهدف هذا العقد لضمان أن الإنتاج الحالي من حقل حمزة كما هو الآن سيبقى مستحقاً للدولة. بحق للمتعاقدين المشاركة فقط في الإنتاج النفطي الإضافي من الحقل أو أي إنتاج جديد من أجزاء أخرى من منطقة الأزرق.

(ب) الإنتاج الحالي: ستذهب كافة عائدات الإنتاج النفطي الحالي من الحقل للدولة بينما يحق للمتعاقدين المشاركة فقط في الإنتاج النفطي الإضافي من الحقل.

(ج) معدل التراجع الأساسي Base Decline Rate:

سيتم الاتفاق على هذا القياس بين السلطة والمتعاقدين خلال سنة (٦) أشهر من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية. وسيحدد كافة النفط المنتج من الأربع آبار المنتجة في الحقل (حقل حمزة ١، ١٢، ١٤، ١٧) عند معدل تراجع أساسي إلى السلطة. وحيث أن الحقل في تراجع، سيتم الاتفاق على معدل للتراجع. ومن المفهوم حالياً أن الإنتاج التقريبي في المنطقة يبلغ ثلاثين (٣٠) برميل يومياً وأن معدل التراجع (في كامل الحقل) في عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ كان (٥,٢%). سيوافق معدل التراجع الأساسي الحدود الإنتاجية من الحقل بإفتراض عدم اللجوء لمزيد من الاستثمار في الحفر والتطوير أو إجراء تعديلات على التجهيزات.

يكون كل النفط الذي يقع أسفل منحني معدل التراجع المنفق عليه إلى السلطة التي يمكن أن تبيعه أو تستخدمه حسب رغبةها. سيشارك المتعاقد فقط في النفط الذي يقع فوق خط منحني التراجع الأساسي المنفق عليه. سيوافق هذا المنحنى ويرفق كملحق في هذه الاتفاقية.

(د) إذا أخفقت السلطة والمتعاقدين في التوصل لخط تراجع أساسي ضمن إطار الوقت المحدد لمدة سنة شهر، يتم الاستعانة بخبير مستقل (حسب ما هو وارد في الملحق (٣٤) لتقديم معدل تراجع أساسي على الطرفين استخدامه. إن تكاليف هذا العمل / الدراسة هي تكاليف قابلة للإسترداد بصورة كاملة بنسبة ١٠٠% من إسترداد الكلفة من أي إنتاج إضافي.

(هـ) إسترداد الكلفة: إذا تم تنفيذ أعمال تحت الأرض (أي تحت المستوى الأرضي الحالي) أو الرجوع إلى الآبار الحالية لحوض الأزرق ضمن مدة هذه الاتفاقية، فإن تكاليف هذه الأعمال ستكون تكاليف قابلة للإسترداد بمعدل (٥٠%). إن كافة الأعمال الأخرى في الحوض أو تتعلق

بأعمال في هذا الحوض ستكون تكاليفها قابلة للإسترداد بنسبة ٧٠%. أيضاً أنظر المادة (١٣) (١) (٤).

(و) العمليات الميدانية: عند المصادقة على هذه الاتفاقية يتحمل المتعاقد التزاماته ومسؤولياته التشغيلية-الحقل ولكافة التجهيزات به. كما سيتحمل مسؤولية الحفاظ على الإنتاج والتجهيزات ضمن حالة معقولة من الصيانة والإصلاح، مع توظيف الكادر اللازم لذلك. سيقوم المتعاقد بمراجعة واختيار لتسلم كافة العقود من شركة البترول الوطنية. كما يحق له أن ينفذ أي تطوير على الحقل أو تجهيزاته يشعر أنها ستعكس إيجابياً على الإنتاج كل من الحقل / المنطقة. (ز) تبقى كافة التجهيزات الحالية في منطقة حقل حمزة ملكاً للسلطة / الدولة. وهذا يشمل دون الحصر كافة معدات الحفر، الأنابيب، مواسير تثبيتاته ومنصات التخزين ومعدلات العمل وشبكة الأنابيب الداخلية في الحقل والصمامات وممتلكات الإقامة.

من المعلوم أن للمتعاقدين الحق الكامل باستخدام كافة هذه المعدات خلال مدة العقد وفقاً للشروط الواردة والمفصلة في المادة العاشرة (١٠).

(ح) سيتم تزويد المتعاقد بنسخ عن كافة المعلومات ذات الصلة والتي يتطلبها لتنفيذ التزاماته وواجباته ومسؤولياته، وذلك حسب ما جاء في المادة (١٠) (د)، (ز)، (ح).

محمداً بن عبد الوكيل

## المادة السادسة والثلاثون

## الخصم على مبيعات النفط الخام للسلطة

(أ) يحق للسلطة الحصول على خصم لشراء النفط الخام عند تحقق الشرطين التاليين:

- ١- إذا بلغ سعر برمبل للنفط الخام من نوع برنت، ولمدة (٣٠) يوماً متواصلة، كما عليه في الفايننشال تايمز في لندن مساوي أو أكثر من (٤٥) دولار أمريكي للبرميل .
- ٢- وإذا بلغ إنتاج النفط الخام الإضافي الإجمالي أكثر من (٢) ألف برمبل نفط/ اليوم ولغاية ١٩٩٩ برمبل في اليوم ولمدة (٣٠) يوماً متواصلة كما ورد في النقطة (أ) أعلاه عندها يحق للسلطة الحصول على خصم مقداره ٣% . وفي حالة زيادة مستوى الإنتاج من ٥٠٠٠ برمبل ولغاية ٩٩٩٩ برمبل في اليوم يحق للسلطة الحصول على خصم مقداره ٤% وفي حالة زيادة مستوى الإنتاج أكثر من ١٠٠٠٠ برمبل في اليوم يحق للسلطة الحصول على خصم مقداره ٥% من سعر البيع الإجمالي المتحقق على المخصصات التالية من حصة المتعاقدين من نفط الربح ( أي بعد إستراداد تكاليف المتعاقدين المخصصة والمعتمدة). يتم الدفع خلال ثلاثين (٣٠) يوماً بعد تاريخ تحقق الشرطين أعلاه في هذه المادة (٣٦).

من المعلوم أنه:

- (١) تستمر النفقات طالما توفر الشرطين السابقين في هذه المادة (٣٦). ولكن إذا لم يتوفر أي من الشرطين سيتوقف الدفع حتى يتوفر الشرطين مرة أخرى.
- (٢) أن النفط الخام المنتج من حوض الأزرق سيباع على قاعدة سعر نفط خفيف البصرة ( الاتجاه لأوروبا).
- (٣) تنطبق نفس الشروط والخصومات على الكميات المساوية من الغاز. سيستخدم معامل تحول سعر برمبل للنفط على أساس معامل (٥,٦) ألف مرة (٥٦٠٠ قدم مكعب) ويستخدم هذا المعامل إلا إذا إتفق المتعاقد والسلطة على معامل آخر أو قيمة حرارية نسبية. ومن المفهوم أنه حالما يتم تحليل عينة من الغاز وتم الحصول على قيمة حرارية دقيقة فإن هذا المعامل هو الذي يجب استخدامه بدلاً من معامل (٥٦٠٠) قدم مكعب من الغاز.

## المادة السابعة والثلاثون

## المكتب وتبليغ الإشعارات

- (أ) يتوجب على المتعاقد أن يحتفظ بمكتب في عمان/ الأردن حيث توجه إليه الإشعارات بصورة صحيحة كما هو وارد أعلاه.
- (ب) يجوز إرسال إشعارات للمتعاقد بواسطة التلكس أو الفاكس على أن يجري تأكيد إستلامها بواسطة التلكس أو الفاكس المستقبل، أو يجوز إرسالها لمكتب المتعاقد بالبريد المسجل، أو يجوز تسليمها إلى مكتب المتعاقد شريطة أن يكون المدير العام أو أحد ممثليه المفوضين قد أكد إستلامها. ويجب أن يتم إرسال نسخة من الإشعار إلى المكتب الرئيسي للمتعاقد.
- (ج) يمكن إرسال إشعارات للسلطة عن طريق التلكس أو الفاكس على أن يجري تأكيد إستلامها بواسطة التلكس أو الفاكس المستقبل، أو يمكن إرسالها إلى مكتب السلطة بواسطة البريد المسجل، أو يمكن تسليمها إلى مكتب المدير العام للسلطة بشرط أن يؤكد المدير العام أو أحد ممثليه المفوضين إستلامه الإشعار الموجه.
- (د) كذلك الإشعارات يتم تقديمها عن طريق البريد الإلكتروني على عنوان البريد الإلكتروني كما هو مبين في الفقرات أعلاه:
- على الطرف الآخر إثبات إشعار بأنه قد إستلم البريد الإلكتروني.
- يحصل هذا من طرف الفريق المرسل إليه والمرسل بالتأكد على إستلام البريد الإلكتروني بواسطة الإشعار.
- (هـ) تتكون الإشعارات الملصوق عليها في الفقرات (ب)، (ج) وترسل كالتالي:

١- سلطة المصادر الطبيعية  
ص.ب (٧) عمان ١١١١٨ الأردن  
إتجاه: المدير العام هاتف: ٥٨٥٧٦١٢ فاكس: ٥٨١١٨٦٦  
تلكس: NRA-JO ٢١٤١٥  
Email: [dirgen@nra.gov.jo](mailto:dirgen@nra.gov.jo)

٢- المتعاقد: شركة سونوران للطاقة (الأردن) المحدودة.

السيد:

نائب الرئيس

الشرق الأوسط، شمال افريقيا،

٥٥٠٠٠ قدم مكعب

- (د) يجوز تغيير عنوان تسلم الإشارات لأي طرف وذلك عن طريق إعطاء الطرف الآخر إشعاراً بذلك قبل عشرة أيام من التغيير.
- (ز) سيعتبر مكتب المتعاقد في عمان، الأردن المكان، لتسليم إشارات إليه من الغير.
- (ح) يوافق طرفاً هذه الاتفاقية على التخلي عن ضرورة تقديم إخطارات عدلية.

## المادة الثامنة والثلاثون

## أحكام عامة

- (أ) تعتبر عناوين أو أسماء كل مادة في هذه الاتفاقية مجرد تسهيل للفريقين، ولا يجوز استعمالها فيما يتعلق بتفسير/ أو تأويل المواد المذكورة.
- (ب) كلما استعملت الكلمة "مشملة" في هذا النص، فإنها تعني الشمول وليس الحصر إلا إذا اقتضى الإطار العام للنص ووضوح تفسيراً مخالفاً.
- (ج) هذه الاتفاقية تجسد كل إتفاقيه وتغاهم بين المتعاقد والسلطة متعلق بموضوعها، ولا يمكن التعديل أو التغيير أو الإضافة بما في ذلك أي قوانين أو شريعات أو أحكام من أي نوع كان. ما عدا نص مكتوب وموقع من قبل المتعاقد والسلطة.
- (د) تكون أحكام هذه الاتفاقية ملزمة لفريقيها ولخلفائهما والمتنازل لهم.
- (هـ) يجب أن تحظى كافة البيانات الصحفية الخارجية ذات الطابع الفني بموافقة السلطة أو المتعاقد قبل إصدارها. ( وهذا يشمل الصحافة المحلية والصحافة العالمية وعلى مواقع الإنترنت أو المؤتمرات / الاجتماعات الخارجية) والمكتوبة من قبل المتعاقد أو السلطة / الوزارة. ويجب إعطاء هذه الموافقة أو الإذن خلال (٢٤) ساعة ولا يجب تأخيرها. ويجب مناقشة هذه البيانات الصحفية والموافقة عليها من قبل الفريقين قبل نشرها، وما لم ينص على غير ذلك، يتحمل المتعاقد / المتعاقدون مسؤولية صياغة وتدقيق البيانات الصحفية فيما يتعلق بالتقريب أو نشاطات الإنتاج في منطقة الأزرق.
- يستطيع كلا الطرفين أن يبدي تعليقات عامة ذات طابع علني، تتعلق بالنشاط العام في الأردن أو في منطقة الأزرق، وذلك لوسائل الإعلام أو للغير بدون موافقة من للطرف الآخر.
- (و) في حالة ضرورة الحصول على أية موافقة أو إذن أو قبول بموجب هذه الاتفاقية من قبل أي من الفريقين، أو أية لجنة مؤلفة بموجب هذه الاتفاقية، ويجب أن لا يتم الإمتناع لسبب غير مقبول عن إعطاء هذه الموافقة.

هكذا من العمل

المادة التاسعة والثلاثون  
النص

تمت كتابة هذه الاتفاقية باللغة العربية والإنجليزية ولكل منهما نفس القوة القانونية والتأثير، وعليه يمكن الرجوع في تفسير هذه الاتفاقية للنسخة العربية.  
واشهاداً على ذلك وقعت سلطة المصادر الطبيعية وشركة سونوران للطاقة (الأردن) على هذه الاتفاقية في اليوم والسنة المبينين أولاً أعلاه.

نيابة عن شركة سونوران للطاقة  
اسم المتعاقد  
سونوران للطاقة (الأردن)  
من قبل:

اللقب: نائب الرئيس

نيابة عن الحكومة الأردنية  
وزارة الطاقة والثروة المعدنية  
سلطة المصادر الطبيعية  
من قبل:

اللقب: وزير الطاقة والثروة المعدنية

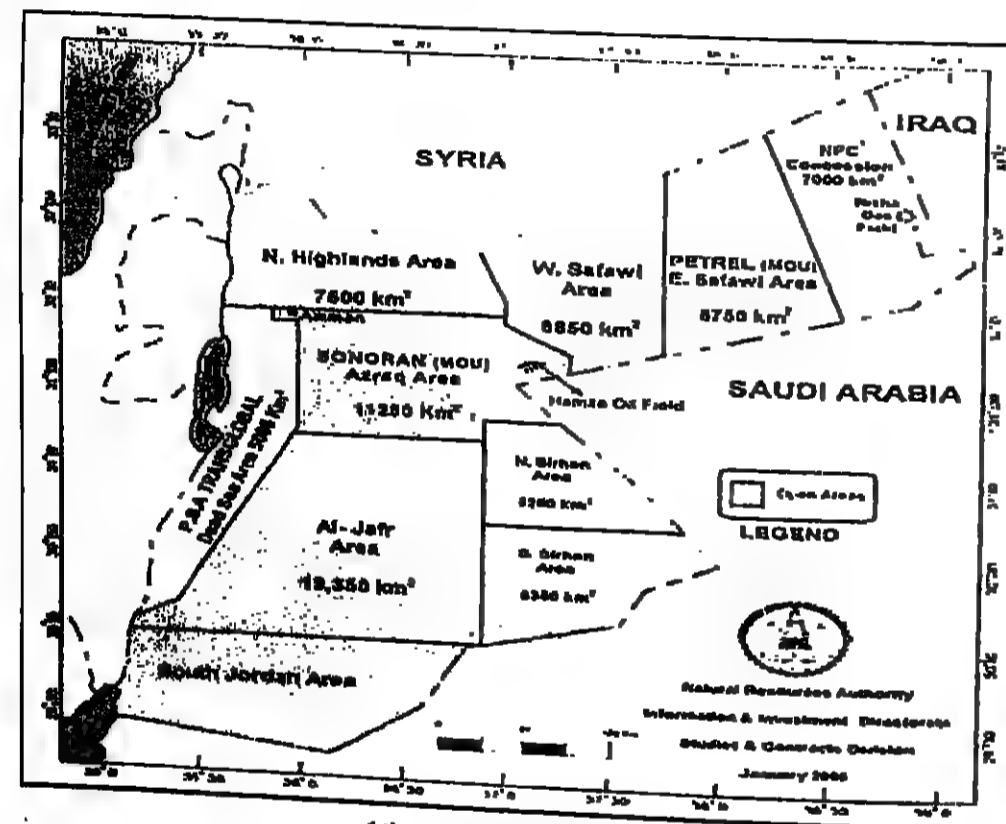
تاريخ التوقيع: / / ٢٠٠٠

تاريخ التوقيع: / / ٢٠٠٠

ملحق (أ)

خارطة وصف المنطقة وإحداثياتها

تقع المنطقة الخاصة بهذه الاتفاقية في الجزء المركزي الشرقي من الأردن. يحدها المملكة العربية السعودية من الجزء الجنوبي الشرقي ومدينة عمان من الشمال الغربي. تتألف المنطقة من (١١٢٥٠) كيلو متر مربع تقريباً ولها عدة جوانب وزوايا كما هي مبينة في الخرائط المرفقة. ستقوم سلطة المصادر الطبيعية بتقديم نسخ عن الوثائق المتعلقة بأية إتفاقيات حول الحدود مع المملكة العربية السعودية. وتشمل هذه الإتفاقيات الإحداثيات الدقيقة للحدود وأية إتفاقيات تتعلق بأية دعاوى حول تدخل المناطق الحدودية. وقد تم توفير هذه الإتفاقيات من قبل سلطة المصادر الطبيعية وهي مرفقة في نهاية الملحق (أ) من هذه الاتفاقية.

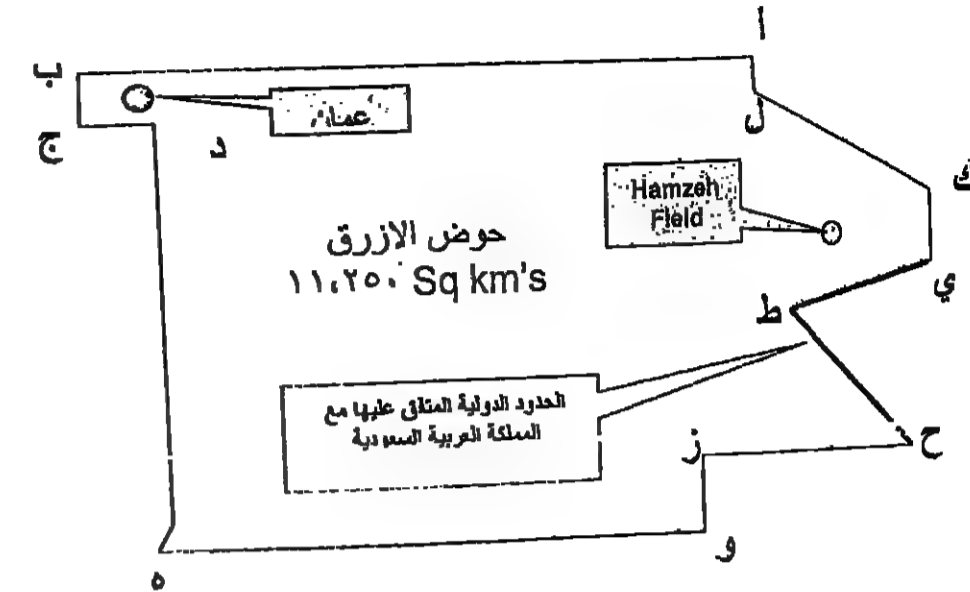


الخريطة التفصيلية للمنطقة

هكذا من أجل

الملحق (ب)  
الإجراءات المحاسبية

المادة الأولى	الشروط العامة
المادة الثانية	تمصريف والمقبوضات
المادة الثالثة	الجرد وبيانات الجرد
المادة الرابعة	قياس الإنتاج وتقرير الإنتاج
المادة الخامسة	كشف قيمة الإنتاج
المادة السادسة	كشف إشتداد الكلفة
المادة السابعة	تقرير النفقات والمقبوضات
المادة الثامنة	كشف بأرباح النفط والتحميل



## إحداثيات الحوض:

	الشمال	الشرقي
أ	٣١°٥٧'٠٠	٣٦°٥٧'٥٩
ب	٣١°٥٧'٠٠	٣٥°٤٦'٣٠
ج	٣١°٥٠'٣٧,٥	٣٥°٤٦'٣٠
د	٣١°٥٠'٣٧,٥	٣٥°٥٥'٠٠
هـ	٣١°١٠'٠٠	٣٥°٥٥'٠٠
و	٣١°١٠'٠٠	٣٦°٥٥'٠٠
ز	٣١°٢٠'٠٠	٣٦°٥٥'٠٠
ح	٣١°٢٠'٠٠	٣٧°١٠'٠٠
ط	٣١°٣٠'٦,٦	٣٧°٠٠'٢١,٨
ي	٣١°٣٥'٠٦	٣٧°١٩'٠٠
ك	٣١°٣٩'٤,٢	٣٧°١٨'٢١,٨
ل	٣١°٥٢'٤٦,٧	٣٦°٥٧'٥٢,٩

لنقل التعليل على حدود الأزرق والإتفاقية مع المملكة العربية السعودية.

هـ: ١٠٠٠٠

### المادة الأولى الشروط العامة

#### (١) تعاريف .

تطبق التعاريف الواردة في المادة الأولى من إتفاقية المشاركة في الإنتاج المؤرخة في ..... على الإجراءات المحاسبية التالية وتتضمن، نفس، المعنى.

#### (٢) أولوية الوثائق:

بالرغم من أحكام المادة الثانية من الإتفاقية فإنه في حالة ورود أي تناقض أو تعارض بين شروط الإجراءات المحاسبية وشروط الإتفاقية، فإن الأولوية تعطى لشروط الإتفاقية وهي التي تسود.

#### (٣) تقارير النشاط:

(أ) خلال مدة التفتيش يترتب على المتعاقد أن يزود السلطة خلال (٤٥) خمسة وأربعين يوماً من نهاية كل ربع سنة شمسية بكشف المصروفات والمقبوضات.

١- كشف بالمصروفات والمقبوضات.

٢- كشف محاسبة تفصيلي.

يجب إعداد هذه الكشوفات طبقاً لإجراءات المحاسبة، كما يجب تقديم ملخص لهذه المعلومات على أساس سنوي خلال خمس وسبعين (٧٥) يوماً من نهاية كل سنة ميلادية.

(ب) خلال فترات التطوير والإنتاج يقدم المتعاقد إلى السلطة خلال (٤٥) يوماً من نهاية كل ربع سنة شمسية / أو، وفي حالة كشف الإنتاج، خلال (٤٥) يوماً من نهاية كل شهر.

(١) كشف إنتاج.

(٢) كشف بقيمة الإنتاج.

(٣) كشف بإسترداد التكاليف.

(٤) كشف المصروفات والمقبوضات.

(٥) كشف بأرباح النفط والتحميل.

يجب أن تكون هذه البيانات المشار إليها أعلاه طبقاً للإجراءات المحاسبية هذه. كما مسجري تقديم خلاصه لهذه المعلومات كل سنة خلال (٧٥) يوماً من إنتهاء السنة الميلادية .

#### ٤- التعليلات والتدقيق:

(أ) كل كشف للنشاط البترولي مقدم من المتعاقد إلى السلطة كما هو وارد في المادة (٢٥) (هـ) من الإتفاقية، وكل كشف بالمصاريف وإستلام، يعتبر سليماً وصحيحاً من ناحية إعتباره قابلاً

للإسترداد للكشف، ذلك بعد إنتضاء (٤٥) يوماً من إستلام السلطة، إلا إذا إتخذت السلطة إستثناءات خطية بهذا الخصوص خلال تلك المدة (٤٥) يوماً.

وبالنسبة لمستوى المصاريف المسموح بإستردادها، فإن كل كشف عن النشاط البترولي وكل كشف بالمصروفات وإستلام، يعتبر صحيحاً وسليماً بعد إنتضاء ثلاث (٣) شهور من إستلامه من قبل السلطة، إلا إذا إتخذت السلطة إستثناءاً خطياً بهذا الخصوص خلال مدة (٣) شهور.

(ب) كل كشف عن الإنتاج وكشف قيمة الإنتاج وكشف إسترداد الكلفة وكشف بأرباح النفط والتحميل مع إعتبار كميات النفط المنتجة وقيمة الوحدة المنتجة طبقاً للمادة الثالثة عشر (ج) من الإتفاقية، يجب إعتباره صحيحاً ودقيقاً بعد إستلامه من السلطة والمتعاقد بخمس وأربعين (٤٥) يوماً، إلا إذا إتخذ المتعاقد أو السلطة إستثناءاً خطياً بهذا الخصوص خلال (٤٥) يوماً، وفيما يتعلق بحساب قيم الإنتاج، إجمالي الإنتاج وإجمالي المبالغ المطلوبة كمصاريف وديون، فإن هذه التقارير والكشوفات تعتبر صحيحة وسليمة بعد إستلامها بثلاثة شهور، إلا إذا تقدمت السلطة أو المتعاقد بإستثناءات خطية خلال الثلاث شهور المذكورة.

(ج) ١- يحق للسلطة والمتعاقد إذا انطبق عليه ذلك أيضاً، تكليف مكتب تدقيق حسابات قانوني مستقل لفحص وتدقيق السجلات المحاسبية للمتعاقد فيما يتعلق بأي سنة ميلادية وفي أي وقت خلال (٣) الثلاث شهور بعد نهاية تلك السنة، كلفة التدقيق يتحملها المتعاقد الذي يكلف (المكتب) مسؤولية دفع أتعاب ذلك المكتب.

يجب أن يُعرض على المتعاقد خلال الفترة المحددة في الفقرتين (أ)، (ب) أعلاه.

(ج) (٢) للمدققين ولغايات التدقيق، التأكد من كافة القيود المتعلقة بالمعاملات البترولية، مثل الدفاتر المحاسبية والقيود المحاسبية والمواد والسجلات والمجروقات والقوائم والرواتب والفواتير والمقود الفرعية من أي نوع، والمتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالإتفاقية، وكذلك أية وثائق أو مراسلات أو سجلات أخرى للمتعاقد ضرورية للتدقيق والتأكد من القيود، بالإضافة إلى ذلك، يحق للمدققين وبخصوص هذا التدقيق، الكشف في أوقات معقولة وبعد إعطاء إشعار للمتعاقد، كافة المواقع والمصالح والتجهيزات والمخازن والمكاتب العائدة للمتعاقد في الأردن وفي أي مكان آخر والتي تخدم العمليات البترولية بما في ذلك للموظفين الزائرين المتعلقين بتلك العمليات.

(د) لا تخضع التكاليف الإدارية العامة للمتعاقد طبقاً للمادة الثانية (ك) (٢) من هذا الملحق (ب) إلى التدقيق فيما عدا تطبيقها في إحتساب المبالغ المقيدة كتلفات. على أن التكاليف الأخرى التي تفرض على المكتب الرئيسي للمتعاقد والمتعاقدين التابعين تكون معرضة للتدقيق وفق الفقرة (ج) أعلاه.

(هـ) تكون مستحقات الموظفين غير الأردنيين بمقتضى المادة الثانية (ج) من الملحق "ب" طبقاً للأحكام العادية المطبقة، وفي عمليات المتعاقد الدوائية حسبما يثبتها المتعاقد بصورة معقولة، وبهذه

مكتبة  
مكتبة  
مكتبة

الصفة، غير خاضعة للتكثيف، بشرط أن السلطة إذا دعت الحاجة أن تتحقق من الوثائق للتأكد من مطابقتها للأحكام العادية.

(و) يجب الحفاظ على كافة المستندات وتوفيرها للتكثيف لفترة خمس سنوات بعد تاريخ إصدارها، أو لفترة أطول حسبما يكون مطلوباً بموجب أي قانون مطبق.

٥- مبادلة العملة:

تحتفظ دفاتر المتعاقد لعمليات البترول بالدولار الأمريكي. وسيتم حساب النفقات بالدولار الأمريكي في حدود المبلغ المنفق. يسجل تحويل العملة الأردنية إلى الدولار الأمريكي بالمعبر المتكبد فعلاً في ذلك التحويل وفق المادة (٢٨) (٢) والعملات الأخرى ويبيّن الدولار الأمريكي تسجل بشخص الحسابات وتسجل إلى دولار أمريكي بسعر شراء تلك العملة إذا كان شراء من أحد حسابات أحد المتعاقدين بالدولار الأمريكي وبأي حال بسعر للتبادل السائد والمعلن عنه من قبل البنك المركزي الأردني.

٦- الدفاتر:

يحتفظ المتعاقد بدفاتره باللغة الإنجليزية وطبقاً لطريقة الإحتقاق. وتحتفظ الدفاتر طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عموماً في صناعة النفط العالمية.

٧- إعادة النظر بالإجراءات:

قد يُعاد النظر من وقت لآخر وفي ضوء الترتيبات المستقبلية في هذه الإجراءات المحاسبية إذا وافقت كل من السلطة والمتعاقد على ذلك خطياً.

٨- الخطوط التفصيلية لنظام المحاسبة:

سيقدم المتعاقد خلال (٩٠) يوماً بعد تاريخ النفاذ، ويبحث مع السلطة خطة مقترحة لنظام المحاسبة وتصليفاً مفصلاً للنفقات والطبيعة التفصيلية لمراكز التكاليف التي ستستخدم وسجلات وتقارير التشغيل التي ستؤسس طبقاً للإتفاقية والإجراءات المحاسبية هذه. وستكون هذه الخطة طبقاً للأنظمة المحاسبية المقبولة بصورة عامة في صناعة النفط الدولية وقوانين وأنظمة الأردن. وبعد تلك المناقشات سيدعم المتعاقد ويقدم إلى السلطة نسخاً رسمية من الأنظمة الشاملة للحسابات والأدلة التي ستستخدم.

### المادة الثانية

#### المصاريف والمقبوضات

١- النفقات:

سيحمل المتعاقد وسيدفع مباشرة حسب نصوص الإتفاقية التكاليف والمصروفات التالية، وسيتم تصنيف وإستعادة التكاليف والمصاريف من قبل المتعاقد حسب ما ورد في المادة (١٣) من الإتفاقية:

١- (أ) الحقوق السطحية:

جميع التكاليف المباشرة المتعلقة بالحصول على / أو تجديد / أو التخلي عن الحقوق السطحية السارية بالمنطقة.

من المفهوم أن المتعاقد سيحصل على حقوق إستخدام السطح فقط للمناطق المطلوبة من قبل المتعاقد للعمليات والإنشاءات التي تشكل جزءاً من العمليات البترولية. ومن المفهوم أيضاً بأنه إن تنفع أية مبالغ لسلطة المصادر الطبيعية أو للأردن بخصوص الحصول على / أو تجديد / أو التخلي عن حقوق السطح المذكورة وستقدم سلطة المصادر الطبيعية كل المساعدة للمتعاقد للحصول على حقوق السطح في المناطق المذكورة أعلاه من ملكيتها / أو من شاغلها.

١- (ب) العمالة:

(١- ب) (١) الرواتب والأجور الإجمالية، بما في ذلك كلفة منافع العطل والإجازات المرضية والعجز المطبقة على تلك الرواتب والأجور، لمستخدمي المتعاقد أو تابعيه الماملين بالأنشطة المختلفة وفقاً للإتفاقية بما في ذلك الرواتب والأجور التي تنفع للجيولوجيين والمستخدمين الآخرين الذين يتم تعيينهم على أساس مؤقت في مثل هذه الأنشطة بغض النظر عما إذا كانت المهمة أو العمل المنجز قد حصل في الأردن أو خارجه.

(١- ب) (٢) علاوات تكاليف المعيشة وبدل السكن والعلاوات العادية الأخرى المطبقة على الرواتب وأجور الموظفين الأجانب والمحسبة بموجب الفترات (١) (ب) (١)، (١) (ك) (١) من المادة الثانية هذه. وكذلك المكافآت المدفوعة والتعويضات عن العمل الإضافي والتعويضات العادية الأخرى المطبقة بخصوص رواتب وأجور الموظفين الوطنيين ويمكن قيدها بموجب الفترات ذاتها (١) (ب) (١)، (١) (ك) (١) من المادة الثانية هذه.

(١- ب) (٣) تكاليف النفقات / أو المساهمات التي تنفع تنفيذاً للقانون / أو للتقديرات التي ترضيها السلطات الحكومية والمطبقة على تكاليف العمالة من رواتب وأجور منصوص عليها في الفترات (١) (ب) (١)، (١) (ك) (١) من المادة الثانية.

مخزن نفقات

١- (ج) مزایا المستخدمين:

تكاليف الخطط والبولص القائمة، بما في ذلك دون الحصر، للتأمين على حياة مجموعة المستخدمين والضمان الاجتماعي وإقامتهم بالمستشفيات وتقاعدهم وإحالتهم على المعاش وشراء الأسهم والإدخار والمساواة الضريبية للأجانب والإجازات المؤقتة والمنزلية والطوارئ وتعليم المعالين والفحوصات الطبية، وجميع المزايا المشابهة والمتعلقة بتكاليف العمالة من رواتب وأجور تنفع طبقاً للقرارات (١) (ب) (١)، (١) (ب) (٢)، (١) (ك) (١) من المادة الثانية. وسيتم دفع تعويضات لإنهاء الخدمة للمستخدمين الأردنيين بمعدل ثابت يطبق على جداول الرواتب ويعادل الحد الأقصى للراتب بالتعمير عن إنهاء شئمة بموجب "تقنين الأردني". وتتوزع تعويضات إنهاء الخدمة للمستخدمين غير الأردنيين متنقة مع الممارسات في صناعة النفط العالمية.

١- (د) المواد والمعدات واللوازم:

المواد والمعدات واللوازم التي يشتريها أو يستأجرها المتعاقد أو قام بتزويدها.

١-د (١) المشتريات:

سيتم إحتساب المواد والمعدات واللوازم المشتراة، على أساس السعر المدفوع من قبل المتعاقد بعد طرح جميع الخصميات التي حصل عليها بالفعل حسب مبادئ التقويم الواردة في الفقرة (٣) (١) من هذه المادة الثانية.

١-د(٢) المواد المزودة من قبل المتعاقد أو من تابع:

سيتم شراء المواد أو الأجهزة أو المون التي تحتاجها العمليات بأسلوب مباشر عندما يكون ذلك عملياً، إلا إذا قام المتعاقد بتوريد هذه المواد / أو الأجهزة / أو المون من مخزونه أو مخزون تابع، فريضة أن لا تتجاوز تكاليف هذه المواد جوهرياً تكاليف المواد المماثلة لها والمشتراة من طرف ثالث تحت شروط مشابهة للتأمين والتسليم. يجب بلورة قيمة المواد أو المعدات أو المون حسب شروط الفقرة (٣) (ب) من هذه المادة الثانية.

١-٣ (٣) الضمان:

لا يضمن المتعاقد المواد / أو الأجهزة / أو المؤن المقدمة في حدود تتجاوز ضمان البائع أو الضائع، وفي حالة المواد / أو الأجهزة / أو المؤن غير الصالحة فإنه لا يتم قيد الحسابات إلى أن يسلم المتعاقد تعديلاً من الصانين أو وكلائهم.

١- (٤) الإيجارات:

تحتسب أجور المواد والأجهزة والمؤن المستأجرة حسب التكلفة الفعلية لها.

(الف) الفصل:

١٠٠٠ (١٠) ثلث المستفيدين والمعدات والمواد واللوازم الضرورية لقيام المتعاقد بالعمليات البعروية.

١٥٦- (٢) مصاريف السفر والنقل المتعلقة بالعمل، إما التي يحدّد المجدد بالسياسات المقررة من قبل المتعاقد، وإما وبالنسبة للموظفين الأجانب والأرمن حسبما يتم تكديدها ودفعها فعلاً عن الموظفين، أو من قبلهم أثناء قيامهم بالأعمال البترولية.

(هـ-٢) تكاليف نقل المستخدمين إلى المدى المحدد في السياسة الثابتة للمتعاقدين وتتضمن مصاريف نقل وسفر الموظفين وأسره من وإلى نقطة وجودهم الأصلية، وقت إستخدامهم ووقت انقضاءهم ووقت الإجازات ومصاريف سفر المستخدمين وأسره عند نقلهم من مكان إلى مكان آخر. وتشمل أيضاً تكاليف النقل غير المتعلقة بالسفر، مثل مساعدة بيع المنزل و/ أو مساعدة شراء المنزل و/ أو إدارة الأملاك و/ أو تعويض النقل و/ أو أية مكافآت أو تعويضات أخرى (منصلة أو كسنة واحدة) مدفوعة بموجب سياسة المتعاقد للنقل. تكون مصاريف نقل المستخدمين وأسره المتكبدة نتيجة النقل من الأردن إلى مكان آخر غير نقطة الوجود الأصلي مساوية لكلفة السفر إلى نقطة وجودهم الأصلي أو الكلفة الفعلية للنقل إلى ذلك المكان أيهما أقل.

١ (و) الخدمات:

(1) تكاليف المستشارين والخدمات التعاقدية والمنافع التي تجنى من طرف ثالث، "بشرط أن هذه التكاليف هي تكاليف منافسة مع تلك التكاليف المطروحة من قبل موردين عالميين أو محليين لمثل هذه الأعمال والخدمات".

(٢) تكاليف الخدمات، بما فيها التحاليل المخبرية والرسم والمعالجة والتفسير الجيوفيزيائي والتفسير الجيولوجي والخدمات الهندسية ذات الطبيعة الإدارية ومعالجة البيانات التي نتجها سلطة المصادر الطبيعية / أو المتعاقد/ أو تابعه في منشآت داخل الأردن أو خارجه. يمكن قيد كلفة الخدمات المقيدة من قبل السلطة أو/ المتعاقد/ أو تابعه على بدل إيجار لتتضمن مكونات الرواتب والمزايا والنفقات العامة ويمكن احتسابها على أساس معدل الكلفة المستخدم الواحد لكل نوع عمل. ويحدد استعمال الأجهزة المملوكة بالكامل من قبل السلطة/ أو المتعاقد أو تابعه على بدل إيجار يعادل كلفة الملكية والتشغيل وحسب للبدلات المنافسة المطبقة في وقت الاستعمال في الشرق الأوسط.

الشرق الأوسط.

وإذا كان ذلك ضرورياً يمكن للسلطة الحصول على إثبات مصدق بخصوص أسس الإسعار المقيدة، يتألف من تصديق لكمية هذه القيود والتي تشكل تكاليف مباشرة لتقديم الخدمات ذات العلاقة وللقيمة المقدمة التي تقدم جزءاً موزعاً من المصاريف العامة من المدققين الداخليين للمعاقد / أو تابعيه حسب الحالة.

المتعادل / أو تابعيه حسب الحالة.

تحفظ السلطة حقها بعدم السماح لغايات إسترداد الكلفة بموجب أحكام الفقرة (٥) من هذه المادة الثانية بأية قيود عن الخدمات المقدمة من قبل المتعادل / أو تابعيه إذا كانت أعلى بكثير من معدل الكلفة الإجمالية المقيدة من قبل شركات البترول على تابعيها عن خدمات مماثلة لسي مصنعة البترول الدولية.



(هـ) دوائر أخرى، مثل الدائرة الإدارية والقانونية والضريبية وعلاقات الموظفين والمحاسبة والتدقيق والتي تساهم بوقتها ومعرفتها وخبرتها في العملية.

الأمر المذكور أعلاه لا تحول دون تقاضي أتعاب مقابل إبداء خدمات مباشرة بموجب الفقرة (و) (١) (٢) من هذه المادة الثانية.

(ك) (٢) في أي وقت يقوم فيه المتعاقد بالعمليات البترولية، يقيد على العمليات، مستخدموا المتعاقد أو مستخدموا تابع الذين يخطرطن في مهام مكتبية وكتابية عامة والمشرفون والموظفون الذين يقضون أوقاتهم في المكتب الرئيسي وليس في الميدان، وجميع المستخدمين الذين يعتبرون موظفون عامون وإداريون ولم تحل نفقاتهم إلى أنواع أخرى من المصروف.

(ك١) (٣) وسيتم توزيع هذه المصاريف كما وردت في الفقرة (١)، (ك) (٢) شهرياً بين مصاريف العمل ونفقات التتقيب ومصاريف التطوير حسب الإجراءات المحاسبية المقبولة المستخدمة عامة في صناعة البترول العالمية.

١ (ل) نفقات منطقة الإنتاج:

تكاليف نشاطات المتعاقد، فيما يتعلق بمنطقة الإنتاج بعد تولي شركه النفط عمليات تحسب إذا كانت هذه التكاليف تتعلق في الاتفاقية.

١ (م) نفقات أخرى:

أي تكاليف ومصاريف ونفقات لها ما يبررها غير ما تمت تغطيتها ومعالجتها في النصوص الواردة أعلاه في هذه المادة الثانية وتكبدتها المتعاقد للتسيير السليم والضروري لعمليات البترول.

١ (ن) عدم احتساب الفوائد:

لا يجوز تحميل فوائد على الإستثمارات أو المصاريف التمويلية الأخرى التي تكبدتها المتعاقد كمصرف قابل للإسترداد لغايات الإسترداد التكاليف فيما عدا المصروفات المصرفية المتعلقة بالضمانات المصرفية أو كتب الإحضاد المطلوبة بموجب المادة (٢٠) والمادة (٢٢) من هذه الاتفاقية. والتكاليف المصرفية المستحقة بما في ذلك تكاليف التحويل وعمليات تبادل العملات والعمولات الأخرى الممكن تحميلها. ولا يحذف النص السابق بأي إسترداد للفوائد أو غيرها من مصروفات التمويل بموجب قانون للضريبة مطبق في الأردن أو في أي بلد آخر.

٢- المقبوضات:

ستسجل المقبوضات التي يتسلمها المتعاقد نتيجة للعمليات البترولية أو للداشنة عنها في الحسابات ذات العلاقة، وتشمل مثل هذه المقبوضات المعاملات التالية:

٢- (أ) إسترداد المطالبات:

الفوائد من أي تأمين أو مطالبة تتعلق بالعمليات البترولية أو أية موجودات محملة على الحسابات.

٢- (ب) الإيرادات من طرف ثالث:

الإيرادات التي يتم إستلامها من طرف ثالث مقابل إستعمال الممتلكات / أو الموجودات أو مقابل تقديم المتعاقد لأية خدمات أو مقابل أية معلومات أو بيانات.

٢- (ج) التعديلات:

أية تعديلات يستلمها المتعاقد من الموردين/ الصانعين أو وكلائهم تتعلق بالمعدات أو المواد المعطوبة وسبق تحميل تكاليفها للحسابات.

٢- (د) المبالغ المرتجعة:

وتشمل الإيجارات والمبالغ المرتجعة، أو غيرها من الحسابات الدائنة التي تسلمها المتعاقد وتنطبق على أية مصروفات حملت على الحسابات.

٢- (هـ) بيع المواد والمعدات واللوازم أو تصديرها:

مع عدم الإخلال بما ورد في المادة العاشرة من الاتفاقية، في حالة قيام المتعاقد ببيع أو تصدير أو نقل ملكية أية مواد أو معدات أو لوازم إلى التابعين أو لهيئات أو أشخاص آخرين وكانت تكاليف هذه المواد قد حملت على الحسابات فإن قيمة هذه التحويلات ستسجل في الحسابات الدائنة.

٣- تقييم المواد والمعدات واللوازم:

يجري تقييم المواد والمعدات واللوازم سواء حملت على الحسابات بموجب الفقرة (١) (د) من هذه المادة الثانية، أو قيدت في الحسابات طبقاً للفقرة (٢) (هـ) من المادة الثانية هذه سيجري تقييمها طبقاً للأسس التالية:

٣- (أ) بإستثناء ما ورد عليه للنص في الفقرة (٣) (ب) أدناه، يجب أن تكون تكاليف المواد والمعدات واللوازم المشتراة منسجمة مع أسعار السوق العالمية السائدة في الشرق الأوسط وقت التعاقد على توريد السلع والخدمات من قبل المتعاقد بالنسبة لبضائع من نوعية مماثلة وموردة بشروط مماثلة. وفي حالة شراء مواد ومعدات ولوازم، يجب أن يعكس سعر الشراء حيثما كان ذلك سارياً. الحسومات التجارية والنقدية ورسوم الشراء والتوريد والشحن والتأمين والضرائب والرسوم الجمركية والرسوم القنصلية وغيرها من البلود المستوفاة على المواد والمعدات واللوازم المستوردة وإلى المدى الذي لم يجر فيه تحميل هذه البلود على حسابات أخرى.

٣- (ب) سيحاسب على المواد والمعدات المشتراة من / أو المباعة إلى التابعين حسب الأسعار المحددة في (١)، (٢) أدناه على النحو التالي:

(١) يجب أن تكون أسعار المواد والمعدات واللوازم الجديدة (الحالة (أ) منسجمة مع أسعار السوق العالمية السائدة في الشرق الأوسط وقت التعاقد مع المتعاقد على توريد سلع من نوعية مماثلة وموردة بشروط مماثلة.

(٢) مواد ومعدات ولوازم مستعملة (الحالتان (ب)، (ج)).

هذا من أجل

(أ) المواد والمعدات واللوازم السليمة والصالحة للإستعمال والملائمة لإعادة الإستعمال بدون حاجة لتجديدها ستصنف على أنها في الحالة (ب) وتستمر على أساس (٧٥%) من السعر الجاري للمواد والمعدات واللوازم الجديدة المحددة في (١) أعلاه.

(ب) المواد والمعدات واللوازم التي يتخذ تصنيفها ضمن الحالة (ب) ولكنها:

(١) صالحة للإستعمال بعد تجديدها وتؤدي مهمتها الأصلية بصورة جيدة مثلها مثل المواد والمعدات واللوازم المستعملة الحالة (ب).

(٢) صالحة لأداء المهمة الأصلية ولكنها إلى حد كبير غير ملائمة لإعادة التجديد، ستصنف ضمن الحالة (ج) وتستمر بنسبة ٥٠% من السعر الجاري للمواد والمعدات واللوازم الجديدة للمعرفة في (١) أعلاه. وتحل تكاليف التجديد لأسعار المواد والمعدات واللوازم المراد تجديدها شريطة أن لا تزيد قيمة المواد والمعدات واللوازم في الحالة (ج) مع تكاليف التجديد عن قيمة المواد والمعدات اللوازم في الحالة (ب).

(٣) المواد والمعدات واللوازم التي لا يمكن تصنيفها ضمن الحالة (ب) أو الحالة (ج) ستسعر بقيمة تتناسب مع إستعمالها.

(٤) عندما يكون إستعمال المواد والمعدات واللوازم مؤقتاً وخدمتها للعمليات البترولية لا تبرر تخفيض السعر حسب نص الفقرة (٣) (ب) (٢) فإن مثل هذه المواد والمعدات واللوازم ستسعر على أساس ينجم عنه قيمة صافية تحمل على الحسابات تتفق مع قيمة الخدمات المقدمة.

٤- مراكز التكاليف:

لثامين رقابة فعالة على التكاليف المستردة بموجب الإتفاقية، يجب تقديم كل التكاليف إلى السلطة لمراجعتها إستناداً إلى مراكز للتكاليف وتقسيمات فرعية لهذه المراكز. جميع النفقات تقدم إلى السلطة من قبل المتعاقد لبرنامج العمل.

والإنفاق السلوي، وسيتم الإتفاق على التقسيمات التفصيلية بمقتضى المادة الثانية في الملحق (ب)، إلا أنه يتوجب إحداث التقسيمات التالية:

(أ) توزيع التكاليف لكل منطقة بالطريقة التالية:

(١) منطقة تنقيب.

(٢) كل منطقة إنتاج منفردة.

(٣) للتكاليف المتعلقة بأنشطة خارج المنطقة مثل خطوط الأنابيب.

(٤) التكاليف التي يتخذ ربطها بمنطقة معينة.

(ب) توزيع التكاليف حسب كل عملية من العمليات البترولية بالطريقة التالية:

(١) عمليات التنقيب وتقسّم إلى الفروع التالية:

(أ) أعمال مسح جوي وجيولوجي وبيولوجي وبيوتقولوجي وطوبوغرافي وغيرها.

(ب) كل مسح زلزالي منفرد.

(ج) كل بئر إنفرادية تنقيبية أو تقييمية.

(د) بنية تحتية (طرق، مهابط طائرات، إلخ).

(هـ) تسهيلات مساندة (مستودعات، ... إلخ)، بما في ذلك توزيع تكاليف للخدمات المشتركة (التكاليف المتعلقة بعمليات بترولية مختلفة).

(و) توزيع المصاريف الإدارية والنفقات العامة في الأردن فيما يتعلق في التزامات الإتفاقية.

(ز) توزيع المصاريف المتحققة من المكاتب الإدارية أو أية خدمات مشابهة خارج الأردن.

(ح) التكاليف والمصروفات المتحققة من التدريب بناءً على الإتفاقية حسب المادة (١٤) (ب).

(ط) نفقات نسخ المعلومات وتحويل المعلومات.

(ي) أية نفقات أخرى.

(٢) العمليات التطويرية:

تقسم إلى الفروع التالية:

(أ) أعمال المسح الجوي والجيوكيميائي والجيوفيزيائي ومسوحات أخرى.

(ب) كل مسح زلزالي منفرد.

(ج) خطوط التجميع.

(د) مرافق ميدانية (حقول).

(هـ) مساحة للخرائط وغيرها من مرافق تخزين البترول.

(و) خطوط الأنابيب والشاحنات.

(ز) بنية تحتية.

(ح) التسهيلات المساندة، بما في ذلك توزيع تكاليف الخدمات المشتركة (التكاليف المتعلقة بالعمليات البترولية المختلفة).

(ط) توزيع المصروفات الإدارية والنفقات العامة داخل الأردن أو خارج الأردن.

(ي) نفقات أخرى.

(٢) عمليات الإنتاج تنفرع بنفس الطريقة المتبعة في عمليات التطوير:

(ج) ستوزع التكاليف على النفط الخام والغاز حيثما يجري إنتاج وتوليف النفط الخام والغاز.

ويكون التوزيع طبقاً للأسس التالية:

(١) حيثما تكون التكاليف مرتبطة بشكل قاطع، إما بالنفط الخام / أو الغاز فستخصص التكاليف بالكامل لمصدر البترول ذو العلاقة.

(٢) حيثما تعزى التكاليف للنفط الخام والغاز معاً فتوزع التكاليف بطريقة يتفق عليها الفريقان طبقاً للأساليب الجيدة في صناعة النفط العالمية.

٥- التكاليف والنفقات غير المستردة:

تعتبر التكاليف والنفقات التالية غير قابلة للإسترداد لغرض تحديد غاز ونفط الكلفة:

مركزاً من الأول

- (أ) التكاليف التي لا يوجد لها سجلات أو سجلاتها غير صحيحة من أي ناحية أساسية.
- (ب) التكاليف التي لم يجر تحملها ضمن برنامج للعمل والموازنة ذات العلاقة، أو ضمن صلاحية بالإفاق أو من فئة غير مسموح بها في الاتفاقية.
- (ج) التكاليف التي تتجاوز مستوى أسعار السوق العالمية للسلع والخدمات من نوعية مماثلة والموردة بشروط مماثلة لما هو سائد في الشرق الأوسط في وقت الحصول على السلع والخدمات أو طلبها من قبل المتعاقد.
- بإستثناء تلك التكاليف التي تجري تكبدها في حالات الطوارئ. بإستثناء الموافقات المسبقة من اللجنة في ما يتعلق بهذه النفقات.
- (د) تجوز بخسوس السلع والخدمات التي لا تتماشى مع الإتفاقية ذات العتدة وتعديلاتها المبرمة مع المتعاقد الفرعي أو المورد.
- (هـ) عندما لا تتفق حالة المواد مع أسعارها بمقتضى الفقرة (٣) أعلاه، أي التكاليف الزائدة الناجمة عن الاختلاف في حالة المواد.
- (و) أية تكاليف لا تكون مطلوبة بشكل معقول للعمليات البترولية بما في ذلك أية تكاليف تختص بالنفط الخام بعد تحميله في الناقله لشحنه من الأردن.
- (ز) ضرائب الدخل داخل الأردن والضرائب الأخرى.
- (ح) المكافآت المدفوعة بمقتضى المادة (١٤) من هذه الاتفاقية.
- (ط) تكاليف التحكيم وقرارات الخبراء بمقتضى المادة الرابعة والثلاثون ما لم يقرر المحكمون أو الخبراء خلاف ذلك.
- (ي) الغرامات والجزاءات المفروضة من قبل محاكم أردنية.
- (ك) الهبات أو التبرعات، إلا إذا ولقت السلطة عليها مسبقاً.
- (ل) الفوائد ونفقات التمويل المشار إليهما في الفقرة (١) (ن).
- (م) النفقات على الأبحاث وتطوير معدات ومواد وتقنيات جديدة لإستخدامها في البحث عن البترول، أو تطويره وإنتاجه، إلا إذا كانت هذه النفقات مرتبطة بالعمليات البترولية.
- ٦- إزدواجية النفقات والإيرادات:
- بغض النظر عن أي حكم مخالف في إجراءات المحاسبة هذه فإن للنية، أنه يجب أن لا يكون هناك أي إزدواجية في النفقات والإيرادات في الحسابات بموجب هذه الاتفاقية.

## المادة الثالثة

## الجرد وبيانات الجرد

- ١- الجرد الدوري والإشعار والتمثيل:
- يجري المتعاقد جرداً للمواد والموجودات الممكن حصرها على فترات معقولة يتفق عليها المتعاقد والسلطة والتي تشمل جميع المواد والممتلكات والمشاريع الإنشائية على فترات معقولة يتفق عليها المتعاقد والسلطة.
- يعطي للمتعاقد السلطة إشعاراً خطياً بنيته عمل الجرد قبل (١٥ يوماً) على الأقل من بدء أي جرد، بحيث يتم تمثيل السلطة والمتعاقد عند إجراء عملية الجرد. إن تخلف السلطة عن إرسال ممثلاً عنها في كل جرد يلزم السلطة بقبول الجرد الذي قام به المتعاقد والذي يترتب عليه في هذه الحالة تزويد السلطة بنسخة. وعلى المتعاقد القيام بالجرد مرة كل سنة على الأقل وعند إنتهاء الاتفاقية.
- ٢- تسوية وتعديل قوائم الجرد:
- يقوم كل من المتعاقد والسلطة بإجراء تسوية الجرد ويشارك الطرفان بإعداد قائمة بالنواقص والزيادات وتحديدتها ويقوم المتعاقد بتعديل الجرد بناءً على ذلك.
- ٣- كشف الجرد:
- (أ) يحتفظ المتعاقد بسجلات تفصيلية للممتلكات المستعملة في العمليات البترولية وذلك طبقاً للممارسات الحسابية المعتادة في حسابات صناعة النفط العالمية.
- (ب) على المتعاقد فيما يتعلق بالعمليات المسؤول عنها، أن يقدم للسلطة حسب الحالة على أساس ربع سنوي قائمة جرد تتضمن ما يلي:
- ١- وصف ورموز أو تعريف بكل الموجودات والمواد التي يمكن ضبطها.
- ٢- القيمة المسجلة في الحسابات الخاصة بكل بلد من الموجودات.
- ٣- التاريخ الذي تم فيه تسجيل الموجودات في الحساب.
- ٤- إشارة فيما إذا تم إسترجاع تكاليف هذه الموجودات طبقاً للمادة (١٠) (أ) (٢) من الاتفاقية.
- ٤- التعريف:
- سيجري تعريف كافة الموجودات برموز أو تعريفات لتسهيل معاينتها، وذلك ضمن المدى الممكن والمعقول طبقاً للإجراءات المتفق عليها في المادة (١) من هذا الملحق (ب).

هكذا في الأصل

## المادة الرابعة

## قياس الإنتاج وكشف الإنتاج

١- يجري إعداد كشف الإنتاج حسب الأسس التالية:

- ١- (أ) يتحدد النفط أو الغاز المنتج للمشاركة، وغاز ونبط للكلفة على أساس كل النفط الخام وكل الغاز المنتج والموفران من المنطقة بمقتضى المادة (١٣) والمادة (١٥) من الاتفاقية.
- يتحدد إنتاج النفط الخام اليومي بالبراميل، بتقسيم إجمالي قياسات النفط الخام لربع السنة الشمسية على عدد الأيام في نفس ربع السنة الشمسية. وحيثما يجري تسليم درجات مختلفة من النفط الخام عند نقطة أو نقاط قياس المشاركة في الإنتاج، تحدد أحجام كل نوع من النفط بشكل مستقل.
- ١- (ب) من المتوقع لأغراض المعلومات الإحصائية، أن يتم تحديد الكميات الإجمالية من النفط والغاز الخام المنتج والموفر على أساس يومي عند نقطة الشحن في كل منطقة إنتاج وبأنه حيثما يجري تسليم درجات مختلفة من النفط الخام عند نقطة أو نقاط الشحن فإن كميات هذه النوعيات من النفط الخام ستحدد بشكل منفرد ما لم يتفق المتعاقد والسلطة على خلاف ذلك. وتكون نقطة الشحن هي النقطة في المنطقة التي يقاس فيها البترول قبل أن ينقل بالأنابيب أو السكة الحديدية أو الشاحنة من منطقة الإنتاج.
- ١- (ج) تصحح أحجام النفط الخام بالنسبة للمياه والترسبات وتحدد على أساس درجات الحرارة والضغط الإعتيادية. كما يجري بانتظام تحديد وتسجيل مؤشر الكثافة والمحتوى الكبريتي وغيرها من مؤشرات النوعية للنفط الخام.
- ١- (د) يجري تحديد أحجام الغاز على أساس درجات حرارة وضغوط إعتيادية. كما يجري بانتظام تحديد وتسجيل محتوى الطاقة والمحتوى الكبريتي وغيرها من مؤشرات النوعية للغاز.
- ١- (هـ) يتوقع أن يجري قياس وتسجيل أحجام النفط الخام والغاز المستعملين في العمليات البترولية على أساس يومي وأن هذه الأحجام هي الأحجام المستعملة في:
  - (١) إعادة الحقن.
  - (٢) إعادة التكوير.
  - (٣) الطاقة اللازمة لعمليات التنقيب والتطوير والعمليات الميدانية وكذلك لمتطلبات الضخ في حوضه بالأنابيب.
- ١- (و) من المتوقع أن يتم تسجيل وتقدير وحسم النفط الخام المحروق أو الغاز المحروق أو المشتعل أو المهوى أو السائب على أساس يومي.
- ١- (ز) يتحدد حجم المخزونات من النفط الخام كحد أدنى في بداية ونهاية كل شهر ميلادي.

- (٢) بعد ابتداء الإنتاج التجاري الأولي من المنطقة يرسل المتعاقد تقرير أولي كشف الإنتاج في كل شهر شمسي إلى السلطة يبين المعلومات التالية لكل منطقة إنتاج:
  - ٢- (أ) كمية للنفط الخام المنتج والموفر.
  - ٢- (ب) كمية للغاز المنتج والموفر.
  - ٢- (ج) كميات البترول المستعمل لغايات إجراء عمليات الحفر والإنتاج والضخ إلى خزانات للتخزين الحقلية.
  - ٢- (د) كميات الغاز المشتعلة.
  - ٢- (هـ) حجم مخزونات البترول المحفوظة في بداية الشهر.
  - ٢- (و) حجم مخزونات البترول المحفوظة في نهاية الشهر.

٥٥٠٠٠٠  
مبلغ الأصل

## المادة الخامسة

## كشف قيمة الإنتاج

- ١- تعد السلطة والمتعاقد كل ربع سنة شمسية كشفاً يتضمن حسابات لقيمة النفط والغاز الخام المنتج والمباع عند مكان التسليم وذلك طبقاً لهذه الاتفاقية. ويشمل كشف قيمة الإنتاج هذا ما يلي:
- (أ) كميات وأسعار النفط الخام المحسوبه من السلطة والمتعاقد نتيجة بيع النفط الخام إلى الغير خلال ربع السنة الميلادية موضوع البحث.
- (ب) كميات وأسعار النفط الخام التي حققتها السلطة والمتعاقد نتيجة بيع النفط الخام إلى أطراف عدا الغير خلال ربع السنة الميلادية موضوع البحث.
- (ج) إذا طبقت المادة (١٣) (ج) (٣) من الاتفاقية، للمعلومات المتوفرة لدى المتعاقد المتعلقة بأسعار النفط الخام المنتج من قبل الدول الرئيسيه المصدرة للنفط التي لها علاقه لتحديد قيمة النفط الخام.
- (د) الكميات والأسعار التي حققتها السلطة والمتعاقد نتيجة لمبيعات الغاز.

## المادة السادسة

## كشف إسترداد الكلفة

- ١- يعد المتعاقد كل ربع سنة ميلادية كشفاً للالتزامات للربع الشمسي ببيان:
- (أ) التكاليف القابلة للإسترداد والمدورة من ربع السنة الميلادية السابقه إن وجدت.
- (ب) التكاليف القابلة للإسترداد التي تم تكبدها خلال ربع السنة الميلادية.
- (ج) كامل التكاليف القابلة للإسترداد للربع السنة الميلادية.
- (د) كمية وقيمة غاز ونفط الكلفة الذي حصل عليه المتعاقد وتصرف فيه منفرداً خلال ربع السنة الميلادية.
- (هـ) قيمة للتكاليف المستردة خلال ربع السنة الميلادية.
- (و) قيمة التكاليف القابلة للإسترداد المحولة إلى ربع السنة الميلادية التالية إذا كانت موجودة.
- ٢- كشوفات المراقبة:
- يحتفظ المتعاقد بحساب للتكاليف المستردة وبحساب مقابل لضبط التكاليف المتبقية التي لم يتم إستردادها والتكاليف التي تم إستردادها ويتم تزويد السلطة بتفاصيل هذا الحساب كل ربع سنة.

هذا منقح الأصل

## المادة السابعة

## تقرير النفقات والمقبوضات

بعد المتعاقد تقريراً بالنفقات والمقبوضات كل ربع سنة شمسية يتضمن ما يلي:

- (أ) النفقات والمقبوضات المتوقعة خلال السنة الشمسية بشكل الموازنة على أساس تصنيف التكاليف ومركز التكاليف كما نصت على ذلك إجراءات المحاسبة هذه.
- (ب) النفقات والإيرادات المستحقة خلال ربع السنة والمعرفة بأنها قابلة للإسترداد طبقاً لهذه الاتفاقية مدار البحث.
- (ج) النفقات والمقبوضات المتجمعة خلال السنة مدار البحث.
- (د) التعديلات على الموازنة المتفق عليها طبقاً للاتفاقية دون الإخلال بشروط المادة (٣) ج (١) من هذه الاتفاقية والتي تطبق .
- (هـ) آخر تقدير للنفقات المتجمعة والمقبوضات نهاية السنة الشمسية.
- (و) الفروقات بين تقرير الموازنة المقدرة (حسب تعديلها بالفقرة (د) أعلاه حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق)، وبين آخر تقدير مع إيضاحات معقولة للفروقات الرئيسية.

## المادة الثامنة

## كشف بأرباح النفط والتحميل

بعد المتعاقد كل ربع سنة ميلادية كشفاً بأرباح النفط والتحميل يتضمن المعلومات التالية:

- (أ) للنفط والغاز الخام المنتج خلال الربع مدار البحث.
- (ب) مجموع النفط والغاز الخام المتجمع والمنتج حتى نهاية الربع.
- (ج) كمية النفط والغاز المنتج للمشاركة للعائد للسلطة والمتعاقد خلال الربع مدار البحث.
- (د) كميات النفط والغاز المنتج للمشاركة للمتجمعة للعائد للسلطة والمتعاقد حتى نهاية الربع مدار البحث.
- (هـ) كمية نفط وغاز للكلفة المستحقة للمتعاقد خلال الربع مدار البحث.
- (و) كميات نفط وغاز للكلفة المتجمعة المستحقة للمتعاقد حتى نهاية الربع مدار البحث.
- (ز) حمولات المتعاقد والسلطة خلال الربع مدار البحث.
- (ح) مجموع حمولات المتعاقد والسلطة حتى نهاية الربع مدار البحث.
- (ط) حمولات السلطة والمتعاقد الزائدة أو الناقصة حتى نهاية الربع مدار البحث.

هكذا في الأصل

## الملحق (ج)

## إمتياز الشركة المشغلة

(أ) يقوم الطرفان عند الوصول لمستوى إنتاجي كمية ٢٠٠٠ برميل يومياً، إجراء تباحث من أجل تأسيس شركة مشغلة ويوفقاً بالإجماع على أهداف وسلطات وصلاحيات وقيود هذه الشركة.

(ب) يكون المقر الرئيسي لهذه الشركة في عمان - الأردن ويحق لها أن تفتح فروعاً في أي بلد خارج الأردن كما يقرره مجلس إدارة الشركة وبموافقة السلطة.

(ج) هدف هذه الشركة هو العمل كوكيل يعمل من خلالها المتعاقد على إجراء العمليات الإنتاجية المتعلقة بكافة مناطق الإنتاج في المنطقة (كلها كما هي واردة في الاتفاقية) ومغطاة من الاتفاقية. الشركة المشغلة مفوضة وعليها أن تنفذ تحت إشراف المتعاقد كافة برامج العمل والإنتاج والميزانيات الموافقة عليها وأية خطط عملية أخرى يطرحها المتعاقد لمجلس الإدارة.

يبقى المتعاقد/ المشغل بحاجة إلى الحصول على الموافقات لبرامج العمل السنوية والموازنات من لجنة الإدارة (اللجنة التوجيهية للسلطة) كما هو مطلوب خلال مرحلة التتقيب في العقد.

تفتح الشركة المشغلة حساباً لكافة التكاليف والمصاريف والنفقات الخاصة بهذه العمليات طبقاً لشروط الاتفاقية والملحق (ب).

أن تتخبط الشركة المشغلة في أي عمل كما أنها أن تنفذ أي نشاط خارج حدود تنفيذ العمليات المذكورة، إلا إذا تم الاتفاق بين السلطة والمتعاقد على غير ذلك.

(د) عندما يصل الإنتاج الإجمالي الإضافي من كل منطقة الأزرق، وللمرة الأولى إلى مستوى (٢٠٠٠) ألفين برميل يومياً (محسوبة خلال شهر كامل) عندما يجب أن يبدأ المتعاقد والسلطة لإنشاء الشركة المشغلة.

(هـ) ولنقدي الشك فيما يتعلق بما ورد في الملحق (ج) فإن تنفيذ الشركة المشغلة يجب أن لا يكون له أي تأثيرات سلبية على عمليات المتعاقد. وأن قرار المتعاقد للعمل فيما يتعلق بتكامل وجوهية عملياته طبقاً لشروط هذه الاتفاقية سيوجب المتعاقد أية أضرار مالية أو تجارية.

## الملحق (د)

## أحكام تطبيق ضريبة الدخل

يخضع المتعاقد إلى ضريبة مقدارها (١٥%) من مجموع المبالغ الخاضعة للضريبة ويستثنى من جميع الضرائب الأردنية والضرائب الأخرى، ولا يخضع لأية ضرائب جديدة خلال مدة العقد والعمليات البترولية الخاضعة للاتفاقية.

هـ/١٠٠٠



## الملحق (و)

## نموذج كفالة حسن التنفيذ

من: بنك

إلى: سلطة المصادر الطبيعية

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان - الأردن

نرجو العلم أننا بهذا الكتاب نفتح كفالة حسن تنفيذ غير قابلة للنقض رقم ..... لصالح سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الأردنية الهاشمية "السلطة" لحساب شركة سونوران للطاقة (الأردن) (المتعاقدة)، بمبلغ إجمالي مليون (١٠٠٠٠٠٠) دولار أمريكي فيما يتعلق بضمان تنفيذ المتعاقد بتنفيذ التزاماته بمقتضى المادة الرابعة (ج) من إتفاقية المشاركة في الإنتاج الموقعة فيما بين السلطة والمتعاقد بتاريخ ..... ("الإتفاقية").

تكون كفالة حسن التنفيذ هذه جاهزة للدفع بدون الحاجة لإخطار علي أو إجراء قضائي باستثناء حالات (إذا تم إنهاء الإتفاقية من قبل السلطة أو إذا إنتهت مرحلة للتقريب الأولى والتي منتهى (٤ سنوات). وتكون كفالة حسن التنفيذ بمبلغ (١٠٠٠٠٠٠) مليون دولار أمريكي في حالة للدخول في مرحلة للتديد الاختياريه ومدتها (٢) عامين، يجوز للسلطة أن تعطي إشعاراً خطياً للمتعاقد بالإخلال إذا قررت السلطة أن المتعاقد لم يف بالالتزامات الواردة في المادة الرابعة (ج). وإذا لم يتم المتعاقد بإرضاء السلطة عن هذا للتصور بالأداء وإنقضت مدة تسعون (٩٠) يوماً على إرسال إشعار التقصير، يجوز للسلطة أن تطلب الدفع بمقتضى كفالة حسن التنفيذ هذه. ويتوجب إتمام الدفع خلال عشرة (١٠) أيام عمل بعد تسلم إشعار خطي موجه لنا من السلطة مع نسخة للمتعاقد تذكر فيه:

(أ) أن الإتفاقية قد أنهيت أو أن مرحلة للتقريب الأولى قد أنتهت ... و ...

(ب) أن المتعاقد أخفق في تنفيذ كل أو جزء من التزاماته بموجب المادة الرابعة (ج) من الإتفاقية وبأنه لم يرضي السلطة بشكل آخر فيما يتعلق بالتقصير.

(ج) أن فترة تسعون (٩٠) يوماً قد إنقضت منذ إرسال السلطة إلى المتعاقد إشعار المخالفة.

تصبح هذه الكفالة نافذة المفعول عند إرسال إشعار خطي لنا من السلطة أو للمتعاقد بأن الإتفاقية قد أصبحت نافذة المفعول، وتستمر نافذة المفعول حتى مرور الفترة الأولى ومائة وعشرون يوماً (١٢٠) ما لم يحدد المتعاقد، أو قبل ذلك وحتى تتسلم إشعاراً خطياً من السلطة بأن المتعاقد قد وفى بالتزاماته طبقاً لهذا العقد.

## الملحق (ز)

## نموذج كفالة الشركة الأم

نحن شركة سونوران للطاقة (الشركة الأم)، نعلن أن شركة سونوران للطاقة المحدودة (الأردن) (الشركة المحلية) هي شركة تابعة ورأس مالها الرئيسي موجود بصورة مباشرة وحصرية لدى الشركة الأم.

لشركة الأم على علم بمحتويات إتفاقية المشاركة في الإنتاج المنفذة بين سلطة المصادر الطبيعية والشركة المحلية وأنها تعلم وتقبل أحكامها .

إن أية تعديل أو تغيير أو تمديد أو إلغاء يجري على إتفاقية المشاركة في الإنتاج المنفذة بين سلطة المصادر الطبيعية والشركة المحلية، يعتبر نافذة وبموافقة الشركة الأم.

تضمن الشركة الأم لسلطة المصادر الطبيعية والشركة المحلية، بدون شروط التنفيذ الكامل للإلتزامات المطلوبه من الشركة المحلية أو تابعيها أو الأتباع السحنيين ضمن إتفاقية المشاركة في الإنتاج مجتمعين ومنفردين بتحمل مسؤولية تنفيذ هذه الإلتزامات والتخلي عن كل المصالح أو الحقوق والتي تحد بأية طريقة أو تلغي مسؤولياتها.

هذه الكفالة إن يتم إنقاصها أو تتأثر بأي طريقة بتأخير أو عدم تنفيذ السلطة لحقوقها أو بالإفلاس أو حل الشركة المحلية.

إذا لم تكفل الشركة المحلية لالتزاماتها ضمن إتفاقية المشاركة في الإنتاج وإذا بلغت السلطة الشركة المحلية بهذا التقاعس خطأ ولم تعالجه الشركة المحلية أو لم تتخذ الخطوات اللازمة لمعالجة، للسلطة أن تطالب الشركة الأم بتنفيذ لالتزاماتها التي لم تنفذ بالإلتزامات التي أخفقت الشركة المحلية في تنفيذها.

٥٥٠٠٠٠٠٠  
مبلغ الكفالة

## الملحق (ح)

قوائم المشاركة بالإنتاج  
(توزيع النفط المنتج للمشاركة)

(تركزت هذه الصفحة بوضاء بصورة قصدية)

يحتوي هذا الملحق المستقل على عشرين (٢٠) صفحة. ويحتوي على تفاصيل المشاركة في إنتاج النفط الخام الإضافي بين الدولة والمتعاقد عند زيادة الإنتاج عن (١٠) برميل يومياً من (١٠٠,٠٠٠) برميل يومياً ..... (١٠٠,٠٠٠) برميل يومياً من الحوض.

لجن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الاردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي وتامر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

## قانون رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٧

قانون التصديق على اتفاقية التنقيب عن البترول وتقييم اكتشافه  
وتطويره وإنتاجه بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الاردنية الهاشمية  
وشركة جلوبال بتروليوم المحدودة (الاردن) في منطقة غرب الصفاوي

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون التصديق على اتفاقية التنقيب عن البترول وتقييم اكتشافه وتطويره وإنتاجه بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الاردنية الهاشمية وشركة جلوبال بتروليوم المحدودة (الاردن) في منطقة غرب الصفاوي لسنة ٢٠٠٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعتبر اتفاقية التنقيب عن البترول وتقييم اكتشافه وتطويره وإنتاجه في الاردن الملحق بهذا القانون والمعقودة بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الاردنية الهاشمية وشركة جلوبال بتروليوم المحدودة (الاردن) في منطقة غرب الصفاوي صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الفايات المتوخاة منها .

هذا نص العمل

المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠٧/٣/٢٩

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي  
وزير الخارجية عبدالاله الخطيب  
نائب رئيس الوزراء ووزير المالية الدكتور زياد فريز  
رئيس الوزراء ووزير الدفاع الدكتور معروف البخيت

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين توق  
وزير الشؤون البلدية لادر الظهيريات  
وزير تطوير القطاع العام ووزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدنيبات

وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان  
وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا  
وزير الداخلية عيد الفايز

وزير البيئة المهندس خالد الإبراهيمي  
وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي  
وزير العدل شريف الزعبي  
وزير النقل سعود نصيرات

وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم  
وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح  
وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة  
وزير العمل باسم السالم

وزير الطاقة والثروة المعدنية الدكتور خالد الشريدة  
وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة  
وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة  
وزير الثقافة الدكتور عادل الطويسي

وزير السياحة والآثار وأسامة الدباس  
وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان  
وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرفله  
وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران

اتفاقية المشاركة في الإنتاج

الفريقان المتعاقدان

سلطة المصادر الطبيعية في الأردن (السلطة)

و

شركة جلوبال بتروليوم المحدودة (الأردن)

(من أجل التنقيب عن البترول وإنتاجه وتطويره في منطقة غرب الصفاوي)

عقدت هذه الاتفاقية في عمان، الأردن في.....عام ٢٠٠٧ بين سلطة المصادر الطبيعية في الأردن "السلطة" والتي قد تأسست في المملكة الأردنية الهاشمية "الأردن" بموجب القانون رقم (١٢) لعام ١٩٦٨ وبين شركة جلوبال بتروليوم المحدودة "المتعاقد" وهي شركة محدودة المسؤولية تأسست بموجب تعليمات الشركات البحرية في جبل علي ( دبي - الإمارات العربية المتحدة) للسوق الحرة كعضو تحت رقم O.F ١٥٢٦ ويشار إليها لاحقاً بـ "المتعاقد" وبمثليها الرئيس التنفيذي للشركة السيد ج. أناند.

تمهيد

بما أن للبترول المتواجد بصورته الطبيعية في الطبقات الواقعة داخل حدود الأردن هو ملك للأردن.

وبما أن الأردن يرغب في ترويج التنقيب واستغلال مصادر البترول المحتملة في المنطقة، كما يرغب المتعاقد في أن يشارك الأردن في التنقيب عن مصادر البترول المحتملة في المنطقة وتطويره وإنتاجه.

وبما أن السلطة وكالة تأسست لتعمل نيابة عن حكومة الأردن وبإسمها بموجب القانون رقم (١٢) لعام ١٩٦٨ (المنشور في الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية رقم (٢٠٧٦) تاريخ ١٦ / ٢ / ١٩٦٨). وهي مختصة بالتنقيب عن البترول وإنتاجه في المملكة الأردنية الهاشمية داخل الأردن،

وبما أن الأردن خولت السلطة التفاوض على هذه الاتفاقية وتنفيذها.

هكذا بنى العمل

وبما أن المتعاقد مفوض بموجب موافقة السلطة على ضوء هذه الاتفاقية بتنفيذ كافة الالتزامات الخاصة بالأعمال البترولية في الأردن شاملة التنقيب والتقييم والتطوير والإنتاج.  
وبما أن المتعاقد راغب في تحمل الالتزامات ( ماليا وفنيا ) والمنصوص عليها في هذه الاتفاقية بخصوص التنقيب عن البترول وتطويره في المنطقة.  
وبما أن السلطة والمتعاقد كليهما يرغبان في إبرام هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالمنطقة.  
لذلك فقد إنلق الفريقان على ما يلي:

## المادة الأولى

## تعريفات:

لأغراض هذه الاتفاقية والملاحق المرفقة بها يكون للمعبارات الواردة والمعرفة أدناه المعاني المخصصة لكل منها في هذه المادة الأولى:  
"تتابع" أو الهيئة الاعتبارية التي تعنى فيما يتعلق بأي شخصية أو هيئة اعتبارية تلك الشخصية:

(أ) تملك أو تدبر الشخصية أو الهيئة الاعتبارية الأولى.  
(ب) مملوكة أو مداره من الشخصية أو الهيئة الاعتبارية الأولى.  
(ج) أو هي تحت ملكية عامة أو إدارة عامة من قبل الشخصية أو الهيئة الاعتبارية وحيث أن كلمة "ملك" تعني ملكية ٥٠% أو أكثر من الأسهم أو حقوق توزيع الأرباح بناءً على الحصص الشخصية أو الهيئة الاعتبارية وتعني عبارة "إدارة" صلاحية توجيه الإدارة والسياسات الخاصة بالشخصية أو الهيئة الاعتبارية سواء بالقانون أو من خلال ملكية التصويت سواء بالعقد أو بخير.

"الاتفاقية" تعني إتفاقية المشاركة في الإنتاج والملاحق المرفقة بها بما فيها التعديلات المتفق عليها بصورة خطية من قبل الفريقين.

"برنامج التقييم" يعني برنامج يطبق بعد حفر بئر إستكشافي طبقا للمادة الثالثة (ج) (٣).  
"بئر تقييم" تعني أي بئر يحفر لأغراض برنامج التقييم.

"المنطقة" تعني المنطقة الموصوفة في الملحق (أ) والمبينه على الخارطة المرفقة بهذه الاتفاقية. وهذه المنطقة يمكن أن تتألف من حين لآخر عن طريق التنازلات التي يمكن أن تتم وفقا للمادة الخامسة من هذه الاتفاقية.

"معدل الإنتاج اليومي" يعني كمية النفط الخام المحسوبة بعد نهاية كل سنة ميلادية بقسمة الكمية الإجمالية للنفط الخام المنتج من منطقة العقد والمحافظة بصورة منظمة من مكان التسليم خلال السنة الميلادية السابقة على عدد أيام السنة الميلادية أو قسمة الكمية مكان التسليم بدءاً من تاريخ نفاذ الاتفاقية وحتى نهاية السنة الميلادية على عدد الأيام التالية لتاريخ النفاذ وحتى نهاية السنة الميلادية حسب ما تقتضيه الحال.

"معدل الإنتاج الشهري" يعني كمية النفط الخام المحسوبة بعد نهاية كل شهر ميلادي بقسمة الكمية الإجمالية للنفط الخام المنتج من منطقة العقد والمحافظة بصورة منظمة من مكان التسليم خلال الشهر الميلادي السابق على عدد أيام الشهر الميلادي أو قسمة الكمية مكان التسليم بدءاً من تاريخ نفاذ الاتفاقية وحتى نهاية الشهر الميلادي على عدد الأيام التالية لتاريخ النفاذ وحتى نهاية الشهر الميلادي حسب ما تقتضيه الحال.

معدن  
معدن  
معدن

"البرميل" يتكون من إثنين وأربعين (٤٢) جالونا "أمريكا" يعادل تقريبا (١٥٨،٩٨٤ لتر) من حجم السائل معدلا على درجة حرارة (٦٠) فهرنهايت من الضغط الجوي.

"BOPD أو SBD" براميل النفط الخام يوميا / أو معدل لبراميل النفط الخام يوميا" ضمن شروط معينة.

"الشهر الميلادي (الشمسي)" يعني الشهر وفقا للتقويم الجريجوري (الميلادي) الشهر يعني الفترة المحسوبة من أي يوم من الشهر الميلادي والذي ينتهي بنفس اليوم من الشهر الميلادي الذي يليه، أو إذا لم يوجد هذا اليوم فهو اليوم الأخير من ذلك الشهر الميلادي.

"تصف السنة الميلادية - (الشمسية)"

تعلي مدة ستة أشهر متتالية حسب التقويم الجريجوري تبدأ من الأول من كانون الثاني حتى الثلاثين من شهر حزيران أو من الأول من تموز إلى الواحد والثلاثين من كانون الأول.

"ربع السنة الميلادية - (الشمسية)"

تعلي مدة ثلاثة أشهر متتالية حسب التقويم الجريجوري تبدأ على التوالي في اليوم الأول من شهر كانون الثاني ونيسان وتموز وتشرين الأول.

"السنة الميلادية (الشمسية)" تعلي اثني عشر (١٢) شهرا" متتالية تبدأ في الأول من كانون الثاني وتنتهي في الواحد والثلاثين من شهر كانون الأول حسب التقويم الجريجوري.

"الإكتشاف التجاري" يعني إكتشاف نفطي، يقرر المتعاقد أنه يستحق التطوير التجاري كما هو مبين في المادة الثالثة (ج) (٤) من هذه الاتفاقية.

"العقد" يعني إتفاقية المشاركة في الإنتاج وملاحقها كما يتم تعديلها من وقت لآخر.

"منطقة العقد" تعني منطقة غرب الصفاوي كما هي معرفة في الملحق (أ) في الأردن والتي تتضمن منطقة غرب الصفاوي والتي يحق للمتعاد تنفيذ أعماله بها وفقا لهذا العقد. وتمتد المنطقة من سطح الأرض الخارجي إلى عمق محدد في باطن الأرض.

"المتعاقد" يعني في هذه الاتفاقية الشركة المشغلة المسؤولة عن تنفيذ الإلتزامات الواردة في إتفاقية المشاركة في الإنتاج.

"حصة المتعاقد من النفط" تعني كميات النفط الخام المأداة للمتعاد في منطقة العقد كما هو مقرر في المادة الثالثة عشر والملحق (ح) Annex H من هذه الاتفاقية.

"إسترداد الكلفة" تعني إسترداد التكاليف التي صرفها المتعاقد والواردة في المادة الثالثة عشر.

"لفظ الكلفة" يعني النفط الخام المخصص لإسترداد الكلفة والذي يحق للمتعاد استلامها وفقا للمادة الثالثة عشر (أ).

"غاز الكلفة" يعني الغاز المخصص لإسترداد الكلفة والذي يحق للمتعاد استلامها وفقا للمادة الخامسة عشر.

"النفط الخام" أو "النفط": يعني جميع الهيدروكربونات بما فيها الشوائب العالقة المنتجة من أي بئر في المنطقة على شكل سائل تحت الشروط الجوية القياسية من زاوية درجة الحرارة والضغط وعند رأس البئر أو في جهاز الفصل الميكانيكي العادي أو التي يتم إستخراجها في الحالة السائلة في الشروط الجوية القياسية لدرجة الحرارة والضغط من الغاز أو في جهاز لفصل الميكانيكي في المنشأة وتشمل هذه العبارة المقطرات والمكثفات.

"ملفات التطوير" تعلي الملفات كما هي مبينة في المادة الثالثة عشر (أ) (٢) (٧).

"لتطوير" أو "عمليات التطوير" تشمل كل العمليات والأنشطة بموجب هذه الإتفاقية والمتعلقة بما يلي:

- ١- حفر آبار التطوير وكافة العمليات المتعلقة بهما.
- ٢- الحصول على تصميم وبناء وتركيب وتشغيل وفحص المعدات والخطوط والتجهيزات والآليات وحقوق المرور والمصانع والمحطات والعمليات المتعلقة بكل ما ذكر أعلاه (لإنتاج وتشغيل الآبار المذكورة ولحفظ ومعالجة وتخزين ونقل وتسليم البترول إلى نقطة التسليم).
- ٣- إعادة الضغط وإعادة تدوير والمحافظة على الضغط وغيرها من مشاريع الإخراج الثانوية والثالثية.

"فترة التطوير" تعني الفترة المشار إليها في المادة الثالثة (هـ).

"خطة التطوير" تعني الخطة المشار إليها في المادة الثالثة (ج) (٤).

"الإكتشاف" تعني إكتشاف للنفط يستخلص على السطح بشكل سائب يمكن قياسه بأساليب لفحص إنتاج صناعة النفط العالمية التقليدية.

"بئر الإكتشاف" يعني أول بئر على أي تركيب جيولوجي يثبت بعد الإختبار وفق معايير صناعة النفط الجيدة وحسب رأي المتعاقد قادر لإنتاج البترول بمعدل يبرر إقتصاديا القيام ببرنامج تقييم أو إنتاج. إن تاريخ الإكتشاف هو تاريخ إشعار المتعاقد بأن بئرا" معينة بشكل إكتشافا".

"تاريخ اللغاء" يعني التاريخ الذي يلي التوقيع على هذه الإتفاقية من قبل الفريقين والذي يتم فيه آخر إجراء ضروري يعطي الاتفاقية قوة القانون والفاذ بصورة كاملة.

"تاريخ التوقيع" هو التاريخ الوارد في أول هذه الإتفاقية.

"ملفات التتقيب" تعلي الملفات المعرفة في المادة الثالثة عشر (أ) (٢)، (١).

"التتقيب" أو "عمليات التتقيب" وتتضمن عمليات المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي والجوي وأي نوع آخر من المسح وتفسير المعلومات المستقاة منها وحفر ثقب التتقيب وثقب العينات للابائية، وفحوصات طبقات الأرض وآبار إكتشاف البترول أو تقييم إكتشاف النفط وغير ذلك من الآبار والثقب المتعلقة بها وشراء أو الحصول على التوريدات والمواد والمعدات الخاصة بها وكذلك التجهيزات الضرورية لذلك. إن لعل "تتقب" يعني القيام بعمليات التتقيب.

هذا نص العمل

"مدة التنقيب" تعني المدة التي يحق للمتعاقدين إجراء عمليات التنقيب وفق الشروط الواردة في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية.

"المرحلة" تعني (مرحلة التنقيب الأولى) أو (مرحلة التنقيب الاختيارية) أو أي مراحل إضافية يتم الاتفاق عليها بصورة مشتركة بين الفريقين.

"بئر التنقيب" يعني أي بئر يحفر بهدف إكتشاف مخزون بترولي وبئر التنقيب هو بئر يحفر لأغراض إكتشاف تركيب جيولوجية محددة أو تركيب موجودة وليست ذات إنتاج تجاري وقد تم تركه من الآبار الموجودة في هذا التركيب، أو إعادة الدخول إلى بئر إنتاجية موجودة لا تعتبر بئر تنقيبية.

"إختبار البئر (المطوّل) Extended Well test": فحص البئر الذي يتم إجراؤه أثناء إنتاج الهيدروكربونات (وربما ببعضها) والتي تتجاوز الفترة العادية لفحص الحفر المعتاد (ويمتد هذا الفحص من بضعة أيام إلى أسبوعين). تمديد فترة إختبار البئر يمكن إجراؤها لأغراض مراقبة المخزون ولتقديم أفضل للصلاحيات التجارية بعيدة المدى للمكمن. ويجب الإتفاق على طبيعة ومدة أي تمديد لإختبار البئر بين الفريقين.

"الغوة القاهرة" تعني الأحداث أو الظروف الواردة في المادة الثالثة والثلاثون.

"الغاز" يعني كل الهيدروكربونات المنتجة من أي بئر في المنطقة بما في ذلك جميع المواد غير الهيدروكربونية الموجودة بها، والتي تكون بحالة غازية في ظل الظروف الجوية من حيث الحرارة والضغط، ويستثنى من هذه العبارة المقطرات والمكثفات. وتعني عبارة "الغاز المصاحب" الغاز المنتج مع النفط الخام.

وتعني عبارة "الغاز غير المصاحب" الغاز للمنتج من الخزان والذي يحتوي على كميات غير مجدية من النفط الخام.

"الإنتاج التجاري الأول" يعني التاريخ الذي يبدأ فيه الشحن المنتظم للنفط الخام للتصدير أو البيع. أو البيع الأولي المنتظم للغاز من قبل المتعاقد.

(ش.ب.أ): تعني شركة البترول الأردنية المشغلة كما هو وارد في الملحق (ج).

"الأردن" تعني المملكة الأردنية الهاشمية وتشمل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

"اللجنة التوجيهية NSC" تعني لجنة توجيهية لسلطة المصادر الطبيعية كما هو وارد في المادة السادسة.

"مصاريف التشغيل" تعني المصاريف المبينة في المادة الثالثة عشر (أ)، (ب)، (٢)، (٣).

"المشغل أو الشركة المشغلة" تعني المتعاقد المسؤول عن كافة العمليات في منطقة غرب الصحاري وتشمل هذه العمليات، دون الحصر، الإلتزام بالمسؤوليات الواردة في برنامج العمل الملحق عليه في هذا العقد.

"الفريقين" تعني الحكومة، الشركة والمتعاقد وأي شركاء أو أي ترابيع للمتعاقدين. "الفريق" يعني أي واحد من الفرقاء المذكورين بما فيه من يلوب عليهم أو المفوضين عنهم، ومن المفهوم أن هؤلاء الفرقاء سيلفون لإلتزاماتهم تجاه بعضهم البعض حسب وضعهم القانوني الوارد في المقدمة والمواد ذات الصلة في هذا العقد.

"الشريك" شركة تملك نسبة مئوية ضمن حصة المتعاقد داخل المنطقة ولكنها ليست الشركة المشغلة.

"البترول" يعني النفط الخام بكثافات متنوعة والغاز والإسفلت وجميع المواد الهيدروكربونية الأخرى التي توجد في حالة السيولة أو الغازية والتي يعثر عليها في المنطقة ويستخرج منها ويحفظ بها أو يتم الحصول عليها بأية طريقة أخرى بموجب هذه الاتفاقية وكافة المواد التي قد تستخلص منها بما في ذلك المنتوجات الثانوية باستثناء الرواسب الأساسية والماء.

"العمليات البترولية" تعني عمليات التنقيب وعمليات التقييم والتطوير والإنتاج وكافة العمليات الأخرى المجازة أو الملوي القيام بها بموجب هذه الاتفاقية وهي تشمل دون الحصر الدراسات الزلزالية والحفر وتحضير الموقع، وضع المعدات للأرصفة لتصدير الهيدروكربونات والمنتجات المرتبطة بها.

"الإنتاج" أو "عمليات الإنتاج" وتشمل كافة النشاطات والعمليات بموجب هذه الاتفاقية والمتعلقة بما يلي:

(١) التشغيل والصيانة والمحافظة على إنتاج وإجراء وإصلاح الآبار والمعدات والأنابيب والأنظمة والتجهيزات والمصانع المنجزة خلال عمليات التطوير.

(٢) أخذ وتوفير ومعالجة وتجفيف وتسييل وإزالة الماء منه، وضغط وتجهيز وتسييل وإعداد وتخزين وحرق ونقل وتسليم البترول للتصدير أو البيع.

"منطقة الإنتاج" تعني جزءاً من المنطقة المتفق عليها بين السلطة والمتعاقد لتشمل التجمعات البترولية الرئيسية المكتشفة ضمن الحدود التي تسمح بها المنطقة وذلك فيما يتعلق بإكتشاف تجاري معين.

"قياسات مشاركة الإنتاج" تعني القياسات المبينة في المادة الثالثة عشر (١).

"النفط المنتج للمشاركة" تعني النفط الخام المقسم فيما بين السلطة والمتعاقد وفقاً لما هو وارد في المادة (١٣) (ب) ومفصل في الملحق (ح).

"فترة الإنتاج" تعني الفترة المشار إليها في المادة الثالثة (هـ).

"شركة الخدمة" تعني أي شركة أو فرد يتم التعاقد معه من قبل المتعاقد / المشغل للقيام بعمل ما أو المساعدة به ضمن منطقة غرب الصحاري.

٥٥  
مادة ١٠٠

"الأعمال تحت سطح الأرض" تعني العمل أو النشاطات المنفذة إلى مستوى أعقق من المستوى الحالي لسطح الأرض وهذا يشمل تلك الأعمال مثل إعادة الدخول إلى بئر موجوده أو إعادة إتمام أو إعادة فحص بئر قديمه أو حفر بئر لمرحلة أعقق أو حفر بئر ماثله من بئر محفور وأي عمل تحت سطح الأرض.

"الأعمال فوق سطح الأرض" تعني العمل أو النشاطات المنفذة عند المستوى الحالي لسطح الأرض. وهذا يشمل تلك الأعمال مثل أعمال تبديل الأنابيب والصمامات وفحص الضغط والعمل على التجهيزات السطحية الحالية وصهاريج التخزين وأي عمل عند سطح الأرض. "ل.ل.م.م" TMC تعني لجنة الإدارة الفنية كما هو وارد في المادة السادسة. "التقييم الفني" يعني العمل الواجب إجراؤه من قبل المتعاقد وفقاً للمرحلة الأولى من برنامج العمل.

"برنامج العمل" يعني برنامج العمل المتكون في مرحلة التقييم الفني ومرحلة التطوير الميداني والمعد من قبل المتعاقد وفقاً للمادة الرابعة.

"السنة" تعني مدة (١٢) شهراً متتالية حسب التقويم الميلادي الجريجوري.

"الصخر الزيتي" يعني جميع الطبقات الرسوبية من العصر الطباشيري العلوي (الكامبانيان-الماسرخنيان) وتمتد إلى العصر الثلاثي الأسفل (الدانيان) وتتضمن الطبقات التالية: عمان، الغارب، والطافيه.

"الإنتاج التجاري" : يعني إنتاج النفط الخام أو الغاز أو أي مزيج من منطقة الاتفاقية (باستثناء الانتاج لغايات الفحوصات) وإرساله إلى نقطة الشحن من ضمن برنامج إنتاج منظم وبيعته. "نقطة التسليم" ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك هي للنقطة التي يصل لها البترول إلى وصله الإخراج من مكان التصدير سواء كان ذلك في البحر أو البر ويمكن إنشاء نقاط أخرى لأغراض المبيعات مع ضرورة موافقة اللجنة الفنية على ذلك.

"منطقة الاكتشاف" يعني ذلك الجزء من منطقة الاتفاقية الذي يعطي كميات إنتاجية تجارية عن طريق حفر آبار أو بئر حسب رأي المتعاقد.

## المادة الثانية

## ملاحق الاتفاقية

الملحق (أ) : خارطة وصف المنطقة وإحداثياتها.

الملحق (ب) : الإجراءات المحاسبية (هناك ثمانية مواد في هذا الملحق).

الملحق (ج) : إمتياز الشركة المشغلة.

الملحق (د) : أحكام تطبيق ضريبة الدخل.

الملحق (هـ) : الكفالة المصرفية.

الملحق (و) : نموذج كفالة حسن التنفيذ.

الملحق (ز) : نموذج كفالة الشركة الأم.

الملحق (ح) : قوائم المشاركة في الإنتاج (توزيع النفط المنتج للمشاركة).

تعتبر ملاحق هذه الاتفاقية أ، ب، ج، د، هـ، و، ز، ح جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية وتعتبر مساوية في قوتها وأثرها لبلود الاتفاقية. إلا إذا نص على غير ذلك صراحة.

هكذا في الأصل

## المادة الثالثة

## حقوق الإمتياز وأجله

(أ) عدا عما ذكر في المادة (٢٩)، يعين المتعاقد حصراً "بموجب هذه الاتفاقية القيام بالعمليات البترولية في المنطقة الموصوفة في الملحق (أ)، ونقل عمليات البترول المنتج في المنطقة إلى مكان التسليم في الأردن ويتصرف به ويبيع ويصدر حصته من هذا البترول بما في ذلك نفط الكلفة ويعد أو يبقى في الخارج عائدات البيع، وكذلك لأن يقوم، في ظل أي قوانين مطبقة أو قواعد أو أنظمة شريطة أن لا تكون تلك القواعد والأنظمة أكثر تقييداً من تلك المطبقة في عمليات صناعة النفط الجيدة وبكل النشاطات المساندة الملائمة لأي مما ذكر بما في ذلك بناء خطوط الأنابيب والجسور والطرق والمحطات وتجهيزات التخزين والمطارات وأنظمة الاتصال عن طريق اللاسلكي وأنظمة الأكمار الصناعية في أي مكان في الأردن.

تحكم هذه الاتفاقية كل مصالح وحقوق وإلتزامات فريقيها.

(ب) تبدأ مرحلة التتقيب الأولى ومدتها (٣) سنوات من تاريخ النفاذ. وفي حال إيفاء المتعاقد بإلتزاماته للمرحلة الإستكشافية الأولى، يحق للمتعاقد خلال سنتين (٦٠) يوماً على الأقل قبل إنتهاء المرحلة الإستكشافية الأولى للتتقيب. إشعاراً "للسلطة خطياً" بنيتيه الإستمرار في عمليات التتقيب في المنطقة لمرحلة التمديد الإختياري لمدة (١٨) شهراً تبدأ عند إنتهاء المرحلة الإستكشافية الأولى وتنتهي هذه الاتفاقية إذا لم يتم تنفيذ التمديد الإختياري لمدة (١٨) شهراً، وتنتهي الاتفاقية إذا لم يحصل أي إكتشاف تجاري في نهاية مرحلة التتقيب الأولى، ولكن إذا كان المتعاقد قد بدأ عمليات الحفر لمرحلة التمديد الإختياري وفي السنة النهائية من سنة التمديد فتستمر مرحلة التتقيب لمدة (٦٠) يوماً بعد إكمال المتعاقد عمليات الحفر بما في ذلك أعمال الفحص والتقييم بشرط أن لا يتجاوز هذا التمديد سنة أشهر بدون موافقة مسبقة من السلطة وإذا تم نتيجة هذه العمليات أو خلال السنة النهائية من التمديد الإختياري لمدة (١٨) شهراً أو خلال فترة إضافيه إنشاء بئر إكتشاف فتستمر مرحلة التمديد الإختياري لمدة إضافيه مقدارها (١٨) شهراً "إعتباراً" من التاريخ الذي كان يجب أن تنتهي فيه مرحلة التمديد الإختياري وذلك فيما لو لم يتم إنشاء بئر إكتشاف ليتمكن المتعاقد من القيام بعمليات التقييم. ويجب مناقشة أي مراحل لتتقيب إضافيه عدا المراحل التي تم توصيلها أعلاه في هذه المادة الثالثة (ب) ويجب الإتفاق عليها بين المتعاقد والسلطة.

(ج) (١) - يترتب على المتعاقد إبلاغ السلطة عند إكتشاف البترول أثناء عملية التتقيب أو التقييم أو إعادة دخول/ أو إعادة إتمام بئر محفوره. ويجب أن يتضمن الإشعار كافة التفاصيل المتوفرة ويجب متابعة التقارير اليومية حتى يتم إخراج الحفارة من البئر.

(ج) (٢) - يترتب على المتعاقد طبقاً للفقرة (ج) (١) أعلاه إشعار السلطة فيما إذا كان المتعاقد يعتبر بئر التتقيب أو التقييم أو إعادة دخول أو إعادة إتمام بئر هو بمثابة بئر إكتشاف وإشعار السلطة خلال (٤) شهراً من إتمام التقييم لبئر الإكتشاف.

(ج) (٣) - إذا كان إشعار المتعاقد طبقاً للفقرة (ج) (٢) أعلاه يبين بئراً "إكتشافياً" فيتوجب على المتعاقد بأسرع وقت ممكن تحضير خطة تقييم وبرنامج عمل وميزانية مقترحة "برنامج تقييم" وتسليمها للجنة الإدارة الفنية لتحديد ما إذا كان هذا الإكتشاف يستحق التطوير التجاري أخذاً بعين الإعتبار الإحتياطي الممكن إستخراجه والإنتاج وخطوط الأنابيب والمحطات المطلوبة وأسعار النفط الخام التقديرية والأسواق الممكنة وكافة الأمور الفنية والاقتصادية الأخرى ذات العلاقة. ويجب على اللجنة التوجيهية للسلطة خلال (١٠) أيام من تسلمها الإشعار أن تجتمع لدراسة "برنامج التقييم" المقترح هذا وبعد هذه الدراسة وفي موعد لا يتجاوز (٣٠) يوماً، بعد تقديم برنامج التقييم المقترح يجب على اللجنة التوجيهية للسلطة أن تقدم تقريراً إلى المتعاقد موصية بأي تغيير على برنامج التقييم والأسباب الموجبة له، وعلى المتعاقد أن يدخل ما يراه مناسباً من هذه التعديلات وتقديم "برنامج تقييم" نهائي للجنة التوجيهية للسلطة، أما بخصوص إكتشاف بئر نفط خام وبإستثناء حالة تواجده ظروف خاصة تقرر فترة أطول لتحضير "برنامج التقييم" يجب أن يتم هذا البرنامج خلال فترة ثمانية عشر (١٨) شهراً من تاريخ إنشاء بئر الإكتشاف.

(ج) (٤) - خلال تسعين يوماً (٩٠) بعد إكمال "برنامج التقييم" على المتعاقد أن يزود السلطة بتقرير وفي وشامل حول برنامج التقييم وقرار المتعاقد بخصوص فيما إذا كان بئر الإكتشاف بشكل إكتشافاً تجارياً أم لا. يمكن أن يكون الإكتشاف التجاري من مخزون واحد أو من مجموعة مخزونات تستحق التطوير التجاري. ويكون تاريخ تسليم التقرير من تاريخ الإعلان عن الإكتشاف التجاري. وإذا كان القرار إيجابياً، على المتعاقد والسلطة أن يولفا منطقة إنتاج. ويقوم المتعاقد خلال فترة معقولة تحدها السلطة بطرح خطة تطوير شاملة "خطة التطوير" لمنطقة الإنتاج. وتكون مؤسسه على مبادئ هندسية واقتصادية دقيقة مطابقة للقواعد المنبئة عالمياً في صناعة النفط ومكرسه للإستفادة الجيدة من البترول في منطقة الإنتاج.

(ج) (٥) - يجتمع السلطة والمتعاقد لدراسة خطة التطوير المقترحة خلال سنتين (٦٠) يوماً من تاريخ تقديم الخطة وإذا أخفق الفريقان من الاتفاق على خطة التطوير خلال مائة وعشرين يوماً (١٢٠) يوماً بعد تقديم تلك الخطة بإقرارها فإنه يجب على كل طرف أن يحيل الأمر إلى الفصل طبقاً للمادة (٣٤) (ك). ويكون أي قرار بالتفصيل حسب المادة (٣٤) (ك) قراراً نهائياً إلا في حالة أن يبلغ المتعاقد والسلطة خلال سنتين (٦٠) يوماً من قرار التفصيل على النحو الوارد أعلاه بأنه لا يعتبر "إكتشافاً" تجارياً وعقوبة.

مكرر/مكرر/مكرر

للسلطة خلال عام واحد من تاريخ التبليغ أن تطلب من المتعاقد تسليم حقوقه المتعلقة بالإكتشاف في منطقة الإنتاج، وعلى المتعاقد أن يسلم حقوقه حال طلب السلطة لذلك. وإذا طلبت السلطة من المتعاقد تسليم حقوقه في منطقة الإنتاج على النحو الوارد في الفقرة السابقة فإنه لا يحق للسلطة أن تمنح أي حقوق في منطقة الإنتاج لطرف ثالث بنفس الشروط أو بشروط أفضل من التي منحت للمتعاقد في منطقة الإنتاج.

(ج) (٦) - خلال ثلاثين (٣٠) يوما من الموافقة على خطة التطوير الإكتشاف التجاري كما ورد في الفقرة (ج) (٥) أعلاه وبعد ذلك وقبل تسعين (٩٠) يوما على الأقل من بدء كل سنة ميلادية أن يعد المتعاقد برنامج عمل التطوير والإنتاج والميزانية اللازمة لها. وعمليات الإنتاج الواجب تنفيذها خلال السنة الميلادية في كل منطقة إنتاج، وتقديم برنامج العمل والميزانية إلى اللجنة التوجيهية للسلطة، كما يجب على المتعاقد أن يقدم إلى اللجنة للتوجيهية برنامج إنتاج سنوي إلى اللجنة التوجيهية للسلطة لكل منطقة إنتاج للسنة الشمسية القادمة. ويجب أن تكون هذه البرامج والميزانيات وبرنامج الإنتاج متطابقة مع خطة التطوير المعتمدة لمنطقة الإنتاج خلال عشرة (١٠) أيام من إستلام اللجنة للتوجيهية هذه البرامج والميزانيات والإنتاج وأن تجتمع اللجنة لدراستها خلال ثلاثين (٣٠) يوما من الأستلام وفي حال عدم تمكن اللجنة من الموافقة عليها فإن على السلطة أو المتعاقد الرجوع إلى المادة (٣٤) (ك)، لإتخاذ قرار بالفصل. ويكون قرار الفصل نهائيا.

وإذا لم يتم الوصول لهذا القرار على الأقل خلال ثلاثين يوما قبل بدء السنة الميلادية القادمة، عندما يمكن للمتعاقد أن يتابع تطبيق برنامج العمل والميزانية المقترحة على أن تكون مطابقة مع خطة التطوير المعتمدة لمنطقة الإنتاج لحين صدور هذا القرار بالفصل.

لا بد من موافقة اللجنة التوجيهية للسلطة لإجراء أي تعديل على برنامج العمل السنوي المتفق عليه وبرنامج الإنتاج المعتمد وعلى أية زيادة على الموازنة السنوية تتعدى عشرة (١٠) %.

(ج) (٧) - بالنسبة لبئر إكتشاف الغاز يجب أن يتضمن قرار المتعاقد المشار إليه بكميات تجارية في الفقرة (ج) (٢) أعلاه وإذا كان بئر الإكتشاف قادر على إنتاج الغاز بكميات تجارية أم لا، ويستلزم أي قرار إيجابي البدء بالعمليات التجارية المفصلة في المادة (١٥).

(ج) (٨) - إذا ما قرر المتعاقد طبقا للفقرة (ج) (٢) أعلاه أن بئر التتقيب لا يشكل بئرا إكتشافيا طبقا للفقرة (ج) (٤). وأن بئر إكتشاف الغاز لا يشكل إكتشافيا تجاريا كما ورد في الفقرة (ج) أعلاه. وإن إكتشاف النفط الخام ليس إكتشافا تجاريا يتربط على المتعاقد تزويد السلطة بتوصيته فيما يتعلق بذلك للقرار مع تفسير مفصل لقراره السليبي وسيحكم هذا للقرار الخطوات المستقبلية إن وجدت في الشروط التي يعتقد المتعاقد أنها ضرورية لمحاولة جعل الإكتشاف تجاريا.

(ج) (٩) - إذا لم تتفق السلطة مع رأي المتعاقد طبقا للفقرة (ج) (١) أعلاه أن بئر التتقيب الذي تم إكتشاف النفط الخام فيه ليس بئرا إكتشافيا أو أن البئر الإكتشافيا غير قادر على إنتاج الغاز بكميات تجارية أو إذا لم توافق السلطة على قرار المتعاقد المبلغ للسلطة بموجب الفقرة (ج) (٤) أعلاه وبعد برنامج التقييم الذي قام به المتعاقد من أن بئر الإكتشاف لا يشكل إكتشافا تجاريا فإنه يتربط على المتعاقد التخلي عن المنطقة التي تحوي الإكتشاف بنهاية مرحلة التتقيب الجارية إلا إذا إلتزم المتعاقد في موعد لا يتجاوز بداية المرحلة التالية من فترة التتقيب بالقيام بعمليات التتقيب في المنطقة التي تحتوي الإكتشاف أو المنطقة المجاورة لها. وإذا ولقت السلطة بعد دراسة برنامج التتقيب المقترح من المتعاقد للمرحلة المقبلة فإن عمليات التتقيب تلك هي عمليات كافية للسماح للمتعاقد بالإحتفاظ بتلك المنطقة.

(د) تستمر حقوق وإلتزامات المتعاقد طبقا للمادة الرابعة (٤) بعد تاريخ الإكتشاف التجاري. ولكن إذا تخلى المتعاقد طبقا للمادة الخامسة (٥) عن المنطقة الأصلية بإستثناء مناطق الإنتاج إن يكون عليه أي إلتزام للقيام بعمليات تتقيب بموجب هذا الإتفاق شرط أن يكون المتعاقد قد أنهى إلتزامات العمل لمرحلة التتقيب الأولى في فترة التتقيب عند هذا التخلي.

(هـ) فترة الإنتاج والتطوير لكل إكتشاف تجاري خمسة وعشرين (٢٥) سنة من تاريخ الإعلان عن هذا الإكتشاف التجاري.

(و) توافق السلطة على تمديد فترة الإنتاج بنفس الشروط الواردة هنا بخصوص النفط الخام لمدة خمسة سنوات إضافية وبخصوص الغاز لمدة عشر سنوات إضافية، إذا قام المتعاقد بتقديم طلب خطي خلال مدة لا تقل عن ستين (٦٠) يوما قبل إنتهاء فترة الإنتاج.

(ز) يتحمل المتعاقد ويدفع كافة التكاليف والنفقات المطلوبة لتنفيذ كافة العمليات البترولية الممندة وفقا لهذه الإتفاقية. ويحق للمتعاقد أن يسترد التكاليف والنفقات فقط من ذلك الجزء من البترول الذي يحق له إستلامه بموجب المادة الثالثة عشر (١٣) (أ) من هذه الإتفاقية.

(ح) من أجل تقييم الجدوى الإقتصادية لأي بئر إكتشاف بئر تقييم قد يطلب المتعاقد وضع البئر في مرحلة التتقيب تحت تمديد إختبار البئر ويجب الإتفاق بين السلطة والمتعاقد على مدة وخطوات تمديد إختبار البئر. وفي حال إنتاج كميات تجارية من الهيدروكربونات خلال فترة الإختبار يتم المشاركة في مبيعات هذه الكميات حسب ما هو وارد في المادة (١٣) وتفاصيله في الملحق (ح). ومن المعلوم من قبل الفريقين أن هذا الإختبار هو لتقييم الجدوى الإقتصادية بعيدة المدى لتجمعات معينة. ولا تعطى إشارة البدء في فترة الإنتاج. ولا يوجد إسترداد الكلفة من مبيعات الهيدروكربونات المنتجة في فترة الإختبار إلا إذا ولقت السلطة على ذلك.

قبل البدء بالإختبار يجب دراسة البرنامج المقترح مع لجنة الإدارة الفنية ويجب الحصول على موافقة خطية من اللجنة التوجيهية للسلطة.

٥٥  
مجلس العمل

(ط) بالتوقيع على هذه الاتفاقية تؤكد سلطة المصادر الطبيعية أن حدود المنطقة كما هي مبينة في الملحق (أ) سواء داخليا في حدود الأردن والبلدان المجاورة مثل المملكة العربية السعودية من جهة الجنوب قد حازت على موافقة كاملة ودون أي خلافات علاوة على ذلك وطبقا لمعلومات السلطة لا يوجد نزاعات حدودية أو مطالبات لأراضي أو دعاوي ضد أي مرافق أو حقول أو إنتاج بترولي، وفي حال وجود في المستقبل أية مطالبات لأطراف ثلاثة في المستقبل (سواء كانت شركات أو أفراد أو حكومات) ستقوم السلطة عندها بإبلاغ المتعاقد رسميا بأية نزاعات ناشئة بالسرعة الممكنة مع تزويده بالوثائق ذات الصلة.

(ي) شركة جلوبال بترولיום المحدودة (الأردن) ليس لها الحق في إستغلال الصخور الزيتية الواقعة ضمن منطقة إمتياز الشركة الموضحة في المرفق (أ) بالطرق التقليدية وغير التقليدية. وبالرغم مما ورد أعلاه فإن السلطة تضمن بأن عمل المتعاقد في تنفيذ إلتزاماته بدون أي عائق بسبب أعمال إستغلال الصخور الزيتية من أي طرف آخر.

## المادة الرابعة

## أعمال التنقيب والتقييم والتطوير

## والإلتزامات الإنفاق

(أ) يترتب على المتعاقد أن يبدأ بالعمليات خلال تسعين (٩٠) يوما من تاريخ النفاذ.

(ب) بناءً على شروط هذه الاتفاقية يوافق ويلتزم المتعاقد بالقيام بالحد الأدنى المذكور أعلاه من الإلتزامات وبناءً على الفقرة (هـ) أعلاه، على المتعاقد أن ينفق مبلغاً لا يقل عن المبالغ المحددة أعلاه في تنفيذ هذا العمل وأنشاء كل مرحلة من مراحل التنقيب:

مرحلة التنقيب الأولى - ثلاث سنوات.

ج (١) - يترتب على المتعاقد خلال مرحلة التنقيب الأولى أن ينفق ما لا يقل عن ثلاثمائة (٣٠٠) كيلومتر طولي من المسوحات الزلزالية ثنائية الأبعاد وعمل دراسات جيوكيميائية وبتروليزيائية وسائزمية وعليه أن ينفق ما لا يقل عن مليونين (٢,٠) مليون دولار أمريكي خلال (١٨) شهراً على أعمال التخطيط والمعلومات الزلزالية والجيوكيميائية والحصول عليها ومعالجتها وتفسيرها.

ويبدأ برنامج الحصول على المسوحات الزلزالية خلال ثمانية عشر (١٨) شهراً من تاريخ نفاذ هذا العقد أو أن كفالة حسن التنفيذ بقيمة مليون دولار أمريكي (١,٠ مليون دولار أمريكي) سيتم مصادرتها. إذا لم يفي المتعاقد بالإلتزاماته.

ج (٢) - يترتب على المتعاقد خلال مرحلة التنقيب الأولى بحفر بئر إستكشافي وبئر آخر إختياري معتمداً على نتائج البئر الأول، ويجب حفر البئر الأول لمق لا يقل عن ٣٥ متر تحت سطح (طبقة الحصى) وفي حالة عدم وجود طبقة الحصى يحفر إلى العمق النهائي (٢٠٠٠) متر وعلى المتعاقد أن ينفق ما لا يقل عن ثلاثة ملايين (٣ مليون) دولار أمريكي على التخطيط لهذا البئر وحفره وإختباره وتحليله. الإنفاق الكلي خلال المرحلة الأولى (٥) مليون دولار أمريكي.

إذا أخفق المتعاقد في حفر البئر الأول خلال المرحلة الأولى التي تمتد ثلاث سنوات عندها ينفق المتعاقد الحق في كفالة حسن التنفيذ بقيمة مليون مليون دولار أمريكي (١,٠ مليون دولار) أو إذا أوفى المتعاقد إلتزاماته. يحق للمتعاقد تحويل كفالة حسن التنفيذ لمرحلة التمديد الإختياريه إن رغب المتعاقد في التمديد.

ج (٣) يترتب على المتعاقد خلال مرحلة التنقيب الأولى، بإجراء دراسات جيولوجية بهدف الحصول على مزيد من المعلومات عن احتمالات وجود الهيدروكربونات في منطقة حُرب الصفاوي. ويشمل هذا العمل دون الحصر ما يلي:

دراسات بتروليزيائية، دراسات جيوكيميائية، وتحاليل جيولوجية.

هذه المادة منقولة



## المادة الخامسة

## التخلي

## (أ) التخلي الإجباري:

(١) يترتب على المتعاقد التخلي عن ما نسبته ثلاثون بالمائة (٢٠%) من مساحة المنطقة الأصلية عند نهاية مرحلة التنقيب الأولى.

(٢) يترتب على المتعاقد التخلي عن مساحة المنطقة الأصلية عند نهاية مرحلة التمهيد الاختيارية على أن تتم المناقشة والموافقة على ذلك في حينه.

يحدد المتعاقد حجم وشكل ومكان المنطقة أو المناطق التي سيتم التخلي عنها بعد الاتفاق مع السلطة ويجب أن لا تشمل كل تخلي على أكثر من منطقتين وأن تكون كل منطقة من هذه المناطق ذات مساحة لا تقل عن ٥٠٠ كم مربع على أن لا يكون إلزام المتعاقد بالتخلي عن أجزاء من المنطقة المتبقية شاملاً لأي جزء من المنطقة يمثل مسطح شكل جيولوجي تم به اكتشاف بئر أو تجرى فيه عمليات تقييم.

## (ب) التخلي الطوعي:

بإمكان المتعاقد في أي وقت أن يتخلى طوعاً عن كل أو عن أي جزء من المنطقة دون القيام بأي عمل إضافي أو إنفاق إلزامي بشرط أن يكون المتعاقد في ذلك الوقت قد أوفى بالتزامات العمل الخاص بالتنقيب وفقاً للمادة الرابعة (٤) لمرحلة التنقيب الجارية.

ويحتسب أي تخلي طوعي بموجب هذه الفقرة تجاه التخلي الإجباري المنصوص عليه في الفقرة (أ) أعلاه.

(ج) عندما يتخلى المتعاقد عن أية منطقة يترتب عليه القيام وفق الأعراف المتبعة في صناعة النفط وعلى نفقته الخاصة بكل عمليات التنظيف الضرورية للموقع، وأن يقوم بكل ما هو ضروري ضمن المعقول لتجنب أية أخطار يمكن أن تهدد الحياة البشرية أو تلحق ضرراً بأماكن الغير ولحماية المصادر الطبيعية في تلك المنطقة.

ولكن المتعاقد غير مسؤول عن عمليات التنظيف للموقع بعد مشغل سابق شاملاً دون الحصر تنظيف كافة المخلفات والآليات وأي مواد متروكة كما أن المتعاقد لا يتحمل مسؤولية تجاه أي مخاطر قد تنشأ عن العمليات التي تخص مشغل سابق أو الغير بما فيها المخاطر التي قد تنشأ عن الآبار المهجورة.

(د) يترتب على المتعاقد إجراء مسح بيئي أساسي قبل البدء بعمليات الحفر أو الدراسات الأولية في المنطقة.

## المادة السادسة

## تفاعلات الحكومة والمواثبات

## (لجنة الإدارة الفنية، واللجنة التوجيهية للسلطة)

عمل المتعاقد مع مجموعتين: لجنة الإدارة الفنية TMC واللجنة التوجيهية للسلطة NSC.

## (أ) لجنة الإدارة الفنية TMC

يقوم المتعاقد وسلطة المصادر الطبيعية خلال سنتين (٦٠) يوماً من تاريخ النفاذ بتشكيل لجنة الإدارة الفنية TMC.

إن الغاية من اللجنة هو توفير منبر للإتصال والتعاون بين المتعاقد والسلطة بالإضافة إلى ذلك فإن وظيفة لجنة الإدارة الفنية هي تمكين المتعاقد من طلب المشورة وتوصيات ومساعدة السلطة في تنفيذ العمليات البترولية.

تتكون لجنة الإدارة الفنية من ستة أعضاء تعين كل من السلطة والمتعاقد ثلاثة أعضاء له في هذه اللجنة. ويجب أن يتمتع الأعضاء بمؤهلات فنية عالية تشمل الجيولوجيا والجيوفيزياء والهندسة، ويمكن إحضار أشخاص إضافيين للإجتماعات من خلال الموافقة المسبقة للرئيس استناداً إلى أن الشخص المعني يتمتع بخبرة فنية نوعية تؤهله للمساهمة في النقاش والمرض الفني والعلمي ويشمل هؤلاء الأشخاص الأعضاء في شركات الخدمات أو الشركاء. وفي حالة أن المتعاقد تخلى عن حصته إلى أي جهة غير تابع يجب أخذ موافقة السلطة حسب بند الاتفاقية.

ويتم تعيين رئيس اللجنة من قبل سلطة المصادر الطبيعية وسيكون الرئيس مسؤولاً عن محاضر الإجتماعات وتنسيقها وتوزيعها. ويمكن استخدام سكرتاريا لأغراض كتابة المحاضر إذا أرتأى الرئيس ذلك ضرورياً. يجب ملاحظة أنه لا يوجد لأعضاء هذه اللجنة حقوقاً تصويتية نظراً لأنها لتوفير منبر الإتصال الفني للفعال بين المتعاقد والسلطة، لدور الرئيس هو دور إداري وفني.

تجتمع لجنة الإدارة الفنية مرة واحدة على الأقل كل ربع سنة ميلادية في الأردن أو أي مكان آخر يتفق عليه بين الطرفين ويمكن الدعوة لإجتماعات إضافية من قبل الرئيس بناءً على طلب السلطة أو المتعاقد وبإبلاغ الأعضاء قبل الإجتماع بأسبوع على الأقل، ومن المتوقع إنعقاد مزيد من الإجتماعات خلال فترة العمليات (مثلاً أثناء الحفر/ والفحوصات). قد يدعو المتعاقد أو السلطة في أي مرحلة من العمليات إلى إجتماعات فنية إضافية والتي يجب عدم تأخير تنظيمها.

دون المساس بحقوق وواجبات المتعاقد وإدارة الأعمال اليومية للعمليات البترولية. تقوم هذه اللجنة بالوظائف التالية:

هذه هي الأعمال

تقوم لجنة الإدارة الفنية بدراسة القضايا التالية وصياغة التوصيات بشأنها وتقديمها للمشغل كما يلي:

- (١) دراسة برامج وموازنات التقييم المقترحة المقدمة وفقا للمادة الرابعة (٤) (ب، ج، د) ضمن الفترات الزمنية الواردة في المادة (٤) (ب، ج، د).
- (٢) دراسة برامج التقييم المقترحة المقدمة وفقا للمادة الثالثة (٣) (ج) (٣) ضمن الفترات الزمنية الواردة في المادة (٣) (ج) (٣).
- (٣) دراسة برامج وموازنات أعمال التقييم والتطوير والإنتاج السنوية وأي تعديلات عليها والمقدمة والمقدمة وفقا للمادة (٣) (ج) (١) ضمن الفترات الزمنية الواردة في المادة (٣) (ج) (١).
- (٤) دراسة جداول الإنتاج السنوي وأي مراجعات عليها مقدمة وفقا للمادة (٣) (ج) (١) ضمن الفترات الزمنية الواردة في المادة (٣) (ج) (١).
- (٥) أن تدرس التخفيضات المقترحة من قبل المتعاقد حسب ما ورد في المادة الخامسة (٥).

#### (ب) اللجنة التوجيهية للسلطة NSC:

يترتب على سلطة المصادر الطبيعية خلال ثلاثين (٣٠) يوما من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية أن تشكل لجنة توجيهية للسلطة، ويشترك ممثلي سلطة المصادر الطبيعية مع المتعاقد لتوفير ملبر للإتصال والتعاون مرورا بالمرحل للأحقه وستكون للجنة التوجيهية هي المحور الأساسي لكافة الموافقات أثناء العمليات، ويكون هدف هذه اللجنة هو تقديم المساعدة والإشراف والموافقة على كافة الأعمال التي ينفذها المتعاقد داخل الأردن سواء في مرحلة للتقييم أو الإنتاج. ويترتب على هذه اللجنة أن تقوم بعملها في كافة مراحل العمل لضمان النزاهة، وعليها أن تتخذ القرارات الحاسمة وفقا لشروط هذه الاتفاقية والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة.

#### (١) تشكيل اللجنة التوجيهية:

تتكون هذه اللجنة من عدة موظفين من سلطة المصادر الطبيعية وتشمل مؤهلاتهم للتخصصات التالية:

المهارات الفنية: الجيولوجيا، الجيوفيزياء، الهندسة، المعرفة بالعمليات والإنتاج ومن المحتمل أن يلضم ممثلي السلطة في لجنة الإدارة الفنية إلى هذه اللجنة.

مهارات الإدارة والمحاسبة: المحاسبة، المالية المعرفة بعقود المشاركة في الإنتاج، الموارد البشرية ونقل التكنولوجيا والتدريب عليها.

#### (٢) دور اللجنة التوجيهية للسلطة NSC

دون الإخلال بحقوق وإلتزامات المتعاقد لإدارة العمليات البترولية ستقوم اللجنة بالوظائف التالية:

تراجع للجنة وتوافق للمتعاقد على النقاط التالية:

- (١) برامج وموازنات التقييم المقترحة المقدمة وفقا للمادة الرابعة (٤) (ب، ج، د) ضمن الفترات الزمنية الواردة في المادة (٤) (ب، ج، د).
- (٢) برامج التقييم المقترحة المقدمة وفقا للمادة الثالثة (٣) (ج) (٣) ضمن الفترات الزمنية الواردة في المادة (٣) (ج) (٣).
- (٣) برامج وموازنات أعمال التقييم والتطوير والإنتاج السنوية وأي تعديلات عليها والمقدمة وفقا للمادة (٣) (ج) (١) ضمن الفترات الزمنية الواردة في المادة (٣) (ج) (١).
- (٤) جداول الإنتاج السنوي وأي مراجعات عليها مقدمة وفقا للمادة (٣) (ج) (١) ضمن الفترات الزمنية الواردة في المادة (٣) (ج) (١).
- (٥) للتخفيضات المقترحة من قبل المتعاقد حسب ما ورد في المادة الخامسة (هـ).
- (٦) مراجعة محاسبة للتكاليف والمصاريف الواردة في الملحق (ج) من هذه الاتفاقية والموافقة عليها وتقديم المشورة والتوصيات إلى المتعاقد بخصوص الطرق المحاسبية وحفظ سجلات وتقارير العمليات البترولية.
- (٧) مراجعة إسترداد للكلفة المتعلقة بإلغاء المتعاقد والموافقة عليها.
- (٨) مراجعة أي بنود أخرى تتعلق ببرنامج العمل، و/ أو الإلغاء التي يقدمها المتعاقد للسلطة والموافقة عليها.
- (ج) إن متطلبات وتوقيت للموافقات من قبل اللجنة التوجيهية للسلطة كما هي واردة في المادة الرابعة (٤).
- (د) تلغ كافة الرواتب والمصاريف والتكاليف التي تخص الموظفين لدخل لجنة الإدارة الفنية وللجنة التوجيهية للسلطة من قبل هيئاتهم. إلا إذا أُنق على غير ذلك.

مجلس أمناء

## المادة السابعة

## تنفيذ العمليات

(أ) يترتب على المتعاقد والشركة المشغلة المعنية تنفيذ عمليات البترول بجد حسب شروط الاتفاقية وحسب الأسس المقبولة عامة في صناعة البترول العالمي ويجب أن تكون نشاطات المتعاقد مصممة لتحقيق عمليات بترولية فعالة وأمنة واقتصادية للحصول على أقصى مردود اقتصادي من البترول في المنطقة.

(ب) يترتب على المتعاقد أن يعهد بإدارة العمليات البترولية بموجب الاتفاقية لمدير قدير لنيا (المدير العام) ويجب إعلام السلطة بإسم المدير العام هذا حال تعيينه ويجب أن يمنح المدير العام صلاحيات كافية لتنفيذ أية أنظمة قانونية صادرة أو تصدر فيما بعد، تطبق بموجب هذه الاتفاقية وأن يكون خاضعا لها.

(ج) إذا كان المتعاقد مؤلفا من أكثر من جهة فعلى المتعاقد تعيين جهة واحدة لتكون المشغل عن المتعاقد وباستثناء ما ورد ذكره هذا، يكون المشغل هو المسؤول الوحيد عن تنفيذ العمليات بموجب هذه الاتفاقية، وعن تمثيل المتعاقد تجاه السلطة. يعين المتعاقد بموجب هذه الاتفاقية كالمشغل المبني ويكون أي تعيين آخر من قبل المتعاقد لمشغل آخر خاضع لموافقة السلطة الخطية. ويجب أن تكون كافة أعمال المشغل خلال تنفيذ الأعمال البترولية مطابقة لشروط هذه الاتفاقية وتكون كافة التكاليف والمصاريف والمصروفات المنكوبة من قبل المشغل تنفيذا للعمليات البترولية قابلة للإسترداد كما هو مبين في هذه الاتفاقية، وكان المشغل هو المتعاقد إلا أن هذا الشرط يجب أن لا يفسر لكي يسمح بإزدواجية التعويض عن التكاليف والمصاريف والمصروفات. وإذا كان المتعاقد مكونا من أكثر من جهة واحدة فيجب تزويد السلطة بنسخة عن اتفاقية التشغيل المشترك وأي تعديلات عليها بعد توقيعها.

(د) في حالة الحوادث الطارئة يترتب على المتعاقد إتخاذ كافة التدابير الضرورية لمعالجة الحادث الطارئ وتسترد كافة التكاليف والمصاريف والمصروفات التي يتكبدها المتعاقد في ذلك حسيما هو وارد في المادة الثالثة عشر (١٣) (أ) والمادة الرابعة والعشرون من هذه الاتفاقية عند إعلان المتعاقد عن حالة طوارئ بموجب عليه إعلام السلطة بالسرعة الممكنة.

(هـ) تكون كافة الإلتزامات الواجب تنفيذها والعمل بها من قبل المتعاقد بموجب هذه الاتفاقية بالتكافل والتضامن في حالة كون المتعاقد مكون من أكثر من جهة واحدة.

(و) قبل البدء بأعمال الحفر، يعقد المتعاقد إجتماعات فنية مع لجنة الإدارة الفنية لمناقشة وعرض "إقتراح البئر" ويجب أن يشمل هذا العرض إحداثيات الهدف والخطوط الزلزالية والمقاطع العرضية والتنبؤات الجيولوجية وتصميم التغليف المقترح والمجسات الكهربائية الكاملة وغيرها. عند الحفر بئر إستكشافي على المتعاقد أن يقدم (عرض البئر) مكتوبه إلى اللجنة التوجيهية للمصادقة عليه قبل ثلاثين (٣٠) يوما من بداية حفر البئر، وتقوم اللجنة

بالموافقة على الإقتراح خلال سبعة (٧) أيام من تاريخ إستلامها له، وأن أية إحداثيات أساسية عن إقتراح البئر المعتمد باستثناء حالات الطوارئ، سيتطلب موافقة مسبقة من اللجنة التوجيهية للسلطة وقد تشمل هذه الإحداثيات تغيير أساسي في مكان البئر، تصميم التغليف أو العمق النهائي وبالتالي يحتاج إلى مصادقة اللجنة التوجيهية خلال ثلاثة أيام عمل.

(ز) خلال عمليات الحفر والمسح الزلزالي يقدم المتعاقد تقارير يومية عن سير العمليات إلى السلطة ويمكن عقد إجتماعات فنية إضافية عند الضرورة وفقا لأحكام المادة السادسة (٦) (أ) وتستطيع السلطة تعيين أو إعاره موظفين فنيين لأغراض التدريب خلال عمليات الحفر والمسح الزلزالي. ويجب التعامل مع هؤلاء الموظفين وكأنهم موظفوا المتعاقد الخاصين، وسيتم دفع رواتبهم من قبل السلطة إلا في حال الإتفاق المشترك أن تكون هذه الرواتب جزءا من ميزانية التدريب السنوية.

محرر: منير العبد

## المادة الثامنة

## مساعدات السلطة

توافق السلطة على توفير المساعدات التالية للمتعاقد:

(أ) يترتب على السلطة وإلى الحد الذي تستطيعه أن تساعد المتعاقد في الحصول على جميع الأذونات والتسجيلات والتسهيلات الجمركية وتصاريح العمل والتأشيرات من الحكومة الأردنية وجميع المواقف أو الحقوق الأخرى التي تلزم لتنفيذ العمليات البترولية بمقتضى هذه الاتفاقية.

(ب) يترتب على السلطة أن تساعد المتعاقد حسب طلبه وعلى نفقته الخاصة في الحصول على حقوق الإستعمال أو حقوق المرور في الأراضي المملوكة ملكية خاصة كما يلزم فيما يتعلق بالعمليات البترولية شريطة أن تسجل الحقوق والممتلكات المكتسبة باسم السلطة.

(ج) في حالة عدم التوصل إلى ترتيبات طوعية مباشرة مع أصحاب الأراضي المتأثرين، يترتب على السلطة أن تمارس، حق نزع الملكية للحصول على الحقوق في الأملاك المذكورة إذا كان ذلك ضرورياً من أجل العمليات البترولية. في هذه الحالة يترتب على المتعاقد أن يعرض السلطة لدى التملك، التكلفة المدفوعة لحقوق الملكية هذه.

(د) يترتب على السلطة، إذا طلب المتعاقد ذلك، أن تتكبد ممثلاً منفرداً أو أكثر (حسب التوفير) لمساعدة المتعاقد شريطة أن يتحمل المتعاقد للتكاليف المعقولة للممثل أو الممثلين المذكورين بمبالغ يتم الاتفاق عليها بين الطرفين مقدماً.

(هـ) على السلطة أن تتخذ مباشرة كافة الإجراءات الضرورية بعد تاريخ التوقيع لتعطي هذه الاتفاقية قوة للقانون وأثره الكامل في الأردن.

(و) في حال نشوء نزاع حدودي سواء داخلياً، داخل حدود الأردن أو خارجياً مع الحدود المجاورة للمملكة العربية السعودية وسورية (الملحق أ)، ستتخذ السلطة حالاً كافة التدابير الممكنة لضمان حل هذا النزاع وستعمل السلطة في حدود طاقتها لمساعدة المتعاقد في الحصول على كافة الأذونات والمواقف والحقوق اللازمة لتنفيذ العمليات البترولية.

## المادة التاسعة

## إمprivileges السلطة

(أ) يكون للسلطة حق الدخول دون قيد وعلى مسؤوليتها وحدها إلى المنطقة المغطاة بهذه الاتفاقية وإلى مسرح العمليات البترولية الجارية فيها، ويحق للسلطة فحص ومراجعة كل موجودات وكتب ودفاتر وسجلات المتعاقد وكافة المعلومات المحتفظة من قبله، وإجراء عدد معقول من المصوحات والرسومات والاختبارات من أجل تطبيق حقوقها بموجب هذه الاتفاقية. وتقدم للسلطة مساعدة إلى وكلاء ومستخدمي المتعاقد لكي يتم تجنب تعريض سلامة العمليات البترولية وفعاليتها للخطر أو إعاقتهما. ويترتب على المتعاقد أن يقدم للسلطة كل الإمprivileges والتسهيلات المملوكة لمستخدميه في الحقل وتوفير مساحة معقولة من المكاتب والمساكن المؤثثة بشكل مناسب في الحقل دون مقابل بفرض تسهيل تحقيق أهداف هذه المادة.

(ب) إذا قررت السلطة أن أيًا من مستخدمي المتعاقد أو مستخدمي المتعاقدين الفرعيين قد تصرفوا بشكل يخالف العادات والقوانين والأنظمة واللوائح الأردنية أو من شأنه أن يضر بالتنفيذ السليم للعمليات البترولية فيقرتب عليها إعلام المدير العام للمتعاقد خطياً بمطالبة بإبعاد هذا المستخدم من العمليات البترولية مع إبداء الأسباب لذلك.

٥٥  
مادة ٨

## المادة العاشرة

## ملكية الموجودات وإستعمال الممتلكات

(أ) تصبح جميع موجودات المتعاقدين في الأردن الثابتة أو المنقولة، والتي يحق للمتعاقد إستراداد الكلفة للغاز ونقط الكلفة بموجب إكتشاف تجاري، ملكاً للسلطة في الوقت أو الأوقات المحددة لأداء وبدون كلفة إضافية عليها إلا إذا نص على غير ذلك بالتحديد في هذه الاتفاقية.

١- تصبح الأرض في الأردن ملكاً للسلطة حال شرائها.

٢- تصبح كل الموجودات الثابتة أو المنقولة الأخرى التي حصل عليها المتعاقد ملكاً للسلطة في نهاية ربع السنة التي يكون فيها المتعاقد قد استرد كلفة هذه الموجودات.

(ب) تتكفل ملكية البترول المخصص للمتعاقدين المادتين الثالثة عشر والخامسة عشر وكذلك المخاطرة المرتبطة به للمتعاقدين في نقطة التصدير.

(ج) حق للمتعاقدين/ أو الشركة المشغلة أن يستعمل بدون مقابل أي أرض في الأردن تملكها السلطة أو الأردن وتكون لازمة بدرجة معقولة للقيام بعمليات بتروولية.

(د) تبقى المعدات والموجودات التي يتم الحصول عليها فقط لأجل العمليات البترولية التي يقوم بها المتعاقد في حوزته ، ويحق له وحده استعمال هذه المعدات والموجودات مجاناً. وطالما ان هذه المعدات والموجودات تستعمل فقط للعمليات البترولية يترتب على المتعاقد المحافظة على المعدات والموجودات بحوزته بحالة سليمة مع الأخذ بعين الاعتبار الإستهلاك الطبيعي بموجب الأساليب المعتمدة عامة في قطاع صناعة النفط. ولا يجوز التصرف بهذه المعدات والموجودات في غير أوجه العمل المعتاد أو نقلها خارج الأردن بدون موافقة السلطة الخطية المسبقة.

(هـ) لا تنطبق أحكام هذه المادة العاشرة على الموجودات والمعدات المستأجرة والمستعملة في العمليات البترولية والتي تكون ملكاً للغير.

(و) إذا رغب المتعاقد أو رغبة السلطة في استعمال المعدات أو الموجودات المذكورة أو في الإنقطاع من الطاقة الفائضة لخط أنابيب أو تسهيلات التصدير التي تتصل بعمليات لا تتعلق بالمنطقة فإنه يتوجب على الفريقين أن يتفقا مسبقاً على أي استعمال كهذا بما في ذلك التعرفه التي سيجري استئفاها.

(د) يكون للمتعاهد حق الحصول الكامل إلى كافة التقارير والمعلومات الورقية والرقمية المتعلقة بمنطقة غرب الصفاوي وكافة الأبار الأخرى ضمن منطقة غرب الصفاوي. وتكون هذه المعلومات للإستعمال الحصري للمتعاهد (وتوابع المتعاهد) خلال فترة سريان هذه الاتفاقية. وعند إنتهاء هذه الاتفاقية تعود هذه المعلومات وأي تفسيرات تتعلق بها إلى سلطة المصادر الطبيعية.

وتضع السلطة مجموعة كاملة من الوثائق والمستندات والمعلومات الرقمية بحوزة المتعاقد خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ النفاذ. ويلتزم المتعاقد بدفع كلفة تصوير ونقل هذه الوثائق والمعلومات وفقاً للمادة الحادية والعشرون.

(ج) يكون المتعاقد حق الوصول الكامل إلى كافة المرافق والمعدات والتجهيزات المرتبطة بمنطقة غرب الصفاوي والآبار الأخرى أو التجهيزات الواقعة ضمن منطقة غرب الصفاوي كما جاء بيانه تفصيلياً في المادة الخامسة والثلاثون.

(ط) من المعلوم أن كافة المعدات والمرافق الموجودة في منطقة غرب الصفاري والمتعلقة بالعمليات البترولية ويبدأ من تاريخ النفاذ تبقى ملكاً للدولة وأن المتعاقد لن يقوم بأحداث أي ضرر بها أو بيعها أو إزالتها أو إستئجارها أو نقل المعدات إلى فريق ثالث (الغير) دون الموافقة المسبقة للسلطة.

(ي) وبالمثل لن تقوم السلطة/ الدولة بإحداث أي ضرر، ببيعهم، أو استئجار أو نقل لأي من الملقق والتجهيزات البترولية الموجودة بدون الموافقة المسبقة.

(ك) سيتلقى المتعاقد الدعم الكامل من السلطة في الوصول إلى المعلومات التاريخية عن الحل والمرافق والعمليات. وهذا يشمل دون الحصر التالي: تفاصيل العقود مع الشركات الأخرى، الموظفون، المتعاقدون، البئر، معلومات حول ضغط الآبار بحق للمتعاقد الوصول إلى كافة المعلومات الأصلية / حول الحقل بحيث تسنى له الحصول على لمخ للتقييم.

0511111111

## المادة الحادية عشر

## خط أو خطوط الأنابيب والتجهيزات

(أ) بحق للمتعاهد بناء وتشغيل خط أو خطوط أنابيب لنقل البترول وما يرتبط بها من تجهيزات، ويترتب على السلطة تقديم كل مساعدة للمتعاهد في الأمور المتعلقة بالقانون الأردني وحقوق المرور.

(ب) يترتب على السلطة أو الأردن أن تقدم للمتعاهد بدون كلفة ولمدة هذه الاتفاقية، أي خط (خطوط) أنابيب أو حقوق مرور أو حقوق لاستعمال أسطح الأراضي المملوكة أو التي تخضع لسيطرة السلطة أو الأردن أو لسلطتهما القضائية.

ولتفادي الشك لا يدفع المتعاهد أي مصاريف تتعلق بممارسته حق الانتفاع هذا.

(ج) تقدم السلطة أو الأردن للمتعاهد التسهيلات للحصول على الأذونات والرخص وللحقوق الضرورية لتنفيذ المتعاهد للعمليات البترولية بما في ذلك حق حفر آبار الماء العذب وإستعمالها كما هو مطلوب للمتعاهد، وضمن المعقول، للسير في العمليات البترولية بمقتضى هذه الاتفاقية.

(د) في حال وافقت السلطة / الدولة / المصفاة والمتعاهد على أن تقوم السلطة / الدولة / المصفاة بشراء السوائل والغاز من المتعاهد عند رأس للبئر / تجهيزات التخزين، عندها تكون السلطة / الدولة / المصفاة مسؤولة عن النقل وتكرير هذه الهيدروكربونات. وهذا قد يشمل نقل السوائل بالصهاريج أو في حال زيادة الكميات ومعدل الضخ العالية، إنشاء خطوط الأنابيب اللازمة.

(هـ) في حال الحاجة إلى المياه و/ أو الكهرباء للعمليات، ينبغي للتسويق مع السلطة / والشركة المعنية بذلك لتوفيرها. ستقدم السلطة المساعدة حيثما كان ذلك ممكناً.

## المادة الثانية عشر

## العمليات بعد الإكتشاف التجاري

عندما يصل الإنتاج الإجمالي وللمرة الأولى لكامل منطقة شرق الصفاوي (٢٠٠٠) ألفي برميل يومياً (محسوبة على مدار شهر كامل)، إنشاء المتعاهد والسلطة شركة تشغيلية.

١- الشركة غير ربحية وستقوم بالعمليات الموكلة لها، وسيتم إسترجاع النفقات المترتبة عليها من جراء تلك العمليات.

٢- رأسمال الشركة (١٠,٠٠٠) دولار أمريكي سيتم الحصول عليها بالتساوي من قبل المتعاهد والسلطة.

٣- مجلس الإدارة مكوّن من عدد الأشخاص المرشحين من قبل المتعاهد والسلطة.

٤- سيتم إعارة الموظفين العاملين من قبل المتعاهد، وتوفيرهم للعمل طبقاً لشروط المتعاهد.

٥- تعتبر الشركة مشغلاً فرعياً للمتعاهد وإن العمل الملوّط بها هو العمليات الإنتاجية ولا يحق لها القيام بأي عمل آخر.

٦- يتم حل الشركة حال الإنتهاء من الاتفاقية ومرحلة التمديد إن إقتضت الحاجة لها.

(أ) لدى تقديم وإتفاق الأطراف على خطة التطوير "خطة التطوير" وموافقة الفريقين عليها بخصوص أول إكتشاف تجاري في المنطقة، يتم إنشاء شركة تشغيلية تشكل من السلطة والمتعاهد في الأردن (شركة عمليات JOPC البترول الأردنية). عقد شركة النفط الأردنية مرفق في الملحق (ج).

(ب) على المتعاهد أن يقدم لمجلس إدارة الشركة خلال تسعين (٩٠) يوماً بعد الإعلان عن أي إكتشاف تجاري مرفق حسب المادة الثالثة (ج) (٥) على أن يقدم للجنة التوجيهية برنامج العمل والموازنة الكلية لتطوير هذا الإكتشاف التجاري بالإضافة إلى برنامج التطوير والموازنة لبقية السنة الميلادية الحالية. وقد تم مناقشة هذه البرامج والخطط مسبقاً مع لجنة الإدارة الفنية كما هو وارد في المادة السادسة. ويترتب على المتعاهد خلال ثلاثون (٣٠) يوماً من إستلام هذه الخطة أن يضمن تنفيذها.

(ج) خلال مدة لا تتجاوز الأول من كانون الأول من كل سنة ميلادية كحد أدنى بعد أول إنتاج تجاري أولي يقدم المتعاهد بإعداد وطرح خطة الإنتاج السنوية، وبرنامج العمل والموازنة السنوية على اللجنة التوجيهية للسلطة وذلك لكل منطقة إنتاج للسنة الميلادية التالية. وفي نفس الوقت بالنسبة لمنطقة الإنتاج التي لم يحدث فيها إكتشافاً تجارياً أولاً على المتعاهد أن يقدم للجنة NSC برنامج العمل والموازنة السنوية للتطوير بالنسبة للمنطقة التي تم

هذا ملحق الأصل

تطويرها. ويجب أن تكون هذه البرامج والخطط العملية والإنتاجية قد تم الموافقة عليها من قبل اللجنة التوجيهية للسلطة كما هو وارد في المادة السادسة.

(د) وطبقاً لهذه المادة (١٢) الثانية عشر، تُخَوَّل وتُلْزَم الشركة المشغلة نيابة عن المتعاقد تنفيذ برامج عمل وموازنه مناطق الإنتاج.

أي تعديلات لبرامج العمل والموازنه عدا زيادة المصروفات في الميزانية بما يتعدى الإنفاق ١٠% من قيمة الموازنة، وتحتاج إلى موافقة مسبقة من اللجنة التوجيهية للسلطة.

وفي حالات طارئة تتعلق بالأرواح أو الأملاك وتستطيع الشركة التشغيلية وبدون موافقة مجلس الإدارة أن تتخذ الخطوات الضرورية المطلوبة للسيطرة على حاله الطارئة وتكاليفها وتكون من ضمن الكلفة القابلة للإسترداد.

(هـ) يُخَوَّل المتعاقد بأن يبقي تحت تصرفه في حساب بنك خارج الأردن يتعامل مع البنك المركزي في الأردن الدعم الأجنبي المقدم من المتعاقد. ويستخدم السحوبات من هذا الحساب لشراء البضائع والخدمات المطلوبة في الخارج وللتحويل لبنك أردني محلي في عمان المبالغ المطلوبة لتغطية المصاريف بالدينار الأردني المتعلقة بنشاطاتها وفق هذه الاتفاقية. وفي مثل هذا التحويل يتم حساب سعر التحويل المحدد في المادة (٢٨) للثامنة والعشرون (ج).

ويقيم المتعاقد خلال ثلاثون (٣٠) يوماً بعد نهاية كل سنة ميلادية للسلطات المصرفية المسؤولة في الأردن بيان موثق من شركة محاسبية عالميه معروفه يبين حساب الدفعات والسحوبات من الحساب والرصيد المتبقي نهاية السنة الشمسية.

### المادة الثالثة عشر

#### إسترداد التكاليف والنفقات والمشاركة في الإنتاج

##### (أ) اللفظ الخام المخصص لإسترداد الكلفة:

يحق للمتعاقد أن يسترد ١٠٠% من التكاليف المقررة من اللفظ المخصص لإسترداد الكلفة. ويجب أن يخضع إسترداد هذه التكاليف لسقف ٧٠% كحد أدنى تمكن إسترجاع هذه التكاليف بنسبة ٧٠% في أية سنة تقويمية وسيتم ترحيل الفرق لإسترداده في السنة اللاحقة.

(١) (أ) يحق للمتعاقد أن يتسلم كمية من اللفظ الخام كل سنة ميلادية بموجب هذه المادة الثالثة عشر (أ) (١) ويشار إليها لاحقاً بـ"لفظ الكلفة" وذلك من أجل تغطية كافة التكاليف والنفقات التي يتكبدها بخصوص جميع العمليات البترولية. إن كمية لفظ الكلفة التي يحق للمتعاقد أن يتسلمها خلال أي سنة ميلادية بموجب هذه المادة الثالثة عشر (أ) مساوية لكمية اللفظ الخام الذي يساوي قيمته مجمل الكلفة والنفقات القابلة للإسترداد من قبل المتعاقد خلال هذه السنة الميلادية بموجب شروط هذه الاتفاقية، على أنه لا يحق للمتعاقد إستلام أي كمية من لفظ الكلفة بموجب هذه المادة الثالثة عشر (أ) تتجاوز ما نسبته سبعون بالمائة (٧٠%) من مجموع اللفظ الخام المنتج والموفر من المنطقة في أية سنة ميلادية وغير المستعمل في العمليات البترولية.

يتم إسترداد مجمل الكلفة والنفقات المتكبدة من قبل المتعاقد بخصوص العمليات البترولية بالطريقة المبينة أدناه وبالترتيب التالي:

١- جميع نفقات التشغيل بعد الإنتاج التجاري الأولي من أول إكتشاف تجاري قابلة للإسترداد خلال السنة الميلادية التي يتم فيها تكبد هذه المصاريف.

٢- تكون نفقات التكتيب بما في ذلك النفقات المتراكمة قبل بداية الإنتاج التجاري الأولي من أول إكتشاف تجاري قابلة للإسترداد إما خلال السنة التي تم تكبد هذه النفقات بها أو السنة الميلادية التي ابتدأ بها الإنتاج التجاري الأولي.

٣- تكون مصاريف التطوير بما في ذلك المصاريف المتراكمة قبل بداية الإنتاج التجاري الأولي من أول إكتشاف تجاري قابلة للإسترداد ابتداءً من السنة الميلادية التي تم بها تكبد هذه المصاريف أو السنة الميلادية التي ابتدأ بها الإنتاج التجاري الأولي أيهما تلي الأخرى.

٤- إذا زلت قيمة التكاليف والنفقات والمصاريف القابلة للإسترداد بموجب الفقرات (١)، (٢)، (٣)، أعلاه عن قيمة سبعين بالمائة (٧٠%) من مجمل كمية اللفظ الخام المنتج والموفر من المنطقة في تلك السنة الميلادية والتي لا تستعمل في العمليات البترولية فإن مقدار الزيادة في الكلفة والمصاريف والنفقات تدوّر للإسترداد خلال السنة أو السنوات الميلادية المقبلة وتعتبر كما لو أنها أُنْفَقَت خلال السنة أو السنوات الميلادية التالية إلى أن تسترد بالكامل.

هذه المادة

(أ) (٢) لأغراض تحديد تصنيف كل التكاليف والمصروفات والنفقات من أجل إستردادها تطبيق المعايير التالية:

(١) "نفقات التفتيش" تعني كل النفقات والتكاليف والمصروفات المتكبدة والمتعلقة من أجل عمليات التفتيش بما فيها التكاليف والنفقات والمصروفات المتكبدة قبل تاريخ النفاذ، ولكن بتاريخ توقيع الاتفاقية أو بعده، وما دفعته السلطة مقابل معلومات توفرها للمتعاقدين طبقاً للمادة الحادية والعشرون من هذه الاتفاقية. وتشمل هذه النفقات دون الحصر ما يلي: تكاليف الموارد البشرية، والأجور وتكاليف المكتب والموظفين المحليين، المكافآت والملاوات، المسح الزلزالي وكافة المصاريف الأخرى المرتبطة بالتفتيش مثل الحفر والفحوصات ومتابعة العمل الفني.

(٢) "نفقات التطوير" وتعني كافة النفقات المتكبدة بخصوص أو من أجل عمليات التطوير باستثناء مصروفات التشغيل.

(٣) "مصاريف التشغيل" وتعني كافة التكاليف والمصاريف المتكبدة والمتعلقة من أجل عمليات الإنتاج بعد كل إنتاج تجاري أولي من أي اكتشاف تجاري.

(أ) (٣) من المعلوم أنه يمكن تكبد مصاريف التطوير خلال فترة التفتيش أو فترة الإنتاج ويمكن تكبد نفقات التفتيش خلال فترة تطوير أو الإنتاج. كما أنه من المعلوم إذا خضع أي بئر تم حفره خلال فترة التفتيش فيما بعد لعمليات التطوير يمكن تصنيف كلفة هذه البئر بناءً على رغبة المتعاقد لتصبح نفقات تطوير.

(أ) (٤) حدود إسترداد الكلفة:

يحق للمتعاقد إسترداد مائة بالمائة (١٠٠%) من التكاليف المقررة من النفط المخصص لإسترداد الكلفة. ويخضع إسترداد هذه التكاليف لسقف السبعين بالمائة (٧٠%).

(ب) النفط المنتج للمشاركة:

النفط المنتج للمشاركة يساوي مجمل كمية النفط الخام المنتج والموفر من المنطقة في سنة ميلادية وغير المستعمل في العمليات البترولية محسوماً منها مجمل كمية نفط الكلفة الذي يحق للمتعاقد إستلامه خلال السنة الميلادية بمقتضى الفقرة (أ) أعلاه. يخصص النفط المنتج للمشاركة للسلطة والمتعاقد ويتقاسمه ويستلمانه حسب المعيار التدرجي التالي: حسب معدل الإنتاج اليومي للنفط الخام المنتج والموفر من المنطقة عن كل ربع سنة ميلادية.

(ب) (١) يكون الحد الأدنى لحصة الدولة من النفط المنتج للمشاركة هو أربعين بالمائة (٤٠%) ولتحدد عشرة آلاف (١٠,٠٠٠) برميل يومياً. إن نسبة النفط المنتج للمشاركة المخصص للدولة والمتعاقد يستند للجدول الوارد في الملحق (ج).

(ب) (٢) يقرأ المعدل الشهري الميلادي الإنتاج الإجمالي التراكمي من المنطقة من خلال الجدول الوارد في الملحق (ح). وهذا الجدول يبين نسبة الربح للنفط المنتج بين المتعاقد والدولة / السلطة. إذا كان المتعاقد يقوم ببيع النفط الخام لمصلحة سلطة المصادر الطبيعية، فإن الأرباح يجب قسمتها حسب هذه النسبة المئوية. وعند تغيير الإنتاج، من شهر لآخر وبالتالي فإن نسبة الربح ستتغير أيضاً على أساس شهري. ولنفادي أي شكوك ستكون الجداول الواردة في الملحق (ح) هي المرجع الوحيد لتحديد هذه النسب.

(ب) (٣) تكون قسمة الربح بالنسبة للغاز المنتج تجارياً هي نفس القسمة المطبقة على برميل النفط. حيث التحويل المستخدم هو برميل واحد من النفط = ٥,٦ ألف قدم مكعب من الغاز. (إلا إذا إتفقت السلطة والمتعاقد على غير ذلك).

(ب) (٤) يترتب على المتعاقد خلال سبعة أيام قبل نهاية الشهر أن يقدم للسلطة تفصيلاً عن معدل الإنتاج الشهري من كل بئر من الآبار المنتجة في منطقة الإمتياز.

(ج) قيمة للنفط الخام:

(ج) (١) تحدد قيمة النفط الخام النهائية لجميع أغراض هذه الاتفاقية لكل ربع سنة ميلادية، وكذلك القيمة الموثقة حسب أحكام هذه الفقرة (ج).

(ج) (٢) يقيم النفط الخام بمعدل سعر التصدير (كما هو معرف في الفقرة (ج) (٤) أدناه وهو النفط المحقق من السلطة و/ أو المتعاقد للنفط الخام من المنطقة المباع خلال الربع السنة الميلادية المعنية. وإذا تم إنتاج أكثر من نوعية أو درجة من المنطقة يتم تحديد قيمة نهائية لكل نوعية أو درجة. ويحتفظ المتعاقد بحق في الحصول على النفط الخام وبعاد التقييم إذا اعتبر أنه يستطيع الحصول على سعر بيع أفضل للنفط الخام.

(ج) (٣) في غياب المبيعات حسب الفقرة (ج) (٢) أعلاه، عاكسة على الأقل عشرة بالمائة (١٠%) من الحجم الإجمالي للنفط الخام من منطقة البيع للتصدير خلال ربع السنة الميلادية المعنية، يتم تحديد القيمة بناءً على الإتفاق المشترك بين السلطة والمتعاقد، وفي غياب هذا الإتفاق المشترك بين الفريقين خلال ثلاثة شهور بعد نهاية ربع السنة الميلادية المعنية، يتم تحديد القيمة النهائية للنفط الخام للشحن بحراً (لوبي) عند نقطة التسليم تحدد من قبل خبير وفق المادة الرابعة والثلاثون (٣٤) (ك) من مقارنة بما ينتج للتصدير في الخليج العربي والبحر الأحمر ومناطق الإنتاج الأخرى في الأردن، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل بما في ذلك الكميات والنوع وشروط التسهيلات الإئتمانية.

(ج) (٤) لأغراض هذه الفقرة (ج) إن "سعر للتصدير" السعر الصافي على ظهر الناقله (لوبي) الذي يتم تسلمه من نقطة التسليم من أطراف غير التابعين ضمن صفقات شراء خالیه من المحاباة والعملات القابلة للتحويل بأسعار ثابتة أو بأسعار يتم تحديدها بمعادلات للسعر

محكمة  
النفط  
البحري

بالاستناد على ممارسات السوق الحرة السائدة حينئذ بإستثناء المقايضة أو البيع في السوق أو أي اعتبارات خاصة أخرى.

وتقتصر التعديلات العمولات أو السمسرة على المبالغ التي لا تزيد عن النسب المتعارف عليها والسائدة في الصناعة النفطية العالمية بين فرقاء مستقلين وذلك بشأن كميات النفط الخام المشمولة.

(ج) (٥) إذا توقع المتعاقد أن تحديد السعر باتفاق مشترك حسب الفقرة (ج) (٣) أعلاه سيكون لازماً للربع السنه الميلاديه التاليه فإن عليه ابلاغ السلطة بالسرهة الممكنة وقبل نهاية الربع السنه الميلاديه الحاليه. وبعد التشاور بين السلطة والمتعاقد لتطوير المعلومات الحقيقية التي سيؤسس عليها التقييم الأولي، على المتعاقد أن يقترح على السلطة بصورة خطية السعر الأولي للنفط الخام الذي يطبق على الربع السنوي الميلادي الحالي. وعلى السلطة والمتعاقد أن يجتمعا بعد ذلك كلما كان ذلك ممكناً ولكن في أي حال في موعد متأخر عن بداية ربع السنه الذي سيطبق فيه السعر، وذلك من أجل أن يتباحثا ويتفقا على السعر الأولي. وفي حال تأخر الفريقين في تحديد السعر الأولي ويستمر تطبيق السعر المحدد إستناداً للفقرة (ج) (٣) أعلاه أو (ج) (٢) أعلاه، حسبما يكون الحال.

(ج) (٦) لدى التوصل إلى اتفاق مشترك على السعر النهائي الذي سيطبق على ربع السنه الميلاديه المعينه (كما هو مبين في الفقرة (ج) (٣) أعلاه)، يتوجب إجراء تعديلات ملائمة بأثر رجعي على ربع السنه بالاتفاق بين السلطة والمتعاقد خلال سبعة (٧) أيام بعد الاتفاق على تحديد السعر النهائي. ويشمل التعديل المذكور فائدة شهرية مركبة للفريق الذي يجري التعديل لصالحه ويتم احتسابها على أساس سعر لندن المعروف بين البنوك (LIBOR) حسبما يعلنه بنك (لانشونال ويستمينستر) لندن للودائع الشهرية في أول يوم عمل من لشهر والنقصان في الدخل الذي يقع فيه اليوم السابع المذكور طيلة مدة الزيادة.

(ج) (٧) يتم الغار المنتج والمباع خلال ربع السنه الميلاديه حسب متوسط السعر الصافي الذي تحصل عليه للسلطة و/ أو المتعاقد عند مكان التسليم لبيع ذلك الغاز.

(ج) (٨) إذا أخفق أحد الأطراف للأخر بالإطلاع على سجلاته ودفاتره لتحديد الأسعار التي إستلمها كمبيعات للتصدير فإن مبيعات ذلك الطرف لن تستغل في تحديد سعر التصدير.

(د) يترتب على المتعاقد خلال مدة لا تقل عن تسعين يوماً (٩٠) يوم قبل بداية نصف السنه الميلاديه الذي يلي الإنتاج التجاري الأولي أن يجهز ويوزع السلطة بنشرة يبين فيها توقعاته لكمية البترول الإجمالي التي يقدر المتعاقد على أنه في الإمكان إنتاجها وتوزيعها ونقلها ويوجب هذه الإثباتية خلال نصف سنة وبأعلى معدل إنتاج فعال وطبقاً للقواعد المتبعة في

قطاع صناعة النفط دون تكبد إنخفاضاً حاداً بمعدل الإنتاج أو إنخفاض في ضغط المخزون ويجب أن تكون هذه النشرة مطابقة لجدول الإنتاج المعتمد عن تلك السنه الميلاديه.

ويجب أن تتضمن نشرة المتعاقد تقديرات لحصة السلطة وحصة المتعاقد من نفط الكلفة والنفط المنتج للمشاركة من كمية النفط الخام المتوقع إنتاجها وتوزيعها والتي لا تستعمل في العمليات النفطية خلال نصف السنه المعينه، ويترتب على المتعاقد بذل قصارى جهده لإنتاج الكمية المتوقعة لكل نصف سنة. وسيحاول المتعاقد جاهداً كل نصف سنة على إصدار النشرة.

(هـ) يحق للمتعاقد منفرداً خلال مدة هذه الاتفاقية أن يأخذ ويتصرف بحصته من البترول التي تخصص له بمقتضى المادة الثالثة عشر كما يحق له أن يحتفظ في الخارج أو أن يخرج جميع الأموال التي حصل عليها بما في ذلك عائداته من تصدير حصته من البترول أو بيعها.

(و) ١- يجب على المتعاقد، قبل المباشرة في الإنتاج التجاري الأولي بأثني عشر شهراً أو مدة أقل، أن يقدم للسلطة إجراءات مقترحة وأنظمة تشغيلية مرتبطة

بها متضمنة جدولة وتخزين وتحميل النفط الخام وأي بترول منتج من المنطقة. ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات والأنظمة المواضيع الضرورية من أجل عمليات عادلة وفعالة بما فيها حقوق الفريقين ووقت التبليغ والحد الأدنى والأعلى من الكميات ومدة التخزين والجدولة والتوزيع والكميات المهدورة ومسؤوليات الفريقين والرسوم والغرامات المفروضة والزيادة والنقصان في التحميل وإجراءات السلامة والطوارئ.

(و) ٢- على السلطة خلال ثلاثين يوماً من إستلامها مقترحات المتعاقد طبقاً للفقرة السابقة أن تقدم ملاحظاتها وتوصي بأي تعديل على الإجراءات والأنظمة المقترحة. وعلى المتعاقد أن يدرس هذه الملاحظات والتوصيات وعلى الفريقين خلال ستين يوماً (٦٠) من تقديم السلطة لملاحظاتها أن يتفقا على الأنظمة والإجراءات المطلوبة.

(و) ٣- في حالة وجود أكثر من منطقة واحدة للإنتاج في المنطقة و/ أو أكثر من نوعية واحدة من النفط الخام في منطقة إنتاج واحدة، فعلى السلطة والمتعاقد، ما لم يتفقا على مزج النفط الخام، وأن يحملا من كل منطقة إنتاج و/ أو من كل نوعية من النفط الخام ما يتناسب مع ما يستحقه كل منهما من كل نوعية ومنطقة إنتاج.

(ز) تطبق الإجراءات التالية بخصوص نقصان أو زيادة التحميل حتى تاريخ إلغاؤها بواسطة الاتفاقية المتفاوض عليها بين السلطة والمتعاقد والمشار إليها في الفقرة (و). ومن المعلوم أنه من الممكن أن لا يتمكن أحد الفريقين (المحمل المتأخر) من وقت إلى آخر من أخذ كامل كمية النفط الخام المخصصة له. فإذا حدث ذلك يجوز الإستمرار في الإنتاج الكامل وذلك لمصلحة الفريق الآخر (المحمل المتجاوز). وعلى المتعاقد أن يحتفظ بسجلات تحدد كمية المبيعات أو التحميل التي يجب على المحمل المتأخر تعويضها في وقت لاحق لكي يتم التوازن بينه وبين المحمل المتجاوز. ويقوم المتعاقد بعد ذلك بتخصيص نسب إضافية للمحمل المتأخر من

٥٥  
مجلس الأعمال



المادة الرابعة عشر  
المكافآت والضرائب والمدفوعات الأخرى

(أ) مكافآت التوقيع والإنتاج:

- (١) المتعاقد غير مسؤول عن أي مكافآت توقيع في أية مرحلة من مراحل هذا العقد.
- (٢) المتعاقد غير مسؤول عن أي مكافآت إكتشاف في أية مرحلة من مراحل هذا العقد بغض النظر عن عدد وحجم الإكتشافات التي يمكن أن تتم في منطقة غرب الصفاوي.
- (٣) المتعاقد غير مسؤول عن أي مكافآت تخص الشحنة الأولى في أية مرحلة من هذا العقد.
- (٤) يترتب على المتعاقد أن يدفع للسلطة المكافآت الإنتاجية والمفصلة في هذه المادة. وتبلغ هذه المكافآت عندما يصل الإنتاج لمستويات معينة من الإنتاج التراكمي للنفط أو الغاز من منطقة العقد خلال مدة هذه الاتفاقية.

١- هذه المكافآت غير قابلة لإسترداد الكلفة.

٢- مكافآت الإنتاج قابلة للدفع فقط مرة واحدة خلال كامل فترة هذه الاتفاقية.

٣- تدفع مكافآت الإنتاج عند الوصول إلى معدلات تراكمية للنفط الخام أو الغاز الطبيعي وغير قابلة لإسترداد لكميات المعادلة لبراميل النفط. وبالتالي وفي حالة إنتاج كمية (١٠,٠٠٠,٠٠٠) برميل من النفط أو إنتاج كمية (٣٣٦) بليون قدم مكعب من الغاز من منطقة الإمتياز وبالتالي يتم دفع ما مجموعه (١٣,٨٥٠,٠٠٠) دولار أمريكي إلى الدولة / للسلطة. أما إذا تم إنتاج ٢,٥٠٠,٠٠٠ برميل نفط عندها يتم دفع ما مجموعه ٣٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي (١٠٠,٠٠٠ دولار ، ٢٥٠,٠٠٠ دولار ) للدولة / للسلطة.

٤- تدفع المكافآت من المتعاقد للسلطة خلال خمس وأربعين (٤٥) يوماً بعد الوصول للفعلي لأول مرة لمعدلات الإنتاج التراكمية.

٥ - جدول دفع مكافآت الإنتاج:

إجمالي الإنتاج التراكمي للغاز من منطقة غرب الصفاوي (بالمليون قدم مكعب)	إجمالي الإنتاج التراكمي للنفط من منطقة غرب الصفاوي (براميل / النفط)	المكافأة الواجبة الدفع للسلطة (بالدولار الأمريكي).
٢,٨٠٠	٥٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
١٤,٠٠٠	٢,٥٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠
٢٨,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
٥٦,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
١١٢,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
٢٢٤,٠٠٠	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
٣٣٦,٠٠٠	٦٠,٠٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠

بإستخدام معامل تحويل ٥,٦ ألف قدم مكعب من الغاز لكل برميل واحد من النفط. مثال: عند إنتاج ٦٠ مليون برميل من النفط من المنطقة عندها لا بد أن يدفع سبعة مكافآت مستقلة بمجموع ١٣,٨٥٠ مليون دولار إلى السلطة / الدولة. ويجب أن تدفع هذه المكافآت عند الوصول لكل هدف من الإنتاج الإضافي (٥٠٠,٠٠٠, ٢,٥٠٠,٠٠٠, ٥,٠٠٠,٠٠٠, الخ).....

(ب) التدريب ونقل التكنولوجيا:

(ب) (١) يترتب على المتعاقد أن يتسق مع السلطة من أجل تزويدها بدورات تدريبية ( وهذه الدورات إما أن تكون لدخل الأردن أو خارجه) من أجل تطوير كادر السلطة وتدريبه ونقل التكنولوجيا للسلطة ودوائرها المختصة تبدأ خلال تسع (٩٠) يوماً من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية. سيجتمع المتعاقد والسلطة مرة واحدة على الأقل سنوياً للإتفاق على تسويق هذه الدورات والتدريب. ويجب أن تكون التكلفة الإجمالية لهذا التدريب خمسة وسبعين ألف دولار (٧٥,٠٠٠ دولار أمريكي) سنوياً. ويطبق هذا النظام خلال فترة الأربع سنوات الأولى وأية تعديلات لاحقة بهذا الخصوص. يحدد برنامج التدريب في إطار مشاور متبادل بين السلطة والمتعاقد. ويلبغى للجنة التوجيهية للسلطة أن تعتمد هذه الدورات قبل البدء بتنفيذها.

(ب) (٢) يقوم المتعاقد بإدارة هذه الدورات ودفع تكاليفها (مثلاً المساعدة في الحجز لهذه الدورات وتقديم المساعدات اللوجستية والإقامة والتنقل... إلخ) بالإضافة إلى دفع كلفة المصاريف الأخرى مثل المكالمات الهاتفية ورسوم الحجز وفواتير الفنادق وحجزات

هذه هي الأصل

المطيران وذلك للموظفين والمحاضرين. يقوم المتعاقد بإعداد ميزانية لسنوات التدريب والتي تشمل المصاريف الإدارية المقدرة للتدريب السنوي وبرنامج نقل التكنولوجيا.

(ب) (٣) كلا الطرفين المتعاقد والسلطة معاً أن يوفر مركزين رئيسيين للتدريب الفني لكادر السلطة. أحدهما سيكون مسؤولاً عن الإدارة الشاملة للعملية وهي مخولة للموافقة على البرنامج المقترح والمصادقة عليه. أما الثاني سيكون في مؤسسات للمتعاقد والسلطة، المركز الرئيسي لكافة الأعمال اللوجستية.

(ب) (٤) في حال تجاوز الإنفاق مبلغ الخمس وسبعين ألف دولار (٧٥,٠٠٠ دولار أمريكي) سيتم إقتطاع المبلغ الزائد من السنة المالية التالية. وفي حال قلّ الإنفاق عن القيمة المذكورة سيتم تحويل المبلغ المتبقي من الخمس وسبعين ألف دولار أمريكي إلى السنة المالية التالية.

(ب) (٥) لدفع مصاريف الدورات التدريبية ونقل التكنولوجيا سيكون المتعاقد ملزماً ضمن القوانين المتعلقة بتأسيس شركته أو تأسيس شركته الأم.

(ج) ضريبة الدخل:

يخضع المتعاقد إلى ضريبة مقدارها (١٥%) من مجموع المبالغ الخاضعة للضريبة ويستثنى من جميع الضرائب الأردنية والضرائب الأخرى ولا يخضع المتعاقد لأية ضرائب جديدة خلال مدة العقد والعمليات البترولية الخاضعة للإتفاقية.

فيما عدا المكافآت والنفقات ومدفوعات أخرى منصوص عليها في هذه الإتفاقية يعفى المتعاقد والمتعاقدان الفرعين والمستخدمين الأجانب التابعة له ومساهميه وشركاؤه أو أية أطراف ذات علاقة بالمتعاقد من دفع كل أو أية ضرائب أو رسوم إمتياز أو مصروفات أخرى بما في ذلك ضرائب الإيجارات وضرائب المبيعات وضرائب صافي القيمة ، والضرائب المخصصة، وضرائب الخدمات الاجتماعية، والضرائب المترتبة على العمليات والممتلكات سواء كانت نافذة المفعول حالياً أو مستوجبة في المستقبل إلى السلطة أو أية دائرة حكومية أخرى.

### المادة الخامسة عشر

#### الغاز

(أ) يحق للمتعاقد دون مقابل إستعمال الغاز المنتج من المنطقة للعمليات البترولية (بما في ذلك الكميات الضرورية للوقود وإستخراج الغاز وعمليات التنوير والإستخلاص الثانوي أو الثلاثي وإعادة الضغط أو المحافظة عليه).

(ب) يكون أي غاز مصاحب لفائض عن الإحتياجات المعرفة في الفقرة (أ) أعلاه والذي لا يوجد له إستعمال إقتصادي متوفر في جهاز الفصل للسلطة مجانياً.

(ج) أثناء القيام بالنشاطات المنصوص عليها بموجب هذه الإتفاقية، لا يجوز إشعال الغاز المصاحب وغير المصاحب بإستثناء الإشعال لأوقات قصيرة بقصد الفحوصات أو لأسباب تشغيلية بدون تفويض مسبق من السلطة. في حالة الغاز المصاحب يجب الحصول على تفويض من السلطة للإشعال بخصوص هذا الغاز الفائض عن الإحتياجات المعرفة في الفقرة (أ) أعلاه وليس له إستعمال إقتصادي وإختارت السلطة عدم إستعماله بموجب الفقرة (ب) أعلاه.

(د) طبقاً للمادة الثالثة (ج) إذا أعلن المتعاقد عن بئر إكتشاف بئر غاز قابله للإنتاج (غير مصاحب) ، تجتمع السلطة والمتعاقد لتحديد فيما إذا كان هناك سوق تجارية لهذا الغاز داخل الأردن أو خارجه يبرر القيام بعمل تقييم لبئر إكتشاف الغاز المذكور لتحديد الإمكانية التجارية لهذا الإكتشاف.

إذا ثبت أن هناك سوق تجاري لهذا الغاز بموجب أحكام هذه الإتفاقية، يبدأ المتعاقد بإعداد برنامج التقييم فيما يتعلق بالبئر المكتشف. وإذا لم يتوفر سوقاً تجارياً وبغض النظر عن أحكام المادة (٣) (ج)، لا يترتب على المتعاقد أي إلزام لتقديم أي برنامج تقييم للغاز المكتشف إلى حين إتفاق المتعاقد على أن برنامج تقييم الإكتشاف هذا مبرر إقتصادياً. لا ضروره إلى التخلي بموجب المادة الخامسة من هذه الإتفاقية وطيلة مدة محافظة المتعاقد على سريان أي جزء منها وإلى حين تواجد سوق تجاري عن الأراضي التي تشكل فيها بئراً أو آبار إكتشاف غاز.

(هـ) بعد تقييم وإعلان الإكتشاف التجاري من قبل المتعاقد بخصوص مثل هذا الغاز غير مصاحب وطبقاً للمادة (٣) (ج) يترتب على السلطة والمتعاقد أن يتفقا لمناقشة ترتيبات التسويق . إلا إذا إتفق الفريقان على غير ذلك، بحيث يتم تسويق كل الغاز وإتخاذ القرارات الناتجة من البيع وفقاً للفقرة (و) ، (ز) أدناه.

٥٥٠٠٠  
مبلغ الإيجار

(و) "الغاز المنتج للمشاركة" يساوي الكمية الإجمالية من الغاز المنتج والموافق من المنطقة في أي سنة شمسية ولم يستعمل في عمليات البترول محسوماً منها للكمية الإجمالية للغاز التي يحق للمتعاد تسلمها خلال السنة الشمسية بموجب للفترة (ز) أدناه.

يتم تقاسم كميات الغاز المنتج بين السلطة والمتعاد بنفس الكميات المعادلة لبرميل النفط الخام (BOE) كما تم الاتفاق عليه للمشاركة في النفط الخام. وهذا تقريباً يعادل (٥,٦٠٠) قدم مكعب من الغاز. يجب استخدام عامل التحويل هذا (٥,٦) ألف مرة إلا إذا إتفقت السلطة والمتعاد على استخدام تحويل مختلف يستند للقيمة الحرارية للنسبية.

مثال: عند معدل إنتاج تراكمي للنفط (١٢,٠٠٠) برميل حصة السلطة على الإنتاج بمقدار ٤٢%. وهذا يعادل إنتاج غاز بمقدار ٦٧ مليون قدم مكعب في اليوم والتي إذا تم تحقيقها ستؤدي إلى إقتسام بنسبة ٤٢% للسلطة والباقي للمتعاد.

(ز) بغض النظر عن أي تعارض مع أحكام المادة الثالثة عشر أعلاه، فإن جميع التكاليف والمصروفات المتكبدة من قبل المتعاد بخصوص التنقيب وتطوير وإنتاج وتسويق الغاز بما في ذلك نفقات التنقيب ومصاريف التطوير ومصاريف العمل وكل التكاليف والنفقات المباشرة وغير المباشرة الضرورية لمعالجة وتجفيف وضغط وتسييل وتخزين ونقل الغاز لنقطة أو نقاط البيع مع كل التكاليف المتصلة باستخدام المستشارين والخبراء الآخرين لمراجعة المعلومات الهندسية ومعلومات أخرى وليقوموا بإجراء اختبارات علمية على الغاز لكي يجهزوا دراسات الجدوى والتحليلات التسويقية ويقدموا للمتعاد نتائجهم وتوصياتهم، تستورد من قبل المتعاد عن طريق إستلام كمية من غاز وبلغت الكلفة طبقاً لأحكام المادة الثالثة عشر بقيمة مجموع التكاليف والمصاريف. تستورد من قبل المتعاد عن طريق إستلام كمية من الغاز لها قيمة تساوي إجمالي النفقات والتكاليف "غاز الكلفة" بشرط أنه لا يحق للمتعاد إسترداد أية كميات من الغاز الزائدة عن سبعين بالمائة (٧٠%) سنوياً من الكمية الإجمالية للغاز المنتج والمتوفر من المنطقة وغير المستخدمة في العمليات البترولية، وفي حال أنه في سنة ميلادية معينة زادت النفقات والمصاريف عن قيمة الـ ٧٠% من الكمية الإجمالية للغاز المنتج والمتوفر في المنطقة وغير المستخدم في العمليات البترولية فإن المبلغ الفائض من هذه التكاليف والنفقات، يجب أن ترحل للإسترداد إلى السنة أو السنوات الميلادية التالية، حتى استردادها بالكامل، وفي حال أن النفط الخام والغاز تم إنتاجه من المنطقة يتم تخصيص الدائريين بينهما طبقاً لأحكام المادة الرابعة (٢)(ج) والملحق (ج)، ويجب على المتعاد إبلاغ السلطة بهذه المصاريف والنفقات وكافة الموافقات الخطية الضرورية التي تم الحصول عليها من اللجان التوجيهية للسلطة.

(ح) تنجز القياسات التي تجري لأغراض تحديد كميات الغاز وتوزيعه بين الفريقين بصورة ملائمة وفقاً للأساليب المقبولة بشكل عام والمستعملة في صناعة النفط العالمية. وستتخذ هذه القياسات عند مكان للقياس أو عند نقطة أو نقاط يتفق عليها الفريقان.

(ي) بغض النظر عن أي شيء مناقض ورد في هذه الإتفاقية وفي حالة إختيار المتعاد لمعالجة الغاز ولإستخلاص الغازات القابلة للتسييل ("سوائل الغاز الطبيعي") ستسري مبادئ المشاركة في الإنتاج وإسترداد الكلفة التي بيئت في هذه المادة الخامسة عشر على كل سوائل الغاز الطبيعي والمستردة من قبل المتعاد.

٥٥٠٠  
مليون قدم مكعب

### المادة السادسة عشر توفير البترول ومنع إهداره

(أ) يترتب على المتعاقد والشركة المشغلة أن يتخذا الخطوات التي تتفق مع الوسائل المقبولة عامة في صناعة البترول دولياً لتجنب:

- ١- فقدان أو هدر البترول فوق أو تحت سطح الأرض بأي شكل خلال العمليات للبترولية.
- ٢- الإضرار بأية تكريبات مجاوره حامله للبترول أو الماء أو أية مصادر طبيعية أخرى.
- ٣- أي دخول مقصود للماء داخل تكريبات حامله للنفط.
- ٤- تلويث البيئة أو الإضرار بها أو إتلاف أية تكريبات أو أعمال المناجم أو التصنيع أو أية مشاريع عاملة في المنطقة.

(ب) قبل البدء بأية أعمال حفر يتم تزويد السلطة بنسخة عن برامج الحفر، وعندما يستدعي الحال عمل برامج الاختبار والإكمال بالإضافة إلى إجراءات الأمن والسلامة التي ستطبق خلال تنفيذ هذه العمليات. يجب مناقشة هذه المعلومات وتقديمها إلى لجنة الإدارة الفنية (TMC) ويجب أخذ الموافقة عليها من اللجنة للتوجيهية للسلطة. إن التفاصيل والمتطلبات الإضافية معروفة حسب المادة السادسة. يترتب على المتعاقد إبلاغ السلطة مقدماً عن أي عمليات فحوصات أو أخذ عينات لبابيه أو عمليات الحفر، بما فيها فحوصات الإنتاج. بإشعار خطي للسلطة قبل مدة كافية لتتمكن من إيفاد ممثل عنها للإشراف على هذه العمليات. وبعد إجراء أي فحص إنتاجي يترتب على المتعاقد إبلاغ السلطة بمعدل الإنتاج للمتحقق من هذه الفحوصات.

(ج) (١) يترتب على المتعاقد/ الشركة المشغلة تسجيل المعلومات الخاصة بكمية البترول والماء المنتجة شهرياً من كل إكتشاف تجاري وترسل هذه المعلومات إلى السلطة والمتعاقد خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من الحصول عليها. ويجب أن ترسل للسلطة وللمتعاقد في أوقات معقولة، الإحصائيات والبيانات المتعلقة بالإنتاج اليومي من المنطقة من أجل تدقيقها.

(ج) (٢) في حال إختبار البئر (EWT) يترتب على المتعاقد ترتيب عملية تخزين أو بيع للنفط الخام المنتج. ويجب عرض برنامج فحص كامل لهذه العمليات إلى السلطة لدراستها والمصادقة عليها قبل البدء بعمليات فحص البئر (EWT).

(د) يجب أن توضح سجلات عمليات الحفر اليومي والسجلات البيانية للبئر، كمية ونوع الأسمنت والمواد الأخرى المستعملة في البئر لأغراض حماية الطبقات الحاوية للبترول أو للماء العذب.

(هـ) في حال تخلي المتعاقد أو إنهاء حقوقه وفقاً لهذه الاتفاقية فيما يتعلق بكل المنطقة أو أي جزء منها يترتب على المتعاقد خلال تسعين (٩٠) يوماً من هذا التخلي أو الإنتهاء القيام بما يلي:

- ١- رصد أو إغلاق كافة الآبار المحفورة ( بالطرق المتبعة في صناعة النفط ) في ذلك الجزء من المنطقة كجزء من العمليات البترولية وبطريقة تتسجم مع القواعد المتبعة في صناعة النفط إلا إذا تم الإتفاق على غير ذلك بين المتعاقد والسلطة.
- ٢- إتباع طرق متبعة بصناعة للنفط الجيدة لتحويل وحماية المصادر الطبيعية في ذلك الجزء من المنطقة.

هـ/١٠٠٠٠٠٠



### المادة التاسعة عشر حق الإستيلاء

- (أ) في حالة الطوارئ الوطنية، للأردن أن يستولي على كل أو جزء من الإنتاج من المنطقة وأن يطلب من المتعاقد أن يزيد ذلك الإنتاج إلى الحد الأقصى دون أضرار على الممكن.
- (ب) يتوجب في جميع الحالات أن لا يتم الإستيلاء إلا بعد دعوة المتعاقد أو ممثله برسالة مسجلة، مؤكدة بإيصال، ليعبر عن وجهة نظره بخصوص هذا الإستيلاء وتوجه السلطة لهذه الدعوة.
- (ج) يتم أي إستيلاء لحقل النفط الخام أو الغاز ذاته أو أية تجهيزات لها صلة بموجب القوانين المطبقة في الأردن، ويتم إشعار المتعاقد بها من قبل السلطة حسب الأصول، على أن لا يستمر هذا الإستيلاء بعد انتهاء فترة الطوارئ.
- (د) وعلى الأردن في حالة وقوع أي إستيلاء، أن تعوض المتعاقد بالكامل للفترة التي يستمر بها الإستيلاء بما في ذلك:
- ١- كل الأضرار الناتجة عن مثل هذا الإستيلاء، على أن لا يكون الضرر ناتجاً عن هجوم العدو على الموجودات والممتلكات الخاضعة لشروط هذه الاتفاقية مشمولاً بمعنى للفقرة (د) (١).
  - ٢- الدفع الكامل في كل شهر عن كل غاز ولفظ للكلفة وحصة المتعاقد من اللفظ أو الغاز المنتج للمشاركة بالقيمة الجارية والمحددة كما هو وارد في نص المادة (١٣) لفترة (ج) و/ أو المادة الخامسة عشر.
  - ٣- تكون كل نفقة تتم بموجب هذه الفقرة (د) بالدولار الأمريكي.

### المادة العشرون الإعفاءات الجمركية

- (أ) يسمح للمتعاقد ومتعاقديه الفرعيين والعاملين في تنفيذ العمليات البترولية بموجب هذه الاتفاقية، إستيراد الآليات والمعدات والسيارات والطائرات والمواد واللوازم والمستهلكات والممتلكات المنقولة معفاة من الجمارك خلال مدة هذه الاتفاقية. إذا كانت ستستعمل فقط في تنفيذ العمليات البترولية بمقتضى هذه الاتفاقية. ويترتب على السلطة عندما يتم إستيراد أي بند معفى أن تشهد أنه سيستعمل هذه المواد في تنفيذ العمليات البترولية بمقتضى هذه الاتفاقية.
- (ب) يجوز تصدير أي من المواد المستوردة إلى الأردن والمعفاة أو غير المعفاة من الرسوم الجمركية أو الضرائب أو المفروضات بمقتضى المادة العشرون بواسطة المتعاقد المستورد في أي وقت بدون أية ضريبة للتصدير.
- (ج) مع عدم الإخلال بما نصت عليه المادة العاشرة، يجوز بيع المواد والمعدات والبضائع المستعملة والصالحة والناتجة عن العمليات بمقتضى هذه الاتفاقية في الأردن، شريطة أن يدفع المتعاقد أو المشترون أية رسوم جمركية أو ضرائب مفروضة إن وجدت، إلا إذا بيعت للسلطة أو أي فريق ثالث آخر يتمتع بنفس الإعفاءات الجمركية التي يتمتع بها المتعاقد.
- (د) عدم الإخلال بما نصت عليه المادة العاشرة، يجوز بيع المواد والمعدات والبضائع الثائلة أو المستعملة إلى الحد الذي لا تكون فيه صالحة للعمل والمصنعة من قبل المتعاقد أو المتعاقدين الفرعيين كخردة أو نفاية (ويكون هذا التقييم صحيحاً إذا لم تعترض عليه السلطة أو دائرة الجمارك خلال مدة معقولة بعد تسلم إشعار خطي) كخردة أو نفاية بدون دفع رسوم جمركية أو ضرائب أو غرامات.
- (هـ) في حالة البيع بمقتضى الفقرتين (ج) و(د) أعلاه، يخصم مبلغ مساوٍ للمقبوضات الصافية التي يتسلمها المتعاقد من المبيعات المذكورة من إستحقاق المتعاقد في إسترداد الكلفة بغاز ولفظ الكلفة.
- (و) لا تلزم أية رخصة لتصدير البترول، ويعطى المتعاقد والسلطة وزبائنها من أية ضريبة أو رسوم أو أتعاب أو أية مفروضات مالية أخرى فيما يتعلق بتصدير البترول الذي يتم إنتاجه من المنطقة خلال مدة هذه الاتفاقية.
- (ز) يسمح لكل مستخدم غير أردني تابع للمتعاقد أو متعاقديه الفرعيين ومنسحب للأردن على أساس مقيم، أن يستورد ويعطى من جميع الرسوم الجمركية فيما يتعلق بإستيراد السلع غير المستهلكة والمواد والأمتعة الشخصية إستيراداً مؤقتاً في حدود المعقول، شريطة أن تستورد خلال مدة أقصاها اثني عشر (١٢) شهراً من تاريخ دخول الموظف غير الأردني المعطى إلى

هذا من الأصل

الأردن، ويحق لكل موظف رئيسي أن يستورد كل أربع (٤) سنوات سياره لاستعماله الخاص معفاة من جميع الرسوم الجمركية، ويتوجب إعادة تصدير جميع الممتلكات المستوردة والمعفاة من الرسوم الجمركية لاستعمال المستخدم وعائلته فقط (بدون ضريبة أو مفروضات تصدير) في نهاية إنتداب المستخدم المذكور في الأردن فيما يتعلق بعمليات البترول بمقتضى هذه الاتفاقية، إلا إذا بيعت أو تم التصرف بها من قبله خلافاً لذلك في الأردن حسب القوانين والأنظمة الأردنية.

(ح) حيثما تستعمل كلمة "متعاقد" في الفقرة (أ) لغاية (ز) أعلاه فألها تتضمن كذلك المتعاقدين للرعيين التابعين وعلى أي درجة.

(ط) تشمل "الرسوم الجمركية" كما هي مستعملة في هذه الاتفاقية، جميع الرسوم والضرائب والمفروضات (فيما عدا تلك الرسوم المدفوعة للأردن أو أية هيئة تابعة له بالمعدلات المعتادة المطبقة عامة للخدمات العادية والفعليه التي تمت تأديتها) والتي تكون مستحقة للدفع نتيجة لاستيراد أو تصدير المادة أو المواد محل الاعتبار.

(ي) يكون إعطاء جميع المستوردات المؤقتة بمقتضى هذه المادة مضموناً بكفاله بكيه من بنك مرخص في الأردن بقيمة مائتي ألف (٢٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي وبمؤدج مشابه للمؤدج المرفق في الملحق (هـ).

(ك) تستمر التزامات الفريقين بموجب المادة العشرون هذه والمترتبة عليهما خلال مدة هذه الاتفاقية إلى ما بعد إنتهاء الاتفاقية.

### المادة الواحدة والعشرون الدفع وتزويد المعلومات

لمساعدة المتعاقد في العمليات البترولية ، يترتب على السلطة منذ تاريخ التوقيع أن توفر للمتعاقد الإستعمال للحصري ولمدة الإتفاقيه، كل المعلومات الفنية المفصلة بما في ذلك المسح الزلزالي (الأشرطة الحقلية، للتقرير، معلومات المساحة، المجسات الكهربائية وغيرها) والمعلومات الجيولوجية والتطبيقية ("المعلومات") المتعلقة بالمنطقة، والتي حصلت عليها السلطة أو التي بحوزتها.

وستضمن السلطة تزويد المتعاقد بهذه المعلومات خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ نفاذ الإتفاقيه. وأن المتعاقد سيدفع للتكاليف المترتبة على عملية نسخ وطباعة وتصوير هذه المعلومات.

وتشمل هذه التكاليف التصوير والمستهلكات والتعاقد مع كادر إضافي لفترة قصيره للقيام ببعض هذه المهمات. ويحق للمتعاقد إسترداد هذه التكاليف بصورة شاملة (٧٠% إسترداد الكلفة) وفقاً لشروط هذه الإتفاقيه.

إن تكلف أية دفعات إضافية أو مكافآت تخص تزويد السلطة للمعلومات في أي مرحلة من مراحل هذه الإتفاقيه.

٥٥٠٠٠٠٠٠

## المادة الثانية والعشرون

## كفالة حسن التنفيذ والضمانات المصرفية

(أ) يترتب على المتعاقد قبل توقيع هذه الإتفاقية، أن يقدم للسلطة كفالة حسن تنفيذ غير قابلة للإلغاء مطابقه جوهرياً للنموذج المرفق في الملحق (و) كضمان من المتعاقد للتنفيذ الزمني لمرحلة التتقيب الأولى من فترة التتقيب بموجب المادة الرابعة من هذه الإتفاقية، بقيمة مليون دولار أمريكي. وتبقى كفالة حسن تنفيذ بقيمة مليون دولار أمريكي في حالة تمديدات لمرحلة إضافية أخرى. وتلغى هذه الكفالة تلقائياً دون الإخلال بالإجراءات المذكورة في الملحق (و) من هذه الإتفاقية بعد تنفيذ المتعاقد لكافة التزاماته.

(ب) يترتب على المتعاقد قبل بدء مرحلة التمديد الاختياريه (١٨) شهراً، أن يقدم للسلطة نوع من الضمانات (التي يمكن أن تشمل نوع أو أكثر من كفالات حسن التنفيذ) لإثبات ملائمة المالية لتنفيذ التزاماته في مراحل التتقيب التي تم الإتفاق عليها، وفي حال أوفى المتعاقد بآلتزاماته في مرحلة التتقيب الأولى، ولم يدخل مرحلة التمديد الاختياريه يتم إلغاء كفالة حسن التنفيذ وتسترد الكفالة للمتعاقد. أما إذا تم تمديد المرحلة الاختياريه للتتقيب، تبقى كفالة حسن التنفيذ محفوظة لدى السلطة لحين إيفاء المتعاقد بآلتزاماته.

(ج) يترتب على المتعاقد خلال تسعين (٩٠) يوماً بعد تاريخ نفاذ هذه الإتفاقية، أن يقدم للسلطة كفالة من الشركة الأم مطابقه جوهرياً للنموذج المرفق في الملحق (ز) من هذه الإتفاقية.

## المادة الثالثة والعشرون

## المتعاقدون والمستخدمون المحليون والمواد المصنعة محلياً

يترتب على المتعاقد والمتعاقدين الفرعيين مهما كانت درجتهم ما يلي:

- (أ) أن يعطوا الأولوية للمتعاقدين المحليين طالما أن أسعارهم وأدائهم تتناسب مع الأسعار والأداء الدوليين.
- (ب) أن يعطوا الأولوية للمواد والمعدات والآلات والسلع الإستهلاكية المصنعة محلياً، طالما أن أسعارها ووعيتها ووقت تسليمها متناسبة مع ما يتوفر من مثيلاتها دولياً.
- (ج) أن يعطوا الأولوية في التوظيف للأردنيين، على أن يكونوا متوفرين ومؤهلين بشكل ملائم وعلى أن يملك المتعاقد الحق في استخدام موظفيه الرئيسيين في المراكز الملائمة.

هذه المادة

المادة الرابعة والعشرون  
القوانين والأنظمة

(أ) إن القوانين الأردني والأنظمة الصادرة لتطبيقها، بما في ذلك الأنظمة المتعلقة بالأداء الأمن والفعال للعمليات البترولية التي تتم بمقتضى هذه الإتفاقية بغرض المحافظة على موارد البترول في الأردن، تسري على أداء المتعاقد بموجب هذه الإتفاقية بشرط أن لا تتناقض هذه القوانين أو الأنظمة أو أي تعديل عليها أو تفسير لها مع بنود هذه الإتفاقية طوال مدة سريانها، على أنه إذا كانت مثل هذه القوانين أو الأنظمة لا تحكم أو تحكم جزئياً أية حالة تكون موضوع بحث عندها تطبق مبادئ القانون الدولي المتعارف عليها عامة.

(ب) تخضع مصالح وحقوق وإلزامات الأردن والسلطة والمتعاقد بمقتضى هذه الإتفاقية ومدة سريانها لأحكام هذه الإتفاقية، وتتفق معها ولا يمكن أن تغير أو تعدل إلا بالاتفاق المتبادل بين السلطة والمتعاقد. ولقد فوضت الأردن السلطة للدخول في هذه الإتفاقية وبأي عمل آخر ضروري لتغيير أو تعديل هذه الإتفاقية نيابة عن الأردن، سيكون مثل هذا التغيير والتعديل ملزماً للأردن دون أي عمل إضافي من قبل الأردن.

المادة الخامسة والعشرون  
دفاتر الحسابات والمحاسبة

(أ) يترتب على المتعاقد الإحتفاظ في مكان عمله في عمان- الأردن، بدفاتر محاسبه حسب إجراءات المحاسبه في الملحق (ب) ومبادئ المحاسبه المقبولة دولياً والمستخدمه بشكل عام في قطاع صناعة البترول، وغيرها من الدفاتر والسجلات الأخرى التي قد تكون ضرورية لبيان العمل المنفذ بمقتضى هذه الإتفاقية، بما في ذلك كمية وقيمة كل البترول الذي يتم إنتاجه وتوزيعه بمقتضى هذه الإتفاقية، ويترتب على المتعاقد أن يحتفظ بدفاتر المحاسبه وسجلاته باللغة الإنجليزية وحساباته بالدولار الأمريكي على أساس الإستحقاق.

(ب) يترتب على المتعاقد أن يزود السلطة بتقرير كل ربع سنة شمسية يبين كمية البترول الذي يتم إنتاجه وتوزيعه بمقتضى هذه الإتفاقية، ويتوجب تجهيز التقارير المذكورة بالشكل الذي تطلبه السلطة وتوقيعه من قبل المدير العام أو نائب مسمى حسب الأصول، وتسليمه للسلطة خلال (٤٥) يوماً بعد إنتهاء ربع السنة الذي يغطي التقرير.

(ج) يتوجب أن تكون دفاتر المحاسبه وغيرها من الدفاتر والسجلات المذكورة والمشار إليها أعلاه، متوفرة في جميع الأوقات للمعقولة لتدقيق ممثلي السلطة المفوضون حسب الأصول.

(د) يقدم المتعاقد كشفاً بالأرباح والخسائر للسنة الميلادية في مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور بعد بدء السنة الميلادية التالية، تبين صافي الأرباح والخسائر من العمليات البترولية وفق هذه الإتفاقية، وبنفس الوقت على المتعاقد أن يقدم موازنة نهاية السنة للسلطة، وتكون الموازنة السنوية وكشف الأرباح والبيانات مصدقة من قبل مكتب تدقيق حسابات قانوني معتمد من المتعاقد وله سمعه دوليه.

(هـ) يزود المتعاقد السلطة خلال خمسة وأربعين (٤٥) يوماً من نهاية كل ربع سنة ميلادية كشفاً يبين أعمال التنقيب والتطوير والكله التي وضعها المتعاقد خلال الربع السنه يبين أعمال التنقيب وتكون سجلات المتعاقد والوثائق متوفرة للتدقيق في أي وقت خلال ساعات الدوام الرسمي وكما هو وارد في الملحق (ب). وتقدم السلطة أي اعتراض إلى المتعاقد خطياً وخلال خمسة وأربعين (٤٥) يوماً من استلام هذه للكشوفات إذا رأت:

- ١- أن سجل التكاليف غير صحيحاً.
- ٢- أن التكاليف لم يتم تكديدها ضمن برنامج العمل والموازنة، أو أن المواد من صنف هب

مسموح به في هذه الإتفاقية.

هذا ملحق

٣- أن تكاليف البضائع والخدمات المزودة لا تتناسب مع مستويات أسعار السوق الدولية الخاصة بالبضائع والخدمات من نوعية مماثلة والموردة بشروط مشابهة لتلك الموجودة في الشرق الأوسط في الوقت الذي تم به التعاقد على هذه البضائع والخدمات من قبل المتعاقد.

٤- أن تكاليف البضائع أو الخدمات المزودة ليست حسب الاتفاقية ذات العلاقة مع المتعاقد الفرعي أو المورد.

٥- أن حالة المواد المزودة من قبل المتعاقد لا تتناسب مع أسعارها.

٦- أن التكاليف المتكبدة ليست لازمة ضمن المعقول للعمليات البترولية.

٧- بيان تلك التكاليف المدرجة ضمن التكاليف القابلة للإسترداد بصورة شاملة وفقاً لاتفاقية المشاركة في الإنتاج هذه وتلك التكاليف المتنازع عليها مع التوصيات المطلوبة لتبرير إستعادة التكاليف كلياً أو جزئياً.

ولذا تم إشعار السلطة إلى المتعاقد إعتراضها خلال المدة المحددة وهي خمسة وأربعين (٤٥) يوماً بإعتراضها المفصل على أي بيان أو جزء منه ، فإنه يترتب على المتعاقد أن يتباحث مع السلطة بخصوص المشكلة الناشئة، وعلى الفريقين أن يحاولا للتوصل إلى تسوية نهائية مقبولة وعادلة للفريقين خلال الستة أشهر التالية. وإذا لم يتوصلا إلى تسوية، فيتم حل المشكلة طبقاً لإجراءات التفتيق المشار إليها في المادة (٣٤) (ك).

لا شيء ورد في هذه الفقرة يمنع أي تعديل على التكاليف القابلة للإسترداد بعد تحقيق وإجراءات المحاسبة التي قام بها المتعاقد وفق الملحق (ب) من هذه الاتفاقية والمصادقة عليها من قبل السلطة .

### المادة السادسة والعشرون السجلات والتقارير والتفتيش والسرية

(أ) يترتب على المتعاقد أن يجهز ويحتفظ في جميع الأوقات طالما أن هذه الاتفاقية سارية المفعول بسجلات في الأردن لعملياته البترولية، وتكون جميع التقارير والسجلات المطلوبة بمقتضى هذه الاتفاقية باللغة الإنجليزية، ويترتب على المتعاقد أن يزود السلطة بالمعلومات والتفاصيل التي تطلبها للسلطة ضمن المعقول بخصوص العمليات البترولية.

(ب) يترتب على المتعاقد أن يبقى ويحتفظ لمدة معقولة بجزء يمثل كل عينة لبابية مقطوعه وسوائل الطبقات التي تؤخذ خلال حفر الآبار ليتم التصرف بها أو إرسالها إلى السلطة بالطريقة التي تحددها السلطة. وتكون جميع العينات التي يحصل عليها المتعاقد لأغراضه الخاصة متوفرة لفحص السلطة في أي وقت معقول. وإذا لم يتم الإتفاق على غير ذلك، يجوز للمتعاقد أن يتصرف بمطلق حريته بعد التشاور مع السلطة بالعينات المذكورة بعد أن يكون المتعاقد قد احتفظ بها لمدة اثني عشر شهراً دون إستلام تعليمات لإرسالها للسلطة أو أي مكان آخر. ويمكن للمتعاقد للتخلص منها بأية طريقة تناسبه بعد التباحث مع السلطة بشأنها .

(ج) في حالة تصدير عينات صخرية إلى خارج الأردن، تسلّم إلى السلطة عينات مماثلة في الحجم والنوعية قبل التصدير المذكور إلا إذا وافقت السلطة على خلاف ذلك.

(د) يترتب على المتعاقد بالقرب وقت، أن يزود السلطة بنسخ قابلة لإعادة النسخ عن أية معلومات أو جميع المعلومات ( بما في ذلك التقارير الجيولوجية والجيوفيزيائية وسجلات الآبار ومسوحاتها) وتفسيرها وجميع المعلومات الأخرى التي بحوزة المتعاقد.

(هـ) لا يجوز تصدير أصول المعلومات الفنية والسجلات إلا بموافقة خطية مسبقة من السلطة، ولكن يجوز تصدير الأشرطة المغناطيسية وأية معلومات أخرى والتي بتوجب تحليلها أو معالجتها خارج الأردن ( إلا إذا توفرت في الأردن تجهيزات قادرة على إنتاج مثل هذه السجلات المشابهة)، بشرط الاحتفاظ بنسخة مراقبة أو سجل مماثل في الأردن وشريطة إعادة المصادرات المذكورة إلى الأردن على أساس أنها ملكاً للسلطة.

(و) يجوز لكلا الطرفين أن يكشفوا عن أي من المعلومات إلى مستخدميها أو تابعيهما أو مستشاريهما أو لمتنازلي إليهم المحتلون أو دائنيهما أو متعاقبيهما الفرعيين إلى الحد اللازم للتنفيذ الفعال للعمليات البترولية، شريطة أن يحصل من كل مستشار أو محال إليه أو دائن أو لتتفيذ الفرعي قبل الكشف عن هذه المعلومات الحصول على إلتزام خطي بالسرية لا يقل عن حيث إلتزاماته عن إلتزام الفريق للكاشف بمقتضى المادة (٢٦) السابعة والعشرون.

٥٥

(ز) لأغراض الحصول على عروض جديدة حول الأجزاء التي تم للتخلي عنها في المنطقة المعنية أو في مناطق مجاورة للمنطقة المعنية، تقوم السلطة بعرض معلومات ومستندات لجهات أخرى تخص هذه المناطق التي تم للتخلي عنها، بشرط أن يكون مرّ على هذه المعلومات ثلاث (٣) سنوات. وعلى الجهة التي يتم كشف هذه المعلومات لها أن توقع على إتفاقية سرية المعلومات بصورة خطية مشابه للكتاب المطلوب حسب الفقرة (و) أعلاه، كما يجب إعطاء المتعاقد إشعار مسبق بهذا للكشف.

وبالمثل يعطى المتعاقد حقاً مماثلاً لعرض المعلومات التي تخص إمتياز (للمنطقة غرب الصفوي) لمفوضين بالتوقيع، (خاضع لموافقة السلطة).

(ح) فيما عدا ما ورد النص عليه في الفقرة (و)، (ز) أعلاه، يتوجب الإحتفاظ بجميع التفاصيل والمعلومات المذكورة من قبل الفريقين بسرية تامة خلال مدة

سريان هذه الإتفاقية، ولا يجوز الإخلال بإتفاقية سرية المعلومات من قبل أي من الفريقين بدون موافقة الفريق الآخر الخطية المسبقة إلا إلى الحد الذي تقتضيه قوانين أو أنظمة أو لوائح حكومية أو وكالة تابعة لها، أو أي سوق مالي يمكن أن يخضع له الفريق، إلا إذا أصبحت المعلومات المذكورة جزءاً من المعلومات العامة على أن لا يكون أحد الفريقين قد ساهم بذلك، أو إذا لم تكن المعلومات معروفة لأي من الفريقين قبل تاريخ التوقيع، يستمر الإلتزام بالسرية على المتعاقد لمدة خمس سنوات بعد إنتهاء هذه الإتفاقية.

(ط) في حال توقف أية هيئة إعتبارية تمثل المتعاقد عن تنفيذ العمل لهذه الإتفاقية، ويستمر الإلتزام هذه الهيئة بالمحافظة على السرية وفق هذه المادة.

(ي) يترتب على المتعاقد أن لا يقايض أو يبيع أو ينشر أية معلومات تتعلق بالمنطقة بدون موافقة السلطة الخطية المسبقة.

(ك) يتوجب أن تسلم المعلومات الأصلية من المتعاقد إلى السلطة عند إنتهاء مدة هذه الإتفاقية.

(ل) يترتب على المتعاقد أن يبلغ السلطة حالاً عن وجود أية كميات من المعادن أو المواد ذات الأهمية التجارية المحتملة، غير البترول، ويكون المتعاقد قد حثها وعثر عليها خلال تنفيذه للعمليات بموجب هذه الإتفاقية، وتبقى هذه المعادن والمواد ملكاً للأردن. على أنه يجوز للمتعاقد أن يقدم طلباً للحصول على حق المشاركة مع الأردن أو السلطة في تطوير وتسويق تلك الكميات من المعادن أو المواد على أسس يتفق عليها الفريقان.

### المادة السابعة والعشرون المسؤولية عن الأضرار

(أ) يكون المتعاقد مسؤولاً وحده وبالكامل من ناحية قانونية تجاه الغير عن أي ضرر أو خسارة أو تلف فيما يتعلق بالعمليات البترولية، ويعرض السلطة والأردن ويدفع عليهما بذلك الخصوص.

(ب) إذا كان المتعاقد مؤلفاً من أكثر من هيئة واحدة، تكون مسؤولية هؤلاء الأعضاء بالتكامل والتضامن.

هذه المادة أصل

### المادة الثامنة والعشرون حقوق الصرف والإلتزامات

- (أ) يسجل استثمار المتعاقد الناتج عن هذه الإتفاقية في الأردن كاستثمار أجنبي موافق عليه إذا تطلبت تلك إجراءات أي قانون أو أنظمة لمراقبة الصرف المطبقة عامة في الأردن، وبناء على طلب خطي وقانوني من المتعاقد.
- (ب) يجوز إحضار الأموال اللازمة للمتعاقد ومتعاقدوه الفرعيون لتغطية إنفاقهم المحلي بعملة حرة التحويل.
- (ج) ينفذ بيع وشراء العملة الأجنبية بالأسعار اليومية السائدة التي يطلها البنك المركزي في عمان / الأردن بشرط أن لا تكون هذه الأسعار التي تطبق على المتعاقد وكالة المتعاقدين الفرعيين أقل ملائمة من الأسعار المتاحة لأي نشاط خاص تجاري أو صناعي في الأردن.
- (د) يحق للمتعاقد ومتعاقديه الفرعيين فتح وتشغيل حسابات في بلوك أجنبية خارج الأردن، ويمكن أن تستعمل السحوبات من هذه الحسابات كمدفوعات بخصوص سلع وخدمات من الخارج دون ضرورة تحويل الأموال الخاصة بهذه المدفوعات أولاً إلى الأردن، ولتحويل المبالغ اللازمة إلى البنوك المحلية الأردنية من أجل تغطية النفقات بالعملة الأردنية ذات العلاقة بالأنشطة الواردة في هذه الإتفاقية.
- (هـ) يمنح المتعاقد ومتعاقدوه الفرعيون ضمانات حقوق للصرف التالية طيلة مدة سريان هذه الإتفاقية:
- (١) أن يزودوا بعملة أجنبية حرة الصرف لكل المبالغ الضرورية للقيام بالعمليات التي تتضمنها هذه الإتفاقية.
- (٢) أن يحتفظوا بهذه الأموال في الخارج، ولا يجبر المتعاقد ومتعاقدوه الفرعيون على تحويل أموال أو ممتلكات إلى الأردن من الخارج باستثناء المبالغ الضرورية لتسديد نفقاتهم للوفاء بإلتزاماتهم بالعملة الأردنية.
- (٣) أن يحتفظوا في الخارج وأن ينصرف بحرية بكل عائدات المتعاقد من تصدير البترول ومن بيعه محلياً ولا يجوز إجبار المتعاقد على تحويل هذه العائدات إلى الأردن باستثناء ما ورد في الفقرة (هـ) (٢) أعلاه.
- (٤) أن يعيدوا للخارج كافة العائدات من عمليات المتعاقد ومتعاقدوه الفرعيون لداخليات في الأردن، بما في ذلك العائدات من بيع البترول وأية أموال أخرى تستحق للمتعاقد ومتعاقديه الفرعيين في الأردن بموجب هذه الإتفاقية. وتنفذ هذه الإعادة بموجب إجراءات أي قانون أو أنظمة لمراقبة الصرف مطبقة عامة في الأردن.

- (٥) يصرح للمتعاقد ومتعاقديه الفرعيين بدفع رواتب مستخدميهم الأجانب العاملين في الأردن بالعملة الأجنبية، سواء داخل الأردن أو خارجه، ولا يطلب من هؤلاء المستخدمين سوى إحضار ما يكفي لتغطية تكاليف معيشتهم. ويسمح لهؤلاء المستخدمين إخراج مدخراتهم أو عائدات بيع ممتلكاتهم الشخصية.
- (٦) يحق للمتعاقد ومتعاقديه الفرعيين الاحتفاظ بحساب خاص بعملة أجنبية داخل الأردن من أجل أداء ما يترتب عليهم دفعه للسلطة / الأردن بموجب هذه الإتفاقية، أو لأجل دفعات أخرى تتطلبها العمليات النفطية.
- (٧) تدفع بالدولار الأمريكي أية دفعة من المتعاقد للسلطة / الأردن بموجب هذه الإتفاقية لدى بنك في عمان تسميته السلطة / الأردن، إلا إذا إتفق الطرفان على التعامل بعملة أخرى. وأية دفعة من السلطة / الأردن إلى المتعاقد بمقتضى هذه الإتفاقية ستدفع بالدولار الأمريكي إلى بنك أو بلوك يسميها المتعاقد، إلا إذا إتفق الفريقان على التعامل بعملة أخرى.
- (٨) للمتعاقد الحق أن يحول إلى عملة أجنبية أية مبالغ بالدينار الأردني لا يحتاجها ويكون قد حصل عليها نتيجة العمليات البترولية بموجب هذه الإتفاقية، كما أن له الحق بحرية تحويل هذه العملة الأجنبية إلى الخارج.
- (٩) أية دفعة يتوجب على السلطة دفعها للمتعاقد أو يتوجب على المتعاقد دفعها للسلطة حسب الحال بموجب هذه الإتفاقية، ستتم خلال المدة المحددة للدفع في هذه الإتفاقية، أو إذا لم ترد مدة محددة خلال ثلاثين (٣٠) يوماً بعد استلام فاتورة مفصلة بذلك. ويعطى أي تأخير في الدفع الحق للفريق المتحقق لصالحه هذا المبلغ في الحصول على فائدة مركبة على أساس شهري محسوبة على أساس سعر فائدة العرض بين البنوك في لندن (LIBOR) على الودائع الشهرية المحددة من قبل بنك ناشونال ويستمينستر / لندن في أول يوم عمل من الشهر المعنى بالإضافة إلى فائدة بنسبة ٢% عن كامل المدة التي استحق خلالها المبلغ.

مكتبة  
مجمع  
الأصل

### المادة التاسعة والعشرون المسؤولية الفردية

(أ) تكون العمليات موضوع إشعار المسؤولية للفردية من السلطة بموجب هذه المادة هي تلك التي تتضمن:

١- إختراق ولحصر لطبقات جيولوجية أعمق من تلك المقترحة من المتعهد للجنة الإدارة الفنية أو اللجنة التوجيهية في أي بئر إكتشاف بحفر، شريطة أن يكون المشغل لم يبدأ بالعمليات المقبولة لإكمال أو ترك البئر.

٢- حفر بئر إكتشاف لا تكون بئر تقييم، شريطة أنه لا يمكن حفر أكثر من بئرين (٢) إثنين في أية مرحلة من مدة التقييم. لا يجوز حفر مثل هذه البئر في أي منطقة إنتاج أو في منطقة حفر فيها بئر إكتشاف.

٣- حفر بئر تقييم تكون ناتجة بشكل مباشر من بئر تقييم ناجحة، سواء كانت بئر التقييم هذه قد حُفرت كجزء من عملية مسؤولية فردية.

٤- تطوير أي إكتشاف يكون ناتج مباشرة من عملية مسؤولية فردية، بئر إكتشاف و/ أو بئر تقييم ناجحتين لم يختار المتعاقد البدء فيها بموجب الفقرة (ج).

٥- تطوير أي إكتشاف يكون ناتج مباشرة عن بئر تقييم و/ أو بئر تقييم ناجحتين حُفرتا من قبل المتعاقد إذا مرت أربع وعشرون (٢٤) شهراً من تاريخ الانتهاء من بئر ناجحة ولم يبدأ المتعاقد بالتطوير المتعلق بذلك.

(ب) باستثناء للعمليات المبينة في الفقرة (أ) لا تكون أي من العمليات المبينة في الفقرة (أ) موضوع إشعار، مسؤولية فردية من السلطة حتى بعد عرض

العملية بالشكل الكامل على اللجنة التوجيهية، أو حتى رفضه من اللجنة للتوجيهية.

لكي يكون عرض إجراء أي من العمليات المذكورة أعلاه لحساب السلطة بشكل كامل كما ذكر أعلاه، يجب أن يتضمن العرض معلومات مناسبة مثل المكان والعمق والطبقات الجيولوجية المستهدفة وتوقيت العملية، وأيضاً كان ذلك مناسباً تفاصيل بخصوص أية خطة تطوير بالإضافة إلى أية معلومات أخرى ذات علاقة.

(ج) إذا استوفت الشروط المشار إليها في الفقرة (ب)، يجوز للسلطة وبخصوص أية عملية مبينة في الفقرة (أ)، إعطاء إشعار مسؤولية فردية خطي للمتعاقد، والمتعاقد المدة أعلاه من تاريخ إستلام هذا الإشعار لإعلام السلطة فيما إذا إختار البدء بالعملية المقترحة كجزء من عملياته البترولية:

١- بالنسبة لأية عملية مبينة في الفقرة (أ) (١) - ٤٨ ساعة، أو إلى حين إكتداء عمليات زيادة العمق أيهما يلي الآخر.

٢- بالنسبة لأية عملية مبينة في الفقرات (أ) (٢) و (أ) (٣) - ٣ أشهر.

٣- بالنسبة لأية عملية مبينة في الفقرات (أ) (٤) و (أ) (٥) - ٦ أشهر.

(د) إذا إختار المتعاقد تضمين العملية المبينة في إشعار المسؤولية الفردية كجزء من العمليات البترولية خلال المدة المناسبة المبينة في الفقرة (ج)، يجب إجراء هذه العملية من قبل المتعاقد ضمن نطاق العمليات البترولية كجزء من برنامج العمل والموازنة الحاليين واللذين سيعتبران أنهما معدلان كذلك.

(هـ) إذا إختار المتعاقد عدم البدء بالعملية المبينة في إشعار المسؤولية الفردية بموجب أحكام الفقرة (و) أعلاه، تجري العملية لحساب السلطة بسرعة وحالاً من قبل المتعاقد على مسؤولية السلطة وكلفتها ونفقتها وحدها، شريطة أن تجري هذه العملية فقط في حالة أنها لا تتعارض أو تعارض نشاطات وإلتزامات المتعاقد أو تؤخر برامج العمل الحالية، بما في ذلك أي برنامج عمل وموازنة موافق عليهما. وبالنسبة للعمليات المشار إليها في الفقرات (أ) (٢)، (أ) (٣)، ستجري هذه العمليات حال توافر أجهزة مناسبة في السلطة. يترتب على المتعاقد والسلطة الإلتفاق على الطريقة التي ستزود بها السلطة المتعاقد كافة الأموال الضرورية للإجراء والصرف على هذه العمليات قبل البدء بها.

(و) يترتب على السلطة إختيار تنفيذ العمليات لحسابها والمشار إليها في الفقرات (أ) (٤)، (أ) (٥) سواء بنفسها أو بواسطة المتعاقد مقابل رسم يوافق عليه الطرفان، أو بواسطة أي طرف آخر يتعاقد بذلك للخصوص مع السلطة، شريطة أن تجري هذه العمليات فقط في حالة عدم تعارضها، أو إذا لم تتعارض مع نشاطات المتعاقد وإلتزاماته، أو إذا كانت لا تؤدي إلى تأخير برامج العمل الحالية، بما في ذلك برنامج عمل وموازنة موافق عليهما. وقبل السخول في إلتفاقية مع طرف ثالث كما ذكر أعلاه، يترتب على السلطة إشعار المتعاقد خطياً بمثل هذه الإلتفاقية المقترحة. ويكون للمتعاقد خمسة وأربعون (٤٥) يوماً بعد إستلام هذا الإشعار ليقرر ممارسة حقه بالرفض بخصوص الإلتفاقية المقترحة، وتنفيذ نشاطات المسؤولية الفردية هذه بذات الشروط والأحكام المتفق عليها مع الطرف الثالث.

(ز) إذا قرر المتعاقد بموجب أحكام الفقرة (د) البدء بأية أعمال متوقعة في الفقرة (أ) (٣)، يترتب عليه الدفع للسلطة نقداً وخلال ثلاثين يوماً من تاريخ ممارسته لهذا الحق مبلغاً يساوي كافة التكاليف المتكبدة من قبل السلطة في عمليات المسؤولية الفردية التي أجريت بموجب الفقرتين (أ) (١)، (أ) (٢) والتي أدت بشكل مباشر للأعمال المتوقعة في الفقرة (أ) (٣).

(ح) بالإضافة للمبلغ المشار إليه في الفقرة السابقة، تستحق السلطة كذلك إستلام مبلغ إضافي من المتعاقد تساوي مائة بالمائة (١٠٠%) من التكاليف المشار إليها في الفقرة (ز). ويجب

هذه المادة

دفع هذا المبلغ الإضافي نقداً وخلال تسعين (٩٠) يوماً من التاريخ الذي يمارس فيه المتعاقد حقه المشار إليه.

(ط) إذا قرر المتعاقد وبموجب أحكام الفقرة (د) تنفيذ أية أعمال متوقعة في الفقرة (أ) (٤)، يترتب عليه الدفع للسلطة نقداً كافة التكاليف المتكبدة من قبلها في عمليات المسؤولية الفردية والتي أدت مباشرة للأعمال المتوقعة في الفقرة (أ) (٤) محسوماً منها أية تعويضات بموجب الفقرة (ز) أعلاه خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من التاريخ الذي يمارس فيه هذا الحق.

(ي) بالإضافة للمبلغ المشار إليه في الفقرة السابقة تستحق السلطة إستلام خمسة وعشرين بالمائة (٢٥%) من حصة المتعاقد في النفط المنتج للمشاركة، والمنتج من الحقل التطويري هذا، حتى تساوي قيمتها كما هي معرفة في الفقرة (ك) أدناه ستمائة بالمائة (٦٠٠%) من التكاليف المشار إليها في الفقرة (ط).

(ك) يقيم البترول المستلم من قبل السلطة بموجب الفقرة (ي) أعلاه بالسعر المحدد في المادة الثالثة عشر.

(ل) إذا أجريت العمليات المبيّنة في الفقرتين (أ) (٤)، (أ) (٥) على مسؤولية السلطة وكلفتها ونفقتها وحدها، تستلم السلطة مائة بالمائة (١٠٠%) من البترول المنتج من الحقل التطويري بموجب هذه الأحكام.

(م) لتفادي الشك، وبإستثناء ما ورد في الفقرة (أ) (١)، لا يحق للسلطة تقديم تبليغ بالمسؤولية للفردية طالما أن المتعاقد قد أولى بالالتزاماته بخصوص برنامج العمل المعتمد والمصادق عليه.

## المادة الثلاثون

## توحيد الحقوق

(أ) إذا امتد حقل ضمن المنطقة إلى خارج المنطقة في مناطق أخرى من الأردن والتي يكون لأطراف أخرى فيها حقوق إجراء عمليات بترولية، يجوز للسلطة أن تطلب أن يتم تطوير الحقل وإنتاج البترول فيه بالتعاون مع الأطراف الأخرى. ويطبق نفس النظام إذا كان المخزون البترولي في المنطقة، مع كونه لا يعادل إكتشافاً تجارياً إذا تم تطويره منفرداً، يمكن أن يعتبر إكتشافاً تجارياً إذا تم تطويره مع المخزون الموجود في المناطق التي يسيطر عليها أطراف أخرى.

(ب) إذا ما طلبت السلطة هذا، يتوجب على المتعاقد أن يتعاون مع الأطراف الأخرى لتحضير إقتراح جماعي لتطوير وإنتاج مشترك للمخزون البترولي لتقديمه للسلطة للموافقة عليه.

(ج) إذا لم يتم تقديم الإقتراح للتطوير والإنتاج المشترك خلال تسعين (٩٠) يوماً من تاريخ طلب السلطة الموضح في الفقرة (ب) أعلاه، أو إذا لم توافق السلطة على الإقتراح هذا، يجوز للسلطة أن تعد أو تتسبب في إعداد وبموجب الأساليب المقبولة في صناعة البترول العالمية وعلى حساب المتعاقد والأطراف الأخرى المعنية، خطة معقولة للتطوير والإنتاج المشترك. إذا ولقت السلطة والأطراف الأخرى على الخطة المقترحة ولم يوافق عليها المتعاقد، يحق للسلطة أو المتعاقد إحالة الموضوع لقرار الخبير بموجب الفقرة (ك) من المادة الرابعة والثلاثون، ويكون للقرار بموجب الفقرة (ك) من المادة الرابعة والثلاثون قراراً نهائياً، إلا إذا أضر المتعاقد السلطة خلال ستين (٦٠) يوماً من تاريخ القرار هذا أنه إختار أن يتنازل عن مصالحه في الحقل بدلاً من المشاركة.

(د) إذا اعتقد المتعاقد لاحقاً للعمل الفعلي أنه يوجد تجمع هيدروكربوني يمتد إلى منطقة / حوض مجاور والذي لم يحال رسمياً بعد إلى طرف ثالث، عندها للمتعاقد أولوية الخيار لتقديم برنامج عمل مناسب للسلطة بذلك، وإستناداً لإعتباره مقبولاً منها قد يحتل جزءاً من الحوض الملتوح إلى المتعاقد بإضافته إلى المنطقة الحالية موضوع هذه الإتفاقية. وستطبق كافة شروط وأحكام إتفاقية المشاركة في الإنتاج (الإنهاء، إسترداد الكلفة، إتفاقية الإنتاج... الخ.) هذه على الجزء المضاف. وسيتم إرفاق ملحق إضافي لهذه الإتفاقية يصف المنطقة والإلتزامات التي تشملها.

هذه المادة

المادة الواحدة والثلاثون  
التنارل

(أ) ١- لا يحق للمتعاقدين أن يحيل أو يتنازل بطريقة أخرى لشخص أو شركة أو شركة أو أي شخصية (اعتبارية غير تابعة عن كل، أو أي من حقوقه أو امتيازاته أو واجباته أو إلتزاماته الواردة هنا دون موافقة السلطة الخطية المسبقة.

(١) ٢ - لا يجوز للمتعاقد أن يتنازل عن حقوقه وإمتهيازاته وواجباته وإلتزاماته دون الموافقة الخطية للسلطة. يمكن التنازل عن حقوقه المتعلقة بالرخصة إلى طرف/ هيئة تتميز بالكفاءة المالية والتقنية، من وجهة نظر السلطة والمتعاقد، وتنفيذ برنامج العمل كما هو وارد في هذا العقد. وسيكون أي مشغل / طرف مشغل مستقبلي محتمل ملزماً بأحكام وشروط هذه الإنفاقية. ويتربط على المتعاقد تزويد السلطة بالمعلومات التالية التي تخص أي طرف ثالث محتمل يرغب المتعاقد أن يعتبره مشغلاً أو مشغلاً شريكاً، هذه المعلومات هي:

إسم الشركة، تاريخ تأسيسها، تسجيل الشركة، الميزانيات المدققة قانونياً، التقارير المالية لأخر سنتين، تفاصيل عن الخبرة الفنية في صناعة النفط، أسماء وخبرة المدراء.

(١) ٣- بحق المتعاقد أن يتنازل عن كافة أو جزء من حقوقه وإمتهيازاته وواجباته وإلتزاماته في المنطقة أطراف ثالث (شريك) بدون موافقة خطية مسبقة للسلطة بشرط أن يكون للتابع كفوًا ماليًا وثقليًا.

(أ) - يجب أن تتضمن أدوات التنازل هذا أحكاماً تنص بدقة على أن المتنازل له ملزم بكل بلد الإنعاقية وبأي تعديل أو إضافة كتابية طرأت عليها. وتقدم أدوات التنازل إلى السلطة للموافقة عليها، وفي حالة التنازل لغير تابع تخضع للموافقة عليها قبل تنفيذها.

(أ) - في حالة التنازل لتابع يكون المتعاقد وتابعه مسؤولون مجتمعون ومنفردون عن كل الواجبات والمسؤوليات بمقتضى هذه الاتفاقية، إلا إذا وفقت السلطة خطياً على إعفاء المتعاقد من هذه الواجبات والمسؤوليات.

(أ) ٦- في حالة الإحالة لغير تابع، يجب أن تكون كافة الإلتزامات التي تلتفت على المتنازل بموجب الإنفاقية قد أتمت بتاريخ التنازل، وإما أن يضمن المتنازل والمتنازل له منفردين مجتمعين تنفيذ أية إلتزامات غير منقذة تلتفت على المتنازل.

(ب) في حالة اكتشاف احتياطات وإختيار المتعادل الحصول على تمويل من مؤسسة مقرضة  
لغايات التطوير، يجوز للمتعادل أن يتنازل بشكل يسمح بتوفير ضمانات للمؤسسة المقرضة،  
مخوطة أن يحصل "سبقاً" على موافقة السلطة الخطة.

(ع) إن كل أداة تنازل وقعت وسلّمت تتضمن إحالة لحقوق أو امتيازات أو واجبات أو إلتزامات المتعاقد الواردة هنا، ستسلم للسلطة خلال ثلاثين (٣٠) يوماً بعد تاريخ التنازل.

(د) إن أي تنازل بما في ذلك الدخّل المتأثري من هذا التنازل، والمنفذ وفقاً لأحكام هذه المادة، سيكون معقياً من أية ضريبة أو رسوم أو عبء، بغض النظر إن استحققت على الدخّل أو غير ذلك وسيكون معقياً أيضاً من أية ضرائب أو رسوم أو أعباء على أي تحويل أو ما تعلق بذلك، وكذلك الضرائب والرسوم والأعباء على رأسمال المتعاقد والمتنازل له.

(د) إن أي تنازل بما في ذلك الدخل المتأتي من هذا التنازل، والمنفذ وفقاً لأحكام هذه المادة، سيكون معقياً من أية ضريبة أو رسوم أو عيب، بغض النظر إن استمقت على الدخل أو غير ذلك وسيكون معقياً أيضاً من أية ضرائب أو رسوم أو أعباء على أي تحويل أو ما يتعلق بذلك، وكذلك الضرائب والرسوم والأعباء على رأسمال المتعاقد والمتنازل له.

150

## المادة الثانية والثلاثون

## صلاحية الإلغاء

(أ) طبقاً للفقرة (ب) إنهاء المادة (٣٣) والمادة (٣٤)، للسلطة الحق أن تلغي هذه الاتفاقية بقرار من مجلس الوزراء في الحالات التالية:

١- إذا قدم المتعاقد قصداً أية بيانات غير صحيحة للسلطة في أية أمور كانت ذات اعتبار أساسي في تنفيذ هذه الاتفاقية.

٢- إذا تنازل المتعاقد عن أي حق بمقتضى هذه الاتفاقية خلافاً لأحكام المادة (٣١) من هذه الاتفاقية.

٣- إذا حكم على المتعاقد بالإفلاس بولسطة قرار نهائي صادر عن محكمة ذات صلاحية.

٤- إذا استخرج المتعاقد عن قصد أي معدن غير البترول وغير مسموح به في هذه الاتفاقية، أو بدون موافقة السلطة، عدا الاستخراجات التي لا يمكن تجنبها نتيجة للعمليات البترولية الملزمة بمقتضى هذه الاتفاقية حسب الممارسات الجيدة في صناعة البترول.

٥- إذا لم يلتزم المتعاقد بأي قرار نهائي ينتج عن التحكم الجاري طبقاً لما ورد في المادة (٣٤)، بشرط أن لا يكون قد التزم أو بدأ بالالتزام بمثل هذا القرار خلال مدة التسعين (٩٠) يوماً المنصوص عليها في المادة (٣٤).

٦- إذا ارتكب المتعاقد خرقاً مادياً أساسياً في هذه الاتفاقية.

(ب) عندما تقرر السلطة أن أخذ الأسباب المبيحة أعلاه قد تحقق، مما يمنحها حق إلغاء هذه الاتفاقية، يترتب على السلطة أن تعطي المتعاقد إشعاراً خطياً يقدم شخصياً لمدير عام المتعاقد أو ممثله البديل خلال تسعين (٩٠) يوماً ليحالج أو يزيل مثل هذا السبب ما عدا حالة الإفلاس وإذا لم يزيل أو يحالج المتعاقد هذا السبب خلال مدة الإشعار لعدم تبليغه نتيجة لتغيير العنوان، ينشر هذا الإشعار في الجريدة الرسمية في الأردن ويعتبر التبليغ صحيحاً وفي نهاية مدة الإشعار لم يحالج المتعاقد أو يزيل السبب تعتبر هذه الاتفاقية لاهية بالنسبة للسلطة بقرار من مجلس الوزراء.

(ج) يتم هذا الإلغاء دون المساس بأية حقوق تترتب على المتعاقد لدى السلطة أو تترتب للسلطة لدى المتعاقد بموجب هذه الاتفاقية. وفي حالة هذا الإلغاء يحق للمتعاقد إزالة كل ممتلكاته الشخصية من المنطقة.

## المادة الثالثة والثلاثون

## القوة القاهرة

(أ) تعفي السلطة المتعاقد أو أي منهما من عدم تنفيذ أو التأخير في تنفيذ أية التزامات، غير الالتزام بدفع المال بمقتضى هذه الاتفاقية، وإذا كان في حدود كون عدم التنفيذ أو التأخير ناشئاً عن قوة قاهرة. وتضاف مدة عدم التنفيذ أو التأخير وأية مدة قد تكون ضرورية لإصلاح أي ضرر يقع خلال التأخير المذكور إلى المدة المملوكة بموجب هذه الاتفاقية لتنفيذ هذا الالتزام ولتنفيذ أي التزام يعتمد عليه وإلى مدة هذه الاتفاقية.

(ب) تشمل "القوة القاهرة" كما تعني في هذه المادة (٣٣)، القضاء والقدر والحريق والأوبئة والحوادث التي لا يمكن تجنبها، والأعمال الحربية أو الأعمال العدائية الفعلية أو الأحوال الناشئة أو التي يمكن أن تستند إلى الحرب، أو الأعمال العدائية الفعلية (معلنة أو غير معلنة) والإضرابات والإعتصامات والإضرابات العمالية الأخرى والفيضانات والعواصف والظواهر الطبيعية والكوارث والإضطرابات الطبيعية الأخرى، والحصار والصبيان وأعمال الشغب والإضرابات المدنية الأخرى، وتشمل فيما يخص المتعاقد فقط أعمال سلطة حكومية (سواء صدرت بقانون أم لا) إذا أنت أعمال السلطة للحكومة إلى منع أو تأخير التنفيذ أو لأي سبب آخر سواء كان مشابهاً لما ورد ذكره أعلاه أم لا وبشرط أن يكون هذا السبب خارج عن السيطرة المعقولة للسلطة أو المتعاقد حسب الحال.

(ج) يترتب على الفريق المتأثر أن يبلغ الفريق الآخر بالسرعة الممكنة مبيناً سبب عدم التنفيذ أو التأخير ومدته المحتملة. ويترتب عليه كذلك أن يعطي إشعاراً "حال عودة الأحوال الطبيعية".

(د) يترتب على الفريقين أن يتخذا جميع الإجراءات المعقولة لإزالة سبب الإعاقة أو التأخير في التنفيذ، وأن يقللا من نتائج أي حدث من أحداث القوة القاهرة.

(هـ) إذا حدثت القوة القاهرة أثناء مدة سريان هذه الاتفاقية واستمر مفعولها لمدة سنة واحدة، يحق للمتعاقد وخلال تسعين (٩٠) يوماً أن يعلم السلطة إنهاء التزامه بهذه الاتفاقية دون أي مسؤولية لاحقة. وبذلك يتم إعادة الكفالة المصرفية مع كافة ممتلكات المتعاقد (أو توابعه) أو متعاقديه الفرعيين أو شركائهم والتي لم يتم استرداد كلفتها بعد.

(و) لا يحق لأي من الفريقين أن يتقدم بأية مطالبة ضد الفريق الآخر بأية نفقات يتكبدها نتيجة للقوة القاهرة وبالتالي احتمالية إلغاء الاتفاقية.

(ز) إذا حدثت كمية البترول المنتجة والمصدرة، أو التي كان من الممكن أن تنتج ويتم شحنها من واحد أو أكثر من الاكتشافات التجارية المشمولة أئذ بالاتفاقية بمثل القوة القاهرة، متجدد

هذا نص الأصل

في هذه الحالة مرحلة الإنتاج المطبقة حتى تعوض الكميات التي كان من الممكن أن تنتج وتشحن من تلك الإكتشافات التجارية وهي في طاقتها الإنتاجية. إن عبارة "طاقة الإنتاج" لغايات هذا النص تعني كمية البترول الكلية التي كان من الممكن إنتاجها من الآبار المحفورة بذلك الإكتشاف أو الإكتشافات التجارية حسب الممارسات الجيدة في صناعة البترول، على ألا تزيد هذه الطاقة عن الطاقة القصوى لخط أو لخطوط الأنابيب الموصولة بهذه الآبار. ويترتب على المتعاقد إشعار السلطة خلال التسعين (٩٠) يوماً للتأليّة لأول يوم من كل شهر تقويمي بالكميات المتراكمة من هذا البترول في نهاية كل شهر تقويمي والتي يجب تعويضها وفق ما ورد أعلاه.

## المادة الرابعة والثلاثون

## التوفيق والتحكيم وقرار الخبراء

(أ) يقيم الفريقان علاقتهما فيما يتعلق بهذا العقد على أساس الثقة والنوايا الحسنة. وينبغي تنفيذ هذا العقد وتفسيره وتطبيقه بالإسجام مع مبادئ القانون المطبقة في الأردن آخذين بالإعتبار الجسبيات المختلفة للفريقين، وفي حال غياب تلك النوايا المشتركة، عندها ينبغي تطبيق مبادئ القانون الدولي المعترف بها عادة شاملة تلك المبادئ المطبقة في المحاكم الدولية.

(ب) في حالة ظهور أي خلاف بين السلطة والمتعاقد بخصوص هذه الاتفاقية، أو بخصوص تفسير أو تطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية والذي لا يمكن تسويته ودياً، ويحل نهائياً عن طريق التحكيم وذلك باستثناء الأمور المذكورة في المادة (٣٤) (ك). يتم التحكيم في جستان/ الأردن من قبل محكم / محكمين بموجب قوانين التحكيم في غرفة التجارة العالمية، أو أي تشريعات لاحقة مارية للمفعول وقت وقوع النزاع. وفي حال عدم وجود نص في تلك التشريعات حول إجراءات بعض الحالات يترتب على المحكمين أن يضعوا إجراءاتهم الخاصة.

(ج) يبدأ التحكيم بأن يعطي أحد الفريقين إشعار للفريق الآخر بأنه إختار أن يحل النزاع للتحكيم، وأن هذا الفريق (المشار إليه فيما بعد "الفريق الأول") قد عين محكماً حددت هويته في الإشعار المذكور. ويترتب على الفريق الآخر (المشار إليه فيما بعد "الفريق الثاني") أن يخطر الفريق الأول خلال خمسة عشر (١٥) يوماً من تاريخ تسلمه الإشعار المذكور محدداً هوية المحكم الذي أختاره.

(د) إذا تخلف الفريق الثاني عن تعيين محكم كما ذكر سابقاً، يحق للفريق الأول في هذه الحالة أن يقدم طلباً للمحكمة الأردنية المختصة لتعيين محكم ثان. ويترتب على المحكمين أن يختاروا خلال ثلاثين (٣٠) يوماً محكماً ثالثاً، وإذا لم يتم ذلك فإن المحكم الثالث سيعين من قبل محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بطلب من أي الفريقين.

(هـ) يجب أن يكون المحكم الثالث مواطناً من بلد غير الأردن، بل يجب أن يكون مواطناً من بلد يقيم علاقات دبلوماسية مع الأردن ويتوجب أن لا تكون له مصلحة اقتصادية في أعمال البترول في الأردن أو مع فريق من هذه الاتفاقية أو تابعيهما كرئيس للتحكيم.

(و) يترتب على الفريقين أن يزودا المحكمين بكل التسهيلات (بما في ذلك حق الدخول إلى مسرح عمليات البترول) للحصول على أية معلومات تلزم للبت السليم في النزاع. ويجب أن لا يمنع أو يعيق تغيب أو تخلف أي فريق في التحكيم إجراءات التحكيم في جميع مراحلها أو أي منها.

(ز) تستمر العمليات أو النشاطات التي سببت للتحكيم حتى يصدر القرار أو الحكم، إلا إذا قرر المتعاقد أن هذا الإستمرار مستحيل أو غير عملي، وفي حالة صدور الحكم أو القرار متضمناً أن الدعوى كانت مشروعة، يجوز تضمينه أحكاماً للتعويض العادل لصالح المدعي،

هذه هي النسخة

على أن يبدأ سريان تسعون (٩٠) يوماً للمخصصة لإزالة أو البدء بمعالجة سبب الدعوى كما ورد في المادة (٣٢) فقرة (ب) من تاريخ القرار أو الحكم.

(ج) يجوز تقديم قرار التحكيم إلى أية محكمة لها صلاحية كما أنه يجوز تقديم طلب إلى محكمة كهذه من أجل الحصول على إقرار قضائي بالحكم وأمر للتنفيذ حسبما يكون الحال. (ط) يرغب الفرقاء، حيثما كان مناسباً، أن تتضمن القرارات والأحكام تحديداً لزمان تنفيذ الحكم.

(و) تبقى أحكام هذه الاتفاقية المتعلقة بالتحكيم سارية المفعول بغض النظر عن انتهاء هذه الاتفاقية.

(ك) أي خلاف يتعلق أساساً بأمر فنية بما في ذلك الكميات والقياسات والقيم والأسعار والتي لا تستطيع السلطة والمتعاقد تسويتها ودياً، ستقدم إلى خبير مستقل معترف به دولياً للحكم بها نهائياً (الخبير) ويعين من قبل السلطة والمتعاقد.

تقدم كل من السلطة والمتعاقد إلى الفريق الآخر قائمة تضم خمسة مرشحين أو أكثر لتولي منصب الخبير، فإذا ظهر اسم مرشح في كلتا القائمتين عندئذ يكون ذلك المرشح هو الخبير وإذا ظهر في كلتا القائمتين أكثر من مرشح فيجري إختيار الخبير من بين الأسماء المشتركة في القائمتين بإتفاق الفريقين.

وإذا لم تكن أي من أسماء المرشحين في قائمة موجودة في القائمة الأخرى، أو إذا لم يتم أحد الفريقين بتقديم قائمة بالمرشحين، أو إذا لم تتفق السلطة والمتعاقد على خبير، فيجري إختيار هذا الخبير من قبل محكمة التحكيم التابعة لغرفة للتجارة الدولية مع الأخذ بالإعتبار مؤهلات المرشحين الواردة أدناه وذلك بناءً على طلب خطي من أحد الفريقين أو كليهما.

يجب أن يكون المرشحون أشخاصاً مستقلون يتمتعون بشهرة معروفة في الصناعة البترولية العالمية بصفاتهم خبراء في أعمال التقيب عن البترول وإنتاجه، أو أن يكونوا خبراء في تسعير وتسويق النفط الخام و/أو الغاز في التجارة الدولية حسبما تتطلب الحالة.

إذا تخلف المرشح أو لم يكن متواجداً للقيام بدور الخبير، فيجري إختيار مرشح آخر بنفس الطريقة المنصوص عليها في هذه الفقرة (ك)، بشرط أنه إذا كان اسم المرشح الآخر وارداً في كلتا القائمتين وقت الإختيار الأصلي علدها يجري إختيار هذا المرشح.

تتقاسم السلطة والمتعاقد بالتساوي نفقات الخبير وتطبق أحكام الفقرات (د) (هـ)، (ط) أعلاه على أي قرار يتخذه الخبير طبقاً للفقرة (ك) هذه.

(ل) يقدم الفريقان علاقتهم بخصوص هذه الاتفاقية على أسس حسن النية والشفقة.

(م) في حالة نشوء أي خلاف يقتضي تسويته بموجب هذه المادة (٣٤)، تبقى هذه الاتفاقية نافذة المفعول حتى إتخاذ قرار أو حكم أو حل نهائي للنزاع.

### المادة الخامسة والثلاثون

#### إعتبارات خاصة حول منطقة غرب الصفاري

قامت شركة بتروفينا وشركة أنداركو بحفر بئر إستكشافي وإعادة تعميق البئر خلال الأعوام ١٩٩٧-١٩٩٠ في منطقة غرب الصفاري

- تم حفر بئر قطار للبعد-١ عام ١٩٩٠ من قبل شركة بتروفينا للعمق النهائي ٢٨٢٣ متر.

- تم إعادة تعميق البئر من قبل شركة أنداركو عام ١٩٩٧ للعمق النهائي ٤٠١٦ متر.

- قامت سلطة للصائد الطبيعي بحفر بئر الفلوق-١ عام ١٩٩١ للعمق النهائي ٢٦٦٢ متر.

- لا يوجد أي إنتاج من النفط لهذه الآبار.

الصخر الزيتي في منطقة غرب الصفاري

شركة جلوبيال بتروليوم (الأردن) ليس لها الحق في إستغلال الصخور الزيتية الواقعة ضمن منطقة إمتياز الشركة الموضحة في المرفق (أ) بالطرق التقليدية والغير التقليدية، وبالرغم مما ورد أعلاه فإن السلطة تضمن بأن عمل المتعاقد في تنفيذ إلتزاماته بدون أي عائق بسبب أعمال إستغلال الصخور الزيتية من أي طرف آخر.

هذا من أجل

## المادة السادسة والثلاثون

## الخصم على مبيعات النفط الخام للسلطة

(أ) يترتب للسلطة الحصول على خصم لشراء النفط وتكون سارية المفعول عند تحقق الشرطين التاليين:

- ١- إذا بلغ سعر برميل النفط الخام من نوع برنت، ولمدة (٣٠) يوماً متواصلة، كما عليه في الفايينشال تايمز في لندن مساوي أو أكثر من (٤٥) دولار أمريكي للبرميل وأيضاً:
  - ٢- وإذا بلغ إنتاج النفط الخام الإضافي الإجمالي أكثر من (٢) ألف برميل نفط/ اليوم ولغاية ١٩٩٩ برميل في اليوم ولمدة (٣٠) يوماً متواصلة كما ورد في النقطة (أ) أعلاه عندما يحق للسلطة الحصول على خصم مقداره ٣%. وفي حالة زيادة مستوى الإنتاج من ٥٠٠٠ برميل ولغاية ٩٩٩٩ برميل في اليوم يحق للسلطة الحصول على خصم مقداره ٤% وفي حالة زيادة مستوى الإنتاج أكثر من ١٠٠٠٠ برميل في اليوم يحق للسلطة الحصول على خصم مقداره ٥% من سعر البيع الإجمالي المتحقق على المخصصات التالية من حصة المتعاقدين من نفط الربح (أي بعد استرداد تكاليف المتعاقدين المخصصة والمعتمدة). يتم الدفع خلال ثلاثين (٣٠) يوماً بعد تاريخ تحقق الشرطين أعلاه في هذه المادة (٣٦).
- من الواضح أنه:

- (١) يستمر الخصم طالما توافر الشرطين السابقين في هذه المادة (٣٦). ولكن إذا لم يتوفر أي من الشرطين سيتوقف الخصم حتى يتوافر الشرطين مرة أخرى.
- (٢) أن النفط الخام المنتج من منطقة شرق الصفاوي سيباع على قاعدة سعر نفط خليج "البصرة" (الاتجاه لأوروبا).
- (٣) تطبق نفس الشروط والخصومات على الكميات المساوية من الغاز. سيستخدم معامل تحويل سعر برميل النفط على أساس معامل (٥.٦) ألف مرة (٥٦٠٠ قدم مكعب) ويستخدم هذا المعامل إلا إذا إتفق المتعاقد والسلطة على معامل آخر أو قيمة حرارية نسبية. ومن المعلوم أنه حالما يتم تحليل عينة من الغاز ويتم الحصول على قيمة حرارية دقيقة فإن هذا المعامل هو الذي يجب استخدامه بدلاً من معامل (٥٦٠٠) قدم مكعب من الغاز.

## المادة السابعة والثلاثون

## المكتب وتبليغ الإشعارات

(أ) يترتب على المتعاقد أن يحتفظ بمكتب في عمان / الأردن حيث توجه إليه الإشعارات بصورة صحيحة كما هو وارد أعلاه.

(ب) يجوز إرسال إشعارات للمتعاقد بواسطة التلكس أو الفاكس على أن يجري تأكيد استلامها بالإجابة بواسطة التلكس أو الفاكس المستقبل، أو يجوز إرسالها لمكتب المتعاقد بالبريد المسجل، أو يجوز تسليمها لمكتب المتعاقد شريطة أن يكون المدير العام أو أحد ممثليه المفوضين قد أكد استلامها. ويجب أن يتم إرسال نسخة من الإشعار إلى المكتب الرئيسي للمتعاقد.

(ج) يمكن إرسال إشعارات للسلطة عن طريق التلكس أو الفاكس على أن يجري تأكيد استلامها بواسطة التلكس أو الفاكس المستقبل، أو يمكن إرسالها إلى مكتب السلطة بواسطة البريد المسجل، أو يمكن تسليمها لمكتب المدير العام للسلطة بشرط أن يؤكد المدير العام أو أحد ممثليه المفوضين استلامه للإشعار الموجه.

(د) الإشعارات يتم تقديمها عن طريق البريد الإلكتروني على عنوان البريد الإلكتروني كما هو في الفقرات أعلاه:

- على الطرف الآخر إثبات إشعار بأنه قد تم استلام البريد الإلكتروني.
- يحصل هذا من طرف الفريق المرسل إليه والمرسل بالتأكيد على استلامه البريد الإلكتروني بواسطة الإشعار.
- (هـ) تعلن الإشعارات المنصوص عليها في الفقرات (ب)، (ج) وترسل كالتالي:

## ١- سلطة المصادر الطبيعية:

ص.ب (٧) عمان ١١١١٨ الأردن

للتبليغ: المدير العام هاتف: ٥٨٥٧٦١٢ فاكس: ٥٨١١٨٦٦

تللكس: NRA-JO ٢١٤١٥

E-mail: [dirgen@nra.gov.jo](mailto:dirgen@nra.gov.jo)

٢- المتعاقد: شركة جلويل بترولיום المحدودة (الأردن).

السيد/ ج. أناند

مدير الأعمال

عمان - الأردن

Email: [js\\_anand@yahoo.com](mailto:js_anand@yahoo.com)

هذه إشعارات

- (و) يجوز تغيير عنوان تسلم الإشعارات لأي طرف وذلك عن طريق إعطاء الطرف الآخر إشعاراً بذلك قبل عشرة أيام من التغيير.
- (ز) سيعتبر مكتب المتعاقد في عمان، الأردن المكان، لتسليم الإشعارات اليه من الغير.
- (ح) يوافق طرفا هذه الإتفاقية على التخلي عند ضرورة تقديم إخطارات عدلية.

## المادة الثامنة والثلاثون

## أحكام عامة

- (أ) تعتبر عناوين أو أسماء كل مادة في هذه الإتفاقية مجرد تسهيل للفريقين، ولا يجوز استعمالها فيما يتعلق بتفسير / أو تأويل للمواد المذكورة.
- (ب) كلما استعملت الكلمة "مشتملة" في هذا النص فإنها تعني الشمول وليس الحصر إلا إذا اقتضى الإطار العام للنص بوضوح تفسيراً مخالفاً.
- (ج) هذه الإتفاقية تجسد كل إتفاقيه وتفاهم بين المتعاقد والسلطة متعلق بموضوعها، ولا يمكن التعديل أو التغيير أو الإضافة بما في ذلك أي نظام ، قانون، تشريع ، أو أحكام من أي نوع، ما عدا بنص مكتوب وموقع من قبل المتعاقد والسلطة.
- (د) تكون أحكام هذه الإتفاقية ملزمة لفريقيها ولحلفائهما والمتنازل لهم.
- (هـ) يجب أن تحظى كافة البيانات الصحفية الخارجية ذات الطابع الفني بموافقة السلطة والمتعاقد قبل إصدارها. ( وهذا يشمل الصحافة المحلية والصحافة العالمية وعلى مواقع الإنترنت أو المؤتمرات/ الاجتماعات الخارجية) والمكتوبة من قبل المتعاقد أو السلطة / الوزارة. ويجب إعطاء هذه الموافقة خلال (٢٤) ساعة ولا يجب تأخيرها. ويجب مناقشة هذه البيانات الصحفية والموافقة عليها من قبل الفريقين قبل نشرها. وما لم ينص على غير ذلك، يتحمل المتعاقد / المتعاقدون مسؤولية صياغة وتكليف البيانات الصحفية فيما يتعلق بالتعليق أو نشاطات الإنتاج في منطقة غرب الصحراوي.
- يستطيع كلا الطرفين أن يبدي تعليقات عامة ذات طابع علني، تتعلق بالنشاط العام في الأردن أو في منطقة غرب الصحراوي، وذلك لوسائل الإعلام أو للغير بدون موافقة من الطرف الآخر.
- (و) في حالة ضرورة الحصول على أية موافقة أو إذن أو قبول بموجب هذه الإتفاقية من قبل أي من الفريقين، أو أية لجنة مؤلفة بموجب هذه الإتفاقية. يجب أن لا يتم الإمتناع لسبب غير معقول عن إعطاء هذه الموافقة.

محرراً في عمان  
١٩٩٥

### المادة التاسعة والثلاثون النص

تمت كتابة هذه الاتفاقية باللغة العربية والإنجليزية ولكليهما نفس القوة القانونية والتأثير، وعليه يمكن الرجوع في تفسير هذه الاتفاقية للنسخة العربية.

وإشهاداً على ذلك وقعت سلطة المصادر الطبيعية وشركة جلوبال بترولايوم المحدودة (الأردن) على هذه الاتفاقية في اليوم والسنة المبينين أعلاه.

نيابة عن شركة جلوبال بترولايوم

نيابة عن الحكومة الأردنية

وزارة الطاقة والثروة المعدنية

إسم المتعاقد

سلطة المصادر الطبيعية

شركة جلوبال بترولايوم (الأردن)

من قبل :

من قبل السيد ج. أنالس

اللقب: مدير الأعمال

اللقب: وزير الطاقة والثروة المعدنية

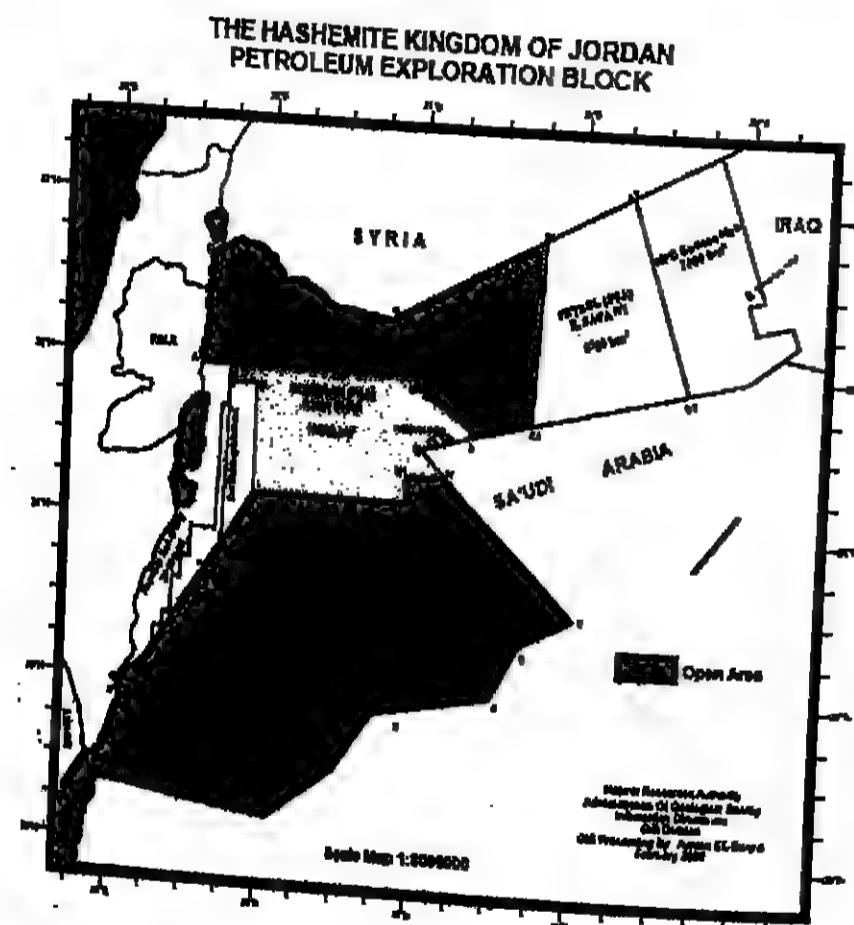
تاريخ التوقيع : / / ٢٠٠٠

تاريخ التوقيع : / / ٢٠٠٠

### ملحق (١)

#### خارطة وصف المنطقة وإحداثياتها

تقع المنطقة الخاصة بهذه الاتفاقية في الجزء الشرقي من الأردن. يحدها المملكة العربية السعودية من الجزء الجنوبي وشمالاً سورية. تتألف المنطقة من (٨٨٥٠) كيلومتر مربع تقريباً ولها عدة جوارب وزوايا كما هي مبينة في الخارطة المرفقة. ستقوم سلطة المصادر الطبيعية بتقديم نسخ عن الوثائق المتعلقة بأية إتفاقيات حول الحدود مع المملكة العربية السعودية. وتشمل هذه الإتفاقيات الإحداثيات الدقيقة للحدود وأية إتفاقيات تتعلق بأية دعاوى حول تدخل المناطق الحدودية. وقد تم توفير هذه الإتفاقيات من قبل سلطة المصادر الطبيعية وهي مرفقة في نهاية الملحق (١) من هذه الاتفاقية.

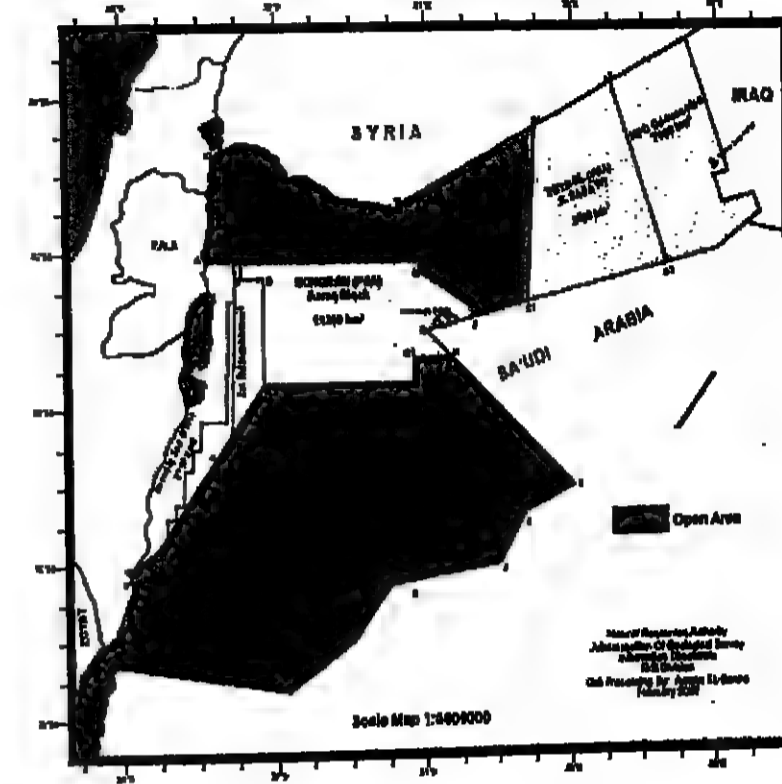


ملحق (١)

الملحق (ب)  
الإجراءات المحاسبية

المادة الأولى	الشروط العامة
المادة الثانية	المصاريف والمقبوضات
المادة الثالثة	الجرد وبيانات الجرد
المادة الرابعة	قياس الإنتاج وكشف الإنتاج
المادة الخامسة	كشف قيمة الإنتاج
المادة السادسة	كشف إستراداد الكلفة
المادة السابعة	تقرير النفقات والمقبوضات
المادة الثامنة	كشف بأرباح النفط والتحميل

THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN  
PETROLEUM EXPLORATION BLOCK



إحداثيات منطقة غرب الصفوي .

النقطة	الشمال	الشرق
D1	٣٢,٤٩٠,٠٥	٣٧,٤٥٠,٠٠
C1	٣١,٤٥٠,٠٥	٣٧,٤٢٠,٠٥
J	٣١,٣٥٠,٠٦	٣٧,١٩٠,٠٠
K	٣١,٣٩٠,٤,٢	٣٧,١٨٠,٢١,٨
L	٣١,٥٢٠,٤٦,٧	٣٦,٥٧,٥٢,٩
M	٣١,٥٧,٠٠٠	٣٦,٥٧,٥٩
M1	٣١,٥٧,٣٣,٧	٣٦,٥٧,٥٤
N	٣٢,١٩٠,١,٩	٣٦,٥٠,١٣٦,٨٧

### المادة الأولى الشروط العامة

#### (١) تعاريف

تطبق التعاريف الواردة في المادة الأولى من إتفاقية المشاركة في الإنتاج المؤرخة في ..... على الإجراءات المحاسبية التالية وتتضمن نفس المعنى.

#### (٢) أولوية الوثائق:

بالرغم من أحكام المادة الثانية من الإتفاقية، فإنه في حالة ورود أي تناقض أو تعارض بين شروط الإجراءات المحاسبية وشروط الإتفاقية، فإن الأولوية تعطى لشروط الإتفاقية وهي التي تسود.

#### (٣) تقارير النشاط:

(أ) خلال مدة التفتيش، يترتب على المتعاقد أن يزود السلطة خلال (٤٥) خمسة وأربعين يوماً من نهاية كل ربع سنة شمسية بكشف المصروفات والمقبوضات.

١- كشف بالمصروفات والمقبوضات.

٢- كشف محاسبية تفصيلي.

يجب إعداد هذه الكشفيات طبقاً لإجراءات المحاسبة. كما يجب تقديم ملخص لهذه المعلومات على أساس سنوي خلال خمس وسبعين (٧٥) يوماً من نهاية كل سنة ميلادية.

(ب) خلال فترات التطوير والإنتاج، يقدم المتعاقد إلى السلطة خلال (٤٥) يوماً من نهاية كل ربع سنة شمسية / أو، وفي حالة كشف الإنتاج، خلال (٤٥) يوماً من نهاية كل شهر.

(١) كشف إنتاج.

(٢) كشف بقيمة الإنتاج.

(٣) كشف بإسترداد للتكاليف.

(٤) كشف المصروفات والمقبوضات.

(٥) وكشف بأرباح اللفظ والتحميل.

يجب أن تكون هذه البيانات المشار إليها أعلاه طبقاً للإجراءات المحاسبية هذه. كما يجري تقديم خلاصه لهذه المعلومات على أساس سنوي خلال (٧٥) يوماً من نهاية كل سنة ميلادية.

#### ٤- التفتيش والتدقيق:

(أ) كل كشف صليوات بتروليه مقدم من المتعاقد إلى السلطة كما هو وارد في المادة ٢٥ (ب) من الإتفاقية، وكل كشف مصروفات وإستلام، يعتبر سليماً وصحيحاً من ناحية إعتباره

للإسترداد الكلفة، بعد إنقضاء (٤٥) يوماً من إستلامه من قبل السلطة إلا إذا إتخذت السلطة إستثناءاً خطياً بهذا خلال مدة (٤٥) يوماً.

وبالنسبة لمستوى المصروفات المسموح بأن تكون مسترده، فإن كل كشف عن العمليات البترولية وكل كشف بالمصروفات وإستلام، يعتبر صحيحاً وسليماً بعد إنقضاء ثلاث (٣) شهور بعد إستلامه من قبل السلطة، إلا إذا إتخذت السلطة إستثناءاً خطياً خلال مدة ٣ شهور.

(ب) كل كشف عن الإنتاج وكشف بقيمة الإنتاج وكشف إسترداد للتكاليف وكشف أرباح اللفظ والتحميل مع إعتبار كميات اللفظ المنتجة وقيمة الوحدة المنتجة طبقاً للمادة الثالثة عشر (ج) من الإتفاقية، يعتبر سليماً وصحيحاً بعد (٤٥) يوماً من إستلام السلطة والمتعاقد الكشف. إلا إذا إتخذت السلطة والمتعاقد إستثناءاً خطياً خلال فترة (٤٥) يوماً. وأما بالنسبة لحساب قيمة إجمالي الإنتاج وإجمالي المبالغ المطاوعة كمصروفات وديون، تعتبر هذه الكشفيات صحيحة وسليمة بعد ثلاثة شهور من إستلامها، إلا قدمت السلطة أو للمتعاقد إستثناءاً خطياً خلال ثلاثة أشهر (ج) أ- يحق للسلطة والمتعاقد إذا إنطبق عليه ذلك أيضاً الحق بالطلب من شركة مدققي حسابات قانوني مستقل لتدقيق السجلات المحاسبية للمتعاقد فيما يتعلق بأي سنة ميلادية خلال الثلاث شهور بعد نهاية تلك السنة. كلفة التدقيق يتحملها المتعاقد الذي يكلف (المكتب) مسؤولية دفع أتعاب ذلك المكتب. كمصروفات ويجب أن يعرض على المتعاقد أو للشركة خلال الفترة الزمنية المحددة في الفقرتين (أ) (ب) (١) أعلاه.

(ج) (٢) للمدققين ولغايات التدقيق، التأكد من كافة القيود المتعلقة بالعمليات البترولية مثل الفاتر المحاسبية والقيود المحاسبية والمواد والسجلات والمجروودات والقسائم والرواتب والفواتير والعقود الفرعية من أي نوع، والمتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالإتفاقية، وكذلك أية وثائق أو مراسلات أو سجلات أخرى للمتعاقد ضرورية للتدقيق والتأكد من القيود. بالإضافة إلى ذلك، يحق للمدققين ولغايات هذا التدقيق إعلام المتعاقد في أوقات معقولة وبعد إعطاء إشعار معقول، كافة المواقع والمصانع والتجهيزات والمخازن والمكاتب العائدة للمتعاقد في الأردن، وفي أي مكان آخر والتي تخدم العمليات البترولية بما في ذلك الموظفين الزائرين الذين لهم صلة بتلك العمليات.

(د) لا تخضع للتكاليف الإدارية العامة للمتعاقد طبقاً للمادة الثانية (ك) (٢) من هذا الملحق (ب) إلى التدقيق فيما عدا تطبيقها في إحتساب المبالغ المعقودة ككفقات. على أن التكاليف الأخرى التي تفرض على المكتب الرئيسي للمتعاقد والمتعاقدين التابعين تكون معرضة للتدقيق وفق الفقرة (ج) أعلاه.

(هـ) تكون مستحقات الموظفين غير الأردنيين بمقتضى المادة الثانية (ج) من الملحق ب' طبقاً للأحكام العادية المطبقة، وفي عمليات المتعاقد الدولية حسبما يثبتها المتعاقد بصورة

هذا الملحق

مفعولة، وبهذه الصفة، غير خاضعة للتطبيق بشرط أن السلطة إذا دعت الحاجة أن تتحقق من الوثائق للتأكد من مطابقتها للأحكام العادية.

(و) يجب الحفاظ على كافة المستندات وتوفيرها للتدقيق لفترة خمس سنوات بعد تاريخ إصدارها أو لفترة أطول حسبما يكون مطلوباً بموجب أي قانون مطبق.

### ٥- مبالغة العملة:

تحتفظ دفاتر المتعاملات لعمليات البترول بالدولار الأمريكي. وسيتم حساب النفقات بالدولار الأمريكي في حدود المبلغ المنقذ. يسجل تحويل العملة الأردنية الى الدولار الأمريكي بالسعر المكتبة فعلاً في ذلك التحويل وفق المادة (٢٨) (٢) والعملة الأخرى بغير الدولار الأمريكي تسجل بخصوص المصاريف وتحوّل إلى دولار أمريكي لسعر شراء تلك العملة إذا كان الشراء من أحد حسابات أحد المتعاملين بالدولار الأمريكي وبأي حال بسعر التعادل المساند والمعلن عنه من قبل البنك المركزي الأردني.

## ٦- الدفاتر:

يحتفظ المتعاقد بذاته باللغة الإنجليزية وطبقاً لطريقة الإستحقاق. وتحتفظ الدفاتر طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عموماً في صداقة اللغتين العربية.

#### ٧- إعادة النظر بالإجراءات:

قد بعدا النظر من وقت لآخر وفي ضوء الترتيبات المستقبلية في هذه الإجراءات المحاسبية إذا وافقت كل من السلطة والمعاقد على ذلك خطياً.

#### ٨- الخطوط التوصيلية لنظام المحاسبة:

سيتم المتعاقد خلال (٩٠) يوماً بعد تاريخ النفاذ، ويبحث مع السلطة خطة مقترحة لنظام المحاسبة وتصنيفاً مفصلاً" للنفقات والطبيعة التصريفية لمراكز التكاليف التي ستستخدم وسجلات وتقارير التشغيل التي ستؤسس طبقاً للإفافية والإجراءات المحاسبية هذه. وستكون هذه الخطة طبقاً للأنظمة المحاسبية المقبولة بصورة عامة في صناعة النفط الدولية وقوانين وأنظمة الأردن. وبعد تلك المناقشات سيد المتعاقد ويقدم إلى السلطة بسخاً رسمية من الأنظمة الشاملة للحسابات والأدلة التي ستستخدم.

## المادة الثانية

## المصاريف والمقبوضات

## ١- التلخيصات.

١- التلغيات.

سيُحمل المتعاقد وسيدفع مباشرة حسب نصوص الاتفاقية التكاليف والمصاريف والتالفة، وسيتم تصنيف وإستعادة التكاليف والمصاريف من قبل المتعاقد حسب ما ورد في المادة (١٣) من الاتفاقية:

### ١- (أ) الحقوق السطحية:

١- (أ) الحقوق المستحقة:  
جميع التكاليف المباشرة المتعلقة بالحصول على / أو تجديد أو التخلي عن الحقوق السطحية  
السارية بالمنطقة.

من المعلوم أن المتعاقد سيحصل على حقوق استخدام السطح فقط للمناطق المطلوبة من قبل المتعاقد للعمليات والإنشاءات التي تشكل جزءاً من العمليات البترولية. ومن المعلوم أيضاً بأنه إن تدفع أية مبالغ لسلطة المصادر الطبيعية أو للأردن بخصوص الحصول على / أو تجديد / أو التخلي عن حقوق السطح المذكورة وستقدم سلطة المصادر الطبيعية كل المساعدة للمتعاقد للحصول على حقوق السطح في المناطق المذكورة أعلاه من مالكيها / أو من شاعليها.

١- (ب) العمالة:

١- (ب) العمالة:

(أ-ب) ١- الرواتب والأجور الإجمالية، بما في ذلك تكلفة منافع العطل والإجازات المرضية والعجز المطبقة على تلك الرواتب والأجور لمستخدمي المتعاقد / أو تابعيه العاملين بالأنشطة المختلفة وفقاً للإتفاقية بما في ذلك الرواتب والأجور التي تدفع للجيوولوجيين والمستخدمين الآخرين الذين يتم تعيينهم على أساس مؤقت في مثل هذه الأنشطة بغض النظر

عما إذا كانت المهمة أو العمل المنجز لا يحصل في نفس المكان والوقت.

(أ-ب) علاوات تكاليف المعيشة وبدل السكن والعلاوات العادية الأخرى المطبقة على الرواتب وأجور الموظفين الأجانب والمحسنة بموجب اللقراءات (١) (ب) (١)، (١)، (ك) (١)

من المادة الثانية. هذه وكذلك للمكافآت المدفوعة والتعويضات عن العمل الإضافي والتعويضات العادية الأخرى المطبقة بخصوص رواتب وأجور الموظفين المحليين والممكن

والتعويضات الأخرى المطبقة بخصوص رواتب وأجور الموظفين المحليين والممكن

(١) من المادة الثانية هذه.

بموجب الفقرات (١) (ب) (١)، (١) (أ) (١) من القانون / أو للتقديرات التي  
(١-ب) تكاليف النفقات / أو المساهمات التي تتلف تنفيذ القانون / أو للتقديرات التي  
تعرضها السلطات الحكومية والمطبقة على رواتب العمالة من أجور الموظفين والممكن وضعها  
بموجب الفقرات (١) (ب) (١)، (١) (ك) (١) من المادة الثانية.

١- (ج) مزايا المستخدمين:

05714150

تكاليف الخطط والبولص القائمة، بما في ذلك دون الحصر، التأمين على حياة مجموعة المستخدمين والضمان الاجتماعي وإقامتهم بالمستشفيات وتقاعدهم وإحالتهم على المعاش وشراء الأسهم والإسفار والمساواة الضريبية للأجانب والإجازات المؤقتة والمنزلية والطائرة وتعليم المعالين والفحوصات الطبية، وجميع المزايا المشابهة والمتعلقة بتكاليف العمالة من رواتب وأجور تدفع طبقاً للقرارات (١) (ب) (١)، (١) (ب) (٢) من هذه المادة الثالثة. وسيتم دفع تعويضات إنهاء الخدمة للمستخدمين الأردنيين بمعدل ثابت يطبق على جداول الرواتب ويعادل الحد الأقصى للإلتزام بالتعويض عن إنهاء الخدمة بموجب القوانين الأردنية. وتكون تعويضات إنهاء الخدمة للمستخدمين غير الأردنيين متفقة مع الممارسات في صناعة النفط العالمية.

#### ١- (د) المواد والمعدات واللوازم:

المواد والمعدات واللوازم التي يشتراها أو يستأجرها المتعاقد أو قام بتزويدها.

#### ١- (١) المشتريات:

سيتم إحساب المواد والمعدات واللوازم للمشتراة، على أساس السعر المنفوع من قبل المتعاقد بعد طرح جميع الخصميات التي حصل عليها طبقاً لمبادئ التقدير الموجودة في الفقرة (٣) (أ) من هذه المادة الثانية.

#### ١- (٢) المواد المزودة من قبل المتعاقد أو من تابع:

سيتم شراء المواد أو الأجهزة أو الموزن التي تحتاجها العمليات بأسلوب مباشر عندما يكون ذلك عملياً، إلا إذا قام المتعاقد بتزويد هذه المواد / أو الأجهزة / أو الموزن من مخزونه أو مخزون تابع، شريطة أن لا تتجاوز تكاليف هذه المواد جوهرياً تكاليف المواد المماثلة لها والمشتراة من طرف ثالث تحت شروط مشابهة للتأمين والتسليم. قيمة هذه المواد والأجهزة والموزن تقرر وفق مبادئ التقرير الواردة في الفقرة (٣) (ب) من هذه المادة الثانية.

#### ١- (٣) الضمان:

لا يضمن المتعاقد المواد / أو الأجهزة / أو الموزن المقدمة في حدود تتجاوز ضمان البائع أو الصانع، وفي حالة المواد / أو الأجهزة / أو الموزن غير الصالحة فإنه لا يتم قيد الحسابات إلى أن يتسلم المتعاقد تعديلاً من الصانع أو وكلائهم.

#### ١- (٤) الإيجارات:

تحتسب أجور المواد والأجهزة والموزن المستأجرة حسب التكلفة الفعلية لها.

#### (هـ) النفقات:

١- (أ) نقل المستخدمين والمعدات والمواد واللوازم الضرورية لقيام المتعاقد بالعمليات البترولية.

١- (ب) مصاريف السفر والنقل المتعلقة بالعمل، أما إلى المدى المحدد بالسياسات المقررة من قبل المتعاقد، وإما بالنسبة للموظفين الأجانب والأردنيين حسبما يتم تكديدها ودفعها لمعاً عن الموظفين، أو من قبلهم أثناء قيامهم بالأعمال البترولية.

١- (ج) تكاليف نقل المستخدمين إلى المدى المحدد في السياسة الثابتة للمتعاقد وتتضمن مصاريف نقل وسفر الموظفين وأسرة من وإلى نقطة وجودهم الأصلية، وقت استخدامهم ووقت إنصافهم ووقت الإجازات ومصاريف سفر المستخدمين وأسرة عند نقلهم من مكان إلى مكان آخر. تكون مصاريف نقل المستخدمين وأسرة المتكبدة نتيجة النقل من الأردن إلى مكان آخر غير نقطة الوجود الأصلي مساوية لكلفة السفر إلى نقطة وجودهم الأصلي أو لكلفة الفعلية لنقلهم إلى ذلك المكان أيهما أقل.

#### ١- (و) الخدمات:

(١) تكاليف المستشارين والخدمات التعاقدية والمنافع التي تجل من طرف ثالث، بشرط أن تتساوى هذه التكاليف مع التكاليف المتعارف عليها محلياً وعالمياً لمثل هذا العمل والخدمات.

(٢) تكاليف الخدمات، بما فيها التحاليل المخبرية والرسم والمعالجة والتفسير الجيوفيزيائي والتفسير الجيولوجي والخدمات الهندسية ذات الطبيعة الإدارية، ومعالجة البيانات التي تنجزها سلطة المصادر الطبيعية / أو المتعاقد / أو تابعه في منشآت داخل الأردن أو خارجه. ويمكن قيد استعمال الأجهزة المملوكة بالكامل من قبل السلطة / أو المتعاقد / أو تابعه بمعدل كلفة الملكية والتشغيل وحسب البدلات للمنافسة المطبقة في وقت الإستعمال في الشرق الأوسط. للخدمات التي يزودها المتعاقد أو تابعه إلى العملية البترولية تحسب على أساس التكاليف دون الربح ولا يكون السعر أعلى من لسعر العادي المحسوب للتابعين والغير لخدمات مماثلة بنفس الشروط في مكان آخر.

وإذا كان ضرورياً يمكن للسلطة للحصول على إثبات مصدق بخصوص أسعار الأسعار المقيدة، يتألف من تصديق لكمية هذه القيود والتي تشكل تكاليف مباشرة لتقديم الخدمات ذات العلاقة وللتقييم المقدمة التي تقدم جزءاً "موزعاً" من المصاريف العامة من المنقذين الداخليين للمتعاقد / أو تابعه حسب الحالة. تحفظ السلطة حقها بعدم السماح لفائضات إسترداد الكلفة بموجب باب آخر فصل مادة رقم (٥).

من هذه المادة الثانية بأي قيود عن الخدمات المقدمة من قبل المتعاقد / أو تابعه إذا كانت أعلى بكثير من معدل الكلفة الإجمالية المقيدة من قبل شركات البترول على تابعيها عن خدمات مماثلة في صناعة البترول الدولية.

#### ١- (ز) الأضرار والخسائر:

ماعدا ما هو مؤمن ضمن الفقرة (ح)، كل التكاليف أو المصاريف اللازمة للإستبدال أو تصليح الأضرار أو الخسائر الناتجة عن الحريق أو الفيضان أو العواصف أو السرقات أو

هذه هي الأعمال

لحوادث أو أي سبب آخر لا يقع ضمن سيطرة المتعاقد أو من خلال ممارسته لجهد معقول. وسيقوم المتعاقد بتزويد السلطة بإشعار خطي عن أية أضرار أو خسائر متكبدة تتجاوز قيمتها للحدث الواحد خمسين ألف (٥٠,٠٠٠) دولار أمريكي حالما يصبح ذلك صلياً وبعد تسلم المتعاقد تقريراً بذلك للحدث. وأن جميع المصروفات والأضرار تعتبر نفقات مستردة.

#### ١(ج) التأمين والمطالبات:

تكاليف التأمين بما في ذلك المسؤولية العامة والأضرار التي تلحق بالمتكلكات والتأمينات الأخرى بما في ذلك التغطية ضد التزامات المتعاقد تجاه مستخدميه أو الغير والتي يقوم المتعاقد بالتأمين عليها أو تتطلبها القوانين والأنظمة والقواعد في الأردن أو التي تتفق عليها السلطة والمتعاقد. ويجري تدوين المقبوضات التي يتم إسئلامها نتيجة هذا التأمين أو المطالبات ضمن الإتفاقيه بين المتعاقد والسلطة. وإذا لم يجر التأمين ضد نوع معين من المخاطر سيتم تحميل المصاريف الفعلية التي دفعها وتكبدها المتعاقد أو المتكبدة والمدفوعة تسوية لأي وجميع الخسائر والمطالبات والأضرار والأحكام وأية مصاريف أخرى بما في ذلك الأتعاب القانونية لحساب النفقات المناسبة. كما ورد في الفقرة (ز).

#### ١(ط) المكاتب والمخيمات والمستودعات والمرافق الأخرى:

نفقات المخيمات العامة ومرافقها، مثل المراكز الساحلية والمستودعات وشبكات المياه والطرق وشبكات النقل الأخرى والرواتب ونفقات الموظفين الميدانيين الذين يخدمون المنطقة بصورة غير مباشرة. وتحسب جميع هذه النفقات.

#### ١(ي) المصاريف القانونية:

جميع تكاليف ومصاريف التقاضي، أو الخدمات القانونية الأخرى الضرورية أو المطلوبة من أجل حماية المنطقة والعمليات البترولية والمرافق، بما في ذلك أجور ومصاريف المحامين والحصص النسبية من الرواتب والنفقات التي تكلف لمستشارين دليين، ويضاف إلى ذلك الأحكام التي تم الحصول عليها ضد الفريقين أو أي واحد منهم على حساب العمليات الواردة في الإتفاقيه والمصروفات الفعلية التي أنفقها أي فريق أو فرقاء للحصول على إثبات لغرض الدفع ضد إجراء أو إدعاء أقيم ضد العمليات، أو الأمور المتعلقة بالإتفاقيه في حالة قيام الموظفين القانونيين التابعين لواحد أو أكثر من الفريقين بمعالجة إجراءات أو إدعاءات تؤثر على المضالح الواردة بالإتفاقيه فإنه من الجائز أن يتم تحميل العمليات تكاليف مثل هذه الخدمات على أن تكون التكاليف منسجمة مع كلفة الخدمات المقدمة.

#### ١(ك) النفقات الإدارية والمصاريف العامة:

١(ك) في أي وقت ينفذ خلاله المتعاقد العمليات البترولية.

١(١-١) كلفة المحافظة واستخدام موظفون للمكتب الرئيسي للمتعاقد في الأردن ومكاتب أخرى مؤسسة في الأردن (بإستثناء المكاتب الميدانية والتي ستقيد بموجب الفقرة (١) (ط) أعلاه)

بإستثناء رواتب موظفي المتعاقد أو التابع المعينين للنشاطات المختلفة بموجب الإتفاقيه والمعقده كما هو مبين في الفقرة (١) (ب) (١) أعلاه.

١-٢) سيتم تحميل النفقات الإدارية العامة للمتعاقد خارج الأردن والتي تنطبق على العمليات البترولية بمقتضى هذه الإتفاقيه سنوياً حسب المعدلات التالية بالنسبة لكافة التكاليف والنفقات بإستثناء المصاريف الإدارية العامة (وتشمل هذه المصاريف الإدارية العامة المصاريف العامة للتابعين كما هو مشار إليه في الفقرة (١) (و) (٢) أعلاه).

النسب المئوية	النفقات الإجمالية
- خمسة بالمائة (٥%)	٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكي (نصف مليون)
- ثلاثة بالمائة (٣%)	٥٠٠٠٠٠ دولار أمريكي (نصف مليون)
- واحد بالمائة (١%)	كل المبالغ التي تتجاوز مليون دولار أمريكي

بعد المتعاقد كشوفاً أولية على أساس ربع سنوي ويحملها على الحسابات وفقاً للمعدلات المشار إليها أعلاه وهذه النفقات تحسب وتقدم إلى السلطة للموافقة عليها. ومراجعة النسب المذكورة في الفقرة (١) (ك) (٢) في حالة إكتشاف تجاري ويمكن بالتالي إدخال التعديلات الملائمة إذا ما دعت الضرورة ليجري تطبيقها في المستقبل، سيستمر تطبيق المعدلات المذكورة أعلاه إلى حين التوصل إلى إتفاق متبادل.

تعتبر هذه الأعباء العامة تعويضاً عن الخدمات التي يتلقاها المتعاقد من مكاتب المتعاقد أو مكاتب تابعة خارج الأردن والتي لا يتم تحميلها مباشرة بطريقة أخرى طبقاً لهذا الملحق (ب).

١-٣) أمثلة النفقات التي يتكبدها المتعاقد مباشرة ثم يحصل عليها كنتيجة للأشطة الواردة في الإتفاقيه وتشملها النسب المئوية المذكورة أعلاه:

(أ) للتنفيذية - وقت أفراد الإدارة التنفيذية.

(ب) للخزينة - المشاكل المالية ومشاكل تحويل العملات.

(ج) للشراء - الحصول على المواد والمعدات واللوازم.

(د) التنقيب والإنتاج - إدارة وتقديم المشورة بخصوص وضبط المشروع بأكمله.

(هـ) دوائر أخرى، مثل الدائرة الإدارية والقانونية والضريبية وعلاقات الموظفين والمحاسبة والتكليف والتي تساهم بوقتها ومعرفة وخبرتها في العملية.

الأمور المذكورة أعلاه لا تحول دون تقاضي أتعاب مقابل إسداء خدمات مباشرة بموجب

الفقرة (و) (١) (٢) من هذه المادة الثانية.

هذه من الأصل

(٢١) في أي وقت يقوم فيه المتعاقد بالعمليات البترولية، يقيد على العمليات مستخدموا المتعاقد أو مستخدموا تابع الذين يخطرطن في مهام مكتبية وكتابية عامة والمشتغلون والموظفون الذين يقضون أوقاتهم في المكتب الرئيسي وليس في الميدان، وجميع المستخدمين الذين يعتبرون موظفون عامون وإداريون ولم تحمل نفقاتهم إلى أنواع أخرى من المصروف. (٢١) وسيتم توزيع هذه المصاريف كما وردت في الفقرة (ك) (١)، (ك) (٢) شهرياً بين مصاريف العمل ونفقات التفتيش ومصاريف التطوير حسب الإجراءات المحاسبية المقبولة المستخدمة عامة في صناعة البترول العالمية.

#### ١ (د) نفقات منطقة الإنتاج:

تكاليف نشاطات المتعاقد، فيما يتعلق بمنطقة الإنتاج بعد تولي شركة النفط العمليات تحسب إذا كانت هذه التكاليف تتعلق في الاتفاقية.

#### ١ (م) نفقات أخرى:

أي تكاليف ومصاريف ونفقات لها ما يبررها غير ما تمت تغطيتها ومعالجتها في النصوص الواردة أعلاه في هذه المادة الثانية وتكبدتها المتعاقد للتسيير السليم والضروري لعمليات البترول.

#### ١ (ن) عدم احتساب الفوائد:

لا يجوز تحميل فوائد على الاستثمارات أو المصاريف التمويلية الأخرى التي تكبدتها المتعاقد كمصروف قابل للإسترداد لغايات إسترداد التكاليف فيما عدا المصروفات المصرفية المتعلقة بالضمانات المصرفية أو كتب الإعتماد المطلوبة بموجب المادة (٢٠) والمادة (٢٢) من هذه الاتفاقية. والتكاليف المصرفية المعتادة بما في ذلك تكاليف التحويل وعمليات تبادل العملات والعمولات الأخرى الممكن تحميلها، ولا يحذف النص السابق بأي إسترداد للفوائد أو غيرها من مصروفات التمويل بموجب قانون للضريبة مطبق في الأردن أو في أي بلد آخر.

#### ٢ - المقبوضات:

ستسجل المقبوضات التي يسلمها المتعاقد نتيجة للعمليات البترولية أو للناشئة عنها في الحسابات ذات العلاقة. وتشمل مثل هذه المقبوضات للمعاملات التالية:

#### ٢ - (أ) إسترداد المطالبات:

العوائد من أي تأمين أو مطالبة تتعلق بالعمليات البترولية أو أية موجودات محملة على الحسابات.

#### ٢ - (ب) الإيرادات من طرف ثالث:

الإيرادات التي يتم إستلامها من طرف ثالث مقابل إستعمال الممتلكات/ أو الموجودات أو مقابل تقييم المتعاقد لأية خدمات أو مقابل أية معلومات أو بيانات.

#### ٢ - (ج) التعديلات:

أية تعديلات يستلمها المتعاقد من الموردين/ الصانعين أو وكلائهم تتعلق بالمعدات أو المواد المعطوية وسبق تحميل تكاليفها للحسابات.

#### ٢ - (د) المبالغ المرتجعة:

وتشمل الإيجارات والمبالغ المرتجعة، أو غيرها من الحسابات الدائنة التي تسلمها المتعاقد وتطبق على أية مصروفات حتمت على الحسابات.

#### ٢ - (هـ) بيع المواد والمعدات واللوازم أو تصديرها:

مع عدم الإخلال بما ورد في المادة العاشرة من الاتفاقية، في حالة قيام المتعاقد ببيع أو تصدير أو نقل ملكية أية مواد أو معدات أو لوازم إلى التابعين أو لجهات أو أشخاص آخرين، وكانت تكاليف هذه المواد قد حتمت على الحسابات فإن قيمة هذه التحولات ستسجل في الحسابات الدائنة.

#### ٣ - تقييم المواد والمعدات واللوازم:

يجري تقييم المواد والمعدات واللوازم سواء حتمت على الحسابات بموجب الفقرة (١) (د) من هذه المادة الثانية، أو قُيّمت في الحسابات طبقاً للفقرة (٢) (هـ) من المادة الثانية هذه سيجري تقييمها طبقاً للأسس التالية:

٣ - (أ) بإستثناء ما ورد عليه النص في الفقرة (٣) (ب) أدناه، يجب أن تكون تكاليف المواد والمعدات واللوازم المشتراة منسجمة مع أسعار السوق العالمية السائدة في الشرق الأوسط وقت التعاقد على توريد السلع والخدمات من قبل المتعاقد بالنسبة لمنتجات من نوعية مماثلة وموردة بشروط مماثلة. وفي حالة شراء مواد ومعدات ولوازم، يجب أن يعكس سعر الشراء حيثما كان ذلك سارياً، الحسومات التجارية والنقدية ورسوم الشراء والتوريد والشحن والتأمين والضرائب والرسوم الجمركية والرسوم التقصيلة وغيرها من البنود المستوفاة على المواد والمعدات واللوازم المستوردة وإلى المدى الذي لم يجر فيه تحميل هذه البنود على حسابات أخرى.

٣ - (ب) سيحاسب على المواد والمعدات المشتراة من / أو المباعة إلى التابعين حسب الأسعار المحددة في (١)، (٢) أدناه على النحو التالي:

(١) يجب أن تكون أسعار المواد والمعدات واللوازم الجديدة، الحالة (أ) منسجمة مع أسعار السوق العالمية السائدة في الشرق الأوسط وقت التعاقد مع المتعاقد على توريد سلع من نوعية مماثلة وموردة بشروط مماثلة.

(٢) مواد ومعدات ولوازم مستعملة، الحالات (ب) (ج).

مكرر من الأصل

(أ) المواد والمعدات واللوازم السليمة والصالحة للإستعمال والملائمة لإعادة الإستعمال بدون حاجة لتجديدها ستصنف على أنها في الحالة (ب) وتسعر على أساس (٧٥%) من السعر الجاري للمواد والمعدات واللوازم الجديدة المحددة في (١) أعلاه.

(ب) المواد والمعدات واللوازم التي يتعدّر تصنيفها ضمن الحالة (ب) ولكنها: (١) صالحة للإستعمال بعد تجديدها وتؤدي مهمتها الأصلية بصورة جيدة مثلها مثل المواد والمعدات واللوازم المستعملة، الحالة (ب).

(٢) صالحة لأداء المهمة الأصلية ولكنها إلى حد كبير غير ملائمة لإعادة التجديد، ستصنف ضمن الحالة (ج) وتسعر بنسبة ٥٠% من السعر الجاري للمواد والمعدات واللوازم الجديدة المعرفة في (١) أعلاه. وتحمل تكاليف التجديد لأسعار المواد والمعدات واللوازم المراد تجديدها شريطة أن لا تزيد قيمة المواد والمعدات واللوازم في الحالة (ج) مع تكاليف التجديد عن قيمة المواد والمعدات واللوازم في الحالة (ب).

(٣) المواد والمعدات واللوازم التي لا يمكن تصنيفها ضمن الحالة (ب) أو الحالة (ج) ستسعر بقيمة تتناسب مع إستعمالها.

(٤) عندما يكون إستعمال المواد والمعدات واللوازم مؤقتاً وخدمتها للعمليات البترولية لا تبرر تخفيض السعر حسب نص الفقرة (٣) (ب) (٢) فإن مثل هذه المواد والمعدات واللوازم ستسعر على أساس ينجم عنه قيمة صافية تحمّل على الحسابات تتفق مع قيمة الخدمات المقدمة.

#### ٤- مراكز التكاليف:

لتأمين رقابة فعالة على التكاليف المستردة بموجب الإثباتية يجب تقديم كل التكاليف إلى السلطة لمرجعيتها إستناداً إلى مراكز التكاليف وتقسيمات فرعية لهذه المراكز. جميع النفقات تقدم إلى السلطة من قبل المتعاقد لبرنامج العمل، والألفاق السنوي، وسيتم الأتفاق على التقسيمات التفصيلية بمقتضى المادة الثانية في الملحق (ب) إلا أنه يتوجب إحداث التقسيمات التالية:

(أ) توزع التكاليف لكل منطقة بالطريقة التالية:

(١) منطقة تنقيب.

(٢) كل منطقة إنتاج منفردة.

(٣) التكاليف المتعلقة بأنشطة خارج المنطقة مثل خطوط الأنابيب.

(٤) التكاليف التي يتعدّر ربطها بمنطقة معينة.

(ب) توزع التكاليف حسب كل عملية من العمليات البترولية بالطريقة التالية:

(١) عمليات التنقيب وتقسّم إلى الفروع التالية:

(أ) أعمال مسح جوي وجيولوجي وجيوكيميائي وباليثولوجي وطوبوغرافي وغيرها.

(ب) كل مسح زلزالي منفرد.

(ج) كل بئر إنفرادية تنقيبية أو تقييمية.

(د) بنية تحتية (طرق، مهابط طائرات، الخ).

(هـ) تسهيلات مساندة (مستودعات، ... الخ) بما في ذلك توزيع تكاليف الخدمات المشتركة (التكاليف المتعلقة بعمليات بترولية مختلفة).

(و) توزيع المصاريف الإدارية والنفقات العامة في الأردن فيما يتعلق في التزامات الإثباتية.

(ز) توزيع المصاريف المتحققة من المكاتب الإدارية أو أية خدمات مشابهة خارج الأردن.

(ح) التكاليف والمصروفات المتحققة من التثريب بناءً على الإثباتية حسب المادة (١٤) (ب).

(ط) نفقات نسخ المعلومات وتحويل المعلومات.

(ي) أي نفقات أخرى.

(٢) العمليات التطويرية:

تقسم إلى الفروع التالية:

(أ) أعمال المسح الجوي والجيوكيميائي والجيوفيزيائي ومسوحات أخرى.

(ب) كل مسح زلزالي منفرد.

(ج) خطوط التجميع.

(د) مرافق ميدانية (حقليّة).

(هـ) مساحة الخزانات وغيرها من مرافق تخزين البترول.

(و) خطوط الأنابيب والشاحنات.

(ز) بنية تحتية.

(ح) التسهيلات المساندة، بما في ذلك توزيع تكاليف الخدمات المشتركة (التكاليف المتعلقة بالعمليات البترولية المختلفة).

(ط) توزيع المصروفات الإدارية والنفقات العامة داخل الأردن أو خارج الأردن.

(ي) نفقات أخرى.

(٣) عمليات الإنتاج تنفرع بنسب الطريقة المتبعة في عمليات التطوير:

(ج) ستوزع التكاليف على النفط الخام والغاز حيثما يجري إنتاج وتوزيع النفط الخام والغاز.

ويكون التوزيع طبقاً للأسس التالية:

(١) حيثما تكون التكاليف مرتبطة بشكل قاطع، إما بالنفط الخام / أو الغاز فستخصص للتكاليف بالكامل لمصدر البترول ذي العلاقة.

(٢) حيثما تعزى التكاليف للنفط الخام والغاز معاً لتوزع التكاليف بطريقة يتفق عليها الفريقان طبقاً للأساليب الجيدة في صناعة النفط العالمية.

مركز التكاليف

## ٥- التكاليف والنفقات غير المستردة:

تعتبر التكاليف والنفقات التالية غير قابلة للإسترداد لغرض تحديد غاز ولفظ الكلفة:

- (أ) التكاليف التي لا يوجد لها سجلات أو سجلاتها غير صحيحة من أية ناحية أساسية.
- (ب) التكاليف التي لم يجر تحملها ضمن برنامج العمل والموازنة ذات العلاقة أو ضمن صلاحية بالاتفاق أو من فئة غير مسموح بها في الاتفاقية.
- (ج) التكاليف التي تتجاوز مستوى أسعار السوق العالمية للسلع والخدمات من نوعية مماثلة والموردة بشروط مماثلة لما هو سائد في الشرق الأوسط في وقت الحصول على السلع والخدمات أو طلبها من قبل المتعاقد. باستثناء تلك التكاليف التي يجري تكبدها في حالات الطوارئ. باستثناء المواقف المسبقة من اللجنة للتوجيه للسلطة في ما يتعلق بهذه النفقات.
- (د) فيود بخصوص السلع والخدمات التي لا تتماشى مع الاتفاقية ذات العلاقة وتعديلاتها المبرمة مع المتعاقد الفرعي أو المورد.
- (هـ) عندما لا تتفق حالة المواد مع أسعارها بمقتضى الفقرة (٣) أعلاه، أي للتكاليف الزائدة الفاجمة عن الاختلاف في حالة المواد.
- (و) أية تكاليف لا تكون مطلوبة بشكل معقول للعمليات البترولية بما في ذلك أية تكاليف تختص بالنفط الخام بعد تحميله في الناقله لشحنه من الأردن.
- (ز) ضرائب الدخل لدخل الأردن والضرائب الأخرى.
- (ح) المكافآت المدفوعة بمقتضى المادة (١٤) من هذه الاتفاقية.
- (ط) تكاليف التحكيم وقرارات الخبراء بمقتضى المادة الرابعة والثلاثون ما لم يقرر المحكمون أو الخبراء خلاف ذلك.
- (ي) الغرامات والجزاءات المفروضة من قبل محاكم أردنية.
- (ك) الهبات أو التبرعات إلا إذا وفقت السلطة عليها مسبقاً.
- (ل) الفوائد ولفقات التمويل المشار إليهما في الفقرة (١) (ن).
- (م) النفقات على الأبحاث وتطوير معدات ومواد وتقنيات جديدة لإستخدامها في البحث عن البترول أو تطويره وإنتاجه إلا إذا كانت هذه النفقات مرتبطة بالعمليات البترولية.

## ٦- إيداعية النفقات والإيرادات:

بغض النظر عن أي حكم مخالف في إجراءات المحاسبة هذه فإن النية، أن لا يكون هناك أي إيداعية في النفقات والإيرادات في الحسابات بموجب هذه الاتفاقية.

## المادة الثالثة

## الجرد وبيانات الجرد

## ١- الجرد الدوري والإشعار والتمثيل:

يجري المتعاقد جرداً للمواد والموجودات الممكن حصرها على فترات معقولة، والتي تشمل جميع المواد والممتلكات والمشاريع الإنشائية على فترات معقولة يتفق عليها المتعاقد والسلطة. يعطى للمتعاقد السلطة إشعاراً "خطياً" بنيتة عمل الجرد قبل (١٥) يوماً على الأقل من بدء أي جرد، بحيث يتم تمثيل السلطة والمتعاقد عند إجراء عملية الجرد. إن تخلف السلطة و/أو المتعاقد عن إرسال ممثل عنها في كل جرد يلزم السلطة والمتعاقد بقبول الجرد الذي قام به المتعاقد. والذي يترتب عليه في هذه الحالة تزويد السلطة والمتعاقد بنسخة. وعلى المتعاقد القيام بالجرد مرة كل سنة على الأقل وعند إنتهاء الاتفاقية.

## ٢- تسوية وتعديل قوائم الجرد:

يقوم كل من المتعاقد والسلطة بإجراء تسوية للجرد ويشارك السلطة والمتعاقد باعداد قائمة بالتواقص والزيادات وتحديدها ويقوم المتعاقد بتعديل الجرد بناءً على ذلك.

## ٣- كشف الجرد:

(أ) يحتفظ المتعاقد بسجلات تفصيلية للممتلكات المستعملة في العمليات البترولية وذلك طبقاً للممارسات الحسابية المعتادة في حسابات صناعة النفط العالمية.

(ب) على المتعاقد فيما يتعلق بالعمليات المسؤول عنها، أن يقدم للسلطة حسب حاله على أساس ربع سنوي قائمة جرد تتضمن ما يلي:

- ١- وصف ورموز أو تعريف بكل الموجودات والمواد التي يمكن ضبطها.
- ٢- القيمة المسجلة في الحسابات الخاصة بكل بلد من الموجودات.
- ٣- للتاريخ الذي تم فيه تسجيل الموجودات في الحساب.
- ٤- إشارة فيما إذا تم إسترجاع تكاليف هذه الموجودات طبقاً للمادة (١٠) (أ) (٢) من الاتفاقية.

## - التعريف:

سيجري تعريف كافة الموجودات برموز أو تعريفات لتسهيل معابقتها، وذلك ضمن المدى الممكن والمعقول طبقاً للإجراءات المتفق عليها في المادة (١) من هذا الملحق (ب).

هكذا في الأصل

## المادة الرابعة

## قياس الإنتاج وكشف الإنتاج

## ١- يجري إعداد كشف الإنتاج حسب الأسس التالية:

١- (أ) يتحدد النفط أو الغاز المنتج للمشاركة، وغاز وبنط الكلفة على أساس كل البنط الخام وكل الغاز المنتج والموفران من المنطقة بمقتضى المادة (١٣) والمادة (١٥) من الاتفاقية. يتحدد إنتاج النفط الخام اليومي بالبراميل، بتقسيم إجمالي قياسات النفط الخام لربع السنة الشمسية على عدد الأيام في نفس ربع السنة الشمسية. وحيثما يجري تسليم درجات مختلفة من النفط الخام عند نقطة أو نقاط قياس المشاركة في الإنتاج، تحدد أحجام كل نوع من النفط بشكل مستقل.

١- (ب) من المتوقع لأغراض المعلومات الإحصائية أن يتم تحديد الكميات الإجمالية من النفط والغاز الخام المنتج والموفر على أساس يومي عند نقطة الشحن في كل منطقة إنتاج وبأنه حيثما يجري تسليم درجات مختلفة من النفط الخام عند نقطة أو نقاط الشحن فإن كميات هذه اللويعات من النفط الخام ستحدد بشكل منفرد ما لم يتفق المتعاقد والسلطة على خلاف ذلك. وتكون نقطة الشحن هي النقطة في المنطقة التي يقاس فيها البترول قبل أن ينقل بالأكابيب أو السكة الحديدية أو الشاحنة من منطقة الإنتاج.

١- (ج) تصحح أحجام النفط الخام بالنسبة للمياه والترسبات وتحدد على أساس درجات الحرارة والضغط الاعتيادية. كما يجري بانتظام تحديد وتسجيل مؤشر الكثافة والمحتوى الكهربائي وغيرها من مؤشرات اللويعات للنفط الخام.

١- (د) يجري تحديد أحجام الغاز على أساس درجات حرارة وضغوط اعتيادية. كما يجري بانتظام تحديد وتسجيل محتوى الطاقة والمحتوى الكهربائي وغيرها من مؤشرات اللويعات للغاز.

١- (هـ) يتوقع أن يجري قياس وتسجيل أحجام النفط الخام والغاز المستعملين في العمليات البترولية على أساس يومي وإن هذه الأحجام هي الأحجام المستعملة في:

(١) إعادة الحقن.

(٢) إعادة التدوير.

(٣) الطاقة اللازمة لعمليات التنقيب والتطوير والعمليات الميدانية وكذلك لمتطلبات الضخ في خطوط الأكابيب.

١- (و) من المتوقع أن يتم تسجيل وتقدير وحسم النفط الخام المحروق أو للغاز المحروق أو المشغل أو السائب على أساس يومي.

١- (ز) يتحدد حجم المخزونات من النفط الخام كحد أدنى في بداية ونهاية كل شهر ميلادي.

(٢) بعد ابتداء الإنتاج التجاري الأولي من المنطقة يرسل المتعاقد تقرير أولي لكشف الإنتاج

في كل شهر شمسي إلى السلطة يبين المعلومات التالية لكل منطقة إنتاج:

٢- (أ) كمية النفط الخام المنتج والموفر.

٢- (ب) كمية الغاز المنتج والموفر.

٢- (ج) كميات البترول المستعمل لغايات إجراء عمليات الحفر والإنتاج والضخ إلى خزانات

التخزين الحقلية.

٢- (د) كميات الغاز المشتعلة.

٢- (هـ) حجم مخزونات البترول المحفوظة في بداية الشهر.

٢- (و) حجم مخزونات البترول المحفوظة في نهاية الشهر.

٥٥٠٠٠٠٠٠

## المادة الخامسة

## كشف قيمة الإنتاج

- ١- تعد السلطة والمتعاقد كل ربع سنة شمسية كشفاً يتضمن حسابات لقيمة النفط والغاز الخام المنتج والمباع عند مكان التسليم وذلك طبقاً لهذه الاتفاقية. ويشمل كشف قيمة الإنتاج هذا ما يلي:
- (أ) كميات وأسعار النفط الخام المحتسبه من قبل السلطة والمتعاقد نتيجة بيع النفط الخام إلى الغير خلال ربع السنة الميلادية موضوع البحث.
- (ب) كميات وأسعار النفط الخام المحتسبه من قبل السلطة والمتعاقد نتيجة بيع النفط الخام إلى أطراف عدا الغير خلال ربع السنة الميلادية موضوع البحث.
- (ج) إذا طبقت المادة (١٣) (ج) (٣) من الاتفاقية، المعلومات المتوفرة لدى المتعاقد المتعلقة بأسعار النفط الخام المنتج من قبل البلاد الرئيسيه المصدرة للبترول التي لها علاقه لتحديد قيمة النفط الخام.
- (د) الكميات والأسعار التي حققتها السلطة والمتعاقد نتيجة لمبيعات الغاز.

## المادة السادسة

## كشف إسترداد الكلفة

- ١- يعد المتعاقد كل ربع سنة ميلادية كشفاً بالإلتزامات لذلك الربع الشمسي بين:
- (أ) التكاليف القابلة للإسترداد والمدورة من ربع السنة الميلادية السابقة إن وجدت.
- (ب) التكاليف القابلة للإسترداد التي تم تكبدها خلال ربع السنة الميلادية.
- (ج) كامل التكاليف القابلة للإسترداد للربع السنة الميلادية.
- (د) كمية وقيمة غاز ونفط الكلفة الذي حصل عليه المتعاقد وتصرف فيه منفرداً خلال ربع السنة الميلادية.
- (هـ) قيمة التكاليف المستردة خلال ربع السنة الميلادية.
- (و) قيمة التكاليف القابلة للإسترداد التي حملت إلى ربع السنة الميلادية التالية.
- ٢- كشوفات المراقبة:
- يحتفظ المتعاقد بحساب للتكاليف المستردة وبحساب مقابل ليضبط التكاليف المتبقية التي لم يتم إستردادها والتكاليف التي تم إستردادها ويتم تزويد السلطة بتفاصيل هذا الحساب كل ربع سنة.

مكتبة  
مخبر  
الأصل

## المادة السابعة

## تقرير النفقات والمقبوضات

يعد المتعاقد تقريراً بالنفقات والمقبوضات كل ربع سنة شمسية يتضمن ما يلي:

(أ) النفقات والمقبوضات المتوقعة خلال السنة الشمسية بشكل الموازنة على أساس تصنيف التكاليف ومركز التكاليف كما نصت على ذلك إجراءات المحاسبة هذه.

(ب) النفقات والإيرادات المستحقة خلال ربع السنة والمعرفة بأنها قابلة للإسترداد طبقاً لهذه الاتفاقية.

(ج) النفقات والمقبوضات المتجمعة خلال السنة موضع الدراسة.

(د) التعديلات على الموازنة المثق عليها طبقاً للاتفاقية بدون تحفظ على أحكام المادة (٣) ج (١)، (٦) من هذه الاتفاقية والتي تطبق.

(هـ) آخر تقدير للنفقات المتجمعة والمقبوضات لنهاية السنة الشمسية.

(و) للفروقات بين تقرير الموازنة المقتره (حسب تعديلها بالفقرة (د) أعلاه) حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق) وبين آخر تقدير مع إيضاحات معقولة للفروقات الرئيسية.

## المادة الثامنة

## كشف بأرباح النفط والتحميل

يعد المتعاقد كل ربع سنة ميلادية كشفاً بأرباح النفط والتحميل يتضمن المعلومات التالية:

(أ) النفط والغاز الخام المنتج خلال الربع السنوي مدار البحث.

(ب) مجموع النفط والغاز الخام للمتجمع والمنتج حتى نهاية الربع السنوي.

(ج) كميات النفط والغاز المنتج للمشاركة للمتجمعة المائدة للسلطة والمتعاقد خلال الربع السنوي المعنى.

(د) كميات النفط والغاز المنتج للمشاركة للمتجمعة المستحقة للمتعاقد حتى نهاية الربع السنوي مدار البحث.

(هـ) كمية لفظ وغاز الكلفة المستحقة للمتعاقد خلال الربع السنوي مدار البحث.

(و) كميات لفظ وغاز الكلفة المتجمعة المستحقة للمتعاقد حتى نهاية الربع السنوي مدار البحث.

(ز) حمولات المتعاقد والسلطة خلال الربع السنوي مدار البحث.

(ح) مجموع حمولات المتعاقد والسلطة حتى نهاية الربع السنوي مدار البحث.

(ط) حمولات السلطة والمتعاقد الزائدة أو الناقصة حتى نهاية الربع السنوي مدار البحث.

مكتبة  
مركز  
البحر

## الملحق (ج)

## إمتياز الشركة المشغلة

(أ) عند وصول الإنتاج لمستوى يصل ٢٠٠٠ برميل يومياً يقوم الطرفين بتأسيس شركة محددة مشغلة ووراثاً بالإجماع على أهداف وسلطات وصلاحيات وقيود هذه الشركة المحددة.

(ب) يكون المكتب الرئيسي لهذه الشركة المحددة المشغلة في عمان - الأردن ويحق لها أن تفتح فروعاً في أي بلد خارج الأردن كما يقرره مجلس إدارة الشركة وبموافقة السلطة.

(ج) هدف هذه الشركة هو العمل كوكيل يقوم من خلاله للمتعاهد بعمليات إنتاجية تتعلق بكافة مناطق الإنتاج في المنطقة (كما هي معرفه في الاتفاقية) ومغطاه من الاتفاقية . للشركة المشغلة مفوضه بتنفيذ وتحت إشراف المتعاهد العمل المتفق كافة برامج العمل والإنتاج والموازنه المواق عليها وأية خطط عملية أخرى يطرحها المتعاهد لمجلس الإدارة.

يبقى المتعاهد / المشغل بحاجه إلى الحصول على الموافقات لبرامج العمل السنوية والموازنات من لجنة الإدارة (اللجنة التوجيهية للسلطة) كما هو مطلوب خلال مرحلة للتقريب في العقد.

تفتح الشركة المشغلة حساباً لكافة التكاليف والمصاريف والتنفقات الخاصة بهذه العمليات طبقاً لشروط الاتفاقية والملحق (ب).

الشركة المشغلة أن تقوم بأي عمل وانها لن تنفذ أي نشاط خارج حدود تنفيذ العمليات المذكورة، إلا إذا تم الإتفاق بين السلطة والمتعاهد على غير ذلك.

(د) عندما يصل الإنتاج الإجمالي الأولي من كل منطقة غرب الصفاوي، وللمرة الأولى إلى مستوى ( ٢٠٠٠ ) ألفين برميل يومياً (محسوبة خلال شهر كامل) عندها يجب أن يبادر المتعاهد والسلطة لإنشاء الشركة المشغلة.

(هـ) لتفادي الشك فيما يتعلق بما ورد في الملحق (ج) فإن تنفيذ الشركة المشغلة يجب أن لا يكون له أي تأثيرات سلبية على عمليات المتعاهد. وأن قرار المتعاهد العمل فيما يتعلق بتكامل وجوهريه عملياته طبقاً لشروط هذه الاتفاقية سيجنب المتعاهد أي أضرار مالية أو تجارية.

## الملحق (د)

## أحكام تطبيق ضريبة الدخل

يخضع للمتعاهد إلى ضريبة مقدارها (١٥%) من مجموع المبالغ الخاضعة للضريبة ويستثنى من جميع الضرائب الأردنية والضرائب الأخرى ولا يخضع لأية ضرائب جديدة خلال مدة للعقد والعمليات البترولية الخاضعة للاتفاقية.

هــ  
مكرر  
من الأصل

### الملحق (هـ) الكفالة المصرفية

من: بنك  
إلى: وزارة المالية/ الجمارك  
المملكة الأردنية الهاشمية  
عمان، الأردن

#### السادة الأعضاء:

يكل الموقع أدناه ("البنك") بصفته كفيلاً بمقتضى هذا الكتاب، كفالة غير قابلة للتقضى، لصالح وزارة المالية / الجمارك ("الوزارة") حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وبدون أية حاجة لإشعار علي أو إجراء قضائي دفع أية رسوم جمركية وغرامات بما لا يتجاوز مبلغ مائتي ألف دولار أمريكي (٢٠٠٠٠٠) تدفع بالدينار الأردني على أية مواد مستوردة للأردن من قبل شركة جلوبال بتروليم المحدودة (الأردن) ("المتعاقد") أو من قبل مستخدميها أو متعاقداتها الفرعيين بدون جمارك ورسوم وأعباء مالية والتي يتم التصرف بها في الأردن بطريقة تخضع للرسوم طبقاً للمادة العشرون من إتفاقية المشاركة في الإنتاج ("الإتفاقية") المؤرخة ..... بين سلطنة المصادر الطبيعية (السلطة) والمتعاقد.

ويجوز للوزارة أن تطلب الدفع وتقبضه منا خلال عشرة (١٠) أيام عمل، بعد أن تقدم ببياناً خطياً موقعاً من موظف مفوض في الوزارة عمان - الأردن بصادق على أن:

- الشخص المذكور هو موظف مفوض حسب الأصول يتصرف بالنيابة عن الوزارة.
- المبلغ المطلوب دفعه يمثل الرسوم الجمركية والغرامات والأعباء المالية المستحقة والواجبة الدفع إلى الوزارة من المتعاقد.
- المتعاقد قد رفض أو تخلف عن / أو أهمل في دفع الرسوم والغرامات والأعباء المذكورة بدون سبب وجيه رغم طلب الوزارة إليه أن يفعل ذلك.
- الرسوم والغرامات والأعباء المستحقة ناتجة عن التصرف للخاصة للرسوم داخل الأردن بمواد استوردها المتعاقد إلى الأردن أو استوردها مستخدموه أو متعاقدوه للفرعيون بدون جمارك أو أعباء مالية أو رسوم.

ويوجب أن يدرج بيان الوزارة للمواد والرسوم والغرامات والأعباء المالية التي تطبق عليها. وتكون الكفالة المصرفية هذه نافذة من تاريخ صدورهما وتستمر نافذة إلى التاريخ الذي يقيم فيه المتعاقد والسلطة بياناً خطياً بأن جميع المواد المكفولة قد تم إعادة تصديرها من الأردن، أو أن

الجمارك والغرامات والرسوم والأعباء المترتبة عليها قد دفعت، أو أنه قد تم التصرف بالمواد المكفولة داخل الأردن دون دفع الرسوم حسب أحكام المادة عشرون (٢٠) من الإتفاقية أيهما سبق.

البنك

هـ: ملحق  
١٠٥٠

## الملحق (و)

## نموذج كفالة حسن التنفيذ

من: بنك

إلى: سلطة المصادر الطبيعية

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان - الأردن

أرجو العلم أننا بهذا الكتاب نفتح كفالة حسن تنفيذ غير قابلة للنقض رقم ..... لصالح سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الأردنية الهاشمية "السلطة" لحساب شركة جلوبال بتروليم المحدودة (الأردن) (للمتعاقدة) بمبلغ إجمالي لغاية مليون (١,٠٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي فيما يتعلق بضمان تنفيذ المتعاقد بتنفيذ التزاماته بمقتضى المادة الرابعة (ب، ج، د) من إتفاقية المشاركة في الإنتاج الموقعة فيما بين السلطة والمتعاقد بتاريخ .....

(الإتفاقية).

تكون كفالة حسن التنفيذ هذه جاهزة للدفع بدون الحاجة لإخطار عدلي أو إجراء قضائي باستثناء حالات (إذا تم إنهاء المتعاقد لالتزاماته لبرنامج العمل، أو إذا إنتهت مرحلة التقريب الأولى والتي مدتها (٣ سنوات)، وتدفع كفالة حسن التنفيذ في حالة الدخول في المرحلة الاختياريه ومكتها (١٨) شهراً، يجوز للسلطة أن تعطي إشعاراً خطياً للمتعاقد بالإخلال مع نسخه للبنك إذا قررت السلطة أن المتعاقد لم يف بالالتزاماته الواردة في المادة الرابعة (ب، ج، د). وإذا لم يتم المتعاقد بإرضاء السلطة عن هذا القصور بالأداء وإنقضت مدة تسعون (٩٠) يوماً على إرسال إشعار التقصير، يجوز للسلطة أن تطلب الدفع بمقتضى كفالة حسن التنفيذ هذه. ويتوجب إتمام الدفع خلال عشرة (١٠) أيام عمل بعد تسلم إشعار خطي موجه لنا من السلطة مع نسخة للمتعاقد تذكر فيه:

(أ) أن الإتفاقية قد أنهيت أو أن مرحلة للتقريب الأولى قد أنتهت ... و ...

(ب) إن المتعاقد لم ينفذ كل أو جزء من التزاماته بموجب المادة الرابعة من الإتفاقية وبأنه لم يرضى السلطة بشكل آخر فيما يتعلق بتقصير الأداء.

(ج) إن فترة تسعون (٩٠) يوماً قد إنقضت منذ إرسال السلطة إلى المتعاقد إشعار المخالفة. تصبح هذه الكفالة نافذة المفعول عند إرسال إشعار خطي لنا من السلطة أو المتعاقد بأن الإتفاقية قد أصبحت نافذة المفعول وتستمر نافذة المفعول حتى مرور الفترة الأولى ومائة وعشرون يوماً (١٢٠) ما لم يجددها المتعاقد، أو قبل ذلك وحتى تسلم إشعاراً خطياً من السلطة بأن المتعاقد قد أوفى بالتزاماته بموجب الإتفاقية.

## الملحق (ز)

## نموذج كفالة الشركة الأم

نحن شركة Flat Ocean Resources Private Limited (الشركة الأم) لعن بموجب هذه الكفالة أن شركة جلوبال بتروليم المحدودة (الأردن) (لشركة المحلية) هي شركة تابعة لنا وأسهمها مباشرة وكاملة للشركة الأم.

لشركة الأم على علم بمحتويات إتفاقية المشاركة في الإنتاج المنفذه بين سلطة المصادر الطبيعية والشركة المحلية وأنها تعلم وتقبل أحكامها.

إن أية تعديل أو تغيير أو تمديد أو إلغاء يجري على إتفاقية المشاركة في الإنتاج المنفذه بين سلطة المصادر الطبيعية والشركة المحلية تعتبر نافذه وبموافقة الشركة الأم.

تضمن للشركة الأم للسلطة وبدون شروط للتنفيذ الكامل للالتزامات المطلوبه من الشركة المحلية أو تابعيها أو الأتباع المعنيين ضمن إتفاقية المشاركة في الإنتاج مجتمعين ومنفردين بتحمل مسؤولية تنفيذ تلك الإلتزامات والتخلي عن كل المصالح أو الحقوق التي تحد بأية طريقة أو تلغي مسؤولياتها.

هذه الكفالة لن يتم إنقاصها أو تتأثر بأية طريقة بتأخير أو عدم تنفيذ السلطة لحقوقها أو بالإفلاس أو حل للشركة المحلية .

إذا لم تنفذ الشركة المحلية الوفاء بالتزاماتها الواردة ضمن إتفاقية المشاركة في الإنتاج وإذا بلغت السلطة الشركة المحلية بهذا النقاس خطياً ولم تعالجه الشركة أو تتخذ الخطوات اللازمة لمعالجته ، للسلطة أن تطالب الشركة الأم بتنفيذ إلتزاماتها التي لم تنفذ من قبل الشركة المحلية.

مكتبة  
مكتبة  
مكتبة

الملحق (ح)  
قوائم المشاركة بالإنتاج  
(توزيع النفط المنتج للمشاركة)

(تركبت هذه الصفحة بوضاء بصورة قصدية)

يحتوي هذا الملحق المستقل على عشرين (٢٠) صفحة، ويحتوي على تفاصيل للمشاركة في إنتاج النفط الخام الإضافي بين الدولة والمتعاقد عند زيادة الإنتاج عن (١٠) برميل يومياً من (١٠) برميل/ يومياً ..... (١٠٠٠٠٠) برميل يومياً من للمنطقة.

نحن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
بمقتضى المادة (٣١) من الدستور  
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب  
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره  
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٧

قانون التصديق على اتفاقية التنقيب عن البترول وتقييم اكتشافه  
وتطويره وإنتاجه بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الأردنية الهاشمية  
وشركة إنفيرسال للطاقة المحدودة (الأردن) في منطقة السرحان

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون التصديق على اتفاقية التنقيب عن البترول وتقييم اكتشافه وتطويره وإنتاجه بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الأردنية الهاشمية وشركة إنفيرسال للطاقة المحدودة (الأردن) في منطقة السرحان لسنة ٢٠٠٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعتبر اتفاقية التنقيب عن البترول وتقييم اكتشافه وتطويره وإنتاجه في الأردن الملحق بهذا القانون والمعقودة بين سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الأردنية الهاشمية وشركة إنفيرسال للطاقة المحدودة (الأردن) في منطقة السرحان صحيحة وناقذة بالنسبة لجميع الفايات المتوخاة منها .

مكتبة  
مكتبة  
مكتبة

المادة ٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

٢٠٠٧/٣/٣١

عبد الله الثاني ابن الحسين

وزير دولة للشؤون القانونية الدكتور خالد الزعبي	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	نائب رئيس الوزراء وزير المالية الدكتور زياد فريز	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور معروف البخيت
وزير دولة للشؤون رئاسة الوزراء الدكتور محي الدين ثوق	وزير الشؤون البلدية نادر الظهيريات	وزير تطوير القطاع العام وزير دولة للشؤون البرلمانية الدكتور محمد الدنيبات	
وزير التربية والتعليم ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور خالد طوقان	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غيدا	وزير الداخلية عيد الفايز	
وزير البيئة المهندس خالد الإيراني	وزير التخطيط والتعاون الدولي سهير العلي	وزير العدل شريف الزعبي	وزير النقل سعود نصيرات
وزير المياه والري المهندس محمد ظافر العالم	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية عبد الفتاح صلاح	وزير الصناعة والتجارة سالم الخزاعلة	وزير العمل باسم السالم
وزير الطاقة والتنمية المعدنية الدكتور خالد الشريدة	وزير الصحة الدكتور سعد الخرابشة	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور سليمان الطراونة	وزير الثقافة الدكتور عادل الطويسي
وزير السياحة والآثار أسامة الدباس	وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان	وزير الزراعة الدكتور مصطفى قرنفلة	وزير التنمية السياسية الدكتور محمد العوران

اتفاقية المشاركة في الإنتاج

الفريقان المتعاقدان

سلطة المصادر الطبيعية في الأردن (السلطة)

و

شركة ينغيرسال للطاقة (الأردن)

(من أجل التنقيب عن البترول وإنتاجه وتطويره في منطقة السرحان)

عقدت هذه الاتفاقية في عمان، الأردن في.....عام-٢٠٠٠ بين سلطة المصادر الطبيعية في الأردن "السلطة" والتي قد تأسست في المملكة الأردنية الهاشمية "الأردن" بموجب القانون رقم (١٢) لعام ١٩٦٨ وبين شركة ينغيرسال للطاقة المحدودة "المتعاقدة" وهي شركة محدودة المسؤولية تأسست بموجب تعليمات للشركات البحرية في جبل علي (دبي- الإمارات العربية المتحدة) السوق الحرة كعضو تحت رقم O.F ١٥٢٩ ويشار إليها لاحقاً بـ "المتعاقدة" وبمثابها الرئيس التنفيذي للشركة السيد ج. أناند.

تمهيد

بما أن البترول المتواجد بصورته الطبيعية في الطبقات الواقعة داخل حدود الأردن هو ملك للأردن.

وبما أن الأردن يرغب في ترويج التنقيب وإستغلال مصادر البترول المحتملة في المنطقة، كما يرغب المتعاقدة في أن يشارك الأردن في التنقيب عن مصادر البترول المحتملة في المنطقة وتطويره وإنتاجه.

وبما أن السلطة وكالة تأسست لتعمل نيابة عن حكومة الأردن وبإسمها بموجب القانون رقم (١٢) لعام ١٩٦٨ (المنشور في الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية رقم (٢٠٧٦) تاريخ ١٦ / ٢ / ١٩٦٨). وهي مختصة بالتنقيب عن البترول وإنتاجه في المملكة الأردنية الهاشمية داخل الأردن،

وبما أن الأردن خولت السلطة للتفاوض على هذه الاتفاقية وتنفيذها.

هذا من أجل

وبما أن المتعاقد مفوض بموجب موافقة السلطة على ضوء هذه الاتفاقية بتنفيذ كافة الالتزامات الخاصة بالأعمال البترولية في الأردن شاملة للتقيب والتقييم والتطوير والإنتاج.

وبما أن المتعاقد راغب في تحمل الالتزامات (مالياً وفنياً) والمنصوص عليها في هذه الاتفاقية بخصوص التقيب عن البترول وتطويره في المنطقة.

وبما أن السلطة والمتعاقد كليهما يرغبان في إبرام هذه الاتفاقية فيما يتعلق بالمنطقة.

لذلك فقد إنفق الفريقان على ما يلي:

## المادة الأولى

## تعريفات:

لأغراض هذه الاتفاقية والملاحق المرفقة بها يكون للعبارة الواردة والمعرفة أدناه المعاني المخصصة لكل منها في هذه المادة الأولى:

"التابع" أو الهيئة الاعتبارية التي تعلى فيما يتعلق بأي شخصية أو هيئة اعتبارية تلك للشخصية:

(أ) تملك أو تدبر الشخصية أو الهيئة الاعتبارية الأولى.

(ب) مملوكة أو مداره من الشخصية أو الهيئة الاعتبارية الأولى.

(ج) أو هي تحت ملكية عامة أو إدارة عامة من قبل الشخصية أو الهيئة الاعتبارية

وحيث أن كلمة "ملك" تعني ملكية ٥٠% أو أكثر من الأسهم أو حقوق توزيع الأرباح بناءً على الحصص الشخصية أو الهيئة الاعتبارية وتعني عبارة "إدارة" صلاحية توجيه الإدارة والسياسات الخاصة بالشخصية أو الهيئة الاعتبارية سواء بالقانون أو من خلال ملكية التصويت سواء بالعقد أو بخير.

"الاتفاقية" تعني إتفاقية المشاركة في الإنتاج والملاحق المرفقة بها بما فيها التعديلات المتفق عليها بصورة خطية من قبل الفريقين.

"برنامج التقييم" يعني برنامج يطبق بعد حفر بئر استكشافي طبقاً للمادة الثالثة (ج) (٣).

"بئر تقييم" تعني أي بئر يحفر لأغراض برنامج التقييم.

"المنطقة" تعني المنطقة الموصوفة في الملحق (أ) والمبينه على الخارطة المرفقة بهذه الاتفاقية. وهذه المنطقة يمكن أن تتناقص من حين لآخر عن طريق التنازلات التي يمكن أن تتم وفقاً للمادة الخامسة من هذه الاتفاقية.

"معدل الإنتاج اليومي" يعني كمية النفط الخام المحسوبة بعد نهاية كل سنة ميلادية بقسمة الكمية الإجمالية للنفط الخام المنتج من منطقة العقد والمحافظة بصورة منظمة من مكان التسليم خلال السنة الميلادية السابقة على عدد أيام السنة الميلادية أو قسمة الكمية مكان التسليم بدءاً من تاريخ نفاذ الاتفاقية وحتى نهاية السنة الميلادية على عدد الأيام التالية لتاريخ النفاذ وحتى نهاية السنة الميلادية حسب ما تقتضيه الحال.

"معدل الإنتاج الشهري"

يعني كمية النفط الخام المحسوبة بعد نهاية كل شهر ميلادي بقسمة الكمية الإجمالية للنفط الخام المنتج من منطقة العقد والمحافظة بصورة منظمة من مكان التسليم خلال الشهر الميلادي السابق على عدد أيام الشهر الميلادي أو قسمة الكمية مكان التسليم بدءاً من تاريخ نفاذ الاتفاقية وحتى نهاية الشهر الميلادي على عدد الأيام التالية لتاريخ النفاذ وحتى نهاية الشهر الميلادي حسب ما تقتضيه الحال.

مكتبة  
مجلس  
الأمن

"البرميل" يتكون من إثنين وأربعين (٤٢) جالوناً أمريكياً يعادل تقريباً (١٥٨،٩٨٤ لتر) من حجم السائل معدلاً على درجة حرارة (٦٠) فهرنهايت من الضغط الجوي.

"BOPD أو SBD" براميل النفط الخام يوميا / أو معدل لبراميل النفط الخام يوميا" ضمن شروط معينة.

"الشهر الميلادي (الشمسي)" يعني الشهر وفقاً للتقويم الجريجوري (الميلادي) الشهر يعني الفترة المحسوبة من أي يوم من الشهر الميلادي والذي ينتهي بنفس اليوم من الشهر الميلادي الذي يليه، أو إذا لم يوجد هذا اليوم فهو اليوم الأخير من ذلك الشهر الميلادي.

تصف السنة الميلادية - (الشمسية)

تعني مدة سنة أشهر متتالية حسب التقويم الجريجوري تبدأ من الأول من كانون الثاني حتى الثلاثين من شهر حزيران أو من الأول من تموز إلى الواحد والثلاثين من كانون الأول.

ربع السنة الميلادية - (الشمسية)

تعني مدة ثلاثة أشهر متتالية حسب التقويم الجريجوري تبدأ على التوالي في اليوم الأول من شهر كانون الثاني ونيسان وتموز وتشيرين الأول.

"السنة الميلادية (الشمسية)" تعني اثني عشر (١٢) شهراً متتالية تبدأ في الأول من كانون الثاني وتنتهي في الواحد والثلاثين من شهر كانون الأول حسب التقويم الجريجوري.

"الإكتشاف التجاري" يعني إكتشاف نفطي، يقرر المتعاقد أنه يستحق للتطوير التجاري كما هو مبين في المادة الثالثة (ج) (٤) من هذه الاتفاقية.

"العقد" يعني إتفاقية المشاركة في الإنتاج وملاحقها كما يتم تعديلها من وقت لآخر.

"منطقة العقد" تعني منطقة السرحان كما هي معرفة في الملحق (أ) في الأردن والتي تتضمن منطقة السرحان والتي يحق للمتعاقد تنفيذ أعماله بها وفقاً لهذا العقد. وتمتد المنطقة من سطح الأرض الخارجي إلى عمق محدد في باطن الأرض.

"المتعاقد" يعني في هذه الاتفاقية الشركة المشغلة للمسئولة عن تنفيذ الالتزامات الواردة في إتفاقية المشاركة في الإنتاج.

"حصة المتعاقد من النفط" تعني كميات النفط الخام المائدة للمتعاقد في منطقة العقد كما هو مقرر في المادة الثالثة عشر والملحق (ج) Annex H من هذه الاتفاقية.

"إسترداد الكلفة" تعني إسترداد التكاليف التي صرفها المتعاقد والواردة في المادة الثالثة عشر. تعني الكلفة" يعني النفط الخام المخصص لإسترداد الكلفة والذي يحق للمتعاقد استلامها وفقاً للمادة الثالثة عشر (أ).

"غاز الكلفة" يعني الغاز المخصص لإسترداد الكلفة والذي يحق للمتعاقد استلامها وفقاً للمادة الخامسة عشر.

"النفط الخام" أو "النفط": يعني جميع الهيدروكربونات بما فيها الشوائب العالقة المنتجة من أي بئر في المنطقة على شكل سائل تحت الشروط الجوية القياسية من زاوية درجة الحرارة والضغط وعند رأس البئر أو في جهاز الفصل الميكانيكي العادي أو التي يتم إستخراجها في الحالة السائلة في الشروط الجوية القياسية لدرجة الحرارة والضغط من الغاز أو في جهاز الفصل الميكانيكي في المنشأة وتشمل هذه العبارة المقطرات والمكثفات.

"ملفات التطوير" تعني الملفات كما هي مبينة في المادة الثالثة عشر (أ) (٢) (٢).

"التطوير" أو "عمليات التطوير" تشمل كل العمليات والأنشطة بموجب هذه الإتفاقية والمتعلقة بما يلي:

- ١- حفر آبار التطوير وكافة العمليات المتعلقة بهما.
- ٢- الحصول على تصميم وبناء وتركيب وتشغيل وفحص المعدات والخطوط والتجهيزات والآليات وحقوق المرور والمصانع والمحطات والعمليات المتعلقة بكل ما ذكر أعلاه (إنتاج وتشغيل الآبار المذكورة ولحفظ ومعالجة وتخزين ونقل وتسليم البترول إلى نقطة التسليم).
- ٣- إعادة الضغط وإعادة تدوير والمحافظة على الضغط وغيرها من مشاريع الإستخراج الثانوية والثلاثية.

"فترة التطوير" تعني الفترة المشار إليها في المادة الثالثة (هـ).

"خطة التطوير" تعني لخطة المشار إليها في المادة الثالثة (ج) (٤).

"الإكتشاف" تعني إكتشاف النفط، يستخلص على السطح بشكل سائب يمكن قياسه بأساليب فحص إنتاج صناعة النفط العالمية التقليدية.

"بئر الإكتشاف" يعني أول بئر على أي تركيب جيولوجي يثبت بعد الإختبار وفق معايير بئر الإكتشاف الجيدة وحسب رأي المتعاقد قادر لإنتاج البترول بمعدل يبرر إقتصادياً القيام بصناعة النفط الجديد أو إنتاج. إن تاريخ الإكتشاف هو تاريخ إشعار المتعاقد بأن بئراً معيناً يشكل إكتشافاً.

"تاريخ اللغاء" يعني التاريخ الذي يلي التوقيع على هذه الإتفاقية من قبل الطرفين والذي يتم فيه آخر إجراء ضروري يعطي الاتفاقية قوة القانون والنفذ بصورة كاملة.

"تاريخ التوقيع" هو التاريخ الوارد في أول هذه الإتفاقية.

"ملفات التقييم" تعني الملفات المعرفة في المادة الثالثة عشر (أ) (٢)، (١).

"التقييم" أو "عمليات التقييم" وتتضمن عمليات المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي والجوي وأي نوع آخر من المسح وتفسير المعلومات المستقاة منها وحفر ثقب التقييم وتثبيت العينات للآبار، وفحوصات طبقات الأرض وآبار إكتشاف البترول أو تقييم إكتشاف النفط وغير ذلك من الآبار والتقييم المتعلقة بها وشراء أو الحصول على التوريدات والمواد والمعدات الخاصة بها وكذلك التجهيزات الضرورية لذلك. إن فعل "يقيم" يعني القيام بعمليات التقييم.

مكتبة

"مدة التنقيب" تعني المدة التي يحق للمتعاقدين إجراء عمليات للتنقيب وفق الشروط الواردة في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية.

"المرحلة" تعني (مرحلة للتنقيب الأولى) أو (مرحلة للتنقيب الاختيارية) أو أي مراحل إضافية يتم الاتفاق عليها بصورة مشتركة بين الفريقين.

"بئر التنقيب" يعني أي بئر يحفر بهدف إكتشاف مخزون بترولي وبئر التنقيب هو بئر يحفر لأغراض إكتشاف تراكيب جيولوجية محددة أو تراكيب موجودة وليست ذات إنتاج تجاري وقد تم تركه من الآبار الموجودة في هذا التركيب. أو إعادة الدخول إلى بئر إنتاجية موجودة لا تعتبر بئر تنقيبية.

"إختبار البئر (المطوّل) Extended Well test": فحص البئر الذي يتم لجرأه أثناء إنتاج الهيدروكربونات (وربما بيعها) والتي تتجاوز الفترة العادية لفحص الحفر المعتاد (ويمتد هذا الفحص من بضعة أيام إلى أسبوعين). تمديد فترة إختبار البئر يمكن إجراؤها لأغراض مراقبة المخزون وتقييم أفضل للصالحية التجارية بعيدة المدى الممكن. ويجب الإتفاق على طبيعة ومدة أي تمديد لإختبار البئر بين الفريقين.

"القوة القاهرة" تعني الأحداث أو الظروف الواردة في المادة الثالثة والثلاثون.

"الغاز" يعني كل الهيدروكربونات المنتجة من أي بئر في المنطقة بما في ذلك جميع المواد غير الهيدروكربونية الموجودة بها، والتي تكون بحالة غازية في ظل الظروف الجوية من حيث الحرارة والضغط، ويستثنى من هذه العبارة المقطرات والمكثفات. وتعني عبارة "الغاز المصاحب" الغاز المنتج مع النفط الخام.

وتعني عبارة "الغاز غير المصاحب" الغاز المنتج من الخزان والذي يحتوي على كميات غير مجدية من النفط الخام.

"الإنتاج التجاري الأول" يعني التاريخ الذي يبدأ فيه الشحن المنتظم للنفط الخام للتصدير أو البيع، أو البيع الأولي المنتظم للغاز من قبل المتعاقدين.

(ش، ب، أ): تعني شركة البترول الأردنية المشغلة كما هو وارد في الملحق (ج).

"الأردن" تعني المملكة الأردنية الهاشمية وتشمل حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.

"اللجنة التوجيهية NSC" تعني لجنة توجيهية لسلطة المصادر الطبيعية كما هو وارد في المادة السادسة.

"مصاريف التشغيل" تعني المصاريف المبينة في المادة الثالثة عشر (أ)، (ب)، (ج)، (د).

"المشغل أو الشركة المشغلة" تعني المتعاقد المسؤول عن كافة العمليات في منطقة السرحان وتشمل هذه العمليات، دون الحصر، الإلتزام بالمسؤوليات الواردة في برنامج العمل المتفق عليه في هذا العقد.

"الفريقين" تعني الحكومة، الشركة والمتعاقد وأي شركاء أو أي تابع للمتعاقدين. "الفريق" يعني أي واحد من الفرقاء المذكورين بما فيه من بنوب عنهم أو المفوضين عنهم، ومن المفهوم أن هؤلاء الفرقاء سينفذون إلتزاماتهم تجاه بعضهم البعض حسب وضعهم القانوني للوارد في المقدمة والمواد ذات الصلة في هذا العقد.

"الشريك" شركة تملك نسبة مئوية ضمن حصة المتعاقد داخل المنطقة ولكنها ليست الشركة المشغلة.

"البترول" يعني النفط الخام بكثافات متنوعة والغاز والإسفلت وجميع المواد الهيدروكربونية الأخرى التي توجد في حالة السيلولة أو الغازية والتي يعثر عليها في المنطقة وينتج منها ويحتفظ بها أو يتم الحصول عليها بأية طريقه أخرى بموجب هذه الاتفاقية وكافة المواد التي قد تستخلص منها بما في ذلك المنتجات الثانوية بإستثناء الرواسب الأساسية والماء.

"العمليات البترولية" تعني عمليات التنقيب وعمليات التقييم والتطوير والإنتاج وكافة العمليات الأخرى المجزأة أو المنوي القيام بها بموجب هذه الاتفاقية وهي تشمل دون الحصر الدراسات الزلزالية والحفر وتحضير الموقع، وضع المعدات اللازمة لتصدير الهيدروكربونات والمنتجات المرتبطة بها.

"الإنتاج" أو "عمليات الإنتاج" وتشمل كافة النشاطات والعمليات بموجب هذه الاتفاقية والمتعلقة بما يلي:

(١) التشغيل والصيانة والمحافظة على إنتاج وإجراء وإصلاح الآبار والمعدات والآبار والأنظمة والتجهيزات والمصانع المنجزة خلال عمليات التطوير.

(٢) أخذ وتوفير ومعالجه وتجفيف وتسييل وإزالة الماء منه، وضغط وتجهيز وتسييل وإعداد وتخزين وحرق ونقل وتسليم البترول للتصدير أو البيع.

"منطقة الإنتاج" تعني جزءاً من المنطقة المتفق عليها بين السلطة والمتعاقد لتشمل التجمعات البترولية الرئيسية المكتشفة ضمن الحدود التي تسمح بها المنطقة وذلك فيما يتعلق بإكتشاف تجاري معين.

"قياسات مشاركة الإنتاج" تعني القياسات المبينة في المادة الثالثة عشر (أ).

"اللفظ المنتج للمشاركة" تعني النفط الخام المقسم فيما بين السلطة والمتعاقد وفقاً لما هو وارد في المادة (١٣) (ب) ومفصل في الملحق (ح).

"فترة الإنتاج" تعني الفترة المشار إليها في المادة الثالثة (هـ).

"شركة الخدمة" تعني أي شركة أو فرد يتم التعاقد معه من قبل المتعاقد / المشغل للقيام بعمل ما أو المساعدة به ضمن منطقة السرحان.

هذه هي الأصل



## المادة الثالثة

## حقوق الإمتياز وأجله

(أ) عدا عما ذكر في المادة (٢٩)، يعين المتعاقد حصراً بموجب هذه الإتفاقية القيام بالعمليات البترولية في المنطقة الموصولة في الملحق (أ)، ونقل عمليات البترول المنتج في المنطقة إلى مكان التسليم في الأردن ويتصرف به ويبيع ويصدر حصته من هذا البترول بما في ذلك نفط الكلفة ويعد أو يبقى في الخارج عائدات البيع، وكذلك لأن يقوم، في ظل أي قوانين مطبقة أو قواعد أو أنظمة شريطة أن لا تكون تلك القواعد والأنظمة أكثر تقييداً من تلك المطبقة في عمليات صناعة النفط الجيدة ويكل النشاطات المساندة الملائمة لأي مما ذكر بما في ذلك بناء خطوط الأنابيب والجسور والطرق والمحطات وتجهيزات للتخزين والمطارات وأنظمة الاتصال عن طريق اللاسلكي وأنظمة الأقمار الصناعية في أي مكان في الأردن.

تحكم هذه الإتفاقية كل مصالح وحقوق وإلتزامات فريقيها.

(ب) تبدأ مرحلة التنقيب الأولى ومدة (٣) سنوات من تاريخ النفاذ. وفي حال إبقاء المتعاقد بإلتزاماته للمرحلة الإستكشافية الأولى، بحق المتعاقد خلال ستين (٦٠) يوماً على الأقل قبل إنتهاء المرحلة الإستكشافية الأولى للتنقيب. إشعاراً للسلطة خطياً بنية الإستمرار في عمليات التنقيب في المنطقة لمرحلة التمديد الإختياري لمدة (٣) ثلاث سنوات تبدأ عند إنتهاء المرحلة الإستكشافية الأولى وتنتهي هذه الإتفاقية إذا لم يتم تنفيذ التمديد الإختياري لمدة (٣) ثلاث سنوات، وتنتهي الإتفاقية إذا لم يحصل أي إكتشاف تجاري في نهاية مرحلة التنقيب الأولى، ولكن إذا كان المتعاقد قد بدأ عمليات الحفر لمرحلة التمديد الإختياري وفي السنة النهائية من سنة التمديد فتستمر مرحلة التنقيب لمدة (٦٠) يوماً بعد إكمال المتعاقد لعمليات الحفر بما في ذلك أعمال الفحص والتقييم بشرط أن لا يتجاوز هذا التمديد ستة أشهر بدون موافقة مسبقة من السلطة وإذا تم نتيجة هذه العمليات أو خلال السنة النهائية من التمديد الإختياري لمدة (٣) سنوات أو خلال فترة إضافيه إنشاء بئر إكتشاف فتستمر مرحلة التمديد الإختياري لمدة إضافيه مقدارها (١٨) شهراً اعتباراً من التاريخ الذي كان يجب أن تنتهي فيه مرحلة التمديد الإختياري وذلك فيما لو لم يتم إنشاء بئر إكتشاف ليتمكن المتعاقد من القيام بعمليات التقييم. ويجب مناقشة أي مراحل تنقيب إضافيه عدا المراحل التي تم تفصيلها أعلاه في هذه المادة الثالثة (ب) ويجب الإتفاق عليها بين المتعاقد والسلطة.

(ج) (١) - يتركب على المتعاقد إبلاغ السلطة عند إكتشاف البترول أثناء عملية التنقيب أو التقييم أو إعادة دخول أو إعادة إتمام بئر محفوره. ويجب أن يتضمن الإشعار كافة التفاصيل المشورة ويجب متابعة التقارير اليومية حتى يتم إخراج الحفارة من البئر.

(ج) (٢) - يتركب على المتعاقد طبقاً للفقرة (ج) (١) أعلاه إشعار السلطة فيما إذا كان المتعاقد يعتبر بئر التنقيب أو التقييم أو إعادة دخول أو إعادة إتمام بئر هو بمثابة بئر إكتشاف وإشعار السلطة خلال (٤) شهور من إتمام التقييم لبئر الإكتشاف.

(ج) (٣) - إذا كان إشعار المتعاقد طبقاً للفقرة (ج) (٢) أعلاه يبين بئر إكتشافياً فينوجب على المتعاقد بأسرع وقت ممكن تحضير خطة تقييم وبرنامج عمل وميزانية مقترحة برنامج تقييم وتسليمها للجنة الإدارة الفنية لتحديد ما إذا كان هذا الإكتشاف يستحق التطوير التجاري أخذاً بعين الإعتبار الإحتياطي الممكن إستخراجه والإنتاج وخطوط الأنابيب والمحطات المطلوبة وأسعار النفط الخام التقديرية والأسواق الممكنة وكافة الأمور الفنية والاقتصادية الأخرى ذات العلاقة. ويجب على اللجنة التوجيهية للسلطة خلال (١٠) أيام من تسلمها الإشعار أن تجتمع لدراسة برنامج التقييم المقترح هذا وبعد هذه الدراسة وفي موعد لا يتجاوز (٣٠) يوماً، بعد تقديم برنامج التقييم المقترح يجب على اللجنة التوجيهية للسلطة أن تقدم تقريراً إلى المتعاقد موصية بأي تغيير على برنامج التقييم والأسباب الموجبة له، وعلى المتعاقد أن يدخل ما يراه مناسباً من هذه التعديلات وتقديم برنامج تقييم نهائي للجنة التوجيهية للسلطة. أما بخصوص إكتشاف بئر نفط خام وبإستثناء حالة تواجده ظروف خاصة تبرر فترة أطول لتحضير برنامج التقييم يجب أن يتم هذا البرنامج خلال فترة ثمانية عشر (١٨) شهراً من تاريخ إنشاء بئر الإكتشاف.

(ج) (٤) - خلال تسعين يوماً (٩٠) بعد إكمال برنامج التقييم على المتعاقد أن يزود السلطة بتقرير وفي وشامل حول برنامج التقييم وقرار المتعاقد بخصوص فيما إذا كان بئر الإكتشاف يشكل إكتشافاً تجارياً أم لا. يمكن أن يكون الإكتشاف التجاري من مخزون واحد أو من مجموعة مخزونات تستحق التطوير التجاري. ويكون تاريخ تسليم التقرير من تاريخ الإعلان عن الإكتشاف التجاري. وإذا كان القرار إيجابياً، على المتعاقد والسلطة أن يؤلفا منطقة إنتاج. ويقوم المتعاقد خلال فترة معقولة تحدها السلطة بطرح خطة تطوير شاملة "خطة التطوير" لمنطقة الإنتاج. وتكون مؤسسه على مبادئ هندسية واقتصادية دقيقة مطابقة للقواعد المتبعة عالمياً في صناعة النفط ومكرسه للإستفادة الجيدة من البترول في منطقة الإنتاج.

(ج) (٥) - يجتمع السلطة والمتعاقد لدراسة خطة التطوير المقترحة خلال ستين (٦٠) يوماً من تاريخ تقديم الخطة وإذا أخفق الفريقان من الاتفاق على خطة التطوير خلال مائة وعشرين يوماً (١٢٠) يوماً بعد تقديم تلك الخطة بإقرارها فإنه يجب على كل طرف أن يحيل الأمر إلى الفصل طبقاً للمادة (٣٤) (ك). ويكون أي قرار بالفصل حسب المادة (٣٤) (ك) قراراً نهائياً إلا في حالة أن يبلغ المتعاقد والسلطة خلال ستين (٦٠) يوماً من قرار الفصل طلباً للنحو الوارد أعلاه بأنه لا يعتبر "إكتشافاً" تجارياً وعليه.

مكرر من الأصل

للسلطة خلال عام واحد من تاريخ التبليغ أن تطلب من المتعاقد تسليم حقوقه المتعلقة بالإكتشاف في منطقة الإنتاج، وعلى المتعاقد أن يسلم حقوقه حال طلب السلطة لذلك. وإذا طلبت السلطة من المتعاقد تسليم حقوقه في منطقة الإنتاج على النحو الوارد في الفقرة السابقة فإنه لا يحق للسلطة أن تمنح أي حقوق في منطقة الإنتاج لطرف ثالث بنفس الشروط أو بشروط أفضل من التي منحت للمتعاقد في منطقة الإنتاج.

(ج) (١) - خلال ثلاثين (٣٠) يوما من الموافقة على خطة للتطوير الإكتشاف التجاري كما ورد في الفقرة (ج) (٥) أعلاه وبعد ذلك وقبل تسعين (٩٠) يوما على الأقل من بدء كل سنة ميلادية أن يعد المتعاقد برنامج عمل للتطوير والإنتاج والميزانية اللازمة لها. وعمليات الإنتاج الواجب تنفيذها خلال السنة الميلادية في كل منطقة إنتاج، وتقديم برنامج العمل والميزانية إلى اللجنة التوجيهية للسلطة، كما يجب على المتعاقد أن يقدم إلى اللجنة التوجيهية برنامج إنتاج سنوي إلى اللجنة التوجيهية للسلطة لكل منطقة إنتاج للسنة الشمسية القادمة. وينبغي أن تكون هذه البرامج والميزانيات وبرنامج الإنتاج متطابقة مع خطة التطوير المعتمدة لمنطقة الإنتاج خلال عشرة (١٠) أيام من إستلام اللجنة التوجيهية هذه البرامج والميزانيات والإنتاج وأن تجتمع اللجنة لدراستها خلال ثلاثين (٣٠) يوما من الاستلام وفي حال عدم تمكن اللجنة من الموافقة عليها فإن على السلطة أو المتعاقد الرجوع إلى المادة (٣٤) (ك)، لإتخاذ قرار بالفصل. ويكون قرار الفصل نهائياً.

وإذا لم يتم الوصول لهذا القرار على الأقل خلال ثلاثين يوما قبل بدء السنة الميلادية القادمة، عندما يمكن للمتعاقد أن يتابع تطبيق برنامج العمل والميزانية المقترحة على أن تكون مطابقة مع خطة التطوير المعتمدة لمنطقة الإنتاج لحين صدور هذا القرار بالفصل.

لا بد من موافقة اللجنة التوجيهية للسلطة لإجراء أي تعديل على برنامج العمل السنوي المتفق عليه وبرنامج الإنتاج المعتمد وعلى أية زيادة على الموازنة السنوية تتعدى عشرة (١٠) %.

(ج) (٧) - بالنسبة للبئر إكتشاف الغاز يجب أن يتضمن قرار المتعاقد المشار إليه بكميات تجارية في الفقرة (ج) (٢) أعلاه وإذا كان بئر الإكتشاف قادر على إنتاج الغاز بكميات تجارية أم لا، ويستلزم أي قرار إيجابي البدء بالعمليات التجارية المفصلة في المادة (١٥).

(ج) (٨) - إذا ما قرر المتعاقد طبقاً للفقرة (ج) (٢) أعلاه أن بئر التنقيب لا يشكل بئراً إكتشافياً طبقاً للفقرة (ج) (٤). وأن بئر إكتشاف الغاز لا يشكل إكتشافاً تجارياً كما ورد في الفقرة (ج) أعلاه. وإن إكتشاف النفط الخام ليس إكتشافاً تجارياً. ويرتّب على المتعاقد تزويد السلطة بتوصيته فيما يتعلق بذلك القرار مع تفسير مفصل لقراره السلبي وسيحدد هذا التقرير الخطوات المستقبلية إن وجدت أو الشروط التي يعتقد المتعاقد أنها ضرورية لمحاولة جعل الإكتشاف تجارياً.

(ج) (٩) - إذا لم تتفق السلطة مع رأي المتعاقد طبقاً للفقرة (ج) (١) أعلاه أن بئر التنقيب الذي تم إكتشاف النفط الخام فيه ليس بئراً إكتشافياً أو أن البئر الإكتشافى غير قادر على إنتاج الغاز بكميات تجارية أو إذا لم توافق السلطة على قرار المتعاقد المبلغ للسلطة بموجب الفقرة (ج) (٤) أعلاه وبعد برنامج التقييم الذي قام به المتعاقد من أن بئر الإكتشاف لا يشكل إكتشافاً تجارياً فإنه يرتّب على المتعاقد التخلي عن المنطقة التي تحوي الإكتشافات بنهاية مرحلة التنقيب الجارية إلا إذا إلترّم المتعاقد في موعد لا يتجاوز بداية المرحلة التالية من فترة التنقيب بالقيام بعمليات التنقيب في المنطقة التي تحتوي الإكتشاف أو المنطقة المجاورة لها. وإذا ولّقت السلطة بعد دراسة برنامج التنقيب المقترح من المتعاقد للمرحلة المقبلة لمن عمليات التنقيب تلك هي عمليات كافية للسماح للمتعاقد بالإحتفاظ بتلك المنطقة.

(د) تستمر حقوق والإتزامات المتعاقد طبقاً للمادة الرابعة (٤) بعد تاريخ الإكتشاف التجاري. ولكن إذا تخلى المتعاقد طبقاً للمادة الخامسة (٥) عن المنطقة الأصلية باستثناء مناطق الإنتاج أن يكون عليه أي إلترام للقيام بعمليات تنقيب بموجب هذا الإتفاق شرط أن يكون المتعاقد قد أنهى إلترامات العمل لمرحلة التنقيب الأولى في فترة التنقيب عند هذا التخلي.

(هـ) فترة الإنتاج والتطوير لكل إكتشاف تجاري خمسة وعشرين (٢٥) سنة من تاريخ الإعلان عن هذا الإكتشاف التجاري.

(و) توافق السلطة على تمديد فترة الإنتاج بنفس الشروط الواردة هنا بخصوص النفط الخام لمدة خمسة سنوات إضافية وبخصوص الغاز لمدة عشر سنوات إضافية، إذا قام المتعاقد بتقديم طلب خطي خلال مدة لا تقل عن ستين (٦٠) يوما قبل إنتهاء فترة الإنتاج.

(ز) يتحمل المتعاقد ويدفع كافة التكاليف والنفقات المطلوبة لتنفيذ كافة التسلّمات الهترواوية المنفذة وفقاً لهذه الإتفاقية. ويحق للمتعاقد أن يسترد التكاليف والنفقات فقط من ذلك الجزء من البترول الذي يحق له إستلامه بموجب المادة الثالثة عشر (١٣) (أ) من هذه الإتفاقية.

(ح) من أجل تقييم الجدوى الإقتصادية لأي بئر إكتشاف بئر تقييم قد يطلب المتعاقد وضع البئر في مرحلة التنقيب تحت تمديد إختبار البئر ويجب الإتفاق بين السلطة والمتعاقد على مدة وخطوات تمديد إختبار البئر. وفي حال إنتاج كميات تجارية من الهيدروكربونات خلال فترة الإختبار يتم المشاركة في مبيعات هذه الكميات حسب ما هو وارد في المادة (١٣) وتفاصيله في الملحق (ح). ومن المعلوم من قبل الفريقين أن هذا الإختبار هو تقييم الجدوى الإقتصادية بعيدة المدى لتجمعات معينة. ولا تعطي إشارة البدء في فترة الإنتاج. ولا يوجد إسترداد لكافة من مبيعات الهيدروكربونات المنتجة في فترة الإختبار إلا إذا ولّقت السلطة على ذلك.

قبل البدء بالإختبار يجب دراسة البرنامج المقترح مع لجنة الإدارة الفنية ويجب الحصول على موافقة خطية من اللجنة التوجيهية للسلطة.

مكتبة  
البحر الأحمر

(ط) بالتوقيع على هذه الاتفاقية تؤكد سلطة المصادر الطبيعية أن حدود المنطقة كما هي مبينة في الملحق (أ) سواء داخليا في حدود الأردن والبلدان المجاورة مثل المملكة العربية السعودية من جهة الشرق والجنوب قد حازت على موافقة كاملة ودون أي خلافات صلاوة على ذلك وطبقا لمعلومات السلطة لا يوجد نزاعات حدودية أو مطالبات لأراضي أو دعوى ضد أي مرافق أو حقول أو إنتاج بترولي، وفي حال وجود في المستقبل أية مطالبات لأطراف ثالثة في المستقبل (سواء كانت شركات أو أفراد أو حكومات) ستقوم السلطة عندها بإبلاغ المتعاقد رسميا بأية نزاعات ناشئة بالسرعة الممكنة مع تزويده بالوثائق ذات الصلة.

(ي) شركة بلفيرسال للطاقة المحدودة (الأردن) ليس لها الحق في إستغلال الصخور الزيتية الواقعة ضمن منطقة امتياز الشركة أتموضحه في المرفق (أ) بالطرق التقليدية وغير التقليدية، وبالرغم مما ورد أعلاه فإن السلطة تضمن بأن عمل المتعاقد في تنفيذ التزاماته بدون أي علق بسبب أعمال إستغلال الصخور الزيتية من أي طرف آخر.

## المادة الرابعة

## أعمال التنقيب والتقييم والتطوير

## والالتزامات الإنفاق

(أ) يترتب على المتعاقد أن يبدأ بالعمليات خلال تسعين (٩٠) يوما من تاريخ النفاذ.

(ب) بناءً على شروط هذه الاتفاقية يوافق ويلتزم المتعاقد بالقيام بالحد الأدنى المذكور أدناه من الالتزامات وبناءً على الفقرة (هـ) أدناه، على المتعاقد أن ينفق مبلغا لا يقل عن المبلغ المحددة أدناه في تنفيذ هذا العمل ولتشاء كل مرحلة من مراحل التنقيب:

مرحلة التنقيب الأولى - ثلاث سنوات.

## برنامج العمل والإنفاق :

ج (١) - يترتب على المتعاقد خلال مرحلة التنقيب الأولى أن ينفذ ما لا يقل عن مائة وخمسون (١٥٠) كيلومتر طولي من المسوحات الزلزالية ثنائية الأبعاد وأن ينفذ ما لا يقل عن (١٢٥) مائة وخمسة وعشرون كيلو متر مربع من المسوحات الزلزالية ثلاثية الأبعاد وأن ينفق ما لا يقل عن (٢,١) مليون دولار أمريكي للمسوحات الزلزالية ثنائية وثلاثية الأبعاد. وعمل دراسات جيوكيميائية وبتروليزيائية (عادة تقاسير) (٢١٠٠) كيلو متر طولي من الخطوط السائزمية وعليه أن ينفق ما لا يقل عن مليونين (٠,٤٢٥ مليون).

حفر (٢) بئر إستكشافي وبئر إختياري وأن ينفق ما لا يقل عن (٥ مليون) خمسة مليون دولار أمريكي.

مجموع الإنفاق خلال المرحلة الإستكشافية الأولى: (٢,٥٢٥ مليون) دولار أمريكي.

وعلى المتعاقد أن يبدأ برنامج الحصول على المهبوحات الزلزالية خلال ثمانية عشر (١٨) شهرا من تاريخ نفاذ هذا العقد أو أن كفالة حسن التنفيذ بقيمة مليون دولار أمريكي (١,٠ مليون دولار أمريكي) سيتم مصادرتها، إذا لم يلي المتعاقد بالتزاماته خلال (١٨) شهرا.

ج (٢) - يترتب على المتعاقد خلال مرحلة التنقيب الأولى بحفر (٢) بئر إستكشافي وبئر آخر إختياري معتمدا على نتائج البترين، ويجب حفر البترين لعمق لا يقل عن ١٨٠٠ متر.

إذا أُلحق المتعاقد في حفر البترين خلال المرحلة الأولى التي تمتد ثلاث سنوات عندها بقصد المتعاقد الحق في كفالة حسن التنفيذ بقيمة مليون مليون دولار أمريكي (١,٠ مليون دولار) أو إذا أولى المتعاقد التزاماته. يحق للمتعاقد تحويل كفالة حسن التنفيذ لمرحلة التمديد الإختياريه إن رغب المتعاقد في التمديد.

ج (٣) يترتب على المتعاقد خلال مرحلة التنقيب الأولى، بإجراء دراسات جيولوجية بهدف الحصول على مزيد من المعلومات عن احتمالات وجود الهيدروكربونات في منطقة السرحان. ويشمل هذا العمل دون الحصر ما يلي:

٥٠٠٠٠٠٠٠

دراسات بتروفيزيائية، دراسات جيوكيميائية، وتحاليل جيولوجية. ودراسات مكمئية.

ج (٤) يستطيع المتعاقد أن يقترح مزيد من الدراسات والعمل بهدف فهم وتحديد المستوى الاقتصادي المحتملة للرواسب الهيدروكربونية في منطقة السرحان.

التمديد الاختياري لمدة (٣) ثلاث سنوات.

برنامج العمل:

إعادة معالجة (١٠٠٠) ألف كيلو متر طولي من المسح الزلزالي ثنائي الأبعاد وأن يتفق ما لا يقل عن: (٠,٠٨٥) مليون دولار أمريكي .

إجراء ونقاسير مسوحات زلزالية ثلاثية الأبعاد ( ١٢٥ كيلو متر مربع) وأن يتفق ما لا يقل عن: (١,٥) مليون دولار أمريكي .

إجراء ونقاسير مسوحات زلزالية ثنائية الأبعاد ( ١٥٠ كيلو متر طولي) وأن يتفق ما لا يقل عن: (٠,٦) مليون دولار أمريكي .

إجراء دراسات جيولوجية، جيوفيزيائية، بتروفيزيائية ومكمئية وأن يتفق ما لا يقل عن: (٠,٢) مليون دولار أمريكي .

حفر بئر إستكشافي وبئر اختياري وأن يتفق ما لا يقل عن: (٢,٥) مليون دولار أمريكي .

مجموع الإنفاق خلال المرحلة الاختيارية ( ٤,٨ مليون ) دولار أمريكي.

(د) إذا اختار المتعاقد الاستمرار في عمليات التنقيب خلال مرحلة التمديد الاختياري (لمدة ٢ سنة) على المتعاقد أن يحفر بئر إستكشافي وبئر اختياري معتمدا على نتائج البئر الأول وعمل دراسات جيولوجية وجيوفيزيائية وبتروفيزيائية. ويجب أن تكون هذه الأبار إستكشافية تنقيبية وتنقيبية وتطويرية ( ليس إعادة دخول لبئر محفورة ) وعليه أن يتفق ما لا يقل عن (٤,٨ مليون) دولار أمريكي على أعمال التخطيط والحفر والاختبار والتحليل لهذه الأبار. ويجب حفر البئر لعمق لا يقل عن ١٨٠٠ متر إلا إذا اتفق المتعاقد واللجنة التوجيهية للمنطقة على غير ذلك.

(٢) يجب حفر البئر المشار إليه في الفقرات (ج) (٢)، (د) (١) أعلاه لعمق ١٨٠٠ متر ولكن في أي حال لا يلزم المتعاقد أن يستمر في الحفر إلى عمق أكثر من العمق الذي وصل إليه عندما يواجه ظروفًا توجب على المتعاقد الحريص المتعلق بالتوقف عن أعمال الحفر وإذا أُلغيت المتعاقد في حفر البئر الإستكشافي خلال مرحلة التنقيب التمديد الاختياري (لمدة ٢) ثلاث سنوات عددها فقد المتعاقد الحق في كفالة حسن التنفيذ التي قيمتها مليون دولار أمريكي.

(٣) أن إنجاز الحد الأدنى من الأعمال الملزم بها الموصوفة أعلاه خلال أية مرحلة من مراحل التنقيب يعني المتعاقد من شرط إنفاق الحد الأدنى الملزم به خلال تلك المرحلة. أما

تنفيذ المتعاقد لإلزام بإنفاق الحد الأدنى في أي مرحلة من مراحل التنقيب لا يعني المتعاقد من شرط القيام بتنفيذ الحد الأدنى من الأعمال الموصوفة أعلاه لتلك المرحلة.

(و) إذا قام المتعاقد بتنفيذ أعمال إضافية تزيد على كمية الأعمال المطلوبة منه في الفقرات ج (١)، ج (٢)، ج (٣) أعلاه فإن هذا العمل الإضافي للمتعاقد سيحتسب له تجاه الوفاء بالتزامات العمل خلال مرحلة أو مراحل التنقيب التالية. وإذا أنفق المتعاقد أكثر من الحد الأدنى للمبين الإضافي للمتعاقد تجاه الوفاء بالتزام إنفاق الحد الأدنى خلال المرحلة أو المراحل التالية للتنقيب يجب المصادقة على هذه الأعمال مسبقاً من قبل السلطة أما في برنامج العمل والموازنات السنوية أو من خلال نموذج موافقة خطية خارج إطار برنامج العمل والموازنة السنوية.

(ز) يتوجب على المتعاقد خلال تسعين (٩٠) يوماً من تاريخ النفاذ، أن يقدم برنامج وموازنة لأعمال التنقيب للمنطقة يبين فيها عمليات التنقيب التي يقترح تنفيذها خلال السنة الميلادية التالية وأن يقدم هذا البرنامج والموازنة إلى " اللجنة التوجيهية للسلطة" ويتوجب أن يكون البرنامج والموازنة المقدمة لمرحلة التنقيب كافية لتغطية الحد الأدنى من التزامات المتعاقد للعمل والإنفاق خلال الفترة المعينة على أن يؤخذ بالاعتبار ما يحتسب للمتعاقد عن المصاريف والأعمال الإضافية خلال مراحل التنقيب السابقة ويتوجب على اللجنة التوجيهية أن تجتمع خلال عشرة (١٠) أيام من الإستلام لمراجعة برنامج العمل والموازنة. ويتوجب على هذه اللجنة أيضاً أن تقدم وخلال فترة لا تقل عن (٦٠) يوماً بداية السنة الميلادية تقريراً للمتعاقدين يتضمن توصيات بإجراء التغييرات على برنامج العمل والموازنة والأسباب الموجبة لذلك، ويتربط على المتعاقد أن يقدم للسلطة في مده لا تتجاوز عن ثلاثين (٣٠) يوماً قبل بداية تلك السنة الميلادية، ويتوجب على المتعاقد أن يقدم برنامج العمل والموازنة النهائية لتلك السنة الميلادية أخذاً بالإعتبار توصيات لجنة الإدارة الفنية للسلطة التي يراها المتعاقد مناسبة.

(ح) يجب إخضاع برنامج العمل والموازنة المقترحة من المتعاقد للموافقة من قبل لجنة الإدارة الفنية وتحولها بعد ذلك للجنة التوجيهية للسلطة للمصادقة عليها. ويجب إتمام هذه المصادقة خلال خمسة عشر (١٥) يوماً عمل ولا يجب تأخيرها. وتعطى مدة ٥ أيام عمل إضافية للمناقشة والموافقة على برنامج العمل ومن المبرور كلما دعت الحاجة لإجتماعات إضافية ولفترة كافية من الزمن لإجراء دراسة تفصيلية ومراجعة الإقتراحات قبل البدء بالحفر.

مصدق على العمل

## المادة الخامسة

## التخلي

(أ) التخلي الإجباري:

(١) يترتب على المتعاقد التخلي عن ما نسبته ثلاثون بالمائة (٣٠%) من مساحة المنطقة الأصلية عند نهاية مرحلة التفتيش الأولى.

(٢) يترتب على المتعاقد التخلي عن مساحة المنطقة الأصلية عند نهاية مرحلة التمديد الاختيارية على أن تتم المناقشة والموافقة على ذلك في حينه.

يحدد المتعاقد حجم وشكل ومكان المنطقة أو المناطق التي سيتم التخلي عنها بعد الاتفاق مع السلطة ويجب أن لا تشمل كل تخلي على أكثر من منطقتين وأن تكون كل منطقة من هذه المناطق ذات مساحة لا تقل عن ٥٠٠ كم مربع على أن لا يكون إلزام المتعاقد بالتخلي عن أجزاء من المنطقة المتبقية شاملاً لأي جزء من المنطقة يمثل مسطح شكل جيولوجي تم به اكتشاف بئر أو تجري فيه عمليات تقييم.

(ب) التخلي التطوعي:

بإمكان المتعاقد في أي وقت أن يتخلى طوعياً عن كل أو عن أي جزء من المنطقة دون القيام بأي عمل إضافي أو إنفاق إلزامي بشرط أن يكون المتعاقد في ذلك الوقت قد أوفى بالتزامات العمل الخاص بالتفتيش وفقاً للمادة الرابعة (٤) لمرحلة التفتيش الجارية.

ويحتسب أي تخلي طوعي بموجب هذه الفقرة تجاه التخلي الإجباري المنصوص عليه في الفقرة (١) أعلاه.

(ج) عندما يتخلى المتعاقد عن أية منطقة يترتب عليه القيام وفق الأعراف المتبعة في صناعة النفط وعلى نفقته الخاصة بكل عمليات التنظيف الضرورية للموقع، وأن يقوم بكل ما هو ضروري ضمن المعقول لتجنب أية أخطار يمكن أن تهدد الحياة البشرية أو تلحق ضرراً بأسلاك الغير ولحملة المصادر الطبيعية في تلك المنطقة.

ولكن المتعاقد غير مسؤول عن عمليات التنظيف للموقع بعد مشغل سابق شاملاً دون الحصر تنظيف كالة المخلّفات والآليات وأي مواد متروكة كما أن المتعاقد لا يتحمل مسؤولية تجاه أي مخاطر قد تنشأ عن العمليات التي تخص مشغل سابق أو الغير بما فيها المخاطر التي قد تنشأ عن الآبار المهجورة.

(د) يترتب على المتعاقد إجراء مسح بيئي أساسي قبل البدء بعمليات الحفر أو الدراسات الزلزالية في المنطقة.

## المادة السادسة

## تفاعلات الحكومة والموافقات

(لجنة الإدارة الفنية، واللجنة التوجيهية للسلطة)

عمل المتعاقد مع مجموعتين: لجنة الإدارة الفنية TMC واللجنة التوجيهية للسلطة NSC.

(أ) لجنة الإدارة الفنية TMC

يقوم المتعاقد وسلطة المصادر الطبيعية خلال ستين (٦٠) يوماً من تاريخ النفاذ بتشكيل لجنة الإدارة الفنية TMC.

إن الغاية من اللجنة هو توفير منبر للإتصال والتعاون بين المتعاقد والسلطة بالإضافة إلى ذلك فإن وظيفة لجنة الإدارة الفنية هي تمكين المتعاقد من طلب المشورة وتوصيات ومساعدة السلطة في تنفيذ العمليات البترولية.

تتكون لجنة الإدارة الفنية من ستة أعضاء تعين كل من السلطة والمتعاقد ثلاثة أعضاء له في هذه اللجنة. ويجب أن يتمتع الأعضاء بمؤهلات فنية عالية تشمل الجيولوجيا والجيوفيزياء والهندسة، ويمكن إحضار أشخاص إضافيين للاجتماعات من خلال الموافقة المسبقة للرئيس استناداً إلى أن الشخص المعني يتمتع بخبرة فنية نوعية تؤهله للمساهمة في النقاش والعرض الفني والعلمي ويشمل هؤلاء الأشخاص الأعضاء في شركات الخدمات أو الشركاء. وفي حالة أن المتعاقد تخلى عن حصته إلى أي جهة غير تابع يجب أخذ موافقة السلطة حسب بنود الاتفاقية.

ويتم تعيين رئيس اللجنة من قبل سلطة المصادر الطبيعية ويكون الرئيس مسؤولاً عن محاضر الاجتماعات وتنسيقها وتوزيعها. ويمكن استخدام مكرتاريا لأغراض كتابة المحاضر إذا إرتأى الرئيس ذلك ضرورياً. يجب ملاحظة أنه لا يوجد لأعضاء هذه اللجنة حقوقاً تصويته نظراً لأنها لتوفير منبر الإتصال الفني الفعال بين المتعاقد والسلطة، فدور الرئيس هو دور إداري وفني.

تجتمع لجنة الإدارة الفنية مرة واحدة على الأقل كل ربع سنة ميلادية في الأردن أو أي مكان آخر يتفق عليه بين الطرفين ويمكن الدعوة لاجتماعات إضافية من قبل الرئيس بناءً على طلب السلطة أو المتعاقد وإبلاغ الأعضاء قبل الاجتماع بأسبوع على الأقل، ومن المتوقع اعتماد مزيد من الاجتماعات خلال فترة العمليات (مثلاً أثناء الحفر/ والفحوصات). قد يدعو المتعاقد أو السلطة في أي مرحلة من العمليات إلى اجتماعات فنية إضافية والتي يجب عدم تأخير تنظيمها.

دون المساس بحقوق وواجبات المتعاقد ولإدارة الأعمال اليومية للعمليات البترولية. تقوم هذه اللجنة بالوظائف التالية:

مكتبة  
مركز العمل

تقوم لجنة الإدارة الفنية بدراسة القضايا التالية وصياغة التوصيات بشأنها وتقديمها للمشغل كما يلي:

- (١) دراسة برامج وموازنات التفتيش المقترحة المقدمة وفقاً للمادة الرابعة (٤) (ب، ج، د) ضمن الفترات الزمنية الواردة في المادة (٤) (ب، ج، د).
- (٢) دراسة برامج التفتيش المقترحة المقدمة وفقاً للمادة الثالثة (٣) (ج) ضمن الفترات الزمنية الواردة في المادة (٣) (ج).
- (٣) دراسة برامج وموازنات أعمال التفتيش والتطوير والإنتاج السنوية وأي تعديلات عليها والمقدمة وفقاً للمادة (٣) (ج) (١) ضمن الفترات الزمنية الواردة في المادة (٣) (ج) (١).
- (٤) دراسة جداول الإنتاج السنوي وأي مراجعات عليها مقدمة وفقاً للمادة (٣) (ج) (١) ضمن الفترات الزمنية الواردة في المادة (٣) (ج) (١).
- (٥) أن تدرس التخفيضات المقترحة من قبل المتعاقد حسب ما ورد في المادة الخامسة (٥).

#### (ب) اللجنة التوجيهية للسلطة NSC:

يتركب على سلطة المصادر الطبيعية خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية أن تشكل لجنة توجيهية للسلطة، ويشارك ممثلي سلطة المصادر الطبيعية مع المتعاقد لتوفير مدير للإتصال والتعاون مروراً بالمرحلة اللاحقة وستكون اللجنة التوجيهية هي المحور الأساسي لكافة الموافقات أثناء العمليات، وسيكون هدف هذه اللجنة هو تقديم المساعدة والإشراف والموافقة على كافة الأعمال التي ينفذها المتعاقد داخل الأردن سواءاً في مرحلة التفتيش أو الإنتاج، ويتركب على هذه اللجنة أن تقوم بعملها في كافة مراحل العمل لضمان النزاهة، وعليها أن تتخذ القرارات الحاسمة وفقاً لشروط هذه الاتفاقية والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة.

#### (١) تشكيل اللجنة التوجيهية:

تتكون هذه اللجنة من عدة موظفين من سلطة المصادر الطبيعية وتشمل مؤهلاتهم للتخصصات التالية:

المهارات الفنية: الجيولوجيا، الجيوفيزياء، الهندسة، المعرفة بالعمليات والإنتاج ومن المحتمل أن يضم ممثلي السلطة في لجنة الإدارة الفنية إلى هذه اللجنة.

مهارات الإدارة والمحاسبة: المحاسبة، المالية المعرفة بعقود المشاركة في الإنتاج، الموارد البشرية ونقل التكنولوجيا والتدريب عليها.

#### (٢) دور اللجنة التوجيهية للسلطة NSC

من الإخلال بحقوق والتزامات المتعاقد لإدارة العمليات البترولية مستوفى اللجنة بالوظائف التالية:

تراجع للجنة وتوافق للمتعاقد على النقاط التالية:

- (١) برامج وموازنات التفتيش المقترحة المقدمة وفقاً للمادة الرابعة (٤) (ب، ج، د) ضمن الفترات الزمنية الواردة في المادة (٤) (ب، ج، د).
- (٢) برامج التفتيش المقترحة المقدمة وفقاً للمادة الثالثة (٣) (ج) ضمن الفترات الزمنية الواردة في المادة (٣) (ج).
- (٣) برامج وموازنات أعمال التفتيش والتطوير والإنتاج السنوية وأي تعديلات عليها والمقدمة وفقاً للمادة (٣) (ج) (١) ضمن الفترات الزمنية الواردة في المادة (٣) (ج) (١).
- (٤) جداول الإنتاج السنوي وأي مراجعات عليها مقدمة وفقاً للمادة (٣) (ج) (١) ضمن الفترات الزمنية الواردة في المادة (٣) (ج) (١).
- (٥) للتخفيضات المقترحة من قبل المتعاقد حسب ما ورد في المادة الخامسة (هـ).
- (٦) مراجعة محاسبة للتكاليف والمصاريف الواردة في الملحق (ج) من هذه الاتفاقية والموافقة عليها وتقديم المشورة والتوصيات إلى المتعاقد بخصوص الطرق المحاسبية وحفظ سجلات وتقارير العمليات البترولية.
- (٧) مراجعة إستراداد الكلفة المتعلقة بإنفاق المتعاقد والموافقة عليها.
- (٨) مراجعة أي بنود أخرى تتعلق ببرنامج العمل، و/أو الإنفاق التي يقدمها المتعاقد للسلطة والموافقة عليها.
- (ج) إن متطلبات وتوقيت الموافقات من قبل اللجنة التوجيهية للسلطة كما هي واردة في المادة الرابعة (٤).
- (د) تتلعب كافة الرواتب والمصاريف والتكاليف التي تخص الموظفين داخل لجنة الإدارة الفنية واللجنة التوجيهية للسلطة من قبل هيئاتهم، إلا إذا أُنقِ على غير ذلك.

مكرر من العمل

## المادة السابعة

## تنفيذ العمليات

(أ) يترتب على المتعاقد والشركة المشغلة المعنية تنفيذ عمليات البترول بجد حسب شروط الاتفاقية وحسب الأسس المقبولة عامة في صناعة البترول العالمي ويجب أن تكون نشاطات المتعاقد مصممة لتحقيق عمليات بترولية فعالة وآمنة واقتصادية للحصول على أقصى مردود اقتصادي من البترول في المنطقة.

(ب) يترتب على المتعاقد أن يعهد بإدارة العمليات البترولية بموجب الاتفاقية لمدير فني (المدير العام) ويجب إعلام السلطة بإسم المدير العام هذا حال تعيينه ويجب أن يملح المدير العام صلاحيات كافية لتنفيذ أية أنظمة قانونية صادرة أو تصدر فيما بعد، تطبق بموجب هذه الاتفاقية وأن يكون خاضعا لها.

(ج) إذا كان المتعاقد مؤلفا من أكثر من جهة فعلى المتعاقد تعيين جهة واحدة لتكون المشغل عن المتعاقد وبإستثناء ما ورد ذكره هنا، يكون المشغل هو المسؤول الوحيد عن تنفيذ العمليات بموجب هذه الاتفاقية، وعن تمثيل المتعاقد تجاه السلطة. يعين المتعاقد بموجب هذه الاتفاقية كالمشغل المبني ويكون أي تعيين آخر من قبل المتعاقد لمشغل آخر خاضع لموافقة السلطة الخطية، ويجب أن تكون كافة أعمال المشغل خلال تنفيذ الأعمال البترولية مطابقة لشروط هذه الاتفاقية وتكون كافة التكاليف والمصاريف والمصروفات المتكبدة من قبل المشغل تنفيذا للعمليات البترولية قابلة للإسترداد كما هو مبين في هذه الاتفاقية، وكان المشغل هو المتعاقد إلا أن هذا الشرط يجب أن لا يفسر لكي يسمح بإزدواجية للتعويض عن التكاليف والمصاريف والمصروفات، وإذا كان المتعاقد مكونا من أكثر من جهة واحدة فيجب تزويد السلطة بنسخة عن اتفاقية التشغيل المشترك وأي تعديلات عليها بعد توقيعها.

(د) في حالة الحوادث الطارئة يترتب على المتعاقد إتخاذ كافة التدابير الضرورية لمعالجة الحادث الطارئ، وتسترد كافة التكاليف والمصاريف والمصروفات التي يتكبدها المتعاقد في ذلك حسبما هو وارد في المادة الثالثة عشر (١٣) (أ) والمادة الرابعة والعشرون من هذه الاتفاقية عند إعلان المتعاقد عن حالة طوارئ، يتوجب عليه إعلام السلطة بالسرعة الممكنة. (هـ) تكون كافة الإلتزامات الواجب تنفيذها والعمل بها من قبل المتعاقد بموجب هذه الاتفاقية بالتكافل والتضامن في حالة كون المتعاقد مكون من أكثر من جهة واحدة.

(و) قبل البدء بأعمال الحفر، يعقد المتعاقد إجتماعات فنية مع لجنة الإدارة الفنية لمناقشة وعرض "إقتراح البئر" ويجب أن يشمل هذا العرض إحداثيات الهدف والخطوط الزلزالية والمقاطع العرضية والتنبؤات الجيولوجية وتصميم التغليف المقترح والمجسمات الكهربائية الكاملة وغيرها. عند الحفر بئر إستكشافي على المتعاقد أن يقدم (عرض البئر) مكتوبه إلى اللجنة التوجيهية للمصادقة عليه قبل ثلاثين (٣٠) يوما من بداية حفر البئر، وتقوم اللجنة

بالموافقة على الإقتراح خلال سبعة (٧) أيام من تاريخ إستلامها له، وأن أية إحرفات أساسية عن إقتراح البئر المعتمد بإستثناء حالات الطوارئ سيتطلب موافقة مسبقة من اللجنة التوجيهية للسلطة وقد تشمل هذه الإحرفات تغير أساسي في مكان البئر، تصميم التغليف أو العمق النهائي وبالتالي يحتاج إلى مصادقة اللجنة التوجيهية خلال ثلاثة أيام عمل. (ز) خلال عمليات الحفر والمسح الزلزالي يقدم المتعاقد تقارير يومية عن سير العمليات إلى السلطة ويمكن عقد إجتماعات فنية إضافية عند الضرورة وفقا لأحكام المادة السادسة (٦) (أ) تستطيع السلطة تعيين أو إعارة موظفين فنيين لأغراض التدريب خلال عمليات الحفر والمسح الزلزالي. ويجب التعامل مع هؤلاء الموظفين وكأنهم موظفوا المتعاقد الخاصين، وسيتم دفع رواتبهم من قبل السلطة إلا في حال الإتفاق المشترك أن تكون هذه الرواتب جزءا من ميزانية للتدريب السنوية.

هذه المادة

### المادة الثامنة مساعدات السلطة

توافق السلطة على توفير المساعدات التالية للمتعاقد:

(أ) يترتب على السلطة وإلى الحد الذي تستطيعه أن تساعد المتعاقد في الحصول على جميع الأذونات والتسجيلات والتسهيلات الجمركية وتصاريح العمل والتأشيرات من الحكومة الأردنية وجميع الموافقات أو الحقوق الأخرى التي تازم لتنفيذ العمليات البترولية بمقتضى هذه الاتفاقية.

(ب) يترتب على السلطة أن تساعد المتعاقد حسب طلبه وعلى نفقته الخاصة في الحصول على حقوق الإستعمال أو حقوق المرور في الأراضي المملوكة ملكية خاصة كما يلزم فيما يتعلق بالعمليات البترولية شريطة أن تسجل الحقوق والممتلكات المكتسبة باسم السلطة.

(ج) في حالة عدم التوصل إلى ترتيبات طوعية مباشرة مع أصحاب الأراضي المتأثرين، يترتب على السلطة أن تمارس، حق نزع الملكية للحصول على الحقوق في الأملاك المذكورة إذا كان ذلك ضرورياً من أجل العمليات البترولية. في هذه الحالة يترتب على المتعاقد أن يعرض السلطة لدى التملك، التكلفة المنفوعة لحقوق الملكية هذه.

(د) يترتب على السلطة، إذا طلب المتعاقد ذلك، أن تتكبد ممثلاً متفرغاً أو أكثر (حسب التوفير) لمساعدة المتعاقد شريطة أن يتحمل المتعاقد التكاليف المعقولة للممثل أو الممثلين المذكورين بمبالغ يتم الإتفاق عليها بين الطرفين مقدماً.

(هـ) على السلطة أن تتخذ مباشرة كافة الإجراءات الضرورية بعد تاريخ التوقيع لتعطي هذه الاتفاقية قوة القانون وأثره الكامل في الأردن.

(و) في حال نشوء نزاع حدودي سواء داخلياً، داخل حدود الأردن أو خارجياً مع الحدود المجاورة للمملكة العربية السعودية وسورية (الملحق أ)، ستتخذ السلطة حالاً كافة التدابير الممكنة لضمان حل هذا النزاع وستعمل السلطة في حدود طاقتها لمساعدة المتعاقد في الحصول على كافة الأذونات والموافقات والحقوق اللازمة لتنفيذ العمليات البترولية.

### المادة التاسعة إمتيازات السلطة

(أ) يكون للسلطة حق الدخول دون قيد وعلى مسؤوليتها وحدها إلى المنطقة المغطاة بهذه الاتفاقية وإلى مسرح العمليات البترولية الجارية فيها، ويحق للسلطة فحص ومراجعة كل موجودات وكتب ودفاتر وسجلات المتعاقد وكافة المعلومات المحتفظة من قبله، وإجراء عدد معقول من المسوحات والرسومات والاختبارات من أجل تطبيق حقوقها بموجب هذه الاتفاقية. وتقدم السلطة مساعدة إلى وكلاء ومستخدمي المتعاقد لكي يتم تجنب تعريض سلامة العمليات البترولية وفعاليتها للخطر أو إعاقتها. ويترتب على المتعاقد أن يقدم للسلطة كل الإمتيازات والتسهيلات الممنوحة لمستخدميه في الحقل وتوفير مساحة معقولة من المكاتب والمسكن للموئنة بشكل مناسب في الحقل دون مقابل بغرض تسهيل تحقيق أهداف هذه المادة.

(ب) إذا قررت السلطة أن أياً من مستخدمي المتعاقد أو مستخدمي المتعاقدين الفرعيين قد تصرفوا بشكل يخالف العادات والقوانين والأنظمة واللوائح الأردنية أو من شأنه أن يضر بالتنفيذ السليم للعمليات البترولية فيترتب عليها إعلام المدير العام للمتعاقد خطياً بمطالبة بإبعاد هذا المستخدم من العمليات البترولية مع إبداء الأسباب لذلك.

مكتبة  
مركز  
البحوث  
والتطوير

## المادة العاشرة

## ملكية الموجودات وإستعمال الممتلكات

(أ) تصبح جميع موجودات المتعاقدين في الأردن الثابتة أو المنقولة، والتي يحق للمتعاقد إسترداد الكلفة للغاز ولفظ الكلفة بموجب إكتشاف تجاري، ملكاً للسلطة في الوقت أو الأوقات المحددة أدناه وبدون كلفة إضافية عليها إلا إذا نص على غير ذلك بالتحديد في هذه الإتفاقية.

١- تصبح الأرض في الأردن ملكاً للسلطة حال شرائها.

٢- تصبح كل الموجودات الثابتة أو المنقولة الأخرى التي حصل عليها المتعاقد ملكاً للسلطة في نهاية ربع السنة التي يكون فيها المتعاقد قد إسترد كلفة هذه الموجودات.

(ب) تنتقل ملكية البترول المخصص للمتعاقد بمقتضى المادتين الثالثة عشر والخامسة عشر وكذلك المخاطرة المرتبطة به للمتعاقد في نقطة التصدير.

(ج) يحق للمتعاقد و/ أو الشركة المشغلة أن يستعمل بدون مقابل أي أرض في الأردن تملكها السلطة أو الأردن وتكون لازمة بدرجة معقولة للقيام بعمليات بترولية.

(د) تبقى المعدات والموجودات التي يتم الحصول عليها فقط لأجل العمليات البترولية التي يقوم بها المتعاقد في حوزته، ويحق له وحده إستعمال هذه المعدات والموجودات مجاناً. وطالما أن هذه المعدات والموجودات تستعمل فقط للعمليات البترولية يترتب على المتعاقد المحافظة على المعدات والموجودات بحوزته بحالة سليمة مع الأخذ بعين الإعتبار الإستهلاك الطبيعي بموجب الأساليب المعتمدة عامة في قطاع صناعة النفط. ولا يجوز التصرف بهذه المعدات والموجودات في غير أوجه العمل المعتاد أو نقلها خارج الأردن بدون موافقة السلطة الخطية المسبقة.

(هـ) لا تنطبق أحكام هذه المادة العاشرة على الموجودات والمعدات المستأجرة والمستعملة في العمليات البترولية والتي تكون ملكاً للغير.

(و) إذا رغب المتعاقد أو رغبته السلطة في إستعمال المعدات أو الموجودات المذكورة أو في الإنتفاع من الطاقة الفائضة لخط أنابيب أو تسهيلات التصدير التي تتصل بعمليات لا تتعلق بالمنطقة، فإنه يتوجب على الفريقين أن يتفقا مسبقاً على أي إستعمال كهذا بما في ذلك التعرف التي سيجري إستيفائها.

(ز) يكون للمتعاقد حق الحصول الكامل إلى كافة التقارير والمعلومات الورقية والرقمية المتعلقة بمنطقة السرحان وكافة الآبار الأخرى ضمن منطقة السرحان. وتكون هذه المعلومات للإستعمال للحصري للمتعاقد (وتوابع المتعاقد) خلال فترة سريان هذه الإتفاقية. وعند إنتهاء هذه الإتفاقية تعود هذه المعلومات وأي تفسيرات تتعلق بها إلى سلطة المصادر الطبيعية.

وتضع السلطة مجموعة كاملة من الوثائق والمستندات والمعلومات الرقمية بحوزة المتعاقد خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ النفاذ. ويلتزم المتعاقد بدفع كلفة تصوير ونقل هذه الوثائق والمعلومات وفقاً للمادة الحادية والعشرون.

(ح) يكون للمتعاقد حق الوصول الكامل إلى كافة المرافق والمعدات والتجهيزات المرتبطة بمنطقة السرحان والآبار الأخرى أو للتجهيزات الواقعة ضمن منطقة السرحان كما جاء بيانه تفصيلاً في المادة الخامسة والثلاثون.

(ط) من المعلوم أن كافة المعدات والمرافق الموجودة في منطقة السرحان والمتعلقة بالعمليات البترولية وبدءاً من تاريخ النفاذ تبقى ملكاً للدولة وأن المتعاقد لن يقوم بأحداث أي ضرر بها أو بيعها أو رهنها أو إستجارها أو نقل المعدات إلى فريق ثالث (للغير) دون الموافقة المسبقة للسلطة.

(ي) وبالمثل لن تقوم السلطة/ الدولة بأحداث أي ضرر، بيع رهن، أو إستجار أو نقل لأي من المرافق والتجهيزات البترولية الموجودة بدون الموافقة المسبقة.

(ك) سيتلقى المتعاقد الدعم الكامل من السلطة في الوصول إلى المعلومات التاريخية عن الحقل والمرافق والعمليات. وهذا يشمل دون الحصر التالي: تفاصيل العقود مع الشركات الأخرى، الموظفين، المتعاقدون، البئر، معلومات حول ضغط الآبار، يحق للمتعاقد الوصول إلى كافة المعلومات الأصلية / حول الحقل بحيث يتسنى له الحصول على نسخ للتقييم.

مادة العاشرة

## المادة الحادية عشر

## خط أو خطوط الأنابيب والتجهيزات

(أ) يحق للمتعاهد بناء وتشغيل خط أو خطوط أنابيب لنقل البترول وما يرتبط بها من تجهيزات، ويترتب على السلطة تقديم كل مساعدة للمتعاهد في الأمور المتعلقة بالقانون الأردني وحقوق المرور.

(ب) يترتب على السلطة أو الأردن أن تقدم للمتعاهد بدون كلفة ولمدة هذه الاتفاقية، أي خط (خطوط) أنابيب أو حقوق مرور أو حقوق لإستعمال أسطح الأراضي المملوكة أو التي تخضع لسيطرة السلطة أو الأردن أو لسلطتهما القضائية.

ولتفادي الشك لا يدفع للمتعاهد أي مصاريف تتعلق بممارسته حق الإنفتاح هذا.

(ج) تقدم السلطة أو الأردن للمتعاهد التسهيلات للحصول على الأذونات والرخص والحقوق الضرورية لتنفيذ المتعاهد للعمليات البترولية بما في ذلك حق حفر آبار الماء العذب وإستعمالها كما هو مطلوب للمتعاهد، وضمن المعقول، السير في العمليات البترولية بمقتضى هذه الاتفاقية.

(د) في حال والقت السلطة / الدولة / المصفاة والمتعاهد على أن تقوم السلطة / الدولة / المصفاة بشراء السوائل والغاز من المتعاهد عند رأس البئر / تجهيزات التخزين، عندها تكون السلطة / الدولة / المصفاة مسؤولة عن النقل وتكرير هذه الهيدروكربونات. وهذا قد يشمل نقل السوائل بالصهاريج أو في حال زيادة الكميات ومعدل الضخ العالية، إنشاء خطوط الأنابيب اللازمة.

(هـ) في حال الحاجة إلى المياه و/ أو الكهرباء للعمليات، ينبغي للتسويق مع السلطة / والشركة المعنية بذلك لتوفيرها. ستقدم السلطة المساعدة حيثما كان ذلك ممكناً.

## المادة الثانية عشر

## العمليات بعد الإكتشاف التجاري

عندما يصل الإنتاج الإجمالي وللمرة الأولى لكامل منطقة السرحان (٢٠٠٠) ألفي برميل يومياً (محسوبة على مدار شهر كامل)، يقوم المتعاهد والسلطة بإنشاء شركة تشغيلية.

يتفق الطرفان على أن الشركة المشغلة ستقوم بالأعمال التالية:

١- الشركة غير ربحية وستقوم بالعمليات الموكلة لها، وسيتم إسترجاع النفقات المترتبة عليها من جراء تلك العمليات.

٢- رأسمال الشركة (١٠,٠٠٠) دولار أمريكي سيتم الحصول عليها بالتساوي من قبل المتعاهد والسلطة.

٣- مجلس الإدارة مكون من عدد الأشخاص المرشحين من قبل المتعاهد والسلطة.

٤- يتم إعارة الموظفين العاملين من قبل المتعاهد، وتوفيرهم للعمل طبقاً لشروط المتعاهد.

٥- تعتبر الشركة مشغلاً فرعياً للمتعاهد وإن العمل المنوط بها هو العمليات الإنتاجية ولا يحق لها القيام بأي عمل آخر.

٦- يتم حل الشركة حال الإنهاء من الاتفاقية ومرحلة التمديد إن إقتضت الحاجة لها.

(أ) لدى تقديم وإتفاق الأطراف على خطة التطوير "خطة التطوير" وموافقة الفريقين عليها بخصوص أول إكتشافات تجاري في المنطقة، يتم إنشاء شركة تشغيلية تشكل من السلطة والمتعاهد في الأردن (شركة عمليات JOPC البترول الأردنية). عقد شركة النفط الأردني مرفق في الملحق (ج).

(ب) على المتعاهد أن يقدم لمجلس إدارة الشركة خلال تسعين (٩٠) يوماً بعد الإعلان عن أي إكتشاف تجاري مرفق حسب المادة الثالثة (ج) (٥) على أن يقدم للجنة التوجيهية برنامج العمل والموازنة الكلية لتطوير هذا الإكتشاف التجاري بالإضافة إلى برنامج التطوير والموازنة لبقية السنة الميلادية الحالية. وقد تم مناقشة هذه البرامج والخطط مسبقاً مع لجنة الإدارة الفنية كما هو وارد في المادة السادسة. ويترتب على المتعاهد خلال ثلاثون (٣٠) يوماً من إستلام هذه الخطة أن يضمن تنفيذها.

(ج) خلال مدة لا تتجاوز الأول من كانون الأول من كل سنة ميلادية كحد أدنى بعد أول إنتاج تجاري أولي يقدم المتعاهد بإعداد وطرح خطة الإنتاج السنوية، وبرنامج العمل والموازنة السنوية على اللجنة التوجيهية للسلطة وذلك لكل منطقة إنتاج للسنة الميلادية التالية. وفي نفس الوقت بالنسبة لمنطقة الإنتاج التي لم يحدث فيها إكتشافاً تجارياً أولاً على المتعاهد أن يعد ويقدم للجنة NSC برنامج العمل والموازنة السنوية للتطوير بالنسبة للمنطقة التي تم

٥٥٠٠٠٠  
مليون برميل

تطويرها. ويجب أن تكون هذه البرامج والخطط العملية والإنتاجية قد تم الموافقة عليها من قبل اللجنة التوجيهية للسلطة كما هو وارد في المادة السادسة.

(د) وطبقاً لهذه المادة (١٢) الثانية عشر، تُخَوَّل وتُزَم للشركة المشغلة نيابة عن المتعاقد تنفيذ برامج عمل وموازنه مناطق الإنتاج.

أي تعديلات لبرامج العمل والموازنه عدا زيادة للمصروفات في الميزانية بما يتعدى الإفراق، ١% من قيمة الموازنة، وتحتاج إلى موافقة مسبقة من اللجنة التوجيهية للسلطة.

وفي حالات طارئة تتعلق بالأرواح أو الأملاك وتستطيع الشركة التشغيلية وبدون موافقة مجلس الإدارة أن تتخذ الخطوات الضرورية المطلوبة للسيطرة على حاله الطارئة وتكاليفها وتكون من ضمن الكلفة القابلة للإسترداد.

(هـ) يُخَوَّل المتعاقد بأن يبقى تحت تصرفه في حساب بنك خارج الأردن يتعامل مع البنك المركزي في الأردن الدعم الأجنبي المقدم من المتعاقد. ويستخدم السحوبات من هذا الحساب لشراء البضائع والخدمات المطلوبة في الخارج وللتحويل لبنك أردني محلي في عمان المبالغ المطلوبة لتغطية المصاريف بالدينار الأردني المتعلقة بنشاطاتها وفق هذه الاتفاقية. وفي مثل هذا التحويل يتم حساب سعر التحويل المحدد في المادة (٢٨) الثامنة والعشرون (ج).

ويقدم المتعاقد خلال ثلاثون (٣٠) يوماً بعد نهاية كل سنة ميلادية للمسلطات المصرفية المسؤولة في الأردن بيان موثق من شركه محاسبية عالميه معروفة يبين حساب النفقات والسحوبات من الحساب والرصيد المتبقي نهاية السنة الشمسية.

### المادة الثالثة عشر

#### إسترداد التكاليف والنفقات والمشاركة في الإنتاج

(أ) النفط الخام المخصص لإسترداد الكلفة:

يحق للمتعاقد أن يسترد ١٠٠% من التكاليف المقررة من النفط المخصص لإسترداد الكلفة. ويجب أن يخضع إسترداد هذه التكاليف لسقف ٧٠% كحد أدنى تويمكن إسترجاع هذه التكاليف بنسبة ٧٠% في أية سنة تقويميه وسيتم ترحيل الفرق لإسترداده في السنة اللاحقة.

(١) (أ) يحق للمتعاقد أن يتسلم كمية من النفط الخام كل سنة ميلادية بموجب هذه المادة الثالثة عشر (١) (أ) ويشار إليها لاحقاً "بنفط الكلفة" وذلك من أجل تغطية كافة التكاليف والنفقات التي يتكبدها بخصوص جميع العمليات البترولية. إن كمية نفط الكلفة التي يحق للمتعاقد أن يتسلمها خلال أي سنة ميلادية بموجب هذه المادة الثالثة عشر (١) مساوية لكمية النفط الخام الذي يساوي قيمته مجمل الكلفة والنفقات القابلة للإسترداد من قبل المتعاقد خلال هذه السنة الميلادية بموجب شروط هذه الاتفاقية، على أنه لا يحق للمتعاقد إستلام أي كمية من نفط الكلفة بموجب هذه المادة الثالثة عشر (١) تتجاوز ما نسبته سبعون بالمائة (٧٠%) من مجموع النفط الخام المنتج والموفر من المنطقة في أية سنة ميلادية وغير المستعمل في العمليات البترولية.

يتم إسترداد مجمل الكلفة والنفقات المتكبدة من قبل المتعاقد بخصوص العمليات البترولية بالطريقة المبينة أدناه وبالترتيب التالي:

١- جميع نفقات التشغيل بعد الإنتاج للتجاري الأولي من أول إكتشاف تجاري قابلة للإسترداد خلال السنة الميلادية التي يتم فيها تكبد هذه المصاريف.

٢- تكون نفقات التقيب بما في ذلك النفقات المتراكمة قبل بداية الإنتاج التجاري الأولي من أول إكتشاف تجاري قابلة للإسترداد إما خلال السنة التي تم تكبد هذه النفقات بها أو السنة الميلادية التي إبتدأ بها الإنتاج التجاري الأولي.

٣- تكون مصاريف التطوير بما في ذلك المصاريف المتراكمة قبل بداية الإنتاج التجاري الأولي من أول إكتشاف تجاري قابلة للإسترداد إبتداءً من السنة الميلادية التي تم بها تكبد هذه المصاريف أو السنة الميلادية التي إبتدأ بها الإنتاج التجاري الأولي أيهما تلي الأخرى.

٤- إذا زادت قيمة التكاليف والنفقات والمصاريف القابلة للإسترداد بموجب الفقرات (١)، (٢)، (٣)، أعلاه عن قيمة سبعين بالمائة (٧٠%) من مجمل كمية النفط الخام المنتج والموفر من المنطقة في تلك السنة الميلادية والتي لا تستعمل في العمليات البترولية فإن مقدار الزيادة في الكلفة والمصاريف والنفقات تكرر للإسترداد خلال السنة أو السنوات الميلادية المقبلة وتعتبر كما لو أنها أنفقت خلال السنة أو السنوات الميلادية التالية إلى أن تسترد بالكامل.

مكتبة

(أ) (٢) لأغراض تحديد تصنيف كل التكاليف والمصروفات والنفقات من أجل إسترادها تطبيق المعايير التالية:

(١) "تلفات التفتيش" تعني كل النفقات والتكاليف والمصروفات المتكبدة والمتعلقة من أجل عمليات التفتيش بما فيها التكاليف والنفقات والمصروفات المتكبدة قبل تاريخ النفاذ، ولكن بتاريخ توقيع الاتفاقية أو بعده، وما دفعته السلطة مقابل معلومات توفرها للمتعاد طبقاً للمادة الحادية والعشرون من هذه الاتفاقية. وتشمل هذه النفقات دون الحصر ما يلي: تكاليف الموارد البشرية، والأجور وتكاليف المكتب والموظفين المحليين، المكافآت والعلاوات، المسح الزلزالي وكافة المصاريف الأخرى المرتبطة بالتفتيش مثل الحفر والفحوصات ومتابعة العمل الفني.

(٢) "تلفات التطوير" وتعني كافة النفقات المتكبدة بخصوص أو من أجل عمليات التطوير باستثناء مصروفات التشغيل.

(٣) "مصاريف التشغيل" وتعني كافة التكاليف والمصاريف المتكبدة والمتعلقة من أجل عمليات الإنتاج بعد كل إنتاج تجاري أولي من أي اكتشاف تجاري.

(أ) (٣) من المعلوم أنه يمكن تكبد مصاريف التطوير خلال فترة التفتيش أو فترة الإنتاج ويمكن تكبد نفقات التفتيش خلال فترة تطوير أو الإنتاج. كما أنه من المعلوم إذا خضع أي بئر تم حفره خلال فترة التفتيش فيما بعد لعمليات التطوير يمكن تصنيف كلفة هذه البئر بناءً على رغبة المتعادل لتصبح نفقات تطوير.

(أ) (٤) حدود إسترداد الكلفة:

يحق للمتعادل إسترداد مائة بالمائة (١٠٠%) من التكاليف المقررة من النفط المخصص لإسترداد الكلفة. ويخضع إسترداد هذه التكاليف لسقف السبعين بالمائة (٧٠%).

(ب) النفط المنتج للمشاركة:

النفط المنتج للمشاركة يساوي مجمل كمية النفط الخام المنتج والمواف من المنطقة في سنة ميلادية وغير المستعمل في العمليات البترولية مجسوماً منها مجمل كمية نفط الكلفة الذي يحق للمتعادل إسترادته خلال السنة الميلادية بمقتضى الفقرة (١) أعلاه. يخصص النفط المنتج للمشاركة للسلطة والمتعادل ويتقاسمانه ويستلمانة حسب المعيار التدريجي التالي: حسب معدل الإنتاج اليومي للنفط الخام المنتج والمواف من المنطقة عن كل ربع سنة ميلادية.

(ب) (١) يكون الحد الأدنى لحصة الدولة من النفط المنتج للمشاركة هو خمسة وأربعين بالمائة (٤٥%) ولحدود خمسة آلاف (٥٠٠٠) برميل يومياً. إن قسمة النفط المنتج للمشاركة والمخصص للدولة والمتعادل يستند للجدول الوارد في الملحق (ح).

(ب) (٢) يقرأ المعدل الشهري الميلادي الإنتاج الإجمالي التراكمي من المنطقة من خلال الجدول الوارد في الملحق (ح). وهذا الجدول يبين قسمة الربح للنفط المنتج بين المتعادل

والدولة / السلطة. إذا كان المتعادل يقوم ببيع النفط الخام لمصلحة سلطة المصادر الطبيعية، فإن الأرباح يجب قسمتها حسب هذه النسبة المئوية. وعند تغيير الإنتاج، من شهر لآخر وبالتالي فإن قسمة الربح ستتغير أيضاً على أساس شهري. ولتفادي أي شكوك ستكون للجدول الواردة في الملحق (ح) هي المرجع الوحيد لتحديد هذه النسب.

(ب) (٣) تكون قسمة الربح بالنسبة للغاز المنتج تجارياً هي نفس القسمة المطبقة على برميل النفط. حيث التحويل المستخدم هو برميل واحد من النفط = ٥,٦ ألف قدم مكعب من الغاز. (إلا إذا إتفقت السلطة والمتعادل على غير ذلك).

(ب) (٤) يترتب على المتعادل خلال سبعة أيام قبل نهاية الشهر أن يقدم للسلطة تفصيلاً عن معدل الإنتاج الشهري من كل بئر من الآبار المنتجة في منطقة الإمتياز.

(ج) قيمة النفط الخام:

(ج) (١) تحدد قيمة النفط الخام النهائية لجميع أغراض هذه الاتفاقية لكل ربع سنة ميلادية، وكذلك القيمة الموثقة حسب أحكام هذه الفقرة (ج).

(ج) (٢) يقيم النفط الخام بمعدل سعر التصدير (كما هو معرف في الفقرة (ج) (٤) أدناه وهو للنفط المحقق من السلطة و/ أو المتعادل للنفط الخام من المنطقة المباع خلال الربع السنة الميلادية المعنية. وإذا تم إنتاج أكثر من نوعية أو درجة من المنطقة يتم تحديد قيمة نهائية لكل نوعية أو درجة. ويحتفظ المتعادل بحق في الحصول على النفط الخام ويصاد التقييم إذا أعتبر أنه يستطيع الحصول على سعر بيع أفضل للنفط الخام.

(ج) (٣) في غياب المبيعات حسب الفقرة (ج) (٢) أعلاه، عاكسة على الأقل عشرة بالمائة (١٠%) من الحجم الإجمالي للنفط الخام من منطقة البيع للتصدير خلال ربع السنة الميلادية المعنية، يتم تحديد القيمة بناءً على الاتفاق المشترك بين السلطة والمتعادل، وفي غياب هذا الاتفاق المشترك بين الطرفين خلال ثلاثة شهور بعد نهاية ربع السنة الميلادية المعنية، يتم تحديد القيمة النهائية للنفط الخام للشحن بحرياً (لوبي) عند نقطة التسليم تحدد من قبل خبير وفق المادة الرابعة والثلاثون (٣٤) (ك) من مقارنة بما ينتج للتصدير في الخليج العربي والبحر الأحمر ومناطق الإنتاج الأخرى في الأردن، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل بما في ذلك الكميات والنوع وشروط التسهيلات الائتمانية.

(ج) (٤) لأغراض هذه الفقرة (ج) (١) إن "سعر التصدير" السعر الصافي على ظهر الناقل (لوبي) الذي يتم تسلمه من نقطة التسليم من أطراف غير التابعين ضمن صفقات شراء خالصة من المحاباة وبالعملة القابلة للتحويل بأسعار ثابتة أو بأسعار يتم تحديدها بمعادلات للسعر بالإستناد على ممارسات السوق الحرة السائدة حينئذ باستثناء المقايضة أو البيع في السوق أو أي اعتبارات خاصة أخرى.

مكدا من الأصل

وتقتصر التعديلات المعولت أو السمسرة على المبالغ التي لا تزيد عن النسب المتعارف عليها والسائدة في الصناعة النفطية العالمية بين فرقاء مستقلين وذلك بشأن كميات النفط الخام المشمواه.

(ج) (٥) إذا توقع المتعاقد أن تحديد السعر باتفاق مشترك حسب الفقرة (ج) (٣) أعلاه سيكون لازماً للربع السنه الميلادي التاليه فإن عليه ابلاغ السلطة بالسرعة الممكنة وقبل نهاية الربع السنه الميلادي الحاليه. وبعد التشاور بين السلطة والمتعاقد لتطوير المعلومات الحقيقية التي سيؤسس عليها التقييم الأولي، على المتعاقد أن يقترح على السلطة بصورة خطية السعر الأولي للنفط الخام الذي يطبق على الربع السنوي الميلادي الحالي. وعلى السلطة والمتعاقد أن يجتمعا بعد ذلك كلما كان ذلك ممكناً ولكن في أي حال في موعد متأخر من بداية ربع سنة الذي سيطبق فيه السعر، وذلك من أجل أن يتباحثا ويتفقا على السعر الأولي. وفي حال تأخر الفريقين في تحديد السعر الأولي ويستمر تطبيق السعر المحدد إستناداً للفقرة (ج) (٢) أعلاه أو (ج) (٣) أعلاه، حسبما يكون الحال.

(ج) (٦) لدى التوصل إلى اتفاق مشترك على السعر النهائي الذي سيطبق على ربع السنه الميلادي المعينة (كما هو مبين في الفقرة (ج) (٣) أعلاه)، يتوجب إجراء تعديلات ملائمة بأثر رجعي على ربع السنه بالاتفاق بين السلطة والمتعاقد خلال سبعة (٧) أيام بعد الاتفاق على تحديد السعر النهائي. ويشمل التعديل المذكور فائدة شهرية مركبة للفريق الذي يجري التعديل لصالحه ويتم احتسابها على أساس سعر لندن المعروض بين البنوك (LIBOR) حسبما يعلنه بنك (بانثونال ويستمينستر) لندن للودائع الشهريه في أول يوم عمل من الشهر والنقصان في الدفع الذي يقع فيه اليوم السابع المذكور طيلة مدة الزيادة.

(ج) (٧) يقيم الغاز المنتج والمباع خلال ربع السنة الميلادية حسب متوسط السعر الصافي الذي تحصل عليه السلطة و/أو المتعاقد عند مكان التسليم لبيع ذلك الغاز.

(ج) (٨) إذا أخفق أحد الأطراف للأخربالإطلاع على سجلاته ودفاتره لتحديد الأسعار التي استلمها كمبيعات التصدير فإن مبيعات ذلك الطرف أن تستل في تحديد سعر التصدير.

(د) يترتب على المتعاقد خلال مدة لا تقل عن تسعين يوماً (٩٠) يوم قبل بداية نصف السنه الميلادية الذي يلي الإنتاج التجاري الأولي أن يجهز ويوزع السلطة بنشرة يبين فيها توقعاته لكمية البترول الإجمالية التي يقدر المتعاقد على أنه في الإمكان إنتاجها وتوليدها ونقلها بموجب هذه الاتفاقية خلال نصف سنة وبأعلى معدل إنتاج فعال وطبقاً للقواعد المتبعة في قطاع صناعة النفط دون يكد إنخفاضاً حاداً بمعدل الإنتاج أو إنخفاض في ضغط المخزون ويجب أن تكون هذه النشرة مطابقة لجدول الإنتاج المعتمد عن تلك السنه الميلادية.

ويجب أن تتضمن نشرة المتعاقد تقديرات لحصة السلطة وحصة المتعاقد من نفط الكلفة والنفط المنتج للمشاركة من كمية النفط الخام المتوقع إنتاجها وتوفيرها والتي لا تستعمل في العمليات

النفطية خلال نصف السنه المعينة، ويترتب على المتعاقد بذل قصارى جهده لإنتاج الكمية المتوقعة لكل نصف سنة. وسيحاول المتعاقد جاهداً كل نصف سنة على إصدار النشرة.

(هـ) يحق للمتعاقد منفرداً خلال مدة هذه الاتفاقية أن يأخذ ويتصرف بحصته من البترول التي تخصص له بمقتضى المادة الثالثة عشر كما يحق له أن يحتفظ في الخارج أو أن يخرج جميع الأموال التي حصل عليها بما في ذلك عائداته من تصدير حصته من البترول أو بيعها.

(و) ١- يجب على المتعاقد، قبل المباشرة في الإنتاج التجاري الأولي بأشهر عشر شهراً أو مدة أقل، أن يقدم للسلطة إجراءات مقترحة وأنظمة تشغيلية مرتبطة

بها متضمنة جدولة وتخزين وتحميل النفط الخام وأي بترول منتج من المنطقة. ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات والأنظمة المواضيع الضرورية من أجل عمليات عابدة وفعالة بما فيها حقوق الفريقين ووقت التبليغ والحد الأدنى والأعلى من الكميات ومدة التخزين والجدولة والتوفير والكميات المهدورة ومسؤوليات الفريقين والرسوم والغرامات المفروضة والزيادة والنقصان في التحميل وإجراءات السلامة والطوارئ.

(و) ٢- على السلطة خلال ثلاثين يوماً من إستلامها مقترحات المتعاقد طبقاً للفقرة السابقة أن تقدم ملاحظاتها وتوصي بأي تعديل على الإجراءات والأنظمة المقترحة. وعلى المتعاقد أن يدرس هذه الملاحظات والتوصيات وعلى الفريقين خلال ستين يوماً (٦٠) من تقديم السلطة لملاحظاتها أن يتفقا على الأنظمة والإجراءات المطلوبة.

(و) ٣- في حالة وجود أكثر من منطقة واحدة للإنتاج في المنطقة و/أو أكثر من نوعية واحدة من النفط الخام في منطقة إنتاج واحدة، فعلى السلطة والمتعاقد، ما لم يتفقا على مزج النفط الخام، وأن يحملا من كل منطقة إنتاج و/أو من كل نوعية من النفط الخام ما يتناسب مع ما يستحقه كل منهما من كل نوعية ومنطقة إنتاج.

(ز) تطبق الإجراءات التالية بخصوص نقصان أو زيادة التحميل حتى تاريخ الغاؤها بواسطة الاتفاقية المتفاوض عليها بين السلطة والمتعاقد والمشار إليها في الفقرة (و). ومن المعلوم أنه من الممكن أن لا يتمكن أحد الفريقين (المحمل المتأخر) من وقت إلى آخر من أخذ كامل كمية النفط الخام المخصصة له. فإذا حدث ذلك يجوز الإستمرار في الإنتاج الكامل وذلك المصلحة للفريق الآخر (المحمل المتجاوز). وعلى المتعاقد أن يحتفظ بسجلات تحدد كمية المبيعات أو التحميل التي يجب على المحمل المتأخر تعويضها في وقت لاحق لكي يتم التوازن بينه وبين المحمل المتجاوز. ويقوم المتعاقد بعد ذلك بتخصيص نسب إضافية للمحمل المتأخر من المبيعات أو التحميل للتمكن من تحقيق هذا التوازن بأسرع وقت ممكن شريطة أن يظل المتعاقد قصارى جهده لتخصيص هذه الكميات في أوقات وبوسائل من شأنها أن لا تسبب أي إخلال بالعمليات والمبيعات المنتظمة. ولا يجوز تحت أي ظرف من الظروف ولأغراض هذه للفترة أن يلزم أي فريق بأخذ أقل من تسعين بالمائة (٩٠%) من كمية النفط الخام المخصص

هذه المادة

له، إلا إذا وافق على ذلك. ولا يجوز تحت أي ظرف من الظروف المحمل المتجاوز ولأغراض التوازن المشار إليه هنا أن يلزم بدفع أو تعويض المحمل المتأخر عن إنتاج لم يأخذه أو يعوضه.

(ج) يجوز للمتعاهد استعمال أية كمية بترول تلزم للعمليات البترولية بما في ذلك الوقود وإعادة الضغط والحفاظ على الضغط وإعادة الدوران والإشعال والخسائر التي تنفذ بمقتضى هذه الاتفاقية دون أن يتحمل المتعاهد أي تكاليف أو أن يحاسب على ذلك من قبل السلطة. ولا يجوز اعتبار أية كمية بترول تستعمل بهذا الشكل كبرترول لأغراض تحديد كمية نפט وغاز الكلفة والنפט المنتج للمشاركة الذي يحق للمتعاهد استلامه بمقتضى الفقرتين (أ) و (ب) أعلاه أو عار أتمتعاهد المنتج للمشاركة بمقتضى المادة الخامسة عشر.

(ط) تتم عمليات القياس بشكل صحيح لأغراض تحديد وتخصيص كميات البترول بين الفريقين بمقتضى الفقرتين (أ) و (ب) أعلاه والمادة الخامسة عشر (مقاييس المشاركة في الإنتاج) وبشكل يتفق مع الأساليب المقبولة عامة والمستعملة في صناعة النفط العالمية، أخذاً بعين الاعتبار أنه بالإمكان القيام بقياسات أخرى لأغراض أخرى (بما في ذلك أجهزة قياسات ميدانية لتقدير معدلات إنتاج آبار منفردة) وليس من الضروري أن تطابق هذه المقاييس نفس المعايير التي تخص مقاييس المشاركة في الإنتاج. وتكون مقاييس المشاركة في الإنتاج سائدة بالنسبة لأغراض تحديد كميات النفط وتخصيص البترول بين الفريقين

بمقتضى الفقرتين (أ) و (ب) أعلاه والمادة الخامسة عشر بغض النظر عن أية فروقات وعن أية مقاييس أخرى، سواء كانت ناتجة عن فروقات في القياس أو عن استعمال وقود للتشغيل أو عن الإنكماش أو عن اللقدان في خطوط الأنابيب أو عن التبخير أو أسباب أخرى.

(ي) تتخذ مقاييس المشاركة في الإنتاج هذه عند مكان القياس أو في المكان أو الأمكنة التي يتفق عليها الفريقان من وقت لآخر. وفي حالة وجود عدة إكتشافات تجارية، فإن السلطة والمتعاهد يدركان أنه لأغراض إحصائية يجب إجراء القياسات في كل منطقة ذات إكتشاف تجاري.

(ك) تحتفظ السلطة بحقها في تخصيص موظفين (بحد أقصى اثنين) إذا إعتبرت ذلك ضرورياً لمراقبة عمليات القياس في مكان التسليم، بما فيه الإختبار الدوري للقياسات التي ينفذها المتعاهدون. ومن المعلوم أن كافة الوثائق متوفرة للسلطة للقيام بهذا التفتيش.

(د) المشاركة في النفط أثناء عملية الفحوصات:

أ- يبقى النفط المنتج أثناء الفحوصات الإختبارية أو الحفر الروتيني (DST) لأي من الآبار (التنقيب أو التقييمية أو التطويرية) داخل المنطقة ملكاً للدولة / السلطة ويجب إضافتها لتلك الكميات من الهيدروكربونات المنتجة.

ب- يتم المشاركة في النفط المنتج خلال إختبار البئر (EWT) كما هو مفصل في المادة الثالثة (٣) (ج) من أي بئر من آبار التنقيب أو التقييم أو التطوير داخل المنطقة وذلك حسب قسمة الإنتاج المبينة في المادة (١٣) ومفصلة في الملحق

(ح). ومن المعلوم لكلا الطرفين أن الغرض من إختبار البئر (EWT) هو تقييم الجدوى الاقتصادية بعيدة المدى للتجمع النفطي ولا تؤثر للبدء لفترة الإنتاج وفق هذه الاتفاقية. ولا يوجد إستراداد كلفة من مبيع النفط المنتج خلال (EWT) إلا إذا وافقت السلطة على غير ذلك. ويجب دراسة البرنامج المقترح قبل البدء بإختبار البئر (EWT) من قبل لجنة الإدارة الفنية والحصول على موافقة خطية من اللجنة التوجيهية للسلطة.

مكتبة

## المادة الرابعة عشر

## المكافآت والضرائب والمدفوعات الأخرى

## (أ) مكافآت التوقيع والإنتاج:

(١) يترتب على المتعاقد قبل توقيع الاتفاقية أن يدفع للسلطة مكافأة توقيع الاتفاقية قيمتها (١٠٠٠٠) عشرة آلاف دولار أمريكي .

(٢) المتعاقد غير مسؤول عن أي مكافآت إكتشاف في أية مرحلة من مراحل هذا العقد بغض النظر عن عدد وحجم الإكتشافات التي يمكن أن تتم في منطقة السرحان.

(٣) المتعاقد غير مسؤول عن أي مكافآت تخص للشحنة الأولى في أية مرحلة من هذا العقد.

(٤) يترتب على المتعاقد أن يدفع للسلطة المكافآت الإنتاجية والمفضلة في هذه المادة. وتبلغ هذه المكافآت عندما يصل الإنتاج لمستويات معينة من الإنتاج التراكمي للنفط أو الغاز من منطقة العقد خلال مدة هذه الاتفاقية.

١- هذه المكافآت غير قابلة لإسترداد الكلفة.

٢- مكافآت الإنتاج قابلة للدفع فقط مرة واحدة خلال كامل فترة هذه الاتفاقية.

٣- تكلف مكافآت الإنتاج عدد الوصول إلى معدلات تراكمية للنفط الخام أو الغاز الطبيعي وغير قابلة لإسترداد كميات المعادلة لبراميل النفط. وبالتالي وفي حالة إنتاج كمية (١٠,٠٠٠,٠٠٠) برميل من النفط أو إنتاج كمية (٣٣٦) بليون قدم مكعب من الغاز من منطقة الإمتياز وبالتالي يتم دفع ما مجموعه (١٣,٨٥٠,٠٠٠) دولار أمريكي إلى الدولة / السلطة. أما إذا تم إنتاج ٢,٥٠٠,٠٠٠ برميل نفط عندها يتم دفع ما مجموعه ٣٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي (١٠٠,٠٠٠ دولار ، ٢٥٠,٠٠٠ دولار ) للدولة / السلطة.

٤- تكلف المكافآت من المتعاقد للسلطة خلال خمسة وأربعين (٤٥) يوماً بعد الوصول الفعلي لأول مرة لمعدلات الإنتاج التراكمية.

٥ - جدول دفع مكافآت الإنتاج:

إجمالي الإنتاج التراكمي للغاز من منطقة السرحان (بالمليون قدم مكعب)	إجمالي الإنتاج التراكمي للنفط من منطقة السرحان (براميل/ النفط)	المكافأة الواجبة الدفع للسلطة (بالدولار الأمريكي).
٢,٨٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
١٤,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠
٢٨,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠
٥٦,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
١١٢,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
٢٢٤,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠
٣٣٦,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠

يستخدم معامل تحويل ٥,٦ ألف قدم مكعب من الغاز لكل برميل واحد من النفط. مثال: عند إنتاج ٦٠ مليون برميل من النفط من المنطقة عندها لا بد أن يدفع سبعة مكافآت مستقلة بمجموع ١٣,٨٥٠ مليون دولار إلى السلطة/ الدولة. ويجب أن تكلف هذه المكافآت عند الوصول لكل هدف من الإنتاج الإضافي (٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ، ٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ، ٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ..... إلخ).

(ب) للتدريب ونقل التكنولوجيا:

(١) يترتب على المتعاقد أن ينسق مع السلطة من أجل تزويدها بدورات تدريبية ( وهذه الدورات إما أن تكون داخل الأردن أو خارجه) من أجل تطوير كادر السلطة وتدريبه ونقل التكنولوجيا للسلطة ودوائرها المختصة تبدأ خلال تسعين (٩٠) يوماً من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية. سيجمع المتعاقد والسلطة مرة واحدة على الأقل سلوباً للإتفاق على تسويق هذه الدورات والتدريب. يجب أن تكون للتكلفة الإجمالية لهذا التدريب ثمانون ألف دولار (٨٠,٠٠٠ دولار أمريكي) سلوباً. ويطبق هذا النظام خلال فترة الأربع سنوات الأولى وأية تعديلات لاحقة بهذا الخصوص. يحدد برنامج التدريب في إطار مشاور متبادل بين السلطة والمتعاقد. وينبغي للجنة التوجيهية للسلطة أن تعتمد هذه الدورات قبل البدء بتنفيذها.

(٢) يقوم المتعاقد بإدارة هذه الدورات ودفع تكاليفها (مثلاً المساعدة في الحجز لهذه الدورات وتقديم المساعدات اللوجستية والإقامة والتنقل... إلخ) بالإضافة إلى دفع كافة المصاريف الأخرى مثل المكالمات الهاتفية ورسوم الحجز وفواتير الفنادق وحجز...

٥٠٠٠٠٠٠

الطيران وذلك للموظفين والمحاضرين. يقوم المتعاقد بإعداد ميزانية لسنوات للتدريب والتي ستشمل المصاريف الإدارية المقدرة للتدريب السنوي وبرنامج نقل التكنولوجيا.

(ب) (٣) كلا الطرفين المتعاقد والسلطة معاً أن يوفر مركزين رئيسيين للتدريب الفني لأكابر السلطة. أحدهما سيكون مسؤولاً عن الإدارة الشاملة للعملية وهي مخولة للموافقة على البرنامج المقترح والمصادقة عليه. أما الثاني سيكون في مؤسسات المتعاقد والسلطة، المركز الرئيسي لكافة الأعمال اللوجستية.

(ب) (٤) في حال تجاوز الإنفاق مبلغ الثمانون ألف دولار (٨٠,٠٠٠ دولار أمريكي) سيتم إقطاع المبلغ الزائد من السنة المالية التالية. وفي حال قل الإنفاق عن القيمة المذكورة سيتم ترجيل المبلغ المتبقي من الثمانون ألف دولار أمريكي إلى السنة المالية التالية.

(ب) (٥) تدفع مصاريف الدورات التدريبية ونقل التكنولوجيا سيكون للمتعاقد ملزماً ضمن القوانين المتعلقة بتأسيس شركته أو تأسيس شركته الأم.

(ج) ضريبة الدخل:

يخضع المتعاقد إلى ضريبة مقدارها (١٥%) من مجموع المبالغ الخاضعة للضريبة ويستثنى من جميع الضرائب الأردنية والضرائب الأخرى ولا يخضع المتعاقد لأية ضرائب جديدة خلال مدة العقد والعمليات البترولية الخاضعة للإتفاقية.

فيما عدا المكافآت والنفقات ومدفوعات أخرى منصوص عليها في هذه الإتفاقية يعفى المتعاقد والمتعاقدان الفرعين والمستخدمين الأجانب التابعة له ومساهموه وشركاؤه أو أية أطراف ذات علاقة بالمتعاقد من دفع كل أو أية ضرائب أو رسوم إمتياز أو مصروفات أخرى بما في ذلك ضرائب الإيجارات وضرائب المبيعات وضرائب صافي القيمة، والضرائب المخصصة، وضرائب الخدمات الاجتماعية، والضرائب المترتبة على العمليات والممتلكات سواء كانت نافذة المفعول حالياً أو مستوجبة في المستقبل إلى السلطة أو أية دائرة حكومية أخرى.

### المادة الخامسة عشر

#### الغاز

(أ) يحق للمتعاقد دون مقابل إستعمال الغاز المنتج من المنطقة للعمليات البترولية (بما في ذلك الكميات الضرورية للوقود وإستخراج الغاز وعمليات التدوير والإستخلاص الثانوي أو الثلاثي وإعادة الضغط أو المحافظة عليه).

(ب) يكون أي غاز مصاحب فائض عن الإحتياجات المعروفة في الفقرة (أ) أعلاه والذي لا يوجد له إستعمال إقتصادي متوفر في جهاز الفصل للسلطة مجانياً.

(ج) أثناء القيام بالنشاطات المنصوص عليها بموجب هذه الإتفاقية، لا يجوز إشعال الغاز للمصاحب وغير المصاحب بإستثناء الإشعال لأوقات قصيرة بقصد الفحوصات أو لأسباب تشغيلية بدون تفويض مسبق من السلطة. في حالة الغاز المصاحب يجب الحصول على تفويض من السلطة للإشعال بخصوص هذا الغاز الفائض عن الإحتياجات المعروفة في الفقرة (أ) أعلاه وليس له إستعمال إقتصادي وإختارت السلطة عدم إستعماله بموجب الفقرة (ب) أعلاه.

(د) طبقاً للمادة الثالثة (ج) إذا أعلن المتعاقد عن بئر إكتشاف بئر غاز قابله للإنتاج (غير مصاحب)، تجتمع السلطة والمتعاقد لتحديد فيما إذا كان هناك سوق تجارية لهذا الغاز داخل الأردن أو خارجه يبرر القيام بعمل تقييم لبئر إكتشاف الغاز المذكور لتحديد الإمكانية التجارية لهذا الإكتشاف.

"إذا ثبت أن هناك سوق تجاري لهذا الغاز بموجب أحكام هذه الإتفاقية، يبدأ المتعاقد بإعداد برنامج التقييم فيما يتعلق بالبئر المكتشف. وإذا لم يتوافر سوقاً تجارياً وبغض النظر عن أحكام المادة (٣) (ج)، لا يترتب على المتعاقد أي إلزام لتقديم أي برنامج تقييم للغاز المكتشف إلى حين إتفاق المتعاقد على أن برنامج تقييم الإكتشاف هذا مبرر إقتصادياً". لا ضرورة إلى للتخلي بموجب المادة الخامسة من هذه الإتفاقية وطيلة مدة مخالفة المتعاقد على سريان أي جزء منها وإلى حين تولد سوق تجاري عن الأراضي التي تشكل فيها بئراً أو أبهر إكتشاف غاز.

(هـ) بعد تقييم وإعلان الإكتشاف التجاري من قبل المتعاقد بخصوص مثل هذا الغاز غير مصاحب وطبقاً للمادة (٣) (ج) يترتب على السلطة والمتعاقد أن يتقنا مناقشة ترتيبات التسويق. إلا إذا إتفق الفريقان على غير ذلك، بحيث يتم تسويق كل الغاز وإلتصاف العوائد الناتجة من البيع وفقاً للفقرة (و)، (ز) أدناه.

٥٥٠٠٠٠  
مبلغ الإيجار

(و) "الغاز المنتج للمشاركة" يساوي الكمية الإجمالية من الغاز المنتج والموفر من المنطقة في أي سنة شمسية ولم يستعمل في عمليات البترول محسوماً منها الكمية الإجمالية للغاز التي يحق للمتعاق تسلمها خلال السنة الشمسية بموجب للفترة (ز) أدناه.

يتم تقاسم كميات الغاز المنتج بين السلطة والمتعاق بنفس الكميات المعادلة لبرميل النفط الخام (BOE) كما تم الاتفاق عليه للمشاركة في النفط الخام. وهذا تقريباً يعادل (٥,٦٠٠) قدم مكعب من الغاز. يجب استخدام عامل التحويل هذا (٥,٦) ألف مرة إلا إذا إتفقت السلطة والمتعاق على استخدام تحويل مختلف يستند للقيمة الحرارية النسبية.

مثال: عند معدل إنتاج تراكمي للنفط (١٢,٠٠٠) برميل حصة السلطة على الإنتاج بمقدار ٥٠%. وهذا يعادل إنتاج غاز بمقدار ٦٧ مليون قدم مكعب في اليوم والتي إذا تم تحقيقها ستؤدي إلى إقتسام بنسبة ٥٠% للسلطة والباقي للمتعاقد.

(ز) بغض النظر عن أي تعارض مع أحكام المادة الثالثة عشر أعلاه، فإن جميع التكاليف والمصروفات المتكبدة من قبل المتعاق بخصوص التنقيب وتطوير وإنتاج وتسويق الغاز بما في ذلك نفقات التنقيب ومصاريف التطوير ومصاريف العمل وكل التكاليف والنفقات المباشرة وغير المباشرة الضرورية لمعالجة وتجفيف وضغط وتسييل وتخزين ونقل الغاز لنقطة أو نقاط البيع مع كل التكاليف المتصلة باستخدام المستشارين والخبراء الآخرين لمراجعة المعلومات الهندسية ومعلومات أخرى وليقوموا بإجراء إختبارات علمية على الغاز لكي يجهزوا دراسات الجدوى والتحليلات التسويقية وليقدموا للمتعاقد نتائجهم وتوصياتهم، ستسترد من قبل المتعاق عن طريق إستلام كمية من غاز ونفط الكلفة طبقاً لأحكام المادة الثالثة عشر بقيمة مجموع التكاليف والمصاريف، ستسترد من قبل المتعاق عن طريق إستلام كمية من الغاز لها قيمة تساوي إجمالي النفقات والتكاليف "غاز الكلفة" بشرط أنه لا يحق للمتعاقد إسترداد أية كميات من الغاز الزائدة عن سبعين بالمائة (٧٠%) سنوياً من الكمية الإجمالية للغاز المنتج والموفر من المنطقة وغير المستخدم في العمليات البترولية، وفي حال أنه في سنة ميلادية معينة زادت النفقات والمصاريف عن قيمة الـ ٧٠% من الكمية الإجمالية للغاز المنتج والموفر في المنطقة وغير المستخدم في العمليات البترولية فإن المبلغ الفائض من هذه التكاليف والنفقات، يجب أن ترحل للإسترداد إلى السنة أو السنوات الميلادية التالية، حتى إستردادها بالكامل، وفي حال أن النفط الخام والغاز تم إنتاجه من المنطقة يتم تخصيص التكاليف بينهما طبقاً لأحكام المادة الرابعة (٢) (ج) والملحق (ج)، ويجب على المتعاق إبلاغ الساطبة بهذه المصاريف والنفقات وكافة الموافقات الخطية الضرورية التي تم الحصول عليها من اللجنة التوجيهية للسلطة

(ح) تنجز للقياسات التي تجري لأغراض تحديد كميات الغاز وتوزيعه بين الفريقين بصورة ملائمة وفقاً للأساليب المقبولة بشكل عام والمستعملة في صناعة النفط العالمية. وستخذ هذه للقياسات عند مكان القياس أو عند نقطة أو نقاط يتفق عليها للفريقان.

(ط) بغض النظر عن أي شيء مناقض ورد في هذه الاتفاقية وفي حالة إختيار المتعاق لمعالجة الغاز ولإستخلاص للغازات القابلة للتسييل ("سوائل الغاز الطبيعي") ستسري مبادئ المشاركة في الإنتاج وإسترداد الكلفة التي بينت في هذه المادة الخامسة عشر على كل سوائل الغاز الطبيعي والمستردة من قبل المتعاق.

مكرر من الأصل

## المادة السادسة عشر

## توفير البترول ومنع إهداره

(أ) يترتب على المتعاقد والشركة المشغلة أن يتخذ الخطوات التي تتفق مع الوسائل المقبولة عامة في صناعة البترول دولياً لتجنب:

- ١- فقدان أو هدر البترول فوق أو تحت سطح الأرض بأي شكل خلال العمليات البترولية.
- ٢- الإضرار بأية تكوينات مجاوره حامله للبترول أو الماء أو أية مصادر طبيعية أخرى.
- ٣- أي دخول مقصود للماء داخل تكوينات حامله للنفط.
- ٤- تلويث البيئة أو الإضرار بها أو إتلاف أية تكوينات أو أعمال المناجم أو التصنيع أو أية مشاريع عاملة في المنطقة.

(ب) قبل البدء بأية أعمال حفر يتم تزويد السلطة بنسخة عن برامج الحفر، وعندما يستدعي الحال عمل برامج الاختبار والإكمال بالإضافة إلى إجراءات الأمن والسلامة التي تتطلب خلال تنفيذ هذه العمليات، يجب مناقشة هذه المعلومات وتقديمها إلى لجنة الإدارة الفنية (TMC) ويجب أخذ الموافقة عليها من اللجنة للتوجيهية للسلطة. إن التفاصيل والمتطلبات الإضافية معروفة حسب المادة السابعة. يترتب على المتعاقد إبلاغ السلطة مقدماً عن أي عمليات فحوصات أو أخذ عينات لبابيه أو عمليات الحفر، بما فيها فحوصات الإنتاج. بإشعار خطي للسلطة قبل مدة كافية لتتمكن من إيفاد ممثل عنها للإشراف على هذه العمليات. وبعد إجراء أي فحص إنتاجي يترتب على المتعاقد إبلاغ السلطة بمعدل الإنتاج المتحقق من هذه الفحوصات.

(ج) (١) يترتب على المتعاقد/ الشركة المشغلة تسجيل المعلومات الخاصة بكمية البترول والماء المنتجة شهرياً من كل إكتشاف تجاري وترسل هذه المعلومات إلى السلطة والمتعاقد خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من الحصول عليها. ويجب أن ترسل للسلطة وللمتعاقد في أوقات معقولة، الإحصائيات والبيانات المتعلقة بالإنتاج اليومي من المنطقة من أجل تدقيقها.

(ج) (٢) في حال إختبار البئر (EWT) يترتب على المتعاقد ترتيب عملية تخزين أو بيع للنفط الخام المنتج. ويجب عرض برنامج فحص كامل لهذه العمليات إلى السلطة لدراستها والمصادقة عليها قبل البدء بعمليات فحص البئر (EWT).

(د) يجب أن توضع سجلات عمليات الحفر اليومي والسجلات البيئية للبئر، كمية ونوع الإسمنت والمواد الأخرى المستعملة في البئر لأغراض حماية الطبقات الحاوية للبترول أو للماء العذب.

(هـ) في حال تخلي المتعاقد أو إنهاء حقوقه وفقاً لهذه الاتفاقية فيما يتعلق بكل المنطقة أو أي جزء منها يترتب على المتعاقد خلال تسعين (٩٠) يوماً من هذا التخلي أو الإنهاء القيام بما يلي:

- ١- سد أو يخلق كافة الآبار المحفورة ( بالطرق المتبعة في صناعة النفط ) في ذلك الجزء من المنطقة كجزء من العمليات للبترولية وبطريقة تتسجم مع القواعد المتبعة في صناعة النفط إلا إذا تم الإتفاق على غير ذلك بين المتعاقد والسلطة.
- ٢- إتباع طرق متبعة بصناعة للنفط الجيدة لتحويل وحماية المصادر الطبيعية في ذلك الجزء من المنطقة.

٥٥١  
مجلس العمل

المادة السابعة عشر  
تسويق نفط السلطة الخام

- (أ) يحق للسلطة وبإشعار خطي مسبق لا تقل مدته عن تسعين (٩٠) يوماً أن تطلب من المتعاقد أن يسوق كل أو أي جزء من حصتها من النفط الخام الذي يتم إنتاجه من المنطقة ولمدة محددة.
- (ب) يوفر المتعاقد كافة المعلومات المتوفرة لديه بخصوص مشترين محتملين لحصة السلطة من النفط الخام وبسعر وشروط البيع، ويحدد الزمن اللازم لقرار السلطة أن تحدد فيه أن يستمر المتعاقد في البيع أو أن السلطة بإمكانها الحصول على سعر أفضل و/ أو شروط للبيع وعليه تسحب طلبها من المتعاقد بتسويق النفط الخام في ذلك الوقت.
- (ج) يجب أن لا يدخل المتعاقد بأية إتفاقية من أجل بيع أي جزء من نفط السلطة الخام من المنطقة، ويجب أخذ موافقة السلطة الخطية المسبقة.
- (د) يترتب على السلطة أن تعطي التعليمات أو الموافقة كما هو مطلوب بمقتضى هذه المادة السابعة عشر في الوقت المناسب بحيث لا تتعارض مع ترتيبات التخزين والتحميل المتفق عليها.
- (هـ) يترتب على السلطة أن تدفع للمتعاقد مقابل خدمات تسويق مبلغ عشرة سنتات أمريكية لكل برميل نفط عن كميات البترول العائدة للسلطة، وقبل للتفاوض بحسن نية إذا انخفض سعر برميل النفط الخام أقل من أربعين (٤٠) دولار أمريكي للبرميل لدى نقطة التصدير بالشحن البحري.

المادة الثامنة عشر  
تزويد الطلب الداخلي

- (أ) يترتب على المتعاقد والمدة التي تطلبها السلطة وبحد أقصى يساوي حصة المتعاقد النسبية من النفط الخام اللازم لتزويد الطلب الداخلي في الأردن، وذلك من الكمية الإجمالية للنفط الخام الذي يستحقه المتعاقد من المنطقة في السنة الشمسية.
- (ب) تساوي حصة المتعاقد النسبية من الطلب الداخلي في الأردن: (١) كامل المتطلبات الداخلية في الأردن خلال السنة الشمسية المعنية مطروحاً منها (٢) كل النفط الخام الذي يتم إنتاجه في الأردن خلال المدة المذكورة وتستحقه السلطة، ويضرب ناتج الطرح في (١) مجمل إستحقاق المتعاقد من النفط الخام من المنطقة للسنة الشمسية المذكورة ومقسوماً على (ب) كامل كمية إستحقاقات جميع المتعاقدين الذين ينتجون في الأردن خلال المدة المذكورة.
- (ج) إذا طلب من المتعاقد أن يبيع جزءاً من إستحقاقه لتزويد الطلب الداخلي، فطبقاً لأحكام التنظيم ذات العلاقة في المادة (١٣) (ج)، ويترتب على السلطة أن تدفع للمتعاقد مقابلها خلال ستين (٦٠) يوماً بعد التسليم شئها بالدولار الأمريكي، ويجب أن يكون سعر البيع لهذه الهيدروكربونات بالمقارنة مع السعر الذي يستطيع المتعاقد أن يحققه من خلال بيع هذه الهيدروكربونات خارج الأردن (شاملاً كلفة النقل).
- (د) مع العلم بأنه من المفيد للمتعاقد أن يدخل في التزامات بيع طويلة الأمد وفي حالة رغبة السلطة أن تزود المتعاقد بأشعار خطي قبل نصف سنة مولدية عند ممارستها لحقها وفق المادة (١٨)، ويجب أن يبين إشعار السلطة للمتعاقد كمية مستحقات المتعاقد المطلوبه والنوعه بالتحديد (إذا أنتج أكثر من نوعية واحدة من النفط الخام في المنطقة) والمدة التي سيشتري خلالها نفط الخام. ويترتب على الطرفين إبرام إتفاقيات بيع النفط الخام بخصوص هذا البيع / الشراء تحتوي على نصوص تجارية عادية.
- (هـ) إذا طلبت السلطة من المتعاقد بيع النفط الخام والغاز لمصفاة داخل الأردن، عندما يجب أن يكون سعر البيع لهذه الهيدروكربونات مقارناً بالسعر الذي يمكن أن يحققه المتعاقد من خلال بيع هذه الهيدروكربونات خارج الأردن (شاملاً كلفة النقل).
- وإذا شعر المتعاقد بعدم قدرته بالحصول على سعر سوقي عادل للهيدروكربونات المنتجة لدخل الأردن عندما يحتفظ بحقه بنقل وبيع حصته خارجياً.

مكتبة  
مكتبة  
مكتبة

## المادة التاسعة عشر

## حق الإستيلاء

(أ) في حالة الطوارئ الوطنية، للأردن أن يستولي على كل أو جزء من الإنتاج من المنطقة وأن يطلب من المتعاقد أن يزيد ذلك الإنتاج إلى الحد الأقصى دون أضرار على الممكن.

(ب) يتوجب في جميع الحالات أن لا يتم الإستيلاء إلا بعد دعوة المتعاقد أو ممثله برسالة مسجلة، مؤكدة بإيصال، ليعبر عن وجهة نظره بخصوص هذا الإستيلاء وتوجه السلطة لهذه الدعوة.

(ج) يتم أي إستيلاء لحقل النفط الخام أو الغاز ذاته أو أية تجهيزات لها صلة بموجب القوانين المطبقة في الأردن، ويتم إشعار المتعاقد بها من قبل السلطة حسب الأصول، على أن لا يستمر هذا الإستيلاء بعد إنتهاء فترة الطوارئ.

(د) وعلى الأردن في حالة وقوع أي إستيلاء، أن تعوض المتعاقد بالكامل للفترة التي يستمر بها الإستيلاء بما في ذلك:

١- كل الأضرار الناتجة عن مثل هذا الإستيلاء، على أن لا يكون للضرر ناتجاً عن هجوم العدو على الموجودات والممتلكات الخاضعة لشروط هذه الإتفاقية مشمولاً بمعنى الفقرة (د) (١).

٢- الدفع الكامل في كل شهر عن كل غاز وبنفط الكلفة وحصة المتعاقد من النفط أو الغاز المنتج للمشاركة بالقيمة الجارية والمحددة كما هو وارد في نص المادة (١٣) فقرة (ج) و/ أو المادة الخامسة عشر.

٣- تكون كل دفعة تتم بموجب هذه الفقرة (د) بالدولار الأمريكي.

## المادة العشرون

## الإعفاءات الجمركية

(أ) يسمح للمتعاقد ومتعاقديه الفرعيين والعاملين في تنفيذ العمليات البترولية بموجب هذه الإتفاقية، إستيراد الآليات والمعدات والسيارات والطائرات والمواد واللوازم والمستهلكات والممتلكات المنقولة معفاة من الجمارك خلال مدة هذه الإتفاقية. إذا كانت تستعمل فقط في تنفيذ العمليات البترولية بمقتضى هذه الإتفاقية. ويترتب على السلطة عندما يتم إستيراد أي بند معنى أن تشهد أنه سيستعمل هذه المواد في تنفيذ العمليات البترولية بمقتضى هذه الإتفاقية.

(ب) يجوز تصدير أي من المواد المستوردة إلى الأردن والمعفاة أو غير المعفاة من الرسوم الجمركية أو الضرائب أو المفروضات بمقتضى المادة العشرون بواسطة المتعاقد المستورد في أي وقت بدون أية ضريبة للتصدير.

(ج) مع عدم الإخلال بما نصت عليه المادة العاشرة، يجوز بيع المواد والمعدات والبضائع المستعملة والصالحة وللناتجة عن العمليات بمقتضى هذه الإتفاقية في الأردن، شريطة أن بلغ المتعاقد أو المشترون أية رسوم جمركية أو ضرائب مفروضة إن وجدت، إلا إذا بيعت للسلطة أو أي فريق ثالث آخر يتمتع بنفس الإعفاءات الجمركية التي يتمتع بها المتعاقد.

(د) عدم الإخلال بما نصت عليه المادة العاشرة، يجوز بيع المواد والمعدات والبضائع الثقيلة أو المستعملة إلى الحد الذي لا تكون فيه صالحة للعمل والمصنفة من قبل المتعاقد أو المتعاقدين الفرعيين كخردة أو نفايات ( ويكون هذا التقييم صحيحاً إذا لم تعترض عليه السلطة أو دائرة الجمارك خلال مدة معقولة بعد تسلم إشعار خطي) كخردة أو نفايات بدون دفع رسوم جمركية أو ضرائب أو غرامات.

(هـ) في حالة البيع بمقتضى الفقرتين (ج)، (د) أعلاه، يخصم مبلغ مساوٍ للمقبوضات الصافية التي يتسلمها المتعاقد من المبيعات المذكورة من إستحقاق المتعاقد في إسترداد الكلفة بغاز وبنفط الكلفة.

(و) لا تلزم أية رخصة لتصدير البترول، ويعطى المتعاقد والسلطة وزبالتهما من أية ضريبة أو رسوم أو أتعاب أو أية مفروضات مالية أخرى فيما يتعلق بتصدير البترول الذي يتم إنتاجه من المنطقة خلال مدة هذه الإتفاقية.

(ز) يسمح لكل مستخدم غير أردني تابع للمتعاقد أو متعاقبيه الفرعيين ومكتب للأردن على أساس مقيم، أن يستورد ويعفى من جميع الرسوم الجمركية فيما يتعلق بإستيراد السلع غير المستهلكة والمواد والأمتعة الشخصية إستيراداً مؤقتاً في حدود المعقول، شريطة أن تستورد خلال مدة أقصاها اثني عشر (١٢) شهراً من تاريخ دخول الموظف غير الأردني المعفى إلى

مكتبة المتعاقد

الأردن، ويحق لكل موظف رئيسي أن يستورد كل أربع (٤) سنوات سياره لاستعماله الخاص معفاة من جميع الرسوم الجمركية، ويتوجب إعادة تصدير جميع الممتلكات المستوردة والمعفاة من الرسوم الجمركية لاستعمال المستخدم وعائلته فقط (بدون ضريبة أو مفروضات تصدير) في نهاية إنتداب المستخدم المذكور في الأردن فيما يتعلق بعمليات البترول بمقتضى هذه الاتفاقية، إلا إذا بيعت أو تم التصرف بها من قبله خلافاً لذلك في الأردن حسب القوانين والأنظمة الأردنية.

(ح) حيثما تستعمل كلمة "متعاقد" في الفقرة (أ) لغاية (ز) أعلاه فإنها تتضمن كذلك المتعاقدين الفرعيين التابعين وعلى أي درجة.

(ط) تشمل "الرسوم الجمركية" كما هي مستعملة في هذه الاتفاقية، جميع الرسوم والضرائب والمفروضات (فيما عدا تلك الرسوم المدفوعة للأردن أو أية هيئة تابعة له بالمعدلات المعتادة المطبقة عامة للخدمات المادية والقطبية التي تمت تأديتها) والتي تكون مستحقة الدفع نتيجة لاستيراد أو تصدير المادة أو المواد محل الاعتبار.

(ي) يكون إعفاء جميع المستوردات المؤقتة بمقتضى هذه المادة مضموناً بكفاله بنكيه من بنك مرخص في الأردن بقيمة مائتي ألف (٢٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي وبنموذج مشابه للنموذج المرفق في الملحق (هـ).

(ك) تستمر التزامات الفريقين بموجب المادة العشرون هذه والمترتبة عليهما خلال مدة هذه الاتفاقية إلى ما بعد إنتهاء الاتفاقية.

### المادة الواحدة والعشرون الدفع وتزويد المعلومات

لمساعدة المتعاقد في العمليات البترولية، يترتب على السلطة منذ تاريخ التوقيع أن توفر للمتعاقد الإستعمال الحصري ولمدة الاتفاقية، كل المعلومات الفنية المفصلة بما في ذلك المسح الزلزالي (الأشرطة الحلقية، التقارير، معلومات المساحة، المجسات الكهربائية وغيرها) والمعلومات الجيولوجية والتطبيقية ("المعلومات") المتعلقة بالمنطقة، والتي حصلت عليها السلطة أو التي بحوزتها.

وستضمن السلطة تزويد المتعاقد بهذه المعلومات خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من تاريخ نفاذ الاتفاقية. وأن للمتعاقد سيدفع للتكاليف المترتبة على عملية نسخ وطباعة وتصوير هذه المعلومات.

وتشمل هذه التكاليف التصوير والمستهلكات والتعاقد مع كادر إضافي لفترة قصيرة للقيام ببعض هذه المهمات. ويحق للمتعاقد إسترداد هذه التكاليف بصورة شاملة (٧٠% إسترداد التكلفة) وفقاً لشروط هذه الاتفاقية.

أن تلغ أية دفعات إضافية أو مكافآت تخص تزويد السلطة للمعلومات في أي مرحلة من مراحل هذه الاتفاقية.

٥٥١٢٠٠٠

المادة الثانية والعشرون  
كفالة حسن التنفيذ والضمان المصرفية

(أ) يترتب على المتعاقد قبل توقيع هذه الإتفاقية، أن يقدم للسلطة كفالة حسن تنفيذ غير قابلة للإلغاء مطابقه جوهرياً للنموذج المرفق في الملحق (و) كضمان من المتعاقد للتنفيذ الزمني لمرحلة التتقيب الأولى من فترة التتقيب بموجب المادة الرابعة من هذه الإتفاقية، بقيمة مليون دولار أمريكي. وتبقى كفالة حسن تنفيذ بقيمة مليون دولار أمريكي في حالة تمديدات لمرحلة إضافية أخرى. وتلغى هذه الكفالة تلقائياً دون الإخلال بالإجراءات المذكورة في الملحق (و) من هذه الإتفاقية بعد تنفيذ المتعاقد لكافة التزاماته.

(ب) يترتب على المتعاقد قبل بدء مرحلة التمديد الاختياريه (٣) ثلاثة سنوات، أن يقدم للسلطة نوع من الضمانه ( التي يمكن أن تشمل نوع أو أكثر من كفالات حسن التنفيذ ) لإثبات ملائته الماليه لتنفيذ التزاماته في مراحل التتقيب التي تم الإتفاق عليها. وفي حال أوفى المتعاقد بالتزاماته في مرحلة التتقيب الأولى، ولم يدخل مرحلة التمديد الاختياريه يتم إلغاء كفالة حسن التنفيذ وتسترد الكفاله للمتعاقد. أما إذا تم تمديد المرحلة الاختياريه للتتقيب، تبقى كفالة حسن التنفيذ محفوظة لدى السلطة لحين إفاء المتعاقد بالتزاماته.

(ج) يترتب على المتعاقد خلال تسعين (٩٠) يوماً بعد تاريخ نفاذ هذه الإتفاقية، أن يقدم للسلطة كفاله من الشركه الأم مطابقه جوهرياً للنموذج المرفق في الملحق (ز) من هذه الإتفاقية.

المادة الثالثة والعشرون  
المتعاقدون والمستخدمون المحليون والمواد المصنعة محلياً

يترتب على المتعاقد والمتعاقدين الفرعيين مهما كانت درجتهم ما يلي:

(أ) أن يعطوا الأولويه للمتعاقدين المحليين طالما أن أسعارهم وأداءهم تتناسب مع الأسعار والأداء الدوليين.

(ب) أن يعطوا الأولويه للمواد والمعدات والآلات والسلع الإستهلاكية المصنعة محلياً، طالما أن أسعارها ونوعيتها ووقت تسليمها متناسبة مع ما يتوفر من مثيلاتها دولياً.

(ج) أن يعطوا الأولويه في التوظيف للأردنيين، على أن يكونوا متوفرين ومؤهلين بشكل ملائم وعلى أن يملك المتعاقد الحق في استخدام موظفيه الرئيسيين في المراكز الملائمة.

مكتبة المتاحف

المادة الرابعة والعشرون  
القوانين والأنظمة

(أ) إن القوانين الأردنية والأنظمة الصادرة لتطبيقها، بما في ذلك الأنظمة المتعلقة بالأداء الآمن والقتال للعمليات البترولية التي تتم بمقتضى هذه الإتفاقية بغرض المحافظة على موارد البترول في الأردن، تسوي على أداء المتعاقد بموجب هذه الإتفاقية بشرط أن لا تنتقض هذه القوانين أو الأنظمة أو أي تعديل عليها أو تفسير لها مع بنود هذه الإتفاقية طوال مدة سريانها، على أنه إذا كانت مثل هذه القوانين أو الأنظمة لا تحكم أو تحكم جزئياً أية حالة تكون موضوع بحث عندها تطبيق مبادئ القانون الدولي المتعارف عليها عامة.

(ب) تخضع مصالح وحقوق وإلزامات الأردن والسلطة والمتعاقد بمقتضى هذه الإتفاقية ومدة سريانها لأحكام هذه الإتفاقية، وتتفق معها ولا يمكن أن تغير أو تعدل إلا بالاتفاق المتبادل بين السلطة والمتعاقد. ولقد فوضت الأردن السلطة للدخول في هذه الإتفاقية وبأي عمل آخر ضروري لتغيير أو تعديل هذه الإتفاقية نيابة عن الأردن، سيكون مثل هذا التغيير والتعديل ملزماً للأردن دون أي عمل إضافي من قبل الأردن.

المادة الخامسة والعشرون  
دفاتر الحسابات والمحاسبة

(أ) يترتب على المتعاقد الإحتفاظ في مكان عمله في عمان- الأردن، بدفاتر محاسبية حسب إجراءات المحاسبة في الملحق (ب) ومبادئ المحاسبة المقبولة دولياً والمستخدمة بشكل عام في قطاع صناعة البترول، وغيرها من الدفاتر والسجلات الأخرى التي قد تكون ضرورية لبيان العمل المنفذ بمقتضى هذه الإتفاقية، بما في ذلك كمية وقيمة كل البترول الذي يتم إنتاجه وتوزيعه بمقتضى هذه الإتفاقية، ويترتب على المتعاقد أن يحتفظ بدفاتر المحاسبة وسجلاته باللغة الإنجليزية وحساباته بالدولار الأمريكي على أساس الإشتقاق.

(ب) يترتب على المتعاقد أن يزود السلطة بتقرير كل ربع سنة شمسية يبين كمية البترول الذي يتم إنتاجه وتوزيعه بمقتضى هذه الإتفاقية، ويتوجب تجهيز التقارير المذكورة بالشكل الذي تطلبه السلطة وتوقيعه من قبل المدير العام أو نائب مسمى حسب الأصول، وتسليمه للسلطة خلال (٤٥) يوماً بعد إنتهاء ربع السنة الذي ينطبق عليه التقرير.

(ج) يتوجب أن تكون دفاتر المحاسبة وغيرها من الدفاتر والسجلات المذكورة والمشار إليها أعلاه، متوفرة في جميع الأوقات المعقولة لتتفق ممثلي السلطة المفوضون حسب الأصول.

(د) يقدم المتعاقد كشفاً بالأرباح والخسائر للسنة الميلادية في مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور بعد بدء السنة الميلادية التالية، تبين صافي الأرباح والخسائر من العمليات البترولية وفق هذه الإتفاقية، وينفس الوقت على المتعاقد أن يقدم موازنة نهاية السنة للسلطة، وتكون الموازنة السلبية وكشف الأرباح والبيانات مصدقة من قبل مكتب تدقيق حسابات قانوني معتمد من المتعاقد وله سمعه دولي.

(هـ) يزود المتعاقد السلطة خلال خمسة وأربعين (٤٥) يوماً من نهاية كل ربع سنة ميلادية كشفاً يبين أعمال التفتيش والتطوير والكلفة التي وضعها المتعاقد خلال الربع السنة يبين أعمال التفتيش وتكون سجلات المتعاقد والوثائق متوفرة للتدقيق في أي وقت خلال ساعات الدوام الرسمي وكما هو وارد في الملحق (ب). وتقدم السلطة أي اعتراض إلى المتعاقد خطياً وخلال خمسة وأربعين (٤٥) يوماً من استلام هذه الكشوفات إذا رأت:

- ١- أن سجل التكاليف غير صحيحاً.
- ٢- أن التكاليف لم يتم تكديدها ضمن برنامج العمل والموازنة، أو أن المواد من صنف غير مسوح به في هذه الإتفاقية.

مكتبة المتعاقد

٣- أن تكاليف البضائع والخدمات المزودة لا تتناسب مع مستويات أسعار السوق الدولية الخاصة بالبضائع والخدمات من نوعية مماثلة والموردة بشروط مشابهة لتلك الموجودة في الشرق الأوسط في الوقت الذي تم به التعاقد على هذه البضائع والخدمات من قبل المتعاقد.

٤- أن تكاليف البضائع أو الخدمات المزودة ليست حسب الاتفاقية ذات العلاقة مع المتعاقد الفرعي أو المورد.

٥- أن حالة المواد المزودة من قبل المتعاقد لا تتناسب مع أسعارها.

٦- أن التكاليف المتكبدة ليست لازمة ضمن المعقول للعمليات البترولية.

٧- بيان تلك التكاليف المدرجة ضمن التكاليف القابلة للإسترداد بصورة شاملة وفقاً لاتفاقية المشاركة في الإنتاج هذه وتلك التكاليف المتنازع عليها مع التوصيات المطلوبة لتبرير إستئدة التكاليف كلياً أو جزئياً.

وإذا تم إشعار السلطة إلى المتعاقد إعتراضها خلال المدة المحددة وهي خمسة وأربعين (٤٥) يوماً بإعتراضها المفصل على أي بيان أو جزء منه ، فإنه يترتب على المتعاقد أن يتباحث مع السلطة بخصوص المشكلة الناشئة، وعلى الفريقين أن يحاولا التوصل إلى تسوية نهائية مقبولة وعادلة للفريقين خلال السنة أشهر التالية. وإذا لم يتوصلا إلى تسوية، فيتم حل المشكلة طبقاً لإجراءات التفتيش المشار إليها في المادة (٣٤) (ك).

لا شيء ورد في هذه الفقرة يمنع أي تعديل على التكاليف القابلة للإسترداد بعد تحقيق وإجراءات المحاسبه التي قام بها المتعاقد وفق الملحق (ب) من هذه الاتفاقية والمصادقة عليها من قبل السلطة .

### المادة السادسة والعشرون السجلات والتقارير والتفتيش والسرية

(أ) يترتب على المتعاقد أن يجهز ويحتفظ في جميع الأوقات طالما أن هذه الاتفاقية سارية المفعول بسجلات في الأردن لعملياته البترولية، وتكون جميع التقارير والسجلات المطلوبة بمقتضى هذه الاتفاقية باللغة الإنجليزية، ويترتب على المتعاقد أن يزود السلطة بالمعلومات والتفاصيل التي تطلبها السلطة ضمن المعقول بخصوص العمليات البترولية.

(ب) يترتب على المتعاقد أن يبقى ويحتفظ لمدة معقولة بجزء يمثل كل عينة لبابية مقطوعة وسوائل الطبقات التي تؤخذ خلال حفر الآبار ليتم التصرف بها أو إرسالها إلى السلطة بالطريقة التي تحددها السلطة. وتكون جميع العينات التي يحصل عليها المتعاقد لأغراضه الخاصة متوفرة لفحص السلطة في أي وقت معقول. وإذا لم يتم الإتفاق على غير ذلك، يجوز للمتعاقد أن يتصرف بمطلق حريته بعد التشاور مع السلطة بالعينات المذكورة بعد أن يكون المتعاقد قد احتفظ بها لمدة اثني عشر شهراً دون إستلام تعليمات لإرسالها للسلطة أو أي مكان آخر. ويمكن للمتعاقد للتخلص منها بأية طريقة تناسبه بعد التباحث مع السلطة بشأنها .

(ج) في حالة تصدير عينات صخرية إلى خارج الأردن، تسلّم إلى السلطة عينات مماثلة في الحجم والنوعية قبل التصدير المذكور إلا إذا ولّقت السلطة على خلاف ذلك.

(د) يترتب على المتعاقد بأقرب وقت، أن يزود السلطة بنسخ قابلة لإعادة النسخ عن أية معلومات أو جميع المعلومات ( بما في ذلك التقارير الجيولوجية والجيوفيزيائية وسجلات الآبار ومسوحاتها) وتفسيرها وجميع المعلومات الأخرى التي بحوزة المتعاقد.

(هـ) لا يجوز تصدير أصول المعلومات الفنية والسجلات إلا بموافقة خطية مسبقة من السلطة، ولكن يجوز تصدير الأشرطة المغناطيسية وأية معلومات أخرى والتي يتوجب تحليلها أو معالجتها خارج الأردن ( إلا إذا تولفت في الأردن تجهيزات قادرة على إنتاج مثل هذه السجلات المشابهة)، بشرط الإحتفاظ بنسخة مراقبة أو سجل مماثل في الأردن وشريطة إعادة الصناديق المذكورة إلى الأردن على أساس أنها ملكاً للسلطة.

(و) يجوز لكلا الطرفين أن يكشف عن أي من المعلومات إلى مستخدميهما أو تابعيهما أو مهندسيهما أو المتكازل إليهم المحتملون أو دائريهما أو متعاقبيهما الفرعيين إلى الحد اللازم لتنفيذ الأعمال للعمليات البترولية، شريطة أن يحصل من كل مستشار أو محال إليه أو دلائل أو متعاقد فرعي قبل الكشف عن هذه المعلومات الحصول على التزام خطي بالسرية لا يقل من حيث إلزاماته عن إلزام الفريق الكاشف بمقتضى المادة (٢٦) لسادسة والعشرون.

مكتبة مجلس

(ز) لأغراض الحصول على عروض جديدة حول الأجزاء التي تم التخلي عنها في المنطقة المعنية أو في مناطق مجاورة للمنطقة المعنية، تقوم السلطة بعرض معلومات ومستندات لجهات أخرى تخص هذه المناطق التي تم للتخلي عنها، بشرط أن يكون مرّ على هذه المعلومات ثلاث (٣) سنوات. وعلى الجهة التي يتم كشف هذه المعلومات لها أن توقع على إتفاقية سرية المعلومات بصورة خطية مشابه للكتاب المطلوب حسب الفقرة (و) أعلاه، كما يجب إعطاء المتعاقد إشعار مسبق بهذا الكشف.

وبالمثل يعطى المتعاقد حقاً مماثلاً لعرض المعلومات التي تخص إمتياز (منطقة السرحان) لمفوضين بالتوقيع، (خاضع لموافقة السلطة).

(ح) فيما عدا ما ورد النص عليه في الفقرة (و)، (ز) أعلاه، يتوجب الإستفاظ بجميع اتفاقيات المعلومات المذكورة من قبل الفريقين بسرية تامة خلال مدة سريان هذه الإتفاقية، ولا يجوز الإخلال بإتفاقية سرية المعلومات من قبل أي من الفريقين بدون موافقة الفريق الآخر الخطية المسبقة إلا إلى الحد الذي تقتضيه قوانين أو أنظمة أو لوائح حكومية أو وكالة تابعة لها، أو أي سوق مالي يمكن أن يخضع له الفريق، إلا إذا أصبحت المعلومات المذكورة جزءاً من المعلومات العامة على أن لا يكون أحد الفريقين قد ساهم بذلك، أو إذا لم تكن المعلومات معروفة لأي من الفريقين قبل تاريخ التوقيع، يستمر الإلتزام بالسرية على المتعاقد لمدة خمس سنوات بعد إنتهاء هذه الإتفاقية.

(ط) في حال تولف أية هيئة إعتبارية تمثل المتعاقد عن تنفيذ العمل لهذه الإتفاقية، ويستمر إلتزام هذه الهيئة بالمحافظة على السرية وفق هذه المادة.

(ي) يترتب على المتعاقد أن لا يقايض أو يبيع أو ينشر أية معلومات تتعلق بالمنطقة بدون موافقة السلطة الخطية المسبقة.

(ك) يتوجب أن تسلم المعلومات الأصلية من المتعاقد إلى السلطة عند إنتهاء مدة هذه الإتفاقية. (ل) يترتب على المتعاقد أن يبلغ السلطة حالاً عن وجود أية كميات من المعادن أو المواد ذات الأهمية التجارية المحتملة، غير للترول، ويكون المتعاقد قد حنكها وعثر عليها خلال تنفيذه للعمليات بموجب هذه الإتفاقية، ويبقى هذه المعادن والمواد ملكاً للأردن. على أنه يجوز للمتعاقد أن يقدم طلباً للحصول على حق المشاركة مع الأردن أو السلطة في تطوير وتسويق تلك الكميات من المعادن أو المواد على أسس يتفق عليها الفريقان.

### المادة السابعة والعشرون المسؤولية عن الأضرار

(أ) يكون للمتعاقد مسؤولاً وحده وبالكامل من ناحية قانونية تجاه الغير عن أي ضرر أو خسارة أو تلف فيما يتعلق بالعمليات للبترول، ويعرض السلطة والأردن ويدفع عنهما بذلك الخصوص.

(ب) إذا كان المتعاقد مؤلفاً من أكثر من هيئة واحدة، تكون مسؤولية هؤلاء الأعضاء بالتكافل والتضامن.

محكمة العدل

المادة الثامنة والعشرون  
حقوق الصرف والإلتزامات

(أ) يسجل استثمار المتعاقد الناتج عن هذه الإنفاقية في الأردن كاستثمار أجنبي موافق عليه إذا تطلبت ذلك إجراءات أي قانون أو أنظمة لمراقبة الصرف المطبقة عامة في الأردن، وبناء على طلب خطي وقانوني من المتعاقد.

(ب) يجوز إحصار الأموال اللازمة للمتعاقد ومتعاقدوه للربيعون لتغطية إنفاقهم المحلي بعمليات حرة التحويل.

(ج) ينفذ بيع وشراء العملة الأجنبية بالأسعار اليومية السائدة التي يعلنها البنك المركزي في عمان / الأردن بشرط أن لا تكون هذه الأسعار التي تطبق على المتعالمات وكافة المتعالمين الفرعيين أقل ملائمة من الأسعار المتاحة لأي نشاط خاص تجاري أو صناعي في الأردن.

(د) بحق للمتعاقد ومتعاقديه الفرعيين فتح وتسجيل حسابات في بنوك أجنبية خارج الأردن. ويمكن أن تستعمل السحوبات من هذه الحسابات كمدفوعات بخصوص ملء وخدمات من الخارج دون ضرورة تحويل الأموال الخاصة بهذه المدفوعات أولاً<sup>١٢</sup> إلى الأردن، ولتحويل المبالغ اللازمة إلى البنوك المحلية الأردنية من أجل تغطية النفقات بالعمللة الأردنية ذات العلاقة بالأنشطة الواردة في هذه الإنفاقية.

(هـ) يمنح المتعاقد ومتعاقدوه الفرعون ضمانات حقوق للصرف التالية طيلة مدة سريان هذه الإنشائية:

(١) أن يزودوا بعملات أجنبية حرة الصرف لكل المبالغ الضرورية للقيام بالعمليات التي تتضمنها هذه الإنفاقية.

(٢) أن يحتفظوا بهذه الأموال في الخارج، ولا يجبر المتعاقد ومتعاقدوه الرعيون على تحويل أموال أو ممتلكات إلى الأردن من الخارج باستثناء المبالغ الضرورية لتسديد نفقاتهم الوفاء بالتزاماتهم بالعملة الأردنية.

(٣) أن يحتفظوا في الخارج وأن يتصرف بحرية بكل عائدات المتعاقدين من تصدير البترول ومن بعمه محلياً ولا يجوز إجبار المتعاقدين على تحويل هذه العائدات إلى الأردن باستثناء ما ورد في الفقرة (هـ) (٢) أعلاه.

(٤) أن يعيدوا للخارج كافة المعادلات من عمليات المتعاقد ومتعاقدوه الفرعيون للداخلية في الأردن ، بما في ذلك المعادلات من بيع البترول وأية أموال أخرى تستحق للمتعاقد ومتعاقديه الفرعيين في الأردن بموجب هذه الإنفاقية. وتنفيذ هذه الإعادة بموجب إجراءات أي قانون أو أنظمة لمراقبة الصرف مطبقة عامة في الأردن.

(٥) يصريح للمتعاقد ولمتعاقديه الفرعيين بدفع رواتب مستخدميه الأجانب العاملين في الأردن بالعملة الأجنبية، سواء داخل الأردن أو خارجه، ولا يطلب من هؤلاء المستخدمين سوى إحصار ما يكفي لتغطية تكاليف معيشتهم. ويسمح لهؤلاء المستخدمين إخراج ممتلكاتهم أو عائلاتهم بيع ممتلكاتهم الشخصية.

أخرى تتطلبها العمليات النفطية.

أخرى تتطلبها المعينات للتصديق.

(٧) تنفع بالดอลลาร์ الأمريكي أية دفعة من المتعاقد للسلطة / الأردن بموجب هذه الاتفاقية لدى بنك في عمان نسمة السلطة / الأردن، إلا إذا إتفق الطرفان على التعامل بعملة أخرى. وأية دفعة من السلطة / الأردن إلى المتعاقد بمقتضى هذه الاتفاقية ستكف بالدولار الأمريكي لى بنك أو بنك يسميها المتعاقد، إلا إذا إتفق الطرفان على التعامل بعملة أخرى.

(٨) المتعاقد الحق أن يحول إلى عملة أجنبية أية مبالغ بالدينار الأردني لا يحتاجها ويكون قد حصل عليها نتيجة العمليات البنوكية بموجب هذه الإنفاقية، كما أن له الحق بحرية تحويل هذه العملة الأجنبية إلى الخارج.

هذه العملة الأجنبية إلى الخارج.

(٩) أية دفعة يتوجب على السلطة دفعها للمتعاقد أو يتوجب على المتعاقد دفعها للسلطة حسب الحال بموجب هذه الإنكفائية، سيتم خلال المدة المحددة للدفع في هذه الإنكفائية، أو إذا لم ترد مدة محددة خلال ثلاثين (٣٠) يوماً بعد استلام فاتورة مفصلة بذلك، ويعطى أي تأخير في الدفع الحق للفريق المتحقق لصالحه هذا المبلغ في الحصول على فائدة مركبة على أساس شهري محسوبة على أساس سعر فائدة العرض بين البنوك في لندن (LIBOR) على الودائع الشهرية المحددة من قبل بنك ناشونال ويستمينستر / لندن في أول يوم عمل من الشهر المعني بالإنكفائية إلى الفائدة بنسبة ٢% عن كامل المدة التي استحق خلالها المبلغ.



دفع هذا المبلغ الإضافي نقداً وخلال تسعين (٩٠) يوماً من التاريخ الذي يمارس فيه المتعاقد حقه المشار إليه.

(ط) إذا قرر المتعاقد وبموجب أحكام الفقرة (د) تنفيذ أية أعمال متوقعة في الفقرة (أ) (٤)، يترتب عليه الدفع للسلطة نقداً كافة التكاليف المتكبدة من قبلها في عمليات المسؤولية الفردية والتي أدت مباشرة للأعمال المتوقعة في الفقرة (أ) (٤) محسوماً منها أية تعويضات بموجب الفقرة (ز) أعلاه خلال ثلاثين (٣٠) يوماً من التاريخ الذي يمارس فيه هذا الحق.

(ي) بالإضافة للمبلغ المشار إليه في الفقرة السابقة تستحق السلطة إستلام خمسة وعشرين بالمائة (٢٥%) من حصة المتعاقد في النفط المنتج للمناخنة، والمنتج من الحقل التطويري هذا، حتى تساوي قيمتها كما هي معرفة في الفقرة (ك) أدناه ستمائة بالمائة (٦٠٠%) من التكاليف المشار إليها في الفقرة (ط).

(ك) يقيم البترول المستلم من قبل السلطة بموجب الفقرة (ي) أعلاه بالسعر المحدد في المادة الثالثة عشر.

(ل) إذا أجريت العمليات المبينة في الفقرتين (أ) (٤)، (أ) (٥) على مسؤولية السلطة وكلفتها ونفقتها وحدها، تستلم السلطة مائة بالمائة (١٠٠%) من البترول المنتج من الحقل التطويري بموجب هذه الأحكام.

(م) لنفاذ الشك، ويستثناء ما ورد في الفقرة (أ) (١)، لا يحق للسلطة تقديم تبليغ بالمسؤولية الفردية طالما أن المتعاقد قد أولى بالالتزاماته بخصوص برنامج العمل المعتمد والمصداق عليه.

## المادة الثلاثون

## توحيد الحقوق

(أ) إذا امتد حقل ضمن المنطقة إلى خارج المنطقة في مناطق أخرى من الأردن والتي يكون لأطراف أخرى فيها حقوق لإجراء عمليات بترولية، يجوز للسلطة أن تطلب أن يتم تطوير الحقل وإنتاج البترول فيه بالتعاون مع الأطراف الأخرى. ويطبق نفس النظام إذا كان المخزون البترولي في المنطقة، مع كونه لا يعادل إكتشافاً تجارياً إذا تم تطويره منفرداً، يمكن أن يعتبر إكتشافاً تجارياً إذا تم تطويره مع المخزون الموجود في المناطق التي يسيطر عليها أطراف أخرى.

(ب) إذا ما طلبت السلطة هذا، يتوجب على المتعاقد أن يتعاون مع الأطراف الأخرى لتحضير لإقترح جماعي لتطوير وإنتاج مشترك للمخزون البترولي لتقديمه للسلطة الموافقة عليه.

(ج) إذا لم يتم تقديم الإقترح للتطوير والإنتاج المشترك خلال تسعين (٩٠) يوماً من تاريخ طلب السلطة الموضح في الفقرة (ب) أعلاه، أو إذا لم توافق السلطة على الإقترح هذا، يجوز للسلطة أن تعد أو تنسب في إعداد وبموجب الأساليب المقبولة في صناعة البترول العالمية وعلى حساب المتعاقد والأطراف الأخرى المعنية، خطة معقولة للتطوير والإنتاج المشترك. إذا ولقت السلطة والأطراف الأخرى على الخطة المقترحة ولم يوافق عليها المتعاقد، يحق للسلطة أو المتعاقد إحالة الموضوع لقرار الخبير بموجب الفقرة (ك) من المادة الرابعة والثلاثون، ويكون القرار بموجب الفقرة (ك) من المادة الرابعة والثلاثون قراراً نهائياً، إلا إذا أصرر المتعاقد السلطة خلال ستين (٦٠) يوماً من تاريخ القرار هذا أنه إختار أن يتنازل عن مصالحه في الحقل بدلاً من المشاركة.

(د) إذا اعتقد المتعاقد لاحقاً للعمل الفني أنه يوجد تجمع هيدروكربوني يمتد إلى منطقة / حوض مجاور والذي لم يحال رسمياً بعد إلى طرف ثالث، عندها للمتعاقد أولوية الخيار لتقديم برنامج عمل مناسب للسلطة بذلك، وإستناداً لإعتباره مقبولاً منها قد يحتل جزءاً من الحوض المفتوح إلى المتعاقد بإضافته إلى المنطقة الحالية موضوع هذه الاتفاقية. وستطبق كافة شروط وأحكام اتفاقية المشاركة في الإنتاج (الإنهاء، إسترداد الكلفة، إتفاقية الإنتاج... الخ). هذه على الجزء المضاف. وسيتم إبرفاق ملحق إضافي لهذه الاتفاقية يفصل المنطقة والالتزامات التي تشملها.

هــ  
مكتبة  
مجلس  
الأول

### المادة الواحدة والثلاثون التنازل

- (أ) ١- لا يحق للمتعاهد أن يحيل أو يتنازل بطريقة أخرى لشخص أو شركة أو شراكة أو أي شخصية اعتبارية غير تابعة عن كل، أو أي من حقوقه أو امتيازاته أو واجباته أو التزاماته الواردة هنا دون موافقة السلطة الخطية المسبقة.
- (أ) ٢- لا يجوز للمتعاهد أن يتنازل عن حقوقه وامتيازاته وواجباته و التزاماته دون الموافقة الخطية للسلطة. يمكن التنازل عن حقوقه المتعلقة بالرخصة إلى طرف/ هيئة تتميز بالكفاءة المالية والتقنية، من وجهة نظر السلطة والمتعاهد، ولتنفيذ برنامج العمل كما هو وارد في هذا العقد، وسيكون أي مشغل / طرف مشغل مستقبلي محتمل ملزماً بأحكام وشروط هذه الاتفاقية. ويتربط على المتعاهد تزويد السلطة بالمعلومات التالية التي تخص أي طرف ثالث محتمل يرغب المتعاهد أن يعتبره مشغلاً أو مشغلاً شريكاً، هذه المعلومات هي:
- إسم الشركة، تاريخ تأسيسها، تسجيل الشركة، الميزانيات المدققة قانونياً، التقارير المالية لأخر سنتين، تفاصيل عن الخبرة الفنية في صناعة النفط، أسماء وخبرة المدراء.
- (أ) ٣- يحق للمتعاهد أن يتنازل عن كافة أو جزء من حقوقه وامتيازاته وواجباته و التزاماته في المنطقة لطرف ثالث (شريك) بدون موافقة خطية مسبقة للسلطة بشرط أن يكون التساهج كفواً مالياً وتقنياً.
- (أ) ٤- يجب أن تتضمن أدوات التنازل هذا أحكاماً تنص بدقة على أن المتنازل له ملزم بكل بلود الاتفاقية وبأي تعديل أو إضافة كتابية طرأت عليها. وتقدم أدوات التنازل إلى السلطة للموافقة عليها، وفي حالة التنازل لغير تابع تخضع للموافقة عليها قبل تنفيذها.
- (أ) ٥- في حالة التنازل لتابع يكون المتعاهد وتابعه مسؤولون مجتمعون ومنفردون عن كل الواجبات والمسؤوليات بمقتضى هذه الاتفاقية، إلا إذا وافقت السلطة خطياً على إعفاء المتعاهد من هذه الواجبات والمسؤوليات.
- (أ) ٦- في حالة الإحالة لغير تابع، يجب أن تكون كافة الالتزامات التي تلت على المتنازل بموجب الاتفاقية قد أتمت بتاريخ التنازل، وإما أن يضمن المتنازل والمتنازل له منفردين ومجتمعين تنفيذ أية التزامات غير منقذة تلت على المتنازل.
- (ب) في حالة اكتشاف إحتياجات وإختيار المتعاهد الحصول على تمويل من مؤسسة مقرضة لغايات التطوير، يجوز للمتعاهد أن يتنازل بشكل يسمح بتوفير ضمانات للمؤسسة المقرضة، شريطة أن يحصل مسبقاً على موافقة السلطة الخطية.

- (ج) إن كل أداة تنازل وقعت وسلّمت تتضمن إحالة لحقوق أو امتيازات أو واجبات أو التزامات المتعاهد الواردة هنا، ستسلم للسلطة خلال ثلاثين (٣٠) يوماً بعد تاريخ التنازل.
- (د) إن أي تنازل بما في ذلك الدخول المتأني من هذا التنازل، والمنفذ وفقاً لأحكام هذه المادة، سيكون معقياً من أية ضريبة أو رسوم أو عبء، بغض النظر إن استحققت على الدخول أو غير ذلك وسيكون معقياً أيضاً من أية ضرائب أو رسوم أو أعباء على أي تحويل أو ما تعلق بذلك، وكذلك الضرائب والرسوم والأعباء على رأسمال المتعاهد والمتنازل له.

محكمة العدل

## المادة الثانية والثلاثون

## صلاحية الإلغاء

(أ) طبقاً للفقرة (ب) أدناه والمادة (٣٣) والمادة (٣٤)، للسلطة الحق أن تلغي هذه الاتفاقية بقرار من مجلس الوزراء في الحالات التالية:

١- إذا قدم المتعاقد قصداً أية بيانات غير صحيحة للسلطة في أية أمور كانت ذات اعتبار أساسي في تنفيذ هذه الاتفاقية.

٢- إذا تنازل المتعاقد عن أي حق بمقتضى هذه الاتفاقية خلافاً لأحكام المادة (٣١) من هذه الاتفاقية.

٣- إذا حكم على المتعاقد بالإفلاس بواسطة قرار نهائي صادر عن محكمة ذات صلاحية.

٤- إذا استخرج المتعاقد عن قصد أي معدن غير البترول وغير مسموح به في هذه الاتفاقية، أو بدون موافقة السلطة، عدا الاستخراجات التي لا يمكن تجنبها نتيجة للعمليات البترولية المنفذة بمقتضى هذه الاتفاقية حسب الممارسات الجيدة في صناعة البترول.

٥- إذا لم يلتزم المتعاقد بأي قرار نهائي ينتج عن التحكيم الجاري طبقاً لما ورد في المادة (٣٤)، بشرط أن لا يكون قد إنضم أو بدأ بالإنضمام بمثل هذا القرار خلال مدة التسعين (٩٠) يوماً المنصوص عليها في المادة (٣٤).

٦- إذا ارتكب المتعاقد خرقاً مادياً أساسياً في هذه الاتفاقية.

(ب) عندما تقرر السلطة أن أخذ الأسباب المبينة أعلاه قد تحققت، مما يمنحها حق إلغاء هذه الاتفاقية، يترتب على السلطة أن تعطي المتعاقد إشعاراً خطياً يقدم شخصياً لمدير عام المتعاقد أو ممثله البديل خلال تسعين (٩٠) يوماً لمعالجة أو يزيل مثل هذا السبب ما عدا حالة الإفلاس وإذا لم يزيل أو يعالج المتعاقد هذا السبب خلال مدة الإشعار لعدم تلبثه نتيجة لتغيير العنوان، ينشر هذا الإشعار في الجريدة الرسمية في الأردن ويعتبر التكليف صحيحاً وفي نهاية مدة الإشعار لم يعالج المتعاقد أو يزيل السبب تعتبر هذه الاتفاقية لاغية بالنسبة للسلطة بقرار من مجلس الوزراء.

(ج) يتم هذا الإلغاء دون المساس بأية حقوق تترتب على المتعاقد لدى السلطه أو تترتب للسلطه لدى المتعاقد بموجب هذه الاتفاقية. وفي حالة هذا الإلغاء يحق للمتعاقد إزالة كل ممتلكاته الشخصية من المنطقة.

## المادة الثالثة والثلاثون

## القوة القاهرة

(أ) تعفي السلطة المتعاقد أو أي منهما من عدم تنفيذ أو التأخير في تنفيذ أية التزامات، غير الالتزام بدفع المال بمقتضى هذه الاتفاقية، وإذا كان في حدود كون عدم التنفيذ أو التأخير ناشئاً عن قوة القاهرة. وتضاف مدة عدم التنفيذ أو للتأخير ولأية مدة قد تكون ضرورية لإصلاح أي ضرر يقع خلال التأخير المذكور إلى المدة الممنوحة بموجب هذه الاتفاقية لتنفيذ هذا الإلتزام لم ولن تنفيذ أي إلتزام يعتمد عليه وإلى مدة هذه الاتفاقية.

(ب) تشمل "القوة القاهرة" كما تعني في هذه المادة (٣٣)، القضاء والقدر والحريق والأوبئة والحوادث التي لا يمكن تجنبها، والأعمال للحربية أو الأعمال العدائية الفعلية أو الأحوال الناشئة أو التي يمكن أن تستند إلى الحرب، أو الأعمال العدائية الفعلية (معلنة أو غير معلنة) والإضرابات والإعتصامات والإضرابات العمالية الأخرى والفيضانات والعواصف والظواهر الطبيعية والكوارث والإضرابات الطبيعية الأخرى. والحصار والعصيان وأعمال الشغب والإضرابات المدنية الأخرى، وتشمل فيما يخص المتعاقد فقط أعمال سلطة حكومية (سواء صدرت بقانون أم لا) إذا أدت أعمال السلطة الحكومية إلى منع أو تأخير التنفيذ لأي سبب آخر سواء كان مشابهاً لما ورد ذكره أعلاه أم لا وبشرط أن يكون هذا السبب خارج عن السيطرة المعقولة للسلطة أو المتعاقد حسب الحال.

(ج) يترتب على الفريق المتأثر أن يبلغ الفريق الآخر بالسعة الممكنة مبيناً سبب عدم التنفيذ أو التأخير ومدته المحتملة. ويترتب عليه كذلك أن يعطي إشعاراً حال عودة الأحوال الطبيعية.

(د) يترتب على الفريقين أن يتخذا جميع الإجراءات المعقولة لإزالة سبب الإعاقة أو التأخير في التنفيذ، وأن يقللا من نتائج أي حدث من أحداث القوة القاهرة.

(هـ) إذا حدثت القوة القاهرة أثناء مدة سريان هذه الاتفاقية واستمر مفعولها لمدة سنة واحدة، يحق للمتعاقد وخلال تسعين (٩٠) يوماً أن يعلم السلطة بإنهاء التزامه بهذه الاتفاقية دون أي مسؤولية لاحقة. وبذلك يتم إعادة الكفالة المصرفية مع كافة ممتلكات المتعاقد (أو توابع / أو متعاقديه الفرعيين أو شركاته) والتي لم يتم استرداد كلفتها بعد.

(و) لا يحق لأي من الفريقين أن يتقدم بأية مطالبة ضد الفريق الآخر بأية نفقات يتكبدها نتيجة للقوة القاهرة وبالتالي إحتالية إلغاء الاتفاقية.

(ز) إذا حثت كمية البترول المنتجة والمصدرة، أو التي كان من الممكن أن تنتج ويتم شحنها من واحد أو أكثر من الاكتشافات التجارية المشمولة أئذ بالاتفاقية بفعل القوة القاهرة، ستمدد

هذه هي الأصل

في هذه الحالة مرحلة الإنتاج المطبقة حتى تعوض الكميات التي كان من الممكن أن تنتج وتشتت من تلك الإكتشافات التجارية وهي في طاقتها الإنتاجية. إن عبارة "طاقة الإنتاج" لغايات هذا النص تعني كمية البترول الكلية التي كان من الممكن إنتاجها من الآبار المحفورة بذلك الإكتشاف أو الإكتشافات التجارية حسب الممارسات الجيدة في صناعة البترول، على ألا تزيد هذه الطاقة عن الطاقة القصوى لخط أو لخطوط الأنابيب الموصولة بهذه الآبار. ويترتب على المتعاقد إشعار السلطة خلال التسعين (٩٠) يوماً التالية لأول يوم من كل شهر تقويمي بالكميات المتراكمة من هذا البترول في نهاية كل شهر تقويمي والتي يجب تعويضها وفق ما ورد أعلاه.

### المادة الرابعة والثلاثون

#### التوفيق والتحكيم وقرار الخبراء

(أ) يقيم الفريقان علاقتهما فيما يتعلق بهذا العقد على أساس الثقة والنزاهة الحسنة. وينبغي تنفيذ هذا العقد وتفسيره وتطبيقه بالانسجام مع مبادئ القانون المطبقة في الأردن. أخذين بالإعتبار الجنسيات المختلفة للفريقين، وفي حال غياب تلك للنزاهة المشتركة، عندها ينبغي تطبيق مبادئ القانون الدولي المعترف بها عادة شاملة تلك المبادئ المطبقة في المحاكم الدولية.

(ب) في حالة ظهور أي خلاف بين السلطة والمتعاقد بخصوص هذه الاتفاقية، أو بخصوص تفسير أو تطبيق أو تنفيذ هذه الاتفاقية والذي لا يمكن تسويته ودياً، ويحل نهائياً عن طريق التحكيم وذلك باستثناء الأمور المذكورة في المادة (٣٤) (ك). يتم التحكيم في عمان/ الأردن من قبل محكم / محكمين بموجب قوانين التحكيم في غرفة التجارة العالمية، أو أي تشريعات لاحقة سارية المفعول وقت وقوع النزاع. وفي حال عدم وجود نص في تلك التشريعات حول إجراءات بعض الحالات يترتب على المحكمين أن يضعوا إجراءاتهم الخاصة.

(ج) يبدأ التحكيم بأن يعطي أحد الفريقين إشعار للفريق الآخر بأنه يختار أن يحيل النزاع للتحكيم، وأن هذا الفريق (المشار إليه فيما بعد "الفريق الأول") قد عين محكماً حددت هويته في الإشعار المذكور. ويترتب على الفريق الآخر (المشار إليه فيما بعد "الفريق الثاني") أن يخطر الفريق الأول خلال خمسة عشر (١٥) يوماً من تاريخ تسلمه الإشعار المذكور محدداً هوية المحكم الذي يختاره.

(د) إذا تخلف الفريق الثاني عن تعيين محكم كما ذكر سابقاً، يحق للفريق الأول في هذه الحالة أن يقدم طلباً للمحكمة الأردنية المختصة لتعيين محكم ثان. ويترتب على المحكمين أن يختاروا خلال ثلاثين (٣٠) يوماً محكماً ثالثاً، وإذا لم يتم ذلك فإن المحكم الثالث سيعين من قبل محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بطلب من أي الفريقين.

(هـ) يجب أن يكون المحكم الثالث مواطناً من بلد غير الأردن، بل يجب أن يكون مواطناً من بلد يقدم علاقات دبلوماسية مع الأردن ويتوجب أن لا تكون له مصلحة اقتصادية في أعمال البترول في الأردن أو مع فريق من هذه الاتفاقية أو تابعيهما كرئيس للتحكيم.

(و) يترتب على الفريقين أن يزودا المحكمين بكل التسهيلات (بما في ذلك حق الدخول إلى مسرح عمليات البترول) للحصول على أية معلومات تخدم للبت السليم في النزاع. ويجب أن لا يمنع أو يعيق تغيب أو تخلف أي فريق في التحكيم إجراءات التحكيم في جميع مراحله أو أي منها.

(ز) تستمر العمليات أو النشاطات التي سببت التحكيم حتى يصدر القرار أو الحكم، إلا إذا قرّر المتعاقد أن هذا الإستمرار مستحيل أو غير عملي، وفي حالة صدور الحكم أو القرار متضمناً أن الدّعى كانت مشروعة، يجوز تضمينه أحكاماً للتعويض العادل لمصالح المدعي،

محكمة من الأصول

على أن يبدأ سريان تسعون (٩٠) يوماً المخصصة لإزالة أو البدء بمعالجة سبب الدوى كما ورد في المادة (٣٢) فقرة (ب) من تاريخ القرار أو الحكم.

(ح) يجوز تقديم قرار التحكيم إلى أية محكمة لها صلاحية كما أنه يجوز تقديم طلب إلى محكمة كهذه من أجل الحصول على إقرار قضائي بالحكم وأمر للتنفيذ حسبما يكون الحال. (ط) يرغب الغراء، حيثما كان مناسباً، أن تتضمن القرارات والأحكام تحديداً لـ زمن تنفيذ الحكم.

(ي) تبقى أحكام هذه الاتفاقية المتعلقة بالتحكيم سارية المفعول بغض النظر عن انتهاء هذه الاتفاقية.

(ك) أي خلاف يتعلق أساساً بأمور فنية بما في ذلك الكميات والقياسات والقيم والأسعار والتي لا تستطيع السلطة والمتعاقد تسويتها ودياً، ستقدم إلى خبير مستقل معترف به دولياً للحكم بها نهائياً (الخبير) ويعين من قبل السلطة والمتعاقد.

تقدم كل من السلطة والمتعاقد إلى الفريق الآخر قائمة تضم خمسة مرشحين أو أكثر لتسولي منصب الخبير، فإذا ظهر اسم مرشح في كلتا القائمتين عندئذ يكون ذلك المرشح هو الخبير وإذا ظهر في كلتا القائمتين أكثر من مرشح فيجري إختيار الخبير من بين الأسماء المشتركة في القائمتين بإتفاق الفريقين.

وإذا لم تكن أي من أسماء المرشحين في قائمة موجودة في القائمة الأخرى، أو إذا لم يتم أحد الفريقين بتقديم قائمة بالمرشحين، أو إذا لم توافق السلطة والمتعاقد على خبير، فيجري إختيار هذا الخبير من قبل محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية مع الأخذ بالإعتبار مؤهلات المرشحين الواردة أثناء ذلك بناءً على طلب خطي من أحد الفريقين أو كليهما.

يجب أن يكون المرشحون أشخاصاً مستقلون يتمتعون بشهرة معروفة في الصناعة البترولية العالمية بصفتهم خبراء في أعمال التنقيب عن البترول وإنتاجه، أو أن يكونوا خبراء في تسعير وتسويق النفط الخام و/أو الغاز في التجارة الدولية حسبما تتطلب الحالة.

إذا تخلف المرشح أو لم يكن متولجداً للقيام بدور الخبير، فيجري إختيار مرشح آخر بنفس الطريقة المنصوص عليها في هذه الفقرة (ك)، بشرط أنه إذا كان اسم المرشح الآخر وارداً في كلتا القائمتين وقت الإختيار الأصلي عندهما يجري إختيار هذا المرشح.

تتقاسم السلطة والمتعاقد بالتساوي نفقات الخبير وتطبق أحكام الفقرات (د) (هـ)، (ط) أعلاه على أي قرار يتخذه الخبير طبقاً للفقرة (ك) هذه.

(ل) يقيم الفريقان علاقتهم بخصوص هذه الاتفاقية على أسس حسن النية والثقة.

(م) في حالة نشوء أي خلاف يقتضي تسويته بموجب هذه المادة (٣٤)، تبقى هذه

الاتفاقية نافذة المفعول حتى إتخاذ قرار أو حكم أو حل نهائي للنزاع.

### المادة الخامسة والثلاثون

#### اعتبارات خاصة حول منطقة السرحان

أ- تم حفر بئر ولدي سرحان رقم ١ في منطقة السرحان عام ١٩٧١ من قبل شركة إينسا لكروايتي للعمق النهائي ١٨٠٠ متر.

ب- تم حفر (١٤) بئراً "إستكشافياً" من قبل سلطة المصادر الطبيعية في منطقة السرحان خلال السنوات ١٩٨٤ ولغاية ١٩٩١ وهذه الآبار هي: بئر ولدي سرحان-٢ ولغاية بئر وادي سرحان-١٤ إضافة إلى بئر سواقة-١.

ج- تم حفر بئر هانبو سرحان (١-١٥) في منطقة السرحان من قبل الشركة الكورية عام ١٩٩٤ وللعمق النهائي ٢٢٤٩ متر.

د- العمليات الميدانية:  
حال التصديق على إتفاقية المشاركة في الإنتاج تكون الأعمال التشغيلية على عائق المتعاقد بما فيها المنشآت والمرافق في منطقة الإمتياز ملكاً للدولة والسلطة. وتتضمن المعدات الموجودة داخل الآبار المحفورة، والأنابيب والصمامات للآبار. وللمتعاقد الحق في استخدام المعدات خلال سريان فترة إتفاقية المشاركة في الإنتاج. حسب المادة العاشرة من الإتفاقية.

#### الصخر الزيتي في منطقة السرحان

شركة بلفيرسال للطاقة المحدودة (الأردن) ليس لها الحق في إستغلال الصخور الزيتية الواقعة ضمن منطقة إمتياز الشركة الموضحة في المرافق (أ) بالطرق التقليدية والغير التقليدية، وبالرغم مما ورد أعلاه فإن السلطة تضمن بأن عمل المتعاقد في تنفيذ إلتزاماته بدون أي عائق بسبب أعمال إستغلال الصخور الزيتية من أي طرف آخر. إحدائيات وأصاقي المحفورة في منطقة السرحان.

هذه المادة أصل

## آبار السرحان

LON	LAT	Elevation	Completed	AGE T.D.	Company	TD.
٢٧,٥١٩٤٥	٣٠,١٥٣٦	١٢٥,٧٨	Aug. ١٩٨٨	ORDOVICIAN	NRA	١٧٨١
٢٧,٥٧٢٢٩	٣٠,١٤٣٢١	١٢١,٥١	Feb. ١٩٨٩	Cambro/Odo	NRA	١٥٢٩
٢٧,١٧١٠٨	٣١,٢٩٤٨٣	٥٨,٠٥	May. ١٩٩١	ORDOVICIAN	NRA	١٨٥٠
٢٧,٤١٧١١	٣٠,٩٦٤٦٩	٥٥٩,٦٧	July ١٩٧١	ORDOVICIAN	INA	١٨٠٠
٢٧,٢١٧٣١	٣١,١١٨٩١	١٠٣,٨٨	Dec ١٩٨٤	ORDOVICIAN	NRA	٢٢٣١
٢٧,١٩١٥١	٣٠,٤٧١٨٨	٨٧٧,٥١	Jan. ١٩٨٧	ORDOVICIAN	NRA	٤٥٣٠
٢٧,٥٧٧٧٣	٣٠,١٦٩٨	١٢٨,٨٢	Dec. ١٩٨٨	ORDOVICIAN	NRA	١٥٤٢
٢٧,٥٢٥٧٣	٣٠,٧٣٠٣٩	١٢١,٥١	Feb. ١٩٨٩	ORDOVICIAN	NRA	١٥٢٥
٢٧,٥٩٠٢٥	٣٠,١٢٨٦٤	١٢٨,٠٠	May. ١٩٨٩	ORDOVICIAN	NRA	١٥٨٢
٢٧,٥٨٨٨٢	٣٠,٥٣٧٩٦	١٧٩,٨٦	Oct. ١٩٨٩	ORDOVICIAN	NRA	١٧٠٠
٢٧,٧٢٤٤٤	٣٠,٧٢٤٤٤	٥٨٨,٤١	Feb. ١٩٩٠	CAMBRIAN	NRA	٤٢٩٤
٢٧,٥١٧٨٧	٣٠,٧٢٩٨١	١٢٦,٣٨	Nov. ١٩٨٩	ORDOVICIAN	NRA	١٦٦٠
٢٧,٥٥٢٤٨	٣٠,١٩٨٢٦	١٢٥,٨٨	Dec. ١٩٨٩	ORDOVICIAN	NRA	١٧٠٠
٢٧,٥١٧٥٠	٣٠,١٩٩٩٩	١١٩,٩٨	Jun. ١٩٩٠	ORDOVICIAN	NRA	١٦٥٢
٢٧,٨٨٨٨٩	٣٠,٥١٠٨٦	٥٩٠,٢١	Feb. ١٩٩٠	ORDOVICIAN	NRA	٢١٨١
٢٧,٢٨٥٢٨	٣٠,٤٥٦١١	٨٧٨,٠٠	Jun. ١٩٩٤	ORDOVICIAN	HANBO	٢٢٤٩

## المادة السادسة والثلاثون

## الخصم على مبيعات النفط الخام للسلطة

(١) يترتب للسلطة الحصول على خصم لشراء النفط وتكون سارية المفعول عند تحقق الشرطين التاليين:

- ١- إذا بلغ سعر برميل النفط الخام من نوع برنت، ولمدة (٣٠) يوماً متواصلة، كما عليه في الفايصلشال تايمز في لندن مساوي أو أكثر من (٤٥) دولار أمريكي للبرميل وأيضاً:
- ٢- وإذا بلغ إنتاج النفط الخام مساوي أو أكثر من (٢) ألف برميل نفط في اليوم ولمدة (٣٠) يوماً متواصلة كما ورد في النقطة (١) أعلاه عندها يحق للسلطة الحصول على خصم مقداره ٣% من سعر البيع الإجمالي المتحقق على المخصصات التالية من حصة المتعاقدين من نفط الربح (أي بعد إسترداد تكاليف المتعاقدين المخصصة والمعتمدة). يتم الدفع خلال ثلاثين (٣٠) يوماً بعد تاريخ تحقق الشرطين أعلاه في هذه المادة (٣٦).

من الواضح أنه:

- (١) يستمر الخصم طالما توفر الشرطين السابقين في هذه المادة (٣٦). ولكن إذا لم يتوفر أي من الشرطين سيتوقف الخصم حتى يتوفر للشرطين مرة أخرى.
- (٢) أن النفط الخام المنتج من منطقة السرحان سيباع على قاعدة سعر نفط خفيف "البصرة" (الإتجاه لأوروبا).

- (٣) تطبق نفس الشروط والخصومات على الكميات المساوية من الغاز. سيستخدم معامل تحويل سعر برميل النفط على أساس معامل (٥,٦) ألف مرة (٥٦٠٠ قدم مكعب) ويستخدم هذا المعامل إلا إذا إتفق المتعاقد والسلطة على معامل آخر أو قيمة حرارية لسيبة. ومن المعلوم أنه حالما يتم تحليل عينة من الغاز ويتم الحصول على قيمة حرارية دقيقة فحين هذا المعامل هو الذي يجب إستخدامه بدلاً من معامل (٥٦٠٠) قدم مكعب من الغاز.

هكذا من الأصل

## المادة السابعة والثلاثون

## المكتب وتبليغ الإشعارات

(أ) يترتب على المتعاقد أن يحتفظ بمكتب في عمان / الأردن حيث توجه إليه الإشعارات بصورة صحيحة كما هو وارد أدناه.

(ب) يجوز إرسال إشعارات للمتعاقد بواسطة التلكس أو الفاكس على أن يجري تأكيد إستلامها بالإجابة بواسطة التلكس أو الفاكس المستقل، أو يجوز إرسالها لمكتب المتعاقد بالبريد المسجل، أو يجوز تسليمها لمكتب المتعاقد شريطة أن يكون المدير العام أو أحد ممثليه المفوضين قد أكد إستلامها. ويجب أن يتم إرسال نسخة من الإشعار إلى المكتب الرئيسي للمتعاقد.

(ج) يمكن إرسال إشعارات للسلطة عن طريق التلكس أو الفاكس على أن يجري تأكيد إستلامها بواسطة التلكس أو الفاكس المستقل، أو يمكن إرسالها إلى مكتب السلطة بواسطة البريد المسجل، أو يمكن تسليمها لمكتب المدير العام للسلطة بشرط أن يؤكد المدير العام أو أحد ممثليه المفوضين إستلامه للإشعار الموجه.

(د) الإشعارات يتم تقديمها عن طريق البريد الإلكتروني على عنوان البريد الإلكتروني كما هو في الفقرات أدناه:

- على الطرف الآخر إثبات إشعار بأنه قد تم استلام البريد الإلكتروني.
- يحصل هذا من طرف الفريق المرسل إليه والمرسل بالتأكيد على إستلامه للبريد الإلكتروني بواسطة الإشعار.

(هـ) تعدون الإشعارات المنصوص عليها في الفقرات (ب)، (ج) وترسل كالتالي:

١- سلطة المصادر الطبيعية:

ص.ب (٧) عمان ١١١١٨ الأردن

اتشاه: المدير العام هاتف: ٥٨٥٧٦١٢ فاكس: ٥٨١١٨٦٦

تلكس: NRA-JO ٢١٤١٥

E-mail: [dirgen@nra.gov.jo](mailto:dirgen@nra.gov.jo)

٢- المتعاقد: شركة نفطبرمال للطاقة المحدودة (الأردن).

السيد/ ج. أناند مدير الأعمال عمان - الأردن

Email: [js\\_anand@yahoo.com](mailto:js_anand@yahoo.com)

(و) يجوز تغيير عنوان تسلم الإشعارات لأي طرف وذلك عن طريق إعطاء للطرف الآخر إشعاراً بذلك قبل عشرة أيام من التغيير.

(ز) سيحضر مكتب المتعاقد في عمان، الأردن المكان، لتسليم الإشعارات إليه من الغير.

(ح) يوافق طرفاً هذه الاتفاقية على التخلي عند ضرورة تقديم إخطارات صلية.

## المادة الثامنة والثلاثون

## أحكام عامة

(أ) تعتبر عناوين أو أسماء كل مادة في هذه الاتفاقية مجرد تسهيل للفريقين، ولا يجوز إستعمالها فيما يتعلق بتفسير / أو تأويل المواد المذكورة.

(ب) كلما أستعملت الكلمة "مشتمة" في هذا النص فإنها تعني الشمول وليس الحصر إلا إذا يقتضى الإطار العام للنص بوضوح تفسيراً مخالفاً.

(ج) هذه الاتفاقية تجسد كل إتفاقيه وتفاهم بين المتعاقد والسلطة متعلق بموضوعها، ولا يمكن التعديل أو التغيير أو الإضافة بما في ذلك أي نظام، قانون، تشريع، أو أحكام من أي نوع. ما عدا بنص مكتوب وموقع من قبل المتعاقد والسلطة.

(د) تكون أحكام هذه الاتفاقية ملزمة لفريقيها ولحلفائهما والمتنازل لهم.

(هـ) يجب أن تحظى كافة البيانات الصحفية الخارجية ذات الطابع الفني بموافقة السلطة والمتعاقد قبل إصدارها. ( وهذا يشمل للصحافة المحلية والصحافة العالمية وعلى مواقع الإنترنت أو المؤتمرات/ الاجتماعات الخارجية) والمكتوبة من قبل المتعاقد أو السلطة / الوزارة. ويجب إعطاء هذه الموافقة خلال (٢٤) ساعة ولا يجب تأخيرها. ويجب مناقشة هذه البيانات الصحفية والموافقة عليها من قبل الفريقين قبل نشرها. وما لم ينص على غير ذلك، يتحمل المتعاقد / المتعاقدون مسؤولية صياغة وتنسيق البيانات الصحفية فيما يتعلق بالتعليق أو نشاطات الإنتاج في منطقة السرحان.

يستطيع كلا الطرفين أن يبدى تعليقات عامة ذات طابع علني، تتعلق بالنشاط العام في الأردن أو في منطقة السرحان، وذلك لوسائل الإعلام أو للغير بدون موافقة من الطرف الآخر.

(و) في حالة ضرورة الحصول على أية موافقة أو إذن أو قبول بموجب هذه الاتفاقية من قبل أي من الفريقين، أو أية لجنة مؤلفة بموجب هذه الاتفاقية. يجب أن لا يتم الإمتناع لسبب غير معقول عن إعطاء هذه الموافقة.

هذه هي الأصل

## المادة التاسعة والثلاثون

## النص

تمت كتابة هذه الإتفاقية باللغة العربية والإنجليزية ولكل منهما نفس القوة القانونية والتأثير، وعليه يمكن الرجوع في تفسير هذه الإتفاقية للنسخة العربية.

وإشهاداً على ذلك وقعت سلطة المصادر الطبيعية وشركة نفطبرسال للطاقة المحدودة. (الأردن) على هذه الإتفاقية في اليوم والسنة المبينين أعلاه.

نيابة عن شركة نفطبرسال للطاقة المحدودة نيابة عن الحكومة الأردنية  
وزارة الطاقة والثروة المعدنية

سلطة المصادر الطبيعية

اسم المتعاقد

شركة نفطبرسال للطاقة (الأردن)

من قبل :

من قبل السيد ج. أناند

اللقب: وزير الطاقة والثروة المعدنية

اللقب: مدير الأعمال

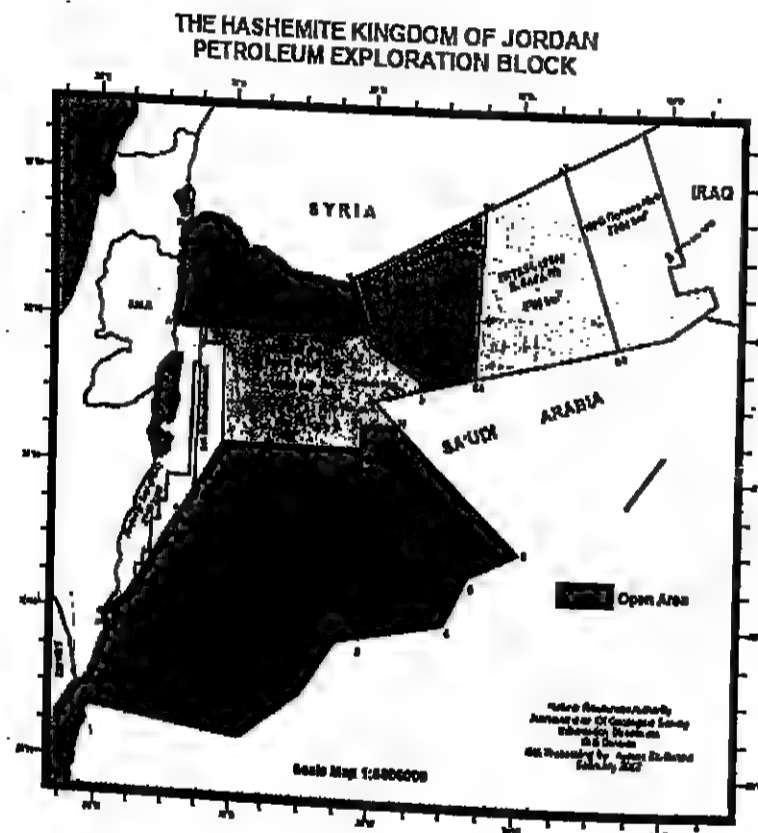
تاريخ التوقيع : / / ٢٠٠٠

تاريخ التوقيع : / / ٢٠٠٠

## ملحق (١)

## خارطة وصف المنطقة وإحداثياتها

تقع المنطقة الخاصة بهذه الإتفاقية في الجزء الجنوبي الشرقي من الأردن. يحدها المملكة العربية السعودية من الجزء الجنوبي الشرقي. تتألف المنطقة من (١١٦٠٠) كيلومتر مربع تقريباً ولها عدة جوانب وزوايا كما هي مبينة في الخارطة المرفقة. ستقوم سلطة المصادر الطبيعية بتقديم نسخ عن الوثائق المتعلقة بأية إتفاقيات حول الحدود مع المملكة العربية السعودية. وتشمل هذه الإتفاقيات الإحداثيات الدقيقة للحدود وأية إتفاقية تتعلق بأية دعاوى حول تداخل المناطق للحدودية. وقد تم توفير هذه الإتفاقيات من قبل سلطة المصادر الطبيعية وهي مرفقة في نهاية الملحق (١) من هذه الإتفاقية.



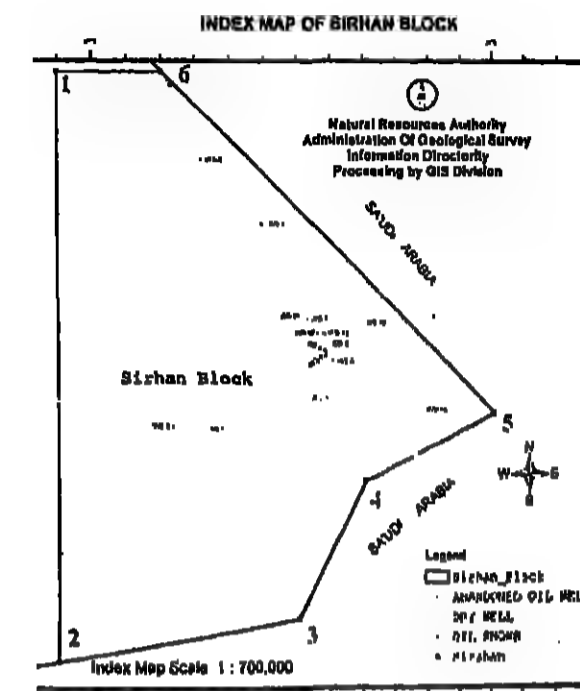
هذه الخارطة

## الملحق (ب)

الإجراءات المحاسبية

المادة الأولى	الشروط العامة
المادة الثانية	المصاريف والمقبوضات
المادة الثالثة	الجرد وبيانات الجرد
المادة الرابعة	قياس الإنتاج وكشف الإنتاج
المادة الخامسة	كشف قيمة الإنتاج
المادة السادسة	كشف إستراداد الكلفة
المادة السابعة	تقرير النفقات والمقبوضات
المادة الثامنة	كشف بأرباح النفط والتحميل

منطقة السرحان .



نقطة	شمالاً	شرقاً
١	٣١° ٢٠' ٠٠"	٣٦° ٥٥' ٠٠"
*٢	٢٩° ٥٣' ٥٤,٥"	٣٦° ٥٤' ٥٦,٢"
*٣	٣٠° ٠٠' ٦,٥٣"	٣٧° ٣٠' ٢١,٦"
*٤	٣٠° ٢٠' ٦,٤"	٣٧° ٤٠' ٢١"
*٥	٣٠° ٣٠' ٦,٤"	٣٨° ٠٠' ٢١,٨"
*٦	٣١° ٢٠' ٠٠"	٣٧° ١٠' ٠٠"

هذه المادة

المادة الأولى  
الشروط العامة

## (١) تعريف

تطبق التعاريف الواردة في المادة الأولى من إتفاقية المشاركة في الإنتاج المؤرخة في .....

## (٢) أولوية الوثائق:

بالرغم من أحكام المادة الثانية من الإتفاقية، فإنه في حالة ورود أي تناقض أو تعارض بين شروط الإجراءات المحاسبية وشروط الإتفاقية، فإن الأولوية تعطى لشروط الإتفاقية وهي التي تسود.

## (٣) تقارير النشاط:

(أ) خلال مدة التدقيق، يترتب على المتعاقد أن يزود السلطة خلال (٤٥) خمسة وأربعين يوماً من نهاية كل ربع سنة شمسية بكشف المصروفات والمقبوضات.

١- كشف بالمصروفات والمقبوضات.

٢- كشف محاسبية تفصيلي.

يجب إعداد هذه الكشف طبقاً لإجراءات المحاسبة. كما يجب تقديم ملخص لهذه المعلومات على أساس سنوي خلال خمس وسبعين (٧٥) يوماً من نهاية كل سنة ميلادية.

(ب) خلال فترات التطوير والإنتاج، يقدم المتعاقد إلى السلطة خلال (٤٥) يوماً من نهاية كل ربع سنة شمسية / أو، وفي حالة كشف الإنتاج، خلال (٤٥) يوماً من نهاية كل شهر.

(١) كشف إنتاج.

(٢) كشف بقيمة الإنتاج.

(٣) كشف بإسترداد التكاليف.

(٤) كشف المصروفات والمقبوضات .

(٥) وكشف بأرباح النفط والتحميل.

يجب أن تكون هذه البيانات المشار إليها أعلاه طبقاً للإجراءات المحاسبية هذه . كما سيجري تقديم خلاصه لهذه المعلومات على أساس سنوي خلال (٧٥) يوماً من نهاية كل سنة ميلادية .

## ٤- التعديلات والتدقيق:

(أ) كل كشف صايات بتروليه مقم من المتعاقد إلى السلطة كما هو وارد في المادة ٢٥

(هـ) من الإتفاقية، وكل كشف مصروفات وإستلام، يعتبر سليماً وصحيحاً من ناحية إعتباره

للإسترداد للكشف، بعد إنتضاء (٤٥) يوماً من إستلامه من قبل السلطة إلا إذا إتخذت السلطة إستثناءاً خطياً بهذا خلال مدة (٤٥) يوماً.

وبالنسبة لمستوى المصروفات المسموح بأن تكون مستردة ، فإن كل كشف عن العمليات البترولية وكل كشف بالمصروفات وإستلام، يعتبر صحيحاً وسليماً بعد إنتضاء ثلاث (٣) شهور بعد إستلامه من قبل السلطة، إلا إذا إتخذت السلطة إستثناءاً خطياً خلال مدة ٣ شهور .

(ب) كل كشف عن الإنتاج وكشف بقيمة الإنتاج وكشف إسترداد التكاليف وكشف أرباح النفط والتحميل مع إعتبار كميات النفط المنتجة وقيمة الوحدة المنتجة طبقاً للمادة الثالثة عشر (ج) من الإتفاقية، يعتبر سليماً وصحيحاً بعد (٤٥) يوماً من إستلام السلطة والمتعاقد للكشف . إلا إذا إتخذت السلطة والمتعاقد إستثناءاً خطياً خلال فترة (٤٥) يوماً. ولما بالنسبة لحساب قيمة إجمالي الإنتاج وإجمالي المبالغ المطلوبه كمصروفات وديون، تعتبر هذه الكشفات صحيحة وسليمة بعد ثلاثة شهور من إستلامها، إلا قدمت السلطة أو المتعاقد إستثناءاً خطياً خلال ثلاثة أشهر (ج) أ- حق للسلطة والمتعاقد إذا إتطبق عليه ذلك أيضاً الحق بالطلب من شركة مدققي حسابات قانوني مستقل للتدقيق السجلات المحاسبية للمتعاقد فيما يتعلق بأي سنة ميلادية خلال الثلاث شهور بعد نهاية تلك السنة. كلفة التدقيق يتحملها المتعاقد الذي يكلف (المكتب) مسؤولية دفع أتعاب ذلك المكتب . كمصروفات ويجب أن يعرض على المتعاقد أو للشركة خلال الفترة الزمنية المحددة في الفقرتين (أ) (ب) (١) أعلاه.

(ج) (٢) للمدققين ولغايات التدقيق، التأكد من كافة القيود المتعلقة بالعمليات البترولية مثل للدفاتر المحاسبية والقيود المحاسبية والمواد والسجلات والمجروقات والقسائم والرواتب واللوائير والعقود الفرعية من أي نوع، والمتعلقة بشكل مباشر أو غير مباشر بالإتفاقية، وكذلك أية وثائق أو مراسلات أو سجلات أخرى للمتعاقد ضرورية للتدقيق والتأكد من القيود. بالإضافة إلى ذلك، حق للمدققين ولغايات هذا التدقيق إعلام المتعاقد في أوقات معقولة وبعد إعطاء إشعار معقول، كافة المواقع والمصانع والتجهيزات والمخازن والمكاتب العائدة للمتعاقد في الأردن، وفي أي مكان آخر والتي تخدم العمليات البترولية بما في ذلك الموظفين الزائرين الذين لهم صلة بتلك العمليات.

(د) لا تخضع التكاليف الإدارية العامة للمتعاقد طبقاً للمادة الثانية (ك) (٢) من هذا الملحق (ب) إلى التدقيق فيما عدا تطبيقها في إحتساب المبالغ المقيدة كتلفات. على أن التكاليف الأخرى التي تفرض على المكتب الرئيسي للمتعاقد والمتعاقدان التابعين تكون معرضة للتدقيق وفق الفقرة (ج) أعلاه.

(هـ) تكون مستحقات الموظفين غير الأردنيين بمقتضى المادة الثانية (ج) من الملحق بـ "طبقاً" للأحكام العادية المطبقة، وفي عمليات المتعاقد الدولية حسبما يثبتها المتعاقد بمسحورة

هذه من الأصل

معقولة، وبهذه الصفة، غير خاضعة للتدقيق بشرط أن للسلطة إذا دعت الحاجة أن تتحقق من الوثائق للتأكد من مطابقتها للأحكام العادية.

(و) يجب الحفاظ على كافة المستندات وتوفيرها للتدقيق لفترة خمس سنوات بعد تاريخ إصدارها أو لفترة أطول حسبما يكون مطلوباً بموجب أي قانون مطبق.

٥- مبالغة العملة:

تحتفظ دفاتر المتعاقد لعمليات البترول بالدولار الأمريكي. وسيتم حساب النفقات بالدولار الأمريكي في حدود المبلغ المنفق. يسجل تحويل العملة الأردنية إلى الدولار الأمريكي بالسعر المتكبد فعلاً في ذلك التحويل وفق المادة (٢٨) (٢) والعملات الأخرى بغير الدولار الأمريكي تسجل بخصوص المصاريف وتحويل إلى دولار أمريكي بسعر شراء تلك العملة إذا كن الشراء من أحد حسابات أحد المتعاقدين بالدولار الأمريكي وبأي حال بسعر التعادل للمساك والمعلن عنه من قبل البنك المركزي الأردني.

٦- الدفاتر:

يحتفظ المتعاقد بدفاتره باللغة الإنجليزية وطبقاً لطريقة الاستحقاق. وتحتفظ الدفاتر طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عموماً في صناعة النفط العالمية.

٧- إعادة النظر بالإجراءات:

قد يباد النظر من وقت لآخر وفي ضوء الترتيبات المستقبلية في هذه الإجراءات المحاسبية إذا وافتت كل من السلطة والمتعاقد على ذلك خطياً.

٨- الخطوط التفصيلية لنظام المحاسبة:

سيقدم المتعاقد خلال (٩٠) يوماً بعد تاريخ النفاذ، ويبحث مع السلطة خطة مقترحة لنظام المحاسبة وتصنيفاً مفصلاً للنفقات والطبيعة التفصيلية لمراكز التكاليف التي ستستخدم وسجلات وتقارير التشغيل التي ستؤسس طبقاً للإثباتية والإجراءات المحاسبية هذه. وستكون هذه الخطة طبقاً للأنظمة المحاسبية المقبولة بصورة عامة في صناعة النفط الدولية وقوانين وأنظمة الأردن. وبعد تلك المذاكرات سيعد المتعاقد ويقدم إلى السلطة نسخة رسمية من الأنظمة الشاملة للحسابات والأدلة التي ستستخدم.

## المادة الثانية

### المصاريف والمقبوضات

١- النفقات.

سيتحمل المتعاقد وسيبلغ مباشرة حسب نصوص الاتفاقية التكاليف والمصاريف والتاليات، وسيتم تصنيف وإستعادة التكاليف والمصاريف من قبل المتعاقد حسب ما ورد في المادة (١٣) من الاتفاقية:

١- (أ) الحقوق السطحية:

جميع التكاليف المباشرة المتعلقة بالحصول على / أو تجديد أو التخلي عن الحقوق السطحية السارية بالمنطقة.

من المعلوم أن المتعاقد سيحصل على حقوق إستخدام السطح فقط للمناطق المطلوبة من قبل المتعاقد للعمليات والإنشاءات التي تشكل جزءاً من العمليات البترولية. ومن المعلوم أيضاً بأنه لن تتفع أية مبالغ لسلطة المصادر الطبيعية أو للأردن بخصوص الحصول على / أو تجديد / أو التخلي عن حقوق السطح المذكورة وستقدم سلطة المصادر الطبيعية كل المساعدة للمتعاقد للحصول على حقوق السطح في المناطق المذكورة أعلاه من مالكيها / أو من شاغليها.

١- (ب) العمالة:

١- (ب-١) الرواتب والأجور الإجمالية، بما في ذلك كلفة منافع العطل والإجازات والمرضية والعجز المطبقة على تلك الرواتب والأجور لمستخدمي المتعاقد / أو تابعيه العاملين بالأنشطة المختلفة وفقاً للاتفاقية بما في ذلك الرواتب والأجور التي تدفع للجيولوجيين والمستخدمين الآخرين الذين يتم تعيينهم على أساس مؤقت في مثل هذه الأنشطة بغض النظر عما إذا كانت المهمة أو العمل الملجأ قد حصل في الأردن أو خارجه.

١- (ب-٢) علاوات تكاليف المعيشة وبدل السكن والعلاوات العادية الأخرى المطبقة على الرواتب وأجور الموظفين الأجانب والمحتسبة بموجب الفقرات (١) (ب) (١)، (١) (ك)، (١) من المادة الثانية. هذه وكذلك المكافآت المدفوعة والتعويضات عن العمل الإضافي والتعويضات العادية الأخرى المطبقة بخصوص رواتب وأجور الموظفين المحليين والممكن كدها بموجب الفقرات ذلتها (١) (ب) (١)، (١) (ك) (١) من المادة الثانية هذه.

١- (ب-٣) تكاليف النفقات / أو المساهمات التي تدفع تنفيذاً للقانون / أو للتشريعات التي تفرضها السلطات الحكومية والمطبقة على رواتب للعمالة من أجور الموظفين والممكن كدها بموجب الفقرات (١) (ب) (١)، (١) (ك) (١) من المادة الثانية.

هذه من أصول

## ١- (ج) مزايا المستخدمين:

تكاليف الخطط والبرالص القائمة، بما في ذلك دون الحصر، للتأمين على حياة مجموعة المستخدمين والضمان الاجتماعي، إقامتهم بالمستشفيات وتقاعدهم وإحالتهم على المعاش وشراء الأسهم والإعارة والمساواة الضريبية للأجانب والإجازات المؤقتة والمنزلية والطائرة وتعليم المعالين والفحوصات الطبية، وجميع المزايا المشابهة والمتعلقة بتكاليف العمالة من رواتب وأجور تدفع طبقاً للقرارات (١) (ب) (١)، (١) (ب) (٢) من هذه المادة الثانية. وسيتم دفع تعويضات إنهاء الخدمة للمستخدمين الأردنيين بمعدل ثابت يطبق على جداول الرواتب ويعادل الحد الأقصى للإلتزام بالتعويض عن إنهاء الخدمة بموجب القوانين الأردنية. وتكون تعويضات إنهاء الخدمة للمستخدمين غير الأردنيين متفقة مع الممارسات في صناعة النفط العالمية.

## ١- (د) المواد والمعدات واللوازم:

المواد والمعدات واللوازم التي يشتراها أو يستأجرها المتعاقد أو قام بتزويدها.

## ١- د- (١) المشتريات:

سيتم إحساب المواد والمعدات واللوازم المشتراة، على أساس السعر المدفوع من قبل المتعاقد بعد طرح جميع الخصميات التي حصل عليها طبقاً لمبادئ التقدير الموجودة في الفقرة (٣) (أ) من المادة الثانية.

## ١- د- (٢) المواد المزودة من قبل المتعاقد أو من تابع:

سيتم شراء المواد أو الأجهزة أو المون التي تحتاجها العمليات بأسلوب مباشر عندما يكون ذلك عملياً، إلا إذا قام المتعاقد بتزويد هذه المواد / أو الأجهزة / أو المون من مخزونه أو مخزون تابع، شريطة أن لا تتجاوز تكاليف هذه المواد جوهرياً تكاليف المواد المماثلة لها والمشتراة من طرف ثالث تحت شروط مشابهة للتأمين والتسليم. قيمة هذه المواد والأجهزة والمون تقرر وفق مبادئ التقرير الواردة في الفقرة (٣) (ب) من هذه المادة الثانية.

## ١- د- (٣) الضمان:

لا يضمن المتعاقد المواد / أو الأجهزة / أو المون المقدمة في حدود تتجاوز ضمان البائع أو الصانع، وفي حالة المواد / أو الأجهزة / أو المون غير الصالحة فإنه لا يتم قيد الحسابات إلى أن يتسلم المتعاقد تعديلاً من الصانع أو وكلائهم.

## ١- د- (٤) الإجازات:

تحتسب أجور المواد والأجهزة والمون المستأجرة حسب التكلفة الفعلية لها.

## (هـ) النقل:

١- (أ) نقل المستخدمين والمعدات والمواد واللوازم الضرورية لتسيار المتعاقد بالعمليات البترولية.

١- (ب) نفقات السفر والنقل المتعلقة بالعمل، أما إلى المدى المحدد بالسياسات المقررة من قبل المتعاقد، وإما بالنسبة للموظفين الأجانب والأردنيين حسبما يتم تكديدها ودفعها فعلاً عن الموظفين، أو من قبلهم أثناء قيامهم بالأعمال البترولية.

١- (٣) تكاليف نقل المستخدمين إلى المدى المحدد في السياسة الثابتة للمتعاقد وتتضمن مصاريف نقل وسفر الموظفين وأسرهم من وإلى نقطة وجودهم الأصلية، وقت استخدامهم ووقت إنفصالهم ووقت الإجازات ومصاريف سفر المستخدمين وأسرهم عند نقلهم من مكان إلى مكان آخر. تكون مصاريف نقل المستخدمين وأسرهم المتكبدة نتيجة النقل من الأردن إلى مكان آخر غير نقطة الوجود الأصلي مساوية لكلفة السفر إلى نقطة وجودهم الأصلي أو التكلفة الفعلية لنقلهم إلى ذلك المكان أيهما أقل.

## ١- (و) الخدمات:

(١) تكاليف المستشارين والخدمات التعاقدية والمنافع التي تجني من طرف ثالث، بشرط أن تتساوى هذه التكاليف مع التكاليف المتعارف عليها محلياً وعالمياً لمثل هذا العمل والخدمات.

(٢) تكاليف الخدمات، بما فيها التحاليل المخبرية والرسم والمعالجة والتفسير الجيوفيزيائي والتفسير الجيولوجي والخدمات الهندسية ذات الطبيعة الإدارية، ومعالجة البيانات التي تتجزأ سلطة المصادر الطبيعية / أو المتعاقد / أو تابعه في منشآت داخل الأردن أو خارجه. ويمكن قيد استعمال الأجهزة المملوكة بالكامل من قبل السلطة / أو المتعاقد / أو تابعه يعادل كلفة الملكية والتشغيل وحسب التبدلات المناقشة المطبقة في وقت الاستعمال في الشرق الأوسط.

للخدمات التي يزودها المتعاقد أو تابعه إلى العملية البترولية تحسب على أساس التكاليف دون الربح ولا يكون السعر أعلى من السعر العادي المحسوب للتابعين والغير لخدمات مماثلة بنفس الشروط في مكان آخر.

وإذا كان ضرورياً يمكن للسلطة الحصول على إثبات مصدق بخصوص أسس الأسعار المقيدة، يتألف من تصديق كمية هذه القيود والتي تشكل تكاليف مباشرة لتقديم الخدمات ذات العلاقة وللقيمة المقدمة التي تقدم جزءاً "موزعاً" من المصاريف العامة من المدققين الداخليين للمتعاقد / أو تابعه حسب الحالة. تحفظ السلطة حقها بعدم السماح لغايات إسرداد التكلفة بموجب باب أحكام الفصل مادة ٥

من هذه المادة الثانية بأي قيود عن الخدمات المقدمة من قبل المتعاقد / أو تابعه إذا كانت أعلى بكثير من معدل التكلفة الإجمالية المقيدة من قبل شركات البترول على تابعيها عن خدمات مماثلة في صناعة البترول الدولية.

## ١- (ز) الأضرار والخسائر:

ماعدا ما هو مؤمن ضمن الفقرة (ح)، كل التكاليف أو المصاريف اللازمة للإستبدال أو تصليح الأضرار أو الخسائر الناتجة عن الحريق أو الفيضان أو العواصف أو السرقات أو

مزايا من المواد

الحوادث أو أي سبب آخر لا يقع ضمن سيطرة المتعاقد أو من خلال ممارسته لجهد معقول. وسيقوم المتعاقد بتزويد السلطة بإشعار خطي عن أية أضرار أو خسائر متكبدة تتجاوز قيمتها للحادث الواحد خمسين ألف (٥٠,٠٠٠) دولار أمريكي حالما يصبح ذلك عملياً ويعدّ تسلم المتعاقد تقريراً بذلك الحادث، وأن جميع المصروفات والأضرار تعتبر نفقات مستردة.

#### ١ (ح) التأمين والمطالبات:

تكاليف التأمين بما في ذلك المسؤولية العامة والأضرار التي تلحق بالمتكاثرات والتأمينات الأخرى بما في ذلك التغطية ضد التزامات المتعاقد تجاه مستخدميه أو الغير والتي يقوم المتعاقد بالتأمين عليها أو تتطلبها القوانين والأنظمة والقواعد في الأردن أو التي تنفق عليها السلطة والمتعاقد. ويجري تكوين المقروضات التي يتم استلامها نتيجة هذا التأمين أو المطالبات ضمن الاتفاقية بين المتعاقد والسلطة. وإذا لم يجر التأمين ضد نوع معين من المخاطر سيتم تحميل المصاريف الفعلية التي دفعها وتكبدها المتعاقد أو المتكبد والمندفوعة تسوية لأي وجميع الخسائر والمطالبات والأضرار والأحكام وأية مصاريف أخرى بما في ذلك الأتعاب القانونية لحساب النفقات المناسبة. كما ورد في الفقرة (ز).

#### ١ (ط) المكاتب والمخيمات والمستودعات والمرافق الأخرى:

نفقات المخيمات العامة ومرافقها، مثل المراكز الساحلية والمستودعات وشبكات المياه والطرق وشبكات النقل الأخرى والرواتب ونفقات الموظفين الميدانيين الذين يخدمون للمنطقة بصورة غير مباشرة. وتحسب جميع هذه النفقات.

#### ١ (ي) المصاريف القانونية:

جميع تكاليف ومصاريف التقاضي، أو الخدمات القانونية الأخرى الضرورية أو المطلوبة من أجل حماية المنطقة والعمليات البترولية والمرافق، بما في ذلك أجور ومصاريف المحامين والحصص النسبية من الرواتب والنفقات التي تنفع لمستشارين داخليين، ويضاف إلى ذلك الأحكام التي تم الحصول عليها ضد الفريقين أو أي واحد منهم على حساب العمليات الواردة في الاتفاقية والمصروفات الفعلية التي أنفقها أي فريق أو فرقاء للحصول على إثبات لغرض الدفع ضد إجراء أو إدعاء أقيم ضد العمليات، أو الأمور المتعلقة بالاتفاقية في حالة قيام الموظفين القانونيين التابعين لواحد أو أكثر من الفريقين بمعالجة إجراءات أو إدعاءات تؤثر على المصالح الواردة بالاتفاقية فإنه من الجائز أن يتم تحميل العمليات تكاليف مثل هذه الخدمات على أن تكون التكاليف منسجمة مع كلفة الخدمات المقدمة.

#### ١ (ك) النفقات الإدارية والمصاريف العامة:

١ (ل) في أي وقت ينفذ خلاله المتعاقد العمليات البترولية.

١-٣) كلفة المحافظة واستخدام موظفون للمكتب الرئيسي للمتعاقد في الأردن ومكاتب أخرى موزعة في الأردن (باستثناء المكاتب الميدانية والتي ستقيد بموجب الفقرة (١) (ط) أعلاه).

باستثناء رواتب موظفي المتعاقد أو التابع المعيّنين للنشاطات المختلفة بموجب الاتفاقية والمقيدة كما هو مبين في الفقرة (١) (ب) (١) أعلاه.

١-٢) سيتم تحميل النفقات الإدارية العامة للمتعاقد خارج الأردن والتي تنطبق على العمليات البترولية بمقتضى هذه الاتفاقية سنوياً حسب المعدلات التالية بالنسبة لكافة التكاليف والنفقات باستثناء المصاريف الإدارية العامة (وتشمل هذه المصاريف الإدارية العامة المصاريف العامة للتعيين كما هو مشار إليه في الفقرة (١) (و) (٢) أعلاه).

النسب المتوقعة	النفقات الإجمالية المتوقعة كل سنة ميلادية
- خمسة بالمائة (٥%)	٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي (نصف مليون)
- ثلاثة بالمائة (٣%)	٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي (نصف مليون)
- واحد بالمائة (١%)	كل المبالغ التي تتجاوز مليون دولار أمريكي

يعد المتعاقد كشفاً أولية على أساس ربع سنوي ويحملها على الحسابات وفقاً للمعدلات المشار إليها أعلاه وهذه النفقات تحسب وتقدم إلى السلطة للموافقة عليها. ومراجعة النسب المذكورة في الفقرة (١) (ك) (٢) في حالة اكتشاف تجاري ويمكن بالتالي إدخال التعديلات اللازمة إذا ما دعت الضرورة ليجري تطبيقها في المستقبل، سيستمر تطبيق المعدلات المذكورة أعلاه إلى حين التوصل إلى اتفاق متبادل.

تعتبر هذه الأعباء العامة تعويضاً عن الخدمات التي يتلقاها المتعاقد من مكاتب المتعاقد أو مكاتب تابعة خارج الأردن والتي لا يتم تحميلها مباشرة بطريقة أخرى طبقاً لهذا الملحق (ب).

١-٣) أمثلة النفقات التي يتكبدها المتعاقد مباشرة ثم يحصل عليها كنتيجة للأنشطة الواردة في الاتفاقية وتشملها النسب المتوقعة المذكورة أعلاه:

(أ) التنفيذية - وقت أفراد الإدارة للتنفيذ.

(ب) الخزينة - المشاكل المالية ومشاكل تحويل العملات.

(ج) الشراء - الحصول على المواد والمعدات واللوازم.

(د) التفتيش والإنتاج - إدارة وتقديم للمشورة بخصوص وضبط المشروع بأكمله.

(هـ) دوائر أخرى، مثل الدائرة الإدارية والقانونية والضريبية وعلاقات الموظفين والمحاسبة والتفتيش والتي تساهم بوقتها ومعرفة وخبرتها في العملية.

الأمور المذكورة أعلاه لا تحول دون تقاضي أتعاب مقابل إبداء خدمات مباشرة بموجب

النفقة (و) (١) (٢) من هذه المادة الثانية.

هذه النفقات

(١ك) في أي وقت يقوم فيه المتعاقد بالعمليات البترولية، يقيد على العمليات مستخدموا المتعاقد أو مستخدموا تابع الذين يخطرطن في مهام مكتبية وكتابية عامة والمشرفون والموظفون الذين يقضون أوقاتهم في المكتب الرئيسي وليس في الميدان، وجميع المستخدمين الذين يعتبرون موظفون عامون وإداريون ولم تحمل نفقاتهم إلى أنواع أخرى من المصروف. (١ك) وسيتم توزيع هذه المصاريف كما وردت في الفقرة (ك) (١)، (١ك) (٢) شهرياً بين مصاريف العمل ونفقات التفتيش ومصاريف التطوير حسب الإجراءات المحاسبية المقبولة المستخدمة عامة في صناعة البترول العالمية.

#### ١ (ل) نفقات منطقة الإنتاج:

نفقات نشاطات المتعاقد، فيما يتعلق بمنطقة الإنتاج بعد تولي شركة النفط للعمليات تحسب إذا كانت هذه التكاليف تتعلق في الاتفاقية.

#### ١ (م) نفقات أخرى:

أي تكاليف ومصاريف ونفقات لها ما يبررها غير ما تمت تغطيتها ومعالجتها في النصوص الواردة أعلاه في هذه المادة الثانية وتكبدتها المتعاقد للتسيير السليم والضروري لعمليات البترول.

#### ١ (ن) عدم احتساب الفوائد:

لا يجوز تحميل فوائد على الإستثمارات أو المصاريف التمويلية الأخرى التي تكبدتها المتعاقد كمصرف قابل للإسترداد لغايات إسترداد التكاليف فيما عدا المصروفات المصرفية المتعلقة بالضمانات المصرفية أو كتب الإعتماد المطلوبة بموجب المادة (٢٠) والمادة (٢٢) من هذه الاتفاقية. والتكاليف المصرفية المعتادة بما في ذلك تكاليف التحويل وعمليات تبادل العملات والعمولات الأخرى الممكن تحميلها. ولا يحذف النص السابق بأي إسترداد للفوائد أو غيرها من مصروفات التمويل بموجب قانون للضريبة مطبق في الأردن أو في أي بلد آخر.

#### ٢ - المقبوضات:

ستسجل المقبوضات التي يتسلمها المتعاقد نتيجة للعمليات البترولية أو الناشئة عنها في الحسابات ذات العلاقة. وتشمل مثل هذه المقبوضات المعاملات التالية:

#### ٢- (أ) إسترداد المطالبات:

العوائد من أي تأمين أو مطالبة تتعلق بالعمليات البترولية أو أية موجودات محملة على الحسابات.

#### ٢- (ب) الإيرادات من طرف ثالث:

الإيرادات التي يتم إستلامها من طرف ثالث مقابل إستعمال الممتلكات/ أو الموجودات أو مقابل تقديم المتعاقد لأية خدمات أو مقابل أية معلومات أو بيانات.

#### ٢- (ج) التعديلات:

أية تعديلات يستلمها المتعاقد من الموردين/ الصانعين أو وكلائهم تتعلق بالمعدات أو المواد المعطوية وسبق تحميل تكاليفها للحسابات.

#### ٢- (د) المبالغ المرتجعة:

وتشمل الإيجارات والمبالغ المرتجعة، أو غيرها من الحسابات الدائنة التي تسلمها المتعاقد وتطبق على أية مصروفات حملت على الحسابات.

#### ٢- (هـ) بيع المواد والمعدات واللوازم أو تصديرها:

مع عدم الإخلال بما ورد في المادة العاشرة من الاتفاقية، في حالة قيام المتعاقد ببيع أو تصدير أو نقل ملكية أية مواد أو معدات أو لوازم إلى النابحين أو لهيئات أو أشخاص آخرين، وكانت تكاليف هذه المواد قد حملت على الحسابات فإن قيمة هذه التحويلات ستسجل في الحسابات الدائنة.

#### ٣- تقييم المواد والمعدات واللوازم:

يجري تقييم المواد والمعدات واللوازم سواء حملت على الحسابات بموجب الفقرة (١) (د) من هذه المادة الثانية، أو قُتبت في الحسابات طبقاً للفقرة (٢) (هـ) من المادة الثانية هذه سيجري تقييمها طبقاً للأسس التالية:

٣- (أ) بإستثناء ما ورد عليه النص في الفقرة (٣) (ب) أعلاه، يجب أن تكون تكاليف المواد والمعدات واللوازم المشتراة منسجمة مع أسعار السوق العالمية السائدة في الشرق الأوسط وقت التعاقد على توريد السلع والخدمات من قبل المتعاقد بالنسبة للبضائع من نوعية مماثلة وموردة بشروط مماثلة. وفي حالة شراء مواد ومعدات ولوازم، يجب أن يعكس سعر الشراء حيثما كان ذلك مالياً. الحسومات للتجارية والقدية ورسوم الشراء والتوريد والشحن والتأمين والضرائب والرسوم الجمركية والرسوم التفصيلية وغيرها من البنود المستوفاة على المواد والمعدات واللوازم المستوردة وإلى المدى الذي لم يجر فيه تحميل هذه البنود على حسابات أخرى.

٣- (ب) سيحاسب على المواد والمعدات المشتراة من / أو المباعة إلى النابحين حسب الأسعار المحددة في (١)، (٢) أعلاه على النحو التالي:

(١) يجب أن تكون أسعار المواد والمعدات واللوازم الجديدة، الحالة (أ) منسجمة مع أسعار السوق العالمية السائدة في الشرق الأوسط وقت التعاقد مع المتعاقد على توريد سلع من نوعية مماثلة وموردة بشروط مماثلة.

(٢) مواد ومعدات ولوازم مستعملة، الحالات (ب)، (ج).

هذه المادة

(أ) المواد والمعدات واللوازم السليمة والصالحة للاستعمال والملائمة لإعادة الاستعمال بدون حاجة لتجديدها ستصنف على أنها في الحالة (ب) وتستمر على أساس (٧٥%) من السعر الجاري للمواد والمعدات واللوازم الجديدة المحددة في (١) أعلاه.

(ب) المواد والمعدات واللوازم التي يتعذر تصنيفها ضمن الحالة (ب) ولكنها:

(١) صالحة للاستعمال بعد تجديدها وتؤدي مهمتها الأصلية بصورة جيدة مثلها مثل للمواد والمعدات واللوازم المستعملة، الحالة (ب).

(٢) صالحة لأداء المهمة الأصلية ولكنها إلى حد كبير غير ملائمة لإعادة التجديد، ستصنف ضمن الحالة (ج) وتستمر بنسبة ٥٠% من السعر الجاري للمواد والمعدات واللوازم الجديدة المعرفة في (١) أعلاه. وتحمل تكاليف التجديد لأسعار المواد والمعدات واللوازم ثممراد تجديدها شريطة أن لا تزيد قيمة المواد والمعدات واللوازم في الحالة (ج) مع تكاليف التجديد عن قيمة المواد والمعدات واللوازم في الحالة (ب).

(٣) المواد والمعدات واللوازم التي لا يمكن تصديقها ضمن الحالة (ب) أو الحالة (ج) تستمر بقيمة تتناسب مع استعمالها.

(٤) عندما يكون استعمال المواد والمعدات واللوازم مؤقتاً وخدمتها للعمليات البترولية لا تبرر تخفيض السعر حسب نص الفقرة (٣) (ب) (٢) فإن مثل هذه المواد والمعدات واللوازم تستمر على أساس يدمج فيه قيمة صافية تحمل على الحسابات تنفق مع قيمة الخدمات المقدمة.

#### ٤- مراكز التكاليف:

لتأمين رقابة فعالة على التكاليف المستردة بموجب الاتفاقية يجب تقديم كل التكاليف إلى السلطة لمراجعتها استناداً إلى مراكز للتكاليف وتقسيمات فرعية لهذه المراكز. جميع النفقات تقدم إلى السلطة من قبل المتعامل لبرنامج العمل، والألفاق السنوي، وسيتم الاتفاق على التقسيمات التفصيلية بمقتضى المادة الثانية في الملحق (ب) إلا أنه يتوجب إحداهن التقسيمات التالية:

(أ) توزيع التكاليف لكل منطقة بالطريقة التالية:

(١) منطقة تنقيب.

(٢) كل منطقة إنتاج منفردة.

(٣) التكاليف المتعلقة بالأنشطة خارج المنطقة مثل خطوط الأنابيب.

(٤) التكاليف التي يتعذر ربطها بمنطقة معينة.

(ب) توزيع التكاليف حسب كل صلية من العمليات البترولية بالطريقة التالية:

(١) عمليات التنقيب وتقسيم إلى الفروع التالية:

(أ) أعمال مسح جوي وجيولوجي وجيوكيميائي وباليقولوجي وطوبوغرافي وغيرها.

(ب) كل مسح زلزالي منفرد.

(ج) كل بئر إنفرادية تنقيبية أو تقييمية.

(د) بنية تحتية (طرق، مهابط طائرات، الخ).

(هـ) تسهيلات مساندة (مستودعات، ... الخ) بما في ذلك توزيع تكاليف الخدمات المشتركة (التكاليف المتعلقة بعمليات بترولية مختلفة).

(و) توزيع المصاريف الإدارية والنفقات العامة في الأردن فيما يتعلق في التزامات الاتفاقية.

(ز) توزيع المصاريف المتحققة من المكاتب الإدارية أو أية خدمات مشابهة خارج الأردن.

(ح) التكاليف والمصروفات للمتحققة من التدريب بناءً على الاتفاقية حسب المادة (١٤) (ب).

(ط) نفقات نسخ المعلومات وتحويل المعلومات.

(ي) أي نفقات أخرى.

(٢) العمليات التطويرية:

تقسم إلى الفروع التالية:

(أ) أعمال المسح الجوي والجيوكيميائي والجيوفيزيائي ومسوحات أخرى.

(ب) كل مسح زلزالي منفرد.

(ج) خطوط التجميع.

(د) مرافق ميدانية (حقول).

(هـ) مساحة الخزانات وغيرها من مرافق تخزين البترول.

(و) خطوط الأنابيب والشاحنات.

(ز) بنية تحتية.

(ح) التسهيلات المساندة، بما في ذلك توزيع تكاليف الخدمات المشتركة (التكاليف المتعلقة بالعمليات البترولية المختلفة).

(ط) توزيع المصروفات الإدارية والنفقات العامة داخل الأردن أو خارج الأردن.

(ي) نفقات أخرى.

(٣) عمليات الإنتاج تنقسم بنفس الطريقة المقبلة في عمليات التطوير.

(ج) ستوزع التكاليف على النفط الخام والغاز حيثما يجري إنتاج وتوزيع النفط الخام والغاز.

ويكون للتوزيع طبقاً للأهمس التالية:

(١) حيثما تكون التكاليف مرتبطة بشكل قاطع، إما بالنفط الخام / أو الغاز استعملت

التكاليف بالكامل لمصدر البترول ذي العلاقة.

(٢) حيثما تعزى التكاليف للنفط الخام والغاز معاً لتوزع التكاليف بطريقة يتفق عليها الطرفين

طبقاً للأساليب الجديدة في صناعة النفط العالمية.

هذه هي الأعمال

## ٥- التكاليف والنفقات غير المستردة:

تعتبر التكاليف والنفقات التالية غير قابلة للإسترداد لفرض تحديد غاز ونفط للكلفة:

- (أ) التكاليف التي لا يوجد لها سجلات أو سجلاتها غير صحيحة من أية ناحية أساسية.
- (ب) التكاليف التي لم يجر تحملها ضمن برنامج للعمل والموازنة ذات العلاقة أو ضمن صلاحية بالاتفاق أو من فئة غير مسموح بها في الاتفاقية.
- (ج) التكاليف التي تتجاوز مستوى أسعار السوق العالمية للسلع والخدمات من نوعية مماثلة والموردة بشروط مماثلة لما هو سائد في الشرق الأوسط في وقت الحصول على السلع والخدمات أو طلبها من قبل المتعاقد. باستثناء تلك التكاليف التي يجري تكبدها في حالات الطوارئ. باستثناء المواقف المسبقة من نتيجة لتوجيهه لتسلطه في ما يتعلق بهذه النفقات.
- (د) قيود بخصوص السلع والخدمات التي لا تتماشى مع الاتفاقية ذات العلاقة وتعديلاتها المبرمة مع المتعاقد الفرعي أو المورد.
- (هـ) عندما لا تتفق حالة المواد مع أسعارها بمقتضى الفترة (٣) أعلاه، أي التكاليف الزائدة الناجمة عن الاختلاف في حالة المواد.
- (و) أية تكاليف لا تكون مطلوبة بشكل معقول للعمليات البترولية بما في ذلك أية تكاليف تخفف بالنفط الخام بعد تحميله في الناقله لشحنه من الأردن.
- (ز) ضرائب الدخل لدخل الأردن والضرائب الأخرى.
- (ح) المكافآت المدفوعة بمقتضى المادة (١٤) من هذه الاتفاقية.
- (ط) تكاليف التحكم وقرارات الخبراء بمقتضى المادة الرابعة والثلاثون ما لم يقرر للمحكوم أو الخبراء خلاف ذلك.
- (ي) الغرامات والجزاءات المفروضة من قبل محاكم أردنية.
- (ك) الهبات أو التبرعات إلا إذا وُفقت السلطة عليها مسبقاً.
- (ل) الفوائد ونفقات التمويل المشار إليهما في الفقرة (١) (ن).
- (م) النفقات على الأبحاث وتطوير معدات ومواد وتقنيات جديدة لإستخدامها في البحث عن البترول أو تطويره وإنتاجه إلا إذا كانت هذه النفقات مرتبطة بالعمليات البترولية.

## ٦- إندواجية للنفقات والإيرادات:

بعض للنظر عن أي حكم مخالف في إجراءات المحاسبة هذه فإن الذية، أن لا يكون هناك أي إندواجية في النفقات والإيرادات في الحسابات بموجب هذه الاتفاقية.

## المادة الثالثة

## الجرد وبيانات الجرد

## ١- الجرد الدوري والإشعار والتمثيل:

يجري المتعاقد جرداً للمواد والموجودات الممكن حصرها على فترات معقولة، والتي تشمل جميع المواد والممتلكات والمشاريع الإنشائية على فترات معقولة يتفق عليها المتعاقد والسلطة. يعطي المتعاقد السلطة إشعاراً "خطياً" بنيته عمل الجرد قبل (١٥) يوماً على الأقل من بدء أي جرد، بحيث يتم تمثيل السلطة والمتعاقد عند إجراء عملية الجرد. إن تخلف السلطة و/أو المتعاقد عن إرسال ممثلها عنها في كل جرد يلزم السلطة والمتعاقد بقبول الجرد الذي قام به المتعاقد. والذي يترتب عليه في هذه الحالة تزويد السلطة والمتعاقد بنسخة. وعلى المتعاقد للقيام بالجرد مرة كل سنة على الأقل رعد إنتهاء الاتفاقية.

## ٢- تسوية وتعديل قوائم الجرد:

يقوم كل من المتعاقد والسلطة بإجراء تسوية للجرد ويشارك السلطة والمتعاقد بأعداد قائمة بالناقص والزيادات وتحديدها ويقوم المتعاقد بتعديل الجرد بناءً على ذلك.

## ٣- كشف الجرد:

(أ) يحتفظ المتعاقد بسجلات تفصيلية للممتلكات المستعملة في العمليات البترولية وذلك طبقاً للممارسات الحسابية المعتادة في حسابات صناعة النفط العالمية.

(ب) على المتعاقد فيما يتعلق بالعمليات المسؤول عنها، أن يقدم للسلطة حسب حاله على أساس ربع سنوي قائمة جرد تتضمن ما يلي:

١- وصف ورموز أو تعريف بكل الموجودات والمواد التي يمكن ضبطها.

٢- القيمة المسجلة في الحسابات الخاصة بكل بلد من الموجودات.

٣- التاريخ الذي تم فيه تسجيل الموجودات في الحساب.

٤- إشارة فيما إذا تم إسترجاع تكاليف هذه الموجودات طبقاً للمادة (١٠) (أ) (٢) من الاتفاقية.

## - التعريف:

سيجري تعريف كلمة الموجودات برموز أو تعريفات لتسهيل معاينتها، وذلك ضمن المدى الممكن والمعقول طبقاً للإجراءات المتفق عليها في المادة (١) من هذا الملحق (ب).

هكذا من العمل

## المادة الرابعة

## قياس الإنتاج وكشف الإنتاج

١- يجري إعداد كشف الإنتاج حسب الأسس التالية:

١- (أ) يتحدد النفط أو الغاز المنتج للمشاركة، وغاز ونفط للكلفة على أساس كل للنفط الخام وكل الغاز المنتج والموفران من المنطقة بمقتضى المادة (١٢) والمادة (١٥) من الاتفاقية. يتحدد إنتاج النفط الخام اليومي بالبراميل، يتقسيم إجمالي قياسات النفط الخام لربيع السنة الشمسية على عدد الأيام في نفس ربيع السنة الشمسية. وحيثما يجري تسليم درجات مختلفة من النفط الخام عند نقطة أو نقاط قياس للمشاركة في الإنتاج، تحدد أحجام كل نوع من النفط بشكل مستقل.

١- (ب) من المتوقع لأغراض المعلومات الإحصائية أن يتم تحديد الكميات الإجمالية من النفط والغاز الخام المنتج والموفر على أساس يومي عند نقطة الشحن في كل منطقة إنتاج وبأنه حيثما يجري تسليم درجات مختلفة من النفط الخام عند نقطة أو نقاط الشحن فإن كميات هذه النوعيات من النفط الخام ستحدد بشكل منفرد ما لم يتفق المتعاقد والسلطة على خلاف ذلك. وتكون نقطة الشحن هي النقطة في المنطقة التي يقاس فيها البترول قبل أن ينقل بالأابيب أو السكة الحديدية أو الشاحنات من منطقة الإنتاج.

١- (ج) تصحح أحجام النفط الخام بالنسبة للمياه والترسبات وتحدد على أساس درجات الحرارة والضغط الإعتيادية. كما يجري بانتظام تحديد وتسجيل مؤشر الكثافة والمحتوى الكهربائي وغيرها من مؤشرات النوعية للنفط الخام.

١- (د) يجري تحديد أحجام الغاز على أساس درجات حرارة وضغوط إعتيادية. كما يجري بانتظام تحديد وتسجيل محتوى الطاقة والمحتوى الكهربائي وغيرها من مؤشرات النوعية للغاز.

١- (هـ) يتوقع أن يجري قياس وتسجيل أحجام النفط الخام والغاز المستعملين في العمليات البترولية على أساس يومي وإن هذه الأحجام هي الأحجام المستعملة في:

(١) إعادة الحقن.

(٢) إعادة التكوير.

(٣) الطاقة اللازمة لعمليات التنقيب والتطوير والعمليات الميدانية وكذلك لمتطلبات الضخ في خطوط الأنابيب.

١- (و) من المتوقع أن يتم تسجيل وتقدير وحسم النفط الخام المحروق أو للغاز المحروق أو المشتعل أو المنكأ على أساس يومي.

١- (ز) يتحدد حجم المخزونات من النفط الخام كحد أدنى في بداية ونهاية كل شهر ميلادي.

(٢) بعد ابتداء الإنتاج التجاري الأولي من المنطقة يرسل المتعاقد تقرير أولي لكشف الإنتاج

في كل شهر شمسي إلى السلطة بين المعلومات التالية لكل منطقة إنتاج:

١- (أ) كمية للنفط الخام المنتج والموفر.

٢- (ب) كمية للغاز المنتج والموفر.

٢- (ج) كميات البترول المستعمل لغايات إجراء عمليات الحفر والإنتاج والضخ إلى خزانات التخزين الحقلية.

٢- (د) كميات الغاز المشتعل.

١- (هـ) حجم مخزونات البترول المحفوظة في بداية الشهر.

٢- (و) حجم مخزونات البترول المحفوظة في نهاية الشهر.

هنا في الأصل

## المادة الخامسة

### كشف قيمة الإنتاج

١- تعد السلطة والمتعاقد كل ربع سنة شمسية كشفاً يتضمن حسابات لقيمة النفط والغاز الخام المنتج والمباع عند مكان التسليم وذلك طبقاً لهذه الإتفاقية. ويشمل كشف قيمة الإنتاج هذا ما يلي:

(١) كميات وأسعار النفط الخام المحتسبة من قبل السلطة والمتعاقد نتيجة بيع النفط الخام إلى الغير خلال ربع السنة المالية موضوع البحث.

(ب) كميات وأسعار النفط الخام المحترقة من قبل السلطة والمتعاقد نتيجة بيع النفط الخام إلى أطراف عدا الغير خلال ربع السنة الميلادية موضوع البحث.

(ج) إذا طبقت المادة (١٣) (ج) (٣) من الاتفاقية، المعلومات المتوفرة لدى المتعاقد المتعلقة بأسعار النفط الخام المنتج من قبل البلاد الرئيسية المصدرة للبترول التي لها علاقه لتحديد قيمة النفط الخام .

(د) الكميات والأسعار التي حققتها السلطة والمعاقد نتيجة لمبيعات الغاز.

## المادة السادسة

### كشف استرداد الكلفة

١- يعد المتعاقد كل ربع سنة ميلاديه كشفا بالإنقراضات لذلك الربع الشمسي يبين:

(أ) للتكاليف القابلة للإسترداد والمندورة من ربح السنة الميلادية السابقة إن وجدت.

(ب) التكاليف القابلة للإسترداد التي تم تكبدها خلال ربع السنة الميلادية.

(ج) كامل التكاليف القابلة للإسترداد للربع السنة الميلادية.

(د) كمية وقيمة غاز ونفط الكلفة الذي حصل عليه المتعاقد وتصرف فيه منفرداً خلال ربع السنة الميلادية .

(هـ) قيمة التكاليف المستردة خلال ربع السنة للميلادية.

(و) قيمة التكاليف القابلة للإسترداد التي حملت إلى ربع السنة الميلادية التالية.

## ٢- كشوفات المراقبة:

٢- كشوفات المراقبة:

يحتفظ المتعاقد بحساب للتكاليف المستردة وبحساب مقابل لضبط التكاليف المتبقية التي لم يتم إستردادها والتكاليف التي تم إستردادها ويتم تزويد السلطة بتفاصيل هذا الحساب كل ربع سنة.

## المادة السابعة

## تقرير النفقات والمقبوضات

يعد المتعاقد تقريراً بالنفقات والمقبوضات كل ربع سنة شمسية يتضمن ما يلي:

- (أ) النفقات والمقبوضات المتوقعة خلال السنة الشمسية بشكل الموازنة على أساس تصنيف التكاليف ومركز التكاليف كما نصت على ذلك إجراءات المحاسبة هذه.
- (ب) النفقات والأيرادات المستحقة خلال ربع السنة والمعرفة بأنها قابلة للاسترداد طبقاً لهذه الاتفاقية.
- (ج) النفقات والمقبوضات المتجمعة خلال السنة موضع الدراسة.
- (د) التعديلات على الموازنة المتفق عليها طبقاً للاتفاقية بدون تحفظ على أحكام المادة (٣) ج (٩)، (٦) من هذه الاتفاقية والتي تطبق.
- (هـ) آخر تقدير للنفقات المتجمعة والمقبوضات لنهاية السنة الشمسية.
- (و) الفروقات بين تقرير الموازنة المقتره ( حسب تعديلها بالفقرة (د) أعلاه حيثما كان ذلك قابلاً للتطبيق) وبين آخر تقدير مع إيضاحات معقولة للفروقات الرئيسية.

## المادة الثامنة

## كشف بأرباح النفط والتحميل

بعد المتعاقد كل ربع سنة ميلادية كشفاً بأرباح النفط والتحميل يتضمن المعلومات التالية:

- (أ) النفط والغاز الخام المنتج خلال الربع السنوي مدار البحث.
- (ب) مجموع النفط والغاز الخام للمتجمع والمنتج حتى نهاية الربع السنوي.
- (ج) كميات النفط والغاز المنتج للمشاركة المتجمعة المائدة للسلطة والمتعاقد خلال الربع السنوي المعني.
- (د) كميات النفط والغاز المنتج للمشاركة المتجمعة المستحقة للمتعاقد حتى نهاية الربع السنوي مدار البحث.
- (هـ) كمية نفط وغاز للكلفة المستحقة للمتعاقد خلال الربع السنوي مدار البحث.
- (و) كميات نفط وغاز للكلفة المتجمعة المستحقة للمتعاقد حتى نهاية الربع السنوي مدار البحث.
- (ز) حمولات المتعاقد والسلطة خلال الربع السنوي مدار البحث.
- (ح) مجموع حمولات المتعاقد والسلطة حتى نهاية الربع السنوي مدار البحث.
- (ط) حمولات السلطة والمتعاقد الزائدة أو الناقصة حتى نهاية الربع السنوي مدار البحث.

مكتبة  
مكتبة  
مكتبة

## الملحق (ج)

## إمтиاز الشركة المشغلة

(أ) عدد وصول الإنتاج لمستوى يصل ٢٠٠٠ برميل يومياً يقوم الطرفين بتأسيس شركة محددة مشغلة ووفقاً بالإجماع على أهداف وسلطات وصلاحيات وقيود هذه الشركة المحددة.

(ب) يكون المكتب الرئيسي لهذه الشركة المحددة المشغلة في عمان - الأردن ويحق لها أن تفتح فروعاً في أي بلد خارج الأردن كما يقرره مجلس إدارة الشركة وبموافقة السلطة.

(ج) هدف هذه الشركة هو العمل كوكيل يقوم من خلاله المتعاقد بعمليات إنتاجية تتعلق بكافة مناطق الإنتاج في المنطقة (كما هي معرفه في الاتفاقية) ومغطاه من الاتفاقية . الشركة المشغلة مفوضه بتنفيذ وتحت إشراف المتعاقد العمل المتفق كافة برامج العمل والإنتاج والموازنه الموافق عليها وأية خطط عمليه أخرى يطرحها المتعاقد لمجلس الإدارة.

يبقى المتعاقد / المشغل بحاجة إلى الحصول على الموافقات لبرامج العمل السنوية والموازنات من لجنة الإدارة (اللجنة التوجيهية للسلطة) كما هو مطلوب خلال مرحلة التدقيق في العقد.

تفتح الشركة المشغلة حساباً لكافة التكاليف والمصاريف والنفقات الخاصة بهذه العمليات طبقاً لشروط الاتفاقية والملحق (ب).

الشركة المشغلة لن تقوم بأي عمل وإنها لن تنفذ أي نشاط خارج حدود تنفيذ العمليات المذكورة، إلا إذا تم الإتفاق بين السلطة والمتعاقد على غير ذلك.

(د) عندما يصل الإنتاج الإجمالي الأولي من كل منطقة السرحان، وللمرة الأولى إلى مستوى ( ٢٠٠٠ ) ألفين برميل يومياً (محسوبة خلال شهر كامل) عندها يجب أن يبادر المتعاقد والسلطة لإنشاء الشركة المشغلة.

(هـ) لتقادي الشك فيما يتعلق بما ورد في الملحق (ج) فإن تنفيذ الشركة المشغلة يجب أن لا يكون له أي تأثيرات سلبية على عمليات المتعاقد. وأن قرار المتعاقد العمل فيما يتعلق بتكامل وجوهية عملياته طبقاً لشروط هذه الاتفاقية سيجنب المتعاقد أي أضرار مالية أو تجارية.

## الملحق (د)

## أحكام تطبيق ضريبة الدخل

يخضع المتعاقد إلى ضريبة مقدارها (١٥%) من مجموع المبالغ الخاضعة للضريبة ويستثنى من جميع الضرائب الأردنية والضرائب الأخرى ولا يخضع لأية ضرائب جديدة خلال مدة العقد والعمليات البترولية الخاضعة للاتفاقية.

مكتبة  
مكتبة  
مكتبة

الملحق (هـ)  
الكفالة المصرفية

من: بنك  
إلى: وزارة المالية/ الجمارك  
المملكة الأردنية الهاشمية  
عمان، الأردن

السادة الأعضاء:

يكفل الموقع أدناه ("البنك") بصفته كفلاً بمقتضى هذا الكتاب، كفالة غير قابلة للنقض، لصالح وزارة المالية / الجمارك ("الوزارة") حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وبدون أية حاجة لإشعار عدلي أو إجراء قضائي دفع أية رسوم جمركية وغرامات بما لا يتجاوز مبلغ مائتي ألف دولار أمريكي (٢٠٠٠٠٠) تدفع بالدينار الأردني على أية مواد مستوردة للأردن من قبل شركة بلفيرسال للطاقة المحدودة (الأردن) ("المتعاقد") أو من قبل مستخدميها أو متعايديها للفرعين بدون جمارك ورسوم وأعباء مالية والتي يتم التصرف بها في الأردن بطريقة تخضع للرسوم طبقاً للمادة العشرين من إتفاقية المشاركة في الإنتاج ("الإتفاقية") المؤرخة ..... بين سلطة المصادر الطبيعية (السلطة) والمتعاقد.

ويجوز للوزارة أن تطلب الدفع وتقبضه منا خلال عشرة (١٠) أيام عمل، بعد أن تقدم ببياناً خطياً موقعاً من موظف مفوض في الوزارة عمان - الأردن يصادق على أن:

- (أ) للشخص المذكور هو موظف مفوض حسب الأصول يتصرف بالنيابة عن الوزارة.
- (ب) المبلغ المطلوب دفعه يمثل الرسوم الجمركية والغرامات والأعباء المالية المستحقة والواجبة الدفع إلى الوزارة من المتعاقد.
- (ج) المتعاقد قد رفض أو تخلف عن / أو أهمل في دفع الرسوم والغرامات والأعباء المذكورة بدون سبب وجيه رغم طلب الوزارة إليه أن يفعل ذلك.
- (د) الرسوم والغرامات والأعباء المستحقة ناتجة عن التصرف الخاضع للرسوم داخل الأردن بمواد استوردها المتعاقد إلى الأردن أو استوردها مستخدموه أو متعاقدوه الفرعيون بدون جمارك أو أعباء مالية أو رسوم.

ويتوجب أن يدرج بيان الوزارة المواد والرسوم والغرامات والأعباء المالية التي تطبق عليها. وتكون الكفالة المصرفية هذه نافذة من تاريخ صدورهما وتستمر نافذة إلى التاريخ الذي يفتق فيه المتعاقد والسلطة بياناً خطياً بأن جميع المواد المكفولة قد تم إعادة تصديرها من الأردن، أو أن

الجمارك والغرامات والرسوم والأعباء المترتبة عليها قد دفعت، أو أنه قد تم التصرف بالمواد المكفولة داخل الأردن دون دفع للرسوم حسب أحكام المادة عشرين (٢٠) من الإتفاقية أيهما أسبق.

هكذا منح العمل

## الملحق (و)

## نموذج كفالة حسن التنفيذ

من: بلك

إلى: سلطة المصادر الطبيعية

المملكة الأردنية الهاشمية

عمان - الأردن

لرجو العلم أننا بهذا الكتاب نفتح كفالة حسن تنفيذ غير قابلة للسقوط رقم ..... لصالح سلطة المصادر الطبيعية في المملكة الأردنية الهاشمية "السلطة" لحساب شركة بنفيسال للطاقة المحدودة (الأردن) (المتعاقد) بمبلغ إجمالي لغاية مليون (١,٠٠٠,٠٠٠) دولار أمريكي فيما يتعلق بضمان تنفيذ المتعاقد بتنفيذ التزاماته بمقتضى المادة الرابعة (ب) ج د. من إتفاقية المشاركة في الإنتاج الموقعة فيما بين السلطة والمتعاقد بتاريخ ..... ("الإتفاقية").

تكون كفالة حسن التنفيذ هذه جاهزة للدفع بدون الحاجة لإخطار عدلي أو إجراء قضائي باستثناء حالات (إذا تم إنهاء المتعاقد لالتزاماته لبرنامج العمل، أو إذا انتهت مرحلة التتقيب الأولى والتي مدتها ٣ سنوات). وتدفع كفالة حسن التنفيذ في حالة الدخول في المرحلة الاختيارية ومكتها (٣) سنوات، يجوز للسلطة أن تعطي إشعاراً خطياً للمتعاقد بالإخلال مع نسخه للبك إذا قررت السلطة أن المتعاقد لم يف بالتزاماته الواردة في المادة الرابعة (ب)، ج، د. وإذا لم يتم المتعاقد بإرضاء السلطة عن هذا القصور بالأداء وإنقضت مدة تسعون (٩٠) يوماً على إرسال إشعار التصدير، يجوز للسلطة أن تطلب الدفع بمقتضى كفالة حسن التنفيذ هذه. ويتوجب إتمام الدفع خلال عشرة (١٠) أيام عمل بعد تسلم إشعار خطي موجه لنا من السلطة مع نسخة للمتعاقد تذكر فيه:

(أ) أن الإتفاقية قد أنهيت أو أن مرحلة التتقيب الأولى قد انتهت ... و ...

(ب) إن المتعاقد لم ينفذ كل أو جزء من التزاماته بموجب المادة الرابعة من الإتفاقية وبأنه لم يرضى السلطة بشكل آخر فيما يتعلق بتقصير الأداء.

(ج) إن فترة تسعون (٩٠) يوماً قد إنقضت منذ إرسال السلطة إلى المتعاقد إشعار المخالفة. تصبح هذه الكفالة نافذة المفعول عند إرسال إشعار خطي لنا من السلطة أو المتعاقد بأن الإتفاقية قد أصبحت نافذة المفعول وتستمر نافذة للمفعول حتى مرور الفترة الأولى ومائة وعشرون يوماً (١٢٠) ما لم يجدد المتعاقد، أو قبل ذلك وحتى تسلم إشعاراً خطياً من السلطة بأن المتعاقد قد أوفى بالتزاماته بموجب الإتفاقية.

## الملحق (ز)

## نموذج كفالة الشركة الأم

نحن شركة Flat Ocean Resources للمصادر المحدودة ( الشركة الأم ) نعلن بموجب هذه الكفالة أن شركة بنفيسال للطاقة المحدودة (الأردن) (الشركة المحلية) هي شركة تابعة لنا وأسهمها مباشرة وكامله للشركة الأم.

الشركة الأم على علم بمحتويات إتفاقية المشاركة في الإنتاج المنفذه بين سلطة المصادر الطبيعية والشركة المحلية وأنها تعلم وتقبل أحكامها.

إن أية تعديل أو تغيير أو تمديد أو إلغاء يجري على إتفاقية المشاركة في الإنتاج المنفذه بين سلطة المصادر الطبيعية والشركة المحلية تعتبر نافذه وبموافقة الشركة الأم.

تضمن الشركة الأم للسلطة وبدون شروط للتنفيذ الكامل للإلتزامات المطلوبه من الشركة المحلية أو تابعيها أو الأتباع المعنيين ضمن إتفاقية المشاركة في الإنتاج مجتمعين ومنفردين بتحمل مسؤولية تنفيذ تلك الإلتزامات والتخلي عن كل المصالح أو الحقوق التي تحد بأية طريقة أو تلغي مسؤولياتها.

هذه الكفالة لن يتم إنقاصها أو تتأثر بأية طريقه بتأخير أو عدم تنفيذ السلطة لحقوقها أو بالإفلاس أو حل الشركة المحلية .

إذا لم تنفذ الشركة المحلية الوفاء بالتزاماتها الوارده ضمن إتفاقية المشاركة في الإنتاج وإذا بلغت السلطة الشركة المحلية بهذا التقاعص خطياً ولم تعالجه الشركة أو تتخذ الخطوات اللازمة لمعالجته ، للسلطة أن تطالب الشركة الأم بتنفيذ التزاماتها التي لم تنفذ من قبل الشركة المحلية.

هكذا بنفيسال

الملحق (ج)  
قوائم المشاركة بالإنتاج  
(توزيع النفط المنتج للمشاركة)

نسبة حصة المتعاقد %	نسبة حصة الدولة %	الإنتاج برميل نفط/يوم
٥٥	٤٥	٥٠٠٠-١
٥٣	٤٧	١٠٠٠٠-٥٠٠١
٥٠	٥٠	٢٠٠٠٠-١٠٠٠١
٤٨	٥٢	٤٠٠٠٠-٢٠٠٠١
٤٥	٥٥	٦٠٠٠٠-٤٠٠٠١
٤٠	٦٠	١٠٠٠٠٠-٦٠٠٠١
٣٥	٦٥	٢٠٠٠٠٠-١٠٠٠٠١
٣٠	٧٠	٢٠٠٠٠٠٠ فوق

(توزيع الغاز المنتج للمشاركة)

نسبة حصة المتعاقد %	نسبة حصة الدولة %	ألف قدم مكعب غاز/يوم
٥٥	٤٥	٢٨٠٠٠٠-١
٥٣	٤٧	٥٦٠٠٠٠-٢٨٠٠٠٠
٥٠	٥٠	١١٢٠٠٠٠-٥٦٠٠٠٠
٤٨	٥٢	٢٢٤٠٠٠٠-١١٢٠٠٠٠
٤٥	٥٥	٣٣٦٠٠٠٠-٢٢٤٠٠٠٠
٤٠	٦٠	٥٦٠٠٠٠٠-٣٣٦٠٠٠٠
٣٥	٦٥	١١٢٠٠٠٠٠-٥٦٠٠٠٠٠
٣٠	٧٠	١١٢٠٠٠٠٠٠ فوق

معامل التحويل ١ برميل نفط يكافئ ٥٦٠٠ قدم مكعب من الغاز

• • • • •  
• • • • •  
• • • • •

هكذا منتج الأصل